

إسماعيل فهمي

التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط



مكتبة الإسكندرية

**التفاوض
من أجل السلام
في الشرق الأوسط**

الإشراف الفني : راوية عبد العظم
الغلاف تصميم الفنان/ مصطفى حسين

الطبعة الأولى باللغة العربية
١٩٨٥

Negotiating For Peace in The Middle East

الناشر: مكتبة مدبولي - القاهرة

إسماعيل فهمي

التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط

تقديم

أعرب أصدقاء كثيرون من مصريين وعرب وأجانب بالحاح عن اهتمامهم بقراءة قصتي الخاصة المتعلقة بقرار السادات السفر الى القدس يوم ١٩ نوفمبر عام ١٩٧٧. وكان رأيهم أن هذا حدث تاريخي كبير، وأنتى كئائب لرئيس الوزراء ووزير خارجية مصر حتى ١٧ نوفمبر من نفس العام ملتزم بصورة ما بكسر الصمت، الذى فرضته على نفسى طوعية. وكان هؤلاء جميعا على إقتناع تام بأنه يتعين على أن أروى ما حدث بالفعل بين السادات وبينى، قبل قراره النهائى بالسفر 'القدس'. وهم يرون أيضا انه بينما حدث بالفعل ان حازت زيارة السادات الى القدس ترحيباً في بلاد عديدة إلا أنه مازالت هناك تساؤلات رئيسية كثيرة، وشكوك حقيقية حول حكمة المبادرة نفسها، وما سعت الى تحقيقه.

كيف توصل السادات إلى قرار زيارة القدس؟ وكيف تم الاحتفاظ بهذا سرا بصورة كاملة؟ وكيف تأتى أن الرئيس المصرى لم ير أنه من الملزم أن يستشير حكومته؛ بشأن مثل هذه الخطوة الكبيرة التى لم يسبق لها مثيل؟ فهل كان متأكدا من الرقض الإجماعى من حكومته، ومن مؤسسات البلد؟ ولماذا اختار السادات الايستشير اى شخص في مصر عدا وزير خارجيته، حسبا اعترف السادات نفسه بذلك؟ وماهى الأسباب التى وراء قرار السادات بأن يخفى تماما عن صديقه الرئيس كارتر أمر الاتصالات الثنائية التى جرت بين مصر واسرائيل إبتداء من الاتصالات التى تمت في الرباط في سبتمبر ١٩٧٧ ثم بعد ذلك فيما يتعلق بقرار السادات النهائى بزيارة القدس؟ حيث يبدو الأمر متناقضا، وبصفه اكيدة إذ أننا نجد أنه بينما كان السادات يعتقد بالفعل أن ٩٩,٩ في المائة من حل مشكلة الشرق الاوسط يقع في ايدى الولايات المتحدة وحدها؛ فإنه قرر أن يخفى

مثل هذه المبادرة الهامة عن الرئيس كارتير. فهل كان التزام السادات بالصمت
حيال هذا جزءاً من اقتناعه الشخصي أم كان فقط خضوعاً أو استجابة لرغبة
إسرائيل ؟

لقد أعرب كل الذين يتوقون الى سماع قصتي عن رغبتهم في أن يعرفوا بدقة
التطورات المختلفة التي سبقت رحلة السادات الى القدس . إن أغلبية من اتصلوا
بى كانوا مهتمين بمقارنة روايتى برواية السادات . كما طلب منى مراراً أيضاً أن
أقدم تقييماً الشخصى عن تأثير قرار السادات بالخروج عن الموقف العربى
الراسخ على فرض تحقيق تسوية شاملة لأزمة الشرق الاوسط . وهناك سؤال آخر
فرض نفسه ، و يدور حول تأثير خطوة السادات التى تأتى من جانب واحد على
استقرار المنطقة على المدى القصير ، والمدى البعيد .

وانى أشعر بالتعاطف مع كل من يحرصون على معرفة قصتى ، وأنا الآن مقتنع
بأن الوقت قد حان لأن أضيف نصيبى إلى مانشر وما قيل . لقد قررت أن أخرج
عن صمتى لأننى أشعر بقلق متزايد حيال التصريحات الكثيرة التى يدلى بها ،
والكتب والمقالات الكثيرة التى نشرت وتتناول هذا الموضوع . وقد إنطلق قرارى
الأخير بالمضى قدما فى هذا ؛ بسبب روايات غير صحيحة قدمت فى كتب كتبها
إسرائيليون مثل كتاب عيزرا وايزمان « معركة السلام » ، وكتاب موسى ديان
« نجاح ساحق » ، ثم كتاب « عام الحمامة » الذى كتبه ثلاثة من الصحفيين
الإسرائيليين ، وفوق كل شيء كتاب السادات نفسه : « البحث عن الذات » .

ولأسباب واضحة زعم كل شخص أن قصته هى القصة الحقيقية . إلا أنه من
الشابث أن الاختلاف الجذرى فيما كتب أوقيل حتى الآن يوصلنا الى حقيقة
واحدة وهى : أنه لا يمكن وبدون أدنى شك أن يكون أى منها هو القصة الاصلية
الحقيقية . وهذا أمر طبيعى تماما إذ أن من كتبوا أو يكتبون عن رحلة السادات الى
القدس تتباين شخصياتهم بدرجة كبيرة ، وتختلف كذلك المراكز التى كانوا
يشغلونها . ويمكن تقسيمهم إلى فئتين ، الاولى مكونة من افراد جيدي
الاطلاع على ما يجرى بحكم مناصبهم فى حكوماتهم . وتتألف الفئة الثانية من

الصحفيين الذين لم تكن لهم وسيلة إتصال مباشر بالمصادر الاساسية ، واعتمدت قصتهم على معلومات من الدرجة الثانية أوحى الثالثة وأضافوا إليها أجزاء ، وتنفا من غيبتهم . وهكذا تكون الروايات المختلفة التى تقدمها هذه الفئة أقرب إلى القصص الروائية منها إلى التاريخ . أما فيما يتعلق بالسادات وبيجين فإنها لم يلقيها بالضوء على الأحداث ، وحتى الآن إلتزم بيجين بالصمت التام تقريباً ، ومن الناحية الاخرى قدم السادات تفسيرات عديدة مختلفة عن كيف ، ولماذا ، ومتى إتخذ قراره بزيارة القدس . ويمكن تفسير هذه المتناقضات في شخصية السادات نفسها ، وفي تعقيد الأحداث والظروف التى واجهها في مصر والعالم العربى .

وكان من المحتم أن تؤدى الروايات المتضاربة للأحداث التى وقعت حتى زيارة السادات إلى إثارة خلاف محموم ؛ فكل من موسى ديان وزير الخارجية الاسرائيلى وحسن التهامى مستشار السادات اللذين مثلا بيجين والسادات في الإتصالات الثنائية المبكرة في الرباط كانا متحمسين بصورة خاصة في الدفاع عن روايتهم للأحداث . وعلى أى حال لم يكن بمقدور أى منها أن يعرف القصة الحقيقية ، وأكبر دليل على ذلك أن ديان إعترف في كتابه الأخير بأنه فوجئ تماماً عندما عرف من خلال أجهزة الإعلام بتصريح السادات في مجلس الشعب المصرى بأنه مستعد للذهاب إلى أى مكان في العالم بما في ذلك القدس .

وبغض النظر عن كل ماشرته أوقالته مصادر مختلفة ؛ فإن الحقيقة هي أن الممثلين الرئيسيين في هذا السيناريو الضخم هما السادات وبيجين . وفي النهاية لايمكن أن يحكى القصة سوى هؤلاء الذين عرفوا الأحداث جيداً التى دارت حول الزعيمين . وعلى هذا الأساس أعتقد : أن روايتي لها أهمية خاصة حيث أنها تكشف لأول مرة عن تفكير السادات بخصوص هذه الرحلة إلى القدس . هذا التفكير الذى كشف عنه السادات نفسه في سلسلة من الاجتماعات بينه وبينى ، كرسى فقط لمناقشة موسعة لقراره السفر إلى القدس وإلقاء خطاب أمام الكنيست الاسرائيلى . وما يظهري في روايتي الشخصية يعتمد كلية على ماسمعت من السادات ، ومناقشاتي معه وجها لوجه ، أو من خلال محادثات تليفونية من خلال

خط خاص كان يربط بين مكتبتنا ومنزلنا . وهذه المناقشات أهمية خاصة لأن السادات لم يتكلم أبدا عن نواياه مع أى شخص عداى ، بل حتى لم يبلغ زملاءه في الحكومة المصرية عن مبادرة بيجين وعن قراراته هو . وفي الواقع اعترف السادات نفسه في كتابه « البحث عن الذات » بأنه لم يبلغ أحداً سوى ، وذكر أيضا أنني كنت ضد مبادرته منذ البداية .

وكان رفضى السام مبنيا على معايير محددة تماما ؛ فأنا رجل واقعى ، وتقييمى لأى تحرك سياسى جديد مبنى على تحليل للأرباح والخسائر ؛ فكيف يمكن أن تريح بلادى والأمة العربية من نتيجة هذا التحرك ؟ وماهى الآثار العكسية التى سوف تنجم عنها ؟ ولابد أن أوضح هنا أن رفضى لمبادرة السادات كان يرجع منذ الوهلة الأولى إلى إقتناعى بأن هذه الزيارة فى حد ذاتها لامرأ ستؤثر تأثيرا عكسيا على أمور حيوية ثلاثة وهى : الأمن القومى المصرى ، وعلاقة مصر بالدول العربية الأخرى وتكاملها معها ، وزعامة مصر للعالم العربى . ولم يكن السادات قد أخذ فى اعتباره أيا من هذه القضايا ؛ فضلا عن ذلك : لم يستطع السادات أن يقنعنى بأن فوائد الرحلة الى القدس سوف تفوق نتائجها العكسية . ولم يستطع السادات كذلك أن يقدم لى أى دليل ملموس على أن الاسرائيليين سوف يستجيبون إلى التحرك المصرى بقدر مماثل من النية الطيبة . ولم يستطع خلال المناقشات الطويلة الساخنة الجادة أن يبرز أى تبرير قوى لرأيه بأن مثل هذا الاسلوب الجديد تماما سوف يؤدى إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة بما يتفق مع القرارات التى اتخذها من قبل الرؤساء والملوك العرب ، وتأكدت مرارا فى اجتماعات القمة .

وسوف تتناقض رواية الاحداث هنا مع أقوال صدرت عن السادات ، ولاينبغى أن يدعش هذا القارىء ، لأننى متأكد أنه قد ثبت الآن بين دوائر المثقفين والسياسيين أن اقوال السادات المتغيرة تثبر دائما شكوكاً حقيقية حول صحة ماقاله . فكانت لدى السادات ودون أن يدري خاصة مميزة وهى أنه يقول سواء عن قصد أوغير قصد أشياء متناقضة بشأن كل حدث من

الأحداث . وبغض النظر عن أنه بالنسبة إلى كل مشكلة عالمية هناك دائما أكثر من طرف ، فإن السادات تعود إن يخترع قصصا ، وأما أن يطعها حتى تصبح بعيدة كثيرا عن الحقيقة ؛ فإن ما كان يقوله كان يعتمد على المناسبة أو على المستمعين . وينطبق هذا بصورة خاصة على ما ينحصر رحلته الى القدس ، وذلك بسبب خشيته من أن يقول لرؤساء الدول في العالم العربي ولوإطانيه في مصر حقيقة ما حدث بالفعل والتنازلات التي قدمها . والمشكلة هي أن السادات لم يدرك أن الحقائق حقائق ، ولا يمكن حفظها سرا إلى الأبد ؛ فالنظم السياسية لكل الدول المعنية والمسئولة تتطلب التسجيل الكامل والدقيق لكل الاحداث السياسية ، وأن يقدم هذا إلى المؤسسات السياسية ، ولا ريب في أن يكون السادات مدركا لهذا إلا أنه أظهر تجاهلا رهيبا لما ستتركه الحقيقة عند كشفها من تأثيرات سيئة على الثقة فيما قال . لقد تحول السادات إلى سجين لأساليبه الخاصة ، ولشخصيته المزدوجة ، إلا أنه في النهاية كان يسعى مجرد إرضاء ذاته .

ولا يمكن فهم قرار السادات بالسفر الى القدس ، وقرارى بالاستقالة : تفضيلا لها على الذهاب معه ، والكارثة الحقيقية التي أتت بها هذا التحرك المفاجيء لمصر وللعالم العربي فيها صحيحا ، وتقييم هذا دون النظر إلى الأحداث الرئيسية التي وقعت في السنوات السابقة ؛ إذ لم تكن الرحلة الى القدس بداية محاولة تحقيق السلام في الشرق الاوسط ، بل على العكس من هذا لقد كانت تحركا غير رشيد في لعبة معقدة وطويلة للسلام ، وكانت هذه الجهود قائمة منذ فترة طويلة وتضمنت كثيرا من البذل والتضحية المضيئة ، وكانت إعادة تقييم سياسة مصر الخارجية وعلاقتها مع القوى العظمى وهو ما حدث بعد وفاة عبدالناصر ووصول السادات إلى السلطة جزءا من هذه العملية . وقد منحت حرب ١٩٧٣ هذه العملية دفعة أكبر لأنها أوضحت للعالم الخارجى أن صراع الشرق الاوسط لا يمكن تنحيته جانبا كمشكلة اقليمية تماما ، وأن اشتعال حرب جديدة قد يؤدي بسهولة إلى تصادم مباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وكانت سنوات من الدبلوماسية الحذرة منذ حرب ١٩٧٣ قد جعلتنا أقرب إلى التوصل إلى حل نهائي ، وبحلول نهاية

عام ١٩٧٧ بدأ أن هذه الجهود سوف تتوج — فيما هو محتمل — بالنجاح في مؤتمر جنيف المقرر انعقاده في ديسمبر.

ولا يمكن فهم وتقييم قرار السادات المفاجيء بالسفر إلى القدس قبل فهم الخطوات السابقة على هذا بنفس الوضوح . ولهذا السبب سوف أبدأ مناقشتي للأحداث ليس من عام ١٩٧٧ بل قبل هذا بخمس سنوات ، ومع انعقاد ندوة نظمتها في مايو ١٩٧٢ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بصحيفة الاهرام . وكانت هذه الندوة تمثل أول مناقشة علنية لسياسة مصر الخارجية ، وقد أثرت كثيرا على آراء السادات حيث قدمت حافزا كبيرا على التغير . وبعد هذا سوف أدرس العناصر الرئيسية الأخرى التي تعتبر من وجهة نظري ضرورية لنفهم وتقييم تحركات السادات : حرب ١٩٧٣ وتأثيرها على احتمالات السلام في الشرق الأوسط ، وجهود التفاوض بشأن فك الاشتباك على جبهة الحرب ، وتدعيم بحث إطلاق النار ، وفرو علاقات مصر مع القوى العظمى ، والتحرك الضخم الذي قامت به الدول العربية من أجل تحقيق موقف موحد حيال إسرائيل ومشكلة سuez . والخطوات الملموسة تماما التي تمت من أجل انعقاد مؤتمر جنيف عقب خطاب الرئيس كارتر . وسوف أتعرض أيضا إلى الدور الذي لعبه عدد من الأشخاص الرئيسيين : حيث وضع ثلاثة رؤساء أمريكيين ، نيكسون ، وفورد ، وكارتر لمساتهم الشخصية على عملية السلام ، وقد كانت بصمات كيسنجر واضحة ، وآثارها مستمرة ، ولعدة سنوات ، وإنما بصورة لم تخدم قضية السلام العادل . وقد كان برجينيف وجروميكو ومسؤولون سوفيت آخرون يظهرون ويختفون عن عملية السلام ، محاولين أن يجعلوا وجودهم ملموسا ، كما كانوا في نفس الوقت يقفون بعيدا يراقبون ما يقوم به كيسنجر ويبلغون على مضض رفض لسادات لهم .

وفي النهاية كان السادات مشغولا بعدة مشاعر وأخيلة عميقة ومؤثرة في نفسه ، واحتسنت مكانا هاما في تفكيره ، هذه المشاعر كانت مزيجا من القوة والضعف ، والتشكك والخوف ، والعزيمة والثبات ، والرهبة من حرب أخرى ، وفوق كل ذلك حلامة بالعظمة .

وكان أمامى فرصة طيبة ومسئولية فى نفس الوقت بأننى لم أكن مراقبا فحسب ، بل أقوم بدور أيضا حيث أضع سياسة مصر مع السادات ؛ فكوزير خارجية لمصر كنته أشترك فى الأحداث التى أناقشتها فى هذا الكتاب عن كتب تماما ، فلا أستطيع إعادة النظر إليها وتحليلها كمراقب محايد . وفى الواقع لن يجدى كثيرا أن أدعى الانفصال عن الأحداث : فهذا ليس صحيحا . وأنا ملتزم تماما بسياسات ونتائج معينة ولا أستطيع تقييم الأحداث إلا فى ضوء ما كنت أرى أنه على مصر أن تفعله وتحققه . ونتيجة لذلك فإن هذا الكتاب لا يسرد الأحداث فحسب ، بل إنه يحكم عليها أيضا . ولكن الحقائق التى أقدمها هنا هى الحقائق التى أعرفها من خلال دورى المباشر فى الأحداث . وسوف يجد القارئ الكثير من الآراء ووجهات النظر فى الصفحات التالية إلا أنه لن يجد أى شئ يبعد عن الواقع .

المهم أن هذه المذكرات تتعرض لحقبة سياسية فى تاريخ مصر الحديث ... حقبة فريدة فى نوعها ... فريدة بالنسبة للأحداث السياسية والعسكرية التى وقعت خلالها ... ولأهمية هذه الحقبة وخطورتها أعتقد أنها تمثل مرحلة فى شريط تسجيلى يتكون من حلقات متعددة ، وإنما فى غمط واحد طويل ...

وكما يبدو ويسجل التاريخ فإن العالم العربى لم يكن متماسكا ومتضامنا كما كان قبيل حرب أكتوبر المجيدة وخلالها وبعدها .. وكان أصدق تعبير لذلك الالتحام العربى هو القرارات التى اتخذت فى هذه الفترة وبعدها وعلى أعلى مستوى ...

ثم ذهب السادات إلى «بيجين» .. فكان مفعول هذا الالتحام الجديد والغريب على «النظام العربى المصرى» بل على «الالتحام العربى المصرى» من حيث العمق مفعولاً عكسياً وجذرياً ...

وأخيراً كان لهذه الزيارة آثار مركبة على الكيان العربى كله ... وكان مفعولها كمفعول الزلزال على الطبيعة الخضراء ... لذلك لم يكن غريباً أن تبدأ إسرائيل — ولأول مرة بعد زيارة السادات للقدس وتحت راية السلام — فتعربد

إسرائيل في الضفة والقطاع ، وبالنسبة للقدس ، والجولان ، وضد العراق ... ثم تغزو لبنان غزواً كاملاً تحت شعار تأمين الجليل ...

هذا وغيره جزء من الشريط الشرق أوسطى الذى لم تكتمل فصوله أو حلقاته بعد .

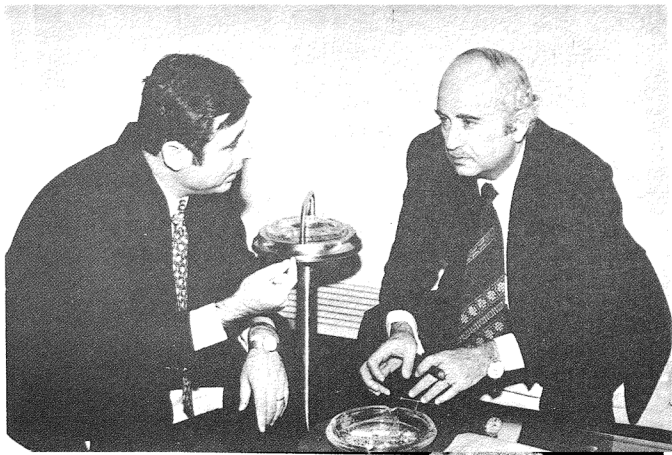
هذا وغيره تتناوله فصول هذه المذكرات التى يحتوى آخرها على «تشخيص وعلاج» لما وصلنا إليه أو يمكن أن نصل إليه في المستقبل ... المهم أن نعى كل ما حدث ، ثم نهضم الآثار التى ترتبت نتيجة هذا الزلزال الذى وقع في بنياننا العربى ... ثم ننطلق إلى آفاق عربية جديدة ... آفاق عربية صحيحة ... ولن يحدث هذا أوداك إلا إذا كنا في العالم العربى قد آمننا — ولومتأخراً بعض الشيء — بأن علينا أن نختارين مواجهة مصير يرسمه لنا أعداؤنا أو نتخذ القرارات العربية الصحيحة لنحمى شعوبنا من هذا المصير المدمر والغريب عنا ... فالقرار هو قرارنا ... والمسئولية تقع أولاً وأخيراً علينا .



الشيخ محمد بن مبارك وزير خارجية البحرين السيد عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا اسماعيل فهمي



باسم عرفات واسماعيل فهمي



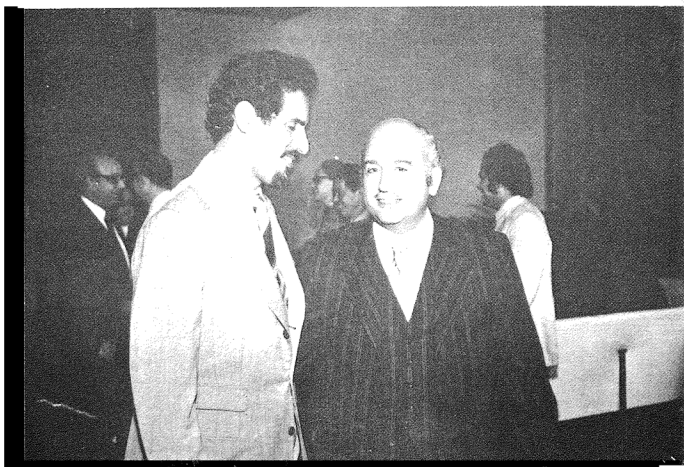
عبد الحليم خدام واسماعيل فهمي



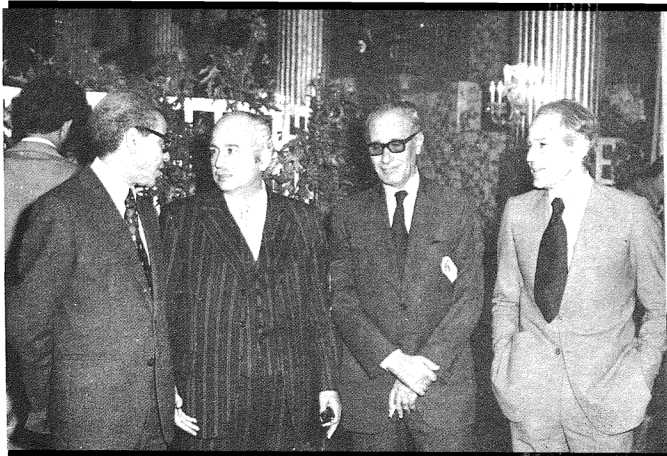
اسماعيل فهمي وسمو الأمير سعود بن فيصل وزير خارجية المملكة السعودية



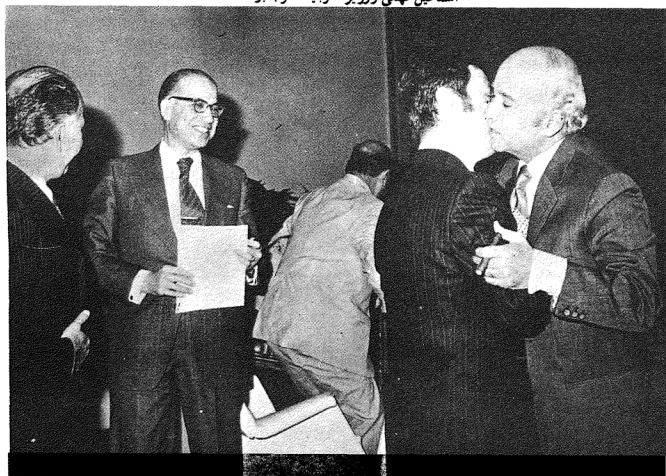
اسماعيل فهمى والوزير الشيخ زكى اليماني وزير الطاقة في المملكة السعودية



الشيخ أحمد السويدي وزير خارجية دولة الامارات سابقا واسماعيل فهمى



اسماعيل فهمي ووزير خارجية المغرب بوسنه



عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية السورية واسماعيل فهمي والسيد عصمت عبد المجيد



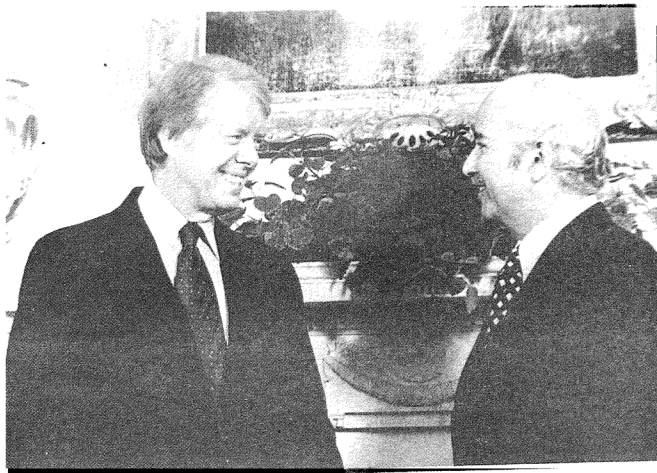
الجانب المصري : الرئيس السادات، نائب الرئيس حسنى مبارك، نائب رئيس الوزراء اسماعيل فهمى وأسامة الباز
الجانب الأمريكى : سايروس فانس وزير خارجية أمريكا، فيليب جيبب مساعد وزير الخارجية، هرمان ابلتس السفير الأمريكى فى



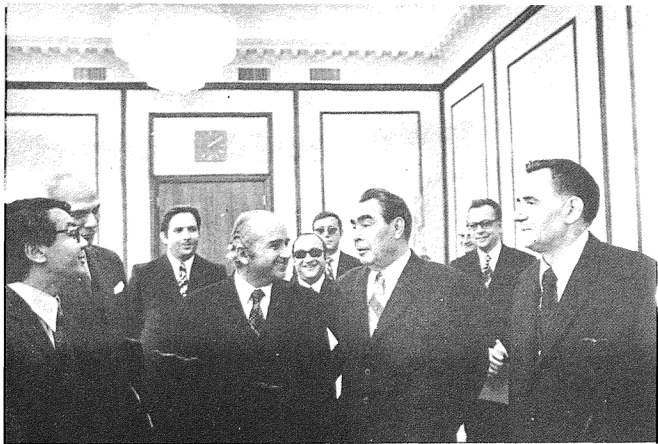
الوزير الحبيب الشطى أمين عام المؤتمر الإسلامى الوزير بوسته والسيد محمود رياض أمين عام الجامعة العربية سابقاً واسماعيل فهمى



اسماعیل فہمی — نیکسون — کینجر



الرئيس كارتر واسماعيل فہمی



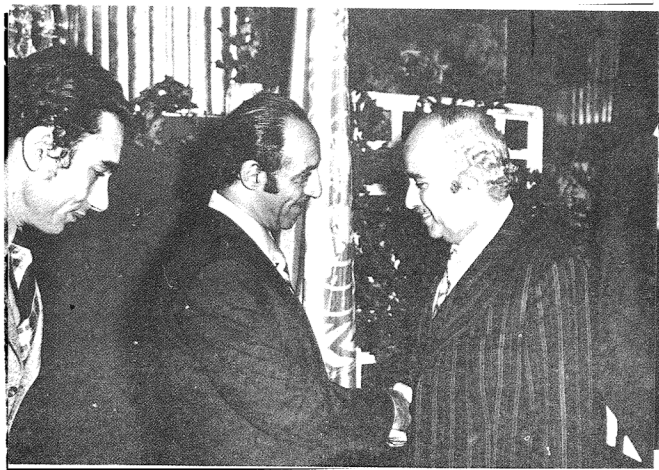
الرئيس برجينييف ووزير الخارجية جروميكو اسماعيل فهمي وحافظ اسماعيل سفير مصر في موسكو



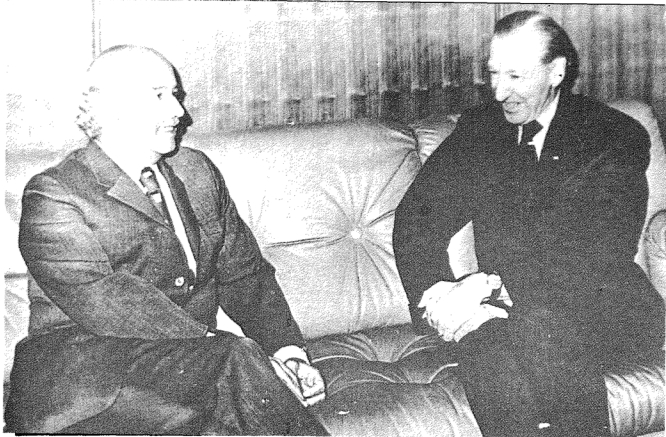
اسماعيل فهمي وجروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي



جيمس كلاهان وزير خارجية بريطانيا واسماعيل فهمي



الشيخ جابر أحمد الصباح ونائب رئيس وزراء الكويت واسماعيل فهمي



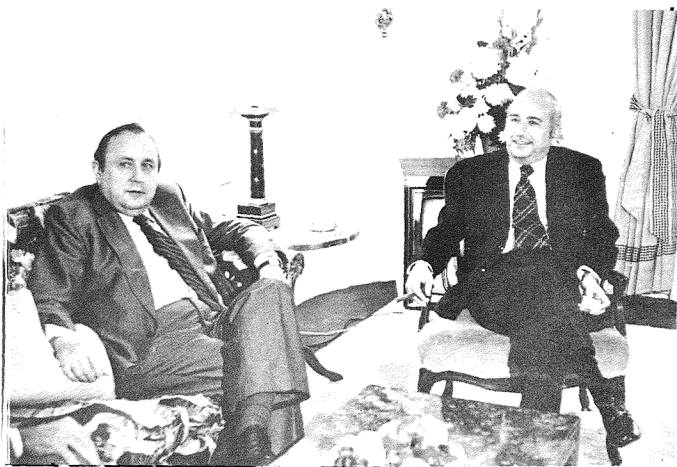
اسماعيل فهمى وكورت فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة



الجنرال انزومولاسيفو قائد قوات الطوارئ واسماعيل فهمى



المستشار الألماني السابق هلموت شميدت واسماعيل فهمي



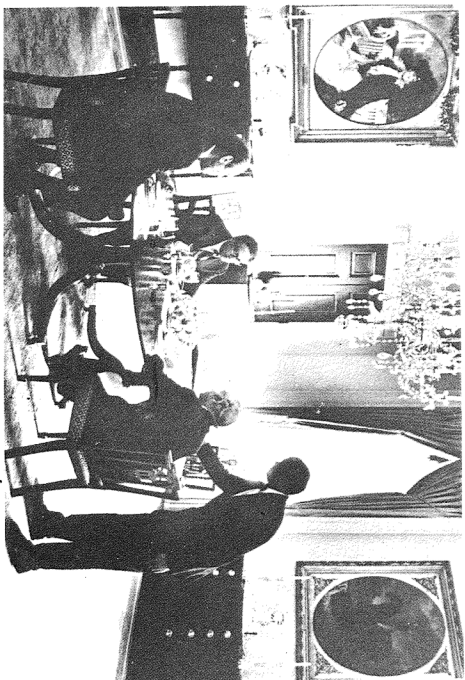
اسماعيل فهمي وجنشر وزير خارجية ألمانيا الاتحادية



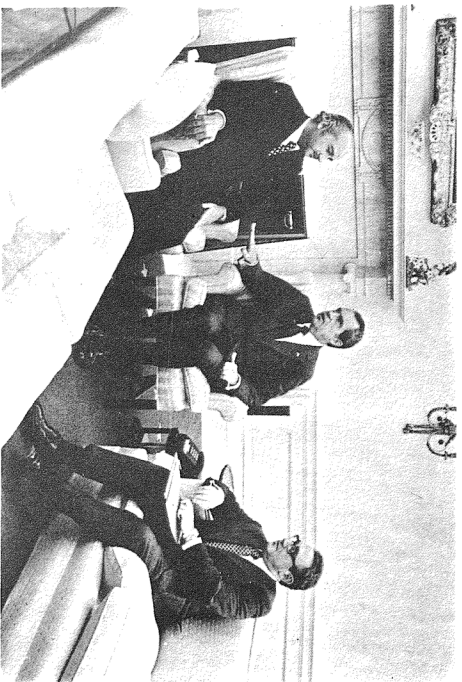
جروميكو واسماعيل فهمي



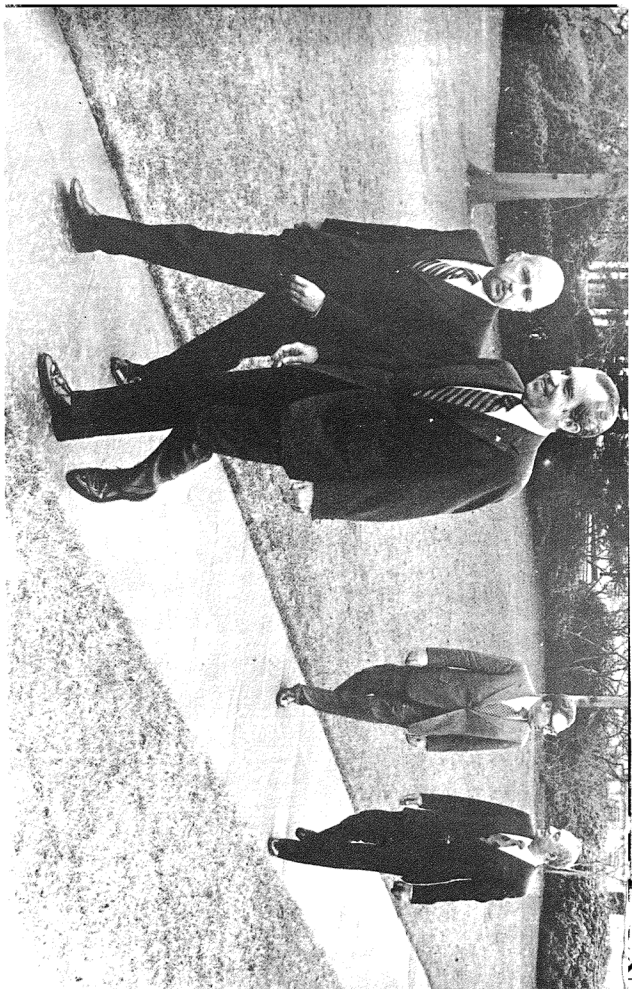
سيروس فانس وزير خارجية أمريكا واسماعيل فهمي



الرئيس الأمريكي فورد وكينغز وسماعيل فهمي على مائدة افطار عمل

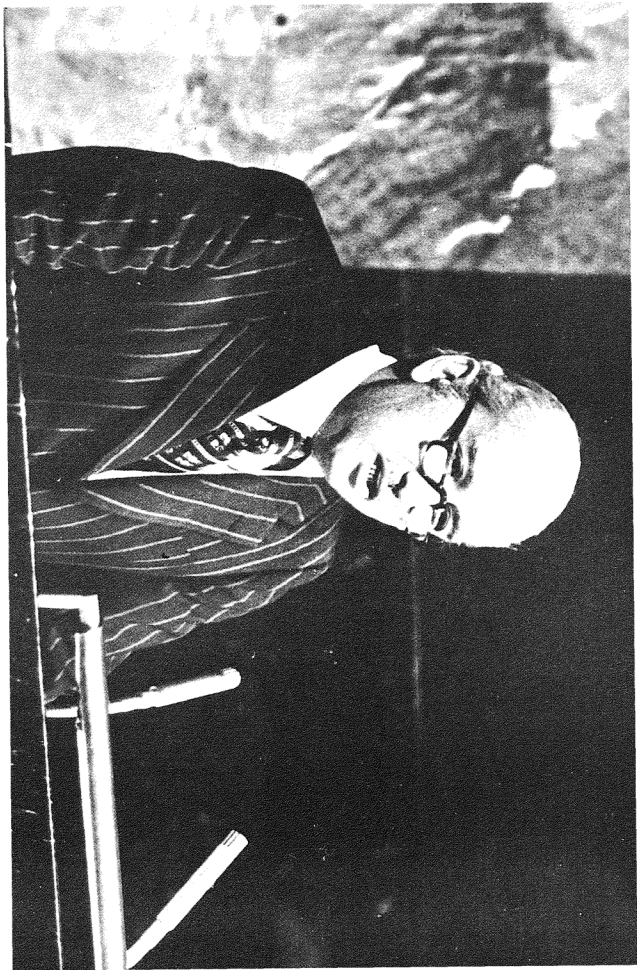


الرئيس الأمريكي نيكسون ووزير خارجيته واسماعيل فهمي





الرئيس الأمريكي جورج و. بوش ووزير خارجيته واسماعيل فهمي



الفصل الأول

السادات متى
وكيف تقابلنا

أثبت بداية عام ١٩٧٢ لمصر بتوتر شديد ، وازمة داخلية في البلاد ؛ فبعد أن فشل الرئيس السادات في الوفاء بوعده بأن يكون عام ١٩٧١ هو عام الحسم واجه انخفاضاً يتزايد بسرعة في شعبيته في الداخل ، وقد كانت هذه الشعبية منخفضة بالفعل . وتعدته سلطة الطلبة وعمال المصانع الذين كانوا يواجهون وضعاً اقتصادياً سيئاً . ولم تكن مشكلات مصر الداخلية — ومعها وضع الحرب على الجبهة مع إسرائيل — تغذي الأمل . كان عناد إسرائيل يمنع التقدم نحو السلام ، وأخرج السادات أكثر من مرة لتردد الاتحاد السوفيتي في تزويد مصر بالسلاح الكافي لتحرير الأرض المحتلة . وكان من الضروري إجراء تحويل كامل لسياسات مصر الداخلية والخارجية وأولوياتها ، وبطبيعة الحال كان من المتعين أن توضع في الاعتبار الظروف والمشاكل الدولية السائدة . ومن الجدير بالملاحظة أن الأولوية القصوى في الساحة الدولية في ذلك الحين كانت توجه إلى فيتنام واجتماع القمة الذي كان يعتزم عقده بين الرئيس نيكسون والرئيس بريجنيف بينما كان الشرق الأوسط يعتبر ذا أهمية ثانوية بالرغم مما يسببه من مضايقات .

ورتب مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام لعقد ندوة في مايو عام ١٩٧٢ لمناقشة اجتماع القمة المرتقب على ضوء قرار الولايات المتحدة المفاجيء بحصار ، ووضع ألغام حول ميناء هايفونج في فيتنام . ودُعِيَ للمشاركة في الندوة مشقفون مصريون من مؤسسات حكومية وغير حكومية وقد حضرت هذه الندوة بصفتي وكيلًا لوزارة الخارجية في ذلك الوقت .

وكان الرئيس نيكسون قد قرر محاصرة وزرع الغام حول ميناء « هايفونج » قبل أيام قليلة من افتتاح اجتماع القمة الامريكى السوفيتى فى موسكو. وكان هذا القرار عملا استفزازيا للغاية ، وهو فى اعتقادى عمل خطير كان يقترب من شفا الحرب . كان عملا خطيرا وانما محسوبا يمثل تحديا فريدا من حيث النوع والتوقيت ، اذا اخذنا فى الاعتبار ميزان القوى فى ذلك الحين والمفاهيم الاستراتيجية الكامنه لدى القوتين العظميين . وكان رأى المشتركين فى الندوة أن اجتماع القمة سوف يلغى أو يؤجل بسبب قرار الولايات المتحدة . وكنت الوحيد الذى يرى رأيا مختلفا مفاده : أنه باعتبار الوضع الدولى العام ورغبة القوتين العظميين فى الوفاق فسوف يتم اجتماع القمة كما كان مقررا ، وقد حدث هذا بالفعل . وعلى العموم كانت الأحداث الداخلية وتأثرها بالسياسة الدولية يمليان علينا وجوب مناقشة عدد كبير من المشكلات الدولية والاقليمية فى هذه الندوة . وكان من المحتم أن يؤدى بنا هذا إلى تقييم موسع لأزمة الشرق الأوسط وإعادة تقييم العلاقات المصرية مع القوتين العظميين ، وخاصة مع الاتحاد السوفيتى حيث كانت العلاقات مع الولايات المتحدة غير موجودة تقريبا . وتأسيسا على هذه النقطة بالذات كان طبيعيا أن تتركز المناقشات كلية على سياستنا الخارجية . وكنت قد فكرت كثيرا فى هذه القضايا فانهزت تلك الفرصة لأعلن عن أفكارى . فوضحت أنه من المتعين أن يعاد تقييم الموقف الكلى فى الشرق الأوسط ، وأنه لايمكن أن تظل مصر تتذبذب فى حالة « اللاسلم واللاحرب » التى تحفها المخاطر . وقد التقط آخرون هذا الاصطلاح فيما بعد وأصبح يستخدم مرارا فى وصف الوضع فى الشرق الاوسط . وكانت الضغوط الداخلية بالإضافة إلى الضغوط الخارجية تجعل التغير أمرا محتما غير أنه كان يتعين التخطيط بدقة لأى تحرك جديد ، كما كان يلزم أيضا أن نضع فى إعتبارنا علاقتنا مع القوتين العظميين والموقف السياسى حيالهما . وركزت على أن الوقت قد حان لأن ننظر فى علاقتنا مع الاتحاد السوفيتى بصورة موسعة فنقوم بتقييم مزايا وعيوب هذه العلاقة ثم نواجه الزعامة السوفيتية بعد هذا صراحة بفكرتنا عن كيفية إعادة تشكيل وتوجيه علاقتنا معه .

وقلت إن القوتين العظميين تساهمان في استمرار وضع حالة « الاسلام واللاحرب » ؛ لأن مهمة التوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الاوسط لم تكن ذات أولوية كبيرة في جدول اعمالهما ، وكان من المحتمل أن يصل الوفاق بهذه الاولوية إلى أدنى من هذا حيث إن القوتين العظميين سوف تكونان مشغولتين أكثر بضمنان تقاريرها الجديد فوق كل شىء آخر . وسوف يصبح السوفيت خاصة أقل رغبة في تزويد مصر بالأسلحة التى تحتاجها للمواجهة مع اسرائيل . ولكن بدون هذا التصادم فلن يكون لدى القوتين العظميين حافز للعمل على إحلال سلام شامل في الشرق الاوسط واقترحت على المشتركين في الندوة بأن نركز على تحليل أسباب وضع « الاسلام واللاحرب » ، وكيف يتأثر هذا الوضع بالمصالح المتضاربة للقوتين العظميين ، وأضفت قائلاً بأنه يجب على موسكو أن تفهم أننا لن نقبل هذا الوضع إلى مالا نهاية ، وقلت « إذا كان السوفيت لايعون بالفعل أن مصر — مدعومة بالعالم العربى — ترفض الطريق المسدود لحالة « الاسلام واللاحرب » وأنها تتجه نحو مواجهة مع اسرائيل ؛ فإنهم يقعون في خطأ ضخم في حساباتهم ، وإننى مقتنع بأنهم فى موسكو يعرفون ما أشير إليه » .

وعلى أية حال كادت حالة « الاسلام واللاحرب » تصل بنا إلى عملية موت بطيء من خلال تهديد واستنزاف تدريجيين لموارد مصر . واقترحت أن ننهى هذه العملية بأن نقوم إذا دعت الضرورة بمبادرة عسكرية لإحياء الأزمة مرة اخرى واستطردت أقارن الفروق والفوائد واحتمالات العمليات العسكرية الشاملة أوالمحدودة . غير أننى أضفت أنه يتعين قبل الشروع فى مثل هذا العمل أن نحلل بدقة ثم نعبئ كل مواردنا وموارد العالم العربى بأسره . وتناولت بتفصيل خاص أهمية استخدام البترول كسلاح سياسى رئيسى حيث ننتفع بمورد مهمل ذى إمكانيات ضخمة .

ووجد المشاركون في الندوة أنفسهم وقد اسروا بهذا التحدى للسياسة التى كنا ننتهجها منذ سنوات ، وأعرب الجميع عن آرائهم بصراحة وتحديد واضح كوطنيين مصريين حقيقيين دون إعتبار لما قد يترتب عن هذا بالنسبة لمستقبلهم . كانت

هذه الندوة أول مناقشة صريحة مفتوحة للسياسة المصرية الخارجية والاختيارات المفتوحة أمامنا منذ عام ١٩٥٢ . ويجب أن يكون واضحاً أن هذه المناقشة لم يكن المقصود بها انتقاد الاتحاد السوفيتي بصفة خاصة ، بل لقد كانت محاولة لإعادة النظر في مصالح مصر الخاصة ، ولدعوة الاتحاد السوفيتي لإعادة النظر في موقفه وسياسته تجاه مصر حتى يمكن لعلاقتنا أن تخدم مصالح البلدين وبالتالي تصبح أقوى . غير أنه في أثناء المناقشة إتضح ايضاً لنا أنه لا ينبغي أن نستبعد إعادة إقامة علاقات مع الولايات المتحدة ، ولم تكن لدينا علاقات تذكر معها في ذلك الحين . ولم يكن بمقدور مصر وببساطة أن تتجاهل إحدى القوتين العظيمين ؛ فتصبح معتمدة كلية على القوة الاخرى .

وقد نشر ما توصلت إليه الندوة . وكان هذا أول تقييم جاد للوضع ينشر في مصر ليثير كثيراً من الإهتمام على الصعيد الدولي ، وخاصة في الشرق الاوسط حيث نتج عن هذا التقييم مناقشات وتعليقات واسعة النطاق وأحدث اهتماماً خاصاً كأول تحد صريح وأمين ينشر للسياسات التي استقرت . وكنا نتوقع أن يؤدي نشر مناقشات الندوة الى خلق الكثير من الاهتمام ، وكنا نتوقع المشاكل ايضاً لأن الرئيس السادات كان قد أعلن في أوائل مايو في خطاب ألقاه أمام مجلس الشعب : « سوف أتخذ إجراءات حازمة ضد الذين ينتقدون روسيا الحليف الرئيسي لمصر بدلاً من عدوها الولايات المتحدة » .

وبينما كنت أقرأ مدونة الندوة قبل نشرها طلبت من ابني الأكبر حامد أن يقرأها ويخبرني برأيه فيها ففعل ، وكان تعقيبه الوحيد « أبى : إن هذا سوف يجلب المتاعب » فطلبت منه أن ينحى هذه الناحية جانباً وسأته « كشاب مصري تخرج في الجامعة وحصل على بعض التعليم الأجنبي وأتم خدمته العسكرية ، هل تعتقد أم لا تعتقد أنه ينبغي أن يكون للشعب المصري الحق في أن تُطرح الحقيقة أمامه وأن يُمنَح الفرصة في أن يدرس الموقف ثم يختار— إذا كان ذلك ممكناً — الطريق الذي يعتقد أنه مناسب » ؟ ، وكانت إجابته الموجزة المحددة هي « إمضى قدما » ووافقت على نشر نص الندوة .

وحاز نشر الندوة المزيد من الاهتمام لأنه كان هناك افتراض عام بأن اشتراكى فيها كان يمثل موقفا رسميا للحكومة . فلم يكن أحد يستطيع التصديق حقا بأن كلمات تختلف عن الموقف العلن للحكومة يمكن أن تقال علنا لإجموافة السادات . ومن ثم كان من المعتقد أن السادات أراد أن تكون هذه الندوة وسيلة تنشر من خلالها بصورة غير رسمية سياسة جديدة . وأصبح هذا الافتراض أكثر قابلية للتصديق عندما لاحظ الناس أننى لم أفقد منصبى عقب نشر ماقلته فى صحيفة الأهرام .

وكانت هذه وأشاعات أخرى : كاذبة تماما ، فلم أكن حتى ذلك الوقت قد قابلت السادات ، وعلاوة على هذا كنت قد دعييت للاشتراك فى الندوة قبل ثلاث ساعات فحسب من موعد بدئها ، ولم يكن لدى الوقت الكافى لإعداد نفسى ، ناهيك عن ترتيب ماسأقوله مع أى شخص .

وقد افترض السوفيت ايضا أن الندوة تمت بإيحاء من الحكومة وقدموا إحتجاجا رسميا ، ونجم عن هذا أن قرر الدكتور مراد غالب وزير الخارجية تقديم مشروع قرار جمهورى للرئيس السادات ليوقعه مفاده إعفائى من مسئولياتى كوكيل للوزارة للشئون الخارجية على أن أظل فى الوزارة سفيرا . ويمكن فهم موقف الدكتور غالب بعد أن قضى سنوات كثيرة كسفير لمصر فى موسكو وكان يعتبر نفسه أحد اعمدة العلاقات المصرية السوفيتية . وعندما أحتج الاتحاد السوفيتى بشأن الندوة شعر الدكتور غالب بأنه مضطر إلى إقصائى باعتبارى المسئول الأساسى عن هذا الخط الجديد ، وذلك على الرغم من أنه خلال حديث تليفونى معى أشاد بالتقييم ، وبإقتراحاتى ، وأمطرها مديحا ؛ فقد قال لى إن « هذا أفضل تحليل قرأته منذ فترة طويلة » . وعلى أية حال فعندما قدم الدكتور غالب القرار للسادات لتوقيعه رفض الرئيس أن يوقعه . وكان السادات قد قرأ حينذاك ماقلته فى الندوة وأعجب فيما يبدو بالأفكار التى طرحتها ، وكانت النتيجة ليس فقط عدم اعفائى من مسئولياتى ، ولكن ايضا بدأ السادات فى تنفيذ بعض المقترحات التى طرحت فى الندوة . كان هذا على الأقل تقدير الدكتور محمود فوزى الذى كان نائبا للرئيس

في ذلك الوقت ، فقد قال لى بعد إنقضاء شهرين على نشر الحوار : « لقد بدأ السادات في تنفيذ السياسات التى عرضتها في الندوة » . ولم تكن أمامى وسيلة أعرف من خلالها ما إذا كان هذا واقعا بالفعل ، حيث لم أكن حتى ذلك الوقت ضمن الدائرة الداخلية للسادات . وعلى أية حال لم يكن ثمة سبب يدعونى لأشكك فيما قاله الدكتور محمود فوزى ؛ لثقله السياسى ، وخبرته الطويلة . وقد حدث بالفعل أن بدأت سياسة السادات الخارجية في التحول إلى الإتجاه الذى إقترحته .

وبدأت عملية إعادة تقييم جديدة لعلاقة مصر بالقوى العظمى ، وقد سهل هذا بلا شك أنه كانت للسادات مشاكل مع السوفيت منذ توليه السلطة . كان السوفيت في البداية يفضلون على صبرى على السادات ، وبعد خلاف السادات مع على صبرى بدأ أنهم قد قبلوا السادات ولكنه ظل يشك دائما في حقيقة قبولهم هذا . وكان موقفه حيال السوفيت دائما هو عدم الثقة فأسرع إلى توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى في مايو عام ١٩٧١ . وقد دفعت المشكلات مع السوفيت السادات إلى إقامة بعض الجسور مع الولايات المتحدة . فكانت كل الاتصالات معها سرية وعديدة . وهكذا صادفت نتائج الندوة هوى لدى السادات . وبينما لم تدفعه إلى التحرك في إتجاهات جديدة تماما ؛ فانها قدمت بالتأكيد صورة أكثر وضوحا ، كما طرحت الاسس الاستراتيجية العريضة لسياسة مصر الخارجية .

وكانت الخطوة التى قام بها السادات هى طرد الخبراء العسكريين السوفيت الذين كانوا يعملون في الجيش المصرى ، ولم تكن هذه خطوة اقترحها بالتحديد ، غير أنه يتعين على أن أعترف بأن قرار السادات كانت له نتائج إيجابية على المدى الطويل . وقد كان من المحتم أن يغضب هذا القرار الاتحاد السوفيتى . ولقى وقد أرسله السادات إلى موسكو بعد قراره هذا مباشرة ليوضح لهم أنه لا يقصد قطع كل الصلات إستقبالا باردا . إلا أن أحد أعضاء هذا الوفد وهورئيس المخابرات العامة

الفريق أحمد اسماعيل إستطاع أن يجرى عائدات مشمرة مع رئيس جهاز المخابرات السوفيتية « اندريوف » خليفة بريجنيف . وبعد هذا بشهور قليلة أصبح الفريق احمد اسماعيل وزيرا للدفاع ، ورأس وفدا بصفته هذه إلى موسكو في مارس ١٩٧٣ ، ونجح في الاتفاق بشأن صفقة اسلحة كبيرة . وكان من الواضح أن السوفيت فهموا ماتقصده مصر من أنه لا يمكنهم الإستخفاف بها وأنه يتعين عليهم أن يقوموا بأعمال إيجابية للمحافظة على العلاقات الطيبة معها . وعلى الرغم من أن الثلث فقط من الاسلحة التي وعدوا بها سُلِّم بالفعل فإن هذا كان كافيا لمصر لتشن حربا ضد اسرائيل في اكتوبر عام ١٩٧٣ . ولم تسلم بقية الأسلحة إلا بعد هذا بسنتين كما سوف نرى فيما بعد . وكانت هناك فائدة أخرى لطرده السوفيت وهى أنه من الممكن لمصر أن تبنى الثقة فيها كقوة عسكرية تستطيع تحدى اسرائيل باعتمادها على نفسها ، وظهر ذلك خلال حرب أكتوبر .

لأنه لوظل السوفييت يعملون مع الجيش المصرى حتى الحرب ؛ فإن ماحققناه من نصر سوف ينسب إليهم بكل تأكيد . وبالتوازي قام السادات ببعض الخطوات لتوسيع صلاته مع الولايات المتحدة . فقد سافر حافظ اسماعيل مستشاره للأمن القومى إلى الولايات المتحدة ليقابل كيسنجر ونيكسون في فبراير عام ١٩٧٣ ثم قابل كيسنجر مرة أخرى في باريس في مايو . كما ان ممثلا رسميا عن وكالة المخابرات المركزية الامريكية كان قد حضر إلى مصر برضاء وموافقة السادات في يوليو عام ١٩٧٢ .

وكان من الطبيعى أن يكون لهذه الندوة أثر كبير على مستقبلى الشخصى لأنها جذبت إلى اهتمام السادات مما أدى في النهاية إلى تعيينى وزيرا للخارجية . وحتى ذلك الوقت لم أكن مشتركا في نظام عبدالناصر أو السادات ، وكديبلوماسى محترف كنت قد عينت في الخارج طوال عهد عبد الناصر ولم أقابله شخصيا أبدا على الرغم من أننى كنت أستدعى إلى القاهرة في بعض الأحيان من أجل أن

يستشيرني أحد أعضاء مجلس الثورة ، وبالفعل حدث أن طلب مني أحدهم حين عين في منصب هام أن أعود الى القاهرة واصبح مساعده الشخصى للشئون الخارجية . وكان المنصب مغريا من حيث مستواه وامتيازاته الاخرى ، ولكننى قررت عدم قبوله لانه كان لدى تحفظات بشأن النظام الذى كان سائدا في عهد عبد الناصر ، ولم أرغب أن اكون مشتركا بصورة وثيقة فيه .

وقد رفضت منصبا آخر في سنوات حكم عبد الناصر . وسوف أسرد هذه الحادثة هنا لأنها تكشف عن الكثير من السياسات التى كان عبد الناصر ينتهجها في تلك الفترة . ففي أواخر عام ١٩٦٠ استدعيت إلى القاهرة للاستشارة ، ولكن عندما وصلت إليها أبلغت أن عبد الناصر وافق على طلب « لباتريس لومومبا » الذى كان حينذاك رئيسا لوزراء جمهورية الكونغو بأن ترسل له مصر مستشارا للسياسة الخارجية ، وقد اختارنى لهذا المنصب . ويجدر أن نذكر أن مصر كانت في هذه المرحلة قد قررت أن تلقى بثقلها وراء « لومومبا » في محاولاته للسيطرة على البلاد ، وكانت مصر قد اقامت بعثة دبلوماسية وعسكرية كبيرة في « برازافيل » ، وأكثر من هذا كان عبد الناصر قد قدم جنودا مصريين لقوات الأمم المتحدة في الكونغو؛ وقد دهشت وانزعجت في نفس الوقت لهذا التعيين . ولم يكن عبد الناصر يعرفنى بصفة شخصية . وكنت أرى انه من الغريب أن يختارنى لثل هذا المنصب الحساس دون التشاور معى ودون أن يعرفنى . وعندما أثرت هذه النقطة قليل لى إن الرئيس « يعرف الجميع » ، غير أننى كنت منزعجا جدا لأساليب عبد الناصر لأنه أبلغ لومومبا بهذا التعيين دون ان يعرف رد فعلى ، وبالإضافة إلى هذا كان من الواضح أنه لم يرد على خاطر عبد الناصر أو من حوله أنه يجب أن يتأكدوا من أن المستشار الذى يرسلونه إلى لومومبا سوف يوافق على السياسة التى يفضلها عبد الناصر— وهى جعل لومومبا زعيا راديكاليا ، وكنت شخصا أعتقد أن عبد الناصر يشجع لومومبا على التقدم على طريق يؤدى إلى كارثة . فاذا عملت كمستشار « للومومبا » فلن أستطيع سوى أن أقترح أن ينتهج « لومومبا » سياسة معتدلة ، وشرحت هذا لمسئول الحكومة الذى نقل إلى رسالة عبد الناصر وقد وجدت صعوبة بالغة في شرح المشكلة له ، فلم يكن يعتقد أنه من

الممكن لمستشاري عينه عبد الناصر أن يفكر في سياسات أخرى غير تلك التي يفضلها عبد الناصر . ونجحت في توصيل وجهة نظري التي نقلها محدثي الى الرئيس الذي قام بدوره بإلغاء تعييني . ولم اندم أبداً على قراري هذا ؛ فبعد فترة قصيرة سقطت الكونغو في فوضى شاملة واطيح « بلوموبا » الذي اغتيل في وقت لاحق .

أما السادات فلم يكن أحد أعضاء مجلس الثورة الذين تعاملت معهم في تلك الفترة ، وفي الواقع لم أراه إلا مرة واحدة على مأدبة غداء رسمية أقامها السفير السوفيتي في القاهرة . وكانت هذه فيما هو مفترض مجرد حدث إجتماعي ، غير أن السادات لم يكن اجتماعيا بالمرة حيث كان يجلس صامتا يتناول طعامه ويتجاهل جيرانه . وفي نهاية الغداء ألقى كل من السفير السوفيتي ووزير الخارجية المصري كلمات قليلة عن العلاقات بين بلديهما ، وفي ذلك الوقت فقط وحين افترض الجميع أن المناسبة الاجتماعية قد انتهت وقف السادات وألقى كلمة طويلة غير مرتبة عن العلاقات السوفيتية المصرية ، وأشاد بالمساعدات التي قدمها السوفيت إلى مصر ليصل في النهاية إلى نتيجة فحواها أن الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا هم الاصدقاء الوحيدون لمصر . وكان هذا غريبا من ناحية السادات خاصة أن المناسبة لم تكن تحتاج لأن يلقي خطبة . كما دهشت أيضا لأن السادات كان العضو الوحيد من مجلس الثورة الذي يحضر هذا اللقاء ، واستفسرت عن هذا وقيل لي : إن عبد الناصر فوض للسادات في تلك الفترة أن يحافظ على الاتصالات الوثيقة بالسوفيت ، وأن يلتقي بهم في السفارة اسبوعيا لمناقشة أية قضايا قد تظهر في العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي . ولم تؤد هذه الاتصالات الوثيقة في عهد عبد الناصر فيما يبدو إلى تحسين علاقات السادات مع السوفيت فيما بعد .

وفي الواقع أن السادات لم يحب أن يثق أبدا في السوفييت ، وبادله السوفيت نفس الموقف بشكل واضح .

وبعد وفاة عبد الناصر بقيت لعدة سنوات خارج الدائرة الداخلية للسادات ، وكنت سفيراً لدى النمسا حين توفي عبد الناصر ، وبقيت في هذا المنصب حتى ١٩٧١ . وكانت السنوات الثلاث التي قضيتها مع أسرتي في النمسا سنوات

مثمرة بهيجة . وكان لى اصدقاء كثيرون لاننى كدبلوماسى فى الامم المتحدة ساعدت على إنشاء وكالة الطاقة النووية الدولية فى فيينا ، وعينت فيما بعد محافظا فى مجلس إدارتها . وهكذا سمع لى منصبى كسفير لدى النمسا أن اجد صداقات كثيرة قديمة ، وأن أكون صداقات جديدة . وقد بدأت علاقتى بالمستشار « برونو كرايسكى » عندما كان رئيسا للحزب الاشتراكى النمساوى المعارض ، وأصبحت العلاقة أكثر قربا حين أصبح مستشارا . وقد ظل يحتفظ بإخلاصه وصراحته فى منصبه الجديد تماما مثلما كان عضوا فى المعارضة . وكانت صراحته وإخلاصه واهتمامه الحقيقى بالسلام والعدل هى العوامل الرئيسية التى وضعت النمسا على الخريطة السياسية لاوروبا على الرغم من حجمها الصغير . وفى النمسا أقيمت أيضا علاقة وثيقة مع كورت فالدهايم الذى كان فى ذلك الوقت وزيرا للخارجية ومع « رودولف كيرشليجر » الذى خلف فالدهايم عندما عين الأخير سكرتيرا عاما للامم المتحدة ، والدكتور « كيرشليجر » وهو الآن رئيس النمسا - رجل عظيم بالفعل ؛ يمثل النمسا تمثيلا صحيحا .

وقد إستدعيت من النمسا عام ١٩٧١ بناء على طلب محمود رياض الذى كان فى ذلك الوقت وزيرا للخارجية ثم صار بعد هذا أمينا عاما للجامعة العربية ، وكان يريد منى أن اشغل منصب وكيل وزارة الخارجية لمساعدته فى إعادة تنظيم الوزارة ، وكان من غير المتوقع أن يوافق السادات على هذا التعيين ؛ وهى مسألة حساسة نوعا لأنها كانت تعنى أننى سوف أرقى قبل زملاء أقدم ، وعلى أية حال قبل السادات توصية محمود رياض . واضطرت إلى مغادرة فيينا فى الحال عائدا إلى القاهرة . وهكذا كنت أعمل فى القاهرة فى وقت الندوة كدبلوماسى محترف وليس كمستشار مقرب من الرئيس . ولكن الندوة غيرت الموقف ؛ ففى البداية سببت لى المشاكل بالتأكيد ، ومن بينها محاولة وزير الخارجية الجديد إقصائى عن منصبى ، ولكن وفى نفس الوقت جذبت الندوة إنتباه السادات إلى أفكارى . وبدأ السادات فى إستشارتى بشأن بعض القرارات وكان يحدث هذا من خلال أطراف ثالثة ، وليس بصفة شخصية مباشرة . وعلى سبيل المثال : أراد السادات معرفة وجهة نظرى فيما يتعلق بالرجوع عن تأييد مصر لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وكان قد قرر هذا من قبل ، ولكن لم يصرح به علنا . وكان يمكن لمثل هذا الرجوع أن يمثل تصلبا في الموقف المصري لأن القرار ٢٤٢ كان ينادى بالإعتراف بحق كل الدول في الشرق الاوسط في أن تعيش في سلام . وكما طلب مني : أعددت مذكرة للرئيس السادات أعرض فيها الموقف الكلي ، وأطرح الاختيارات المختلفة المتاحة لنا وعواقبها المحتملة ، وفي النهاية نصحته بأنه لا ينبغي الرجوع في تأييد مصر للقرار ٢٤٢ . وقد قبل السادات الذي لم اكن قد قابلته حتى ذلك الوقت توصيتي ، وظل يذكر هذه الحادثة في كثير من المرات ليثبت انه متفتح العقل . وديمقراطي حقيقي . وأعتقد أن أكثر ما أثر في السادات لم يكن منطقية موقفي ؛ ولكن حقيقة أن شخصا ما جرؤ واختلف معه ، ولقد كان الميل السائد في مصر للأسف يتجه دائما إلى إيجاد الحجج لتأييد وتمجيد الرئيس ، وقراراته .

وفي إبريل عام ١٩٧٣ قرر السادات إعادة العلاقات الدبلوماسية مع « بون » ، وكانت هذه العلاقات قد قطعت قبل هذا بسبع سنوات ، عندما أرسلت المانيا الغربية أسلحة إلى اسرائيل . وأختارني الرئيس لأكون سفيراً لمصر في بون . وكان هذا المنصب كما فهمت ذا أهمية مزدوجة ، لأن السادات كان ينوي أن يقوى علاقاته مع الولايات المتحدة من خلال المانيا الغربية . ولم اعرف أبداً شيئاً عما إذا كانت هذه النية لدى السادات بالفعل ؛ لأنني لم أشغل هذا المنصب .

في ذلك الوقت كان السادات بصدد إجراء تعديل وزارى إستعداداً للحرب مع اسرائيل ؛ الأمر الذى كان يتم الإعداد له بنشاط . وعندما طلبت مقابلة الرئيس لأودعه قبل سفرى إلى « بون » لم يستجب السادات في البداية لأنه كان مشغولاً جداً ؛ فقرررت أن اغادر البلاد دون المقابلة الرسمية المعتادة . على اية حال : قرر السادات على حين فجأة إستقبالى ، وذهبت للقائه في « القناطر » حيث كان يقضى أغلب وقته ، وقضيت معه ساعتين ونصف ساعة بدلا من الدقائق القليلة المعتادة في مثل هذه الزيارات الرسمية .

وكان هذا أول لقاء لى بالسادات ، وقد تميز اللقاء بالصراحة التامة من الجانبين . وأدهشتنى الصراحة التى تحدث بها السادات معى ؛ حيث أخذ يشرح آراءه ، و يطلب معرفة وجهة نظرى حيال مجموعة مختلفة من الموضوعات . ولكننى أدهشته أيضا إذ كنت معه منذ البداية صريحا للغاية حيث قلت له : إننى أقدر كثيرا كل ما فعله من أجلنى فى الماضى ، وبدون معرفة سابقة إذوافق على تعيينى وكيلا للخارجية ، ثم رفض توقيع مشروع القرار الرئاسى بإقصائى عن هذا المنصب ، ثم اختارنى فى النهاية سفيرا لدى المانيا الغربية ، ولكننى صارحته بألا ينتظر أن ينتج عن عرفانى بالجميل الموافقة على آرائه طوال الوقت وأوضححت انه إذا تعين أن تستمر علاقاتنا فإننى سوف أبلغه دائما وبصراحة بما اعتقد به تماما على أساس من اقتناعى وضميرى . ولم يكن هذا موقفا جديدا أتخذه ، ولكنه كان موقفا عميق الجذور داخلنى يعود إلى تربيتى ، وفترة شبابى . وأستمع إلى السادات فى دهشة وقال : «إسماعيل : إن هذا غريب جدا ؛ فالكثير من الناس لا يقولون لى ما قلته الآن» .

و بعد ذلك تركز أهم جزء من مناقشتنا على احتمال نشوب حرب جديدة مع اسرائيل ، وقال لى السادات إنه لا يرى مخرجا من الطريق المسدود مع اسرائيل إلا بدء حرب . وناقشنا مزايا وعيوب الفكرة ، ثم طرحنا تفاصيل نوع العمل العسكرى الذى يمكن أن يكون مواتيا بأفضل صورة بالنسبة لمصر . الاأننى تعجبت أنه فى بدء حديثه برر لى قراره بالحرب ذاكرة «إننى أريد أن أوقف الشعب المصرى» . ويتعين أن أعترف بأننى صُدمْتُ إلى حد ما بسبب هذه العبارة ؛ ليس لأننى كنت أعارض العمل العسكرى ، ولكن لأننى كنت اعتقد أن الهدف هو طرد الإسرائيليين من أرضنا وليس إيقاف الشعب المصرى ، واكثر من هذا لم تكن لدى السادات أية إجابات مقنعة حين سألتُه عما اذا كانت مصر مستعدة عسكريا وسياسيا للحرب ، بل على العكس من هذا كان ينتقد الموقف الداخلى بشدة . وادهشنى بأنه ظل بصورة منتظمة يهاجم كل مسئول كبير فى حكومته حيث أنقص من قدرتهم وأدائهم . وفى نهاية اللقاء تناول السادات

الغرض الذى أتيت من اجلة لمقابلته وهو تعيينى سفيرا لدى بون . ولكن بدلا من توجيه تعليمات لى طلب منى أن أوجل سفرى حتى يتم تشكيل الوزارة الجديدة . وتركت السادات ولدى إنطباعات مختلطة نوعا ماعنه كإنسان ؛ فكان يبدو رجلا طبيعيا مخلصا ذا شخصية مركبة بعض الشيء ، ولكن ليست مرفهة التكوين ، ويميل إلى قول أى شىء يربخاطره . ولكنه كان يبدو أيضا مغزولا جدا ، دون أية علاقة خاصة بأى شخص . لقد كان فى الواقع لا يثق فيمن حوله بل لا يعطيهم حق قدرهم . وبدا أيضا أنه ليست لديه أية افكار واضحة عن السياسات طويلة المدى ، بل كان يميل إلى أن يحيا يوماً بيوم وألحظة إلى لحظة ، حيث يتعامل مع المشاكل كل على حدة بمجرد ظهور كل منها . وأخلص من هذا الى أننى تأثرت بصفاته الانسانية أكثر من تأثرى بعقريته ، وأصابنى بعض القلق لما قد يحدث لمصر إذا استمر السادات على هذا المنهج .

وبعد هذا اللقاء بفترة قصيرة أعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة ، ولدهشتى اكتشفت أننى عينت وزيرا للسياسة ، وكدبلوماسى محترف شعرت بالاستياء ؛ فلم تكن السياسة مسألة اهتم بها بصفة خاصة أو اعرف الكثير عنها . وقررت رفض هذا التعيين ، وسعيت للقاء السادات مرة اخرى ، وسمح لى بمقابلته ، ولكن عندما وصلت الى هناك اكتشفت أننى لست وحدى . بل دعا السادات لانعقاد الوزارة الجديدة بأسرها فى نفس الوقت ، ووجدت نفسى فى موقف حرج للغاية لأنه سوف يكون من الصعب جدا رفض التعيين أمام الجميع . وتبادل السادات كلمات قليلة مع كل وزير متحدثا عن واجباتهم الجديدة ، وعندما أتى دورى لم يقل شيئا عن السياسة ، وقال فقط إننى سوف أكون مستشاره فى القضية القومية ومبعوثه الخاص فى مهام خاصة ، واستبقانى السادات لفترة وجيزة عقب الاجتماع وقال لى : إن تعيينى وزيرا للسياسة كان مجرد غطاء ، وذريعة لإيقانى فى القاهرة ، وقال إنه لم يستطع أن يعيننى وزيرا للخارجية لأن وزير الخارجية فى ذلك الوقت كان فى نيويورك حينذاك ، وانه لا يعفى أحدا من منصبه ابدا بينما هو فى الخارج .

وهكذا بين ابريل واكتوبر عام ١٩٧٣ كنت اقوم بدور مزدوج كوزير للسياحة ومستشار للرئيس السادات . و يتعين على أن اعترف بأننى احببت منصبى فى وزارة السياحة على الرغم من عدم رغبتى فى قبوله فى البداية . وفى الواقع فى تلك الشهور اكتشفت شيئا عن نفسى ، وأهم من هذا عن بلدى فلم أكن قد سافرت داخل مصر كثيرا قبل تولى هذا المنصب . والآن ولأول مرة زرت الأقصر واسوان وقد أعجبت كثيرا وتأثرت بآثار تاريخنا القديم ، وبالمثل قمت برحلة لأول مرة غرب الاسكندرية بالقرب من الحدود الليبية المصرية ، واكتشفت مصدرا للجمال لم اكن أعرف بوجوده هناك ؛ ولكننى شعرت بالحزن أيضا لإدراكى بأننى لست المصرى الوحيد الذى يجهل بلاده فغالبية المصريين لا يعرفون بلادهم كما ينبغى ، فالكثيرون يسافرون إلى الخارج قبل أن يتعرفوا على مصر نفسها ، وبالنسبة لمعظم المصريين الذين يعيشون فى القاهرة تتحدد معرفتهم ببلادهم من خلال رحلات المدارس إلى الاهرام والقناطر ، وبالنسبة إلى من يعيشون فى غير القاهرة فإن معرفتهم محدودة أكثر من هذا . وقررت فى ذلك الوقت أن نبذل الجهود لتحسين السياحة الداخلية ، و يسعدنى أن أقول إن الموقف بدأ يتحسن ، وإن الشباب الآن يعرفون بلادهم بصورة أفضل مما كان عليه أبائهم .

وبدأت أيضا فى وضع خطط لبرنامج مدته عشر سنوات يهدف إلى تنمية السياحة الاجنبية فى مصر ، وبالتالى توفر للبلاد عملات صعبة تحتاجها بصورة ملحة من مصدر سهل إيجاده . فقد منح الله مصر طبيعة وموارد فريدة فى هذا المجال . وللأسف توقفت كل خططنا مع بداية حرب اكتوبر ، وعندما اصبح الموقف العالمى يسمح مرة اخرى بتنمية السياحة فى مصر كنت فى ذلك الوقت لأعمل فى هذا المجال .

وقبيل حرب اكتوبر عينت فى منصب القائم باعمال وزير الخارجية ، وعضو فى وزارة الحرب المحدودة العدد ؛ لأقوم بدور وزير الخارجية الذى كان يحضر جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك ، وبصفتى هذه أرسلنى الرئيس السادات لأتباحث مع نيكسون وكيسنجر فى أواخر اكتوبر فى اول اجتماعات

حاسمة بعد الحرب . وبينما كنت في طريقى إلى واشنطن أعفى السادات وزير الخارجية وعيننى في منصبه . وكان من المتعين على أن أبقى في هذا المنصب ؛ لأحاول تشكيل السياسة الخارجية لمصر في الاتجاه الذى رأيت أنه ضرورى كما شرحت في الندوة حتى اضطررت إلى الاستقالة بسبب قرار السادات بالسفر إلى القدس في نوفمبر عام ١٩٧٧ . وكانت السنوات الأربع منذ تعيينى وحتى استقالتي سنوات حاسمة لمصر ، وللشرق الاوسط ، إذ كانت سنوات محملة بفرص كثيرة وتقدم عظيم .

وقد اخترت الندوة لابدأها تحليلي ؛ لأنها كانت حدثا ذا أهمية تاريخية في مصر . وقد تدعو هذه الملاحظة بعض القراء الأجانب إلى التشكك ، وهذا أمر يمكن فهمه ؛ ففي دول كثيرة تكون الندوات والمناقشات حول كل جوانب السياسات الخارجية والداخلية ، باشتراك من جانب مسؤولين حكوميين ، ومثقفين ، وخبراء من كل نوع ، من الامور الطبيعية التى تتكرر أكثر من مرة ، كما أن نشر الصحف لهذه الندوات أمر معتاد أيضا . وكنتييجة لهذا نادرا ما تكون لمثل هذه الندوات الكثير من الهزات العنيفة ، ولا ينطبق هذا على مصر وعلى معظم دول العالم الثالث حيث لا تناقش مره أخرى اية سياسة يكون قد تم اتخاذ قرار بشأنها ، كما أنها بالتأكيد لا تتعرض لجدل علني في الصحف . فلا جدال أنه كانت هناك مشكلات كثيرة في علاقتنا بالاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت ، وكان المصريون من مختلف الفئات يعون هذا ، بدءا من الجنود الذين درهم خبراء سوفيت ، وحتى كبار المسؤولين في الحكومة ، الذين كانت مطالبهم بالحصول على مساعدات عسكرية كبيرة الحجم بدلا من التأييد البلاغي للقضية العربية تلقى من موسكو آذانا صماء . وعلى أية حال لم يحدث قبل هذا بالمرة مناقشة علنية وتشرفى الصحف للتوصل إلى تحليل دقيق يتناول اساس كل المشكلات التى كانت تسيء إلى علاقتنا مع الاتحاد السوفيتي . وكان هذا هو مافعلته الندوة حيث قدمت صورة واضحة ومركزة لحالة الاستياء ، ولإرادة تصحيح الوضع .

ولهذه الاسباب ، كانت الندوة بحق حدثا تاريخيا في مصر . وقد تحدثت النتائج

التي توصل اليها المشتركون في الندوة السياسة التي كانت مصر تنتهجها بصورة عمياء منذ عهد عبد الناصر، وأثرت على مجرى السياسة الخارجية المصرية لعدة سنوات تالية . ويجدرنا أن نوجز هنا مرة أخرى النقاط الرئيسية التي تم الاتفاق عليها في الندوة فيما يلي : —

أ) يتعين على مصر أن تقوم بإعادة تقييم كاملة للوضع الدولي ، ولدور القوتين العظميين فيما يتصل بالشرق الاوسط ، وإن نعترف بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يوليان الأزمة هنا اهتماما لا يتمتع بأولوية كبيرة ، ويجب أن نعترف ايضا بأن الوفاق سوف يجعل مشكلة الشرق الاوسط تتراجع أكثر من هذا في قائمة اولويات القوتين العظميين . و يتعين على مصر أن ترسم سياستها بحيث تضطر مصر القوتين العظميين الى ان تصبحا أكثر إيجابية في حل الصراع في الشرق الاوسط .

ب) الدبلوماسية الدولية ليست كافية لدفع اسرائيل إلى سلام نهائي وعادل .

ج) بناء على هذا يتعين على مصر أن تبدأ بعمل عسكري لإقناع اسرائيل والرأى العام العالمى بأن الوقت قد حان لحل المشكلة المزمنة في الشرق الاوسط .

د) يجب ان يستخدم البترول كسلاح في الصراع القادم حيث إنه يشكل عنصرا رئيسيا في ايدي العرب .

هـ) يتعين إعادة تقييم العلاقات المصرية السوفيتية ، ومناقشتها مع السوفيت ، وبصراحة تامة حتى يمكن وضعها على طريق جديدة تقوم على الثقة ، والتفهم ، بهدف التغلب على المشكلات التي ظلت موجودة ومعلقة طوال ١٨ عاما .

و) يجب ايضا ان تكون لمصر صلات مع الولايات المتحدة التي من المقدر لها أن تستمر في لعب دور بالغ الاهمية في الشرق الاوسط .

الفصل الثاني

نصر أكتوبر

تركز جزء كبير من أول حديث لى مع السادات على مناقشة إمكانية نشوب حرب مع اسرائيل ، وأهداف مثل هذه الحرب ، والشكل الذى قد تتخذه العمليات العسكرية . وكان السادات - كما ذكرت فيما سبق - يرى ان الحرب قبل كل شىء وسيلة لإيقاظ الشعب المصرى ، وكانت لدى تحفظات على هذه الفكرة ، ولكننى قلت للرئيس : إننى لأعارض حربا تهدف إلى تحرير الأراضى التى احتلتها اسرائيل فى عام ١٩٦٧ . أما بالنسبة لنوعية العمليات العسكرية التى يمكن لمصر التفكير فيها فى ذلك الوقت : فإن إنطباعى عن ذلك كان فحواه أن السادات ومن حوله لم تكن لديهم حينئذ صورة واضحة وقاطعة عن كيفية البدء ، أو عمق العمليات العسكرية أو الهدف الاساسى منها ؛ أى ما هو الحد الاقصى وما هو الحد الأدنى المرجو تنفيذه ؟ .

وبناء على طلب الرئيس أخذت أشرح ببعض الإسهاب نوعية العمل العسكرى الذى يمكن لمصر أن تفكر فى القيام به ؛ فقد كان امامنا ثلاثة اختيارات . الأول : والذى كنت افضلُه هو الحرب الشاملة التى تشن بالتنسيق مع كل دول المواجهة العربية بحيث توجه ضربة رادعة على كل الجهات . ويجب استحكال هذا الهجوم العسكرى بخطوات سياسية من جانب الدول العربية مع فرض حظر على البترول ، إذ يعتبر عاملا رئيسياً فى التخطيط الاستراتيجى . وقلت إنه لا ينبغي أن تبدأ مصر مثل هذا العمل ما لم تكن مستعدة للاستمرار فى العمليات العسكرية لمدة اربعة اسابيع متتالية على الاقل ؛ وسوف تعانى إسرائيل من خسائر ضخمة من مثل هذا القتال الذى يدوم طويلا ، وليس فقط من الناحية العسكرية بل ايضا من الناحية الاقتصادية ؛ فاقصاد اسرائيل لا يستطيع ببساطة أن يتحمل القتال الطويل ؛ فبسبب العدد الصغير لسكانها فإن التعبئة

العسكرية من اجل الحرب تجعل الانتاج يتناقص وبسرعة حتى يمكن أن يتوقف في النهاية ، و ينبغي أن يستفيد العرب من هذا الوضع وان يكونوا مستعدين لإطالة فترة القتال . وأوضح ان مثل هذا الصدام العسكى الطويل يستتبع المخاطرة بوجود رد فعل دولي . وهكذا يتعين قياس كل من تحركاتنا العسكرية والسياسية بدقة تامة . ويجب أيضا أن يكون هناك تعاون وثيق مع الدول العربية الأخرى ، ولكن ينبغي أن تكون كل دولة مسئولة وحدها عن منطقتها وأخيرا فإن اختيار الحرب الشاملة هذا يتطلب مستوى عاليا جدا من الاستعداد من جانب قواتنا المسلحة من اكبر الضباط وحتى أصغر الجنود ، ويجب ان نكون مستعدين ليس فقط لتوجيه ضربة رادعة بل أيضا لأن نرد على الهجمة الاسرائيلية المضادة التي من المحتم أن تقع بعد أن يفيق الاسرائيليون من المفاجأة .

وكان الاختيار الثاني : المفتوح امام مصر هو القيام بعملية عسكرية محدودة لا تهدف إلى إستعادة أراضينا ، ولكن مجرد تحريك الامور بحيث تثير الرأي العام العالمي بدرجة كافية كي يقوم بمجهود جديد للسلام في الشرق الاوسط . وحتى هذا النقط من العمليات العسكرية المحدودة يتطلب أن تعبر القوات المصرية قناة السويس وتتقدم داخل سيناء ، ومن الأفضل أن يصل هذا إلى ممرات « متلا » و« الجدى » ، وتستطيع البقاء هناك حتى حين تواجه هجوماً اسرائيلياً مضاداً . ويتطلب هذا ايضا تعاوننا مع دول عربية أخرى ، ولا يمكن أن ينجح دون اللجوء إلى مفاجأة اسرائيل . وفي الواقع كان الفرق الوحيد بين الاختيارين الاولين هو أنه في الاختيار الاول يتعين على مصر أن تطيل فترة القتال ، بينما في الاختيار الثاني يجب أن تشجع وترحب بالتدخل السياسى الدولى لدفع الاطراف نحو وقف مبكر لاطلاق النار ، ثم تسوية في النهاية .

وكان الاختيار الثالث : هو هجوماً محدوداً جداً ضد هدف عسكرى في سيناء حيث توجه ضربة قاسية إلى إحدى المنشآت العسكرية الاسرائيلية ، ثم ننسحب إلى الضفة الغربية للقناة . وسوف ترد إسرائيل بلاشك على هذا مما يدفع مصر إلى توجيه ضربة ثانية ؛ وهكذا توجد دائرة مفرغة من الهجمات والهجمات

المضادة . وأوضحت للسادات ان مثل هذه العمليات سوف تؤدي إلى بعث حركة ماعلى الساحة الدولية ، ولكن سيكون معظمها في صورة محاولات لوقف القتال ، وتجميد وقف اطلاق النار ، وليست جهوداً لدفع الاطراف نحو السلام الحقيقي يتم التفاوض بشأنه . وأخذ السادات ينقص باهتمام ولكن دون أن يقول أى شيء حتى النهاية عندما عقب قائلاً إنه لن يفكر أبداً في الاختيار الثالث ؛ لأنه سوف يكون تكراراً للحرب الاستنزاف التي دارت بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠ .

وعلى الرغم من ان السادات أحجم عن التعقيب على حججى إلا أنه فيما يبدو ظل يفكر فيها ، مما جعله يصدر تعليماته الى وزير الحربية بأن يناقش هذه الافكار معى . وبالفعل طلبنى وزير الحربية لتتقابل لتناقش احتمالات الحرب المختلفة المتاحة امام مصر . وكررت ما كنت قد ابلغت السادات به غير أننى حاولت تبسيط الامور حيث اعتقدت أنه قد تغير تماماً بشأن البدائل المختلفة ورد الفعل الاسرائيلى المحتمل على كل منها . وبدأ أيضاً متحيراً إزاء موقفى ؛ فقد قال لى فجأة : « يبدو أنك لا تريد أن نحارب » . فأجبت قائلاً : « لا ، ان موقفى هو انه يجب ان تدخل مصر الحرب ، ولكن ليس قبل ان يعرف زعماءها ما يريدون فعله تماماً ، ويحللوا ردود الفعل المحتملة لكل تحرك ؛ فإن نكسة عسكرية ثانية في هذا الوقت سيكون لها عواقب وخيمة للغاية . »

كان الافتقار الى التخطيط والتحليل الدقيقين لعواقب اختيارات مختلفة مشكلة منيت بها السياسة المصرية من قبل مما أدى الى هزيمة عام ١٩٦٧ ، وللأسف ظل هذا يمثل مشكلات عند الإعداد للحرب ١٩٧٣ . ففى عام ١٩٦٧ اندفعت مصر إلى الحرب دون أى تنسيق بين قيادتها العسكرية والمسؤولين عن العلاقات الخارجية ، الامر الذى نجمت عنه كوارث . وقد لمست هذه الحالة المؤسفة بصورة مباشرة ؛ لأنه قبل بضعة اسابيع من اندلاع الحرب عهدت إلى وعلى عجل مهمة تكوين « غرفة عمليات سياسية » في وزارة الخارجية ، وشعرت أن تكوين مثل هذا النظام خطوة ايجابية تماماً ؛ لأننا كنا في حاجة إلى قسم لديه المقدرة على تحليل الأحداث السياسية ، و يوصى بمناهج بديلة للعمل على اساس

من تقييم دقيق لنتائج كل تحرك . وعلى الرغم من هذا فقد ظلت قرارات السياسة الخارجية مركزة على عبدالناصر وداثرته المقربة . وكانت وزارة الخارجية في وضع حرج لكونها آخر من يتم إخباره بالامور ، وهكذا لم تستطع تقديم توصيات ، وكانت نتائج هذا الوضع ظاهرة في بداية حرب ١٩٦٧ . فقد اتخذ عبدالناصر قرار طلب سحب قوات الامم المتحدة من سيناء دون استشارة أى شخص في وزارة الخارجية . وفي الواقع لقد اصدرت تعليماته ببساطة إلى وزير الحربية لينقل الرسالة إلى الجنرال « ريكي » كبير مراقبي الامم المتحدة . ورفض الجنرال « ريكي » الاستجابة للطلب المصري ما لم يرسله اليه الأمين العام للأمم المتحدة ؛ فقرر عبدالناصر حينذاك أن يطلب بدلا من هذا إنسحاب قوات الامم المتحدة من مواقع محددة فحسب .

وفي تلك المرحلة فقط تم إبلاغ وزارة الخارجية . وعلى أية حال فهي لم تستشر بل تلقت تعليمات بنقل الطلب إلى الأمم المتحدة . وعندئذ قدمت بصفتي مديرا للمكتب المسئول عن العمليات السياسية مذكرة إلى وزير الخارجية أعلق فيها على الموقف . وذكرت فيها أنه إذا طلبنا انسحاب قوات الامم المتحدة من مواقع معينة في سيناء فمن المرجح أن يكون رد فعل الامم المتحدة على هذا هو الانسحاب التام من المنطقة ، وستكون النتيجة ان تترك قوات الامم المتحدة « شرم الشيخ » وتضطر الحكومة المصرية إلى وضع حامية هناك . ولن يكون أمام هذه الحامية إلا أن تعوق الملاحاة في خليج العقبة ، ومن المحتم ان ترد إسرائيل على هذا التحرك بهجوم مفاجيء على مصر . وقد تم تجاهل مذكرتي بصورة كاملة . ولأسباب لايعرفها سوى عبدالناصر رفض كل التحليلات العقلانية ، واتخذ وحده سلسلة من القرارات غير العقلانية . وكان التأثير الإجمالي لهذه القرارات أن اتخذت الاحداث دفعة ذاتية ، وأصبح من المستحيل على عبدالناصر أن يبطيء من حركة الامور أو أن يتراجع . وكانت النتيجة أن اندلعت الحرب ، ووجهت اسرائيل ضربة رادعة الى مصر لتوقع بها هزيمة كاملة . وبدأ أفول نجم عبدالناصر كزعيم مصري وعربي في ذلك الوقت ثم أصبح انتهاء مستقبله السياسي مسألة وقت .

وكننت مهتاً بالأنكرراخطاء ١٩٦٧ فى عام ١٩٧٣ . وعلى الرغم من هذا بدأ لى اثناء المناقشات الاولى حول الحرب أن السادات وزملاءه لم يتعلموا الدروس اللىوية الخاصة بضرورة التحليل الدقيق لكل جوانب الوضع قبل اتخاذ قرارات . وفى الاجتماع الاول الذى أعلن فيه السادات لمجلس وزرائه عزمه على خوض الحرب افتتح السادات الجلسة بأنه يريد رأى الجميع حيال ما اسماه « المعركة أواللامعركة » . وأوضح أنه يفضل شخصيا خوض الحرب غير أنه لم يستطع شرح نوع الحرب التى يريد ها . ولم يستطع أى من الوزراء الحاضرين أن يعرف ما إذا كان السادات يتحدث عن حرب طويلة كبيرة ، أو تقدم محدود عبر القناة بليه وقف سريع لإطلاق النار ، أو هجوم بسيط على هدف بذاته . ولم يكن لدى معظم الوزراء بالإضافة إلى هذا أية معرفة حقيقية عن حالة الاستعداد لدى الجيش المصرى . وبينما كان لدى السادات ما يبرر عدم إفشاء تفاصيل خطط الحرب لكل مجلس الوزراء فإنه لم يقدم القدر الكافى من المعلومات إلى أى شخص حتى يمكنه أن يعبر عن رأى عقلانى .

وكان الموقف غربيا حيث أخذ الوزراء يتكلمون الواحد تلو الاخر تأييدا لقرار السادات على الرغم من أنهم لم يكونوا يعرفون ماهية هذا القرار ، وباطقة شديدة أعلن كل الحاضرين عن تأييدهم للرئيس حيث قالوا : « إحنا وراك باريس ، ونؤيد المعركة » . وقد فرغت لهذا التصرف ، وعندما أتى دورى للحدث أوضحت تماما أنني لا أوافق على رأى زملائى باستعدادهم للتوقيع على شيك على بياض بشأن قضية بالغة الاهمية مثل الحرب . لقد كنت أنا أيضا أفضل قرار الحرب إلا أنني ما كنت أعطى موافقتى فى مجلس الوزراء حتى نعرف أى نوع من العمليات العسكرية تتحدث عنه . وأعربت أيضا عن أنني سوف أؤيد الرئيس إذا كان اختياره يفضل ضربة رادعة ضد اسرائيل من أجل غرض محدد هو تحرير سيناء .

وقبيل إنتهاء جلسة مجلس الوزراء كان القرار إجماعيا بالحرب ضد اسرائيل ، وهنا أشعر بأنه من الانصاف أن أسجل للسادات عملا إيجابيا وهو عرض موضوع

خطير مثل هذا الموضوع على مجلس الوزراء مجتمعا ، وكنت آمل أن يتكرر مثل هذا الاسلوب .

هذا ولم تكن استعدادات الحرب ضد اسرائيل قد بدأت في ذلك الوقت فقط إلا أنها كانت أمرا قائما طوال الوقت منذ هزيمة ١٩٦٧ . وكانت أبعاد هذه الكارثة لا تعود لمجرد أن إسرائيل قامت بالضربة الاولى لتفاجيء مصر ، ولكن يرجع الامر فوق كل شيء إلى أن الجيش المصرى لم يكن مستعدا . وكان هناك سببان رئيسيان لهذا في رأيى ؛ أولا : كان عبد الناصر يخشى تماما وجود جيش قوى حيث كان يتوقع انه قد لا يستطيع السيطرة عليه . ونتيجة لهذا شجع وجود منافسات داخلية ، وانشأ عدة مراكز للقوى داخل القوات المسلحة ، وربما ساعد هذا عبد الناصر على البقاء في السلطة .

وكانت النتيجة بحلول عام ١٩٦٧ أن أصبح الجيش المصرى مؤسسة سياسية ، بدلا من أن يكون آله حرب محترقة . وكان السبب الثانى لضعف الجيش المصرى هو أنه منذ عام ١٩٥٦ عاشت مصر في وهم أنها إنتصرت في حرب ضد إسرائيل وبريطانيا وفرنسا ، وبالتالي تبدو الكفاءة العالية بهذه المؤسسة العسكرية ، وقد اقنعت أجهزة الدعاية — بنجاح — كل المصريين بهذا ومن بينهم اشخاص داخل الجيش نفسه ، وكان من الواجب أن يعرفوا أفضل من هذا . وفي الواقع لم تحرز مصر نصرا عسكريا في عام ١٩٥٦ . بل كان نصر مصر في وقت لاحق ، حين أظهرت للعالم أنها تستطيع الإبقاء على القناة مفتوحة وتعمل بصورة سلسة ، غير أن هذه المعركة كسبها مرشدو القناة والعاملون فيها وليس الجيش . وقد أبقى على اسطورة النصر العسكرى المصرى على أية حال وكانت النتيجة أن العسكرين اعتمدوا على اكاليل النصر المتخيلة بدلا من العمل الجاد لتحسين مستوى استعدادهم وتدريبهم ، وكانت النتيجة هزيمة عام ١٩٦٧ .

ولحسن الحظ تمت الاستفادة من بعض الدروس بعد عام ١٩٦٧ . وقد حاولت أجهزة الإعلام والدعاية إخفاء الحقيقة في البداية غير أن حجم الهزيمة كان أضخم من أن يظل خفيا لفترة طويلة ، وأدرك عبد الناصر أنه مضطر إلى هجر

سياسته القديمة التي كانت ترمى إلى إضعاف الجيش و بث الإنقسام فيه ، وأنه يتعين عليه بدلا من هذا أن يبني جيشا محترفا ؛ أى قوة قتال محترفة ذات كفاءة عالية . وكان على عبدالناصر أن يبدأ مما كان في الواقع صفرا في هذا المجال ، وتعين عليه أيضا أن يعيد تنشيط اتصالاته بالسوفيت حتى يحصل على الأسلحة المتقدمة التي تحتاجها مصر حتى تقف أمام إسرائيل ، وللمساعدة في إعادة تدريب وبناء الجيش . وأستمر السادات في سياسة عبدالناصر لإعادة بناء الجيش حيث كان يعرف أنه لا يمكن أن يكون هناك حل سياسى لمشكلة الشرق الاوسط حتى يكون لمصر جيش قادر على مواجهة قوات إسرائيل المسلحة . وقد أفادت هذه السياسة ؛ لأن الجيش الذى شن الهجوم في السادس من اكتوبر أظهر بما لا يدع مجالا للشك المستوى العالى من الاحتراف لدى ضباط وجنود الجيش المصرى ، بالإضافة إلى المستوى المناسب من المعدات . وقد نجح هذا الجيش في عبور القناة بسرعة حيث حطم التحصينات التي ظل الاسرائيليون يبنونها طوال ست سنوات كما نجح في اختراق خط بارليف .

وكانت هناك ثلاثة جوانب عظيمة في أداء الجيش المصرى في حرب ١٩٧٣ . الاول هو مستوى الاستعداد الفنى لدى الجيش ، حيث إن الخطة الاستراتيجية قد وضعت بعناية ، وكانت مبدعة في بعض الاحيان ، كما نفذت بمهارة . وكان التنسيق بين الفروع المختلفة للقوات المسلحة جيدا جدا . ولا يمكن أن يتحدى أى من المحللين العسكريين أوجه الدعاية السياسية العبقريّة التي يتمتع بها من وجدوا طريقة لعبور القناة بأعداد كبيرة على الرغم من قوة التحصينات الإسرائيلية على الضفة الشرقية . والعنصر الثانى ذوالاهمية الكبيرة هو تصميم الضباط والجنود في القوات المسلحة المصرية على إثبات أنفسهم ورد الاذلال الذى عانوا منه في الحروب السابقة . وكانت النتيجة : أنهم حاربوا بإخلاص يقرب من التعصب . وكان هذا سلاحاً سرّياً جعل من الممكن تغيير صورة وسمعه مصر وقواتها المسلحة . والعامل الثالث المهم هو حقيقة : أنه لأول مرة في تاريخ مصر تم الإعداد لعملية ذات هذه الأبعاد ، وتضم الكثير من الناس وفروعاً كثيرة في الحكومة وفي القوات

المسلحة دون أن تتسرب أية معلومات . وكانت هذه السرية التامة ذات أهمية حيوية لنجاح الضربة الرادعة والعبور . وتمت المحافظة على هذه السرية بصورة تامة حتى بدأ الهجوم بالفعل .

وكان أداء القوات المسلحة عظيماً لدرجة أن الحكومة المصرية لم تضطر إلى الكذب على الشعب بشأن مجرى الأحداث الحقيقية . ولم تضطر إلى الخوف من الحقيقة بل لقد كنا فخورين بها . وفي الواقع في هذه المرة كانت الحكومة الاسرائيلية هي المضطرة إلى اللجوء إلى الكذب على جماهيرها ، و يقال إن جندياً إسرائيلياً قد قال عقب الحرب بروح فكاهية وإنما في حزن شديد وتأثر عميق : « لقد علمنا المصريين كيف يحاربون ، بينما علمواهم مذبذبى الراديو لدينا كيف يكذبون » .

ولست اعتزم أن أدخل هنا في تحليل مفصل للعمليات العسكرية خاصة أن تحليلات كثيرة نشرت من قبل ، وبعضها جيد جداً ، ودقيق . وعلى أية حال : يتعين على أن أعقب على بعض الروايات المشوهة للناحية العسكرية للحرب ، وأشرح أيضاً المعانى السياسية المتضمنة والعواقب التى تلت فترة القتال المكثف . ويقدم الجنرال الاسرائيلى « حاييم هيرتزوج » رواية مشوهة بصفة خاصة ومرفوضة للأحداث فى كتابه « حرب الغفران » والرأى الرئيسى الذى يعبر عنه هو أن النجاح الذى احرزه المصريون فى البداية حتى قام الاسرائيليون بهجوم مضاد وعبروا القناة فى ١٥ أكتوبر يرجع ببساطة الى أن الجيش الاسرائيلى أخذ على حين غرة ، وأن الجبهة كان يحميها جنود احتياط نصف مدربين فقط . و بعبارة اخرى يرفض هيرتزوج الاعتراف بأن الهزيمة الاسرائيلية ترجع إلى حقيقة أن الجيش المصرى كان جيد التدريب ومزوداً جيداً بالمعدات ، و يعمل تحت قيادة جيدة فى ذلك الوقت ؛ وبالتالي أصبح قادراً على إيقاع خسائر خطيرة بالاسرائيليين . والأعذار التى يوردها هيرتزوج غير مقنعة بالمرّة ولا تتحمل الدراسة الدقيقة . و بينما كان هناك عنصر المفاجأة الذى سهل التقدم المصرى فى البداية ، فان المفاجأة لم تبقى طوال هذه الفترة . والجيش الاسرائيلى مشهور عن حق بالسرعة التى يعبىء

بها نفسه ، وهو كان يستطيع بلا شك ان يجمع شتات نفسه و يضع جنوداً محترفين محل الجنود الاحتياط غير المدربين على الجبهة المصرية قبل ١٥ أكتوبر بفترة .

وحقيقة الأمر هي أن الجيش المصري قام بأداء ممتاز، وأن الاسرائيليين لم يستطيعوا مواجهته وحدهم . وبكلمات ديوى :

« أن أهم عنصر في الهزيمة الاسرائيلية (في الثامن من أكتوبر) هو المستوى القتالي لدى الجيش المصري وادائه بما يتفق مع خطط معدة بعناية لمواجهة مايتوقع من هجوم اسرائيلي مضاد . ولقد تحقق الهدف الرئيسى الذى كان الفريق اسماعيل يرمى إلى انجازه في فترة ماقبل الحرب عن طريق التكامل بين المشاة والصواريخ المضادة للدبابات والمدافع والصواريخ ونظام دفاع جوى ذى فعالية . وكان هذا الهدف هو تحييد التفوق الاسرائيلي في الجو، وفي معدات الحرب المدرعة المتحركة » .

وفي الواقع وكما يعترف متعصبون اسرائيليون أكثر أمانة من هيرتزوج ، خلق الهجوم المصرى وضعا صعبا جدا لاسرائيل مما دفع حتى موسى ديان إلى حافة اليأس . وقد اعترف « شلومو أرونسون » على سبيل المثال بأن اسرائيل شنت على القور هجوماً مضاداً ، ولكنها فشلت في إعادة الجيش المصرى على اعقابها على الرغم من أنها نجحت في العمل على استقرار الجبهة . وكان هذا الوضع يمثل تهديدا كبيرا لإسرائيل ، إذ انه طرح احتمال نشوب حرب استنزاف على نطاق واسع ينتج عنها أن تجرد اسرائيل نفسها امام ظروف يصعب تماما مواجهتها ، وهى التعبئة الشاملة ، والخصائر الكبيرة بسبب تفوق العرب في المقدرة النيرانية والطبيعية المساعدة للعمليات الحربية . وفي الواقع يتخذ « أرونسون » وجهة نظره هذه بناء على تقرير نشر في مجلة « تايم » ، وربما كان للخوف من نجاح سورى ساحق يؤدى إلى دفع ديان إلى التفكير في استخدام قنبلة نووية من القنابل التى تملكها اسرائيل ولكن تبقيها في مخازنها بدلا من وضعها على صواريخ . و يضيف

«ارونسون» وربما فكر الاسرائيليون فيها هو أخطر وهو البدء في تركيب الرؤوس النووية على صواريخها في ذلك الوقت . ه وكل هذا يدل بالتأكيد على أن المشكلة التي واجهها الجيش الاسرائيلي لم تكن مجرد مشكلة سببها المفاجأة التي وقعت في البداية .

إن ماغير مجرى القتال وسمح لإسرائيل بأن تقوم بهجوم مضاد هو الكمية الضخمة من المعدات العسكرية التي كانت تحمل جوا من الولايات المتحدة إلى إسرائيل . وقد كانت الاسلحة المتقدمة التي قدمتها الولايات المتحدة في ذلك الوقت - وهي الاسلحة التي لم يكن لدى المصريين أى اسلحة ماثلة لها - هي التي مكنت اسرائيل من تغيير نتيجة الحرب . وقد حصلت كل من مصر وسوريا على بعض الاسلحة من الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت ، ولكن الكميات التي تم شحنها كانت صغيرة جدا بالمقارنة بما قامت الولايات المتحدة بغمر اسرائيل به . والأهم من ذلك أن الاتحاد السوفيتي لم يرسل اية معدات متقدمة توازن الاسلحة الجديدة التي كانت اسرائيل تزود بها ، ومن بين هذه الاسلحة صواريخ «تاو» المضادة للدبابات ، والقنابل الموجهة باشعة الليزر ، والصواريخ جو-أرض الموجهة ، ومعدات رادار متقدمة ، وبالإضافة إلى كل هذا زودت الولايات المتحدة إسرائيل بكميات ضخمة من معلومات المخابرات من بينها صور التقطتها الأقمار الصناعية لمواقع الجيش المصري خاصة في منطقة الدفرسوار حيث قام الاسرائيليون بالعبور . وكانت هذه الأسلحة هي التي غيرت الموقف العسكري بحيث مكنت الاسرائيليين من القضاء على التركيز الضخم للصواريخ المصرية حول قناة السويس وكانت هذه الصواريخ قد نجحت في تحييد القوات الجوية الاسرائيلية لفترة من الوقت حيث زودت الجيش المصري بمظلة ذات فاعلية كبيرة جدا .

ه شلوموار ونسون «الحيارات النووية الاسرائيلية» . ورقة عمل رقم ٧ مركز الحد من الأسلحة والامن الدولي ، جامعة كاليفورنيا ، لوس أنجليس ، نوفمبر ١٩٧٧ ص ١٣

وقبل أن تناقش الجزء الاخير من الحرب نحتاج الى الرجوع للنظر في الأحداث على الجبهة السورية . كان الهجوم الذى وقع في السادس من أكتوبر كما هو معروف جيداً عملية مصرية سورية مشتركة . وكان لهذا معنى سياسى ضخيم وعواقب عسكرية هامة جداً ؛ فمن الناحية السياسية كان استعداد الرئيس الاسد للعمل مع الرئيس السادات في الإعداد للحرب يدل على الوحدة الجوهرية للمصالح والأهداف بين مصر وسوريا . وهى الوحدة التى كانت موجودة على الرغم من المشاحنات المستمرة التى تضر بالعلاقة بين البلدين ، وإن كانت الوحدة الرسمية في عهد عبدالناصر لم تستمر ، إلا أن التشابة السياسى والتقارب النفسى بين البلدين ظلّا قويين . وهكذا لم تكن هناك اية عقبات تقف في طريق التعاون الوثيق بين السادات والاسد في الاعداد للحرب مع اسرائيل .

وقد كان التخطيط المشترك للحرب ناجحاً تماماً . كما تمت المحافظة على السرية التامة وكان هذا نجاحاً ساحقاً حقيقياً في العالم العربى . حيث استطاعت دولتان التعاون لفترة طويلة وبشأن قضية على هذا القدر من التعقيد دون أى خوف من أى تسرب لمعلومات يؤدى إلى تدمير إمكانية وقوع هجوم مفاجئ . وفى الواقع أن نجاح هذا التعاون يبعث على الأمل في مستقبل العلاقات بين مصر وسوريا . وأنما أكد أنه بمجرد أن يتم التخلص من المشكلات الحالية فإن التعاون سوف يستأنف يوماً ، وسوف يكون الوزن السياسى المشترك لدمشق والقاهرة أمراً ملموساً مرة أخرى .

وكانت العمليات العسكرية قد بدأت في نفس الوقت على الجبهتين المصرية والسورية ، ولكن بينما حقق الجيش المصرى نصراً وراء الآخر لعدة أيام ؛ واجه الجيش السورى صعوبات منذ البداية ؛ لأن الاسرائيليين ركزوا جهودهم ضد سوريا . وكان سهلاً على التنبؤ بهذا لأن اسرائيل ليس لها عمق إستراتيجى على الجبهة السورية . وكان يمكن لنجاح سورى كبير أن يؤدى إلى عواقب فورية ومدمرة ، من الناحية الاخرى كان النجاح الكبير الذى أحرزه الجيش المصرى على قناة السويس لايزال يتمركز على مسافة حوالى ٣٠٠ كيلومتر من الحدود الاسرائيلية .

كان التخطيط العسكرى على الجبهة السورية فى رأى المتواضع معيبا . فحيث كان يمكن التنبؤ بأن اسرائيل سوف تركز جهودها على الجبهة السورية ، كان ينبغى إرسال وحدات مصرية لتعزيز الجبهة السورية قبل الحرب . وربما يكون هناك اعتراض بأن تحريك مثل هذه القوات سوف يكشف لدى اسرائيل فينيهم إلى أن شيئا ما يحدث ، وبالتالي يقضى على إمكانية القيام بهجوم مفاجئ . ولكننى لأعتقد أن هذا كان يمكن أن يحدث ؛ فقد كان لدى مصر وسوريا فى ذلك الوقت قيادة عسكرية عليا موحدة ، وكانت حركة القوات بين الدولتين يمكن أن تبدو أمراً عاديا فى مثل هذه الظروف إذا ما تكررت تبادل بعض الوحدات على الجبهتين السورية والمصرية .

وعلى العموم كان أداء الجيش السورى فى أول الامر جيداً جداً مما أظهر أن مستوى التدريب والمعدات لديه قد تحسن كثيراً منذ الحروب السابقة . ولكن لم يتلق الجيش السورى مساعدة كافية لمواجهة الهجوم الاسرائيلى الضخم . حقيقة قد أرسلت كل من الاردن والعراق بعض المساعدة إلا أنها لم تكن كافية . ولم يكن بمقدور مصر أن تفعل الكثير لتخفف الضغط عن سوريا : فبعد عبور القناة فى البداية لم تستطع القوات المسلحة المصرية أن تتقدم بسرعة تجاه الممرات دون ان تفقد حماية الصواريخ على ضفة القناة فيصبحوا معرضين لهجمات الطيران الاسرائيلى .

و يبدو أن الرئيس الاسد تنبأ بقتال صعب تخوضه سوريا ، وبالتالي أعد خططه السياسية بناء على هذا ؛ فحتى قبل أن يبدأ الهجوم طلب من الاتحاد السوفيتى أن يقترح وقف اطلاق النار رسميا حال ان تبدأ الحرب . وكانت المشكلة ان الاسد لم يبلغ السادات أبداً بأنه قدم هذا الطلب ، كما نفى أن هذا حدث حين أخبرنا السوفيت بهذا ، وحيث إن هذه المسألة تأثيرات كبيرة على الجهود التى بذلت لضمان وقف اطلاق النار ، وخلقت مشكلات بين برجينيف والسادات فسوف أناقش هذه المسألة ببعض التفاصيل فى هذا الفصل .

ففي الرابع من أكتوبر أبلغ السفير السوفيتي لدى القاهرة الفريق أحمد اسماعيل بأن دمشق أبلغت موسكو بأن هجوما سوف يشن على إسرائيل في السادس من أكتوبر، كما طلب حافظ الأسد أيضا من السوفيت ان يقترحوا رسميا وقف اطلاق النار في الثامن من أكتوبر. وبعد بضع ساعات فحسب من بداية القتال في السادس من أكتوبر نقل السفير السوفيتي الى السادات رسالة من برجنيف قالت إن الأسد الذي كان يخشى من ان يكون طول فترة الحرب ليس مما يخدم المصالح العربية - يفضل التدخل الفوري للقوتين العظميين : إذ ينبغي أن تقترح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وقف اطلاق النار، وتساعد على البدء فورا في محادثات تهدف إلى التوصل إلى تسوية شاملة. وكتب برجنيف قائلا : إن الأسد مقتنع بأن مثل هذا التدخل من جانب القوتين العظميين سوف يؤدي إلى نتائج إيجابية .

وفي الثامن من أكتوبر أبلغ السوفيت السادات مرة أخرى بأن الأسد يمارس ضغطا كبيرا عليهم ؛ ليحصل على وقف لاطلاق النار؛ لأن الموقف على الجبهة السورية قد أصبح صعبا جدا . وكان الأسد يريد من الاتحاد السوفيتي أن يقترح على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أوجعيتها العامة قرارا ينادى بوقف فوري لإطلاق النار وأنسحاب إسرائيل من كل الاراضي التي احتلتها في ١٩٦٧ . وأضاف السفير السوفيتي أيضا ان الأسد مستعد لأن يرسل إلى السادات رسالة تبلغه بهذه المطالب إذا طلب السادات هذا .

فأعرب السادات عن دهشته ، وأوضح أن الأسد لم يبلغه بالمرة ، وأنه سوف يطلب الحصول على تأكيد مباشر بهذا من الرئيس السوري ، وقال أيضا : إن وقف اطلاق النار بحيث تبقى القوات في نفس مواقعها في ذلك الوقت لن يكون إلا لصالح إسرائيل حيث تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل بدء العمليات ، وسوف يصبح الوضع نائما مرة أخرى في الشرق الاوسط لعدة سنوات تالية .

وعلى أية حال أبلغ السادات الأسد بكل المعلومات التي تلقاها من الاتحاد السوفيتي وطلب منه تأكيدها ، فنفى الأسد كل هذا . وفي التابع من أكتوبر

استدعى السادات السفير السوفيتي وأبلغه أن الاسد نفى أنه طلب في اى وقت وقف إطلاق النار. وأكثر من هذا أعلن الاسد أن الوضع العسكري على الجبهة السورية مُرضٍ، وهكذا لن تقبل القاهرة وقف إطلاق النار في ذلك الوقت وسوف تبلغ دمشق بهذا. وقد أغضب قرار السادات بعدم تصديقه ان السوريين طلبوا وقف إطلاق النار السوفيت إلى درجة كبيرة. وقد طرح كل من برجنيتف وجروميكو هذه المسألة في حديثها معى في وقت لاحق حيث أعلنوا أنها ذهلا لنفى الاسد أنه طلب وقف إطلاق النار، وقرار السادات بتصديقه دمشق وليس موسكو. وأوضح الاثنان انه لدى الاتحاد السوفيتي وثائق تثبت أن الاسد طلب وقف إطلاق النار ليس مرة واحدة ولكن ثلاث مرات .

وبينما كان تبادل هذه الرسائل يجرى على المستوى الدبلوماسى استمرت الحرب . واستمر الجيش المصرى فى إحراز تقدم بعد الآخر بينا إستقرت الجبهة السورية . وكانت اسرائيل هى التى تعانى من وضع صعب ، وعلى الرغم من ان شحنات الاسلحة الامريكية الاولى وصلتها يوم ١٠ أكتوبر فقد احتاجت إلى عدة أيام أخرى قبل أن تصبح الكميات التى تلقتها كثيرة بدرجة كافية لتغير مجرى الحرب . وفى ١٢ أكتوبر كان الوضع سيئا جدا بالنسبة لإسرائيل لدرجة أن رئيسة الوزراء جولدا مائير أبلغت الولايات المتحدة ان حكومتها مستعدة لقبول الاقتراح الامريكى البريطانى بوقف إطلاق النار بينا تبقى القوات المتحاربة فى نفس مواقعها . وقد رفض السادات - الذى أصبح واثقا بصورة كبيرة بسبب انتصارات جيشه وتأكيدات الاسد بأن سور يا لا تعانى من مشاكل - ان يقبل وقف إطلاق النار هذا . وكان هذا خطأ ، فعلى الرغم من أنه فى الظروف العادية كان يمكن لحرب طويلة أن تكون لصالح مصر ، فإن قرار الولايات المتحدة بإرسال أسلحة لإسرائيل غير الموفق ، وجعل من المفضل أن تقبل مصر وقف إطلاق النار فى فترة مبكرة .

وقد أبلغنى السادات بصفة شخصية بأنه أبلغ الرئيس المصرى لقبول وقف إطلاق النار الى السفير البريطانى فى مصر الذى كان يلح عليه بقبول الاقتراح كما

فعلت اسرائيل . وقد انزعجت تماما لهذا القرار غير الحكيم ، ولم استطع ان أخفي غضبي ؛ فأوضحت للسادات أنه كان ينبغي أن يقبل وقف إطلاق النار . فقال السادات : « ولكن ماذا استطيع ان أفعل ، إن اسرائيل عادة ماتقبل وقف اطلاق النار ثم لا تلتزم به ابدا ، ولكنها تستمر في خرقه » فأجبت قائلا : « حقيقة أنهم قد تصرفوا دائما بهذا الأسلوب في الماضي ، ومن المحتمل أن يفعلوا هذا الآن . ولكن من الافضل أن يخرقوا وقف إطلاق النار الآن وهم مازالوا على الضفة الشرقية للقناة من أن يفعلوا هذا فيما بعد لأنهم قد ينجحون في عبورها » . ولم يكن من السادات سوى ان التزم الصمت محاولا هضم ماينطوى عليه ماقلته له .

وللأسف كان ماتوقعته صحيحا ، فبعد هذا بأيام زادت شحنات الاسلحة الامر يكيه إلى مستوى أصبح الاسرائيليون فيه قادر ين على عبور القناة . وقد خلق هذا وضعا يقرب من حالة الفرع لدى كل من الزعامتين السياسية والعسكرية في مصر ، وكان هناك خوف وقلق شديدين في القيادة العسكرية العليا ، على الرغم من ان الجيش ظل يقاتل بشجاعة في مواقعه . وهناك مثال على موقف القيادة العليا عقب العبور الاسرائيلي ، وهو أنني تلقيت مكالمة تليفونية في الساعة الثالثة صباحا في أحد الأيام من الفريق احمد اسماعيل وزير الحربية ، وكان بصرخ تقر ريبا بينما كان يصف آخر التحركات التي تقوم بها الدبابات الاسرائيلية على الضفة الغربية للقناة فقال : إن الدبابات الاسرائيلية تتبع تكتيكا غير معروف بالمره لديه ؛ فقد اشتكى من ان يضع دبابات كانت تظهر في البداية ، ثم يليها عدد أكبر ، ثم تختفي جميعا وكأن القتال بحري في غابة بدلا من الصحراء المفتوحة ، فنصحته بأن يرسل المظليين المصريين فيقاجئوا الدبابات الاسرائيلية ، و يستخدموا الاسلحة المضادة للدبابات ، والتي ثبت أنها ذات فعالية عالية في وقت سابق من الحرب . فقال : « لا ، لانستطيع أن نفعل هذا ؛ فهناك الكثير جدا من الدبابات ، وهي تظهر ثم تختفي . وكان يبدو لي ان ماكان اسماعيل يريد مني ليس نصيحة بشأن كيفية مقاتلة الدبابات الاسرائيلية ، ولكن بذل جهد أكبر من أجل التفاوض بسرعة لوقف إطلاق النار . وقد دهش السادات تماما فيا يبدو لموقف القيادة العليا ، وقال معقبا على هذا في وقت لاحق لهنري

كينسنجر: « جيشى : أولاً وجدت صعوبة فى اقناعه بالحرب ، والآن أجد صعوبة فى إقناعه بالسلام » .

ومن الناحية السياسية : كان رد الفعل على الهجوم الاسرائيلى المضاد اسوأ حتى من هذا . كانت هناك حالة تشبه الفرع حتى بين السياسيين ، فثلا جادل البعض بأنه يتعين على الحكومة ان تنسحب إلى أسبوط التى تقع على بعد ٢٣٠ ميلا تقرىبا إلى الجنوب من القاهرة وتبدأ فى الاستعداد لتعبئة مقاومة شعبية ضد الغزو الاسرائيلى ، وذلك للحرب من شارع إلى شارع ومن بيت إلى بيت فى مدننا الرئيسية إذا لزم الامر .

كان الرئيس السادات يدرك التأثير النفسى للهجوم الاسرائيلى المضاد ، ففى ٢١ أكتوبر إستدعى القيادة العسكرية العليا ، وطلب الإطلاع بدقة على الوضع العسكرى ، ثم إتصل ببرچنيث وأبلغه بأن مصر مستعدة فى ذلك الوقت لقبول وقف إطلاق النار . وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد وافقا — دون ان يعلم السادات — على قرار جديد لوقف إطلاق النار خلال رحلة كينسنجر القصيرة إلى موسكو . وعندما ابلغ السادات برچنيث انه سوف يقبل وقف اطلاق النار ، لم يضع الزعيم السوفيتى وقتا فأبلغ الامر يكيين ، وكانت النتيجة أنه تمت الموافقة على قرار بوقف إطلاق النار ، وهو المعروف باسم القرار رقم ٣٣٨ فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى ٢٢ أكتوبر .

وعندما قرر السادات أن يقبل وقف إطلاق النار أرسل إلى الاسد بريقة على الفور تشرح موقفه :

« لقد حاربنا إسرائيل حتى اليوم الخامس عشر . وفى الايام الأربعة الأولى كانت إسرائيل وحدها . وهكذا استطعنا كشف مواقعها على الجبهتين ، وباعترافها خسر العدو ٨٠٠ دبابة و ٢٠٠ طائرة . ولكن اثناء الايام العشرة الأخيرة على الجبهة المصرية حاربت الولايات المتحدة فى نفس الوقت من

• مقتبسة من كتاب هنرى كينسنجر « سنوات مضطربة » . بوسطن : ليتل براون اند كومبانى ، ١٩٨٢ ، ص ٨٣٦ .

خلال الاسلحة التى ترسلها . وانا لا أستطيع صراحة أن أحارب الولايات المتحدة ، أو أقبل أمام التاريخ مسؤولية تدمير قواتنا المسلحة للمرة الثانية . ولهذا أبلغت الاتحاد السوفيتى بأننى مستعد لقبول وقف إطلاق النار فى مواقع القوات الراهنة بالشروط التالية :

١ - يضمن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة انسحاب اسرائيل كما اقترح الاتحاد السوفيتى .

٢ - يعقد مؤتمر السلام تحت رعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية شاملة كما اقترح الاتحاد السوفيتى .

وإذ أبلغك بهذا ينزف قلبى ولكننى أشعر بأن منصبى يضطرنى إلى اتخاذ هذا القرار .

وانا مستعد لمواجهة أمتنا فى الوقت المناسب . أنا مستعد لتقديم تعليق واف لهذا القرار .

وكان رد الاسد على برقية السادات يدعو إلى الدهشة ، فقد إدعى أنه لم يكن يمارس ضغطاً على الاتحاد السوفيتى من أجل وقف إطلاق النار حتى قبل بداية الحرب ، وقدم نفسه وكأنه المتشدد الذى يصبر على الاستمرار فى القتال :

« أرجوكم أن تنظروا مرة أخرى إلى الوضع العسكرى على الجبهة الشمالية وعلى صفتى القناة . فنحن لانرى سبباً للتشاؤم ، ويمكننا الاستمرار فى النضال ضد قوات العدو سواء عبرت القناة أو ما زالت تحارب شرق القناة . وأنا مقتنع بأن استمرار المعركة وتكثيفها سوف يمكن به أن نضمن تدمير وحدات العدو التى عبرت القناة . أخى السادات : من أجل الروح المعنوية لدى القوات المقاتلة يجب أن نؤكد أنه على الرغم من أن العدو قد استطاع مصادفة أن يخترق جبهتنا فإن هذا لا يعنى انه سوف يستطيع تحقيق النصر . فقد نجح العدو فى اختراق الجبهة الشمالية قبل عدة ايام ، غير ان الوقفة التى قنأ بها وما تلا ذلك من قتال

ضار منحننا سببا أكبر للتفاؤل . وتم اغلاق كل النقاط التى اخترق منها العدو خطوطنا . وأنا واثق من أننا سوف نستطيع ان نتعامل مع من تبقى منهم فى غضون الأيام القليلة القادمة . وأعتبر انه من الملمزم ان تحتفظ جيوشنا بروحها القتالية » .

وعلى الرغم من الصورة الشجاعة التى تظاهرها الاسد فإن كلاً من سوريا ومصر كانتا مستعدتين لقبول وقف إطلاق النار، وقد فعلا ذلك . وقد قبلت اسرائيل أيضا وقف إطلاق النار على الرغم من أنها ظلت تحترق وقف إطلاق النار لعدة أيام بموافقة صامتة من الولايات المتحدة ، فن الثابت انه قبل ان يغادر كيسنجر واشنطن فى طريقه الى موسكو يوم ٢٠ أكتوبر ألح إلى الاسرائيليين بأن من اسباب رحلته منحهم المزيد من الوقت لتعزيز مواقعهم . وعقب زيارته لموسكو توقف فى « تل أبيب » بناء على طلب من جولدا مائير مرة أخرى ليمنح الاسرائيليين وقتا ليتقدموا على الضفة الشرقية للقناة . وحتى بعد أن أقر مجلس الامن قرار ٢٣٨ ، لم يبذل كيسنجر أى جهد حقيقى لجبر الاسرائيليين على الالتزام بوقف اطلاق النار . وفى الواقع لم يبدأ كيسنجر فى ممارسة ضغط على اسرائيل للالتزام بوقف اطلاق النار إلا بعد أن بدأ السوفيت فى التهديد بالتدخل لصالح مصر خاصة لتحرير الجيش المصرى الثالث . وتوقف التقدم الاسرائيلى فى النهاية ، ولكن فى ذلك الوقت كان الاسرائيليون قد رسخوا مواقعهم تماما فى الضفة الغربية ، وكان الجيش الثالث محاصرا ، كما عزلت تقريرا مدينة السويس . وليس هناك من شك فى أن مصر كان يمكن ان تكون فى موقف أقوى اذا كان السادات قد قبل وقف إطلاق النار فى نفس مواقع القوات فى ١٢ أكتوبر قبل أن يبدأ الهجوم الإسرائيلى المضاد .

وبعد أن صممت المدافع إتخذت عدة خطوات لدعم وقف اطلاق النار . واستأنف مراقبو الامم المتحدة الذين كانوا موجودين فى القاهرة بالفعل عملهم على

• انظر وليام كوانت « عقد من القرارات » (باركلي : جامعة كاليفورنيا : ١٩٧٧) ص ١٩٤ — ١٩٨ .

الرغم من محاولات إسرائيل منع حدوث هذا . وعندما طلبنا في أول الامر من كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة ان يتم استئناف عمل المراقبين وافق على الفور، وأرسل تعليماته بهذا المعنى ، وكان رئيس المراقبين « انز يوسيلاسفو » من ناحيته مستعدا للعمل على الفور غير أنه لم يحدث أى شيء لعدة أيام ، وكان السبب كما اتضح هو ان برقيات الأمم المتحدة الى القاهرة كانت ترسل بصورة روتينية إلى قيادة قوات الطوارئ في القدس ، فقام الاسرائيليون باعتراض طريق برقيات سكرتير عام الأمم المتحدة حتى يستطيعوا الاستمرار في اختراق وقف اطلاق النار دون وجود مراقبي الأمم المتحدة . وحلت المشكلة في النهاية باتصال تليفوني مباشرت به مع فالدهايم ، وكان كبير المراقبين في مكتبى وأصدروا له فالدهيم التعليمات تليفونيا .

وبينا حدث تأخير غير مرحب به قبل ان يشغل مراقبو الأمم المتحدة مواقعهم ، واجهنا مشكلة أن وصل فجأة إلى القاهرة كبير من المراقبين السوفيت التواقين للعمل ، حيث كانت موسكو قد اقترحت ان يأتى الى القاهرة مراقبون سوفيت وأمر يكيون لمراقبة وقف اطلاق النار غير ان الامر يكيين اخذوا يؤجلون هذا بينا وصل المراقبون السوفيت بسرعة . وقد استقبلت هؤلاء المراقبين في مكتبى ، ولكننى أبلغت السفير السوفيتي بأنه لا يمكن أن يقوموا بأى عمل مالم يرسل الامر يكيون مراقبيهم ، وكانت النتيجة أنهم مكثوا في القاهرة بضعة أيام ثم غادوا إلى وطنهم .

وكان التفاهم الذى حدث بين السوفيت والامر يكيين عندما زار كيسنجر موسكو لا يشمل فقط وقف اطلاق النار ، ولكنه اشتمل على استراتيجية عريضة حول كيفية العمل للتوصل إلى تحرك سياسى بعد توقف القتال . وقد وافق الامر يكيون والسوفيت بصفة خاصة على ضرورة اجراء مفاوضات بين الطرفين تحت إشراف مناسب ، فإذا عقد مؤتمر دولي من أجل السير في المفاوضات يعمل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كرئيسين للمؤتمر . وفي النهاية وافقت القوات العظميان على ان يتم تبادل الاسرى بين الاطراف المعنية حال ان يبدأ العمل بوقف اطلاق النار .

وقبل أن نبدأ في مناقشة عملية التفاوض بشأن تحقيق حل سياسي نحتاج أن ننظر هنا في ثلاث مسائل ، فُدِّرَ لها أن تكون ذات تأثير ضخم على هذه المفاوضات ، وهى مدى أهمية الدور الذى لعبته الولايات المتحدة تأييدا لإسرائيل أثناء الحرب ، واللعبة التى كان كينسجر يلعبها ، ثم مدى أهمية المساعدة السوفيتية لمصر ، وأخيرا هل مثلت حرب اكتوبر ٧٣ نصرا أم هزيمة لمصر ؟

لقد أجبنا جزئيا من قبل على السؤال الاول : كانت الاسلحة المتقدمة التى أرسلها الامريكيون هى التى مكنت اسرائيل من القيام بهجومها المضاد . وسوف أضيف هنا أنه لا يمكن استبعاد إمكانية ان يكون افراد امر يكون قد أرسلوا أيضا إلى اسرائيل . وقد استنتجت هذا بناء على أن كل المعدات الجديدة التى دخلت الحرب فجأة — صواريخ تاو ، والقنابل الموجهة بأشعة الليزر ، والصواريخ الموجهة جو — ارض — لا يمكن ان يكون الاسرائيليون هم الذين استخدموها ؛ لأنها لم تكن لديهم ابدا من قبل ، ومن ثمَّ ما كان يمكنهم معرفة كيفية تشغيلها . فمثل هذا التدريب يحتاج الى وقت طويل . ولم يكن لدى الاسرائيليين سوى بضعة أيام يحققون فيها النصر . و يقول ديبوى :

« تم تعبئة عدد من الطلبة الاسرائيليين الذين يحضرون دراسات في كليات أمريكية في وقت متأخر في السادس من اكتوبر . وذهبوا إلى مدرسة المشاة التابعة للجيش الامريكى في فورت بيننج بولاية جورجيا ليتلقوا منهاجا سريعا في استعمال وصيانة صواريخ تاو . ولكن حين تمكن هؤلاء الطلبة التوافق للمعرفة من حل تدريبيهم ومعرفتهم الجديدة والعودة الى اسرائيل لتعليم الجنود الاسرائيليين كيفية استخدام الاسلحة الجديدة كان يوم ٢٤ أكتوبر قد حل ، واستقر وقف إطلاق النار اخيرا على جبهة القتال . » •

وعلى اية حال استنتج ديبوى ايضا أن هناك دليلاً على انه « لدى الاسرائيليين صواريخ « تاو » ، وأتقم مدرية هذه الاسلحة على استعداد للانتشار قبل ١٤ و ١٥ أكتوبر» ولايجزؤ ديبوى على التوصل إلى الاستنتاج الواضح ، وهو يترك سؤالاً مفتوحاً فحواه : من أين أتت هذه الاتقم ؟ . غير أن النتيجة الواضحة هي ان الامر يكتين لم يقدموا الاسلحة فحسب بل ايضا الافراد الضرور بين لتشغيلها .

وهناك جانب آخر للدور الامريكى نحتاج إلى مناقشته هنا وهو الدور الذى لعبه كيسنجر شخصياً ، وهذه القضية أساسية إذ ترى اثار كيسنجر الى مابعد فترة الحرب بسنوات المفاوضات التى تلت هذا ، فكان كيسنجر محو لاله حرية التصرف باسم الولايات المتحدة اثناء الحرب ؛ لأن نيكسون كان فى مرحلة حرجة بصفة خاصة من فضيحة ووترجيت ، ولم يكن لديه المزيد من الوقت للشئون الخارجية ، ونتيجة لهذا بدأ كيسنجر يظهر طبيعته ؛ فحيث كان يدعى أنه صانع للسلام ، ووسيط ، كان فى الواقع يعمل لصالح اسرائيل طوال الوقت . ولادعو هذا إلى الدهشة حيث إنه يهودى ، وكما قال لى بنفسه : كان ابواه من « اليهود المتعصبين المتطرفين » . وليس ثمة شك فى انه نجح فى تقديم عون ضخم لاسرائيل ليس فقط اثناء الحرب ولكن ايضا اثناء فترة المفاوضات التى تلت الحرب . وفى نفس الوقت لم يكن كيسنجر أميناً مع أى شخص ، وفى بعض الاحيان لم يكن أميناً حتى مع الاسرائيليين . فثلاً كان دائماً يضع اللوم على وزير الدفاع جيمس شلنجر وعلى وزارة الدفاع حينما كان لايفى بطلب اسرائيلى بمزيد من الاسلحة ، وكان دائماً يزعم ان كل ماتحصل عليه اسرائيل يتم بسبب جهوده للتغلب على عدم رغبة وزارة الدفاع فى هذا . وفى الواقع كما قال لى جيمس هـ . نوز الذى كان فى ذلك الوقت نائباً لمساعد وزير الدفاع لشئون الامن الدولى : كان كيسنجر دائماً يلقى باللوم على البنتاجون — وزارة الدفاع — لتأخير شحن المعدات العسكرية الى اسرائيل ، بينما كان البنتاجون فى الواقع ينفذ حرفياً كل التعليمات التى كان كيسنجر يصدرها باسم الرئيس نيكسون . وعلى الرغم من ان نيكسون قد لجأ فى بعض الاحيان الى تكتيكات التأخير فإن كمية الاسلحة التى ارسلها كانت

ضخمة . وقال لى « نوبز » ايضا : إن « الحقيقة هي أننا اضطررنا إلى نزع السلاح من بعض وحداتنا وسفننا العاملة حتى نفى بمطالب اسرائيل المستمرة للحصول على المزيد من الأسلحة وقطع الغيار » .

كانت المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفيتي الى مصر لا تقترب من هذا حتى من بعيد . وكانت هناك قصص كثيرة عن حشد اسلحة سوفيتية إلى مصر ، بل ان الامر يكتين زعموا أن هذا الحشد هو الذى دفعهم إلى إرسال مساعدة إلى اسرائيل ، كما زعم الامر يكون أيضا أن الاتحاد السوفيتي رفع مستوى التأهب في قواته المسلحة في الايام الأخيرة من القتال إستعدادا للتدخل لصالح مصر وسوريا . ولأعرف ما إذا كان هذا حقيقياً أولاً ؟ ! وبالتأكيد ما كان يمكن أن يرسل الاتحاد السوفيتي ،ية قوات إلى مصر وسوريا دون طلب محدد من زعماء البلدين . ويمكن تصور ان الرئيس السادات كان قلقا من تأثير العبور الاسرائيلي على جيشة فطلب مساعدة السوفيت ، وأعلى الاقل فكر في إمكان فعل ذلك . وأنا أعرف أن الولايات المتحدة علمت عن طريق احدى الدول العربية ان السادات طلب مساعدة سوفيتية ، وقد حدث هذا بسبب حادثة غربية ومزعجة جدا قام بها سكرتير مقرب للسادات ، وقد قص على هذا الشخص نفسه هذه الحادثة ، حيث قدم ليسألنى عما إذا كان تصرفه مبررا أولا . ويبدو أن هذا الشاب سمع السادات يقول شيئا يمكن تفسيره بأنه طلب قوات سوفيتية . وحيث إنه شعر بالانزعاج لما سمع وعلى الرغم من نقص خبرته تماما ومعرفته بسياسة الدول العظمى ، تحمل بنفسه مسؤولية ابلاغ زميل له في الدولة العربية ذاتها بأن السادات يسعى للحصول على تدخل سوفيتي ، وقد نقلت هذه الرسالة من خلال القنوات العادية التي كانت قائمة بين الدولتين ، ولما كانت هناك علاقة خاصة بين احد المسؤولين في هذه الدولة العربية وبين وكالة المخابرات المركزية الامر يكتية ، فليس هناك شك في ان واشنطن علمت بهذه الخطوة ، وربما يكون هذا هو أصل فكرة ان السوفيت كانوا على وشك التدخل في مصر . واستكمالا للقصه أضيف ان هذا السكرتير اصابته فيما بعد نوبة من الشك والندم لما فعل ، وذهب وهو يحمل مسدسه لرؤية السادات . وقدم السلاح للسادات وقص عليه ما فعل

وبصورة مسرحية نوعا ما طلب منه أن يطلق عليه الرصاص إذا كان قد تصرف بصورة خاطئة . وفهم السادات الموقف وقد أستشاط غضبا ، ولكنه لم يطلق النار على المذنب ، وأكتفى بأن نصحه بألا يقوم بعمل بهذه الخطورة وحده مرة أخرى ، وبعد ان استمعت إلى هذه القصة من صاحبها تحررت عن هذه القصة من السادات نفسه فأكد لها لى حرفيا .

والمسألة الاخيرة التي يجب ان نناقشها هنا هي ما إذا كانت حرب ٧٣ نصرا أو هزيمة لمصر ؟ . والحقائق بسيطة تماما ، فقد بدأت الحرب بمجموعة من العمليات الناجحة قام بها الجيش المصري الذي عبر القناة وعزز مواقعه على الضفة الشرقية ، ولكنها انتهت على اية حال وقد اصبح الجيش الاسرائيلي على الضفة الغربية ، والجيش المصري الثالث محاصرا ، وقد عزلت مدينة السويس عن بقية مصر . ومن الناحية العسكرية يمكن القول بأن اسرائيل أثبتت مرة اخرى تفوقها وأن مصر قد هزمت من الناحية العسكرية ، إن مثل هذا الاستنتاج يعتبر تبسيطا أكثر مما ينبغي لعدة اسباب : فأولا : وكما قلت من قبل نجح الاسرائيليون في هجومهم المضاد ليس بسبب تفوقهم هم ولكن بسبب المساعدة الامر يكية ، وبينما لم يستطيعوا بطبيعة الحال ان يعترفوا بهذا علنا ؛ فإن زعماء اسرائيل كانوا يعون هذا ، وقد اهتزوا بشدة لهذه النتيجة . وثانيا ، أظهرت الحرب بصورة واضحة أن الجيش المصري اصبحت لديه المقدرة لأن يوقع باسرائيل خسائر كبيرة وفوق كل شيء ان يدخل معها في حرب طويلة لا تستطيع تحملها لأن التعبه العسكرية تقلل من نشاطها الانتاجي حتى يصل الى مرحلة التوقف الحقيقي . وثالثا : بينما كان الهجوم الاسرائيلي المضاد ناجحا كما وصل الجيش الاسرائيلي الى الضفة الغربية للقناة بقيت حقيقة قائمة وهي أن الجيش المصري ظل على الضفة الشرقية للقناة وبعبارة أخرى لم ينجح الاسرائيليون في محو نتيجة الهجوم المصري . وكان الموقف الواقعي عقب بداية العمل بوقف اطلاق النار مختلفا تماما عنه قبل السادس من أكتوبر . وبالتأكيد كان يمكن للوضع ان يكون أفضل لمصر يوم ١٢ أكتوبر اذا لم يتخذ السادات قراره غير المناسب برفض وقف اطلاق النار بشرط ان تبقى القوات في مواقعها .

لم تكسب مصر الحرب بمعنى أنها نجحت في طرد الاسرائيليين من كل سيناء وأنها تمكنت من تحرير الارض العربية المحتلة ، بل إن ما احرزته مصر يمثل مزيجاً من النصر السياسى والعسكرى ؛ فقد أظهر الهجوم المصرى لاسرائيل وللولايات المتحدة أن مصر قد اصبحت فى وضع يسمح لها بأن توقع خسائر ضخمة باسرائيل فتجعلها تدفع ثمن احتلالها لسيناء غالياً . وقد كان هذا لأول مرة حافزاً لاسرائيل للدخول فى المفاوضات وللولايات المتحدة لتدفع اسرائيل بمجديدة نحو هذه المفاوضات . كما أن مهمة التوصل إلى حل دائم للصراع فى الشرق الاوسط أصبحت ملحة أكثر بسبب الحرب . وبدأت وسط جو سياسى الاتصالات تختلف اختلافًا جذرياً فى صالح مصر والامة العربية ، وبذلك يمكن أن نقول : إن العبور فى حد ذاته يمثل النصر فى حرب اكتوبر .

الفصل الثالث

ماذا حدث في أول
اجتماع لى بنيكسون

كانت أول مهمة رئيسية أقوم بها لصالح السلام في الشرق الاوسط في أواخر أكتوبر عام ١٩٧٣ عندما كانت اصوات مدافع حرب أكتوبر قد صمتت لتوها عقب وقف لإطلاق النار مشوب بالقلق . كنت حينذاك أعمل قائما بأعمال وزير الخارجية منذ أسابيع قليلة ، وطلب منى الرئيس السادات أن أسافر الى الولايات المتحدة مبعوثاً خاصاً له لدى الرئيس نيكسون .

وكان قرار السادات بإرسالى إلى واشنطن قد اتخذ خلال اجتماع غير عادى ، عقد فى قصر الطاهرة يوم ٢٨ أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وحضر هذا الاجتماع حسين الشافعى نائب الرئيس وأحمد إسماعيل وزير الخارجية وحافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى وعبد الفتاح عبد الله وزير الدولة لشئون الرئاسة كما حضرته أنا وبعض المستشارين . كان الرئيس السادات فى انتظارنا فى حجرة معيشة ضخمة ، وصافح الجميع ، وطلب منا الجلوس . وكان حسين الشافعى نائب الرئيس متجها الى شغل المقعد المواجه للسادات حين قال الرئيس فجأة : « فهمى اجلس فى هذا المقعد » . ثم شرح رأيه بصدد وقف إطلاق النار وبضرورة إتخاذ إجراءات معينة لفصل القوات المسلحة المصرية والاسرائيلية . وكما هو معتاد فاجأ السادات الجميع إذ قال : إنه قرر إرسال مبعوث خاص إلى الرئيس نيكسون على الفور . وأضاف قائلاً ، موجها حديثه إلى مباشرة : « سيكون مبعوثى هو اسماعيل فهمى » . وطلب منى أن آخذ طائرة خاصة ، وأغادر القاهرة فى السادسة مساء بالتوقيت المحلى .

أخذ الجميع تقريباً يسجلون ملاحظاتهم بينما كان السادات يتكلم . وعندما أنهى حديثه قلت : إننى احتاج لبعض الوقت حتى اعد نفسى لهذه الرحلة

المفاجئة . فكنت أريد ان ادون افكاره بأوضح وادق مايمكن في صورة خطة عامة واطرك نسخة معه . وكان هذا سيمثل مرجعا رئيسيا يسهل تفاهمنا أثناء وجودى فى واشنطن . ووافق الرئيس على ان الخطة العامة فكرة جيدة ولكنه على الرغم من هذا أصر على أن أسافر إلى واشنطن فى نفس اليوم ، وحاولت تأجيل موعد رحيلى قائلا : إنه من المتعين على أن أرى أسرته وأحزم أمتعتى فأجاب الرئيس قائلا إنه بوسعى أن أرى أسرته حين أعود ، وبالنسبة للامتعة فيمكننى أن اشترى ما أحتاج إليه من واشنطن .

لم يكن أمامى سوى ان اوافق ، فذهبت إلى مكتبى فى وزارة الخارجية ، وأملت مذكرة تجسد افكار الرئيس بصورة أكثر دقة ، وقد رتبت فى صورة خطة تعرض الخطوات العريضة لسلسلة من الخطوات التى من المتعين تنفيذها بالترتيب . ولم يستغرق هذا الكثير من الوقت فيما عدا الوقت الذى بذل فى اختيار المصطلح الانجليزى لوصف فكرته عن فصل الجيوش المتحاربة . وقد استغرق التوصل إلى المصطلح — الذى كان يتعين ان يدل على اتفاق يؤدى إلى فصل الجيشين — وقتا طويلا ، وأخترت كما إختار أعضاء مكتبى فى النهاية إستخدام كلمة « فك الاشتباك » كأفضل اصطلاح مناسب . وقد قبل الجميع هذا التعبير ليصبح فيما بعد مشهورا جدا .

وكانت الخطة العامة للمفاوضات كما اعدناها تطرح تصورا للخطوات التالية : أن تسحب اسرائيل إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، يتم إطلاق سراح كل أسرى الحرب ، ثم تسحب اسرائيل إلى خط داخل سيناء شرقى الممرات بينا تبقى القوات المصرية فى مكانها ، تنتشر قوات الامم المتحدة بين القوات المصرية والاسرائيلية ، وبعد انسحاب اسرائيل إلى خط فك الاشتباك تقوم مصر برفع الحصار عن مضائق باب المندب ، ومتى تم فك الاشتباك تبدأ مصر فى تطهير قناة السويس ، وخلال فترة يتفق عليها تقوم اسرائيل بالانسحاب إلى الحدود الدولية وعند هذه المرحلة تنهى حالة الحرب . وقد ضممنا إلى الخطة العامة أيضا رسما بالخطوط العريضة للخطوات التى ينبغى اتخاذها لتحقيق فك الاشتباك على الجبهة

السورية ، ولعقد مؤتمر سلام عالمي ، وفي النهاية لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة .

وقد أرسلت نسخة من الخطة العامة التي وضعها إلى الرئيس السادات الذي وافق على تفاصيلها . وفي هذه الاثناء كان يتم إعداد طائرة خاصة لسفري ، وكانت هذه الرحلة تجربة فريدة لان الطائرة الـ ٧٠٧ التي حملتني الى باريس كانت قد أعدت على عجل وكانت خالية تماما فيما عدا اربعة مقاعد تم تركيبها من أجل هذه الرحلة . فقد كانت الطائرة تستخدم قبل هذا لنقل معدات حربية من أنحاء عديدة من العالم قبل واثناء العمليات العسكرية ، ولم يكن ثمة وقت لإعادتها إلى حالتها الطبيعية .

وعندما اقتربنا من مطار «أورلي» في باريس أتى قائد الطائرة ليخبرني بعدم قدرته على الهبوط في باريس لسوء الأحوال الجوية ، وأنه سوف يهبط بدلا من هذا في مطار «هيثرو» في لندن . ولان سفارتنا في لندن لم تكن تعرف برحلتنا ولانه كان من المتعين على ان أواصل السفر مباشرة الى واشنطن بعد توقف قصير في «أورلي» فإني طلبت من قائد الطائرة ان يهبط على الرغم من كل المخاطر . وقد تدمر قائد الطائرة إلا أنه نفذ التعليمات حيث قام بهبوط رائع ، وهو الامر الذي يجيده كل الطيارين المصريين تماما .

وفي الصباح التالي غادرت باريس متجها الى واشنطن فوصلت في الساعة الرابعة مساء إلى مطار «دلاس» استقبلني جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الاوسط والفريد آثرتون نائب مساعد وزير الخارجية وزملاؤهما ؛ ونقل سيسكو الى تحيات هنري كيسنجر وقال إنه سوف يقابلني في اليوم التالي . وأصررت على ان نلتقي في نفس اليوم ؛ فاتفق سيسكو بوزير الخارجية ورتب الموعد في الساعة السادسة مساء . وكنت اريد لقاء كيسنجر في نفس يوم وصولي حتى أفعل شيئا بسرعة حيال الوضع الخطير للجيش الثالث المصري . وكنت أريد ايضا عقد اجتماع تمهيدي مع كيسنجر حتى تتوافر لي انطباعات مباشرة عن أسلوب عمله ، وحتى أعرف أى المشكلات يعتبرها

مهمة أكثر من غيرها . وبالإضافة إلى هذا : يمكن لهذا اللقاء التهديد أن ينهى
الرسميات الدبلوماسية ، وبالتالي تقصر الاجتماعات التالية بصورة كلية على
القضايا الهامة المحفوفة بالمخاطر .

واستقبلنى كيسنجر فى وزارة الخارجية فى الساعة السادسة مساء يوم
١٩ أكتوبر واستمر الاجتماع ساعة وأربعين دقيقة ، وحضره كيسنجر وميسكو
فقط من الجانب الأمريكى وحضره من الجانب المصرى كل من الدكتور عبد الله
المرىان السفير المصرى فى باريس وأنا . وعند استقبالى فى وزارة الخارجية أعرب
كيسنجر بصورة روتينية عن الأمل فى أن تكون هذه الزيارة خطوة مثمرة نحو تحقيق
تعاون مستمر ودائم بين بلدينا . ثم بصورة غير متوقعة أعرب عن أمله فى أن تقام
اتصالات مباشرة بين القاهرة وواشنطن بدلا من أن يمر هذا عبر موسكو . ثم ظل
يؤكد أهمية إقامة اتصالات مباشرة لأنه فيما يبدو كان قد مل الدعاوى السوفيتية
المتكررة بأن السوفيت يتكلمون رسميا نيابة عن مصر ؛ فقد كان السوفيت هم
المتحدثين باسم مصر فى واشنطن منذ عام ١٩٧٠ عندما رأى عبد الناصر أنه ليست
هناك امكانية للتفاهم أوحى الاتصال بين القاهرة وواشنطن ، وبالتالي فإنه
خول للسوفيت حق التحدث باسم مصر على أساس أن الاتحاد السوفيتى
والولايات المتحدة كقوتين عظميين يستطيعان على الأقل فهم بعضها البعض .

وعندما تولى السادات السلطة استمر السوفيت فى ادعاء انهم يتحدثون باسم
مصر ، على الرغم من ان الرئيس المصرى كان قد أرسل مستشاره للأمن القومى
حافظ اسماعيل لمقابلة كيسنجر فى واشنطن ثم فى وقت لاحق فى باريس . ولم تؤد
هذه الاتصالات الاولى إلى أى شىء . فوفقا لاعتراف كيسنجر نفسه فإنه لم يكن
بعد مستعدا لنحويل اهتمامه عن المشكلات الدولية الأخرى إلى الوضع فى الشرق
الأوسط الذى كان يعتقد انه سوف يظل قائما حتى فترة طويلة تالية . وفى رأى
كان كيسنجر قد توصل الى هذا الاستنتاج لأنه لم يكن هناك اتصالات منتظمة
بين القاهرة وواشنطن ، ولم تكن الاتصالات التى تجرى سرا من خلال
السعودية — وتلك التى بدأت منذ عام ١٩٧٢ بموافقة السادات ومن خلال ممثل
لوكالة المخابرات المركزية الامر يكية فى القاهرة — كافية . وكان كيسنجر كما

اعترف لى قد ضللت المعلومات الخاطئة التى تلقاها عن الاستعداد والامكانيات العسكرية لدى كل من اسرائيل وجيرانها من العرب ، وبالتالى فانه استنتج أنه ليست هناك فرصة لنشوب أى صراع مسلح فى المستقبل القريب . وقد هزت حرب اكتوبر كيسنجر وزملاءه فى حكومة نيكسون لتوقعهم من تصورهم الخاطىء ، وتدفعهم لإدراك أن الوضع فى الشرق الاوسط كان حرجا ، وأن يقرروا أنه من المتعين على الولايات المتحدة أن تتدخل فى محاولة لدفع الأطراف المعنية للتحرك نحو حل شامل بصورة نهائية . كان هذه فى الواقع نقطة تحول فى أزمة الشرق الاوسط ، فقد لعبت كل الحكومات الأمريكية منذ عام ١٩٧٣ حتى الآن وبصورة آلية دورا نشطا فى عملية السلام .

كانت محادثاتى مع كيسنجر ودية ، ومثمرة ، وشرحت له الاقتناع السائد فى مصر وفى العالم العربى بأن اسرائيل ما كانت تستطيع أبداً أن تحقق نجاحات عسكرية فى المرحلة الثانية من حرب اكتوبر دون عملية النقل الامريكى الضخمة التى حملت إلى اسرائيل أسلحة أمريكية متقدمة . وأصفت بقولى : إن الحرب التى بدأت فى اكتوبر عام ١٩٧٣ اثبتت بلا أدنى شك أن العرب قادرون على شن حرب ناجحة على الرغم من كل المضاعف ، وأنهم أيضا مستعدون لتقديم التضحيات ، ووافق كيسنجر على هذا معترفا بأن اندلاع الحرب — وبصفة خاصة عبور الجيش المصرى السريع لقناة السويس — قد فاجأ الجميع .

وأستعطدت قائلا : إن حرب اكتوبر أثبتت أيضا أن الدول العربية يمكنها أن تقف متوحدة حيث يواجهها خطر وشيك ملموس . ولم أكن فقط أشير إلى المشاركة الفعلية من جانب بعض الدول العربية ، ولكن بصفة خاصة أشير إلى إستخدام البترول كسلاح لأول مرة فى الصراع . وحتى استكمل الصورة ذكرت كيسنجر بتأييد وتعاون دول افريقية واخرى غير منحازة ، والتى قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل بسبب تعنتها . ثم قلت : إننا قد وصلنا جميعا إلى مفترق الطرق حيث لم تعد أزمة الشرق الاوسط أزمة محلية بعد هذا بل اصبح لها عواقب على المستوى العالمى . وكانت هناك حالة غير عادية من التأهب والاستعداد

العسكري في كل من موسكو وواشنطن مع بزوغ تهديد باحتمال وقوع صدام بين القوتين العظميين في حالة مبالغة إحدى القوتين في تأييد الدولة الموالية لها في المنطقة . وكان كيسنجر يتفق كلية مع تحليلي . ثم أوضحت اننا مستعدون لفتح صفحة جديدة بين مصر وواشنطن إلا أننا كنا نحتاج إلى ضمانات للثقة في الولايات المتحدة حتى نقيم المزيد من التعاون .

وبدأت أطرح أمام كيسنجر الخطوط العريضة للقضايا التي كنت اولها الاولوية القصوى وهي :

أ — يجب توصيل إمدادات ليست ذات طبيعة عسكرية بصورة دائمة إلى الجيش الثالث .

ب — يجب الالتزام كلية بوقف اطلاق النار ، ويجب على الاسرائيليين ان ينسحبوا الى مواقعهم التي كانوا عليها في يوم ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ ، كما طلب قرار مجلس الامن رقم ٣٣٩ .

وقد لَفْتُ نظر كيسنجر أيضا إلى حقيقة أن الاسرائيليين كانوا غير متعاونين في المحادثات العسكرية في الكيلو ١٠١ ، وكانت هذه المحادثات التي جرت في خيمة في الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة السويس قد جمعت بين ممثلين عن الجانبين المصري والاسرائيلي مع الجنرال انزوسيلاسفوقائد قوة الامم المتحدة في الشرق الاوسط في محاولة لتحديد مواقع الجيش الاسرائيلي والجيش المصري في ٢٢ اكتوبر وعلى الاقل الاتفاق على خط لوقف اطلاق النار . واجاب كيسنجر قائلا : إنه يعنى هذه المشكلات وأنه عندما ابلغ ان اسرائيل حاولت منع الوفد المصري من الوصول الى الكيلو ١٠١ تدخل شخصيا لدى جولدا مائير رئيسة الوزراء الاسرائيلية ، ثم وعد بأنه سوف يستمر بفعل أقصى ما يستطيع بصدد كل هذه المسائل .

واستطرد كيسنجر في هذه النقطة قائلا : إنه يريد أن يكون صريحا جدا في مسألة هامة وهي أن واشنطن لا تقدر الضغط العربي والاندازات الناجمة عن

استخدام البترول كسلاح ، وان الولايات المتحدة والقوى الغربية تواجه وسوف تواجه مشاكل خطيرة بسبب حظر البترول . وقال : إذا استمر هذا الحظر فإن الخوف سوف ينتشر في غرب أوروبا ، ثم بعد هذا في الولايات المتحدة وخاصة اذا اضطرت الحكومات الى توزيع البنزين بالطاقات . وابرز كيسنجر ايضا حقيقة ان الاسرائيليين لن يقبلوا بسهولة الضغوط الامريكية بخصوص وقف اطلاق النار أو تحقيق تسوية نهائية . فلم تكن اسرائيل ترغب في التنازل عن الارض التي احتلتها وسوف تحتاج الولايات المتحدة كثيرا من نفوذها لارغام اسرائيل على تغيير موقفها ، وأضاف كيسنجر قائلا : إنه يفهم عدم رضاء مصر عن المساعدات العسكرية الامريكية لاسرائيل اثناء الحرب ولكنه أكد انه جعل هذه المساعدات في حدها الأدنى مقاوما بذلك الضغط التي مارسها مجموعة الضغط اليهودية في الولايات المتحدة . ونتيجة لهذا تعرض بصفة شخصية الى الهجوم من عضو مجلس الشيوخ هنري چاكسون ويهود امريكيين بارزين كثيرين . وحتى يثبت اخلاص حكومة الرئيس نيكسون أكد ان الولايات المتحدة رفضت إرسال اية مساعدة لاسرائيل خلال الايام السبعة الاولى للحرب ، وأن هذه الحكومة فضلت بنى قرار بوقف اطلاق النار بصدرة مجلس الامن حين كان نصر مصر في قته ، وقد طلبت واشنطن من البريطانيين تقديم القرار لمجلس الامن وضمنت الاصوات التسعة الضرورية لاقتراره ، وقد وافق كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الامتناع عن التصويت ، وقد تم اتخاذ هذا الاجراء لان السوفيت قالوا : إن السادات سوف يرفض القرار الذي تقدمه الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي ولكنه قد يؤيد القرار اذا أتى من عضو آخر في مجلس الامن . وقال كيسنجر : إن الفشل في التوصل الى وقف مبكر لاطلاق النار كان يرجع الى تعنت مصر . وكانت الولايات المتحدة قد نجحت في دفع اسرائيل الى قبول وقف اطلاق النار على خطوط ١٢ أكتوبر غير ان السادات رفض دون مبرر على حد قول كيسنجر . وقال كيسنجر ان البريطانيين ابلغوه ان مصر أصرت على ان يضم مشروع قرار وقف اطلاق النار فترة تطلب من اسرائيل الانسحاب إلى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ . وهو الطلب الذي ما كان يمكن لاسرائيل ان تقبله في ذلك الوقت .

وأجبت على اتهامات كينسجر بأن أوضحت أن إسرائيل استطاعت القيام بعملية الدفرسوار وعبور القناة فقط بسبب قيام واشنطن بعملية ضخمة لنقل الأسلحة إلى إسرائيل بالإضافة إلى المعلومات التي كانت تنقلها إليها . وفي هذه النقطة اتفقنا الانضيق الوقت في تبادل الاتهامات حول أمور سابقة ، ثم استمر كينسجر يشرح الدور الذى يقوم به شخصا كصانع للسلام وقال :

« مشكلة العرب أنهم يتوقعون منى أن أعز ما أعزته فى مناطق أخرى بها أزمات غير أنهم ينسون السنوات الاربع الطويلة من المحاذثات التى استغرقت قبل التسوية النهائية لمشكلة فيتنام . وبالنسبة الى الصين فقد احتجت إلى سنتين قبل أن أصل إلى اية نتائج ملموسة . وأسلوبى فى معالجة الامور هو أن تكون لدى فترة طويلة من الإعداد ، وأن تحرك بعد أن يعد الجو العام للحل ولا أريد التحرك فى عجلة ، وأقترح مبادرة أمريكية جديدة فى الشرق الاوسط ؛ وأخشى ان يكون مصيرها مماثلا لمبادرة ١٩٧٠ ولكنى لا اريد أن يساء فهمى : فلست أقول : إن مشكلة الشرق الاوسط تحتاج إلى سنوات حتى يمكن حلها بل أعتقد أنه يمكن حلها خلال فترة من ثلاثة الى ستة شهور اذا تعاون الجميع » .

ولم استطع ان امنع نفسى من الضحك عندما قال كينسجر: إن الحل قد يحتاج من ثلاثة إلى ستة أشهر ، وذكرته بأن الاسرائيليين قد بدأوا بالفعل فى التراجع فيما وعدوا به أثناء محادثات الكيلوى ١٠١ : « لقد قالوا : إنهم غير مغولين لمناقشة مشكلة وقف اطلاق النار . ثم فى وقت لاحق اقترحوا أن تنسحب القوات المصرية عشرة كيلومترات غربى قناة السويس كما تنسحب القوات الاسرائيلية عشرة كيلومترات شرقى القناة : وكان هذا بالضبط هو ما اقترحه البريطانيون

والفرنسيون بالتواطؤ مع اسرائيل في عام ١٩٥٦ . ورفضت مصر تماما الاقتراح الاسرائيلي بانسحاب الجيشين الثاني والثالث المصريين من الضفة الشرقية للقناة» .

وقال كيسنجر مبتهما : « أنت تعرف كيف يعملون . وبصراحة إن الاسرائيليين يعتقدون أنكم في مصر تنوون إرسال معدات عسكرية للجيش الثالث تحت غطاء وقف إطلاق النار» . وقلت إننا لن نفعل ذلك ، وإن الجيش الثالث لم يكن في حاجة إلى الأسلحة ولكنهم يحتاجون الطعام والماء . وأوضحت أيضا أن الجيش الثالث لن يستسلم أبدا مهما فعلت اسرائيل ، واسرع كيسنجر يقول أن استسلام الجيش الثالث ضد سياسة الولايات المتحدة . ولم تكن واشنطن تعتقد أن انسحاب الجيش المصري إلى غرب القناة في صالح السلام . ثم سأل كيسنجر عما إذا كانت مصر مستعدة لضمان عدم إرسال امدادات عسكرية إلى الجيش الثالث حتى بعد انسحاب القوات الاسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، وكان ردى بالاجاب وأصررت على أن يبدأ إرسال مواد غير عسكرية فورا وإن يظل بصفة دائمة ، وأضفت قائلا : إن البديل الوحيد لذلك هو استخدام القوة لكسر الحصار حول الجيش الثالث ، وإن نتيجة مثل هذا الاجراء سوف تكون بالغة الخطورة . وطلبت من كيسنجر الاتصال بالاسرائيليين في الحال وبقوة كما وعد ، ووعد كيسنجر بأنه سوف يتحدث إلى نيكسون في نفس الليلة ثم يبلغني في لقائنا في الصباح التالي بقرار الرئيس . وشكرت كيسنجر طالبا منه الاتصال باسرائيل مرة أخرى ليجعلهم يسمحون بمرور قافلة في اليوم التالي . وتم في النهاية تسوية المسألة بصورة دائمة ونهائية مع الرئيس نيكسون .

ثم ادهشني كيسنجر إذ فتح موضوع أسرى الحرب ، وأعلن أنه تم الاتفاق بين واشنطن وموسكو على أن تؤيد القوات العظميان القيام بتبادل فوري للأسرى . وكان بريجنيف قد ضمن بنفسه للأمر يكيين أن يوافق المصريون على تبادل كل أسرى الحرب في أسرع وقت ممكن عقب إتمام وقف إطلاق النار . وكانت هذه هي المرة الاولى التي أسمع فيها عن مثل هذا الضمان ، وأبلغت كيسنجر بأننا لم

تقدم إلى موسكو أى ضمان من هذا القبيل ، وقال كيسنجر: إنه سوف يكون من الصعب التوصل الى أى تقدم نحو مفاوضات السلام إذا لم يتم تبادل الاسرى. وأجبت ببساطة : إننا مستعدون لتبادل قائمة كاملة باسماء الاسرى مع اسرائيل من خلال الصليب الاحمر الدولي ، ولكن يتعين تأجيل التبادل الفعلى للاسرى حتى يتم التوصل عن طريق المفاوضات إلى تسوية أكثر شمولاً .

و بعد أن أوضحت هذه النقطة بصورة مؤقتة شرحت لكيسنجر الظروف التي أدت الى وصول خمسين ضابطا عسكريا سوفيتيا وعشرين مترجما إلى مصر ، وكان من المتوقع أن يقوم هؤلاء الضباط بدور مراقبين ، وكان السوفيت قد قالوا لنا : إن عددا مماثلا سوف يصل من الولايات المتحدة . ونفى كيسنجر وجود اتفاق مع بريجنيف فى هذه النقطة بل ان السوفيت قد فرضوا على الولايات المتحدة أمرا واقعا حيث ابلغت واشنطن بعد ان وصل المراقبون السوفيت الى القاهرة . وقال كيسنجر: إن الامر يكتين لاعتقدون ان وجود ممثلين امر يكتين وسوفيت لصالح أى طرف . ولكن ، وبسبب إصرار السوفيت كان الامر يكتين على إستعداد لإرسال ٣٢ مراقبا بحيث يرسل السوفيت عددا مماثلا اذا طلب فالدهام هذا رسميا . وأضاف قائلا : « أطلب منك ان تتصل بالرئيس السادات حتى يقنع . الروس بسحب ١٨ من الذين وصلوا إلى القاهرة بالفعل ليعودوا الى موسكو . وعلى اية حال أفضل الا يكون الروس فى مصر بالمرة » .

وفى نهاية حديثنا كرر كيسنجر قوله : إن الولايات المتحدة عاقدة العزم على فتح فصل جديد مع مصر ، وعلى اقامة صداقة مستمرة . وأبلغنى أيضا أن الرئيس نيكسون قرر أن الموقف فى الشرق الاوسط لاينبغى أن يعود أبدا إلى ما كان عليه قبل حرب ١٩٧٣ ، وبالتالي كان من الضرورى تحويل وقف اطلاق النار الذى تحفه المخاطر إلى سلام دائم . وأكد لى أن نيكسون قرر أن يمارس الضغط الضرورى على اسرائيل .

و يتعين على أن اضيف هنا أن كيسنجر كان يشير باستمرار إلى قرارات الرئيس ولم يحاول ابدا ان يعطى انطباعا بأنه صانع سياسات . بل على العكس من

هذا فلقد استخدم اسم الرئيس أكثر مما هو ضروري . فكان يقول : « لقد قرر الرئيس نيكسون » و« يعتقد الرئيس نيكسون » والرئيس نيكسون عاقد العزم على » وكانت لدى هنري كيسنجر سلطات واسعة حيث كان وزيراً للخارجية ومستشاراً للأمن القومي ، ولم يكن أى وزير خارجة سابق يشغل المنصبين أبداً فيما عدا جون فوستر دلاس . غير أنه كان دائماً بالغ الحرص مع الرئيس نيكسون . وكما سيتضح فيما بعد : كان كيسنجر يتسم بالحدس والخيال نيكسون حيث كان يخشى أن يتخذ الرئيس قرارات مستقلة ، أو يتغاضى عن توصيات كيسنجر الذى كان يشعر بحساسية تجاه مكانة نيكسون وصورته العامة ، فكان يشعر أن نيكسون ليس رئيساً عادياً بل إن لديه الكثير من التجارب فى الشؤون الخارجية ، وهو يتميز بالقوة حتى فى الجبهة الداخلية .

وكان واضحاً من البداية أن كيسنجر يحب الظهور . وفى نهاية المحادثات أصر على أن يصحبني إلى السيارة ولأنه لم يكن يصحب زائريه بهذه الصورة فإن تصرفه هذا سبب ثورة بين مساعديه والصحافة . وعندما أحاط به الصحفيون والمصورون ابتهج على الفور . وأثناء مراقبته لى حتى السيارة رأيت جانباً آخر من شخصية كيسنجر حيث أبلغنى أنه يعتزم لقاء نائب وزير الخارجية السورى الذى كان فى الولايات المتحدة حينذاك أيضاً ، ونظرت إليه لأشعره بأننى أعرف اللعبة التى يلعبها . فكان من المعروف تماماً أن كيسنجر يحب أن يلمح إلى من يتحدث معه بأن العلاقة بينهما علاقة خاصة تماماً ، وأنها معا يتفوقان على طرف ثالث . وعلى أن اعترف بأن لعبة كيسنجر كانت تأتى بأثرها فى بعض الأحيان إلا أنه كان يقوم بها كثيراً جداً ، وفى النهاية أصبحت معروفة للجميع ، وأصبحت فى بعض الحالات تؤدي إلى سوء تفاهم كبير بل إنها كانت تدفع بالأمور إلى مستوى الأزمات . وعلى أية حال فقد خيبت ظن كيسنجر وقلت له : إنه على العكس من ذلك فإننى أرحب بلقاؤه مع السوريين لأن علاقاتنا مع سوريا كانت طيبة فى أساسها .

وعندما عدت الى الفندق أبرقت الى الرئيس السادات لابلغه بلقائى الاول بكيسنجر وبانطباعاتى عنه . وعندما أعدت التفكير فى هذه التجربة الاولى قررت

أن أكون حذرا جدا مع كيسنجر، وأن احاول إذا أمكن أن أقابل الرئيس نيكسون مباشرة بعد كل معادئات اجرها مع كيسنجر، أو على الأقل في مرات كثيرة . وكنت أريد التأكد من أن مايقوله كيسنجر لى يعكس بالضبط موقف نيكسون، وأن لدى الرئيس نيكسون معرفة كاملة بما ابلغه لكيسنجر، وعلى اية حال فإننى كنت راضيا عن اللقاء الاول ، وشعرت بأن مبرراتى كانت صحيحة حين أصررت على لقاء وزير الخارجية فور وصولى إلى واشنطن . وقد أوجد الاتصال الاول اساسا للتفاهم كما مهد الطريق بالتأكيد للتعاون فيما بعد .

وفي الصباح التالي عقدت اجتماعا استغرق اربع ساعات مع كيسنجر في وزارة الخارجية الأمريكية ، وقد حاول جوزيف سيسكو حضور الاجتماع إلا أن كيسنجر قال مازحا : « لست روجرز ، وجوزيف رجل روجرز » وضحك الجميع ، ولأن الاجتماع كان مقصورا علينا فانه تعين على سيسكو الانحصر الاجتماع . وكان كيسنجر يعتقد أيضا أن خطة روجرز الشهيرة كانت في الواقع من وضع سيسكو . ويمكننى أن أصرح هنا بأن هذا يوضح أن الشائعات التى كانت تقول : إن سيسكو كان رجل كيسنجر الذى يقوم بمراقبة روجرز ليس لها اساس من الصحة .

وكان من الواضح ان كيسنجر كان قد استعرض بدقة كل المسائل التى ناقشناها مع الرئيس نيكسون ، وكان يتكلم مدعوما بتأييد الرئيس . وقال لى كيسنجر : إن الرئيس نيكسون لم يوافق على السماح لجولدا مائير بالحضور إلى واشنطن إلا مرغمأ . وكان قد وافق فى النهاية حتى يستطيع مواجهتها وبصفة خاصة حتى يجعلها تشعر بالجو العام الجديد السائد فى واشنطن . ولم يوافق على استقبال السيدة العجوز إلا بعد يومين من وصولها وليست على الفور كما اعتاد . وعلاوة على ذلك أبلغنى كيسنجر أن الرئيس نيكسون طلب منه أن يبرق لجولدا مائير و يبلغها بالمطالب المصرية حتى يتسنى لها ان تستشير مجلس الوزراء الاسرائيلى قبل مغادرة البلاد ، وهذه الصورة يمكن التوصل إلى اتفاق ، وتنفيذه حتى قبل الزيارة التى يعتزم كيسنجر القيام بها إلى القاهرة .

ووجهت انتباه كيسنجر إلى حقيقة أن إسرائيل كانت دائماً تخشى الاتصالات الوثيقة بين واشنطن والقاهرة . وهذا الصدد أشرت إلى « قضية لافون » الشهيرة عندما رتب هذا الوزير الاسرائيلي لإرسال عملاء إلى القاهرة في عام ١٩٥٤ لنسف منشآت امر يكية في وسط المدينة وكان يأمل ان تتصور واشنطن ان المصريين يقومون باعمال تخريب ضد المصالح الامر يكية ، وأن تتدهور العلاقات المصرية الامر يكية . ولحسن الحظ استطاع البوليس المصرى القبض على اثنين من العملاء الاسرائيلين ، وكشف المؤامرة بأسرها ؛ ونتيجة لهذا اضطرب بن جوريون إلى إقالة لافون على الرغم من أنه وافق شخصيا على هذه العملية . وقال لى كيسنجر انه وزملاء غلى وعنى بتصميم اسرائيل على وضع « إسفين » بين مصر والولايات المتحدة إلا أن كيسنجر وزملاءه مصريون بالرغم من هذا على تعزيز العلاقات المصرية الامر يكية .

ومنذ ذلك الوقت فصاعداً في الحوار في اتجاه بناء . وقد طرحت كل النقاط المتضمنة في خطتنا ولكننى امتنعت عن إبلاغ كيسنجر بوجود مثل هذه الخطة . وخلال لقائنا قال لى كيسنجر: إن إسرائيل وافقت على السماح لقافلة ثانية مؤلفة من خمسين عربية كبيرة بالمرور إلى الجيش الثالث ، وأصررت على ان يتم ضمان تدفق الإمدادات بصورة مستمرة تحت رعاية مراقبى الامم المتحدة . وفي الواقع قلت : إن مشكلة تزويد الجيش الثالث بالمؤن سوف تحل بصورة آلية إذا انسحبت اسرائيل إلى خطوط ٢٢ أكتوبر حيث تجلوعن مواقعها على طريق القاهرة السويس وهكذا تفسح الطريق لمراقبى الامم المتحدة لفحص نوع الامدادات التى ترسل الى الجيش . ووافق كيسنجر على صحة هذا إلا أنه أوضح أن المشكلة الاساسية ستظل ، وهى أن اسرائيل لا تريد الانسحاب الى خطوط ٢٢ أكتوبر وكانت ترفض ذلك لسببين رئيسيين ؛ أولاً : إن الانسحاب يعتبر اعترافاً صامتاً بأنها قد انتهكت قرار وقف اطلاق النار . وثانياً : كان الاسرائيليون يريدون الحصول على تنازلات كبيرة من مصر : وهى أن يقوموا بالانسحاب كلية من الضفة الغربية لقناة السويس إذا سحبت مصر جيشها الثانى والثالث كلية من الضفة الشرقية . وكان هذا يعنى الرجوع الى الوضع الذى كان قائماً قبل عبور

القوات المصرية لقناة السويس وضربها لخط بارليف يوم ٦ أكتوبر. وكان الاسرائيليون يقولون رسميا : إنهم لا يستطيعون العودة الى خطوط ٢٢ أكتوبر لأنهم لا يعرفون موقع قواتهم بالضبط في ذلك اليوم . وفي الواقع كانت هناك صور عديدة التقطتها الاقمار الصناعية الامر يكية والسوفيتية توضح المواقع التي كانت تشغلها قوات الجانبين .

وقد أبلغت كسينجر أيضا أثناء هذا الاجتماع بأن مصر تريد ضمانا مكتوبا من الولايات المتحدة بأن الامر يكيين سوف يفعلون كل ما هو ممكن لمنع إسرائيل من القيام بعملية عسكرية غرب القناة . وبدون مثل هذا الضمان قد تضطر مصر إلى القيام بعمل عسكري لتدمير القوة الاسرائيلية . وكان رد كسينجر هو مجرد انه سوف يبلغ الرئيس نيكسون بهذا الطلب .

ومرة أخرى طرح كسينجر مشكلة تبادل الاسرى ، وكررت قولي بإننا مستعدون لتبادل قوائم بأساء أسرى الحرب فعلا كجزء من اتفاق شامل لتعزيز وقف اطلاق النار، ولسوء الحظ بينا كنا نتحدث بلغنى من القاهرة أن وفدنا العسكري فى الكيلو ١٠١ بناء على تعليمات من السادات أبلغ الوفد الاسرائيلى بأننا على استعداد لتبادل الاسرى ، وتلقى كسينجر نفس المعلومات من الاسرائيليين ، كما كانت الحكومة المصرية قد ابلغت ايضا السفير السوفيتى لدى القاهرة ، وقال لى كسينجر : إن السفير السوفيتى لدى واشنطن « اباتولى دوبرينين » قد طلب بالفعل مقابلة الرئيس نيكسون ، وأنه تم الترتيب للقاء أثناء عطلة نهاية الاسبوع فى « كامب ديفيد » .

ولقد فرغت لهذا الكشف المبكر غير الضرورى عن استعدادنا لتبادل الاسرى حيث كنت أعرف أن هذا سوف يجعل اسرائيل تطلب المزيد من التنازلات قبل أن توافق على مسائل أخرى . وكان تبادل الاسرى ورقة هامة في أيدينا لأن الحكومة الاسرائيلية كانت معرضة لضغط شديد من عائلات الاسرى لاستعادتهم ، ولكن السادات تنازل عن هذه الورقة ، وكان هذا القرار يشجع الامر يكيين على الاعتقاد بأن الروس يقومون بالفعل باتخاذ القرارات باسم مصر .

فكما ذكرت من قبل كانت موسكو قد ابليت واشتطن في وقت سابق أن مصر كانت مستعدة لتبادل الاسرى ، وقد أثبتنا نحن أنهم على حق .

وكما توقعت عاد الاسرائيليون بعد اتفاقنا على تبادل الاسرى مباشرة بطلب جديد فقال لى كيسنجر: إنهم يطلبون منا ضمان حرية المرور لهم في مضائق باب المندب في الطرف الجنوبي للبحر الاحمر، وبكلمات اخرى كانوا يريدون منا ومن الروس إنهاء حصار مزعوم في باب المندب . فقد كانت التنازلات تشخذ شهية اسرائيل كما هو واضح . وقلت لكيسنجر: أن مصر ليست لديها سيطرة كاملة على باب المندب ، وكان رده أن لدينا سفنا حربية وغواصات هناك . وقلت إن هذا صحيح ، غير أن السوفيت واليمن الجنوبية هم الذين يسيطرون على هذا الممر المائى . ثم حثنى كيسنجر على ان اطلب من السوفيت واليمنيين وقف تدخلهم . وتحتاج مشكلة باب المندب الى بعض التوضيح ، وحين كنت اتكلم مع كيسنجر كان لدى انطباع بأننا أغلقنا المضائق ، وفي وقت من الأوقات كنت حتى أعتقد أننا أغرقنا سفينة هناك ثم اكتشفت انه لم يكن هناك حصار عندما رأيت « دوبرينين » عقب عودته من لقائه بالرئيس نيكسون في كامب ديفيد ، وابلغته بما قاله كيسنجر عن باب المندب فضحك وأجاب قائلا : إنه لم يكن هناك ابدا أى حصار في باب المندب .

وخلال الاجتماع الثانى طرح كيسنجر مرة اخرى قضية حظر البترول وحاول ان يبدو هادئا ولكنه كان من الواضح أن قرار العرب استخدام البترول كسلاح مثل لواشنطن صعوبات ضخمة داخليا ودوليا . وفي الواقع في عام ١٩٧٣ كان اعتماد الولايات المتحدة على بترول الشرق الاوسط مازال محدودا . غير ان خبراء الطاقة تنبأوا بزيادة حادة في الاستهلاك وكان هذا يعنى اعتمادا أكبر على بترول الشرق الاوسط وزيادة كبيرة في السعر . وعلى اية حال كان كيسنجر يريد ان يعطينى انطباعا بان الولايات المتحدة لا تعاني من حظر البترول ولكن الدول الاوروبية فقط هى التى تعاني . وقد قلل من شأن رد الفعل الاوروبى وذكر مرارا أن واشنطن تتعرض لضغط كبير لتعمل على رفع الحظر، ولكن كيسنجر كان

يلجأ فوق كل هذا الى حجة تميز القوى العظمى : فكقوة عظمى لا يمكن أبدا أن تقبل الولايات المتحدة إنذارات أوحتى ضغوطاً قوية من دول صغيرة .

وقد أدت حجج كينسجر إلى إقناعي أكثر من أى وقت بأن الحظر كان خطوة مناسبة تماما وأنه يجب الاستمرار في استخدام سلاح البترول . وكان التأثير النفسى والسياسى لاستخدام البترول كسلاح لأول مرة تأثيرا ضحما . وأبرت للرئيس السادات بوجهة نظرى في هذا الموضوع وقدمت توصيات محدودة تم اتباعها على الرغم من جهود كينسجر التى لم تنقطع لإقناع زعماء دول الخليج برفع الحظر . وأعتقد أنه لا ينبغي استخدام سلاح النفط مرة أخرى إلا في ظروف خاصة جدا . وقد كانت ظروف حرب ١٩٧٣ مناسبة تماما . ولسوء الحظ لم يبق الحظر الفترة التى كان يجب ان يبقى خلالها حيث رفع الحظر في مارس عام ١٩٧٤ كما سوف نرى فيما بعد .

و يتضح الآن أن هذه اللقاءات المبكرة مع كينسجر لحل المشكلات الفورية المتعلقة بوقف إطلاق النارأت ثمارها وقد نجحنا في شىء من هذا . غير أن هذه اللقاءات كانت مهمة أيضا في فتح الطريق أمام تفاهم أفضل مع الامر يكيين . وقد بدأنا - كينسجر وأنا - نفهم أن يحترم كل منا الآخر . منذ البداية حاول كينسجر كثيرا أن يكون ودودا ؛ فنذ لقائنا الثانى فقط أدهشنى قوله : « سيدى الوز ير ، لقد تقابلنا مرتين فحسب ولكننى اشعر بالفعل وكأننا قد التقينا وتعارفنا منذ فترة طويلة ، وقد عرفت ابا ايبان منذ ست سنوات ومازلت اناديه بسيدي الوز ير ، وأمامك فأشعر أن كل واحد منا يستطيع أن ينادى الآخر بالاسم الاول ؛ فهل اناديك باسماعيل ؟ » . ومنذ ذلك الوقت اصبحنا ننادى بعضنا البعض بهنرى واسماعيل دون رسميات و بيننا كنا نتفق بصدد نقاط كثيرة فإننا كنا ايضا نختلف بصورة جذرية في نقاط اخرى عديدة تتضمن الفحوى والاسلوب ، وبالنسبة الى بعض المشكلات كانت خلافاتنا جوهرية بدرجة كبيرة حتى أنها كانت في بعض الاحيان تهدد فرص تحقيق اى تقدم ، وعلى الرغم من هذا استمر الحوار الذى بدأ في هذين اللقائين .

وقد اظهرت هذه اللقاءات الاولى أيضا أنه من الحيوى لمصر أن تتحدث مباشرة باسمها دون أن تسمح للسوفيت بأن يقوموا بدور الوسطاء . لقد كانت سياسة السماح للسوفيت بالتحدث باسمنا - والتي اتبعها عبد الناصر ثم أستمر السادات في ممارستها لمدة عامين - سياسة خاطئة دائما . لم تكن مشاكل عبد الناصر مع الولايات المتحدة ترجع الى حقيقة عدم قدرته على التحدث بلغة القوتين العظميين بحيث يتعين ان تنقل موسكوف عنه ، بل كانت المشاكل ترجع إلى فرق أساسى بين المبادئ السياسية التى يؤمن بها عبد الناصر والمبادئ التى تؤمن بها الولايات المتحدة . وما كان يمكن لأى قدر من التدخل السوفيتى أن يغير الحقيقة . وكنت دائما اعارض بشدة السماح لاي قوة اجنبية ، صديقة أو غير صديقة ، قوى عظمى او غيرها ، ان تتحدث باسم مصر أو تتخذ لها قراراتها أو تفسر عنها . وكوزير للخارجية اوقفت هذه السياسة وإن واجهت مقاومة من جانب الاتحاد السوفيتى بل حتى من بعض الدوائر فى مصر ، وقد أصر السوفيت على التحدث باسمنا من خلفنا سواء من خلال السفير «دوبرنين» فى واشنطن او مباشرة مع كيسنجر فى موسكو واستطيع أن أفهم أن يريد الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة العمل معا لتسوية المشكلات العالمية فى المناطق المضطربة مثل الشرق الاوسط ، ولكننا - نحن المصريين - لانستطيع ان نسمح للقوى العظمى ان تحل مشاكلنا بما يتفق مع مصلحتها ودون استشارتنا .

وقد قدم كيسنجر صورة مشوهة للموقف المصرى فى مناقشته لتلك اللقاءات المبكرة التى جرت بيننا وذلك فى كتابه «عام مضطرب» . حيث قال : إننى أوضحت أن مصر كانت تريد جلا دائما لمشكلاتها مع إسرائيل ، وأنها لن تسمح لأى شخص بأن يقف فى طريقها ، وخاصة الفلسطينيين . ولم أقل مثل هذا بالمره . بل ان الحقيقة هى اننا لم نناقش القضية الفلسطينية فى ذلك الوقت ؛ وذلك لسبب بسيط وهو اننا كنا نتناول فقط المشكلات العاجلة الناجمة عن وقف اطلاق النار وليس الحل الشامل لمشكلات الشرق الاوسط . ولا يمكن تفسير هذا بأى صورة على أنه علامة تدل على أن مصر كانت مستعدة لخيانة الفلسطينيين . وكان من المقرر ان اقابل الرئيس نيكسون فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ١٣ أكتوبر اى

بعد اللقاء الثانى مع كيسنجر بفترة قصيرة . غير ان مشكلة جديدة ظهرت ، فقد ابلغتني القاهرة ان الفريق الجسمى الذى يمثل مصر فى محادثات الكيلو ١٠ قدم لرئيس الوفد الاسرائيلى الجنرال اهارون بار يث نسخة من الخطة التى اعدتها . وكان السادات قد امره بان يفعل هذا آملا فيما يبدو ان يستطيع بار يث كعضو فى مجلس الوزراء الاسرائيلى اقناع جولدا مائير بقبول خطتنا . وكان هذا اجراء ساذجا غير رشيد . وقد اصبح الضرر مزدوجا حين قام المسئولون فى القاهرة بتوزيع هذه الخطة على دبلوماسيين سوفيت و بريطانيين وفرنسيين . ووجدت نفسى فى وضع حرج ؛ لأن السادات تصرف دون تعقل فكشف كل اوراقنا للعدو دون الحصول على أى شىء مقابل هذا ؛ فبعثت برسالة قوية باللهجة إلى القاهرة طالبا فيها أن يقصر المسئولون العسكريون فى الكيلو ١٠ جهدهم بصورة كلية على مناقشة الناحية العسكرية ، والمسائل الفنية المتصلة بها ، و يتعدوا عن التحدث فى الشؤون السياسية .

وكان من المتعين أن أقدم نسخة من هذه الوثيقة الى الامريكيين قبل لقائى مع نيكسون ؛ فرتبت لمقابلة كيسنجر فى البيت الابيض فى الساعة الثانية ظهرا . وحضر كيسنجر مع برنت سنوكروفت نائبه فى مجلس الامن القومى . واعطيت نسخة الى كيسنجر الذى قرأها وعقب قائلا : « هذا معقول » . و اضاف بقوله : إنه يمكن تبني هذه الخطة حتى كاقترح امريكى ولخشيته ان يفعل هذا بالفعل أسرع بابلأغاه بأن الجسمى قدم نسخة منها إلى بار يث خطأ فيما يبدو ، فصاح قائلا : « ستكون هذه كارثة » . وأضفت قائلا : إن كلاً من البريطانيين والفرنسيين قد حصلوا على نسخ ايضا ، فقال : « ستكون هذه كارثة ثانية » . ثم تحقق كيسنجر من وكالة المخابرات المركزية الامريكية عن معلومات تلقوها ذلك الصباح تفيد بأن ورقة قدمها المصريون إلى الاسرائيليين . وعند وضع سماعة التليفون قال لى : إنها هى نفس الورقة . ولقد حيرنى تعقيب كيسنجر بأن معرفة الفرنسيين والبريطانيين بالخطة تمثل كارثة ، وعندما قلت له : إننى أعتقد أنه عن طريق إبلاغهم فإنهم قد يستطيعون لعب دور مؤثر فى الحل ؛ أجاب كيسنجر

بقوله : إن كلاً من الفرنسيين والبريطانيين لا يملكون القدرة السياسية والاقتصادية لتكون لهم اية فائدة بل على العكس من هذا فانهم يتدخلون في شئوننا الداخلية والسياسية ، والدولة الوحيدة التي لها اي تأثير على اسرائيل هي الولايات المتحدة . ولا يستطيع الفرنسيون والبريطانيون فعل أى شئ ، ولكنهم سوف يدعون فيما بعد أن دورهما كان مهما . ولم يستطع كيسنجر ان يخفى مشاعره السيئة تجاه الفرنسيين بصفة خاصة . وعلى أية حال كان الحوار مع كيسنجر مفيداً ؛ إذ أظهر ان هناك احتمالاً اكيداً لتحقيق بعض النجاح في اسكات المدافع ، وبث الاستقرار في الوضع على الجبهة بين مصر واسرائيل .

ولأشك في ان دور وصمود الرئيس نيكسون كان ذا اهمية كبيرة في هذا الجهد وقد دعينا - كيسنجر وانا - إلى المكتب البيضاوى في الساعة الثالثة ، وهناك قابلت الرئيس نيكسون لأول مرة ، ورحب بى ، ثم وقفنا معا أمام المدفأة كما هي العادة حتى يتمكن المصورون من تسجيل أول لقاء رسمى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ بين رئيس الولايات المتحدة وممثل عن مصر . كان الرئيس نيكسون يبتسم طوال الوقت وقال : إنه يريد أن يكون اول من يهنئنى على تعيينى كوزير للخارجية . (وكان قد تم تعيينى رسمياً في هذا المنصب صباح ذلك اليوم) وأجبت قائلاً : « إننى آسف إذ أخيب أملك فأنت الرجل الثانى حيث كان ، السادات نفسه الاول » .

ثم عقدنا اجتماعاً وحدنا ، الرئيس نيكسون وكيسنجر وانا ، استغرق ساعة . ويجب على ان اعترف باننى تأثرت بعمق بأول ما قاله الرئيس : « كرئيس للولايات المتحدة وكأمريكى وكريتشارد نيكسون فإننى أحترم هؤلاء الذين يحاربون جيداً ويضحون بانفسهم . فانت حاربتم جيداً مثل الفيتناميين ونحن نحترم هذا . وارجو ألا تنسىء فهمى - إذ أن الفيتناميين شيوعيون - فانا اعنى فقط القتال والقتال الجيد - الروح نفسها . ويجب ان اعترف بصفاتي الثلاث انكم قمت بكل هذا بصورة جيدة . واستمر نيكسون يقول : إنه نتيجة لهذا تغيرت كل الصورة وقد اصبح موقف الولايات المتحدة وموقفه كرئيس لها مختلفين الآن ..

وأعرب ايضا عن رغبته في لقاء الرئيس السادات ليس في الحال ، ولكن في المستقبل القريب . ثم دخل نيكسون في الموضوع مباشرة ، وأبلغني بأن كيسنجر عرض عليه خطة فصل القوات وأنه يرى أنها خطة « بناءة » ويمكن للولايات المتحدة بسهولة ان تتبنى هذه الخطة كأساس للعمل في المستقبل .

واتضح على الفور الاختلاف بين الرئيس نيكسون وكيسنجر ، حيث وصف الرئيس نيكسون الخطة بأنها « بناءة » بينما وصفها كيسنجر بأنها « معقولة » فحسب . ولم يكن هذا مجرد اختيار عرضي للكلمات بل إنه كشف عن اختلاف بين الشخصيتين . فقد كان نيكسون مباشرا أكثر بينما كان كيسنجر دائما حذرا متربها ؛ ولهذا السبب كنت حريصا دائما على تلخيص جوهر المناقشات التي تجري بيني وبين كيسنجر أمام نيكسون وفيما بعد اتبعت نفس الأسلوب مع فورد .

واتضح الاختلاف بين الاثنين مرة أخرى اثناء الاجتماع . وأشارت إلى طلبى من كيسنجر بأن تعطى الولايات المتحدة ضمانا إلى مصر بالأبتدأ القوات الاسرائيلية المتمركزة على الضفة الغربية من قناة السويس اى عملية عسكرية ، ونظر الرئيس نيكسون مندهشاً وتساءل « أى ضمان ؟ » واعتذر كيسنجر للرئيس قائلا : إنه نسى إبلاغه وشرح المقصود بطلبى . وحال ان انتهى كيسنجر قال الرئيس نيكسون بصوت عال نوعا ما مشيرا باصبعه دون تردد الى كيسنجر : « قدم هذا الضمان » . وكان هذا الأسلوب مميزا لنيكسون ؛ فتنى اقتنع بوجهة نظر معينة فانه يتخذ القرار على الفور . كان نيكسون رجل قرارات ، وهكذا استطاع أن يحقق أكثر مما حققه الرئيسان اللذان خلفاه فورد وكارتر . وعلى أية حال انتهزت الفرصة لاشرح للرئيس نيكسون أن هذا الضمان الامريكى له أهمية حيوية ؛ لأن هناك تركيزاً ضخماً لإعداد الدبابات والقوات حول القناة ، وإذا بدأت أية عملية عسكرية فإن سلسلة من الاشتباكات سوف تحول المنطقة إلى كرة من نار . وقد تجد القوات العظميان نفسيهما مشتركتين في هذا بصورة آلية ، ووافق معى الرئيس الامريكى على هذا كلية .

ثم اخبرني نيكسون بعد هذا بأن جولدا مائير طلبت الحضور إلى واشنطن إلا أنه أجل موافقته على هذا حتى أصل أنا . وقال : إنه رفض طلبها بلقاؤه مباشرة وأنه سوف لن يقابلها إلا في اليوم التالي . ولرغبته في ترك انطباع جيد لدى وأنفسا لإرضاء ذاته أكد الرئيس نيكسون أن : « في تاريخ الولايات المتحدة لم يكن هناك أبدا رئيس جمهورية يمكنه ان يتخذ قرارات ضد اسرائيل او تستاء منها اسرائيل ، فيما عدا ايزنهاور ونيكسون . ولم يستطع اى رئيس امرى ان يقاوم الصور المختلفة للضغط والازعاج الاسرائيليين . ولا اريدك ان تسيء فهمى فأنا لست ضد الأقليات كما أننى لا أقلل من تأثير الكونجرس ، ولكن عندما تدعوى المصلحة القومية العليا للولايات المتحدة إلى اتخاذ القرارات الضرورية فإننى اتخذ هذه القرارات دون اعتبار لموقف إسرائيل . وعلى هذا الأساس فقد أصدرت تعليماتى الى كيسنجر أن يستمر فى مناقشاته معك ومع الإسرائيليين ، وأن يعد نفسه للسفر إلى القاهرة كما طلبت أنت » . ثم اقترح الرئيس نيكسون أن تنفذ الخطة المصرية على مراحل ، وأنه سوف يمارس ضغطا على الإسرائيليين ليقبلوا المرحلة الاولى .

كما اعرب الرئيس نيكسون صراحة عن رغبته في أن يشهد إعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ومصر في المستقبل القريب . وعندما رددت بالمثل سألتنى عن مكان نزولى ، وعندما قلت له : إننى أنزل في فندق قال : إنه يأمل أن انزل في المرة القادمة التى أصل فيها إلى واشنطن في السفارة المصرية .

ومثل كيسنجر : فتح الرئيس نيكسون موضوع حظر البترول العربى وأعرب عن قلقه الشخصى وقلق شعبه بشأن عواقب هذه السياسة ، وتكلم بصورة مترققة وليس بغضب مثل كيسنجر عن المشكلة التى يواجهها بسبب الضغط المتزايد من جانب الدول الغربية وبعض المجموعات فى الولايات المتحدة . وقلت لنيكسون : إننى أقدر الصعوبات التى يعانى منها إلا أن الحظر سوف يرفع بصورة تدريجية مع إحراز التقدم تجاه الحل السلمى للأزمة . وكان نيكسون قلقا كثيرا بسبب هذه المشكلة لدرجة انه عاد إلى ذكرها مرة أخرى خلال الاجتماع .

وقبل نهاية الاجتماع عبرت عن رغبتى فى التأكد من أن الاجتماع بين نيكسون وجولدا مائير فى اليوم التالى لن يسفر عن مفاجآت غير سارة ، وأبلغت نيكسون أنه بينما اشعر بالرضا التام عما سمعته عنه إلا أننى مازلت قلقا بعض الشيء . وأصر على أن أتحدث بصراحة وهكذا قلت له : إن هناك شائعات تقول : إن لقاءه مع جولدا مائير سوف يسفر عن التزام بمساعدة عسكرية جديدة إلى اسرائيل . فأجاب نيكسون قائلا : « كان هذا فى الماضى . ولكن رئيسة وزراء اسرائيل سوف تجد نيكسون جديدا هذه المرة ، ولن تصدر بيانات مثل هذه عن اسلحة جديدة لاسرائيل » . وشكرت الرئيس نيكسون على هذا التأكيد ولكنى حذرته من أنه اذا حصلت جولدا مائير على اسلحة جديدة فى هذه المرحلة فانه سوف يكون هناك رد فعل معاكس ضخم بالتاكيد من الدول العربية . وأكد لى أنه لن تكون هناك اسلحة جديدة . ثم سألت عن شائعات اخرى تفيد بأن جولدا مائير كانت تعقد اجتماعات مع اعضاء الكونجرس وزعماء يهود ذوى نفوذ بحيث تبدأ محادثاتها عندما تقابل الرئيس فيمكنها ان تقول : إن اسرائيل تتمتع بكثير من التأييد فى الولايات المتحدة . وابتسم الرئيس نيكسون وقال « انا على علم بهذا ، وفى الواقع لقد شجعت بعض الزعماء اليهود وأعضاء من الكونجرس على مقابلتها ، ولكننى اكرمر مرة اخرى أنها سوف تجد جوا مختلفا فى البيت الابيض » .

وحين تكلم الرئيس نيكسون عن موقف الولايات المتحدة تجاه مصر حرص على إبلاغى أنه وحكومته مقتنعون بأن مصر اكبر دولة عربية ، ولها دور تلعبه ، ويمكنها ان تمارس نفوذا كبيرا على الدول المستقلة حديثا . وقال : « وسوف تصاغ السياسة الامريكية فى المستقبل مع وضع كل هذا فى الاعتبار » . وقال إن لمصر امكانيات كبيرة على الرغم من أنها لا تملك كميات كبيرة من النفط مثل دول عربية اخرى ، إن بها قوة بشرية ضخمة ، وبها شعباً لديه مهارات عظيمة ، وهى تصدر أصحاب المهارات إلى الدول العربية . وقد شاهدت هذا بنفسى عندما زرت دولاً عربية كثيرة فحيثما ذهبت قابلت خبراء مصريين ، مدرسين وفنيين . وأنا على علم بالصعوبات التى تواجهها مصر فى الوقت الحاضر فى برنامج تنميتها

والمساعدات التي تحتاجها . واعتقد انه ينبغي فعل شيء ما و شيء إيجابى فى هذا الصدد كما اشد نيكسون أيضا بالرئيس السادات وقارن بينه وبين أشقائه العرب فى مقارنة كانت لصالح السادات . وكان مسرورا لأن العلاقات بين الرئيس السادات والملك فيصل تتحسن على الرغم من الضغط الذى يمارسه معمر القذافى . وعلاوة على ذلك اعرب الرئيس نيكسون عن رأيه بأن الرئيس عبدالناصر كانت تنقصه مرونة الرئيس السادات بمعنى أنه أبقي على علاقات مع الراديكاليين فقط فى المنطقة .

وفى نهاية الاجتماع أصر الرئيس نيكسون على مصاحبتى حتى السيارة ، وفسر هذا قائلا : فى الاحوال العادية أصبح وزراء الخارجية حتى الحديقة فقط حيث تمت خطبة ابنتى « باتر يشيا » ولكن حتى أظهر للصحافة وللجميع اهتمامى والموقف الامريكى الجديد تجاه مصر فسوف اصحبك حتى سيارتك . وفى اليوم التالى التقى نيكسون بجولدا ماثير وعندما غادرت البيت الابيض صحبها حتى سيارتها كما يفعل مع كل رؤساء الوزراء ، ووجه الصحفيون أسئلة كثيرة للرئيس نيكسون عن لقاءها فلم يكن رده بغير : « كان لقائى برئيسة وزراء اسرائيل بئاء مثل لقائى مع فهمى أمس » . وكانت هذه ملاحظة لم يسبق لها مثيل ؛ فلم يحدث قبل هذا أبدا أن وضع رئيس امرىكى مصر واسرائيل على نفس المستوى . ولم يرغب هذا عن الصحفيين . ففى اليوم التالى أبرزت هذه الانباء فى التليفزيون والأذاعة ، وفى الصفحات الاولى للصحف .

ولقد تركت الرئيس نيكسون ولدى شعور حقيقى بالإنجاز ؛ فقد كان واضحا أن حرب أكتوبر قد غيرت موقف الولايات المتحدة تجاه مصر تغييرا جذريا . لقد تعلم الامريكويون درسهم عن دول المواجهة فى الشرق الاوسط ؛ إذ أدركت أنه لم يعد - بعد هذا - من الممكن تجاهل هذه الدول . وكان يمكن لأزمة الشرق الاوسط أن تؤدى إلى صدام بين القوتين العظميين ونتيجة لهذا لم تعد مصالح الولايات المتحدة هى نفسها مصالح إسرائيل . وأصبحت واشنطن ترى أن لمصر دوراً حيوياً تلعبه فى عملية السلام .

ولقد أدت هذه اللقاءات الأولى في واشنطن إلى خطوات حقيقية بالفعل .
فبصفة خاصة حصلت على ضمان أمريكي بالأتقوم إسرائيل بأى عملية عسكرية
على الضفة الغربية لقناة السويس . وجعل هذا الضمان المكتوب احتمال اشتعال
القتال من جديد بعيدا ، ويمكن مصر من تركيز جهودها على التوصل إلى تسوية
سلمية بدلا من الإعداد لحرب جديدة . وبالتأكيد كان من المتعين أن نظل نتخذ
احتياطات عسكرية تحسبا لعدم خضوع إسرائيل للطلب والضمان الامريكيين ،
غير ان الخطر كان اقل بكثير . ومن الجدير بالذكر أن أقول إن السادات لم يعترف
أبدا بوجود هذا الضمان الامريكى . وقد لجأ السادات إلى تعبيراته البلاغية
المعتادة فقال بدلا من هذا : إنه كان يخطط لإصدار الأمر إلى جيشه بإبادة الجيب
الإسرائيلي في الضفة الغربية للقناة . وأثناء لقاءات السادات بكيسنجر في
القاهرة قال السادات : إنه أبلغ كيسنجر بخطته هذه ، ولكن وزير الخارجية
الامريكى حذره من أنه إذا قامت مصر بهجوم فقد تجدد نفسها « تحارب
البتناجون » وهكذا تخلى السادات عن خطته هذه . وفي الواقع لم تحر هذه المحادثة
بالمرة كما لم يكن من الممكن ان تجرى بعد توقيع نيكسون للضمان . كما أن
البتناجون بنفسه نفى أنه إعترزم في أى وقت القيام بأية عمليات في مصر . ولم يذكر
كيسنجر أيضا هذا الضمان في أى وقت ربما خشية ظهور رد فعل معاكس من
جانب إسرائيل ، وبمجموعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة إذا تم الإعلان
عن هذه الخطوة .

وقد اتاحت لى هذه اللقاءات المبكرة الفرصة لفهم أسلوب عمل حكومة
الرئيس نيكسون ؛ فباعتبار التأثير الكلى للسياسات الامريكية علينا جميعا كان
هذا الفهم بالغ الامة . وكان نيكسون كما اكتشفت على الفور هو الرئيس إلى
حد بعيد فيما يختص بالشئون الخارجية على الرغم من شهرة وتألّق كيسنجر .
وخلال هذا اللقاء الاول مع نيكسون لم يتكلم كيسنجر بالمرة إلا حين كان
نيكسون يسأله بصورة محددة ، بل كان يجلس هناك فحسب ينظف نظارته بعناية
بمנדبل كبير . وكان واضحا أيضا أن نيكسون كان على معرفة وفهم دقيقين
بالشئون الدولية ، وهو أمر نادر بين الرؤساء الأمرىكيين . وكان ينصت لمساعديه

ولكنه كان في النهاية هو الذى يتخذ القرارات رغم كل المحاطر . وكنت مقتنعا منذ البداية تماما بأن نيكسون هو الرئيس الامريكى الوحيد الذى كان بإمكانه أن يتوصل إلى حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط . لقد كان قويا حاسما ، وراغبا في أن مجموعة الضغط اليهودية لا بد لها من مواجهة ، غير أنه كان يحتاج إلى الوقت ، وحرمة فضيحة ووترجيت لسؤ الحظ من هذا الوقت .

وقد جعلتني أهمية الدور الشخصى لنيكسون في تشكيل سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، بالإضافة إلى اهتمامى كسياسى بمصير سياسيين آخرين في بلادهم ، أتابع باهتمام ونوع من القلق تكشف فضيحة ووترجيت . وقبل أن تتسرب أنباء هذه الفضيحة كنت قد تعودت على الحديث الصريح مع الرئيس نيكسون في كل القضايا تقريبا . وهكذا تخيرت الوقت المناسب وسألته عما يعترض من التصرف حيال أزمة ووترجيت الآخذة في التصاعد ؟ . وكالعادة كان صريحا جدا وأبلغنى أنه سوف يناضل للنهاية تماما . ولم يكن هناك ما يدعوى على عدم تصديقه وفي زيارات لاحقة ، عندما كانت الحملة ضده قد وصلت إلى ذروتها ، وجدت أنه يستخدم سياساته الجريئة على المستوى الدولى لتحسين موقفه واستعادة صورته في الداخل . وبينما كان الضغط بسبب ووترجيت يتصاعد قرر نيكسون أن يتجاوز حدود الولايات المتحدة وأعرب عن رغبته في زيارة مصر .

واستجابة لرغبة نيكسون بقيت في واشنطن بضعة ايام أخرى ، ورأيت كيسنجر مرارا . وقد أوضحت هذه اللقاءات مدى وفعالية الضغوط الإسرائيلية . كانت هذه ضغوطا ضخمة ، وكان كيسنجر نفسه جزءا من آلية ممارسة الضغط ، لأنه كان بصورة شبه دائمة يتبنى الموقف الاسرائيلى . وفي المرات القليلة التى كان لا يفعل فيها هذا كان الاسرائيليون يعيدونه إلى خطه المعتام وهذه المناسبة مثلا رفضت جولدا مائير في البداية مقابلة كيسنجر الذى اعتبرته مسؤولاً بصورة مباشرة عن تأخير بدء نقل معدات عسكرية من الولايات المتحدة إلى اسرائيل خلال الحرب . وكان الاسرائيليون مقتنعين بأن هذا التأخير مكن الجيش المصرى من تعزيز مواقعه على الضفة الشرقية لقناة السويس عقب النجاح الذى أحرزه في

العبور في البداية . وفي الواقع قال لي كينسجر: إن كلا من نيلسون روكفلر والرئيس نيكسون اضطرا إلى التدخل لدى جولدا مائير قبل ان توافق على لقاء كينسجر . وعلى الرغم من هذه التدخلات . لم يستمر اللقاء الاول بين كينسجر وجولدا مائير سوى بضع دقائق وإن استغرق اجتماع ثان عدة ساعات على العشاء في بليرهاوس إلا أنه تميز بالمرارة والحدة . وكان كينسجر الذي رأيته في اليوم التالي داعيا بمجدة محدود التأثير الامر يكي على إسرائيل على الرغم من أنه أصر على أن الولايات المتحدة سوف تلتزم بضمانها لمصر .

وخلال اجتماع لاحق مع كينسجر عرفت أن الضغوط الاسرائيلية قد بدأت تؤثر عليه وأنه أصبح قلقاً على مستقبله وتأسيساً على هذا أصبح مستعداً لتبني الموقف لاسرائيلي بصدد مسألة الانسحاب الى خطوط ٢٢ أكتوبر . وقال كينسجر: إن جولدا مائير زعمت أن الإصرار على مثل هذا الانسحاب يعنى أن الولايات المتحدة تلعب اللعبة السوفيتية . وكانت موسكو تريد إنسحاب اسرائيل حتى يرفع الحصار عن الجيش المصرى الثالث . وكان رد كينسجر: أن الولايات المتحدة ايضا كانت تريد رفع الحصار؛ لأنه قد يؤدي إلى تدخل فعلى من جانب السوفيت ولن يكون هذا لصالح الولايات المتحدة أو إسرائيل . وإذا تدخل السوفيت لإعادة تموين الجيش الثالث بالطعام على حد قول كينسجر فإن الامر يكيين لن يستطيعوا فعل شيء حيال هذا .

وعلى أية حال بدأ كينسجر يجادلنى بأنه بسبب عناد اسرائيل بصدد الانسحاب لخطوط ٢٢ أكتوبر فإنه قد يكون من الأفضل تركيز جهود الولايات المتحدة على تحقيق حل أوسع وأكثر دواما ، وهو انسحاب اسرائيل إلى الضفة الشرقية ، وانسحاب المصريين إلى الضفة الغربية للقناة . وقال كينسجر: إن جولدا مائير سوف توافق على هذا . وكان هذا في الواقع هو ما يطلبه الاسرائيليون طوال الوقت حيث إنه كان يعنى إلقاء كل ماحققة المصريين من مكاسب ، و يعيد الحالة التي كانت قائمة قبل ٦ أكتوبر . وكان كينسجر يعرف أن المصريين لا يمكنهم قبول هذا ولكنه كان خاضعاً لرغبات اسرائيل .

كان الإسرائيليون يثيرون المشاكل و يراوغون طوال الوقت . ثم وافقت جولدا مائير في النهاية على إعادة إمداد الجيش الثالث بمواد غير عسكرية بصورة مستمرة . غير أنها هي و ياريف الذى ترك محادثات الكيلو ١٠١ العسكرية ليصحبها إلى واشنطن ظلّا يثيران الكثير من المشاكل حول تفاصيل تافهة مثل ما إذا كان مراقبو الأمم المتحدة وحدهم هم الذين سيفتشون هذه المؤن أو سيقوم الإسرائيليون أيضا بهذا ؟ . ومن الجدير بالذكر هنا أن تدخل الإسرائيليين في إعادة تموين الجيش الثالث قد تعزز عن طريق الرئيس السادات إذوافق على تبادل الاسرى دون شرط . ولوانه جعل تبادل الاسرى مشروطا بانسحاب اسرائيل الى خطوط ٢٢ أكتوبر لكان بإمكانه بصورة آلية أن يحمر الجيش الثالث ومدينة السويس من الحصار .

وحتى بعد موافقة اسرائيل على إعادة تموين الجيش الثالث فإنها لم تتوقف أبداً عن إثارة العقبات . وإنى أتذكر بوضوح أنه بعد عودتى إلى القاهرة زارنى الفريق أحمد إسماعيل وزير الحربية فى الساعة الثالثة صباحا فى مكتبى وقد أصابه قلق شديد لأن اسرائيل رفضت مرور كمية من البلوفرات إلى الجيش الثالث . وقد اندهشت وقلت للفريق اسماعيل : إنه لابد أن هناك خطأ لأن البلوفرات ليست من المواد العسكرية بالتأكيد . وسألت غاضبا عما عساه يجعل إسرائيل تفعل شيئا من هذا القبيل فقال : انهم يعتقدون أنه إذا حصل الجنود المصريون على البلوفرات فإنهم سوف يشعرون بالدفع وهذا بدوره سوف يجعلهم قادرين على القتال . وتصورت أن هذا لابد ان يكون مزحة من نوع ما ، ولكن المشير اسماعيل قال : إنه إذا لم يستطع الامر يكون فعل شيء لحل المشكلة فإنه لن يكون أمامه سوى البدء بعملية عسكرية لكسر الحصار . وقلت له : ألا يقلق وطمأنته بأن البلوفرات سوف تصل إلى رجاله . ثم أتصلت على الفور بكيبنجر الذى إندهش أيضا ، وطلب من الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة أن يصدر تعليماته إلى الجنرال سيلاسفولحل هذه المشكلة السخيفة الصيانية .

وقد بقيت في واشنطن بعد رحيل جولدا مائير حتى استكمل اتفاقاتنا مع الولايات المتحدة، وأعد لأول لقاءات لكيسنجر في القاهرة. وعلى الرغم انه لم يتم التوصل الى اتفاق كامل حول فك الاشتباك في تلك المرحلة: فإننا كنا قد وضعنا أسس هذا الاتفاق. كما كنا أيضا قد توصلنا إلى حل للمشكلة العاجلة الخاصة بتموين الجيش الثالث، وهي المشكلة التي كانت إذا قد تركت بلا حل فقد كان يمكن أن تؤدي إلى تجدد القتال. ولكن الانجاز الاهم على المدى الطويل هو ذلك الضمان المكتوب الذي قدمه نيكسون بأن تمنع الولايات المتحدة أى عملية عسكرية تقوم بها إسرائيل في الضفة الغربية للقناة. وقد حصلت على هذا الضمان بمبادرة منى ودون تعليمات مسبقة من السادات. وقد مثل هذا الضمان نقطة تحول في العلاقات المصرية الأمريكية واضطر الولايات المتحدة لأن تكون وتظل مشتركة بصورة مباشرة في عملية صنع السلام في الشرق الاوسط.

وفي كتاب «المحادثات السرية لهنرى كيسنجر» قال مائى جولان: إن القرارات الحاسمة المبكرة تمت جميعها في واشنطن خلال هذه اللقاءات، وانه لم يحدث جديد خلال رحلة كيسنجر إلى مصر وتل أبيب. وهذا صحيح بالتأكيد. فالنقاط الست التى اعلنت خلال رحلة كيسنجر الأولى للشرق الاوسط تم الاتفاق عليها جميعها في واشنطن. والنقاط الست الشهيرة هي:

- ١) يتعين على مصر واسرائيل أن تلتزما بدقة بوقف اطلاق النار الذى دعا إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
- ٢) تبدأ المحادثات فوراً بين البلدين بهدف تسوية مسألة العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ضمن خطة لاتفاق لفك الاشتباك وفصل القوات تحت إشراف الأمم المتحدة.
- ٣) يتعين أن تحصل مدينة السويس على إمدادات يومية من الطعام، والماء، والأدوية، ونقل كل الجرحى منها.
- ٤) لا تفرض أية عوائق تمنع نقل إمدادات غير عسكرية إلى الضفة الشرقية للقناة.

٥) تحمل مراكز تفتيش تابعة للأمم المتحدة عمل المراكز الإسرائيلية على طريق القاهرة السويس . وفي نهاية الطريق من جانب السويس يمكن للضباط الإسرائيليين أن يشتركوا مع مسؤولي الأمم المتحدة في التحري عن طبيعة الإمدادات غير العسكرية .

٦) حال أن تم إقامة نقاط التفتيش التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة السويس يبدأ تبادل أسرى الحرب بما فيهم الجرحى .

وكانت هذه هي القضايا التي ناقشتها مع الرئيس نيكسون وكيسنجر فيما عدا نقطة تبادل الاسرى ؛ فقد وافق السادات على هذا دون استشارتي ، ورغم وجهة نظري المخالفة . ومن المهم أن أوضح أن هذه النقاط الست كانت نتيجة لمناقشات جادة بين الجانبين المصري والامريكي ، وليست حلا اقترحته جولدا مائير كما يزعم أبا إيبان في كتابه « سيرة ذاتية » . وفي الواقع لم يكن بإمكان أبا إيبان أن يعرف ؛ لأنه لم يكن في واشنطن . ولكن ربما كان يريد خلق انطباع بأنه لفتيح هذه النقاط الست كوزير خارجية جولدا مائير بينما لم يكن في واشنطن .

وبالتأكيد كانت النتائج الرئيسية التي أسفر عنها بقائي في واشنطن قد تمت من خلال اتصالاتي بالامريكيين ، ولم يكن من الممكن إنجازها بغير هذا ؛ فقد حرصت على التحدث مع ممثلي دول أخرى أيضا هدفين : هما مناقشة المسائل الشنائية ، ولأبلاغهم بموقف مصر في المحادثات مع الامريكيين . وكان اقتناعي الراسخ هو أن أزمة الشرق الاوسط تحتاج إلى حل دولي حقيقي وليس مجرد اشتراك القوتين العظميين . ولهذا السبب أجريت محادثات مع وزير خارجية كندا واستقبلت سفراء الاتحاد السوفيتي وفرنسا والكويت والسعودية بالإضافة إلى نائب وزير خارجية سوريا . وأطلعهم جميعا على الصورة بقدر الامكان ؛ فنقلت إلى السفير الفرنسي رغبة مصر ، اوبالأحرى إصرارها على أن تقوم فرنسا بدور نشط في محادثات السلام الشاملة . وقلت له : إنني لن أقبل أبدا عقد مؤتمر جنيف إلا إذا كان تحت إشراف الامم المتحدة وبما يتفق مع قرار يتخذه مجلس الأمن بأسره . وقد حاز هذا على تقدير السفير الفرنسي إلى حد بعيد وأبلغني أن باريس

ترى نفس الشيء ، وأن رئيس الوفد الفرنسى سوف يدلى ببيان عن السياسة الفرنسية يؤيد هذا الموقف في الاجتماع القادم لمجلس الامن .

وقبل عودتى إلى القاهرة عقدت اجتماعا مع الدكتور كورت فالدهايم في نيو يورك ، وتبادلت المعلومات معه حول مشكلة الشرق الاوسط ، وحاولت إطلاعه على حقيقة الامور فيما يتصل بمحادثاتي في واشنطن وبصفة خاصة فيما يتعلق بما نتوقعه من الأمم المتحدة في هيئة مراقبين وقوات . وقد استمتعت بمحديتى مع الدكتور فالدهايم ، وكان صديقا قديما لى إذ كان الممثل الدائم للنمسا في الامم المتحدة حين كنت عضوا في الوفد المصرى في الامم المتحدة ثم أصبح فيما بعد وزيرا لخارجية بلاده حين كنت سفيرا لمصر في النمسا . وأعربت له عن الشكر بصفة خاصة لجهوده التى لم تكل أثناء فترة وقف إطلاق النار ، وحرصه على ان يكون الجنرال سيلاسفومتاحا وجوده دائما حين تظهر مشكلة . واعتذرت له عن أننى أيقظته عدة مرات في منتصف الليل بسبب اختلاف التوقيت بست ساعات بين القاهرة ونيو يورك . وقبل مغادرة نيو يورك دعوت الأمين العام للحضور إلى مصر للقاء الرئيس السادات وقد جاء بالفعل ، وفي وقت لاحق .

وصل كيسنجر إلى القاهرة في السادس من نوفمبر بعد توقفه في المغرب وتونس . وقد أعرب عن خشيته من زيارة القاهرة في وقت مبكر وليس لأسباب سياسية ، ولكن لقلقه الشديد على سلامته الشخصية . بل إنه أخبرنى أيضا بأن أسرته نصحته بعدم القيام بهذه الزيارة . وأكدت له أن مصر بلد متحضر ، وأنا سوف نتخذ كل اجراءات الأمن الضرورية . وأضفت قائلا — مرتكباً بذلك خطأ — بأن يمكنه أن يسير في شوارع القاهرة دون أن يراعى أحد هذا أوحى يلاحظه . فقد استاء كيسنجر نوعا من فكرة ألا يلاحظه أحد ؛ فأسرعت أوضح له أننى كنت أريد فقط طمأنته .

ورببت للقاء بين السادات وكيسنجر وحدهما وليس فقط لأن غرور كيسنجر يدفعه إلى التعامل مباشرة مع رؤساء الدول ، ولكن أيضا حتى أعطى الاثنين فرصة للحديث بحرية . وعلى اية حال لم يستغرق هذا اللقاء فترة طويلة ، ولم يتضمن هذا الاجتماع سوى إعطاء كيسنجر للسادات ورقة تشمل النقاط الست .

ولم يكن هذا جديدا علينا كما لم يؤد هذا اللقاء الاول بين السادات وكيسنجر، ولا اللقاء الثانى ، إلى تطورات جديدة .

وتم خلال زيارة كيسنجر إعادة العلاقات الدبلوماسية بصورة رسمية بين مصر والولايات المتحدة . واقِم احتفال مختصر في حديقة السفارة الامريكية حيث أنزل العلم الاسبانى الذى كان يرفرف هناك منذ بدأت اسبانيا ترعى المصالح الامريكية في مصر ، ورفَع مكانه العلم الامريكى وكان كيسنجر متهجيا على الرغم من أنه لم يكن الشخص الذى أصر على استئناف العلاقات الدبلوماسية ، ولكنه كان يعرف أن الرئيس نيكسون سوف يسعد لهذا ، وفوق كل شيء كان كيسنجر يجد متعة بالغة وسط اهتمام الكاميرات والصحافة . وقبل نهاية الزيارة أعلن أن هيرمان ايلتس عين سفيرا للولايات المتحدة لدى القاهرة كما عين اشرف غربال سفيرا لمصر في واشنطن .

وخلال زيارة كيسنجر لمصر التقيت به عدة مرات ، وفتحت معه مرة أخرى موضوع المعاملات الامريكية السوفيتية بصدد مشكلة الشرق الاوسط . كانت القوتان العظيمان — كما كنت أعلم — مازالتا تجريان محادثات من وراء ظهر مصر خاصة فيما يتعلق بمسألة عقد مؤتمر سلام في جنيف . وقد ابغنى فلاديمير فينوجرادوف السفير السوفيتى لدى القاهرة قبل زيارة كيسنجر بأن القوتين العظميين اتفقتا على صيغة لعقد مؤتمر جنيف دون تدخل مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، ولكن فقط تحت اشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كرئاسة مشتركة . وعندما عرفت بهذا استدعت السفير السوفيتى فينوجرادوف وهيرمان ايلتس الذى كان حينذاك رئيسا لقسم المصالح الامريكية ثم سفيرا بعد ذلك إلى مكاتبى معا وبدأت في إملاء الموقف المصرى من مؤتمر جنيف مركزا فوق كل شيء على أننا لن نشترك مالم يصدر المؤتمر عن مجلس الامن . وكان السفير السوفيتى معتادا على أن يلعب دورا أكثر أهمية وتأثيرا في مصر حتى من اللورد كرومر أثناء السنوات الأولى للحكم الاستعمارى البريطانى . وقد دهش السفير السوفيتى الى حد بعيد ومازلت اذكر وجهه واحتج قائلا : إن السوفيت

والامر يكفين قد اتفقوا من قبل على موقف مشترك ، ورفض تسجيل المذكرة الخاصة التى كنت أملها عن الموقف المصرى . ولكن ايلتس سجل ما كنت امليه دون اعتراض ، وأدرك فينوجرادوف فى النهاية أنه قد فاته شيء ، وطلب منى أن أكرر ماقلت لأنه لم يكن يكتب ، وأجبت قائلا : إن بوسعه أن يحصل على نسخة من صديقه الامر يكفى .

وحين رأيت كيسنجر فى القاهرة سألته صراحة عما إذا كان يدبر لشيء من خلف ظهرى مع الروس ؟ . وعندما أنكر هذا واجهته ببعض التصريحات التى أدلى بها إلى السفير دو برنين حول ترتيبات مؤتمر جنيف للسلام . واعتذر كيسنجر قائلا : إنه كان يعتقد أن الروس بلغونا بهذه النقاط . وأخبرت كيسنجر ايضا بالمكالمة التليفونية التى تلقيتها من السفير السوفيتى فى القاهرة قبل رحيلى وقلت له : إننى استدعيت سفيرى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الى مكنتى فى نفس الوقت وأعربت عن اعتراضات قوية على اتفاقهما على الایعقد مؤتمر جنيف تحت اشراف الامم المتحدة . وقلت : إننا سوف نقف بشدة ضد اى اتفاق يتم خلف ظهورنا ، وأصررت على أن حضور القوتان العظميان فى رئاسة مشتركة الاجتماعات الاولى ، ثم يتغيبا بعد ذلك كما اعتزمنا ان يفعلا ، فان هذا يمكن أن يغير الاجتماعات من مؤتمر دولى إلى مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية .

وكان رد فعل كيسنجر سرىا حيث قال : إن الاتفاق على ان تحضر القوتان العظميان الاجتماعات الاولى فقط لم يكن سوى مناورة لإبعاد السوفيت عن الصورة ، ماكان يهم هو الاتصالات السرية والاتصالات المباشرة بين الولايات المتحدة وكل الاطراف المعنية فى الصراع فى الشرق الاوسط . وأضاف قائلا : « لايمكن أن تلعب اية دولة الدور الامر يكفى أوتقوم بعملية التوصيل » . ولقد دهشت لأن الروس سقطوا فى هذا الشرك الامر يكفى بحضور الاجتماعات الاولى فقط ثم تتغيب القوتان بعد ذلك . ففى الواقع كان السوفيت بصرون على هذا الاسلوب حتى اثناء الايام الاولى لمؤتمر جنيف فى ديسمبر . وبلغنى السفير

فينوجرادوف - الذى يمثل الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر - بأن السوفيت يعتمرون الغياب بعد الجلسة الاولى فأعربت له بشدة عن عدم موافقتى ، ونقلت رأى مباشرة الى وزير الخارجية اندريه جروميكو الذى وافق على رأى

وقبل أن يغادر القاهرة أرسل كيسنجر اثنين من مساعديه « جوزيف سيكو » و « هارولد سوندرز » إلى اسرايل ليعرضا على جولدا مائير النقاط الست فى الصورة النهائية ، ولينحها وقتا كافيا : لتقديم هذه النقاط لمجلس الوزراء الاسرائيلى قبل وصوله إلى تل أبيب . ثم سافر إلى السعودية كما طلب منه نيكسون ان يفعل ؛ ليبلغ الملك فيصل بالتطورات الجديدة وليناقش معه ايضا مشكلة حظر البترول . وفى البداية لم يكن الملك فيصل يريد لقاء كيسنجر ، ولكن تم فى النهاية الترتيب للقاء بينهما . وألقى الملك الذى كان على علم بأن كيسنجر يهودى محاضرة عليه عن الحركة الصهيونية حيث أكد على أن الصهيونية والشيوعية متطابقتان فى رأيه . وأبلغنى كيسنجر فى وقت لاحق بأن الملك فيصل ظل يستطرد فى شرح آرائه لمدة ساعتين تقريبا دون أن يعطيه أية فرصة لينطق بكلمة واحدة .

وعلاوة على هذا لم يصغ الملك بالمرّة لحجج كيسنجر حول ضرورة رفع حظر البترول ، مكررا أنه من الضرورى أن ينسحب الإسرائيليون من كل الأراضى العربية بما فيها القدس قبل أن يوافق على مثل هذا الإجراء . وأبلغ كيسنجر الملك فيصل بأنه يشعر بمشاعر فائقة لأنه أول يهودى يسمح له بلقاء ملك الاماكن المقدسة ، الذى لم يسمح لأى يهودى بأن يحضر إلى بلاطه . وعلى الرغم من أن الاجتماع لم يثمر بأى صورة فإن كيسنجر تأثر كثيرا بحزم الملك ، وتصميمه بالنسبة لمستقبل القدس . كما تأثر كثيرا بالأسلوب الذى عبر به الملك عن نفسه ، وبالأستخدام الدقيق للكلمات فى كل مسألة كان الملك يتناولها . ووصف كيسنجر الملك فيصل بأنه رجل يحترم كلمته ، وقد أصاب فى هذا .

الفصل الرابع

كيسنجر يبدأ مغامراته
في الشرق الأوسط

حل الاتفاق ذو النقاط الست - والذي - في قمة رسمية أثناء زيارة كيسنجر للشرق الاوسط - أولى المشاكل الملحة - على طريق ضمان مرور الإمدادات بصورة منتظمة إلى الجيش الثالث ومدينة السويس زال احتمال استئناف العمليات العسكرية على الفور، مما أعطى كل الاطراف فرصة للتقاط الانفاس ووقتا للتفكير في الخطوة التالية . وكان هناك بصفة أساسية اسلوبان ، الأول : تفضله القوتان العظيمتان رسميا وهو عقد مؤتمر دولي في جنيف للتفاوض بشأن حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط . كان قد تم الاتفاق على هذه الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أثناء زيارة كيسنجر إلى موسكو في ٢١ أكتوبر . والحل الثاني : وهو الذي كان كيسنجر يفضل به بالفعل وهو اتباع اسلوب الخطوة بخطوة الذي يهدف إلى تحقيق تقدم تدريجي ، يبدأ بفك الاشتباك العسكري بين مصر واسرائيل .

وقد وافق كيسنجر على فكرة مؤتمر جنيف بسبب ضغط ضخم فيما يبدو من جانب الزعماء السوفيت ، ولكنه لا بد انه قد أمل فيما بعد أن يجد عذرا للتراجع عن التزامه . وكان بإمكان عقد مؤتمر دولي من خلال القوتين العظيمتين ان يعطى الاتحاد السوفيتي فرصة لم يسبق لها مثيل لأن يلعب دورا مهما في مفاوضات الشرق الاوسط ، بل إنه كان يمكن أن يسبقه اعتراف امريكي بأن للاتحاد السوفيتي مصالح مشروعة في المنطقة . واكثر من هذا كان يمكن أن تجد موسكو تشجيعا للمطالبة بالقيام بدور مماثل في مناطق أخرى تعاني من الصراعات في العالم وبالتالي تقيد أيدي الولايات المتحدة .

وكانت مصر تفضل عقد مؤتمر جنيف مادام سيعقد تحت اشراف الامم المتحدة ، و يضم وفدا فلسطينيا . وكان إصرارنا على عقد المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة يعتمد على اقتناعنا بأن الازمة في الشرق الاوسط تحتاج إلى دور عالمي حقيقي ، وليس مجرد اشتراك القوتين العظميين . وعلى اية حال وافقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في البداية على صياغة لعقد المؤتمر . وحثت هذه الصياغة ضمنا ألا يعقد المؤتمر تحت رعاية الامم المتحدة . وخلال زيارتي لواشنطن في اكتوبر أبلغني السفير السوفيتي دو برين بهذا ، وناقشته في هذا إلا أنه لم يكن مستعدا للتحرك قيد أنملة عن فحوى ماتم الاتفاق عليه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، فناقشت الامر مع كيسنجر الذي لم يرد في البداية أن يتحدث عن المؤتمر بالمرّة . وفي الواقع أنه تعمد عدم ذكره ، ولكنني نجحت في النهاية في مناقشة المسألة معه لأجد أنه مستعد على الاقل للسعي للتوصل إلى حل وسط . وبعد كثير من المساومة بين جميع الأطراف تم الاتفاق في النهاية على أن يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بعقد المؤتمر؛ وبالتالي يصبح دور الامم المتحدة رسميا .

وبالنسبة الى اشتراك الفلسطينيين كان موقفنا واضحا وهو انه يجب اشتراك وفد فلسطيني في اعمال المؤتمر؛ لأنه لا يمكن أن يكون هناك حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط بدون الفلسطينيين . وعلى اية حال كانت مصر رغبة في حضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر حتى في غياب الوفد الفلسطيني ، ثم تناقش شكل الاشتراك الفلسطيني خلال المؤتمر نفسه .

وقد قبلت مصر مؤتمر جنيف ، ولكن دون حماس بالمرّة . وكان موقف مصر الاساسي دائما هو معارضة المؤتمرات الدولية خشية أن تضطر إلى مواجهة جبهة عربية موحدة . وبنفس الصورة تفضل اسرائيل استبعاد الاتحاد السوفيتي ؛ لتعتمد بدلا من هذا على الولايات المتحدة التي تؤيد الجانب الاسرائيلي دائما . وعلى اية حال : مارست الولايات المتحدة هذه المرة ضغطا كبيرا على اسرائيل لحضور المؤتمر ، وقد اضطرت اسرائيل الى الاستجابة لهذا حتى وان كان ذلك دون حماس .

وكان كل من الاردن وسوريا قد وافقا على حضور المؤتمر، ولكن بعد أن تقرر كل شيء قررت سوريا الانسحاب . وحاولت تبرير قرارها بنشر إشاعة كاذبة بأن مصر تعتزم توقيع اتفاق فك اشتباك منفصل أوحى معاهدة سلام مع إسرائيل في المؤتمر . ولم يكن هذا سوى هلوسة من جانب الزعماء السوريين كما يتضح من حقيقة : أن المؤتمر عقد ، وانتهى ، دون أن توقع كل من مصر وإسرائيل أية أوراق .

وقد افتتحت جلسات المؤتمر في النهاية يوم ٢١ ديسمبر . ولأنه كان أول مؤتمر من نوعه حول الشرق الاوسط فإنه جذب اهتماما عالميا . وظهرت عقبة في اللحظات الاخيرة حول ترتيبات الجلوس في المؤتمر . فأولا على الرغم من عدم وجود السوريين فإنني أصرت على أن توضع مقاعدهم حول المائدة حتى يتأكد ان غيابهم ليس سوى أمر مؤقت . ثم بدأ الاسرائيليون يطالبون بأن يجلسوا الى جوار المصريين . ورفضت وصممت بدلا من هذا على اتباع الاسلوب المتبع دائما في الامم المتحدة بأن تجلس الوفود وفق الترتيب الابجدي . وقد أزعج هذا الاسرائيليين لأننا لو اتبعنا هذا الاسلوب : فإنهم سوف يجلسون بجوار المقاعد السورية الخالية وكان الحل الوسط الذي اقترحه في النهاية السكرتير العام للأمم المتحدة هو أن تكون مصر وإسرائيل على يمين ويسار رئيس المؤتمر، ثم تكون الولايات المتحدة الى جوار مصر، والاتحاد السوفيتي الى جوار إسرائيل و يليه الاردن ، وبحيث يكون المكان الشاغر الخاص بالسوريين بين الوفد الاردني والوفد الامريكي . وكما كان الاتفاق لم يحضر الفلسطينيون في ذلك الوقت كوفد منفصل ، ولكن دخل بعضهم ضمن الوفد الاردني .

وكان قد تم الاتفاق بصورة مسيقة على أن يلقي كل وفد كلمة افتتاحية معتدلة متوازنة وان تتحدث كل الوفود في اليوم الاول فيما عدا الاسرائيليين الذين طلبوا صراحة ان يتحدثوا في اليوم الثاني . وتم كل شيء حسب ما خطط له ، ولكن عندما كنا على وشك فض الاجتماع غيروا وزير الخارجية الاسرائيلي أبايبان رأيه ؛ حين أدرك أن وسائل الاعلام سوف تنقل الموقف العربي ، ولن تتمكن من

نقل الموقف الاسرائيلي ما لم يلق هو كلمته ، فطلب أن يسمح له بالكلام في نفس اليوم . ووافقنا على التغيير .

وكان الخطاب الذى ألقاه ايبان في ذلك اليوم غير متفق مع خطوط الاعتدال التى وافق عليها جميع الآخرين ، فشن ايبان هجوما مطولا على الدول العربية حيث صورها بأنها معتدية بينما لم يكن لدى اسرائيل في اى وقت سوى نوايا سلمية . وقد فسرت رسالة صغيرة أرسلها لى أحد الصحفيين في الحال سبب حماس ايبان ؛ فقد أبلغنى بالرسالة : أن خطاب ايبان ينقل على الهواء مباشرة الى التلفيزيون الاسرائيلي . وكانت إسرائيل وسط حملة انتخابية ، وكان واضحا أن خطاب ايبان جزء من حملة انتخابية موجهة إلى جمهور على . وقررت أن أفسد تأثير هجومه فطلبت القاء كلمة مرة أخرى حيث ارتجلت كلمة حوت ردا صارما على كل النقاط التى أثارها . وبينما كنت أتحدث كنت اراقب اعضاء الوفد الاسرائيلي واستطعت أن ارى انهم قد انزعجوا تماما ، وأن مساعدى ايبان كانوا يتهامسون بانفعال . وكان من الواضح انهم يريدون من ايبان أن يرد ، ولكنه ظل صامتا في نهاية كلمتى . ولأول مرة لم يتبع الأسلوب الاسرائيلي المعتاد بأن يلقى دائما الكلمة الاخيرة .

وعندما استؤنفت أعمال المؤتمر في اليوم التالى : كان من المفترض ان نبدأ في مناقشة القضايا الهامة ، ولكننى رفضت باصرار فعل هذا حتى يحضر كل من الوفدين السورى والفلسطينى . وهكذا اضطررنا إلى التحول إلى المسائل الإجرائية ، وشكلنا العديد من اللجان الفرعية حيث يمكن مناقشة كل المسائل المتصلة بفك الاشتباك العسكرى وتوقيع اتفاقات بهذا العدد وطلب من الاسرائيليين أن يرسلوا ممثلين عسكريين على الفور حتى يمكن وضع الخطوط النهائية في بعض النقاط التى تم الاتفاق بشأنها في محادثات الكيلوى ١٠١ . وبيدو أن جولدا مائير لم تكن تريد إرسال ممثلين عسكريين على الفور ، ولكنها خضعت في النهاية لإصرار ايبان .

وبعد الجلسة الاولى لم يعقد مؤتمر جنيف مرة أخرى . و يرجع هذا الى عدة اسباب ، وفوق كل شيء الى عدم الاتفاق على مسألة تمثيل الفلسطينيين ، وموقف السوريين الذى ظل سلبيا للغاية . ولكن مجرد عقد المؤتمر ، وجلس معظم الاطراف معا حول مائدة واحدة كان خطوة الى الامام على الطريق السلام ، بيد أن التوصل إلى حل كان يحتاج إلى جهود مستمرة ، وفوق كل شيء إلى التزام أصيل بتحقيق نجاح .

وخلال فترة إقامتي في جنيف عقدت اجتماعات خاصة مع كل من جروميكو وكيسنجر . وكشفت هذه الاجتماعات الكثير عن مواقف القوتين العظميين ، وافتقارهما إلى التصميم على العمل من أجل التوصل إلى حل شامل في ذلك الوقت . وقد دهشت في الواقع لتماثل موقفى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من المؤتمر . ووجدت أن السوفيت مسرورون لقيامهم بدور الرئيس بالاشتراك مع الامريكيين ؛ لأن هذا منحهم شرعية لم تكن هناك من قبل لدورهم في الشرق الاوسط . ولكن مما اثار الحيرة وخيبة الامل لدى أننى وجدت جروميكو مستعدا لقبول السياسة التى اقترحها الولايات المتحدة وتفضلها اسرائيل ، وهى انه بعد الجلسة الاولى يتغيب كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة عن كل المباحثات الهامة . وتم المناقشات في اللجان الفرعية المختلفة التى سوف يمثل فيها وفدان فقط عن اسرائيل واحدى الدول العربية . وكان هذا يعنى ان المفاوضات سوف تكون ثنائية ، وأن العرب سوف يتباحثون بصورة مباشرة مع الاسرائيليين دون وساطة القوتين العظميين . وكانت هذا بطبيعة الحال هو الأسلوب الذى فضله اسرائيل . وبنينا لم اندهش لان الامريكيين كانوا راغبين في هذا فقد تحيرت لاستعداد السوفيت لقبول هذا الحل ايضا . وعلى اية حال : لقد عارضت هذا الاسلوب بحزم ، وأصررت على تمثيل رئيسى المؤتمر في اللجان الفرعية . وكان رد جروميكو : أن هذا ببساطة غير ضرورى بما أن القوتين العظميين سوف تكونان مستعدين للتدخل إذا ظهرت مشكلات . ومن الطريف ان هذا نفسه كان رأى كيسنجر وجروميكو عندما ناقشت القضية معها . وفي الواقع وجدت ان كيسنجر وجروميكو يتخذان نفس الموقف فيما يخص كل جوانب

المؤتمر. وأوضحت لكليها أنه لن يكون هناك ما يدعو لإعادة عقد المؤتمر إذا أصرا على أسلوب يتضمن مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وكل بلد عربى .

وبينا كان الموقف الرسمى الذى اتخذته كيسنجر لا يختلف عن موقف جروميكو فان كيسنجر كان اكثر تصالحا فى آرائه الخاصة . غير اننى اكتشفت ان هذا الموقف التصالحى يخفى خطة مكيفيلية لضرب « إسفين » بين مصر والاتحاد السوفيتى ؛ ولأحالة الاخير إلى دور صغير جدا فى المفاوضات . واثناء مأدبة عشاء فى جناحى بالفندق وعد كيسنجر أن يجد حلا وسطا بشأن تمثيل القوتين العظميين فى اللجان الفرعية ، ثم اقترح أن تتعاون مصر والولايات المتحدة بصورة وثيقة خلال المؤتمر دون وضع السوفيت فى الصورة . وكان مايدور فى ذهن كيسنجر واضحا تماما . فقد كان يريد استبعاد الاتحاد السوفيتى من كل المفاوضات الهامة وبذلك يجعل للولايات المتحدة الحكم فى إيجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط .

وكان الاجتماع بأسره مع كيسنجر يكشف كثيرا عن مفهومه عن الدور الذى ينبغى أن تلعبه الولايات المتحدة فى العالم . واثناء المناقشات سألته لماذا بذلت شركات امريكية بدعم من الحكومة جهدا فى اللحظة الاخيرة للفوز بعقد خط انابيب سوميد لتأخذ من الشركات الفرنسية التى بدا من المرجح انها سوف تفوز به ؟ ! (وكان من المقرر أن يحمل هذا الخط البترول من البحر الاحمر الى ميناء غربى الاسكندرية حتى يمكن للناقلات العملاقة التى لا تستطيع استخدام قناة السويس الشحن فى البحر المتوسط ؛ وبالتالي تتجنب الرحلة الطويلة حول رأس الرجاء الصالح) وكانت اجابة كيسنجر هى : فرنسا ماوزنها ؟ !! وذكرته بأن فرنسا هى إحدى حلفاء الولايات المتحدة ، إلا أن هذا لم يغير من الأمر فيا يبدو ، حيث قال : « لانستطيع أن نسمح لأى دولة وحتى دولة اوروبية غربية بأن تنافسنا فى المشاريع الكبيرة » . وازاف قائلا : بأنه على أية حال لن تكون فرنسا فى وضع يسمح لها باتخاذ أى قرار رئيسى لمدة عام على الأقل ؛ لأن الرئيس بومبيدو

كان مريضاً جداً بمرض قاتل ، ولم يكن من المتوقع ان يعيش أكثر من ستة أشهر
أوسنة .

وانتهى مؤتمر جنيف دون التوصل إلى أى شىء ملموس ؛ لأن الأطراف
المعنية لم تتفق حتى على الناحية الإجرائية . وعادت الجهود الرامية إلى اقرار
السلام في الشرق الاوسط إلى دبلوماسية الخطوة خطوة التى يفضلها كيسنجر ،
وخاصة الى محاولة ضمان فصل اشتباك القوات . وكانت الخطوة الاصلية هى
ضمان فك الاشتباك في نفس الوقت على الجبهتين المصرية والسورية ولكنه كان
لا بد من ترك هذه الخطوة . وكان السبب ان قضية تبادل اسرى الحرب بين
اسرائيل وسوريا لم تكن قد حلت في تلك المرحلة المبكرة . فقد رفض الرئيس
السورى حافظ الاسد قبول الموقف الاسرائيلى الذى كان يرى ان اطلاق سراح
الاسرى شرط مسبق لكل المفاوضات الاخرى . ونجحت في النهاية في حل هذه
المشكلة اثناء رحلتى الثانية الى واشنطن والتى قت بها في فبراير عام ١٩٧٤ وعقب
اجتماع القمة العربى الرباعى الذى عقد في الجزائر . وفي ذلك الوقت كان فك
الاشتباك على الجبهة المصرية قد وقع بالفعل .

ومن ناحية أخرى كان تبادل اسرى - - - - - حريين والاسرائيليين قد
حدث في نوفمبر ١٩٧٣ مما فتح الطريق للمزيد من المفاوضات . ومن الجدير بالذكر
هنا أن عدد الاسرى المصريين كان يزيد عن الاسرائيليين والبالغ عددهم
٢٧٦ أسيراً خمس مرات . وكان سبب هذا ان الاسرائيليين اسروا ونقلوا الى سيناء
المحتلة عددا كبيرا من المدنيين من السويس بأمل تعزيز موقفهم في المفاوضات .
وفي الواقع كانت مسألة الاسرى مشكلة ذات ابعاد نفسية وسياسية ضخمة في
اسرائيل عنها في مصر . وكان في الماضى لاتعلق أهمية ملحة على مسألة عودة
الاسرى . وعلى الرغم من انه عقب النجاح الذى تم إحرازه في حرب اكتوبر كنا
اكثر اهتماما بالقيام بتبادل الاسرى في فترة مبكرة فإن العدد الكبير من الاسرى
المصريين لم يحسن من قدرة اسرائيل على المساومة في المفاوضات بصورة كبيرة .

وقد بدأت المفاوضات التي أدت إلى فك اشتباك القوات على الجبهة المصرية الاسرائيلية بصورة جديده في يناير ١٩٧٤ مع قيام كيسنجر بدور الوسيط . وكان قد تقرر ان نقابل السادات وانا — كيسنجر في اسوان بعيدا عن الضغوط المستمرة والالتزامات الموجودة في القاهرة . وقبل ثلاثة ايام من وصول كيسنجر في يوم ١٠ يناير سافرنا السادات وانا الى اسوان لمراجعة الموقف ولاعداد خطتنا في المفاوضات المرتقبة . والتقتنا في حديقة استراحة الرئاسة وهي بقعة جميلة تطل على سد اسوان القديم الذى بناه البريطانيون ، ولا تتمتع اسوان فحسب بالجمال بل إن لها معنى رمزيا حيث تربط مصر القديمة الفرعونية بمصر الحديثة . وكان اللقاء مع السادات في هذا الموقع الفريد أمرا عظيم الاهام للجميع من الناحيتين العاطفية والسياسية . وكان الغرض من لقائنا على انفراد هو مناقشة ووضع سياسة استراتيجية نتبعها بدقة في مفاوضات فك الاشتباك ، وأصر السادات على أن أطرح أمامه تقديري الشخصى للوضع وتصورى لما سوف يتكشف عنه . وقلت للرئيس السادات : إنه من الواضح أن مصر والعالم العربى في مفترق الطرق ، وقد دخلنا في فترة دقيقة . وتحتاج هذه المرحلة الجديدة إلى تقييم مكثف لكل تحرك على أساس من آثاره القريبة والبعيدة المدى على مصر والشرق الاوسط بأسره . ويجب أن تضع أى استراتيجية مصرية في اعتبارها النقاط التالية : —

- ١) الموقف الامريكى ، مع الانتباه بصفة خاصة إلى العلاقات الموجودة بين اسرائيل والولايات المتحدة .
- ٢) الموقف السوفيتى .
- ٣) المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وسياسيتها الحالية وبعيدة المدى فيما يختص بالنفوذ ، والسيطرة في الشرق الاوسط .
- ٤) الوضع العسكرى ، والسياسى ، في الجبهتين المصرية والعربية .
- ٥) حظر البترول .
- ٦) الرأى العام الداخلى والعالمى في اعقاب حرب أكتوبر .

٧) واخيرا وليس آخراً : الاستراتيجيات الاسرائيلية بكل تعقيداتها وأسلوبها في التفاوض بصورة مشروعة اوغير مشروعة .

وكان الموقف الامريكى قد مرتبغيرات كبيرة منذ حرب السادس من اكتوبر، فقد خلقت الحرب وضعا عسكريا ونفسيا جديدا، كما أن حظر البترول اضاف ضغوطا جديدة على الامر يكيين . ولم يكن امام واشنطن أى اختيار سوى ان تتحرك بسرعة لنزع فتيل الأزمة، ولكنها لم تكن تستطيع فعل هذا دون تحسين علاقاتها مع العالم العربى، وبصفة خاصة مصر. وكان من المنتظر ان تجعل الاتصالات عالية المستوى والمباشرة التى قامت بها الولايات المتحدة مع مصر، ودول عربية اخرى منذ أكتوبر، هذا العمل أسهل . و يتعين ان نكون حريصين على اية حال فإن الهدف النهائى للولايات المتحدة كان تغيير صورتها في العالم العربى دون تقديم تنازلات أوالتزامات كبيرة؛ ويرجع هذا الى العلاقة الخاصة الموجودة بالفعل والتى لايمكن قلبها بين الولايات المتحدة واسرائيل . وخلال المراحل المبكرة قلت للرئيس السادات : إن الامر يكيين سوف يعطون الانطباع بأنهم يحايدون، وأنهم مترعون بالنوايا الطيبة وان هناك تغيراً أصيلاً في موقفهم . ولكن في الواقع لن يكن هناك سوى تغير طفيف، وسوف تكون التحركات الامر يكية في معظمها مجرد مظاهر خارجية .

ويجب أن نتوقع أن واشنطن سوف تستمر في إعطاء أولوية قصوى لرفع حظر البترول وبالتالي تحرم العرب من أقوى سلاح أصبح لديهم، وفي نفس الوقت سوف يعمل كيسنجر بكد لاضعاف الموقف السوفيتى في مصر وسوريا، وليس هذا مجرد التنافس العام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى؛ ولكن لان كيسنجر يريد أن يكون الوسيط الوحيد لتحقيق تقدم في الشرق الاوسط . ولهذا السبب سيحاول كيسنجر بلاشك أن يقوض الوحدة العربية من خلال مناوراتها؛ فيخلق جوا من المنافسة، والغيرة، والشك، وعدم الثقة بين زعماء الدول العربية .

ويجب ان نتوقع من الولايات المتحدة التركيز على مصر حتى تستطيع تحقيق كل هذه الاهداف بحيث تضعف الموقف السوفيتى فى بلادنا ، وتقيم علاقة خاصة معنا ، تفصل بيننا وبين بقية العالم العربى . وعلى أية حال فسوف نتجنب الولايات المتحدة التمسك بالتزامات كبيرة بشأن قضايا هامة بحيث تقدم بدلا من هذا تنازلات ذات قيمة رمزية ونفسية فحسب . وعلى سبيل التحديد ففى يناير عام ١٩٧٤ لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لشغل الفراغ الناجم عن تدهور العلاقات المصرية السوفيتية وأن تدعم مصر سياسيا وعسكريا . فن وجهة النظر الامريكىة كان يمكن لمثل هذا الالتزام أن يحدث تغيرا ضخما فى أزمة الشرق الاوسط ، ومحطم أو على الأقل يضعف الوحدة النامية فى العالم العربى ، غير أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة للقيام بهذا . وبناء على هذا حذرت الرئيس السادات مرارا من أننا لا يجب أن نقدم أية تنازلات كبيرة وأننحرك بسرعة غير ضرورية . ويجب أن نتذكر ايضا أن الولايات المتحدة لم تكن تقدم فى الظروف العادية أية مقترحات للجانب العربى ، بما فيه مصر ، إلا إذا كانت تعرف مسبقا أن إسرائيل تقبل هذه المقترحات ، وقلت للرئيس السادات صراحة : إنه لا ينبغي أن يضلله معول الكلام الأمريكى ، ولكن ينبغي أن يعى دائما النفوذ والضغط الكبيرين لليهود على عملية صنع القرار فى واشنطن .

أما بالنسبة للعلاقات المصرية السوفيتية فليس من صالح مصر استفزاز الاتحاد السوفيتى وزعامته سواء على المستوى الثنائى أو على المستوى الدولى ، ولا ينبغي أن نبتعد عن موسكو فى حركة سريعة مفاجئة ، ويجب أن تظل خطوط الاتصال مع السوفيت سليمة . وهكذا نصحت الرئيس السادات بأن يتجنب الانتقاد الصريح والعنيف للزعامة السوفيتية ؛ فليس هو الرجل الوحيد فى العالم الذى تقع على عاتقه مسئولية التشهير بسمعة السوفيت أو قتالهم . وأكثر من هذا كان من الواضح أنه ليس فى صالح مصر أن تنتهج سياسة تؤدي فى النهاية إلى اخراج الاتحاد السوفيتى تماما من عملية السلام ، وبالتالي تعطى الولايات المتحدة الاحتكار الذى كانت تسعى إليه .

واخذت أتتبع أمام السادات خطوط تطور علاقتنا مع الاتحاد السوفيتى منذ أول صفقة اسلحة عقدها عبدالناصر فى عام ١٩٥٤ ، وأكدت على أن حرب أكتوبر مثلت أول تحد لهذه العلاقة منذ عشرين سنة . وأدرك السوفيت أن مصالحهم فى مصر تتعرض للخطر ، وأن الولايات المتحدة قد تترث مكانهم البارز فى مصر . وسوف يستاء الاتحاد السوفيتى بلا أدنى شك ، وسيحاول تعزيز وجوده ونفوذه فى الدول العربية المحيطة محاولا مواجهة الضرر الناجم عن موقف الرئيس السادات المعادى الجديد . وكانت الدول الوحيدة التى يمكن للاتحاد السوفيتى أن يأمل فى زيادة نفوذه فيها هى سوريا والعراق واليمن الجنوبية والسودان ثم ليبيا فيما بعد . وسوف يحاول الاتحاد السوفيتى أيضا أن يزيد من نفوذه فى بعض الدول الافريقية وخاصة فى القرن الافريقى . وسوف يكون أى تغير كبير ومفاجىء فى سياستنا تجاه الاتحاد السوفيتى — دون تحقيق تقدم مسبق على طريق السلام الطويل ودون التزام أمريكى كبير بمساعدة مصر — خطأ كبيرا . وسوف تحتاج الزعامة السوفيتية إلى وقت طويل لمضم حدود تغير كبير ، ولكنهم على المدى الطويل لن يتسامحوا فيها خسروه فى مصر . وحتى المدى القصير سوف يكون رد موسكو هو منع شحن المعدات العسكرية وقطع الغيار التى كنا نحتاجها بشدة لتعويض خساراتنا فى حرب أكتوبر .

وقلت للسادات : إن ما يجب ان نفعله هو أن نلعب لعبة الأمم بأن نحافظ على علاقة متوازنة مع كلتا القوتين العظميين . وتستطيع مصر ان تقوم بهذه اللعبة ، وتستفيد منها بسبب موقعها الاستراتيجى والسياسى الهام . وكنت أشعر فى ذلك الوقت ومازلت اعتقد بأنه ينبغى أن تستمر مصر فى اقامة علاقة متوازنة مع كل من واشنطن وموسكو . وقد يكون من الصعب المحافظة على التوازن الكامل فى الممارسة العملية ، ويجب توقع ظهور ميل طفيف فى اتجاه احدى القوتين ، غير أن هذا أمراً يمكن قبوله كما لا يمكن تجنبه . وكانت الفكرة الاساسية هى انه لا ينبغى أن تنسف مصر كلية الجسور التى تربطها بأى من القوتين . والخضوع الكامل لأى من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى ليس لصالح مصر والسلام العالمى .

وقلت : إن الوضع العسكرى الجديد فى الشرق الاوسط كان فى صالح مصر ايضا . فقد كانت الضربة الاولى التى وجهتها مصر وسوريا فى السادس من أكتوبر قد أعد لها جيدا وقد فاجأت كلاً من اسرائيل والولايات المتحدة ، مما يشبت بدون أى شك أن مصر وسوريا - وهما اثنتان من دول المواجهة - تستطيعان القيام بقتال جيد ، وتستطيعان هذا فى المراحل الاولى دون مساعدة . والمرحلة الاولى وليس النصر العسكرى النهائى هى التى تهتم بالفعل فى حروب الشرق الاوسط لأن النتائج النهائية لا تعتمد على اسرائيل والدول العربية بل على التدخل الخارجى . فدائماً ما تتدخل قوى خارجية عقب بضعة ايام بالاسلحة والدعم لاحد الطرفين المتصارعين . وفى حرب أكتوبر كانت المرحلة الاولى لصالح العرب تماما . ومثل هذا الوضع الذى لم يسبق له مثيل كان من المحتم ان يؤثر على الجهود الدبلوماسية التى سوف يخرج منها حل على المدى الطويل . وبالتاكيد استطاعت اسرائيل بعد ١٤ أكتوبر ان تشن هجوما مضادا غير ان هذا لم يحدث إلا بسبب كميات الاسلحة الضخمة التى نقلت جوا من الولايات المتحدة ، وبصفة خاصة لتدخل اسلحة جديدة متقدمة . وبهذا المعنى كانت الانتصارات الاسرائيلية فيما بعد تمثل عنصرا أجنبيا وليس اسرائيليا محضا . ويجب ان تستفيد مصر إلى أقصى حد من الأداء الممتاز الذى قامت به قواتها المسلحة خلال الايام الاولى للحرب . ولا ينبغي أن نقلل هذه الاستفادة بالمرة بل يتعين أن نستفيد من التأثيرات السياسية والنفسية للعبور المصرى لقناة السويس وللتقدم السريع الناجح الذى احرزه الجيش السورى خلال اليومين الأولين للحرب . ولا يجب أن ننسى أن هذه الانتصارات قد أفنعت جولدا مائير بقبول الاقتراح البريطانى الذى تم بإيعاز أمريكى لوقف اطلاق النار فى نفس مكان القوات يوم ١٢ أكتوبر .

وكان التأثير النفسى للعصر العربى فى البداية فى الحرب قد تضاعف بسبب تأثير حظر البترول الذى أقلق الولايات المتحدة الى مدى بعيد . ولكننى قلت للسادات : إنه لا ينبغي أن نؤسس على أى من العوامل التى ناقشتها ، فهناك اتصال بين هذه العوامل ويجب ان نأخذها جميعا معا ، وهذه الصورة تكون فى أيدينا

أوراق ممشاه في أية مفاوضات تجرى مع الأمريكيين ، أوفى مرحلة لاحقة مع الاسرائيليين .

وكان الرئيس السادات يوافق طوال الوقت على كل ما أقول ، وقد انتهزت فرصة موقفه الايجابي وطرحت اقتراحا صريحا بأن نكون حازمين تماما في تعاملنا مع كينسجر حتى يتأكد من أننا لن نتنازل عن أى من أوراقنا ، فن المحتمل ألا يأتى كينسجر بعرض امريكى يمثل تنازلا حقيقيا بل سوف يأتى بمطالب اسرائيلية فحسب بدعوى أنها اقتراحات امريكية . وفى هذه الحالة يجب ان نستقبل كينسجر بصورة ودية وبكل التهليل الذى يحبه ، ولكن نمتنع عن مناقشة اية مسائل سياسية كبيرة معه . بل بدلا من هذا يتعين على الرئيس السادات ان يكون صلبا ويطلب من كينسجر ان يعود الى واشنطن ، ثم يعود بعد شهر وبعد ان يكون قد قضى المزيد من الوقت والجهد فى فهم ابعاد الموقف ، و يتعين ان يعود الى مصر فقط حين يكون مستعدا لتناول أزمة الشرق الاوسط ككل بصورة واقعية . وحال ان يغادر كينسجر اسوان خالى الوفاض يجب أن يذهب الرئيس السادات الى سوريا وكل الدول العربية الاخرى ، ثم يعود على حصان أبيض الى اسوان لينتظر كينسجر . وأكدت للرئيس السادات أن وزير الخارجية الامريكى سوف يعود فى هذه الحالة باقتراحات ذات قيمة حقيقية . وفى هذه الاثناء يكون الرئيس السادات قد قام بتعبئة الرأى العام العربى ليقف وراءه . وبالتالى حين نستأنف المفاوضات مع الولايات المتحدة خلال شهر تقريبا سنقوم بهذا من موقف القوة . وقد سعد الرئيس السادات بهذا ، وكان مقتنعا به إلى درجة كبيرة حتى انه أصر على أن اقدم له مذكرة تحريرية تعرض الخطوط العريضة لوجهة نظرى . وقلت : إن هذا غير ضرورى ، ولكنه أصر قائلا : « لا يا إسماعيل . ان هذا يوم تاريخى ونحن نحتاج الى استراتيجية كاملة ومكتوبة » .

ولم يكن بمقدورى سوى الاستجابة لطلبه . ولهذا عدت الى الفندق وبدأت أملئ ماقلته له بالضبط على محمد رياض الذى كان فى ذلك الوقت وكيلا لوزارة الخارجية . وبعد أن أتممت الإملاء نزلت إلى حديقة الفندق ؛ لأستريح بعض

الوقت . وكنت اتمتع بالطقس الصحو والمناظر الجميلة في اسوان بينما اتبادل اطراف الحديث مع الصحفيين عندما أتى سيد مرعى أمين الاتحاد الاشتراكى العربى ثم رئيس مجلس الشعب فيما بعد مسرعا نحوى فكان قد رأى السادات لتوه ، وقد أقلقته أن الرئيس كان بعد لاتخاذ الموقف الصلب الذى اقترحته . وكان الرئيس السادات قد اعجب أيضا بعرضى للموقف ، كما قال سيد مرعى لى ، حتى انه كان يعتزم تنفيذه حرفيا . ولم أكن متأكداً مثل سيد مرعى من أن السادات سوف ينتهج هذه السياسة حيث كنت أعرف أنه شخصية لا يمكن التنبؤ بما سوف تفعله ، وأنه كان دائما يتأثر بآخر شخص يقابله . كما كان السادات ايضا مصابا بجنون العظمة الأمر الذى يجعله يتخذ قرارات كبيرة من وحي اللحظة دون أن يدرك العواقب بعيدة المدى لتحركاته المتسعة . وقلت لمرعى : « اذا كان السادات قد تأثر بهذا العمق فرما يلتزم بخمسين في المئة مما اتفقنا عليه . وفي هذه الحالة فانه لن يستسلم إلى كيسنجر» . وكنت للأسف متفائلا أكثر مما ينبغى بكثير .

وكما توقعت لم يأت كيسنجر الى اسوان بخطة امر يكية حقيقية ولكن بمقترحات حلها من إسرائيل ، وحاول توصيلها إلى السادات كأنها اقتراحاته هو . ويتعين على أن اضيف قائلا : إن هذا ظل ساريا طوال رحلات كيسنجر الدبلوماسية المكوكية فكان إما أن ينقل الينا مقترحات اسرائيلية في الاصل أو كان على الاكثر ينقل الينا مقترحات امر يكية سبق أن قبلتها اسرائيل ، وكان دائما يقدمها على أنها مقترحاته هو . وكانت المقترحات الاسرائيلية التى قدمها كيسنجر يوم ١٠ يناير يمكن تلخيصها على النحو التالى : — لا ينبغى أن يكون هناك مجرد اتفاق عسكرى مقصور على فصل القوات ولكن يكون اتفاقا تعاقديا ذامعان سياسية متضمنة . ويجب ان تحب مصر كل قواتها المسلحة من الجانب الشرقى لقناة السويس — وكان هذا بطبيعة الحال يعنى إذلالا لمصر ، ويستعيد الوضع الذى كان قائما قبل السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ . وبالإضافة الى هذا يجب تحويل المنطقة التى تفصل بين الجيشين الى طبيعة غير عسكرية . وحتى يشط عزم

الجانب المصرى عن القيام بأى مغامرات عسكرية جديدة يجب ان يوافق السادات على إعادة فتح قناة السويس ، و يبدأ فى إعادة تسكين المناطق التى تعرضت لقصف شديد فى غرب القناة وأن يضمن حرية مرور اسرائيل خلال مضيق باب المندب .

فإذا كان السادات قد التزم باتفاقه معى وتصرف كما كان الاقتراح لكان قد احتفظ بكل اوراقه ومنع اسرائيل من تحقيق كل أهدافها ، ولاضطر كينسجى إلى العودة بعد شهر بجل وسط حقيقى ، وليس باقتراح يميل نحو اسرائيل . وفى لقاءات اسوان الاولى كان موقف السادات السياسى قويا ؛ فكان معه تأييد العالم العربى وداخليا كانت مصر كلها معبأة وراءه وكان الرأى العام العالمى لأول مرة قد اعجب بالأداء العسكرى المصرى فى عبور قناة السويس على الرغم من كل المصاعب . وكانت اوروبا الغربية والولايات المتحدة قد بدأتا تشعران بالأثر الناجم عن حظر البترول وكانت صورة اسرائيل قد اهتزت بسبب هذه الهزيمة العسكرية الاولى . وكانت كل هذه العناصر السابقة لصالح السادات ومصر . وبالإضافة إلى هذا كان يمكن لتأخير المفاوضات أن يفرض على اسرائيل الكثير من الضغوط ؛ فحتى تستطيع إسرائيل أن تبقى على قواتها غرب القناة فإن المتفق عليه أن تبقى على التعبئة العسكرية بها ، وماينجم عن هذا من عواقب اقتصادية سلبية يفوق التخيل . وكان هذا وضعا يمثل عكس الفلسفة العسكرية الاسرائيلية بأن تقوم بالمبادرة وتحقق انتصارات كبيرة سريعة ثم تنهى العمليات العسكرية خلال بضعة ايام . وكان ايضا بمقدور مصر ان تحاصر القوات الاسرائيلية غرب القناة بتحسينات قوية جدا وقوة ضخمة من المدفعية ، والدبابات ، والعربات المدرعة دون أن تطلق طلقة واحدة . ولم يكن هناك خوف من أى نوع من ان تبدأ اسرائيل القتال مرة اخرى لان استئناف العمليات العسكرية سوف يكون من وجهة نظرهم هزيمة لانفسهم .

غير ان السادات كان تواقا لأن يوقع اية أوراق مع الامر يمين ؛ ففقد أهم اوراقه . لم يؤثر هذا على مصر فحسب ولكن على القضية العربية بأسرها ، وأضعف

من مقدرة سوريا على المساومة في مرحلة لاحقة حول مشاكل أكثر تعقيدا وأهمية .
وما يغلق على الفهم ان السادات كان يستجيب لكل نقطة بعد ان وافق على
تقييبي للوضع . غير انه فعل هذا وخضع لضغط كيسنجر الذى كان يعرف أن أى
تأخير لن يكون لصالح اسرائيل ، وكان كيسنجر ايضا يريد تحقيق تسوية سريعة
ليمنح الاتحاد السوفيتي من لعب دور في عملية السلام في الشرق الاوسط واكثر من
هذا فانه كان يمارس ضغطا شديدا على السادات ليتخلص من الوجود السوفيتي في
مصر .

وقد نشرت من قبل تقارير مفصلة عن دبلوماسية الرحلات المكوكية التى قام
بها كيسنجر بين اللقاء الاول في اسوان وبداية أول اتفاق لفك الاشتباك في
١٦ يناير . كما نشرت ايضا نصوص الاتفاق نفسه . وبدلا من ان استطرد في شرح
تفاصيل هذه النقاط سوف اناقش هنا بعض الاحداث ذات الاهمية الكبيرة
والتي وقعت اثناء المفاوضات . وكشفت هذه الاحداث فوق كل شيء عن كل
الوسائل المخادعة التى استخدمها كيسنجر والاسرائيليون لخداع السادات لكي
يضمن اتفاق فك الاشتباك بنودا وعبارات ذات معنى سياسى له تأثير مباشر على
التسوية النهائية بين العرب والاسرائيليين . وقد تعقدت المشكلة بسبب الحالة
النفسية للسادات في ذلك الوقت ؛ فقد كان السادات قد تأثر بصورة سيئة جدا
لنجاح الهجوم المضاد الذى قام به الاسرائيليون في الجزء الاخير من الحرب
وتراجعت ثقته الاولى امام خوف كبير من الهزيمة . ونتيجة لهذا فقد دخل
المفاوضات وهو مستعد لتقديم تنازلات . وبعد أن اتضح لى أن السادات لم يكن
يلتزم بالاستراتيجية التى اتفقنا عليها تحملت شخصا مسئولية التأكد من أنه لن
يوقع أى شىء له مثل هذه المعانى السياسية وخاصة ما يمثل خروجا عن الموقف
العربى الاساسى فيما يخص السلام مع اسرائيل . غير ان هذا لم يكن سهلا ، كما
سأوضح ، على الرغم من اعتقادي بأننى نجحت في النهاية . ويمكننى أن اضيف
هنا : أن الجوانب العسكرية للاتفاق كانت ترجع كلية الى الرئيس السادات
والفريق الجمسى الذى كان حينذاك رئيساً للأركان . ولم يكن الفريق محمد

احمد اسماعيل وزير الحربية موجودا في اسوان : لان السادات لم يكن يريد حضوره . وقد أخبرني السادات بنفسه أنه يفضل وضع المسؤولية على عاتق الجسمى ؛ لأنه يتعامل بأسلوب المهنى أكثر، و يسهل العمل معه ، وفي الواقع كان السادات يعترم تعيين الجسمى وزيرا للحربية في المستقبل القريب .

كان الاسرائيليون يتميزون بالمكيايلية الحقة في جهودهم لانتزاع اتفاقات ذات معان سياسية واسعة من السادات . وقد وقعت حادثة هامة خلال الرحلة الثانية لكيسنجر الى اسوان . فقد قدم لنا كيسنجر صيغة اسرائيلية تبدو بريئة وكانت في الواقع اتفاقا لإنهاء حالة الحرب . وكانت هذه الصيغة تبدو منطقية تماما للوهلة الاولى كما كانت قد صيغت بعناية وباختيار دقيق للكلمات . وكما هو معتاد نظر السادات اليها ومنحها موافقته الكاملة ثم مررها إلى ؛ غير أنني ادركت أن هذه الصياغة الممتازة تقترب من تناول القضية السياسية الكبيرة لإنهاء حالة الحرب . ففى اقتراح لم يزد عن حصة أسطرنجج الاسرائيليون في استخدام تعبيرات مختلفة تدل على إنهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل خمس مرات على الأقل دون التصريح بذلك . وجذبت إنتباه السادات إلى هذا ففطر إلى كيسنجر بأسى ، وتراجع في قراره السابق بقبول هذه الصياغة وقال شاكيا : « هنرى : كنت أعتقد أنك صديقى ، إن فهمى على حق في أن هذه تنهى حالة الحرب خمس مرات » . وشعر كيسنجر بالحرج تماما إذ ضبط يقدم صياغة تناقض مصالح مصر الأساسية . وأدرك أيضا أن الطريقة المخادعة التى استخدمها في تقديم هذه الصياغة تكفى لتجعلنا نفهم بحق اساليبه وتكتيكاته وهكذا أسرع كيسنجر إلى محاولة عدم نسبة هذه الصياغة إلى نفسه حيث قال : إنها كانت صياغة أعطاها له الاسرائيليون . وبالتأكيد لم يقل كيسنجر هذا لنا في البداية ، وأضاف كيسنجر قائلا : إن هذه الصياغة تمت بيد موردخاى جازيت المدير العام لمكتب رئيس الوزراء ، وأجبت قائلا : « لا .. بكل تأكيد انها صياغة روزن » (كان ماثير روزن المستشار القانونى في وزارة الخارجية) وكرر كيسنجر قوله بإنها صياغة جازيت ، ولكننى أصررت على أنه مخطيء ؛ لأن أحدا في إسرائيل لا يستخدم

مثل هذه الصياغات الجذابة المخادعة سوى روزن . وفي الزيارة الثانية لكيسنجر في اسوان أكد كيسنجر أن الصياغة قام بها روزن بالفعل .

ولم تكن هذه حادثة صغيرة بل إن لها معاني كثيرة تتكشف عنها ، فهي أولا قد أوضحت كيف ان السادات كان يعطى موافقته بصورة آلية دون تحليل أوحى قراءة دقيقة لما يعرض عليه ، وثانيا : فهي قد أثبتت أن كيسنجر لم يكن وسيطا امينا . وثالثا : أوضحت بما لا يدع مجالا للشك ان الاسرائيليين كانوا مراوغين بالطبيعة ، وأنهم يحبون دائما الاستفادة من أى مناسبة حتى يحققوا مكاسب سياسية . وأخيرا فإنها أظهرت كيف أنهم كانوا يقللون من شأن فهمنا لأساليبهم ، وقد قص راين القصص السابقة في سيرته الذاتية ، غير ان الكثير يتضح حين نعرف أن راين لم يخبر قارئيه بفحوى الاقتراح الاسرائيلي ، إنما أشار إلى الحادثة فحسب ، وامتنع عمدا عن شرح ما كان الاسرائيليون يهدفون إلى تحقيقه . فلم يكن يريد أن يعترف بالخداع الاسرائيلي في محاولتهم لدفع مصر إلى إنهاء حالة الحرب دون أن تدرك .

ولم تكن هذه هي الحادثة الوحيدة التي تظهر أن كيسنجر يتبنى وجهة النظر الاسرائيلية ، و يقوم بدور المدافع عنها ، وكان دائما يحاول اخفاء تحيزه بلعن الاسرائيليين ووصفهم بألفاظ السباب ، كما كان دائما يبدى ملاحظات مضحكة تدم الزعماء الاسرائيليين معتقدا أنه يقتعنا بمثل هذه الحيلة البسيطة بأنه يقف إلى جانبنا ، ولسوء الحظ كانت خدع كيسنجر تأتي ببعض التأثير على السادات الذي كان يميل الى إتخاذ قرارات من وحى اللحظة دون التفكير في كل ماتعنيه ضمنا أودون استشارة الأعضاء الاخرين في الوفد المصري . وقد كان التأثير المركب لتحاليل كيسنجر واندفاع السادات خطيرا جدا بالنسبة لمصر . وهناك حادثة ذات مغزى في هذا الصدد ؛ فخلال المراحل النهائية من مفاوضات أول اتفاق لفك الاشتباك عقد كيسنجر اجتماعا منفصلا مع السادات ، وعقب الاجتماع كنا - كيسنجر وانا - نستقل سيارة عندما ربت كيسنجر على صدره بفخر وشعور بالانتصار وقال : « إسماعيل ، إنه هنا ولا يستطيع أحد الغاء هذا الآن » قاصداً أن الاتفاق قد تم بينه وبين السادات ولا رجعة فيه وإنه في جيبه . وكان ردفعلى

فور يا وقلت : « هناك رجل واحد فقط يستطيع تحطيم هذا تماما » . فذهل كينسجر وسألني : « من هو ؟ » فقلت له : « انه انا ، إذ أستطيع أن أحطم كل هذا بسطر واحد معلنا استقالتي » . وقد انزعج كينسجر تماما حتى انه قفز من مقعده في السيارة تقريبا وقال متوسلا : « من فضلك يا إسماعيل ، من فضلك لا تفعل » . ثم اسر لى بأن السادات يعلق أهمية كبيرة على هذا الاتفاق ، وأنه يريد أن نعتقد مؤتمرنا صحفيا احتفاليا بكل ضجيج الصور ثم نعود اليه . فرتبت بدلا من هذا لاجتماع رسمى كامل للموفدين المصرى والامر يكى فى فندق كشاركت الجديد فى اسوان . وفى الجانب الامر يكى حضر كل من كينسجر وبنكر والتس وسوندرز وأثرتون وكوانت والمستشار القانونى لوزارة الخارجية . بينما اشترك معى من الجانب المصرى الفريق الجسمى ومحمد رياض واحد عثمان وعمر سرى وآخرون . وسمح للصحفيين والمصورين بالحضور لبضع دقائق لتسجيل ماسمى باجتماع احتفالى ، ولكننا جلسنا بعد هذا لاجراء محادثات حادة وسرية لمدة ساعتين . وابلغ كينسجر الحاضرين ببندو الاتفاق الذى توصل اليه مع السادات حول مسائل عسكرية . وكان السادات قد وافق فجأة على قصر الوجود العسكرى المصرى على الجانب الشرقى للقناة على ٧٠٠٠ رجل و٣٠٠ دبابة . وهذا أدهش السادات الجميع بما فهم كينسجر والاسرائيليين . وفى الواقع كان كينسجر يقول طوال الوقت أن السادات لن يرضى فيما هو مرجح بأقل من ٢٥٠ دبابة .

وقد انزعج الفريق الجسمى الذى لم يؤخذ رأيه ، وشعر أن شرفه وشرف الجيش المصرى قد تعرضا لإذلال شديد . فأغورت عيناه بالدموع ، ونهض على الفور من مقعده ، وتراجع إلى ركن قصى فى القاعة وبدأ يبكى . وشاهد الجميع الفريق الجسمى وبدأوا يتململون ، وتأثرت مشاعر الوفد المصرى الذى كان يشعر بنفس شعور الجسمى . وكان يمكن أن يرى المرء بسهولة على وجوه الوفد الامر يكى أنهم ايضا شعروا بالظلم الذى وقع على مصر . غير أن كينسجر كان لا يفكر إلا فى نفسه ، وقد شحب لونه ، وظل يدمدم قائلا : « ما الخطأ الذى قلته ؟ » . وعندما عاد الفريق الجسمى إلى المائدة صامتا كسيرا بدأ كينسجر يغرقه بمدح مسرف . وظل كينسجر يقول : إن العسكرين الاسرائيليين يقدرون تماما كفاءات

الفريق الجسمى ، وكان كينسجربأمل بذلك أن يصحح الضرر الذى أوقعه ، وقال : إن إسرائيل اعترفت حتى بانها تخشاه أكثر مما تخشى كل القادة العسكريين العرب الآخرين . وكان الفريق الجسمى وهو رجل ذو تواضع جم ينصت فى صمت . لم تكن يضع كلمات من المديح الشخصى هى التى تمحو المشكلة الحقيقية ؛ فقد تنازل السادات وحده عن كل ما كسبه الجيش المصرى بجهد وتضحيات ضخمة ، ودون أن يستشير أى شخص خضع لطلب إسرائيل بتخفيض الوجود العسكرى المصرى فى شرق القناة إلى حجم غير ذى قيمة . وكان بإمكان إسرائيل حينئذ أن تزعم أنها أعادت الوضع إلى ما كان عليه تقريبا قبل العمليات العسكرية التى بدأت فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣ .

وخلال نفس الاجتماع حاول كينسجربأضا الحصول على تنازلات سياسية مهمة ميثا ، ولكنه فشل . وكانت هذه المسألة مرة أخرى هى إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر . ولم يكن الاسرائيليون فى ذلك الوقت يطلبون صراحة إنهاء حالة الحرب ، وبالتأكيد لم يجعلوا منها شرطا مسبقا لفك الاشتباك العسكرى ، بل بدلا من هذا كانوا يأملون ان نوقع اوراقا تنهى بصورة ضمنية حالة الحرب دون أن نعى مانفعله . وبهذه المناسبة قدم لى كينسجربضعة مقترحات مطبوعة عل ورق أصفر ، وقرأتها ، ثم رفضتها جميعا ؛ لأن كلاً منها كان يتناول مسألة تتصل بصورة أوباخرى بانتهاء حالة الحرب مع إسرائيل . وكانت هذه المقترحات تطلب من مصر التوقف عن التصويت ضد إسرائيل فى الامن المتحدة ، والمنظمات الدولية ، وإنهاء الحملة ضد إسرائيل فى وسائل الاعلام المصرية ، وإغلاق محطة الإذاعة الفلسطينية فى القاهرة والموافقة على معاملة الخطوط الجوية الاسرائيلية مثل كل الخطوط الجوية الاجنبية فى مصر ، وان تتوقف مصر عن مقاطعتها الاقتصادية لإسرائيل ، والشركات الاجنبية التى تتعامل مع إسرائيل . وعندما رأى كينسجربأننى رفضت كل هذه المقترحات لم يدافع عنها بقوة بل حاول نفى أية مسؤولية أمر نيكية ، وقال : إنها مقترحات اسرائيلية ، وأنه طلب منه فقط نقلها هنا . ولم يبلغ كينسجرب الوفد المصرى بما إذا كان السادات قد رأى ووافق على هذه المقترحات أولا .

وفهمت على أية حال سبب رغبة كينسجر الملحة لعقد اجتماع احتفالي بدلا من عقد جلسة عمل حيث يمكنه بهذه الصورة أن يزعم أن هذه المقترحات أيضا قبلتها مصر .

واستمرت محاولات كينسجر لجعل مصر تعلن إنهاء حالة الحرب حتى النهاية . وكنت أفحص للمرة الاخيرة المقترحات الامريكية التي كان من المفترض أن يقبلها كل من السادات وجولدا ماثيو ووقعها ؛ فقد كنت أخشى من ان يكون قد تم إدخال تعديل ما ، وكان شكى في محله حيث وجدت حين كنت اقرأ الوثيقة التى طبعت بعناية ثلاث كلمات أضيفت بالحبر وهى « إنهاء حالة الحرب » وقتت بشطبها فصرخ كينسجر الذى كان يراقبني عن كثب : « ماذا تفعل ؟ » فأجبت قائلا : « أحذف ثلاث كلمات » . ورفع كينسجر صوته قائلا : « ولكن هذا خط الرئيس السادات » . فقلت له : « أعلم أن هذا خط الرئيس السادات . وتستطيع أن تعود اليه وتخبره بأننى حذفت ماأضافه إلى النص المطبوع » . وكان اعضاء الوفدين يرقبوننا بقلق ، وشعر كينسجر بالحرج فلزم الصمت . وانتهت من فحص الوثيقة ، وبعد انتهاء الاجتماع عدنا إلى الرئيس السادات . وكنت أتوقع أن يشكو كينسجر من حذفى للكلمات السادات أوأن يلاحظ السادات ذلك على الأقل ولدهشتى لم يحدث أى من الأمرين . وكان كينسجر فنيا يبدو يعرف أنه من السهل التأثير على السادات لانه لم يكن يتوقف أبداً ليفكر فنيا تنطوى عليه اعماله غير أن كينسجر كان يفهم أيضا أنه لاجدوى من الإصرار مادمت أنا وعضاء الوفد المصرى قد تنهينا إلى الامر .

واثناء هذه المفاوضات كان كينسجر يقوم بكل الحديث ، وكان مع مؤوسيه حازما جدا ولم يخونهم حق الإدلاء بكلمة واحدة . وقد سبب هذا بعض المشاكل للوفد الامريكى كما ستوضح ذلك الحادثة التالية : منذ الرحلة الاولى لأسوان تجاهل كينسجر بصورة شبه تامه السفير الامريكى لدى القاهرة هيرمان ايلتس . وقد عرفت فى الواقع فى وقت لاحق أن السفير تلقى تعليمات بالاشتراك فى الاجتماعات ، بل انه لم يتلق أى معلومات كاملة ، والسفير ايلتس الذى كنت قد

عرفته حينذاك جيدا جدا رجل نزيه ، وما كان يقبل مثل هذا السلوك من أى شخص ولاحتى من هنرى كيسنجر، وحين راقبت السفير ايلتس عن كثب لاحظت أنه كان مستاء جدا وعندما سألته عن السبب اعترف بانه كان من موقف كيسنجر. وحاولت اقناع ايلتس بان يتجنب المكاشفة مع كيسنجر بل إننى حاولت أيضا أن اصلح بينها . واثناء لحظة استرخاء خلال رحلة الى الاقصر لزيارة وادى الملوك فتحت الموضوع مع كيسنجر وناشدته أن يعتمد أكثر على حكم ايلتس ، وأن يمنحه الاحترام الذى يستحقه كسفير للولايات المتحدة . وأصررت على ان يطلب كيسنجر من ايلتس ان ينضم اليها في قرته الخاصة في طائرة الرئاسة لمناقشة المشكلة . ووافق كيسنجر واستدعى ايلتس . بدأ كيسنجر حديثه مع ايلتس معذرا عما اذا كان هناك أى سوء فهم ، وأعرب السفير الامريكى عن رايه صراحة مطالبا بوجود حد أدنى من الاحترام المتبادل في معاملاتها .

وقد سررت كثيرا لتصالحهما غير ان مشكلات ظلت تظهر بينهما من وقت لآخر؛ فخلال المناقشات الفاشلة حول اتفاق فك الاشتباك الثانى فى اسوان حدثت مكاشفة كبيرة بين كيسنجر وايلتس . وعرفت عن هذا من جوزيف سيسكو الذى اسرع الى متهدج الانفاس معلنا ان هيرمان ايلتس قدم استقالته . وقال سيسكو، إنه اثناء اجتماع حول العلاقة المصرية الامريكية ودور الولايات المتحدة فى المفاوضات بين مصر واسرائيل أعرب ايلتس عن رأيه بصورة قوية . وعقب كيسنجر على هذا قائلا : « إن السفير الامريكى فى مصر أصبح من الاهلين » . فغضب ايلتس بشدة ، وقدم استقالته على الفور مستخدما لهجة فظة ؛ فقد كانت كلمات كيسنجر تمثل اتهاما خطيرا يلحق ضمنا بأن السفير الامريكى كان متأثرا جدا بالبلد التى قدم اليه اوراق اعتماده لدرجة أنه لم يعد يولى أولوية قصوى لمصلحة بلاده هو . وعندما عرفت بهذا طلبت من جوزيف سيسكو أن يرسل هيرمان ايلتس لمقابلتى وكان ايلتس مازال غاضبا جدا اذ كان يشعر بأن كلمات كيسنجر ليست مهينة فقط ولكنها أيضا غير مبررة . وقال ايلتس : إن الحقيقة هى ان كيسنجر كان يتجنى كثيرا على مصر لصالح اسرائيل وأن هذا

ليس لصالح الولايات المتحدة بالفعل . وحاولت جادا أن أهدئه ، ورتبت للقاء بين كيسنجر وايلتس اعتذر خلاله كيسنجر وسحب اتهامه .

وقد ادت المفاوضات الخاصة بفك الاشتباك الاول إلى مشاكل في العلاقات بين مصر وسوريا . فقد كان الرئيس حافظ الاسد يريد فكاً للاشتباك في نفس الوقت على الجبهة السورية الاسرائيلية ، ولكنه رفض تبادل الاسرى ، وهى الخطوة التى كانت الحكومة الاسرائيلية تعتبرها شرطاً مسبقاً لاي مفاوضات . وعندما بدأ كيسنجر أول رحلاته المكوكية بين القدس واسوان بدأ الاسد وزملاؤه حملتين علنية وسرية لسحب الثقة من كل من السادات ومصر . وزعمت وسائل الاعلام السورية ان السادات يستعد لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل وإنهاء حالة الحرب معها وبالتالي خيانة القضية العربية . وبعث الرئيس الاسد برسائل تحوى نفس الاتهامات لعدد من رؤساء الدول العربية وطلب منهم التدخل ومنع السادات من توقيع اتفاق . وبدأ موكب حقيقى من وزراء الخارجية العرب في التوافد على اسوان . وقد أوضحننا الموقف المصرى وشرحناهم أن مشكلة سوريا تنبع من رفضها تبادل اسرى الحرب . ولم يقصر الرئيس حافظ الاسد نشاطاته على إرسال هذه الرسائل ففى إحدى المرات أرسل مسئولاً سورياً كبيراً — كان رئيساً للوزراء فيما كان يسمى بالحكومة الاتحادية بين مصر وسوريا وليبيا — ليقنع السادات بالابوقع اتفاقاً مع كيسنجر .

وعندما أصبح من الواضح أن المفاوضات سوف تنتهى بتوقيع اتفاق لفك الاشتباك : غير الاسد من أسلوبه وأبرق إلى السادات مخولاً اياه بصفته القائد الاعلى للجبهتين المصرية والسورية ان يتفاوض بشأن فك مماثل للاشتباك باسم سوريا ، غير أن الاسد لم يخول للسادات التفاوض بشأن تبادل الاسرى بين سوريا واسرائيل أو على الاقل تبادل اسماء الاسرى . وبالتالى كان أى جهد يقوم به السادات لا يمكن أن يسفر عن أى شىء . واتصل الرئيس الاسد بالرئيس السادات لتليفونيا في اليوم الذى كان من المقرر ان يوقع فيه الاتفاق راجياً اياه بشدة أن يؤجل توقيع اتفاق فك الاشتباك الأول على الجبهة المصرية لبضعة أيام .

وحين اخبرنى السادات بهذه المحادثة قال لى : إنه اجاب بأن وقت التأجيل قد فات وأن كيسنجر سوف يصل من القدس في نفس اليوم لا تمام الاتفاق بصورة نهائية .

ولتدهور العلاقات بين مصر وسوريا أسباب عديدة يرجع معظم اللوم فيها إلى سوريا ، غير ان بعض المسئولية يلقي أيضا على عاتق السادات . كان الاسد خاضعا لضغط في الداخل لتحقيق بعض التقدم بشأن فك الاشتباك في مرتفعات الجولان ، وأيضا للمحافظة على موقفه المتشدد في نفس الوقت . واستقر رأيهم إذ كان واقعا تحت هذه الضغوط المتناقضة — على اتهام السادات بأنه تخلى عن القضية العربية محاولا أن يظهر أنه ما كان يمكن تحقيق فك الاشتباك دون بيع القضية لاسرائيل . ولانسى أن الاتحاد السوفيتي شجع الاسد أيضا على اتخاذ موقف ضد السادات . ومن ناحية السادات فإنه لم يفعل شيئا لتحسين العلاقات مع سوريا . فعندما توقفت سوريا عن القتال بالفعل في وقت مبكر من الحرب إنغمس السادات في لعبة الاتهامات ، والاتهامات المضادة ، ولم يحاول أبدا أن يستعيد خط الاتصال المباشر مع الاسد والذي كان موجودا في وقت مبكر من الحرب .

وكان من الواضح على أية حال أن السوريين لم يكونوا مخلصين بشأن فك الاشتباك في هذه المرحلة ولكنهم انزعجوا ببساطة حين أدركوا أن السادات يسرق الاضواء منهم ؛ فلو كانوا مخلصين لتساهلوا في أمر تبادل الاسرى ، وأكثر من هذا كان بإمكان الأسد أن يستقل طائرة و يأتي إلى اسوان فلو كان قد فعل هذا لأمكنه فيما هو مؤكد أن يحقق فك الاشتباك على الجبهة السورية في نفس الوقت ، وكان على الاسد بإمكانه أن يجمد أى تقدم من جانب مصر ، وسوف أشرح كيف وافق الأسد بعد بضعة أشهر على فك الاشتباك بين القوات السورية والاسرائيلية في مرتفعات الجولان . وحينذاك تبعت سوريا نفس طريقة مصر ؛ غير ان الكارثة هي انه في ذلك الوقت كان الرئيس نيكسون وزملاؤه قد اصرروا على أن يتم رفع رسمي لنحظر على البترول كثمان لممارسة ضغط على اسرائيل .

وبطبيعة الحال لم تكن الدول العربية الاخرى مشتركة بصورة مباشرة في المفاوضات التي كانت تجري في ذلك الوقت . وعلى اية حال : وجد كينسجر في أثناء رحلاته الدبلوماسية المكوكة وقتا لزيارة بعض هذه الدول وبصفة خاصة الاردن والسعودية . وكان كينسجر يحاول كما هو واضح تحسين العلاقات الامريكية الثنائية مع هاتين الدولتين ، ولكن على نطاق أقل وضوحا كان يريد إقامة علاقة شخصية مع الملك فيصل ، وأن يحيد الملك حسين لفترة على الأقل بحيث يكون خارج الصورة . غير أنه من خلف الكواليس كان كينسجر يسعى أيضا إلى زرع الغيرة والكراهية بين كل الزعماء العرب وخاصة بين كل منهم والسادات . وحتى يستطيع فعل هذا اعتاد كينسجر ان يلق القصاص عن نوايا السادات حيال زملائه العرب كما كان يشير إليه على أنه زعيم العالم العربي . وقد أمر كينسجر على هذه النقطة بصفة خاصة في محادثاته مع الملك فيصل غير أنه لم يكسب من هذا سوى كراهية واحتقار فيصل . وفي الواقع أرسل الملك فيصل رسالة شديدة اللهجة إلى الرئيس نيكسون يشكو فيها من موقف وزير خارجيته . وكانت شكوى فيصل ترجع بصفة خاصة الى الانطباع الذي تركه لديه كينسجر بأن الولايات المتحدة تحول اهتمامها عن السعودية الصديق التقليدي لأمريكا في المنطقة إلى مصر والسادات . وقد أكد نيكسون هذا لى بصفة شخصية عندما قابلته في واشنطن بعد فك الاشتباك الاول . وقد قص على هذه الحادثة وأضاف بقوله : إنه صدم بسبب أنه اليب كينسجر التي لم يسمح له باتباعها أبدا . ثم قال : « لقد شعرت بالحرع ، وقد أصدرت تعليماتي إلى أعضاء مكتبى بإرسال نسخة من رسالة الملك فيصل إلى فتاى اليهودى » (يقصد كينسجر)

لم يقصر كينسجر نشاطه الهدام على العالم العربى ومصر بل إنه كان يريد أيضا أن يزيد من التوتر الذى كان موجودا بالفعل بين الاتحاد السوفيتى والسادات محاولا ان يقنع موسكو بأن مصر انتقلت بالفعل من الحظيرة السوفيتية إلى الحظيرة الامريكية . وفى إحدى المرات قال لى : إنه من الافضل لصالح بلدنا ان نبطل موسكو تجهل المراحل المختلفة للمفاوضات الخاصة بفك الاشتباك المصرى

الاسرائيلى . فكان يقول : إن مايجب أن نقوم به هو الأنبلغ السوفيت بأى شىء عما يجرى فى أسوان . وسوف يعرف السوفيت فى النهاية عبر وسائل الاعلام . وقد أصغيت لكيسنجر بعناية ، ولكن معرفتى الدقيقة به كانت كافية لأدرك أنه كان يخطط لشىء آخر فى ذهنه : فسوف توقف مصر الاتصال بالسوفيت ، ولكن كيسنجر سوف يستمر فى إبلاغهم ، وهذا يضرب كيسنجر عصفورين بحجر واحد ، إذ تغضب موسكو بشدة لتصرف مصر ، وتستنتج أنها قد انتقلت كلية الى المعسكر الامريكى ، ومن هنا يبدو كيسنجر لموسكو كالقناة الوحيدة التى تحصل موسكو من خلالها على معلومات هامة وخطيرة . لما كنت أدرك تماما نوايا كيسنجر فقد ظللت من وقت لآخر أطلع السوفيت على الأمور الخاصة بتقدم المفاوضات . وعرفت أننى كنت أقوم بما ينبغى عمله حين وصلت إلى موسكو فى يناير عام ١٩٧٤ بعد إبرام اتفاق فك الاشتباك الاول ، فبينما شكرنى جروميكو على جهوده لاطلاع السوفيت على تقدم المفاوضات أضاف أيضا بقوله : إن كيسنجر ايضا كان يتصل بالسوفيت يوميا تقريبا . وشرحت لجروميكوما كان كيسنجر يحاول فعله وأضفت بقولى : إنه رجل خطير يجب الصيد فى الماء العكر ، وقلت : إننى حاولت أن اطلع اصدقاءنا فى موسكو على حقيقة الامور دون اشاركهم فى التفاصيل غير المهمة ، وقبل جروميكو تفسيرى ، وقال : إنه على علم تام بشخصية كيسنجر . وأحب أن أضيف هنا أن كيسنجر اعترف فى مذكراته بأنه ظل يبلغ السوفيت بأبناء المفاوضات . ولاأحتاج لقول : إنه لم يعترف بمحاولته منعى من ابلاغ السوفيت بهذا .

وبجربنا ان نؤكد مرة اخرى ان اتفاق فك الاشتباك بين مصر واسرائيل كان اتفاقا عسكريا محضا ، وعلى هذا الأساس فإنه لم يختلف بأية صورة عن اتفاق الهدنة الذى وقعه نفس الطرفين فى عام ١٩٤٨ . وقد اتضحت الطبيعة العسكرية البحتة للاتفاق ، إذ ان اللذين وقعهما رئيسا اركان المصرى والاسرائيلى فى احتفال فى الكيلو ١٠١ ، وشهده الجنرال انزويو سيلاسفو . وقد رتب الاتفاق لانسحاب كل القوات الاسرائيلية إلى خط يبعد عدة أميال شرقى القناة ، وسمح لقوات مصرية بأن تبقى شرقى القناة ، ولكن فقط فى خط ضيق يكون فيه عدد

الرجال والدبابات وقطع المدفعية محدودا جدا . و يتم نشر قوات تابعة للامم المتحدة بين الخطوط المصرية الاسرائيلية .

وقد نجحنا تماما في إبعاد أية مضامين سياسية عن بنود اتفاق فك الاشتباك ، غير أنه من الناحية العسكرية قدم الرئيس السادات تنازلات كبيرة وغير ضرورية . وكان هذا هو مادفع الفريق الجمسى الى البكاء كما نذكر . ولم اشترك في الجانب العسكرى للمفاوضات ؛ لأن هذا جانب يتقنه السادات والعسكريون المصريون ، غير أن ضخامة التنازلات اضطررتنى إلى التدخل فى إحدى المرات بمجهود لتغيير مواقع تركز الصواريخ المصرية بحيث تكون أقرب إلى القناة ، ولكن جهودى باءت بالفشل ؛ لأن السادات أمرنى صراحة بالأأصر على هذه النقطة .

ويجب فى الظروف الطبيعية ان تعكس ضخامة التنازلات العسكرية فى مثل اتفاقات فك الاشتباك هذا الوضع الحقيقى للجيشين المتحاربين . وكان يمكن ان تكون تنازلاتنا مبررة اذا كانت قواتنا فى وضع لايسمح لها بأى صورة بمواجهة اسرائيل . ولم يكن هذا هو الوضع . ففى التحليل النهائى لم تكن هذه التنازلات تعكس مقدرتنا العسكرية بل خوف السادات من اى قتال جديد . كان السادات ببساطة غير مستعد بأى صورة مهما كانت لان يعيد التصادم العسكرى مع اسرائيل . وكانت تصريحاته المتكررة التى تفيد بعكس هذا ليست سوى تمثيل . ونتيجة لهذا قبل السادات ما كان فى الواقع يعتبر عودة الى الوضع السابق للحرب .

وقد زعم هنرى كيسنجر انه سحب توقيع اول اتفاق لفك الاشتباك على الجبهة المصرية الاسرائيلية تبادل للرسائل بين السادات وجولدا مائير . و يفهم من هذا ان السادات طلب من مائير فى رسالته أن تأخذ مايقوله عن السلام مأخذ الجلد ، وأن تنتهز فرصة قيام كيسنجر بمهمته لاجراء حوار للسلام . و يقول

• « سنوات مضطربة » ص ٨٣٦ و ٨٤٤ .

كيسنجر: إن ماثير ردت على هذا بجرارة معربة عن اقتناعها بأنه يتعين على البلدين ان يكرسا جهديهما لتحقيق سلام دائم . بل ان كيسنجر يقدم ايضا فقرات مقتبسة بصورة مباشرة من رسالتى السادات وماثير ولكن فى رأى الشخصى أن هاتين الرسالتين ليس لهما وجود بالمرّة ، وأنا لم أرهما بالتأكيد كما لم أسمع أى شىء عنها سواء من السادات شخصا أو ممن حوله . وباعتبار مدى قربى من السادات فى تلك الفترة لا أستطيع تصديق أنه يمكن حدوث هذه المراسلات دون أن أسمع عنها .

وبالفعل لقد حدث تبادل للرسائل من الناحية الاخرى بين السادات ونيكسون من ناحية ، وبين نيكسون وجولدا ماثير من ناحية الاخرى ، توضح بالمزيد من التفاصيل اشكال فك الاشتباك العسكرى ، وتحوى أيضا تأكيدات بشأن خطوات أخرى يمكن ان تتم لتعزيز السلام . وفى إحدى هذه الرسائل وافق السادات وقد دفعه الخوف من تجدد القتال مع إسرائيل على مطلبين اسرائيليين اضافيين غير مدرجين فى الاتفاق الاصلى : وهما إعادة فتح قناة السويس ، وتعمير المدن ، والمناطق التى دمرت غرب القناة . وكانت هذه الإجراءات بمثابة ضمانات إضافية لإسرائيل حيث إنه إذا استثمرت مصر اموالا وجهدا كثيرا فى إعادة فتح القناة ، وإعادة بناء مدنها فانها سوف تردد قبل أن تستأنف عمليات عسكرية ومايستدعيه هذا من تلفيات جديدة ، كما أن مكانتها الدولية سوف تتأثر بصورة سيئة إذا اغلقت القناة مرة أخرى . وكان من الافضل أيضا لإسرائيل أن تعود كل من السويس والاسماعيلية إلى الحياة المدنية الطبيعية بدلا من ان تظلا معسكرين مسلحين ؛ لكى يكون من الاسهل لأسرائيل أن تشعر بيوادر الحرب فى فترة مبكرة .

ولم تبدأ إعادة فتح قناة السويس حتى ٥ يونيو ١٩٧٥ ، ولكننى سوف أناقش هذا الامر هنا حيث إنه سوف يعطينا المزيد من المعلومات عن خشية السادات من تجدد العمليات العسكرية مع اسرائيل مما أدى إلى أن يقلل بنود اتفاق فك

الاشتباك . و يوضح هذا ايضا ان السادات كان مهتما بصورة الشخصية وعظمتها
بأكثر من اهتمامه بمصالح مصر . وهناك مأسلتان متصلتان بإعادة فتح قناة
السويس ولها أهمية خاصة في هذا الصدد : اختيار يوم الافتتاح . وقرار اشتراك
سفينة حربية أمريكية في القافلة الاولى التى تقوم بالاحتفال بإعادة فتح القناة .

وعلى أية حال حتى نستكمل هذه الاحداث التاريخية ، وحتى نمكن القارىء
أو المحلل من التوصل الى النتائج الصحيحة فيما يتصل بالافراد ، وشخصياتهم والذين
كان لهم دور كبير في صناعة القرار ، فإنه من صميم هذا الموضوع أن نكشف لأول
مرة هذه القصة الهامة جدا والتي تكشف عن الكثير .

ابلغنى السادات أنه يريد إعادة فتح القناة رسميا في الخامس من يونيو
عام ١٩٧٥ ، وأنه يريد احتفالا ضخما ، وأن يقود بنفسه قافلة كبيرة من السفن في
القناة . واعتضت على اختيار هذا اليوم ، وحثت السادات على أن يؤجل إعادة
فتح القناة حتى يتم توقيع اتفاق فك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية
الاسرائيلية ، وكانت محاولات استكمال فك الاشتباك الثانى قد فشلت في
مارس ١٩٧٥ . وكنت أعتقد أن إعادة فتح القناة يمكن أن يكون ورقة إضافية في
أيدينا تؤثر كضغط على كل من الامر يكيين والاسرائيليين عندما تستأنف
المفاوضات في سبتمبر . وبدأ السادات وكأنه قبل الاقتراح . غير أنه عاد في وقت
لاحق إلى رأيه السابق مصرا على أن إعادة فتح القناة يجب ان يكون في الخامس
من يونيو ١٩٧٥ . وكان لهذا الموعد قيمة رمزية ؛ ففي الخامس من يونيو عام ١٩٦٧
وفي عهد عبدالناصر عانى الجيش المصرى من هزيمة مدعرة بسبب ضربة
اسرائيلية . وكان هذا قد أدى إلى إغلاق القناة ، واختيار فتح القناة في الذكرى
السنوية للهزيمة أراد السادات أن يوضح أنه البطل الذى أعاد لمصر كرامتها بعد
الإذلال الذى عانت منه في عهد عبدالناصر ، فقد خسر عبدالناصر حربا ، واضطر
الى إغلاق القناة ، بينما كسب السادات حربا ، وأصبح يستطيع القيام بخطوة تفيد
العالم أجمع بإعادته فتح القناة . ومن المفارقة أن فكرة اختيار هذا التاريخ الرمزي
لم تكن فكرة السادات بل فكرة محمد حسين هيكل رئيس تحرير الاهرام في عهد

عبد الناصر. وقد أبلغنى هيكل نفسه وبفخر أنه اقترح هذا التاريخ، وقد دهشت، وفزعته حين سمعت ان اقتراحاً بالقيام بإجراء يحسن من صورة السادات على حساب إضعاف وضع مصر في مفاوضات فك الاشتباك الثاني جاء من ناصرى مخلص. وشرحت لهيكل لماذا اعترضت على هذا التاريخ، واكتشفت أنه لم ينظر إلى هذه النقطة، غير أن الضرر كان قد وقع حينذاك. وكنت قد قت بجهد آخر لاقناع السادات بتأجيل إعادة الفتح في وجود ممدوح سالم رئيس الوزراء الذي كان يتفق كلية معى، إلا أنه لم يمكن حل السادات على تغيير رأيه فقد أمرنا بتنفيذ قراره.

وقبل أسبوعين تقرّياً من الاحتفال حدث أمر جديد، فقد طلبنى السادات بعد ظهر أحد الايام على التليفون وهو يصيح بهستيرية فسألته: « ماذا حدث بإسادة الرئيس؟ ». فصاح قائلاً: بأننى يجب ان اتصل بالامر يكيين، وأطلب منهم إرسال سفينتين حربيتين امر يكييتين للاشتراك في الاحتفال، ضمن القافلة التى سوف تلى المدمرة المصرية التى تقل السادات. وقلت للسادات بكل صراحة: إن هذه فكرة سيئة، فوجود السفن الامر يكية لم يكن فحسب غير ضرورى بالمرة بل كان أيضاً من الممكن أن يفسر تفسيراً سيئاً مسيئاً من عدة جوانب، غير أن السادات ظل يصرخ معرباً عن مخاوفه: « لا. مستحيل. بدون السفن الامر يكية لا أستطيع العبور. فسوف يطلق الاسرائيليون النيران على ». فضحكت وقلت له: إن هذا ليس مستحيلاً فحسب ولكن لا يمكن تصوره أيضاً. كان السادات غاضباً جداً وظل يكرر « لا. انهم سوف يطلقون النيران على. انت لا تعرف الاسرائيليين يا إسماعيل ». ولأننى ادركت أن السادات قد أصابه خوف هيستىرى من الاسرائيليين؛ حاولت تقليل الضرر إلى أقل درجة؛ فقلت: « حسناً. ولكن لماذا سفينتا أمر يكييتان؟ إن واحدة تكفى، وهى سوف تؤدى نفس الغرض ». ووافق السادات، فاتصلت بالسفير الامر يكى؛ لأتقل له رغبة السادات. ولم يستطع هيرمان ايلتس أن يخفى رد فعله، وبدأ يضحك إلا أنه نقل رغبة السادات إلى واشنطن بطبيعة الحال. ووافقت الحكومة الامر يكية

واشتركت سفينة الاميرال « ليتل روك » (وهى طراد تابع للأسطول السادس
الامريكى) فى القافلة التى عبرت قناة السويس فى الخامس من يونيو
عام ١٩٧٥ .

وكانت هذه هى القصة الحقيقية وراء ظهور السفينة « ليتل روك » ولم تكن
دليلا على الاعتراف بمساعدة البحرية الامريكية فى تطهير قناة السويس كما قال
بعض الكتاب . ولم يكن ممكنا على أية حال الكشف عن التفسير الحقيقى فى ذلك
الوقت . ولم يخف اشتراك السفينة ليتل روك عن الملاحظة الدقيقة للصحفيين
الأجانب الذين كانوا يغطون أنباء الاحتفال . وبينما كانت القافلة تمر بالقناة
وجدت نفسى فجأة غاطا بمجموعة كبيرة من الصحفيين الاجانب الذين أمطرونى
بأسئلة عن سبب وجود السفينة ليتل روك فى القافلة المكونة فقط من سفن
تجارية . وكنت مضطرا إلى الاقتصار على بعض الاجابات المتهرة ، مما جعل
الجميع غير مقتنعين . وبدأ خيال الصحفيين يعمل من هذه النقطة .

واننى لا أجد متعة كبيرة فى أن أقص لأول مرة وعلنا حادثة السفينة ليتل
روك ؛ فقد كان خوف السادات - الذى لم يستطع السيطرة عليه - من
الاسرائيليين ورغيبته فى العظمة الشخصية ، يكشفان عنه كزعيم يبعث على
الضحك وإلى حد ما الشفقة . وقد يضحك الانسان منه - فكل من هيرمان ايلتس
وانا فعلنا ذلك بهذه المناسبة - غير أنه لا يمكن أن ينسى الانسان أن هذا الرجل
المضحك أوقع الكثير من الضرر بمصر . وقد قال زائر أمريكى لم تحدد هويته -
وربما يكون كيسنجر - لرايين : « إن الخوف من الحرب كامن فى عظامه » .
وقد عانت مصر من جراء هذا .

الفصل الخامس

نهاية ضخ البترول ،
واتفاق فك الارتباط
السوري - الاسرائيلي -

عقب توقيع اتفاق فك الاشتباك الأول بين مصر واسرائيل يوم ١٨ يناير عام ١٩٧٤ بدأت دمشق حملة للإساءة الى مصر .. وقد تمت هذه الحملة التي لامبرر لها والتي لم تكن متوقعة من خلال وسائل الاعلام والقنوات الدبلوماسية .. وكانت موجّهة فوق كل شيء ضد العالم العربي .. وقد اشترك الرئيس الاسد في هذه الحملة بصفة شخصية ، غير أن الدور الاكبر فيها لعبه وزير خارجيته عبد الحليم خدام .. فاتهم الاسد وخدام مصر بأنها خانت القضية العربية بصفة عامة ، وخانت شريكها الوحيدة في حرب أكتوبر ضد إسرائيل بصفة خاصة . وكنا في مصر نتتبع عن كثب حملة التشهير السورية ، ونستقبل مبعوثين من العالم العربي ينقلون إلينا وجهة النظر السورية . ولم أكن قلقا جدا على أية حال ؛ لأنني كنت متأكدا تماما أن هذه الحملة لن تبقى طويلا ، وأنه في النهاية سوف يدرك الجميع بما فيهم سوريا أن الوقائع لا تؤيد هذه الاتهامات .. واكتفيت بأن استنكر من وقت لآخر هذه الحملة المسمومة ، وكنا في نفس الوقت نرسل مبعوثين إلى رؤساء الدول العربية لنشرح لهم ما كان يحدث في أسوان بالضبط لنثبت ضعف الموقف السوري .. وعندما أدركت الزعامة السورية في النهاية أنها تقوم بعمل لا طائل من ورائه ، ليس في الخارج فحسب بل في الداخل أيضا ؛ حيث كان الرأي العام مقتنعا بما يبدو بشرعية التحرك المصري : بدأت القاهرة في تلقي إشارات من سوريا مباشرة وبصورة غير مباشرة من دول عربية أخرى بأن الوقت قد حان لأن تحاول مصر جادة تحقيق اتفاق فك اشتباك مماثل على الجبهة السورية ، وكنا مستعدين غير أنه كانت هناك عقبتان كبيرتان في طريق مثل هذا الاتفاق ، وهما : اصرار واشنطن على أن ترفع الدول العربية تماما الحظر الذي كان مفروضا على البترول قبل أن تتدخل الولايات المتحدة مرة أخرى وثانيا : مشكلة أسرى الحرب .

وكان من المتعين أن يتم إزالة هاتين العقبين قبل أن تتمكن مصر من القيام بخطوات للتأثير على واشتغلن للتحرك مرة أخرى ولتمارس ضغطا على اسرائيل للتفاوض بشأن فك اشتباك على الجبهة السورية .

وأدرك الأسد نفسه هذا في النهاية . وأبدى بصورة غير علنية علامات تدل على أنه لن يعارض رفع الحظر البترولي . وأدت مبادرة الأسد إلى عقد مؤتمر قمة عربي صغير في الجزائر في ١٣ فبراير عام ٧٤ ، وحضر هذا المؤتمر الرئيس الجزائري بومدين والملك فيصل عاهل السعودية والرئيس السوري الأسد والرئيس السادات . وكانت الاجتماعات الرسمية تغلب عليها المحاملات الرسمية التقليدية بينا جرت المناقشات الحقيقية والتي تم التوصل خلالها إلى اتفاق في اجتماعات جانبيه مغلقة .. وكانت بعض هذه الاجتماعات غير الرسمية ذات طبيعة ودية مثل هذا الاجتماع الذي عقد بين السادات والأسد ، ولم تجر في هذا الاجتماع أية مناقشات حامية كما أن الأسد كان متجاوبا كثير الانشغال ، وكانت اجتماعات أخرى يشوبها التوتر وفي إحدى المرات إستفز الملك فيصل الأسد صراحة حيث سأله بصوت عال تماما عما إذا كان السوريون قد قبلوا وقف إطلاق النار على مرتفعات الجولان في عام ١٩٦٧ في وقت سابق لأوانه حيث تركوا القنيطرة تسقط في أيدي الاسرائيليين دون اطلاق طلقة واحدة .. وقال أيضا : إن القائد السوري في القنيطرة تلقى ما يوازي ٣٠٠ مليون دولار أمريكي من اسرائيل مقابل مساعدته هذه .. وكان القائد هو الأسد نفسه ولم يستطع الأسد لحسن الحظ أن يسمع الملك فيصل بوضوح ؛ لأن الرئيس السادات قام بدوره بالتحدث بصوت أعلى من صوت فيصل محاولا أن يقتعه بأن الوقت غير مناسب لمناقشة هذه الاشاعة المخرجة جدا ، وكف الملك فيصل عن حديثه ، ومنذ ذلك الوقت سارت الامور بسلاسة نوعا .

فبعد العديد من الاجتماعات غير الرسمية استدعى رؤساء الدول الاربعة وزير الدولة السعودي للشئون الخارجية عمر السقاف ، كما استدعوا . وفي بداية الاجتماع نظر السادات إلى الأسد وأشار إلى قائلا : « أخى الأسد : إن فهمي هو

الرجل الوحيد الذى يستطيع ان يحصل لك على اتفاق فك اشتباك أول على الجبهة السورية» ثم وجه السادات حديثه إلى قائلا : « سافر إلى واشنطن وأحضر كيسنجر إلى دمشق ؛ ليبدأ جولات مكوكية للتفاوض بشأن فك الاشتباك على الجبهة السورية » وأجبت قائلا : إنه ليس من الضروري أن اذهب الى واشنطن بنفسى بل من الممكن ببساطة أن أطلب من كيسنجر السفر إلى دمشق ، وذلك من خلال القنوات الدبلوماسية ، فقال السادات « إننى أفهم لماذا لا يريد فهمى السفر؛ فأنا لدية ارتباطات مسبقة مع بومبيدو وتيتو» .. وأضاف بقوله « لا تقلق يا إسماعيل فسوف اتصل بها ، وأطلب منها تأجيل مواعيدك » ، واستطرد السادات يقول : « لقد اتفقنا على أن يسافر كل من السقاف وفهمى من الجزائر إلى واشنطن لمقابلة الرئيس نيكسون وليطلبا منه أن يصدر تعليماته إلى كيسنجر بالعودة الى المنطقة ؛ لتحقيق فك الاشتباك على الجبهة السورية .. وأكثر من هذا فانكما محمولان لأن تبليغا الرئيس نيكسون بأن رؤساء الدول وافقوا على أن يتم رسميا رفع الحظر على البترول خلال أسبوعين ، كما أن الرئيس الاسد وافق على تقديم قائمة بأساء أسرى الحرب الاسرائيليين الموجودين في سوريا إلى واشنطن . وقال الرئيس الاسد مبتسما : « فهمى ، سوف أرسل اليك القائمة الأصلية لتسلم إلى نيكسون بالإضافة إلى نسخة « أخرى لك أنت » . ويجب أن أضيف في هذا الصدد : أنه في وقت سابق وخلال الحملة التي شنتها دمشق ضد مصر كان الرئيس الاسد قد أصابه اليأس في رغبته الشديدة لحل المشكلة لدرجة أنه أبلغ الرئيس بومدين بأنه سوف يعطى قائمة أساء الاسرى الى السوفيت ليبلغوا واشنطن بمحتواها ، ففزع الرئيس الجزائرى هذه الفكرة وأصر على تسليم القائمة إلى واشنطن مباشرة من خلال وسيط عربى .

وكان هذا هو ما حدث بالفعل في الجزائر فعلى العكس من تقارير أخرى تم التوصل الى القرار الرسمى برفع الحظر نهائيا عن البترول في مدينة الجزائر خلال مؤتمر القمة هذا .. ويمكن تلخيص أسباب التوصل الى هذا القرار على النحو التالى : كان الامر يكيون قد مارسوا ضغطا ضخما على الملك فيصل غير أنه لم يكن بمقدور الملك السعودى الاستجابة للطلب الامر يكى بدون مبرر يحفظ ماء الوجه ..

وكان الحل المقترح هو الربط بين رفع الحظر عن البترول ، وبين تبادل الاسرى بين اسرائيل وسوريا بالإضافة إلى فك الاشتباك على الجبهة السورية ، وكان هذا هو الهدف من لقاء الجزائر .

وعلى الفور غادرنا السقاف وأنا - الجزائر على واشنطن .. وحيث كان من المتعين أن نقضى الليل في باريس في طريقنا الى واشنطن ؛ انتهزت الفرصة لابلغ واشنطن أننا سنصل في اليوم التالي .. فدعوت القائم بالاعمال الامريكي الى الفندق حيث كنت انزل ، وطلبت منه أن يبلغ واشنطن بأن السقاف وأنا في طريقنا الى هناك واننا نريد التحدث مع الرئيس نيكسون باسم رؤساء الدول العربية الاربعة الذين عقدوا إجتماعا في الجزائر .. وقلت : إنه ينبغي أن يقابلنا كينجسبرج في مطار دالاس في واشنطن .

ولم أكن اعتزم الالتقاء بمسؤولين فرنسيين في باريس لأننى كنت ببساطة في طريقى لأداء مهمة مختلفة .. وعلى أية حال سمع ميشيل چوبير وزير الخارجية الفرنسى بوجودى بباريس وفسر عدم اتصالي به بأنه اهانة له ولفرنسا . ولا يمكن تفسير موقف چوبير الذى كاد أن يؤدى إلى أزمة دبلوماسية كبيرة بين مصر وفرنسا إلا بفهم شخصيته .. فقد كان وزير الخارجية الفرنسى رجلا قديرا تماما وطموحا ، ولكنه كان يتصور الإساءة في أقل الاشياء كما أنه كان من الصعب الإسترسال معه . فكان دائما يبدو باردا متعاليا حتى عندما لا يقصد أن يبدو هكذا . وقد كلف چوبير مدير مكتبه بالاتصال بالسفير المصرى في باريس ليسأله لماذا لم أحاول الاتصال بوزير الخارجية الفرنسى ، وليحذر من أنه سوف تكون هناك عواقب وخيمة على العلاقات المصرية الفرنسية ما لم أطلب ترتيب لقاء هناك .. وف . استشطت غضبا ؛ فأصدرت تعليماتى إلى السفير المصرى بأن يتصل برئيس مكتب چوبير ، و يبلغه بأننى لست في زيارة رسمية لباريس .. وعلى أية حال كان مما يتفق أكثر مع التقاليد الفرنسية من اللياقة ان يتصل وزير الخارجية بى ، ويقترح هذا اللقاء . وبما أن الفرنسيين لم يحافظوا على تقاليدهم فإننى لأرى ما يدعو الى المبادرة بطلب اللقاء . وأية آثار سلبية على

العلاقات المصرية الفرنسية سوف تكون مسئولية الجانب الفرنسى . وقلت أيضا لسفيرنا : إنه اذا طلب جوير مقابلتى فسوف أقبل . ونفذ السفير المصرى تعليماتى ، وبعد ذلك بخمس دقائق عاود رئيس مكتب جوير الاتصال مقدما دعوة جوير .. وذهبت الى وزارة الخارجية الفرنسية لأجد أن جوير - رغم أدبه الجم - كان أيضا رسميا جدا وغير متجاوب ، وكان فى الواقع غير راغب فى مناقشة أى شىء ذى بال معنى .. وحاولت فتح باب المناقشة فى موضوعات مختلفة غير أن الاجابات الوحيدة التى كان يرد بها لا تتعدى « نعم » و« لا » . وبعد حوالى نصف ساعه تقريرا من هذا أدركت أنني أضيع وقتى فاستأذنت فى الرحيل ، ولأننى كنت مستاء من جوير : لم استطع مقاومة الرغبة فى إغاضته فقللت له أثناء شروعى فى الرحيل : إننى ذاهب الى واشنطن لأقابل أسوأ أعدائه هنرى كيسنجر ، وسألته سائرا : اذا كان يريدنى أن احل إليه أية رسالة .. وكما توقعت انفجر جوير قائلا : إنه ليس لديه أى شىء بالمرة ليقوله لكيسنجر .. وتكشف هذه الحادثة كثيرا عن المزاج الخاص لجوير ، وليس من الغريب انه طرد بعد هذا بفترة قصيرة من وزارة الخارجية الفرنسية .. وقد فشلت محاولاته بعد هذا ليصبح شخصية سياسية كبيرة بأسلوب ديڤول .

وفى طريقنا الى واشنطن يوم ١٦ فبراير ، كان من المتعين علينا - السقاف وأنا ومساعدونا - أن نستقل طائرة أخرى الى نيو يورك .. و بينما كنا نقترب من مطار دالاس إهتزت الطائرة بفعل انفجار ضخم نشر الفزع بين الركاب مما دفع مسئولى الامن الامريكىين المكلفين بحمايتنا الى القفز فوقنا لحمايتنا مما قد يكون هجوما من الإرهابين ، واتضح فى النهاية أن هذا الحادث كان بسبب ماس كهربائى أدى الى انفجار غلاية فى مطبخ الطائرة وكسر نافذة لتقلل الضغط فى المقصورة . وهبطت الطائرة بعد بضع دقائق حيث أحاط بها رجال الأمن الذين احتجزوا الركاب لمدة ساعات بينما كانوا يجرون تحقيقا .. ولحسن الحظ تم أبعادنا السقاف وأنا فى الحال لتجد هنرى كيسنجر وابنه ومساعديه فى انتظارنا ..

وفى الأحوال العادية لا ينتظر هنرى كيسنجر وزراء الخارجية أو يودعهم . ولكن لأننى كنت أعرف أن كيسنجر يطلب استقبالا ضخما لنفسه فقد حذرتة قبل رحلته الاولى إلى مصر من أننى أو من بشدة مبدأ المعاملة بالمثل .. وهكذا اتبعت البروتوكول الدبلوماسى بحرفيته ، فإن انتظرنى وزير خارجية فى المطار فأننى سوف أعامله بالمثل ، وعلى العكس من هذا اذا لم يستقبلنى وزير الخارجية شخصيا فأننى سأرسل رئيس قسم البروتوكول لاستقباله .. وهكذا فهم كيسنجر هذا الأسلوب إلا أنه كان منزعجا تماما وقال : إنه لا يستطيع ببساطة أن يعاملنى بصورة مختلفة عن وزراء الخارجية الآخرين .. وقال : إنه لم يذهب أبدا إلى المطار لاستقبال حتى وزراء خارجية دول حلف شمال الاطلسى . ولم أجبه بغير : « لك أن تقرر ما تشاء » ولأنه كان يخشى ألا أوفر له فخامة الاستقبال حين يأتى إلى القاهرة ، ظل كيسنجر يستقبلنى ويودعنى فى المطار فى واشنطن منذ ذلك الوقت فصاعدا ، وقد لاحظ كل المراقبين هذا .

وعلى أية حال : عندما وصلنا إلى مطار دلاس قلنا بضعة كلمات للصحافة ثم توجهنا الى الفندق .. وفيما بعد قام هنرى بزيارتي فى جناحى فى الفندق ليعرف سبب زيارتنا المفاجئة قبل لقائنا مع نيكسون ، وتمعدت ألا أبلغه بأى شىء قبل اللقاء الرسمى مع الرئيس نيكسون .

وكان كيسنجر يحاول ايضا أن يثير متاعب بين مصر والسعودية .. واعتذر كيسنجر لتأخره وتعمد تفسير هذا بأنه قابل السقاف لبضع دقائق ، وأنه كان ينوي الاتجاه مباشرة من جناح السقاف الى الجناح الذى أقيم به فى نفس الدور .. وهو لم يبلغ السقاف بأنه فى طريقه الى مقابلتى إلا أن السقاف كان متشككا ، وكان يريد التأكد تماما من أن هنرى لم يأتى لمقابلتى .

كان السقاف على حد قول كيسنجر يشعر بأن ما يسمى بالعلاقة التقليدية بين الولايات المتحدة والسعودية تتطلب ان يقابله كيسنجر وألا يقابلنى أنا .. وهكذا شعر كيسنجر بمخرج شديد عندما أصر السقاف على مصاحبتى ليس فقط حتى المصعد ، ولكن أيضا الى السيارة .. واضطرو وزير الخارجية الأمريكى الى أن

يستقل السيارة و يدور دورة حول المبني في انتظار عودة السقاف الى جناسه ثم يعود بعد هذا الى الفندق مرة أخرى لمقابلتي .. وابتسمت إلا أنني لم أعان على هذا مما خيب ظن كيسنجر؛ فقد كان يريد أن يزرع التوتر بين السقاف و بيني .. كانت هذه خدعة يستخدمها دائما ولم أكن أريد أن أشترك في لعبته .

وقد لفت كيسنجر في مذكراته قصة مختلفة عن هذه الحادثة ، وقد نسي فيما يبدو ما قاله لي .. ففها أدعى أنه أتى لرؤيتي أولا ، وأنتى الشخص الذى رافقه حتى السيارة ؛ لأؤكد من أنه لن يذهب لرؤية السقاف .. وهذا محض افتراء ، ويختلف عن القصة التى رواها كيسنجر فى البداية .. ولكننى أحب أن أوضح هنا أن القضية الحقيقية فى هذا ليست ما اذا كان السقاف أوأنا نهم بهذه الامور الصغيرة ، ولكن المهم أن كيسنجر اختار أن يفسر مجاملة السقاف بتوديعه حتى السيارة بأنها تظهر الغيرة بين العرب .. ولم يفوت كيسنجر هذه الفرصة لى يجبرنى ، و بسبب مشاكل .

وفى اليوم التالى رأيت كيسنجر فى وزارة الخارجية وأبلغته خلال هذا اللقاء أن الرئيس الاسد وافق على أن يرسل الى واشنطن القائمة الاصلية بأساء أسرى الحرب الاسرائيليين .. وقد سر كيسنجر كثيرا لهذا ، واتفقا على أنه عندما يصل ممثل سوريا الى واشنطن ومعه القائمة فان كيسنجر سوف يستقبله ، و يقبل القائمة .

ووصل الممثل السوري بعد ظهر ذلك اليوم ، واستقبله كيسنجر فى وزارة الخارجية فى اليوم التالى .. وما آثار دهشتى أن الممثل السوري أسرع لمقابلتي بعد الاجتماع مع كيسنجر مباشرة ليبلغنى بأن كيسنجر رفض قبول قائمة الأسرى .

وقد شعرت حينذاك بغضب شديد ؛ لأن كلاً من الاسرائيليين والاسريين ظلوا يصرون لمدة شهور على أن تحل مشكلة أسرى الحرب قبل مفاوضات فك الاشتباك على الجبهة السورية .. وعقب مغادرة المبعوث السورى اتصلت بهنرى

لأعرب له ليس فقط عن دهشتي ولكن أيضا عن غضبي لتصرفه .. وتضاعفت دهشتي حين فسر هنري هذا بقوله : إنه رفض قبول القائمة لأنه لا يستطيع أن يضمن عدم اطلاع الاسرائيليين عليها فقلت له : « إن هذا مستحيل .. لقد اقنعا حافظ الاسد بأن يرسل القائمة الاصلية الى واشنطن ، والآن لا تستطيع واشنطن تسلمها » وشعر كينجر بحرج شديد خاصة حين أضفت قائلا : إنه مما يصعب تصديقه ياهنري ألا يستطيع وزير الخارجية الأمر لكي أن يحتفظ بسرية أوراق سرية وأصررت على أن يستقبل المبعوث السوري في اليوم التالي فوافق على مضض ٥ .

وقد دهشت كما قلت لتصرف كينجر ولكنه قد يكون صادقا في قوله إن « في وزارة الخارجية ليس هناك ضمان لأن يتم الاحتفاظ بسرها لأربع وعشرين ساعة » أوبالأحرى كان كينجر متأكدا من أن السرف يتسرب إلى إسرائيل ؛ لأن هناك يهوداً كثيرون ومتعاطفون معهم في وزارة الخارجية وفي البيت الابيض .. وإذا تسربت قائمة الأسرى فان كينجر يفقد ورقة مهمة في مفاوضاته المتوقعة مع الاسرائيليين . وفي المساء طلبت من المبعوث السوري ان يقابلني ، وقلت له لماذا رفض كينجر تلقي القائمة ، وأن كينجر وافق بعد حديثي معي على استقبال المبعوث السوري وتسلم القائمة .

وتجددت دهشتي مرة أخرى اذ أبلغني المبعوث السوري بالقصة الطريفة التالية: .. بعد أن قابلني عاد إلى فندقه ، و بسبب شعوره بالعصبية بسبب وجود صهيانية كثيرين جدا حوله : أرسل القائمة الاصلية ونسخها الى دمشق ، لأشعر بخيبة أمل عظيمة .. وقلت له : إنه إذا كان لا يشعر بالأمان يمكنه أن يأتي الى الغرفة المجاورة لجناحي ، وأنه على أية حال قد ارتكب خطأ كبيرا باعادته القائمة إلى دمشق .. وكان المبعوث السوري يرتعد وقال لي : « سيدي الوز يرحتي أنت رفضت تسلم نسختك » ولم أعقب على هذا ، ولكنني أصررت على أن يطلب من

٥ ومرة أخرى تبعد رواية كينجر لهذه الحادثة عن الحقيقة . انظر « سنوات مضطربة » ص ٩٥٠ - ٩٥١ .

دمشق ان ترسل اليه القائمة مرة أخرى حتى يمكن احراز تقدم . وكنت بالفعل قد رفضت تسلم النسخة التي أرسلها لى الرئيس الاسد ، فحين رفض كيسنجر تسلم الأصل لم استطع انا أن اتسلم نسختي لخشيتي من أن يفهم السوريون أنني متواطئ مع كيسنجر فكان يمكن أن يقال : إن وزير الخارجية الامريكى رفض تسلم الأصل ، ولكننى سلمته نسختى سرا ، و يستطيع كيسنجر فى هذه الحالة ان يعرضها على الاسرائيليين ، بينما يدعى عدم تورطه فى هذا .. ولكننى لم اشرح وجهة نظرى الى المبعوث السورى .

وعلى أية حال : وصلت كل من القائمة الأصلية والنسخة مرة ثانية من دمشق ، وسلم المبعوث السورى القائمة إلى كيسنجر .. وحتى اكمل القصة يتعين أن أضيف : أن الرئيس الاسد أبلغنى بنفسه بعد هذا ان هذا المبعوث السورى لم يعد القائمتين الى دمشق بل إنه حرقها فى بانيو حمامه .. وابتمت وقلت للاسد : الآن اعتبر هذه القصة منتهية ، إلا أنها تمثل حادثة شائقة جدا فى أزمة الشرق الاوسط .

واستقبلنا الرئيس نيكسون - السقاف وأنا - فى البيت الابيض فى ١٩ فبراير . وكان هنرى كيسنجر حاضرا أيضا . ونقلنا الى الرئيس نيكسون الرسالة الرسمية التى حملنا إياها رؤساء الدول الأربع فى الجزائر : أولا : قرروا رفع حظر البترول خلال أسبوعين . ثانيا : وهم يتوقعون من الرئيس نيكسون فى مقابل هذا أن يطلب من وزير خارجيته إجراء إتصالات مع كل من سوريا واسرائيل بهدف التوصل الى اتفاق بشأن فك الاشتباك بين قوات الطرفين فى مرتفعات الجولان . ثالثا : وافق الرئيس الاسد - حتى يساعد الامر يكيين فيما يبذلونه من جهد - على أن يقدم اليهم قائمة أسرى الحرب الاسرائيليين كدليل على نواياه الطيبة والمخلصة .. وقد سُرَّ الرئيس نيكسون كثيرا لهذا ، وأصدر تعليماته الى كيسنجر بأن يتصل بكل الاطراف ، وأن يبدأ العمل من أجل تحقيق هذه الغاية وكما هو معتاد أراد كيسنجر الظهور .. فبينما أعرب عن شعوره بالرضاء : قال مرة أخرى : إن الولايات المتحدة كقوة عظمى لا يمكنها أن تعمل تحت تهديد أو ضغط مما اسماءه « بالابتزاز » فيجب الا يكون رفع الحظر مشروطا ببدء المفاوضات . وقد

شعرت بغضب شديد وقلت لنيكسون « لأعتقد انه من المستحسن ان تفسر هذا القرار الذى اتخذته الرؤساء العرب الاربعة بأنه تهديد أو ابتزاز .. بل على العكس من هذا فأنا أعتقد أن القرار برفع حظر البترول يظهر مرونتهم وهم كانوا كرماء جدا عندما قدموا هذا العرض » وذكرته بأن حظر البترول يمكن أن يسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة للولايات المتحدة ، وختمت هذا بقولى : إننى أمل أن يكون هناك تقدير للخطوة التى اتخذها رؤساء الدول العرب ، وأسرع الرئيس نيكسون بالإعراب عن موافقته ، وكان من الواضح أنه يشعر بالامتنان والتقدير للخطوة التى اتخذها رؤساء الدول العربية .

و بعد الاجتماع صحبتنا نيكسون حتى حديقة البيت الابيض حيث أصر على أن نقول بضع كلمات للصحافة .. وتحدث نيكسون أولا إلى الصحفيين ليشير إلى أن اجتماعه معنا كان بقاءً جدا ، وأنه أصدر تعليماته إلى وزير الخارجية بأن يسافر الى الشرق الاوسط ليساعد سوريا واسرائيل على التفاوض بشأن فك الاشتباك بين قواتهما .. وبناء على طلب نيكسون أبلغت الصحافة بأنباء مهمتنا و بتقديرنا للدور الامريكى ، ولكنى لم أشر الى قرار رفع حظر البترول و بعد هذا صحبتنى الرئيس نيكسون الى سيارتى ، العمل الذى قدرته لأنه يدل على تقديره للدور المصرى فى الشرق الاوسط ، وعلامة ذات دلالة عن تطور العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة .

وبينا استأنف كيسنجر جهوده فى الشرق الاوسط كان من المقرر أن يجتمع وزراء البترول للدول العربية فى طرابلس فى ليبيا ؛ لتحديد الإجراءات اللازمة لرفع الحظر البترولى . غير أنه فجأة وفى يوم ١٠ مارس تراجع الرئيس الليبى معمر القذافى فى قراره السابق باستضافة اجتماع وزراء البترول العرب على الرغم من أنهم كانوا قد وصلوا بالفعل إلى طرابلس . و بعد هذا القرار الليبى غير المتوقع صدرت تعليمات الى أحمد عز الدين هلال وزير البترول المصرى بأن يبلغ زملاؤه بأن مصر يسهلها أن تستضيف الاجتماع .

وهكذا طار وزراء البترول العرب إلى القاهرة إلا أن القذافي كان يجنح إلى مفاجأة أخرى حيث أرسل برقية تقول : إنه بعد أن أعاد النظر في الموقف فإنه يسمعه ان يعقد اجتماع وزراء البترول العرب في طرابلس يوم ١٢ مارس .. ووافق وزراء البترول على العودة الى طرابلس . ولكن مجموعة من الاتصالات الجانبية بين وزراء خارجية الدول المشتركة كشفت عن أن القذافي يعد لنا مفاجأة أخرى فقد وافق على استضافة الاجتماع ، إلا أنه لن يسمح باتخاذ قرار يرفع الحظر عن البترول على أرض ليبيا .. وبالإضافة إلى هذا هدد وزير البترول الليبي بأن بلاده تندد بأي دولة تشترك في الاجتماع تبدي استعدادها بالسماح بتدفق البترول مرة أخرى الى الولايات المتحدة . وهولندا .. وفي هذه المرحلة قال وزير النفط الكويتي عبدالرحمن عتيقي : إن لديه معلومات موثوقاً بها تفيد بأن ليبيا قامت بالفعل بانتهاك قرار الحظر حيث وقعت اتفاقاً مع الولايات المتحدة لتزودها بنحو ٦٠,٠٠٠ برميل يومياً من النفط الليبي من خلال البرازيل . وكان من الواضح ان المؤتمر لن يتوصل الى أي قرار بناء ، بل إنه سوف يصبح مجرد ساحة لتبادل الاتهامات البلاغية الزائفة ، وإتصل بي وزير النفط المصري ؛ ليبلغني بشكوكه . وتم في ذلك الوقت الاتفاق على تأجيل جلسات المؤتمر ، وأن يعقد مرة أخرى في مدينه محايده حيث كان هناك أمل في أن يكون الجو المحيط أكثر ملاءمة لصياغة توصيات بناءة .. ثم عقد الاجتماع في النهاية في فيينا يوم ١٨ مارس وتم الاتفاق على النقاط التالية :

(١) يتم رفع حظر البترول ضد الولايات المتحدة دون شروط ، وأن يعاد النظر

في هذا القرار عندما ينعقد اجتماع اوبيك في أول يوليو في القاهرة .

(٢) ان تعامل كل من ايطاليا والمانيا الاتحادية كدولتين صديقتين ،

وبالتالى يتم الوفاء باحتياجاتها .

(٣) أن يستمر الحظر ضد هولندا .

وعقب هذا الاجتماع البناء في فينا رافقتنا الفريق الجسمي وأنا — الرئيس السادات يوم ١٨ مارس في زيارة رسميه للرئيس تيتو .. وقضينا يومين في بر يوني

في زيارة ناجحة تماما وطدت بالمزيد من العلاقات الثنائية بين مصر و يوغوسلافيا وخاصة في المجال العسكري .. وبعد هذا بأسبوع ذهب كيسنجر إلى موسكو للإعداد لاجتماع القمة الثالث بين الرئيس بريجنيف والرئيس نيكسون .. ولكنه أجرى محادثات أيضا مع كل من بريجنيف وجروميكو عن الشرق الاوسط ووافق على وجوب أن ينسق الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة جهودهما حتى ينجزا فك الاشتباك الاول على الجبهة السورية . وكانت هناك ايضا الاتصالات بين القاهرة وموسكو بهدف فرض ضغط مشترك على الولايات المتحدة ؛ لتعمل على التوصل إلى اتفاق لفك الاشتباك على الجبهة السورية .

وفي هذه الاثناء كانت فضيحة ووترجيت الشهيرة قد وصلت إلى ذروتها . وبدا بصورة متزايدة أن نيكسون لن يستطيع مواجهة العاصفة .. وكان من الطبيعي أن تشعر دول أخرى بالقلق .. أما بالنسبة لنا في العالم العربي فقد كان السؤال الرئيسي هو عن معرفة عواقب ووترجيت ليس فقط على استعداد الرئيس نيكسون وحكومته للإشتراك في تحركات جديدة كتسوية مشكلة الشرق الاوسط بل أيضا على مقدرة نيكسون وحكومته على فعل هذا .. وخلال الجلسة غير العادية للجمعية العامة للامم المتحدة والتي كانت مخصصة لمشكلة الطاقة : كان كل وزراء الخارجية بالفعل يجرون اتصالات مباشرة بحكومة نيكسون حتى يقيموا العواقب المحتملة لووترجيت .

وفي يوم ١١ ابريل ، بعد يومين من وصولي الى نيويورك ذهبت الى واشنطن لمقابلة كيسنجر .. وبعد اسبوع عدت لمقابلة الرئيس نيكسون . وخلال هذا الاجتماع اوضح لي نيكسون انه سوف يحارب الى النهاية . وبينما اعترف بخطورة الموقف : أعلن أنه لن يستسلم للضغط التي تحته على الاستقالة . ولم أرمئ قبيل الرئيس نيكسون مصما بهذه الصورة على محاربة عواقب ووترجيت والتغلب عليها بينما يقوم في نفس الوقت بتنفيذ سياساته . وقد أكد لي بصفة خاصة باستمرار التزامه بتحسين فرص التوصل إلى حل سلمي في الشرق الاوسط .. وسألت بهذه المناسبة عما اذا كان الرئيس نيكسون سوف يستمر في خطته للقيام

بز زيارة رسمية لمصر دون اعتبار لما يحدث داخليا في الولايات المتحدة . وأكد الرئيس نيكسون أنه سوف يأتي الى مصر كما جرى الاتفاق ، وأضاف قائلا : إنه يتوقع ايضا أنه بحلول وقت زيارته سيكون كينسجر قد نجح في التوصل إلى اتفاق فك الاشتباك على الجبهة السورية .

وأبلغني أيضا بأن واشنطن قد توصلت الى اتفاق مع موسكو مفاده أنه عندما يبدأ كينسجر مرة أخرى دبلوماسيته المكوكية سوف يكون جروميكو في زيارة ايضا قريبا من المنطقة ، وسوف يقابل كينسجر في جنيف وقبرص .. وقال نيكسون بالتحديد : إن زيارته هو الى مصر سوف تكون بالقرب من نهاية مايو ، وحال أن يحقق كينسجر نتائج ايجابية بشأن فك الاشتباك بين سوريا واسرائيل .. وقد أعرب نيكسون في الواقع عن أمله في أن يستطيع زيارة سوريا أيضا عقب حضوره الى مصر ..

وعقب وصولي مباشرة الى مصر يوم ٢٠ أبريل بعث الرئيس السادات أحمد اسماعيل وزير الحربية الى سوريا ليلغ الاسد بشأن اتصالاتي في واشنطن متضمنة رغبة نيكسون في زيارة سوريا أيضا .

وبحلول آواخر ابريل كانت المفاوضات الخاصة بفك الاشتباك الإسرائيلي السوري تجري في جديّة .. وبينما سرق كينسجر الأنوار الساطعة : كانت مصر تشترك في هذه العملية بهذ أكثر ولكن بعمق حقيقى .. وتم تحقيق الكثير من التقدم الا أنه كانت هناك نكسات كثيرة .. ومن الخطوات المساعدة : أن جرى إجتماع بين جروميكو وكينسجر في جنيف والذي أدى في ٢٩ إبريل إلى إصدار بيان مشترك التزمّت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بالعمل المشترك للسعى إلى التوصل إلى حل لأزمة الشرق الاوسط ، وقالوا : إنها يفضلان أن يعقد مؤتمر جنيف مبكرا ، وفي اليوم التالي وصل كينسجر الى مصر مع عروسه نانسي ، وقابل السادات في المعمورة بالقرب من الاسكندرية ، وكان يريد ان يبلغ الرئيس السادات بإحدى تطورات جنيف ، وأن يظهر بزيارته للقاهرة قبل اى بلد آخر الأهمية السياسية لمصر في تقدير واشنطن .

وفي أول مايو وصل كيسنجر الى دمشق وبدأ رحلاته المكوكية بين العاصمة السورية واسرائيل بأمل التوصل إلى اتفاق فك اشتباك أول على الجبهة السورية . وقد بذل كيسنجر الكثير من الجهد في هذا لأنه احتاج إلى نحو شهر ليحرز تقدما ، لأن كلاً من الاسرائيليين والسوريين كانوا متشددين .

وخلال هذا الشهر زار كيسنجر السعودية والاردن وذلك لهدفين وهما : إعطاء سوريا واسرائيل المزيد من الوقت لإصلاح ما بينهما ، ولإدخال ملكي السعودية والاردن في صورة الأحداث طالبا منها أن يبذلا مساعيها الحميدة مع دمشق .

وكانت النكسات عديدة .. أولا : حدث تأجيل في بدأ المفاوضات بسبب الاستقالة غير المتوقعة لجلودا ماثير يوم ١١ ابريل ، ثم تشكيل وزارة جديدة برئاسة اسحق رابين وظهرت مشكلة أكثر خطورة عندما استولى ثلاثة فدائيين فلسطينيين على مدرسة في مدينة معلوت الاسرائيلية مطالبين بإطلاق سراح ٢٣ سجيناً فلسطينياً تعتقلهم اسرائيل .. وعندما اقتحم جنود الجيش الاسرائيلي المدرسة قتل ١٦ مراهقاً بينما جرح ٧٠ وقد قتل الفدائيون أيضا .. وفي عملية إنتقاميه بدأ الاسرائيليون سلسلة من الغارات على جنوب لبنان استمرت اسبوعا .. حيث قامت طائرات وقوارب صواريخ بضرب معسكرات الفلسطينيين مما أسفر عن مقتل ٦١ شخصا .. وقد جعل هذا مهمة كيسنجر صعبة بالفعل ؛ حيث واجه صعوبات لا يمكن التغلب عليها تقريبا ، الأمر الذي دفعه في بعض الاحيان إلى الاقتراب من التخلي عن مهمته والعودة إلى واشنطن .

وقد كاد كيسنجر أن ييأس تملما في نهاية الأمر ..

وفي وقت متأخر من إحدى الليالي تلقت رسالة من خلال السفير هيرمان ايلتس أسرائلي فيها كيسنجر بأنه "مل" من عدم إحرازه لأي نجاح ، وأنه سوف يعود إلى واشنطن . وعندما تسلمت هذه الرسالة تذكرت أن كيسنجر كان قد أبلغني بتجربته في التفاوض بين الاسرائيليين والسوريين وقال : إن الطرفين متشابهان في تعניהما ، وتراجعهما عن مواقفهما ، وفي الجدال بشأن كل فاصلة لدرجة أنه عندما كان في تل أبيب فإنه كان يشعر بأنه مازال في دمشق ، والعكس صحيح .. وفي

مناسبات أخرى عندما كان يستشيط غضبا كان يستخدم كل أنواع صفات المهجاء في حديثه عن الاسرائيليين والسوريين ، ولايعنى هذا أن كينسجر لم يكن يحترم بعض الزعماء في الجانبين بقدر كبير .. فقد امتدح ديان كثيرا ، وقال لى مرارا : إن الاسد رجل دولة بحق ، وإنه يتميز بترابط الأفكار ووضوح الحجج ، وكانت المشكلة ان أيامن الطرفين لا يريد أن يكون مرنا .

وعندما تلقيت الرسالة التى هدد فيها كينسجر بالتخلى عن مهمته أجبته على الفور بالأيفعل هذا وأن يعود الى واشنطن فى غضون اربع وعشرين ساعة ، وأن يحاول التحدث مع الرئيس الاسد بطريقة أكثر تصالحا .. وقد اوضحت لكينسجر الخطوط العريضة لمثل هذا الاسلوب ، وقلت لكينسجر : إننى سوف أرسل رئيس الاركان الفريق الجسمى ليقابل الرئيس الاسد ومساعديه فى محاولة لتهدئة الأمور ، ولإقناعهم بتوقيع اتفاق فك الاشتباك .

وعندما أبلغت الرئيس السادات برسالة كينسجر وبنيتى ان أرسل الفريق الجسمى وافق على هذا . وكان الفريق اسماعيل وزير الحربية يشك كثيرا فى إمكانية النجاح ، ولم يكن يرحب بفكرة إرسال الفريق الجسمى ، وعلى أية حال سافر الجسمى الى سوريا .

وفى دمشق قابل الجسمى الرئيس الاسد ، وبعد تبادل وجهات النظر بصورة تمهيدية استدعى الرئيس الاسد زملاءه العسكريين وبعض المستشارين ، وشرح لهم الفريق الجسمى باستخدام الخرائط التفاصيل المعقدة لاتفاق فك الاشتباك .. وقال : إنه سوف يؤدى وظيفة مهمة كخطوة اولى لدعم وقف اطلاق النار غير المستقر على الجبهة السورية .. وحيث إن السوريين يعرفون الفريق الجسمى وتاريخه العسكرى الممتاز ونزاهته التى لا يشوبها شىء فقد وثقوا فيه وتقبلوا الحجج التى أوردها . وعندما لاحظ الرئيس الاسد تغير الاتجاه بين زملائه سألم فجأة عما إذا كانوا الآن يفهمون المقترحات وعما اذا كانوا مستعدين لقبولها .. وعندما أوما الضباط السوريون بالموافقة أنهى الرئيس الاسد الاجتماع وخول للفريق الجسمى حق القول : بأن سوريا مستعدة لقبول اتفاق فك الاشتباك ، وعاد الجسمى ليعلم

لى عن نجاحه ، فأبلغت الرئيس السادات وأرسلت رسالة إلى كينسجر أبلغته فيها أنه يستطيع أن يعود آمناً إلى دمشق الآن حيث تم أخيراً تمهيد الطريق لإبرام اتفاق فك الاشتباك على الجبهة السورية . وكان كينسجر يشعر بتقدير كبير للجهود التى بذلناها ، وسافر الى سوريا ... وتم بالفعل الاتفاق على فك الاشتباك يوم ٣١ مايو حيث قبلت كل من إسرائيل وسوريا فصل قواتها ، وإيجاد منطقة عازلة تحرسها قوات تابعة للأمم المتحدة ، وأن يتم بالتدريج تخفيض القوات .

وفى يوم ٦ يونيو أعادت إسرائيل ٣٨٢ أسيراً سوريا ، وأعادت سوريا ٥٦ أسيراً إسرائيلياً .. ومتى تم هذا أصبح الطريق ممهداً للتصديق النهائى للاتفاق فى جنيف غير أن مصاعب جديدة ظهرت : . فلدهشتى تلقيت معلومات من كينسجر تفيد بأن الرئيس الاسد وزملاء وافقوا على فك الاشتباك ، ولكنهم أصبروا على أن توقع مصر الاتفاق نيابة عن سوريا .. وكان الرئيس الاسد لا يريد لأسباب سياسية - فيما يبدو - أن يضع توقيعه ، ويجعل سوريا ملتزمة بصورة كاملة . بل كان يريد بدلاً من هذا أن توقع مصر بدعوى أن مصر وسوريا كانتا قد شكلتا قيادة عسكرية موحدة تحت قيادة مصر وقال السورىون : مادامت هذه القيادة العسكرية الموحدة موجودة فإنه من الطبيعى ان يوقع الممثل العسكرى المصرى فى جنيف بالنيابة عن سوريا .. وكنت أعرف السورىين بقدر يسمح لى بفهم مناورتهم ، وكنت فى الواقع أتوقع هذه المناورة فقد كانوا يريدون فيما بعد أن يزعموا أن مصر هى التى تفاوضت ثم وقعت فيما بعد الاتفاق مع إسرائيل ، وإن سوريا ليست ملتزمة بهذا الاتفاق .. ولهذا رفضت الطلب السورى .. بل لقد أصدرت تعليمات إلى الوفد المصرى فى اللجنة العسكرية الفرعية فى جنيف بالأىوقع أعضاء الوفد على الاتفاق باسم سوريا حتى أمرتهم بأن يتغيبوا عن المفاوضات النهائية والاحتفال بالتوقيع .. وفى النهاية التقى السورىون والاسرائيليون وجها لوجه فى جنيف فى اجتماع رأسه الجنرال سيلاسفو كمشمل

• وقد ظل كينسجر فى مذكراته يقدر كبير من أهمية الدور الذى لعبه الجسمى فى إنجاح المفاوضات .. ولاأحتاج لذكر عدم اعترافه بأنه طلب من مصر المساعدة : لأنه دخل فى طريق مسدود . انظر « سنوات مضطربة » صفحات ١٠٧٥ - ١٠٧٦ .

عن الامم المتحدة ، وحضره ممثل عن الولايات المتحدة وآخر عن الاتحاد السوفيتي ، وكانا يشاركان في رئاسة الاجتماع ولم تستغرق اللمسات الاخيرة وقتا طويلا ، وتم في النهاية توقيع اتفاق فك الاشتباك بين سوريا واسرائيل .

وكما كان متوقعا بدأت أجهزة الإعلام السورية حملة ضخمة تمجد قدسية السياسة السورية وزعامة الرئيس الاسد للعالم العربي .. وكان السوريون يفاخرون بالفرق الكبير بين اتفاقيتي فك الاشتباك السوري والمصري ، وظلوا يكررون هذا وغيره من الشعارات كثيرا لدرجة أنهم اقتنعوا أنفسهم بأن هناك فروقا جوهرية فثلا زعمت دمشق أن أحد الفروق الأساسية هو أن مصر قبلت بقاء قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة في المنطقة العازلة بين الجيشين المصري والاسرائيلي ، بينما سوريا لم تقبل وجود مراقبين تابعين للأمم المتحدة .. وكان السوريون بالفعل قد رفضوا في بداية الامر أثناء المفاوضات وجود قوة الطوارئ .. وقد هددت هذه المشكلة بوقف المفاوضات لأن اسرائيل أصرت على تمركز قوة الطوارئ في المنطقة العازلة .. وعندما أبرق لى كيسنجر قائلا : إنه دخل في طريق مسدود بصدد هذه المشكلة ، نصحته بأن يقترح على السوريين ان يحرس مراقبو الامم المتحدة في المنطقة العازلة بدلا من قوة الطوارئ ولكن بعدد أكبر كثيرا .. وقد رحب السوريون بهذا الاسلوب الذي يتقدم من الحرج ، وقبل الاسرائيليون الاقتراح أيضا . وقد اخترت هذا المثال لأوضح كيف يشوه السوريون الحقائق لأغراض الدعاية وكيف يضيعون وقت وجهد الجميع للمحافظة على واجهة التشدد .. وعلى الرغم من الدعاية السورية فان الروابط السياسية بين مصر وسوريا عادت إلى طبيعتها بعد توقيع اتفاق فك الاشتباك السوري الاسرائيلي ..

ومرة أخرى كان الزعيمان يقابلان بعضهما بالأحضان ، وعندما يلتقى وزراؤهما أيضا .

وفي الأشهر التالية لحرب أكتوبر وفي الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات فك الاشتباك كانت الخطوة الاولى في هذا الصدد تجري لفك الاشتباك بين اسرائيل والاردن .

وفي هذه الحالة كانت تسمية « فك الاشتباك » خاطئة : حيث إنه لم يكن هناك قتال بين اسرائيل والاردن خلال حرب اكتوبر .. وفي الواقع كان رفض الاردن توريط نفسه قد عرض سوريا لضغط ضخم من جانب اسرائيل .. وهكذا لم تكن قضية فك الاشتباك على الجبهة الاردنية قضية عسكرية بل قضية سياسية بالفعل .. فما كان معرضا للخطر ليس هو تعزيز وقف اطلاق النار وجهد تقليل احتمال تجدد القتال ولكن الحل السياسى النهائى لازمة الشرق الاوسط .. وكانت نية الأردن والولايات المتحدة هى دفن القضايا السياسية وراء ذريعة فك الاشتباك .. وكانت نية معظم الدول العربية ومصر بالدرجة الاولى هى التأكد من أن هذا لن يحدث .

فأى تسوية بين اسرائيل والاردن كانت تؤثر مباشرة على قضية حقوق الفلسطينيين ، وعلى دور منظمة التحرير الفلسطينية .. وكان موقف الملك حسين فى هذه النقطة واضحا جدا وهو أنه ليس هناك كيان فلسطينى منفصل ولكن هناك فقط مملكة هاشمية موحدة .. وهو كان لهذا يتحدث باسم الفلسطينيين . وقد وصل الأمر إلى حد أن أصدر الملك تشرىعا ينفذ حلمه يعلن فيه عن وجود المملكة الهاشمية المتحدة ، و يفرض القانون الاردنى والمواطنة الأردني على الفلسطينيين فى الضفة الغربية .

وأصبح حق الملك فى التحدث باسم الفلسطينيين محلا للجدل بعد حرب أكتوبر . كما وصلت مكانة الملك نفسها الى أدنى مستوى لها ، لأنه لم يشترك فى القتال بينما كانت مصر وسوريا تحاربان .. وعلى العكس من هذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد بدأت تكسب اعترافا سياسيا وقبولا واسع النطاق .. وبدأت المواجهه تظهر فى ديسمبر ١٩٧٣ عندما وافق الملك حسين على الاشتراك فى مؤتمر جنيف على الرغم من عدم حضور ممثلين عن الفلسطينيين فى هذا المؤتمر .. ولم يرض أحد عن إشراكه بعض الافراد الفلسطينيين فى الوفد الاردنى ، سوى الملك نفسه وهنرى كيسنجر وكان وزير الخارجية الامريكى قد عقد العزم فى هذه

المرحلة على تصفية المشكلة الفلسطينية من خلال وضعها داخل الاطار الأردني (أردنتها) .

وقد عمل الملك حسين وزير الدفاع رئيس الوزراء بمجهود كبير بعد أول اجتماع مختصر لمؤتمر جنيف على دفع كينسجر الى التفاوض من أجل « فك الاشتباك » اردني اسرائيلي .. كان كينسجر مستعدا لهذا تماما .. وكان واضحا لى أنه من الواجب على العرب منع هذه المحاولة التى ترمى إلى إخفاء قضية سياسية كبيرة وراء غطاء فك الاشتباك ، وبذلك يتم تنحية القضية الفلسطينية جانبا .. ويجب أن نضع قواعد واضحة ترشد معاملتنا مع الاردن .. وأولها أنه لا يجب أن نعترف بشرعية أية خطوة يتخذها الملك بعبادة شخصية منه أو بتدخل أمريكى .. والثانية هى أنه يجب أن نحافظ على علاقات وثيقة جدا مع الملك حسين حتى نفهم خطته وكان الهدف النهائي هو تنفيذ استراتيجية شاملة من أربع مراحل :

المرحلة الاولى : هى إنهاء الزعم الاردني بأنهم يتحدثون باسم الفلسطينيين ، والمرحلة الثانية : هى الحصول على اعتراف رسمى بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية ودورها السياسى .. والثالثة ، هى : إعداد إطار للاعتراف بحقوق الفلسطينيين فى تكوين دولة ، والرابعة هى : المساعدة على التفاوض وإضفاء صبغة رسمية على العلاقة بين الدولة الأردنيه والدولة الفلسطينية إذا رغبوا هذا .

وكجزء من عملية تنفيذ المرحلة الاولى حرصت على تجنب كل الاتصالات الرسمية مع الوفد الاردني فى جنيف ورئيس الوفد زيد الرفاعى ؛ لأن هذا الوفد كان يزعم أنه يمثل الفلسطينيين كما يمثل الاردن ، ولكننى تركت قنوات الاتصال مفتوحة .. وعندما اتصل بى عضو آخر من الوفد الاردني وهو صديقى عبدالمنعم الفارنى وحشنى على مقابلة الرفاعى ؛ رفضت عقد اجتماع رسمى ، ولكننى أضفت قائلا : إذا كان الرفاعى لديه أى شيء يناقشه فيمكنه أن يأتى ليرانى بصورة غير رسمية .

وفيما بعد عندما كنت في نيو يورك في ابريل لحضور الاجتماع غير العادي للجمعية العامة للأمم المتحدة كنت أقوم برحلات مكوكية إلى واشنطن حرصاً على عدم التواجد في العاصمة أثناء فترة زيارة الملك حسين هناك .

وقد فهم كل من الملك والرفاعي هذا فيما يبدو .. فقد اتصل بي رئيس الوزراء الاردني ليخبرني عن دهشته ودهشة الملك لأنني غادرت واشنطن عامداً قبل وصولها وبررت غيابي بقولي : إنه كان لدى موعد مسبق مع كورت فالدهايم ، وكان هذا عذراً لم يصدقه أحد .

وكانت أهم خطوة اتخذتها على اية حال من أجل تنفيذ الخطوة الاولى هي تحذير كيسنجر من أنني سوف اعترض على أى اتفاق فك اشتباك بين اسرائيل والاردن .. كما أوضحته له أيضاً أن أى تحرك على الجبهة الاردنية يتم دون اتفاق مع الممثلين الشرعيين للفلسطينيين سوف يكون له آثار سيئة على العلاقات الامر يكتفي المصرية .. وقد أبلغت فيما بعد أنه عندما تعرض كيسنجر في إحدى المرات لضغط من قبل الاردنيين للتوصل الى اتفاق فك اشتباك على جبهتهم أجاب بأنه لا يستطيع ان يفعل ذلك بسبب « أعتراض فهمي » ومنذ ذلك الوقت أصبح الاردنيون وخاصة زيد الرفاعي ، يشكون كثيراً في . ويجب أن أوضح هنا أنني كنت أقدر ومازلت أقدر كثيراً ملك الاردن وأخاه الامير حسن وجيشه .. الآن لدى شكوكا خطيرة حيال شخصيات وسياسيين أردنيين آخرين .. غير أنه فوق كل شيء فإنني اختلف تماماً مع الاردنيين حول القضية الفلسطينية .. إذ يجب أن يمارس الفلسطينيون حقهم في تقرير المصير داخل وخارج الأراضي المحتلة ، وبالتالي يقررون مستقبلهم بأنفسهم ، فيستطيعون أن يختاروا بأنفسهم نوع العلاقة — اذا وجدت — بين الدولة الفلسطينية والأردن .

وكانت المرحلة الثانية من هذه الخطة تستدعي بناء مكانة سياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث تحصل على الاعتراف كمنظمة للشعب الفلسطيني ، ومرة أخرى قت بدور اساسي وبجهود كبير لتحقيق هذا الهدف .. وقد توج كل

هذا في اجتماع القمة العربي في الرباط يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٤ . وكان قد سبق هذا الاجتماع اجتماع آخر لمجلس وزراء الخارجية العرب لم يدخر الرفاعي كرئيس للوفد الاردني خلاله وسعا لمنع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

وقد لجأ إلى المناشدة والتهديدات والهجوم المضاد للوصول الى هدفه و يتعين أن اعترف بأنه كان ذاتاثير كبير في محاولته للضغط على الآخرين حيث ركز على دور مصر ، وزعم أن المصريين وبصفه خاصة فهمى هم الذين يدفعون الفلسطينيين ومنظمة التحرير إلى التشدد .. ولم يصدرعني رد فعل في أول الامر هذا على الرغم من أنني كنت أعلم تماما الاتهامات الاردنية والاتهامات التي توجهها بعض الدول العربية التي اعتادت أن تقول شيئا ما في العلن وتقول غيره سرا . ولم اشترك أبدا في هذا الازدواج ، كانت مصر دائما كزعيمه للعالم العربي تتخذ دائما موقفا واحدا ، وكان هذا هو السبب في أنني لم أرد على الاتهامات الاردنية .. فقد كان الموقف المصري واضحا .. فتجاهلت هذه الاتهامات عن عمد تاركا الرفاعي يتمتع باعتقاده الخاطيء بأنه نجح في توجيه الاجتماع من أجل أهدافه هو .

وفي احدى المرات اقترح رسميا على وزراء الخارجية العرب أن يتركوا اتخاذ القرارات تماما إلى مؤتمر القمة العربي .. وساد الاجتماع صمت تام ، وبعد نداءات متكررة كان رئيس الاجتماع على وشك تأجيل الاجتماع حتى يتمكن المشتركون من حضور مأدبة عشاء رسمية أقامها رئيس الوزراء المغربي في تلك الليلة . وفي تلك اللحظة بالذات قررت أن أواجه كل المناورات الاردنية ، وأدافع عن دور مصر ، وأكشف الدعاية الكاذبة لكثيرين من ممثلي العرب ، وأن أوضح للجميع أن مصر تقود نضال العالم العربي وانه متى اتخذت مصر قرارا فإنه لا يكون أمام الآخرين سوى أن يحدوا حذوها وطلبت الكلمة وعندما نظرت إلى وجوه زملائي ، وخاصة ز يد الرفاعي شعرت أنهم يتوقعون أن ألقى بيانا هاما .. ولم أخيب ظنهم حيث قلت : « إن مصر تؤيد تماما وتشترك في رعاية طلب منظمة التحرير الفلسطينية بأن يتم الاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني .

وبالتالى ليس من حق أى دولة أن تتحدث باسم الفلسطينيين أوتمثل الشعب الفلسطينى ، فصغق ممثلو الفلسطينيين الذين كانوا حاضرين بمحاس ، أما في الجانب الاردنى فقد كان هناك صمت كامل ، وبدا الرفاعى شاحبا وكأنه قد تحمد .. ولم يعرف أى من الحاضرين كيف يرد على هذا . كما أن دعوة رئيس الاجتماع للاعضاء بالتعقيب لم تلق سوى الصمت التام .

وطلب كل اعضاء الوفود وقتا لاعادة صياغة مواقفهم ، وتم تأجيل الاجتماع ، ونشرت وسائل الإعلام على نطاق واسع دعوة مصر إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية مثلاً وحيداً للشعب الفلسطينى .

وقرر ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية مقاطعة مأدبة العشاء المغربية وعقدوا بدلا من هذا مؤتمراً صحفياً كبيراً أشاد بالموقف المصرى ، وشرح مايتضمنه هذا الموقف من معان : . وفى نفس الوقت انتقدوا بشدة الدول العربية الاخرى .. وبعد المؤتمر الصحفى قسم ممثلو المنظمة أنفسهم إلى عدة مجموعات لتتصل بكل وزراء الخارجية العرب بعد مأدبة العشاء ليضغطوا عليهم لقبول الاقتراح المصرى .

وحال أن استأنف الاجتماع أعماله فى اليوم التالى تنافس وزراء الخارجية مع بعضهم لإظهار تأييد بلادهم للاقتراح المصرى . وأقر هذا الاقتراح بالاجتماع تقريرا وكان الصوت المعارض الوحيد هو صوت الاردن حيث أراد رئيس وزراء الاردن أن يسجل تحفظ بلاده بصدد هذا التطور السياسى الكبير الجديد .. وأضاف قائلا : إن ملك الاردن سوف يلقي خطابا هاما حول هذه المشكلة ومشاكل أخرى فى افتتاح مؤتمر القمة العربى .. وعلى الرغم من الجهود التى بذلها زيد الرفاعى فإنه هزم تماما .

وعندما عقد مؤتمر القمة العربية طلب الملك حسين على الفور إلقاء كلمة فتكلم لمدة ساعتين متحدثا عن الدور الذى لعبه هو وعائلته منذ تولى جده الحكيم فى الاردن فأعرب عن رجاء قوى بأن يوضع هذا الدور فى الاعتبار .

وعندما أنهى كلمته ساد صمت طويل ، ثم بدأ الرئيس الجزائري يومدين كلمته ليعلن بصراحته المعتادة أن : « الجزائر لا تعترف بأن يتحدث أى شخص باسم الفلسطينيين سوى منظمة التحرير الفلسطينية » وكان المتحدث الثالث الملك فيصل عاهل السعودية الذى قال بضع كلمات تمثل تأييدا كاملا لما أعلنه يومدين .. وهكذا أصبح من الواضح الجلى أن هناك اجماعا .. ثم ألقى ياسر عرفات خطابا مؤثرا جدا .. وعلى ضوء كل هذا لم يكن أمام الملك حسين اختيار سوى التدخل مرة أخرى ليعلن أن الاردن سوف تقبل القرار الإجماعى الذى اتخذته القمة العربية وأكد لأشقائه أن نظامه سوف يكون متعاوننا بصورة كاملة من أجل تنفيذ هذا القرار وأضاف قائلا : بأنه سوف يتخذ الاجراءات التشريعية اللازمة لإلغاء القوانين التى تفرض على السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية الجنسية الاردنية . وكان الملك حسين مخلصا بالفعل وقد التزم بكلمته .. وعندما انتهت جلسة الاجتماع احتضن الملك حسين و ياسر عرفات بعضهما .. وكان هذا نصرا حقيقيا لم يسبقه مثيل بالنسبة إلى الفلسطينيين .. كما أنه أنهى الاختيار الاردنى بالمرّة .

وليس هناك دليل أفضل من هذا على موقف مصر من القضية الفلسطينية ، وعلى مدى توطد علاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الدور الذى لعبته فى كسب الاعتراف بالمنظمة فى الرباط . ولم تكن هذه حادثة منفصلة .. وطوال اجتماعات وزراء الخارجية العرب فى الفترة التى ناقشها ظل التعاون بين الوفد المصرى ومنظمة التحرير وثيقا للغاية .. وكانت مصر تساعد المنظمة فى كثير من الاحيان ولكنها لم تتدخل أبدا فى شئونها الداخلية . واتذكر بشغف خاص اتصالاتى بشخصيتين من منظمه التحرير وهما « فاروق قدومى » وزير خارجية المنظمة و« سعيد كمال » ممثلا فى القاهرة . و« قدومى » سياسى متشدد ، ولكنه أمين ومباشر ، وهوى كرس وقته ونفسه للقضية الفلسطينية بصورة كاملة وسعيد كمال وقف نفسه للقضية بنفس الصورة كما أنه أمين ومتعاون دائما .

وفى ضوء الدور الذى لعبته مصر لصالح منظمة التحرير فى تلك الفترة : فإن مزاعم كيستنجر « بأن مصر قررت منذ أن قابلته فى أول مرة فى واشنطن ان تحمل

مشاكلها الخاصة وألا «تترك الفلسطينيين يقفون في طريقها» تصبح مدعاة للضحك. ولا يمكن إلا أن ترفض كجزء من محاولات كيسنجر المستمرة لبث الفقرة بين دول العالم العربي، وقد فعل هذا عندما كان يقوم بدور الوسيط في أزمة الشرق الأوسط، وهو يستمر في فعل ذلك في مذكراته.

وقد أوجد الوضع الجديد لمنظمة التحرير: أولاً: الاعتراف به في الرباط، ثم تأكيد دولياً في عده مناسبات في السنة التالية—عنصراً جديداً ذا أهمية حيوية في الجهود المبذولة لحل مشكلة الشرق الأوسط، ومتى تم الاعتراف بصورة واضحة بأن الفلسطينيين كيان مستقل بذاته وليس جزءاً من الأردن، أصبح ممكناً تصويره أن يحل صراع الشرق الأوسط من خلال مفاوضات ثنائية بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة؛ لأن مثل هذا الأسلوب سوف يستبعد الطرف الأساسي في هذا الصراع. وقد لعبت دبلوماسية الخطوة خطوة التي اتبعتها كيسنجر دوراً مفيداً وإن كان محدوداً في تعزيز وقف إطلاق النار وتحقيق فك الاشتباك غير أنه لم يكن ممكناً أبداً أن تحل الصراع بأسره مهما طألت هذه العملية. ولا يمكن تحقيق تسوية نهائية إلا من خلال مفاوضات شاملة بين جميع الأطراف ومن بينهم منظمة التحرير الفلسطينية.. ويتعين أن نفكر فيما يتجاوز فك الاشتباك، وأن يعاد عقد مؤتمر جنيف حيث يمكن أن تجرى مثل هذه المفاوضات الشاملة. وقد أصبح هذا هو الهدف الرئيسي لمصر.. وبينما احتاج الأمر إلى فترة طويلة قبل أن يمكن بذل جهد حقيقي في هذا الاتجاه، وقد تفاوضنا مع إسرائيل بشأن فك اشتباك ثان في هذه الأثناء؛ فأنا وضعنا هذا الهدف نصب أعيننا طوال الوقت.

الفصل السادس

آفاق جديدة لسياسة مصر الخارجية

في العام الذي انقضى منذ حرب اكتوبر حدث تغير مهم ، كما أحرزت مصر تقدما كبيرا فقد نجحنا على الأقل من الناحية العملية في جعل وقف اطلاق النار مستقرا على كلتا الجبهتين المصرية والسورية .. وبالتأكيد لم يكن هذا سوى مجرد وقف لاطلاق النار وبقينا بعده دولة في حالة حرب . وكان من المتعين تناول مسألة السلام . وكان من المؤكد أنها سوف تكون مسألة صعبة لأننا قررنا الانقيل معاهدة منفصلة مع اسرائيل ، ولكن نقبل العمل من أجل تسوية شاملة في المنطقة بأسرها .. وعلى أية حال كنا أيضا قد نجحنا في شق طريق جديد للسياسة الخارجية المصرية .

كان السادات قد عيننى وزيرا للخارجية لانه أعجب باقتراحاتى وصراحتى . وبعد هذا أعطانى السادات حرية تصرف كاملة بالفعل في تقرير اتجاه مانقوم به . لقد فهم السادات ووافق على الأسس الرئيسية التى أقيمت عليها هذه السياسة ، ولم يجادل أبدا في أى من أفكارى السياسية .. وعلى أية حال لم يكن السادات ذا رأى ثابت يستطيع المحافظة على اتجاهه طوال الوقت ، بل كان من السهل على الآخرين ان يجعلوه يغير رأيه ، وقد رفضت في بعض الاحيان اتباع تعليماته .. وكان عادة مايقبل وجهة نظرى .. ونادرا ماكان السادات يتصرف بوحى مبادرة شخصية منه حيث كان يتخذ قرارات اعتبرها غير متبصرة غير أننى استطعت ان أعيد السياسة الخارجية المصرية الى الطريق الذى حددته لها .. كنت قادرا على فعل هذا حتى قرر السادات السفر إلى القدس . وفي تلك المرحلة لم أجد أى أمل في إنقاذ سياستنا الخارجية ، ولم يكن أمامى أى اختيار سوى أن انفذ كرامتى أنا ، وأستقيل .

كانت المبادئ التي ترشد سياستى الخارجية بسيطة واضحة .. وعلى الرغم من أننى تناولت جزءاً منها ببعض المعالجة فيما سبق خاصة فى مناقشة ندوة الاهرام فى عام ١٩٧٢ ؛ فإننى سوف أشرح هذه المبادئ هنا بصورة أشمل .. المبدأ الاول : من هذه المبادئ ، وهو يؤثر عليها جميعا ، هو أنه يجب أن تحافظ مصر على استقلالها التام ، فتتجنب الاعتماد الزائد على أية دولة بذاتها .. فقد كانت مصر لمدة عشرين عاما فى الحظيرة السوفيتية .. وأصبحنا معتمدين كلية على السوفيت فى مسألة الأسلحة ، وكنا قد سمحنا لهم بتدريب قواتنا ، وتنمية صناعتنا ... بل كنا قد سمحنا لهم لبعض الوقت بأن يتكلموا مع واشنطن باسمنا .. وكان هذا خطأ ، وليس ذلك لأن هذا الاعتماد كان على الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة ، ولكن لأن الاتحاد السوفيتى دوله أجنبية وقوة عظمى ومصالح الاتحاد السوفيتى بطبيعتها لا تتفق أبداً مع مصالحنا بصورة كاملة ، ولا يجب أن نضحى بمصالحنا من أجل مصالحه ، ومن الناحية العملية : كان الحفاظ على استقلالنا يعنى تنمية علاقات قوية مع الولايات المتحدة ، ولكن نتجنب فى نفس الوقت الانتقال التام من قوة عظمى الى أخرى مهما كلف هذا .. فلم يكن هناك معنى لأن نخرج من الحظيرة السوفيتية لندخل الحظيرة الامريكىة .. فالولايات المتحدة هى الأخرى دولة أجنبيه وقوة عظمى ذات مصالح من المحتم ان تختلف عن مصالحنا .. وبالإضافة إلى هذا فإن للولايات المتحدة علاقات وثيقة مع اسرائيل ، كما أن النفوذ الاسرائيلى واليهودى المؤثر على السياسة الخارجية الامريكىة قوى بالفعل .

وبناء على هذا المبدأ يتحتم على مصر الأتوقع أية معاهدات مع أية قوة عظمى . وكانت معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى قد وقعت قبل تعيينى وزيرا للخارجية .. ولم يكن لى يد فى هذا القرار .. ولكننى أعتقد أن مصر يجب أن تبقى غير منحازة ، وبالتالى لا تدخل فى اتفاقات تعاقدية مع أى قوة عظمى سواء كانت الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى .

إن مثل هذه العلاقات الرسمية القانونية لا تودى إلا إلى زيادة اعتماد الدولة الأصغر على القوة العظمى .. و يصبح هذا الاعتماد ذا صبغة شرعية وشبه دائم .

إن العلاقة التعاقدية بين طرفين غير متكافئين تعطى الطرف الاقوى بصورة آلية وضعا خاصا ، و يدفع الثمن الطرف الاصغر في صورة الانتقاص من مقدرة الدولة الاصغر في اتخاذ القرار.. وبالإضافة الى هذا تعطى مثل هذه المعاهدات غير المتوازنة الدولة العظمى الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الاصغر دون منح هذه الدولة نفوذا لدى الدولة العظمى.. وتظل الدولة العظمى في الواقع حرة في احترام أو انتهاك التزاماتها حسبما تشاء... ولأوضح هذه النقطة أقول : إن المادة الثامنة مثلا في معاهدة الصداقة والتعاون تلزم الاتحاد السوفيتى بتقوية مقدرة مصر الدفاعية ولم يحترم الاتحاد السوفيتى هذه المادة أبدا.. فلم يعطنا المعدات العسكرية التى كنا نطلبها ونحتاج إليها ، ولكنه كان يعطينا ما يريد اعطائه لنا بعد تردد شديد.. ولم يكن بمقدور مصر أن تفعل شيئا لترغم الاتحاد السوفيتى على إنهاء بالتزاماته .

والمبدأ الثانى : الذى يرشد سياستى الخارجية هو أنه لا يجب أن تنتهج مصر هذه السياسة الجديدة تجاه القوتين العظميتين بمعزل عن الآخرين .. بل من خلال ما يوفره لها العالم العربى من أمان .. حيث يجب أن تكون كل أعمالنا متفقة مع المبادئ الأساسية التى وافقت عليها الدول العربية ؛ لتضمن مصر تأييد هذه الدول وتقوم في الواقع بتوجيه الدول العربية في اتجاه جديد .. وكان ينبغى أن تتخذ مصر كما اعتقدت المكانة الكاملة للزعامة في العالم العربى . ولا ينبغ هذا الاعتقاد من شعور وطنى ضيق من ناحيتى بل إن ظروف الواقع في الشرق الاوسط هى التى تمليه . وإذا نظرنا الى هذا الامر من أى وجهه نظر موضوعية فنسجد أن مصر هى أقوى دولة في الشرق الاوسط .. ولديها الاساس السكاني والقوة العاملة المتعلمة والجيوش . وحقيقة لقد كان لدى دول الخليج المنتجة للبترول — وخاصة السعودية — في السبعينات الثروة التى تفتقدها مصر ، غير أن هذا لم يكن كافيا في غياب كل شيء آخر ، وعلاوة على هذا كانت مصر هى الدولة التى تتحمل عبء مسئولية المحافظة على وحدة العالم العربى امام اسرائيل .. وكان السبب بسيطا .. كنا نحن الذين نستطيع ببساطة تأمة أن نخطم هذه الوحدة عن طريق إبرام سلام منفصل مع إسرائيل ، لأن مشكلة سيناء لم تكن تعتبر شيئا بالمقارنة بمشكلة

مرتفعات الجولان والضفة الغربية والقدس ولم تكن هذه مجرد وجهة نظر مصرية أنانية .. بل كان الاسرائيليون أيضا مقتنعين بأن مصر هي أهم دولة في الشرق الاوسط ، وهي مفتاح الوحدة العربية . وقد أوضحوا هذا من خلال جهودهم التي لم تنقطع لعزلنا عن بقية العالم العربى .

فإذا كنا قد احتفظنا فقط بالوحدة والترابط في العالم العربى ، لأمكننا تحقيق موقف محايد وغير منحاز بالفعل امام القوتين العظميين أو أى دولة أجنبية أخرى .. ولن يكون من السهل لمصر وحدها ان تفعل هذا في الوقت الذى تتعرض فيه الدول المجاورة لها للتدخل الاجنبى .. كان من المتعين علينا أن نكون حزام أمان حول مصر شرقا حتى الخليج وجنوبا داخل السودان وفى الغرب داخل ليبيا ، وربما أبعد من هذا .. ولهذا السبب كنا نحتاج الى تعاون عسكري وثيق مع جيراننا ، وكان علينا ان نلعب الدور القيادى هنا أيضا ، مرة أخرى أقول لم يكن هذا حلما بالسيطرة المصرية على جيرانها وبقية العالم العربى .. بل لقد كان هذا استنتاجا منطقيا مؤسسا على حقيقة أن مصر وحدها لديها وسوف يكون لديها لعدة عقود آتية موارد القوة العاملة المتعلمة التى تحتاج اليها لتبنى جيشا قويا .. وقد تستطيع دول البترول الغنية أن تشتري الاسلحة بسهولة أسهل بكثير مما نستطيع ، ولكنها سوف تحتاج الى فترة طويلة لتدريب الافراد الذين سيستعملون السلاح .

وليس هناك شك بالمرة في أن العالم العربى يحتاج الى القوة العسكرية ليس فقط لمقاومة التوسع الاسرائيلى ولكن أيضا حتى يرسخ استقلاله امام القوتين العظميتين وعلى المدى الطويل سوف يكون هذا من مصلحه القوتين العظميتين نفسيهما ؛ لأن وجود شرق أوسط موحد سياسياً ، وقوى عسكرياً ، سوف يجعله منطقة استقرار بدلاً من صدام القوتين العظميتين مما يهدد السلام العالمى .

والمبدأ الثالث : في سياستى الخارجية .. وهو مرتبط بالتأكيد بالمبدأين السابقين يقتضى أن تزيد مصر من اهتمامها بعلاقتها مع كل الدول الرئيسية في العالم .. وهذا يعنى مرة أخرى أن نقلل اعتمادنا الكامل على احدى القوتين العظميتين ، وذلك حتى نجد مصادر اضافية للمعدات

العسكرية ، وربما أيضا نضيف الى المشاركة في حل الصراع القائم في الشرق الاوسط أصواتا جديدة لاتحدث دائما بما يتفق مع اسرائيل .

وقد لخصت هذه المبادئ الرئيسية التي ترشد سياستنا الخارجية في خطاب ألقينته امام مجلس الشعب يوم ١١ يناير عام ١٩٧٧ .. وكانت القضيتان الحيويتان اللتان تناولتهما هما قضيتى الوحدة العربية ، وعلاقات مصر بالقوى العظمى ، وسوف نوضح مقتطفات من الخطاب بما لا يدع مجالا للشك ماكانت عليه سياسة مصر الخارجية قبل قرار السادات المفاجيء بالسفر الى القدس .

وبالنسبة إلى الوحدة العربية أكدت أنها التطور الطبيعي لتاريخنا والوحدة العربية أكثر من هذا هي وحدة الشعوب وليست وحدة نظم المؤسسات الحاكمة .
وبكلمات أخرى : « لا يمكن فرضها من أعلى » ، ولكننى أوضحت أيضا أن مثل هذه الوحدة لا يمكن تحقيقها بين يوم وليلة :

«إن عملية الوحدة حركة طويلة ديناميكية تحتاج إلى تجارب متكررة بهدف إعطاء كل شعب مايكفى من الوقت والتجربة قبل الوصول إلى الهدف المنشود .. وحتى تصبح الوحدة ناجحة يجب وضع الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في عين الاعتبار بالإضافة إلى الاتجاهات الفلسفية الموجودة بكلتا الدولتين : وهذه ضرورة واجبة وإلا فإن أى تحرك نحو الوحدة سوف يكون بلا جدوى إذ يبدأ من فراغ» .

وبالنسبة إلى علاقات مصر بالإتحاد السوفيتى فقد ذكرت في مجلس الشعب بأنها تمثل جزءا خاصا من سياستنا الخارجية حيث إن للقوى العظمى وزناً خاصاً في حياتنا اليومية .

بالإضافة إلى أن القوى العظمى تسيطر على امكانيات غير عادية، تؤثر على تطور الأحداث، ويجب ألا تتأثر علاقاتنا بموسكو واشنطن بالتجارب السابقة ولكن يجب النظر إلى المستقبل .. ويجب أن نوسع دائرة تعاوننا في كل المجالات بينما نضع في اعتبارنا في نفس الوقت أنه سوف تكون هناك دائما نقاط للخلاف ونقاط للاتفاق .

وكانت علاقات مصر بالولايات المتحدة أصبحت قوية :

«من الملاحظ أن علاقاتنا الثنائية تزداد يوميا بصورة إيجابية داخل الحدود الضرورية، بحيث لا يؤثر نحو هذه العلاقات بصورة سيئة على قدرتنا على التصرف بحرية بأفضل طريقة ممكنة . وقد قدمت الولايات المتحدة بالفعل مساعدات مالية كبيرة لدعم الاقتصاد المصري .. وقد وصلت المساعدة الأمريكية لمصر مليار دولار عام ١٩٧٦ . وهي تزيد عن مقدار المعونة التي تقدمها الولايات المتحدة لأي دولة أخرى ماعدا اسرائيل .»

وعلى الرغم من هذه العلاقة مع الولايات المتحدة لم تفقد مصر حرية العمل .. وهى لم توافق كلية بالتأكيد على سياسات واشنطن .. وبصفة خاصة لم تتفق مصر مع السياسة الأمريكية التى تؤيد اسرائيل بصفة كاملة .. فقد كان العناد الاسرائيلى يجعل هذا التأييد غير مبرر، ولا يمكن فى النهاية أن يقلل من مركز الولايات المتحدة فى العالم العربى .

ولم تكن علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتى بنفس القوة فى ذلك الوقت وعلى الرغم من هذا :

«نحن مستعدون لتجاوز العقبات الماضية والحاضرة التى منعت حدوث تطور صحى للعلاقات المصرية السوفيتية .

ونحن لانستطيع أن ننسى الانجازات الايجابية التي نجحت
عن العلاقات المصرية السوفيتية خلال العشرين سنة
الماضية.
ونحن مستعدون لنسيان الجوانب السلبية» .

وفي هذا الصدد ذكرت أعضاء مجلس الشعب بأن الرئيس السادات كان قد
أعلن قبل ذلك بفترة قصيرة عن استعداده للجلوس مع بريجنيف لتسوية كل
الخلافات ولحل كل المشكلات المتعلقة بالعلاقات المصرية السوفيتية .

وكننت أعلم جيداً أن تنفيذ سياسة خارجية مؤسسة على هذه المبادئ
الواضحة لن يكون سهلاً .. فالسياسة التي تحافظ على علاقات متوازنة مع القوتين
العظميين لن ترضى أياً منها .. كما أن الدور الرئيسي الذي تقوم به مصر في العالم
العربي يمكن أن يثير ببساطة مخاوف من السيطرة لدى جيراننا .. وحيث إننا
لانستطيع تجنب ظهور معارضة كاملة لسياستنا الخارجية الجديدة، فقد قررت منذ
البداية أنه بمقدورنا على الأقل أن نقلل المعارضة بتكوين قدر كبير من الثقة في
الداخل والخارج بحيث لا يبقى شك في ذهن أى شخص بأهدافنا .. ففى الداخل
جعلت سياستى أن أقيم حواراً مستمراً مع مجلس الشعب والصحافة .. وكننت
فخوراً جداً بالفعل لأن كلاً من هاتين المؤسستين بدأت في الثقة بى ، حيث
سلمت المؤسستان بأن السياسات التي ننفذها كانت في الواقع هى نفسها
السياسات التي وصفتها وشرحتها لها .. فثلاً ذكرنى مجلس الشعب بالاسم في
تقييمه السنوى لسياسة الحكومة معرباً عن تقديره وتأييده الكامل، واعجابه
بالسياسات التي كنا ننتهجها أنا وزملائي، وأصبحت هذه عادة وإن لم يسبق لها
مثيل حيث إن مجلس الشعب لا يذكر عادة وزراء بالتحديد في تعليقاته الرسمية
على سياسات الحكومة .. ولم يكن من الصعب تحقيق هذا الاحساس بالثقة ..
فعندما كننت أتحدث إلى مجلس الشعب أو إلى احدى لجانه كننت ببساطة أتحدث
بصراحة وبصورة مباشرة دون اللجوء إلى الوعود الزائفة، والبالغة الملفظية، وكننت
في كل عام في شهريناير أدلى ببيان أمام مجلس الشعب يغطى السياسة الخارجية

لمصر بتفاصيل كثيرة .. وفي كل مرة تظهر الحاجة إلى هذا كنت أذهب إلى المجلس، إما لإطلاعه على أمراً، وإما لأجيب على استفسارات .
وأشعر بالفخر إذ أقول : إن سمعة وزارة الخارجية المصرية كانت رفيعة جداً في تلك الفترة، وأن أى شخص في الداخل أو الخارج كان يستفسر من وزارة الخارجية إذا أراد إيضاحاً حول موقف مصر ولا يستفسر من رئاسة الجمهورية أو هيئات أخرى .

والثقة هى أهم ما يعتمد عليه السياسى، ويجب على السياسيين الكبار ألا يدلوا بتصرّحات تتناقض تماماً مع موقفهم الحقيقى، أو يعطوا وعداً لا يمكن أن يفوا بها .

فليس هناك شيء أكثر قيمة للسياسى من مكانته الراضة كشخص موثوق فيها يقوله، فالدبلوماسيون والسياسيون الذين يتعامل معهم بالإضافة إلى الصحافة يعرفون سريعاً من يمكنهم الثقة فيه ومن لا يمكن الاعتماد على ما يقوله . إن السياسى الذى يتمتع بقدر كبير من الثقة يتمتع أيضاً بمكانة فريدة تجعله يحصل على معلومات حقيقية من زملائه في جميع أنحاء العالم ؛ لأنهم لا يخشون أن يكشف عن هذه المعلومات أو عن مصدرها .

وهناك مثل حتى تماماً عن فعالية هذه الثقة في حادثة ضمت برونو كرايسكى مستشار النمسا الذى عرفته واحترمته منذ فترة طويلة .. فقبل بضعة أيام من حرب أكتوبر طلب منى الرئيس السادات أن أسافر لأقابل كرايسكى في فيينا . وكان المستشار النمساوى مشغولاً بعمق في ذلك الوقت بمحادثات معسكر شوناو الشهيرة، وهو معسكر للمهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفيتى إلى النمسا، وكانت اسرائيل قد بدأت في القيام بدور كبير وأكثر مما ينبغى هناك، حيث كانت تحاول أن تدير المعسكر، وتمارس ضغطاً كبيراً على المهاجرين ليهاجروا إلى اسرائيل بدلاً من هجرتهم إلى أى دولة أخرى يختارونها بأنفسهم .

وفي الواقع كانت محاولات اسرائيل تولى شئون المعسكر بصورة كاملة تمثل تهديداً للسيادة النمساوية على جزء من أراضي النمسا .. فقرر كرايسكى إغلاق

المعسكر ليعتبر على الفور لاتهام من اسرائيل — ومن جولدا مائير شخصياً والمنظمات الصهيونية في كل مكان — بأنه خضع أمام تهديدات فلسطينية .. وكان هدف زيارتي هو أن أعرب لكرايسكى عن تأييدنا في محاولة لمواجهة الضغوط المالية لإسرائيل عليه .

وكان كرايسكى — وهو يهودى — يشعر بإساءة عميقة وغضب بسبب الحملة المباشرة ضده والتي شنتها اسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة . وحاولت أن أطمئنه فقلت له عرضاً ألا يقلق كثيراً لأن معسكر شوناو سوف يحتل عناوين الأنباء ليوم أو يومين ثم ينسى سريعاً حين تسرق أحداث أخرى الأضواء .. وقلت : إن الموقف في الشرق الأوسط متوتر جداً وسرعان ما سيركز الاهتمام العالمى هناك .

وقد جرى هذا الحديث يوم الخامس من أكتوبر أى في اليوم السابق لعبور قناة السويس وقد وجدت صعوبات في عودتي لمصر بعد هذه الزيارة ، فلم أستطع استكمال السفر جواً من روما بسبب إضراب في مطارها ، وفي اليوم التالى أُلغيت كل الرحلات المتوجهة إلى القاهرة مما اضطرني إلى الطيران إلى ليبيا ، ثم استقل سيارة إلى القاهرة في رحلة شاقة استغرقت ست عشرة ساعة .. وعلى أية حال أخذ كرايسكى كلماتي بجدية .. فبعد رحيلى مباشرة قام بجولة يلقى خلالها كلمات تأييداً لمرشحيه في الانتخابات القادمة ، وفي خطبه تلك أبرز احتمالات الخطر الوشيك لوقوع انفجار في الوضع في الشرق الأوسط .. وعندما حاول زملاؤه التقليل من هذه الاحتمالات حيث رفضوا ماقلت على اعتبار أنه مجرد مبالغاة معتادة قال المستشار كرايسكى : « لا .. إن فهمي رجل جاد جداً ، وهو لا يقول شيء كهذا دون أن يكون هناك شيء ما يدور في ذهنه » وفي السادس من أكتوبر عندما انتشرت أنباء الضربة التي وجهها الجيش المصرى أوضح كرايسكى لزملائه أنه كان على حق حين أخذ كلماتي على محمل جد .

وبعد هذا ببضع سنوات وفي أحد الاجتماعات الدولية الاشتراكية — وفي وجود جولدا مائير — قص كرايسكى نفس القصة .. فاستشاطت مائير غضباً

واهتمامه بأنه خائن. حيث قالت: إنه كيهودى كان يجب عليه أن يبلغ الزعماء الاسرائيليين بما قلته ليتمكن من اتخاذ إجراءات احتياطية على الفور.

وتظل هذه الحادثة فى رأى مشالاً هاماً على أهمية الثقة، فبالنسبة إلى كرايسكى كانت الثقة فى شخصى تعنى أنه يستطيع أن يأخذ كلمتى على محمل الجد، وبالتالي فقد كان لديه تحذير مسبق بأن شيئاً ضخماً سوف يحدث فى الشرق الأوسط. وبالنسبة إلىى كانت الثقة فيه تعنى أنه بإمكانى أن أُلجأ له بأن أبحث جساماً على وشك أن تقع، ولدى ثقة كاملة بأنه لن يستخدم هذه المعلومات ليضر بمصر.

ومن المستحيل أن أستطيع تقديم وصف مفصل لكل الخطوات التى قمت بها بموافقة صريحة من السادات أو غيرها لتنفيذ سياسة مصر الجديدة خلال السنوات الأربع التى شغلت خلالها منصب وزير الخارجية .. وكنا قد عدنا إلى عملنا الطبيعى .. وكفى أن أقول مثلاً إنه خلال النصف الثانى من عام ١٩٧٥ تبادل الرئيس السادات نفسه ١٦٨ رسالة من رئاسة الجمهورية مع نظرائه فى جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى هذا فقد زار فرنسا وإيران والنمسا وأوغندا والولايات المتحدة وبريطانيا بالإضافة إلى كل الدول العربية تقريباً .. وفى نفس الفترة استضافت مصر أربعة عشر رئيس دولة ومالاً يقل عن ٣٤ وزير خارجية .. وعلاوة على هذا استقبلت مصر ٦٤ شخصية هامة فى مهام رسمية و١٢ وفداً على مستوى أقل .. كما وصلت إلى القاهرة وفود برلمانية عديدة للاتصال بأعضاء فى مجلس الشعب .. وخلال عام ١٩٧٦ أرسل الرئيس السادات ١١٦ رسالة من الرئاسة وتلقى ١٠٤، وقام ١٧ من رؤساء الدول والحكومات بزيارات رسمية لمصر .. وظل عدد كبير من وزراء الخارجية يتوافدون على القاهرة، كما كان وزراء الخارجية العرب يأتون إلى القاهرة ويغادرونها وكأنهم فى بلادهم .. ومن بين هذا العدد الضخم من الاتصالات والمبادلات سوف أختار عدداً قليلاً فحسب من أهمها، ومما يختص بسياسة مصر فى العالم العربى وجهودنا لضمان علاقات أوثق مع بعض الدول الأوروبية والآسيوية والافريقية، ثم أناقش بتفاصيل أكثر وفى فصول منفصلة

علاقاتنا مع القوتين الأعظم منذ بدأ الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في السيطرة على الوضع في الشرق الأوسط .

وفما يختص بسياستنا في العالم العربي: يتحدث مافعلته مصر عن نفسه في تلك الفترة. لم يكن هناك أى خلاف بيننا وبين أى زعيم عربى ولكننا كنا نفتح أبوابنا على مصاريحها لهم جميعا .. وهذا وصلنا إلى مرحلة يمكننا فيها أن نناقش بصراحة أية مشكلات مع أشقائنا على كل المستويات .. وقد زرنا- الرئيس السادات وأنا- كل الدول العربية عدة مرات ، وكنا دائما نحري محادثات بناءة جدا .. لم تكن هناك مشكلة لانستطيع مناقشتها بصراحة وحلها مع زملائنا .. وحينما نذهب كنا نحب قلوبا مفتوحة واعترافا كاملا .. بمساهمة مصر الكبيرة في القضية العربية .

وقد نبع هذا الاعتراف فوق كل شيء من حرب أكتوبر .. وفى هذا الصدد يجب أن نذكر هنا أنه بينما قامت مصر بمساهمة كبيرة بصورة لاشك فيها فإن عددا من الدول العربية بذل قصارى جهده لدعم مصر .. وقد قدمت الدول المنتجة للبترول مساهمة كبيرة بأن قررت بصورة إجماعية أن تفرض حظراً على البترول .. ولا يمكن لمصر سوى أن تذكر الدور الذى قام به كل من الملك فيصل عاهل السعودية والشيخ زايد حاكم الامارات العربية المتحدة بالعرفان .. وقد سافر الرئيس الجزائري بومدين شخصياً إلى موسكو وعرض على الاتحاد السوفيتى ٢٠٠ مليون دولار أمريكى نقداً في محاولة لاقناعه بأن يرسل إلى مصر وسوريا المساعدة العسكرية التى تحتاجان إليها .. ويظل كرمه في الذاكرة لأنه اضطر إلى اقتراض هذه الأموال ، كما ساعدت دول أخرى بإرسال قوات إلى الجبهة .

كان لجهودنا في الشرق الأوسط كما قلت من قبل هدفان رئيسيان: بناء شبكة من التحالفات وبالتالي تكوين حزام أمان حول مصر ، والمحافظة على الوحدة العربية حتى نضمن استقلالنا الحقيقى ، ونكون في وضع يسمح لنا بالتفاوض بشأن تسوية دائمة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط .. ويجب أن

أوضح أن الوحدة العربية لا تعنى مجرد الوحدة بين الدول الموجودة بالفعل ولكن أيضا مع الفلسطينيين لمساعدتهم على ممارسة حقوقهم في تقرير المصير وتكوين دولة . وقد كانت مهمة بناء حزام أمان حول مصر مهمة بعيدة المدى ، ولم تكن نأمل في تحقيقها في غضون بضعة شهور أو حتى سنوات .. غير أننا قمنا ببعض الخطوات بالنسبة إلى السودان وسوريا وليبيا وكانت النتائج مشجعة .

وكان هذا صحيحاً بصفة خاصة بالنسبة لعلاقتنا بالسودان الدولة التي ترتبط بها بصورة وثيقة بسبب اعتمادنا المشترك اقتصاديا على نهر النيل وبسبب روابط تاريخية قائمة منذ زمن بعيد وإن كان هناك خوف السودانيين من السيطرة المصرية .. وعلى أية حال أدرك الرئيس نميري في تلك الفترة أن استقرار نظامه يعتمد على مصر .

وفي فبراير عام ١٩٧٤ كنا قد استطعنا أن نتخذ خطوة أولى نحو علاقات أوثق بتوقيع تعاون اقتصادى وثقافى ، غير أننا لم ندفع الرئيس نميري أكثر من هذا إذ شعرنا أنه لم يكن مستعداً لذلك .. وعلى أية حال بدأت في العام التالى مجموعة حوادث تقنع نميري بأنه يحتاج إلى مساعدة مصر .. أولاً : شعر نميري أنه معرض لتهديد مجموعات فلسطينية في أزمة أثارها مقتل دبلوماسيين أمريكيين ، فكان السفير الأمريكى كليونويل وجورج مور قد قتل في الخرطوم في مارس ١٩٧٣ ، وكان هناك اشتباه أن رجلين اعتقلا كانا على علاقة بمنظمة فلسطينية .

وتحت تأثير ضغط أمريكى اضطر نميري إلى محاكمة المتهمين .

وكانت المحاكمة في يونيو عام ١٩٧٤ .. وعند نهاية المحاكمة اتصل بى نميري في أحد الأيام تليفونيا قائلاً : إن قرار المحكمة سوف يصدر في اليوم التالى وأن المتهمين سوف يعلن انها مذنبان وأنه يخشى من المزيد من الهجمات الارهابية أن أعلن هذا القرار .. ولما كنا نعرف كيف كان الوضع السياسى في السودان محاطا بالمخاطر قلت لنميري : إننا سوف نرسل طائرة عسكرية لتأخذ المتهمين من السودان ليفض يديه منها مادام الحكم الذى سوف يصدر ضدهما ليس الاعدام .. فوافق وأخذنا الرجلين إلى القاهرة .. وفي الشهور التالية وقعت محاولات انقلاب أخرى

في السودان وتم الكشف عن المزيد من المؤامرات. وبحلول يوليو عام ١٩٧٥ كان نميري قد بدأ يفكر في احتمال توقيع معاهدة دفاع مشترك مع مصر من أجل تعزيز هذا الوضع .. وأبلغ السادات بأنه مستعد لتوقيع معاهدة من هذا النوع على الفور، وذلك عندما توقفنا في الخرطوم في طريقنا إلى حضور مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في كمبالا .. وفي الصباح التالي على أية حال كان نميري قد غير رأيه ولم يذكر هذه المسألة .. ومن ناحيتنا لم نحاول الضغط عليه .

وكان العامل الحاسم الذي أدى في النهاية إلى توقيع معاهدة الدفاع المشترك بين مصر والسودان هو محاولة خطيرة جداً للانقلاب في يوليو عام ١٩٧٦ .. فقد كان نميري قد نجح من الاغتيال حين عاد من رحلة في الخارج قبل موعده غير أن قتالا عنيفاً اندلع ولم يتم إخراجه سوى بمساعدة قوات مصرية سارعتا بنقلها جواً إلى السودان .

وحال أن هذا الوضع الداخلي طار نميري إلى الاسكندرية .. وكنت أعرف أن الوقت قد حان لتوقيع اتفاق دفاع مشترك، ولكنني كنت أعرف أيضاً أن نميري الذي كان يخشى دائماً من السيطرة المصرية سوف يفضل دخول طرف ثالث في هذا الاتفاق . ولهذا السبب كنت أحمل في حقيبة أوراقي مسودتين للمعاهدة، واحدة تشمل ثلاثة أطراف هي مصر والسعودية والسودان، وأخرى لمعاهدة ثنائية بين مصر والسودان .. وكنت أعرف جيداً جداً أن السعوديين لن يوقعوا مثل هذا الاتفاق الثلاثي .

وحيث أن السعوديين يطمحون هم أنفسهم أن يلعبوا دوراً رئيسياً في العالم العربي بفضل ثرواتهم فإنهم كانوا ينظرون إلى مصر كمنافس خطير، وهي وفق كلمات محلل سياسي « كبيرة جداً — وقوية جداً ومقدامة جداً » وحتى لو وافق السعوديون على التوقيع فإن الولايات المتحدة ما كانت تسمح لهم بفعل هذا أبداً خشية أن يؤدي مثل هذا التحالف الوثيق بين القوة المصرية والثروة السعودية إلى تقليل كبير في الدور الأمريكي في الشرق الأوسط .. وهكذا لم أكن أعتقد أبداً أن

هذا الاتفاق الثلاثي سوف يوقع غير إننى كنت أريد أن أوضح لغيرى أنه من المستحيل وجود طرف ثالث يقبل التوقيع على اتفاق ثنائي .

وفى يوم ١٦ يوليو سافرنإلى الرياض وقدمنا الاتفاق الثلاثى إلى السعوديين وعلى الفور عقدوا اجتماعا للعائلة المالكة حول هذه القضية ، وكما هو متوقع عادوا إلينا بالإجابة بأنهم لن يوقعوا . وعلاوة على هذا مارسوا ضغطا كبيرا على غيرى بالأيدخل فى إتفاقي مع مصر .. وكان هذا هو ما نحتاجه اذ غضب غيرى من محاولة السعوديين بأن يقولوا له ماذا يفعل وطلب عقد اجتماع عاجل معنا . وتركناه يشكو السلوك السعودى وعندما انتهى حديثه أخرجت مسودة للدفاع المشترك من حقيبتي .. وقد سره هذا الاتفاق فوقه فوراً .. ونحن فى الرياض وكان تاريخ الوثيقة نفسها على أية حال هو ١٥ يوليو ١٩٧٦ فى الاسكندرية . وأصبحت هذه المعاهدة التى تظل لمدة خمسة وعشرين عاما هى أساس تعاون وثيق جداً بين مصر والسودان وظلت دون تغيير حتى يومنا هذا .. وهكذا تم ضمان الجانب الجنوبى .

ولم تكن الجهود المبذولة لضمان الجناحين الشرقى والغربى بنفس النجاح أو دائمة بنفس الصورة ، ولكننا أحرزنا تقدماً ذا قيمة ، وكما سوف نرى فيما بعد بحلول أواخر عام ١٩٧٧ نجحنا على الأقل فى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا أما بالنسبة إلى سوريا فقد كانت علاقتنا تواجه لحظات كثيرة من التحسن والسوء ، ولكن قبل نهاية عام ١٩٧٦ أصبحت علاقتنا طبيعية مرة أخرى .

كانت المشكلات التى نواجهها مع السوريين تنبع بصورة أساسية من خوفهم من أن توقع مصر إتفاق سلام منفصل مع إسرائيل حيث تحصل على سيناء وتترك سوريا دون أن تستعيد الجولان .

وهكذا كان السوريون أى مبادرة مصرية كعلامة على أن مصر تعقد سلاما مع إسرائيل . وكانوا عادة مايبالغون فى رد فعلهم . وقد ناقشنا من قبل الحملة التى شنتها سوريا ضد مصر بسبب توقيع فك الإشتباك الأول مع إسرائيل .. وقد بدأوا حملة أخرى للتشهير بمائلة للحملة الأولى عندما وقعنا إتفاق فك إشتباك ثانياً فى سبتمبر عام ١٩٧٥ .. ومرة أخرى تركنا لهم بعض الوقت

لينفسوا عن غضبهم حيث كنا نعرف أنهم في النهاية سوف يرون أنه لم يكن هناك مبرر لخوفهم ، وفي الواقع بحلول ذلك الوقت كان مؤتمر عر بي يضم ست دول قد عقد في الرياض في اكتوبر عام ١٩٧٦ .. وكانت سور يا مستعدة للتصالح مع مصر .. وأكد مؤتمر أوسع عقد في القاهرة بعد بضعة أيام فحسب من ٢٥ إلى ٢٦ اكتوبر هذا التصالح . والحادثة التالية تكشف الكثير في هذا الصدد .. خلال الإجتماع الذى عقد لمناقشة الأزمة في لبنان قررت أن أطرح مسألة تجديد تعيين محمود رياض — وهو مصرى — أميناً عاماً للجامعة العربية .. ولم تكن فترة محمود رياض في الجامعة سوف تنتهى قبل ستة أشهر أخرى ولكننى كنت أشعر بالقلق بسبب شائعات تقول : إن دولاً عربية قد قررت بإيعاز من سور يا والأردن أن تختار شخصية غير مصرية لشغل منصب الأمين العام القادم للجامعة .. وأردت أن أضع نهاية لهذه الحملة ، وأن اوضح في نفس الوقت أن مصر مازالت مركزاً للعالم العربى ، وأن زعامة الجامعة العربية من حق مصر .. ودون أن أبلغ أنا من السادات أو محمود رياض ذهبت مباشرة إلى حافظ الأسد وطلبت منه أن يضع مسألة إعادة انتخاب محمود رياض في جداول أعمال مؤتمر القمة وكذلك أبلغت الملك حسين بطلبى .. ووافق الأسد والتزم بكلمته .. فقد قدم رسمياً الإقتراح بإعادة إنتخاب محمود رياض وأيد حسين الإقتراح .. ولما وجد الأعضاء الآخرون في المؤتمر أن كلاً من الأسد وحسين وافقا على إعادة إنتخاب محمود رياض — وقد كان من المفترض أنها يقفان ضد هذا — فإن الأعضاء الآخري ن وافقوا أيضاً على الإقتراح .. وهكذا أعيد إنتخاب رياض بالإجماع ..

ومرة أخرى أظهرت مصر ما لها من مكانة .. واتضح أيضاً أننا قد تصالحنا مع الأسد .

ولإظهار المزيد من النوايا الطيبة وافق الأسد يوم ٢٧ اكتوبر أيضاً على تعيين الفريق الجمسى كرئيس للقيادة العسكرية المصرية السورية المشتركة ، وكانت هذه القيادة كما يذكر القارىء قد تكونت قبل حرب اكتوبر غير أنها ظلت غير

عاملة منذ نهاية الحرب ، وكان وجودها قد أصبح غير ملموس أكثر مع وفاة القائد الأول الفريق إسماعيل ، بعد أن كان الاسد يرفض الاعتراف بتعيين السادات للجسمي ليحل محل إسماعيل .

وبعد بضعة أسابيع تقدمت العلاقات السورية المصرية خطوة أخرى حيث وصل الأسد إلى القاهرة في زيارة رسمية ، وفي يوم ٢١ ديسمبر وقع الأسد والسادات إتفاقا بتشكيل قيادة سياسية مشتركة بين البلدين ، بالإضافة إلى ست لجان لتنسيق شئون الدفاع والسياسة الخارجية والتمويل والمعلومات والتعليم والتشريع . وفي فبراير عام ١٩٧٧ انضم السودان إلى هذه القيادة السياسية .. وبالتأكيد لم يكن معنى هذا أننا نجحنا في تشكيل حزام الأمان حول مصر ، غير أنه من المؤكد أن الأمور كانت تجري في الإتجاه السليم .

وبالإضافة إلى إبرام الإتفاقات التي ناقشتها فيما سبق ، إتخذت أيضا بعض الخطوات الرئيسية لتنفيذ خطتي لحلق حزام أمان قوى حول مصر .. فقد طلبت بصورة محددة من الفريق الجسمي الذي كان في ذلك الوقت نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع أن يعد خططا مفصلة لكيفية تنفيذ مثل هذا المفهوم من الناحية العسكرية . وكانت هذه الخطط تعتمد على تشكيل وحدات عسكرية مصرية خاصة مستعدة للتدخل للمحافظة على الأمن في نطاق هذا الحزام حول مصر .. وكان الفريق الجسمي وهو من العسكريين ذوى الكفاءة والخبرة المهنية العالية ذا مؤهلات بارزة لإعداد مثل هذه الخطط ، وقت أيضا يجس نبض الولايات المتحدة فيما يتصل بمفهومي عن حزام الأمان هذا ، حيث ناقشت هذا مع كيسنجر ، ثم فيما بعد مع خلفه سيروس فانس . ولم يكن أيها ضد الفكرة مما أدهشني بعض الشيء ، غير أنه كان واضحا أيضا أنها غير مستعدين لدراسة هذا الأمر بجدية .. ومن المفارقة أن مفهوما مماثلا إلى حد بعيد تبنته فيما بعد الولايات المتحدة وهو فكرة تشكيل سلسلة من «التسهيلات» ، وتكوين قوات أمريكية متحركة تحافظ على الأمن في الشرق الأوسط .. غير أن هذا المفهوم إستقبل بصورة سيئة في العالم العربي لأن الأمن بالنسبة إلى العرب لا يمكن أن يعنى سوى الحماية من العدوان

الإسرائيلي ، كما أن الوجود الأمر يكي يعتبر تعديا على سيادتنا .. وسوف يكون من الأفضل بكثير لو عملنا على تنمية أحرمة الأمان الخاصة بنا ، وقواتنا المتحركة الخاصة لحماية سيادتنا .

وكان العنصر الآخر الهام في سياستنا في العالم العربي في ذلك الوقت هو الجهد المبذول لتقوية مركز منظمة التحرير الفلسطينية ؛ ليساعدها على الحصول على الإعتراف بها دوليا .. وكانت الخطوة الأولى التي ناقشتها من قبل هي الإعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في إجتماع القمة في الرباط ، وقد لعبت مصر الدور البارز في الترتيب لهذا الإعتراف .. ومنذ ذلك الوقت أحرزت المنظمة تقدما كبيرا في الحصول على إعتراف دولي بها .

وقد سمع الصوت الفلسطيني لأول مرة من على منبر الأمم المتحدة عندما ألقى ياسر عرفات خطابه الشهير يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٤ . وبعد بضعة أيام من هذا أقرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٢٣٦ الذي يعترف بحق الشعب الفلسطيني كطرف رئيسي في عملية السلام في الشرق الأوسط ، ودعت الأمين العام للأمم المتحدة للقيام بالإتصالات اللازمة مع منظمة التحرير الفلسطينية .. وفي نفس اليوم أقرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٢٣٧ الذي منح المنظمة مكانة المراقب في الأمم المتحدة .. وقد عملت مصر من أجل كسب التأييد لهذه القرارات كما منحت المنظمة تأييدها الكامل .

وفي ديسمبر عام ١٩٧٥ عندما شن الإسرائيليون غارات على معسكرات الفلسطينيين في جنوب لبنان لعبت مصر دورا أساسيا لضمان إشتراك منظمة التحرير في مناقشات مجلس الأمن حول المشكلة .. وبناء على إقتراحنا أقر مجلس الأمن القرار ٣٨٣ الذي دعا منظمة التحرير للإشتراك في المناقشات حول الإعتداء الاسرائيلي .. ومن الجدير بالذكر هنا أنه عندما أقر المجلس هذا القرار انسحب المندوب الإسرائيلي لمدة يومين ، ليعود على الفور حين علم أن المنظمة قد مدت تأثيرها على الإجتماعات في غيابه .

كما كانت مصر أيضا مسئولة عن تحويل مكانة المنظمة في الجامعة العربية من المراقب إلى العضوية الكاملة في عام ١٩٧٦ .. وقد وجهت رسالة شخصية بهذا إلى الجامعة العربية ، وقد قبل الاقتراح كل وزراء الخارجية الآخرون ، وفي تلك الفترة أحرزت المنظمة أيضا تقدما كبيرا في الحصول على إعراف عدد كبير من الدول .. وكنت مسئولا عن بعض من هذه الخطوات .

وقبل ذلك ، وبالتحديد في مارس عام ١٩٧٤ كنت قد حصلت من جروميكو على تصريح بأنه ينبغي أن يمثل الفلسطينيون في مؤتمر جنيف .. وفي أكتوبر عام ١٩٧٤ أقمعت السوفيت بالإعراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للفلسطينيين .

ورببت لإجتماع بين ياسر عرفات ووزير الخارجية الفرنسي جان فيكتور سوفانياراج في بيروت يوم ٢١ أكتوبر عام ١٩٧٤ ، وإجتماع آخرين عرفات وجبر هارت شرود رئيس لجنة العلاقات الخارجية لبرلمان جمهورية المانيا الاتحادية في ديسمبر عام ١٩٧٤ . ثم التقى وزير الدولة الألماني للشئون الخارجية والمتحدث الرسمي باسم منظمة التحرير في بيروت في سبتمبر عام ١٩٧٥ في العاصمة اللبنانية .. وعندما قام الرئيس المكسيكي لويس ايشيفر بزيارة رسمية إلى مصر في أغسطس عام ١٩٧٥ أقمعته بلقاء ياسر عرفات شخصيا .

وكخطوة نهائية عندما تكلم الرئيس السادات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٩ أكتوبر عام ١٩٧٥ طلبت منه أن يقدم بصورة رسمية قرارا بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية لحضور مؤتمر السلام في جنيف ، بحيث تكون على قدم المساواة مع كل الأطراف الأخرى .. وتم إقرار هذا تحت إسم القرار رقم ٣٣٧٥ في العاشر من نوفمبر عام ١٩٧٥ .. و يقتضى هذا القرار أن تدعى منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة عن الشعب الفلسطيني للإشتراك في كل الجهود والمبادرات أو المؤتمرات التي تدور حول الشرق الأوسط كما دعا القرار أمين. عام الأمم المتحدة إلى إصدار تعليماته إلى رئيس مؤتمر جنيف ؛ لإتخاذ الخطوات المناسبة لدعوة ممثلى المنظمة لحضور جلسة لمؤتمر السلام في جنيف .

وكان من المستحيل بطبيعة الحال جعل الولايات المتحدة تعترف بمنظمة التحرير في ذلك الوقت أو توافق على إشتراك المنظمة في مؤتمر جنيف ، إلا أننا حاولنا بالفعل أن نهدئ الرأي العام الأمر يكفى في هذا الصدد بعض الشيء . وكان من إحدى المحاولات الرئيسية التي بذلت ؛ الخطاب الذى ألقاه الرئيس السادات في واشنطن أمام جلسة مشتركة لمجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين في الخامس من نوفمبر عام ١٩٧٥ . وقد أعددت هذا الخطاب بنفسى وأعدت كتابة مسودته سبأاً وعشرين مرة لأوضح الحجج التى تعتبر لصالح منظمة التحرير ، وتلقى إعجاباً لدى الأمريكيين ، حيث ذكرتهم بكفاجهم من أجل تقرير مصيرهم في الماضى .. وما قاله الرؤساء الأمر يكون دفاعاً عن حقوق الإنسان .. وقبل أن يلقى السادات الخطاب عرضت نصه على ايلتس وسيكو ، وطلبت منها تعقيها عليه كأمر يكيين ، ورأيها عن كيفية تلقى الكونغرس لمثل هذا الخطاب وما إذا كانت لديها إقتراحات إضافية .. وأسعدنى أنها اعجبا بالخطاب ، وقد كان الرئيس السادات أول زعيم عربى يتحدث أمام جلسة مشتركة لمجلس النواب والشيوخ الأمر يكيين ، وكان من المناسب أن تكون نقطة التركيز الرئيسية في هذا الخطاب هى قضية فلسطين .

إن ما ناقشته فيما سبق يمثل فقط جزءاً من الخطوات التى إتخذتها مصر في العالم العربى ، ولصالح الفلسطينيين في تلك الفترة .. وسوف يكون من المناسب على أية حال أن أوضح للقارىء إلى أى مدى تغير العالم العربى ، وتقدم نحو الوحدة في تلك الفترة وفوق كل شىء إلى أى مدى تحسنت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية .. فيحلول عام ١٩٧٧ كانت المنظمة قد أصبحت عضواً كاملاً مشتركاً في الصراع في الشرق الأوسط ، ولم يعد من الممكن التحدث عن سلام شامل في المنطقة دون موافقة المنظمة وخلق دولة فلسطينية .

و يكذب التقدم الذى أحرزته المنظمة والإعتراف الذى حظيت به : الزعم الإسرائيلى بأنها منظمة إرهابية وليست منظمة سياسية ، وأنها لا تحوز تأييد الفلسطينيين .

وفي الواقع أن المنظمة حركة تحرير بكل معنى من المعاني ، وهى مسئولة عن مستقبل شعب وأرضه وحقوقه .

وقد أثبتت الفلسطينيون بدرجة كبيرة أنهم يرون المنظمة بهذا المعنى ، وذلك خلال إنتخابات عمدة الضفة الغربية وقطاع غزة ، الأمر الذى حدث تحت ظل الإحتلال الإسرائيلى ونتيجة لهذا ظل الإسرائيليون منذ ذلك الوقت يحاولون إبعاد هؤلاء العمدة .. كما أن معظم الدول الأجنبية والمنظمات الدولية أيضاً أظهرت أنها تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية حركة تحرير مشروعة ، ومنجتها اعترافاً رسمياً .. وليس هناك سوى إسرائيل التى تصر ببساطة على أن المنظمة مجموعة إرهابية .

ومن خلال تجربتى الشخصية : تيقنتُ أن كل ممثلى منظمة التحرير الذين قابلتهم وعملت معهم ذوو تفكير سياسى ، وهم مثقفون يعملون من أجل تحقيق سلام أصيل وعادل لوضع نهاية لحنة شعهم .. وقد تولى ياسر عرفات (أبوعمار) مسئولية رئاسة منظمة فتح بكفاءة وفعالية ودون انقطاع منذ عام ١٩٦٨ ، أبوعمار رجل ذو طبيعة إنسانية عميقة ، وهو سياسى حقيقى بكل معنى من المعانى .. وهذا هو سبب بقائه رغم النضال الطويل الصعب ضد كل التيارات والتيارات السرية فى الحركة ، وعلى الرغم من كل المخاطر المادية والسياسية .. وليس أبوعمار هو الرجل العظيم الوحيد فى المنظمة فمن بين الذين أثروا فئ كثيرأ صلاح خلف « أبوأياد » وفاروق قدومى « أبو لطف » ومحمود عباس « أبو مازن » وخالد الحسن « أبو سعيد » وعلى حسن سلامه « أبو حسن » وسعيد كمال وجمال السوفانى وأحمد صدقى الدجاني .

ومن الإنجازات الكبيرة الأخرى فى السياسة الخارجية المصرية فى منتصف السبعينات إقامة علاقات وثيقة أكثر مع الدول الأوروبية الغربية الكبيرة .. وكان ما أرمى إليه هو إقناع أوربا الغربية بأن تقوم بدور نشط فى عملية السلام فى الشرق الأوسط . وكنت أعتقد أنه يجب أن تطرح الدول الأوروبية إقتراحاتها الخاصة بدلا من مجرد التراجع ومنح الولايات المتحدة حرية التصرف فى الشرق الأوسط .. وفى الواقع : إن هذا الدور الأوروبى سيكون مفيدا جدا حتى للولايات المتحدة التى

يعوقها النفوذ اليهودى والتزامات موسعه تجاه إسرائيل عن التصرف فى مشكلة الشرق الاوسط ... وهكذا وجهت كل إتصالاتنا مع الزعماء الأوروبيين إلى إقناعهم بأن يشتركوا فى حل المشكلة بجزء من الجهد .. و بينما لم تنته عدم رغبة هذه الدول فى لعب دور نشط بين يوم وليلة فإننا أحرزنا بعض التقدم كما سوف توضح الأمثلة القليلة التى سوف أوردتها هنا .

لقد حققنا نجاحا حقيقيا فى علاقاتنا بفرنسا ، وبدأ هذا بلقاء مباشر مع الرئيس فاليرى جيسكارديستان فى اغسطس عام ١٩٧٤ . ولقد أعجبت به كثيرا فلم يكن صريحا مباشرا فحسب بل لقد كانت لديه أيضا معرفة دقيقة بكل تفاصيل العلاقات المصرية الفرنسية .

وقد كان فريدا فى هذه الناحية : فلم أتعامل أبدا مع رئيس أمريكى أو أى رئيس آخر على هذا القدر من المعرفة بشأن المسألة التى تتناولها .. ولم يكن من اللقاءات التالية مع الرئيس الفرنسى إلا أن أعادت تأكيد هذه الإنطباعات الأولى .. كان الهدف من اللقاء الأول مع جيسكار هو إقناعه برفع الحظر على الأسلحة الفرنسية إلى مصر وكان هذا ضمن حظر شامل فرضه الجنرال شارل ديغول على تصدير أسلحة فرنسية إلى كل أطراف الصراع فى الشرق الأوسط .. ووافق جيسكار على رفع الحظر ضد مصر وجذب هذا القرار الكثير من الإهتمام وعناوين الأتباء : . كما أنه فتح الطريق أمام صفقة هامة لبيع الطائرات الميراج ، ومعدات عسكرية أخرى لمصر .

وحتى نبني على هذه البداية الواعدة بالخير رتبنا لزيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام يقوم بها السادات لباريس اعتبارا من يوم ٢٧ يناير عام ١٩٧٥ ، وخلال هذه الزيارة طلب منى السادات بصورة غير متوقعة أن أحاول إقناع الرئيس جيسكار ليصدر إعلانا يقول : إن فرنسا مستعدة لأن تقدم لمصر معدات عسكرية لتحل محل ما فقدته فى حرب أكتوبر ، وقد دهشت بعض الشئ ؛ لأن السادات لم يرد أن يطرح هذه المسألة بصورة شخصية أمام جيسكار ، ولكننى وعدت أن أبذل قصارى جهدى .. ثم أبلغت وزير الخارجية الفرنسى سوفانيارج — وهو دبلوماسى ممتاز يتمتع بقدر كبير من الثقة — بهذا الطلب منه نقله إلى جيسكار .

وأبلغنا جيسكار برده خلال إجتماع عقد لمناقشة نص البيان المصرى الفرنسى الذى كان مقرر أن يصدر فى نهاية الزيارة .. وبينما كان الرئيس الفرنسى يعقب **هـى مسودة البيان المقترحة** قال : إنه مستعد لأن يضمها عبارة تفيد بأن فرنسا مستعدة لأن تقدم أسلحة لمصر تحمل جزئيا محل الأسلحة التى فقدتها مصر خلال حرب أكتوبر بالإضافة إلى أى صياغة أخرى نقترحها .. ولم أكن أتوقع هذا ، ولم تكن معنى صياغة معدة .. وعلى أية حال كانت مسودة البيان التى أعدها الفرنسيون شاملة بالفعل .. وأشارت إلى الإنجاء الجديد الذى إنخذه العلاقات الفرنسية المصرية منذ زيارتى لباريس فى أغسطس عام ١٩٧٤ .. كما أعرب البيان بوضوح عن شروط تحقيق سلام عادل فى الشرق الأوسط .. وكانت هذه تتضمن جلاء إسرائيل عن كل الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والإعتراف بحقوق الفلسطينيين فى تكوين دولة لهم ، وحق كل الدول فى المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود أمنة .. وكانت إضافة العبارة الخاصة باستعداد فرنسا لإعادة تسليح مصر قد جعلت البيان يحتوى كل شىء سعيانا للحصول عليه ، وقد رضى السادات تماما عن هذا فقد كانت الزيارة ناجحة تماما .. وتلاها المزيد من مبيعات الأسلحة لمصر ، وإشتراك فرنسا فى تنمية صناعة أسلحة عربية مركزها مصر ، وتمولها بصفة أساسية دول الخليج ، وزيادة التعاون الإقتصادى بين مصر وفرنسا .

وسوف أناقش هنا حادثة واحدة توضح أهمية علاقاتنا الجديدة مع فرنسا ، واستعداد هذه الدولة ، لأن تلعب دورا فى الشرق الأوسط ، وقد حدث هذا فى أوائل ١٩٧٦ حيث كانت الأزمة فى لبنان قد أصبحت تهدد بالتفجر بما لا يمكن معه السيطرة عليها بالمرّة . وقد ذهبت إلى باريس وقابلت جيسكار وطلبت منه أن تتدخل فرنسا بالفعل فى لبنان وكان السبب لهذا الطلب هو أن التدخل الفرنسى كان يمكن أن يكون مقبولا لكل الأطراف المعنية من تدخل أى قوة أجنبية أخرى بسبب العلاقة طويلة الأمد بين فرنسا ولبنان .. ومرة أخرى أبدى جيسكار فهمه الكامل للموقف ، إلا أنه لم يكن راغيا فى أن تلتزم فرنسا بالتدخل الفعلى فى لبنان .. ولما كنت أفهم مدى تعقيد المشكلة قررت ألا ألح عليه ، ولكن قررت أن

أعود إلى مصر على الفور خاصة وقد أبلغني جيسكار أن لديه إرتباطات أخرى خارج باريس .. وهكذا أبرقت بقرارى إلى الرئيس السادات حيث أبلغه بأننى سوف أعود إلى القاهرة بدلا من أن أقضى بضعة أيام فى باريس كما حثنى جيسكار، وفى الصباح التالى ذهبت إلى المطار وكنت على وشك أن أستقل الطائرة حين تلقيت رسالة من قصر الاليزيه تقول : إن جيسكار ألغى رحلته وأنه يريد أن أعود إلى باريس لمقابلته .. فعدت لأعقد إجتماعا منفردا مع الرئيس جيسكار.. وكان من الواضح أنه أمعن التفكير فى هذه القضية ، ودون أن يضع وقتا كثيرا قال : إن فرنسا مستعدة للتدخل فى لبنان ، ثم أوضح لى بالتفصيل مدى هذا التدخل العسكرى بما فيه من عمليات بحرية إلا أنه أضاف قائلا : إن هذه الخطة سوف تنفذ فى حالة إيجاد الجو السياسى المناسب فحسب .. ولقد سررت جدا عندما عدت إلى القاهرة وليس فقط لأن التدخل الفرنسى يمكنه أن يكون ذا أثر إيجابى على الأزمة فى لبنان نفسه ولكن أيضا لأنه كان من المهم جدا لنا أن ننهى إحتكار القوتين العظميين للأمور فى الشرق الأوسط .. وفى النهاية لم يتم التدخل الفرنسى ؛ لأن الرئيس جيسكار قرر - حيث واجه المعارضة من سور يا والولايات المتحدة ألا يثير عدااء هاتين الدولتين .

ومع ذلك ظلت فرنسا أكثر دول حلف الأطلسنطى إشترাকা من الناحية السياسية فى شئون الشرق الأوسط .. من أجل إيجاد تسوية عادلة لمشكلته . وكانت جمهورية ألمانيا الإتحادية هى الدولة الثانية التى أقنا معها علاقات جيدة جيدا فى تلك الفترة ، وهى دولة كنت دائما أشعر بالإرتباط بها بصفة خاصة أوحى بشوق خاص لها منذ عينت سفيرا لمصر لديها .. ولم أشغل هذا المنصب أبدا لأننى عينت فجأة وزيرا للسياسة ثم وزيرا للخارجية .. إلا أننى ظلمت أشعر أنه يتعين أن تمنح مهمة إعادة العلاقات مع ألمانيا الغربية الأولوية القصوى ، وفى الواقع لقد قننا بأكثر من مجرد إعادة العلاقات الدبلوماسية .. فقد أقنا لجنة عليا مشتركة يرأسها وزيرا خارجية الدولتين وتضم وزراء آخرين .. وكانت هذه اللجنة العليا تجتمع مرة فى السنة لاعادة تقييم العلاقات بين القاهرة وبون ، وتشرف على إزالة العقبات بين الوزراء المختصين .. ولم تحل اجتماعات اللجنة

العليا محل الاجتماعات الاخرى ذات المستوى الاقل والتي كانت تجري بصفة مستمرة لمناقشة قضايا محددة . بل إنها قامت بدور التنسيق الشامل بحيث تقوى العلاقات بين بون والقاهرة ، وفتح مجالات جديدة للمزيد من التعاون في كل المجالات .. وكانت هذه التجربة تلقى تقديرا كبيرا في كل من القاهرة و بون .. كما حققت نجاحا كبيرا .. وكان هذا هو السبب في أننى أصررت فيما بعد على أن يطبق نفس الأسلوب بين مصر والدول الأخرى مثل فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة وغيرها .

ومنذ اللحظة الاولى التى هبطت فيها في بون وجدت استعدادا أصيلا لدى كل مسئول المانى لم يد المساعدة الى مصر .. كما كان واضحا لى تماما ان بون تقدر دور مصر في الشرق الاوسط وفيا وراءه ، وتعتبر أنه من مصالح المانيا الغربية أن تنمى علاقات طيبة مع مصر ، وفي ذلك الوقت كانت المانيا الغربية قد خرجت من فترة طويلة من الركود ، شغلت كلية خلالها بصراعها مع المانيا الشرقية والاتحاد السوفيتى ... والآن : وقد تمت على الأقل تسوية هذه المشاكل الصعبة لفترة مؤقتة فإن المانيا الغربية كانت تتوق الى فتح أبوابها أمام تعاون أوسع ومتنوع مع أكبر عدد ممكن من البلاد .

ولحسن حظ المانيا الغربية في تلك الفترة أنها كانت تحت زعامة رجال ذوى كفاءة عالية للغاية .

وقد قابلت كثيرين من كبار المسؤولين وأعجبت كثيرا بهم .. ومنذ البداية تعاملت مع الرئيس «فالتر شيل» الذى كان رجلا لطيفا جدا وعلى معرفة دقيقة بالشؤون الدولية ، كما أعجبت كثيرا بالمستشار هيلموت شميت ؛ فهو رجل متوازن جدا كما أنه جيد الاطلاع على المشاكل الاقتصادية ، وهو دائما دقيق جدا ، ومباشر ، وعملى للغاية .. ولا يمكن لأى شخص يتعامل معه أن يندم على معرفته بشخصية على هذا القدر من المقدرة والمعرفة . أما بالنسبة لوزير الخارجية «هانز ديتريتش جينشر» فقد أصبحنا صديقين من المرة الاولى التى التقينا فيها .. ولم نكن أبدا نتعامل بالرسميات ، وهو رجل أمين يعرب عما في عقله ،

ويمكن الثقة فيه بصورة كاملة ، وكانت صداقته دائمة وأصيلة ، وقد تمتعت أيضا بالصلوات التي أجرتها مع فرانكس جوزيف شتراوس وهورجل مثقف على علم غزير بمجريات الوضع الاقتصادى والمالى المعلنه والخفية فى أوروبا .. وفى هذا الصدد مازلت أتذكر تماما تلك المرة التي ظل يحاضرنى فيها لمدة ثلاث ساعات تقريبا فى كابينتى على شاطئ الاسكندرية حول مشكلة الطاقة فى أوروبا والعالم .. وهو كما رأيت فى ذلك اليوم دائرة معارف متنقلة .

كما نمت أيضا علاقات مصر بالملكة المتحدة بصورة طيبة حيث أمكننا التعاون فى مجالات كثيرة وخاصة فى المجال العسكرى .. وقد زرت لندن مرات عديدة حيث قابلت رئيس الوزراء « هارولد ولسن » وصديقى العزيز « جيمس كالاهاان » الذى كان وزيرا للخارجية فى ذلك الوقت .. وقد وجدت فى كالاهاان كل الصفات التي تميز الصديق المخلص الذى يمكن الاعتماد عليه .. ومازلت أذكر مناقشات كثيرة ساخنة وودية جرت معه فى عام ١٩٧٥ عندما أردت أن أقنعه بأن المملكة المتحدة كمضوء دائم فى مجلس الامن التابع للأمم المتحدة يجب أن تكون احدى الدول الضامنة لتحقيق حل سلمى لمشكلة الشرق الاوسط .. وقد خيب كالاهاان ظنى اذ حاول إقناعى بان حكومته ببساطة غير مستعدة فى ذلك الوقت أن تلتزم بالكثير ، وعندما واجهته بالإصرار : شرح لى كالاهاان الأمر بصراحة حين فعل هذا كسب احترامى إلى حد بعيد .. كانت بريطانيا مازالت مهتزة بسبب الأزمة فى قبرص حيث لم تتمكن من التدخل والمحافظة على السلام على الرغم من حقيقة أنها كانت ملتزمة بفعل هذا .. كما كانت فى وضع فريد بسبب وجود قاعدته عسكرية لها هناك ، ونتيجة لهذا لم تكن الحكومة البريطانية ترغب فى الدخول فى أية التزامات جديدة مالم تتأكد من مقدرتها على الوفاء بها .

وكننت أرى منطقيا وجهة نظر كالاهاان — وهكذا كنت أستطيع قبول رفض بريطانيا ان تكون ضامنة للسلام فى الشرق الاوسط .. غير ان مما أسعدنى كثيرا : أن الحكومة البريطانية تراجعت فى هذا القرار .. ففى نفس المساء الذى تلا

محدثتنا اقام كالاهاان مأدبة عشاء لتكرمي وانتهر الفرصة ليعلن أن حكومته أعادت النظر في قرارها وأنها سوف ترد على طلبى بالايجاب .. وظلت العلاقة بين مصر وبريطانيا فى التوقعب ذلك .. وحرصت على مقابلة كل الشخصيات الهامة ومن بينها زعماء المعارضة .. وقت بصفة خاصة بز يارة السيدة مارجريت تاتشر فى مكتبها فى مجلس العموم ، وتركت لدى انطبعا بأنها شخصية تثير الاعجاب الشديد .. وقدمت إليها كزعيمة للمعارضة دعوة لز يارة مصر وقبلتها .

ولم تكن السياسة الخارجية المصرية الجديدة موجهة فقط إلى اوربا ، ولكن إلى كل أجزاء العالم .. فشلا بدأت فى تكوين قنوات جديدة للتعاون مع جمهورية الصين الشعبية .. وقد تمت علاقاتنا معها بسرعة جدا ، وأسعدنى أن أجد زعماء الصين مستعدين لمساعدتنا بصورة جدية وبسرعة عن طريق إرسال قطع غيار نحتاجها للمعدات العسكرية السوفيتية .. ومنذ ذلك الوقت تمت زيارات كثيرة على مستوى عالٍ ، كما زاد التعاون فى المجال العسكرى ، وأصبح أكثر تنوعا ، وتم أيضا توسيع التعاون الاقتصادى ليشمل مجالات جديدة عديدة .

وقد عززنا علاقاتنا باليابان مما كان له تأثير مفيد جدا لمصر بسبب المركز الاقتصادى القوى لليابان ؛ وبسبب المستوى العالى التكنولوجى لديها .. وقد قدمت اليابان معونة كبيرة لمصر ، ولعبت دورا مهما جدا فى توسيع قناة السويس .

والدولة الآسيوية الأخرى التى يجدر أن نذكرها هنا هى كور يا الشمالية التى تربطنا بها علاقات جيدة جدا على الرغم من الجهود التى بذلتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لإضعاف هذه العلاقات . وقد بدأت كور يا الشمالية فى مساعدتنا فى المجال العسكرى بأشكال عديدة قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، ولم تتوقف عن هذه المساعدة أبدا دون أن تضع اعتبارا لموقف السوفيت .. وفى الواقع عندما كان الاتحاد السوفيتى غير راغب فى الاستجابة إلى طلبنا المستمر من أجل المعدات العسكرية كانت كور يا الشمالية مستعدة دائما لتقدم ما فى وسعها بسخاء .. وهذا أمر لن ينساه المصريون .. وكان الرئيس « كيم ايل سونج » قد اقام فى ييدو علاقة خاصة مع السادات عندما زار السادات كور يا الشمالية مبعوثا

من عبد الناصر .. وعندما أصبح السادات رئيسا : أرسل الرئيس « كيم ايل سونج » في إحدى المرات رسالة الى السادات أعرب فيها عن استعداده للحصول مفاوضات جادة مع حكومة كوريا الجنوبية لتسوية الصراع الدائم بين البلدين . وطلب رئيس كوريا الشمالية صراحة أن تقوم مصر كدولة محايدة تنتسب إلى حركة عدم الانحياز بدور الوسيط بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وإن تغير الولايات المتحدة بأن كوريا الشمالية تريد المفاوضات .. وعلى الفور أستدعيت السفير الأمريكى لأنقل إليه رسالة « كيم ايل سونج » ، وعلى أية حال ، وكما توقعت لم تصدر من واشنطن أية إجابة — لاسلبية ولا إيجابية — فقد كان كيسنجر يريد ترك الموقف كما هو حيث كان يخشى من ان تؤدى المفاوضات الجادة من خلال وسيط محايد إلى توحيد كوريا لصالح الشمال ، ولن يكون هذا مما يخدم مصالح الولايات المتحدة .

أما بالنسبة إلى أفريقيا : فإنه كانت لمصر منذ فترة طويلة علاقات جيدة جدا مع دول هذه القارة .. وقد بذلت مصر قصارى جهدها لمساعدة الدول الأفريقية في كفاحها الطويل ضد السيطرة الاستعمارية .. وكانت لكل حركات التحرير الأفريقية تقريرا مكاتب في القاهرة ، أو كانت على الأقل تقيم اتصالات معنا .. وقد قت بممارسة سياسة التعاون مع الدول الأفريقية بنشاط حتى أزيد من توطيد العلاقات معها .. كما حاولت أيضا تقوية العلاقات العربية الأفريقية بصفة عامة .. وفي ٧ مارس عام ١٩٧٧ عقد أول مؤتمر عربي أفريقي في القاهرة .. وكان مؤتمرا ناجحا جدا لأنه أزال الحواجز بين الدول العربية والأفريقية .. وقد ساعد بصفة خاصة على التغلب على كراهية دول أفريقية كثيرة — اهتزت اقتصاديا بسبب زيادة سعر البترول — للدول العربية المنتجة للبترول .. وأعلن وزير النفط السعودى أن بلاده تعهدت بتقديم مايزيد عن مليار دولار أمريكى كمعونة لأفريقيا ، وحذت الدول العربية المنتجة للبترول هذا الحذو لما لقي ترحيبا كبيرا لدى كل ممثلى الدول الأفريقية ، وحتى منذ عقد المؤتمر ظل هناك تعاون إيجابى بين العالم العربى وأفريقيا .

وكانت سياستنا نحو العالم العربى وافريقيا بالإضافة إلى الدول الرئيسية فى أوروبا وآسيا ناجحة بصفة عامة كما توضح الاحداث القليلة التى ناقشتها .. وكانت وحدة العالم العربى قد عززت وحسنت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية إلى درجة أصبح من المستحيل معها تصور تحقيق سلام شامل ودائم فى الشرق الاوسط دون مشاركة فلسطينية ... وقد أصبحت الدول العربية أكثر استعدادا للقيام بدور فى الشرق الاوسط ، وأدى هذا إلى إيجاد عامل يوازن القوتين العظميين .. وأصبحت لدينا روابط قوية مع كثير من الدول الكبيرة ، وكان كل هذا يمثل اتجاهات تبشر بالخير إلا أنها لم تطل ، ولو استمرت لفترة طويلة لأمكن لها أن تعزز من استقلال العالم العربى ، وتخرجه من الوضع السيئ لكونه مسرحا للمواجهة بين القوتين العظميين .

ونحن لم نصل بعد إلى هذه الدرجة ، ولكن سواء رضينا أو لم نرض ظلت القوتان العظميان تحتفظان بوجود سائد فى المنطقة وبمفتاح عملية السلام والتوازن العسكرى بين اسرائيل والدول العربية .. وهكذا ظل أهم جزء فى سياسة مصر الخارجية هو العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .. وسوف أتعرض لهذا بأسهاب أكثر فى الفصول التالية ..

الفصل السابع

خلف أسوار الكرملين

بعد توقيع فك الاشتباك الاول بين مصر واسرائيل قررت ان الوقت قد حان لاعادة تنشيط الاتصالات بالاتحاد السوفيتى ؛ حتى نوضح للسوفيت أننا لم تنتقل الى المعسكر الأمريكى ، وليس فى نيتنا الاعتماد فقط على المساعى الحميدة الامر يكتفى فى بحثنا عن السلام ، واننا مازلنا نعتبر أن علاقات مصر بالاتحاد السوفيتى ذات اهمية بالغة .

كنت قد ذكرت من قبل انه خلال مفاوضات فك الاشتباك الأول كنت أطلع الاتحاد السوفيتى على كل التطورات الرئيسية ؛ لأقضى بهذا على محاولة كسينجر منعنا من الاتصال بالسوفيت ، ثم بعد توقيع الاتفاق مباشرة سافرت الى موسكو .

وكانت هذه أول رحلة أقوم بها إلى الاتحاد السوفيتى كما أننى قت بها بناء على مبادرة منا ، بينما جرت الاتصالات التالية لها بناء على طلبات مكتوبة من الزعماء السوفيت .. وقد كانت هذه المهمة صعبة من البداية ، فكانت أول مرة اتعامل فيها مباشرة مع بريجنيف وزملائه ، وكانت المسائل المتعين علينا مناقشتها على درجة عالية من الحساسية ؛ لأننا كنا قد تحدينا علاقاتنا الطويلة مع السوفيت باعادة العلاقات مع واشنطن ، وكان السوفيت فى الواقع يميلون الى النظر الى خطواتنا كتحويل جذرى مرتقب من موسكو الى واشنطن .. وأكثر من هذا كان هناك توتر فى علاقاتنا نابعا من حرب اكتوبر نفسها .. اذ كانت مصر تشعر ان المساعدة السوفيتية لم تكن كافية خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الجسر الجوى الامر يكتفى الذى نقل الأسلحة الى اسرائيل .

وكان هناك أيضا سوء تفاهم خطير بين السادات وبريجينف في الايام الأولى للحرب ، عندما رفض السادات تصديق ماقاله بريجينف بان سور يا طلبت الترتيب لوقف اطلاق النار في وقت مبكر من الحرب وبالتحديد في اليوم السادس من اكتوبر.. وكانت مهمتى قد اصبحت اكثر صعوبة في النهاية ؛ لأن السوفيت اعتبرونى مسئولاً بصورة شخصية عن التغير الذى حدث في السياسة الخارجية المصرية .

وكانت المشكلة الأولى هى تعلم أسلوب للتعامل مع السوفيت فهم دائما يتخذون واجهة متشددة مؤثرة يصعب النفاذ منها ، إذ يحاول القادة السوفيت أن يظهرها أمام المفاوض الأجنبى وكأنهم جدار بشرى يجلس خلف أسوار الكرملين .. غير أن هذا في النهاية مجرد واجهة ؛ لأنهم بشر مثل الآخرين تماما ، وهم كرماء الضيافة للغاية وانما لم طريقتهم البيروقراطية الخاصة .. وعلى أية حال فأنا اقتناعا بهم ومواقفهم في المفاوضات ليست مصطنعة ، بل مؤسسة على مبادئ يؤمنون بها وعمق . لذلك قررت بعد فترة وجيزة : أن أفضل وسيلة للتعامل مع هذا الجدار البشرى هى ان اكون متشددا بنفس الدرجة ، وفوق كل شئ كنت صريحا جدا حتى على حساب اعتبارات البروتوكول والمعاملات الدبلوماسية .. وذلك لاقتناعى بانه عندما يتحقق قدر من الثقة فإن السوفيت يصبحون راغبين في الاصفاء واحترام الآراء المختلفة عن آرائهم .. ولدى السوفيت قدر كبير من المعلومات إلا أن خبرتهم في التعامل مع النظم الاجنبية ، والثقافات ، والتقاليد الاجنبية محدودة ، ناهيك عن أهمية الدين في بعض الدول .

ويحتاج الأمر إلى بعض الوقت للتعلم كيف تتعامل مع السوفيت وفهم أساليبهم فشلا في البداية عادة بل دائما لا تكون إجابة المفاوض السوفيتى ابدأ «ب» «دا» (اى نعم) .. بل الإجابة دائما تكون «نيت» «اى لا» .. ولكن وغالبا ماتعنى نيت الاولى «نعم» ولكن في مرات أخرى تعنى «لا» وبتصلب والمشكلة هى ان تتعلم التمييز بينهما وحال أن تعلمت هذا كنت أشعر بمتعة عظيمة في التفاوض معهم .. وكان هذا صعبا دائما ، الا اننى كنت استطع مناورتهم متى

عرفت اساليبهم .. والمهم فقط ان يراهم المرء كما هم ، وليس كما يجب هو؛
والدب السوفيتى لايثير الخوف كما يريدونه ان يبدو ، إذ أن له نقاط ضعف كثيرة
لا بد لاي شخص يتعامل معه ان يكتشفها .

وأول هذه النقاط تنبع من ذكرى الحرب العالمية الثانية التى لم تضعف في
مخيلتهم ، فلقد أشارت الغالبية العظمى من الروس الذين تكلمت معهم الى انه
خلال تلك السنوات البشعة فقد الاتحاد السوفيتى خسة وعشرين مليوناً من ابناءه
في شبابهم .. والنتيجة هى: أن الزعماء السوفيت غير مستعدين لاتخاذ قرارات
متطرفة يمكن ان تؤدى الى الحرب ، وبالتالي خسارة ضخمة جديدة في الارواح ..
فهم مثلاً لايمكن بأى حال أن يتخذوا خطوات تؤدى الى صدام نووى مع
الولايات المتحدة وعليه فالأولوية القصوى لدى صانعى السياسة السوفيتية هى
تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ، والتوصل الى الاتفاق معها بشأن
المشكلات الدولية الرئيسية ، وتأسيساً على ذلك لايجب لنا في الشرق الأوسط أن
نتوقع من الاتحاد السوفيتى ان يعطى اولوية كبرى لمشكلاتنا ، وان يشهر سيفه في
وجه الولايات المتحدة لصالحنا .

ونقطة الضعف الثانية هى : أن موارد الاتحاد السوفيتى محدودة ، خاصة
بالمقارنة بالولايات المتحدة ، ولايمكن ان نتوقع منه ان يقدم مساعدة اقتصادية غير
محدودة لاي بلد ، وهناك نقطة ضعف ثالثة لايمكن تجاهلها وهى : أن طبيعة
وفلسفة النظام السوفيتى في غاية التعقيد ، فعملية اتخاذ القرار بطيئة ، وعليه
لايمكن ان نتوقع أن تتغير السياسة السوفيتية سريعاً لتلاحق بما تكشف عنه
التطورات العالمية سريعة الارتفاع .

أعود مرة أخرى الى أول رحلة الى الاتحاد السوفيتى حيث عقدت في البداية
اجتماعاً مطولاً مع وزير الخارجية اندريه جروميكوفى نفس اليوم الذى وصلت
فيه .. وكان الاجتماع غارقاً في الرسمية .. وكان جروميكوف قد تقمص طبيعته
«أبا الهولية» فكان يختار كلماته بعناية بالغة وركز على ثلاث نقاط رئيسية :

أولاً: يريد الاتحاد السوفيتي سلاما شاملا في الشرق الأوسط، يتم التفاوض بشأنه في مؤتمر جنيف .. فلن تقبل موسكو أى حل لا توافق عليه كل الدول العربية .

و يعنى هذا ضمنا أن الاتحاد السوفيتي كان يخشى أن تتحرك مصر بمفردها، فلذلك لن يقبل توقيع سلام منفرد بين مصر واسرائيل .
ثانياً: تراقب موسكو عن كثب الاتجاهات الجديدة في سياسة مصر الخارجية وخاصة التقارب مع واشنطن .

ثالثاً: مازال الاتحاد السوفيتي يعتبر معاهدة الصداقة والتعاون هي قلب العلاقات السوفيتية المصرية .

وكان واضحاً من هذه النقاط التي عرضها جروميكو أنه يشعر بقلق شديد بسبب تدهور العلاقات المصرية السوفيتية .

وفي الساعة العاشرة صباحاً من يوم ٢٣ يناير عام ١٩٧٤ استقبلني «ليونيد بريجينيف في مكتبه» وقد أدهشني أن لدى بريجينيف أسلوباً دافئاً حقاً في تحية ضيوفه مما يدل على عدة أشياء في نفس الوقت .. فعلى الرغم من التوتر في علاقاتنا لم يكن «بريجينيف» متمسكاً بالرسميات بأى صورة، وترك لدى انطباعاً بأنه جنتلمان حقيقي .. ولم يخف هذا على أية حال الامتيازات التي يتمتع بها بين زملائه، وحقيقة واضحة وهي أنه السيد الوحيد «في الكرملين» .

وبالإضافة الى بريجينيف و بودجورنى وجروميكو وأعضاء آخرين في اللجنة المركزية حضر الاجتماع بعض المساعدین، وجلس بريجينيف في الوسط، بودجورنى على يمينه وجروميكو على يساره .. وكما كان متوقفاً افتتح بريجينيف الاجتماع بالترحيب بى و بالوفد المصرى .. ثم فجأة ودون أية مقدمات انفجر بريجينيف كالبركان بلقى بالحكم والرماد .

وقد دهشت لهذا الغضب غير أننى كنت آمل أن يهدأ هذا الغضب سرعاً ولكن بريجينيف استمر محتداً لمدة ثلاث ساعات تقرىبا بنفس القوة والكلمات

الحادة ، وهو يطرُق المائدة باستمرار .. ولدة ثلاث ساعات تقرّيباً لم يكن احد يتكلم في تلك الحجره الكبيره سوى « بريجينف » والمترجم الذى وجد بعض المشقه في نقل الروح الكامله لغضب بريجينف وهجمته العنيفه ، وعقب اصغائى للمترجم طوال ثلاث ساعات متواليه أصبحت غاضباً نوعاً ما ، وبدأت أفكر بالفعل في الأسلوب الذى أُلجأ اليه لألفت نظر بريجينف الى مدى استيائى ، وفي الحقيقه لا يستطيع أن يتصور أحد الى أى مدى استفزتنى خطبه بريجينف إلا أننى اضطررت الى الاصغاء ، وأن ابدو هادئاً بقدرما أستطيع .. ويتعين على ان اعترف ان بريجينف على حق في غضبه بالنسبه لبعض النقاط التى أثارها .. غير أنه كان في خطابه أيضاً الكثير من البلاغه اللفظيه والشعارات كما أنه ظل في غضبه ينتقل من مشكله الى أخرى .. وكان لدى ايضا انطباع واضح بأنه لم يتم إطلاعه بصورة جيده على بعض الحقائق ، وربما يكون ذلك عن عمد نتيجة تقصير بعض مساعديه .

وبكل صراحه كنت أفكر في مقاطعة بريجينف ولكننى قررت بدلا من هذا ان اختار وسيلة مرهفه أكثر لأوضح له من خلالها أنه تمادى كثيرا .. فأخرجت سيجارا كبيرا ، وأشعلته ، وجذبت مقعدى الى الخلف دون أن أخفى استيائى .. وطلبت من المترجم ان يستفسر من بريجينف عما اذا كان بمقدورى ان ادخن .. وكان رد بريجينف أننى أستطيع تدخين السيجار بالتأكيد ، وكان ينبغي أن أفعل هذا من البدايه .. فأجبت قائلا « إننى لاحظت أنه منفعل وأنه انتهى من تدخين علبتين من السجائر ، وفضلا عن ذلك فلم أكن متأكدا مما اذا كان السيجار سوف يضايقه » وقد فهم بريجينف فيما يبدو الرسالة ، والتى تعنى أننى استمعت بما فيه الكفايه إلى هجومه . ولذلك توقف بريجينف فجأة قائلا : « لقد انتهت » .

وأثناء هجمه بريجينف التى استفزّت ثلاث ساعات ظل يحاضرنا عن المبادئ الساميه التى تترشد بها سياسه الاتحاد الوفيتى تجاه الدول العربيه .. وقال بصورة محدده : إن المساعدة التى يقدمها الاتحاد الوفيتى تنبع من رغبة صادقة في مساعدة الدول الصغيره ؛ لتحري نفسها من الاستعمار والاستعمار

الجديد، وقال : إن الهدف السوفيتي هو مساعدة الدول العربية على تحرير أراضيها من ايدى المعتدين الاسرائيلين ، وركز على أن المساعدات السوفيتية تقدم لتحسين الظروف الاقتصادية ، ومستوى معيشة الشعوب العربية ، ولخدمة الجماهير وليس الى الزعماء بذاتهم ، واصر بريجنيف على أن الاتحاد السوفيتي لا يقدم العون إلا إلى النظم التقدمية ؛ لمساعدتها على التحرير من الإمبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد .

وأوضح بصورة جلية أن الاتحاد السوفيتي ليس من الشراء بحيث يقدم كميات كبيرة من المساعدة المالية دون أن ينجز شيئاً ، ثم قال وهو يطرق على المائدة : إن الاتحاد السوفيتي قدم خلال الثماني عشرة سنة السابقة ما تصل قيمته إلى ٢١ مليار دولار من المساعدات الى الدول العربية وحدها .

ثم تحول بريجنيف الى مصر وبدأ في استعراض شامل لما كانت عليه العلاقات المصرية السوفيتية ، وكيف كان ينبغي ان تكون .. فقد قدم الزعماء والشعب السوفيتي مساعدات سخية إلى مصر ؛ لأن مصر كانت تنتهج سياسات تقدمية في عصر عبدالناصر ، ووصف بإسهاب المساعدة العسكرية السوفيتية لمصر منذ أوائل الخمسينات وحتى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وقال بفخر :

إن كل الانجازات التي أحرزها الجيش المصري في تلك الحرب ترجع إلى حقيقة هامة وهي أن السوفيت بنوا ، ودرّبوا ، وزودوا الجيش المصري بكليات كثيرة من الاسلحة المتقدمة .

وأعلن بريجنيف ايضاً أنه بعد الايام العشرة الاولى من القتال في حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت كارثة ضخمة تهدد الجيش المصري ، ولم يذكر تفاصيل هذه النقطة ، ولكنه قال — وهو يختار كلماته : « وقد اتخذنا قرارات خطيرة جعلت الجميع يعرفون نوايانا .. وكانت هذه القرارات ذات طبيعة خاصة غير مادية ، وكانت لها عواقب كبيرة .. كما أوضحنا موقفنا تماما للولايات المتحدة من خلال القنوات السليمة و بعد الحرب قدم الاتحاد السوفيتي لمصر مساعدة إضافية بتعين لجنة مختارة بعناية ؛ لتحديد بدقة ما حدث قبل وأثناء وبعد وقف إطلاق النار ؛

لتعرف الدروس التي يمكن أن تستنتج من العمليات العسكرية ، ومن أداء كل الأطراف التي اشتركت في حرب ١٩٧٣» .

وانتقل بريجنيف بعد ذلك إلى التحدث بمرارة غير عادية عن قصة وقف إطلاق النار الذي طلبه الرئيس الأسد في بداية الحرب .. فأخذ بريجنيف يضرب المائدة ويصيح : .. هل تستطيعون تقديم أى تبرير عندما أرسلت للسادات رسالة تقول : إن الرئيس الأسد طلب منا وقف إطلاق النار ثلاث مرات واستثمر الرئيس السادات مثل هذا الموقف « .. صرح بريجنيف بأنه حتى الرئيس تيتو» قد عرف بهذا الطلب : لأن السوفيت اتصلوا به للحصول على مساعدته في اقناع السادات بأن السور بين طلبوا وقف إطلاق النار .

ثم انتقل بريجنيف إلى العلاقات المصرية السوفيتية عقب وفاة عبد الناصر وأوضح بصفة خاصة أن هناك تغييراً ، وتساءل بريجنيف عما إذا كانت مصر تتبع طريقاً اشتراكياً ، وتحارب الاستعمار والامبريالية كما كان يفعل عبد الناصر وأضاف بريجنيف بقوله : لسنا على خلاف معكم إذا كنتم تريدون علاقات طيبة معهم إلا إنني ضد الصهيونية ، والصهيانية حولنا في كل مكان ، فهم يحاربوننا من خلف: ظهورنا ، وسوف نقاومهم حتى يتم تحرير الأراضي العربية تماماً ، واستعادة حقوق الفلسطينيين .

وفي النهاية حول بريجنيف اهتمامه إلى كينسجر ، وإلى فك الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل .. وأعلن أن كينسجر أراد أن يثبت الانقسام في العالم العربي وأنه لا ينطبق أبداً بالصدق .. ثم قال بريجنيف : إنه لم يستطع فهم فك الاشتباك الأول ، والأسلوب الذي تم اتباعه لتحقيق هذا .

ومرة أخرى طرح بريجنيف مسألة الثقة بين السادات والسوفيت ، ولاحظ أنه يكرر نفس النقاط ، ولكن من وجهة نظر مختلفة .. حيث أخذ يذكّرنا بكل ما فعله الاتحاد السوفيتي لمساعدة مصر .. وأشار بصفة خاصة إلى القاعدة الصناعية التي ساعد السوفيت مصر على بنائها ، وقال : إنه ليس لها مثيل في دول العالم الثالث الأخرى .. و بعد هذه التذكرة بالكرم السوفيتي تحدث بريجنيف عن أهمية

إجراء مشاورات مستمرة بين موسكو والقاهرة حتى يفهم بعضنا البعض جيدا
وكرر التأكيد بضرورة إبلاغ موسكو مباشرة بنوايانا بدلا من ان يحدث هذه من
خلال وسائل الاعلام .

وعندما أتى دورى فى الحديث قررت أن أعقب بصورة دقيقة على كل النقاط
التي أثارها الرجل الأول فى الاتحاد السوفيتى ، فبدأت بعرض شامل للعلاقات
المصرية السوفيتية فى عهدى عبد الناصر والسادات .. ولكننى دعوت بريجنيف
أيضاً إلى أن يدع الماضى للماضى ، وقلت : إن سوء الفهم الذى وقع قبل وبعد
إبرام معاهدة الصداقة والتعاون يرجع الى غياب الثقة بين موسكو والقاهرة ، وإن
الجانبيين مسئولان عن الافتقار إلى الثقة ؛ لأننا لم نعط المشكلات القائمة اهتماما
كافيا فى مبادلاتنا الدبلوماسية ، بل فضلنا بدلا من هذا أن نتجاهلها ، وقلت :
إننى سوف اتحدث الآن بكل صراحة عن هذه المشكلات آملا الا يستاء
« بريجنيف » وزملاؤه بل أتمنى ان يفهموا صراحتى ، فالصداقة لا يمكن أن تزدهر
مالم نناقش المشكلات القائمة بصراحة ، وكما هى فى الواقع ، وليس كما نريد أن
نتخيلها .

وفى هذه المرحلة قاطعنى بريجنيف قائلا « إننى أرحب بهذا الأسلوب .. نريد
أن نؤسس علاقاتنا على هذا الأساس .. وهذه هى الطريقة التى ينبغى أن تكون
بين الأصدقاء » . وحيث أننى وجدت تشجيعا فى تعقيب بريجنيف ؛ فقد
اوضحت أن الزعامة السوفيتية لم تدرك المعنى الحقيقى لعلاقة موسكو مع مصر ..
وكان يجب أن تفهم الزعامة السوفيتية منذ البداية تماما أن مصر ليست مجرد قوة
صغيرة أخرى فقط بل إن عوامل استراتيجية وسياسية وثقافية وتاريخية جعلت مصر
بلدا ذا دور خاص ليس له مثيل فى الشرق الاوسط وافريقيا ، وتأسيساً على هذا :
عندما اتجه عبد الناصر إلى الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٥٤ و أبرم إتفاق الاسلحة
التشييكوسلوفاكية الشهير فإنه بهذا منح الاتحاد السوفيتى تأشيرة دخول ليس لمصر
وحدها ولكن للشرق الاوسط بأسره ، ولدول اخرى فى العالم الثالث فى أفريقيا
وفى آسيا .. وأوضحت أنه إذا ظلت الزعامة السوفيتية تراكم سوء فهم فوق الاخر،
ولم تدرك المغزى الحقيقى لعلاقتها مع مصر فإنها سوف تحصل على تأشيرة خروج

من السادات - وهونفس الرجل الذى قبل توقيع « معاهدة صداقة وتعاون بين القاهرة وموسكو » ، وبذلك قن السادات العلاقة المصرية السوفيتية فى شكل اتفاق تعاقدى .. فكانت هذه المعاهدة أول معاهدة بين موسكو ودولة من دول العالم الثالث .

وشرحت بالتفصيل أوقات الازدهار والاضمحلال فى العلاقات المصرية السوفيتية فى عهد عبد الناصر ، ثم فى عهد السادات ، وأضافت أن أى تقييم موضوعى لهذه العلاقة التى امتدت على مدار فترة تزيد عن عشرين عاما سوف يؤدى الى استنتاج بسيط مفاده أن الزعامة السوفيتية اتخذت موقفا محافظا حذرا جدا تجاه مصر ، بينما كان يجب أن تتبع سياسة هى العكس من هذا .. فبدلا من الاستفادة من الفرص غير العادية التى اتاحت فى نحو عقدين لم يكن للوجود الامر يكى خلالها أى وجود بالفعل فى مصر ، لجأ السوفيت الى المماحكة فى كل نقطة ، حيث خلقت توترات ، بينما كان بإمكان علاقة سوفيتية مصرية سلسلة أن تصبح نموذجاً يشجع دولا أخرى على بناء جسور مع موسكو .. وحتى أوضح ماكنت أعنيه أجرى ت مقارنة بين المساعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة بصورة دائمة وشبه آلية إلى اسرائيل وبين المساعدة السوفيتية لمصر .. فقد حصلت اسرائيل من الولايات المتحدة على مساعدة عسكرية كافية حتى تفوق ليس فقط على مصر بل أيضا على كل الدول العربية مجتمعة .. وقد حصلت اسرائيل أيضا على مساعدة اقتصادية فى صورة منح وقروض بالإضافة إلى أحدث تكنولوجيا صناعية .. وقد مكنت هذه المساعدة العسكرية والاقتصادية وبالإضافة إلى الضمانات السياسية التى تمنحها الولايات المتحدة اسرائيل من الوصول إلى مرحلة أصبحت فيها تستطيع تحدى كل العالم العربى والاستمرار فى سياستها العدوانية والمتعنتة على حساب جاراتها ومن بينهم مصر ، والوضع الآن : هو أنه بعد عشرين عاما من التعاون السوفيتى مازالت مصر غير قادرة على مواجهة العدوان الاسرائيلى ناهيك عن تحرير الأراضى العربية المحتلة على الرغم من امكانياتها الأكبر ، وقدرتها البشرية .

وكان هذا هو الموقف الذى وصلنا إليه على الرغم من أن السوفيت كانوا موجودين في كل مكان في مصر، في الجيش، وفي الصناعة، كما أن الإتحاد السوفيتي كان يتمتع بتسهيلات استثنائية لم تحصل عليها أية قوة خارجية، وكان المستشارون السوفيت يعملون مع الجيش المصري حتى على مستوى الكتيبة .. كما كان هناك أكثر من ٢٠,٠٠٠ خبير عسكري وفني، وكان للاتحاد السوفيتي إمكانيات غير محدودة لاستعمال تسهيلات بحرية وجوية، وإذا أضفنا إلى هذا أن الاتحاد السوفيتي شارك على نطاق واسع مع مصر في بناء القاعدة الصناعية الجديدة فإنه لا يمكن أن نفهم بسهولة لماذا لم تكن العلاقات المصرية السوفيتية أكثر سلاسة .

وتعمدت أن أتناول كل نقطة طرحها بريجنيف لأحللها، وقلت له: إنني حقيقة مندهش إذ سمعت منهم أنه مشول بصفة شخصية عن منع تدفق شحنات السلاح السوفيتي على مصر .. كما تحيرت أيضا، واندعشت لأنه اتخذ قرارا يقف بصورة واضحة ضد مصالح مصر وهي دولة صديقة، ثم سألت بريجنيف سائرا: «ممن كانت تخاف الزعامة السوفيتية» فهل يمكن أن تكون الولايات المتحدة؟ وهي الدولة الوحيدة التي كان يمكن أن تكتشف شحنات الأسلحة لمصر .. وأضفت أن الرفيق بريجنيف وزملاءه يعلمون أن الأسلحة الأمريكية لإسرائيل استمرت وبكميات ضخمة وذات نوعية عالية خلال فترة وقف إطلاق النار وبعدها، وكررت ماقلته سابقا: وهو أن الحظر السوفيتي لم يكن مفروضا على الأسلحة الجديدة فحسب بل إنه شمل أيضا قطع الغيار اللازمة للمعدات السوفيتية التي كانت لدى مصر من قبل . وهنا تساءلت: كيف يستطيع الرئيس السادات والشعب المصري بصفة خاصة الحكم على الزعامة السوفيتية عندما يعرفون هذا القرار غير الودي، والذي يبعث على الأسى، و يسبب صدمة للمصريين !

لم يكن بريجنيف يتوقع مثل هذا الانتقاد الصريح، وقاطعني لكي يتمكن من تبرير قراره حيث قال: ماذا كان يمكن أن يقول العالم إذا استمر الاتحاد السوفيتي في تزويد مصر بالأسلحة بعد وقف إطلاق النار؟ فأجبت بقوه «تعني ما الذي كانت

سوف تعمله الولايات المتحدة حال اكتشافها أنكم مستمرين في تزويد مصر بالسلاح، غير أن الولايات المتحدة لم تتوقف أبداً عن تزويد إسرائيل بالسلاح، كما تعرف جيداً أنها الرفيق بريجنيف» .. وقد أخرجته أيضاً إذ أضفت قائلاً:

«إن الحقيقة واضحة، وهي أنه كان هناك اتفاق بينكم وبين واشنطن على ألا ترسل أسلحة إلى الأطراف المعنية، غير أن الولايات المتحدة لم تتمسك بالاتفاق، بينما نفذتموه أنتم، وبذلك وضعتم مصر في موقف لا يمكن تحمله» .

واستكمالاً للحوار أوضحت لبريجنيف وزملائه أننا لا نستطيع أن نقبل مثل هذا القرار من القوى العظمى التي ظلت باستمرار تزعم أنها أفضل أصدقائنا المستعدين لتقديم كل صور المساعدة لمصر لصعد المتعدى .. وفي هذا الصدد قرأت على بريجنيف وزملائه نص المادة الثامنة من معاهدة الصداقة والتعاون، والتي بمقتضاها تلتزم موسكو بمساعدة مصر على بناء قواتها الدفاعية لصعد كل أنواع العدوان وكان قرار بريجنيف بوقف شحنات الأسلحة لمصر انتهاكاً واضحاً للالتزام السوفيتي .. وبناء على هذه النقطة قلت: إنني لا أستطيع إلا أن أنصح بريجنيف وزملائه بأن يعيدوا النظر في قرارهم غير المقبول .

ثم عقيبت على قول بريجنيف بأن الاتحاد السوفيتي قدم ما قيمته ٢١ مليار دولار، كمساعدة للدول العربية .. وجادلت في دقة الرقم، كما أوضحت أن العراق والجزائر دفعا ثمن كل ما حصلوا عليه، وأما المساعدة المقدمة إلى كل من مصر وسوريا فلا تقترب حتى من هذا الرقم .. وعلى أي حال: فإن هذه المساعدة يجري سدادها وسوف يتم السداد كلية في المستقبل .. وأضفت قائلاً: إن الموقف السوفيتي حيال ديوننا المستحقة له لا يمكن تفسيره إلا بأنه استفزازي «وهنا لفت نظر بريجنيف إلى رسالة تلقاها السادات أثناء الحرب وحتى قيل أن يبدأ العمل بوقف إطلاق النار، وطالبت الرسالة مصر بسداد فوائد الديون السوفيتية .. وسألت بريجنيف عما إذا كان يعتقد أنه من المعقول أن تستطیع مصر سداد أي

شئ لآى شخص فى مثل هذه اللحظات الحرجة .. فقد كان السوفييت يعرفون جيداً جداً أن مصر لم تكن فى وضع مالى يسمح لها بسداد أية ديون .. وهنا بدا الحرج واضحاً على بريجنيف .

وانتهزت هذه الفرصة لأوضح أيضاً أن التوتر الموجود فى تلك اللحظة بين موسكو والقاهرة ليس بالأمر الجديد ، فقد كان هناك دائماً توتر بين الرئيس عبدالناصر والاتحاد السوفيتى حول شحنات الأسلحة ، وحل مشكلة الشرق الأوسط .. وقد دفع هذا عبدالناصر فى النهاية إلى قبول ماسمى بخطة روجرز بينا كان جالساً فى الكرملين مع بريجنيف .. ثم بدأت فى مناقشة مشاكل الرئيس السادات مع السوفيت حيث أشرت إلى رحلاته الأربع إلى موسكو .. وفى هذه اللحظة قاطعنى الرئيس «بودجورنى» وبدأ فى توجيه انتقاد عنيف إلى مصر والرئيس السادات ولدهشتى وسرورى أوقف «بريجنيف» هذا بحركة بسيطة من يده .. وفى مناسبة أخرى أسكت بريجنيف جروميكو أيضاً بحركة مماثلة .. وقد أثبتت لى ولزملائى تدخلات «بريجنيف» أنه ليس هناك زعامة جماعية فى الاتحاد السوفيتى ولكن هناك زعيم واحد فقط هو الرفيق بريجنيف .

ثم تطرقت إلى ماسمى بقنوات الاتصالات والاستشارات بين بريجنيف والسادات قائلاً : إن أى تقييم موضوعى للرسائل التى تم تبادلها سوف تؤدى إلى نفس النتيجة وهى أن هذه الرسائل لا تدل على أية صداقة أو ثقة ، ولا حتى على مجرد تقدير لإمكانية الثقة فى الطرف الآخر .. وقد لاحظت أن ردود موسكو كانت دائماً متحيزة وأن بريجنيف كان دائماً يتجنب القضايا الرئيسية ، وكان يذكرنا مراراً بأن الثقة يجب أن تسود بين البلدين إلا أنه لم يكن يقدم أبداً أية إجابات محددة .. وكشمال على هذا ذكرت الرسالة الطويلة التى بعث بها السادات إلى بريجنيف فى اكتوبر عام ١٩٧٣ عقب وقف إطلاق النار .. فقط طلب السادات قائمة طويلة من الأسلحة والذخائر لتحل محل ما فقدته مصر أثناء الحرب ، وكان رد بريجنيف على الرسالة غامضاً متجاهلاً فى الواقع طلب السادات .. بل اكتفى بريجنيف بأن يكرر مرة أخرى فيشير إلى الحاجة إلى الثقة

المتبادلة، وأبلغ السادات وهذا هو الأهم بأن كينجر أعرب للزعامة السوفيتية عن اعتزامه التفاوض بشأن اتفاق فك اشتباك بين مصر واسرائيل في يناير ١٩٧٤، وهنا عقيبت على هذا بقولي: إن ما كان بريجنيف يعنيه بالفعل هو «أنه لن يزود مصر بالميزيد من الأسلحة، وأنه حاول تبرير قراره بالتلميح إلى أن فك الاشتباك سوف ينهي الحاجة إلى الأسلحة» وهنا قلت لبريجنيف صراحة «إننا لم نعرف بنوايا كينجر هذه حتى تلقينا رسالة بريجنيف، حين تلقينا هذه المعلومات اتصلنا بالأمر يكيين لنعمل معهم على تحقيق فك الاشتباك .. وأضفت: إن الفضل في هذا التحرك على الجهة المصرية الاسرائيلية يرجع إلى إتفاق مسبق بين واشنطن وموسكو، ثم تساءلت عن المشكلة وسبب غضب موسكو.. هنا بدأت أشرح بدقة ما حدث في فك الاشتباك الأول .. وقلت: إن فك الاشتباك كان على نهج صيغة تقليدية متعارف عليها دوليا وتستخدم دائما تقريرا .. لا اتفاقات وقف إطلاق النار بين القوات المتحاربة دون أن يتصل بهذا أى معنى سياسى .. فلم يكن هذا الاتفاق معاهدة ولا إتفاقاً سياسياً، ولكن مجرد صياغة عسكرية تهدف إلى فصل قوات الجانبين .

وذكرت بريجنيف وزملاء بأنهم لا بد أن يقدروا تماما أن نشوب حرب جديدة سوف يكون له عواقب وخيمة تؤثر على العالم بأسره .. وهذا هو سبب قيام الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة معا بتبني قرار لوقف إطلاق النار، ثم عقب انتهاك اسرائيل له تبنت الدولتان القرار رقم ٣٣٨ الذى أكد وقف إطلاق النار، واقترح عقد مؤتمر السلام في جنيف .

وهنا كان لزاما على أن أسجل هذه الواقعة، وفي عبارات واضحة. قلت لبريجنيف:

«وأنتم ياسيادة الرئيس بريجنيف إتخذتم قرار وقف إرسال الأسلحة بعد أن تبني كل من الأمريكيين والروس قرار وقف إطلاق النار.. ولم تكونوا تريدون مئاً أن نستأنف القتال على

الرغم من أن الاسرائيليين كانوا يعززون و يدعمون مواقعهم على الضفة الغربية لقناة السويس .. وحين واجهت مصر التقدم الإسرائيلي لم يكن أمامها سوى اختيارين وهما : إما أن تحارب مرة أخرى وإما أن تعمل من أجل فصل القوات وقد قضيتم أنتم على الاحتمال الأول أى الحرب برفض إرسال الأسلحة إلى مصر .. وهكذا أجبرتمونا على العمل من أجل فك الاشتباك « فالمسئولية إذن تقع عليكم » .

وقلت أيضا : إنه يجب على الاتحاد السوفيتي أن يكون واقعياً فيما يختص بالبدائل المتاحة له .. وقد كانت هناك ثلاثة فحسب : فيماكانه أن يساعد الدول العربية والفلسطينيين في القتال من أجل استرجاع أراضيهم ، وإذا اختار هذا البديل فعليه أن يسد الهوة العسكرية بين إسرائيل والدول العربية ، وإذا رفض هذا الاقتراح فإن لديه اختيارين آخرين .. حيث يمكنه التعاون مع الولايات المتحدة لإيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط ، أو هو يستطيع التعاون معنا أيضا لعقد « مؤتمر دولي تتفاوض فيه كل الأطراف للتوصل إلى حل عادل للصراع » ، وعليه : لم تكن هناك بدائل أخرى ، ويجب أن يختار الاتحاد السوفيتي البديل الذى يفضلهُ ، وسوف تلتزم مصر به . و بسبب عدم إتخاذ الزعامة السوفيتية لقرار واضح . أصبحت مصر غير قادرة على انتاج سياسة مترابطة الحلقات ؛ لذلك وبسبب هذه الظروف الاستثنائية بدأ فك الاشتباك كأفضل حل : فهو لم يستبعد أى اختيار فى المستقبل ، ولكنه قلل من احتمالات اندلاع القتال على حين غرة .. وأكثر من هذا أيقظ فك الاشتباك الرأى العام العالمى لأهمية وضرورة التوصل إلى حل .. ثم أضفت بأننى لاسطيع أن أرى كيف يكون فك الاشتباك مناقضاً لمصالح الاتحاد السوفيتي .

وقد تتبع بريجنيف ماقلت بانتباه شديد ، ثم قال فى النهاية : « الآن أفهم وضعكم جيداً » ثم لجأ إلى أسلوب مسرحى لينقذ ماء الوجه ، حيث نظر إلى زملائه

بعثاب ثم أعلن أن «أحدا لم يشرح لي من قبل ماقلته توا أيها الرفيق فهمي ثم بدأت أرسم خطوطا معددة على قطعة من الورق أشرح فيها لبريجنيف خطوط فك الاشتباك الأول .. فذهب بريجنيف فجأة إلى مكتبه، وأحضر خريطة روسية لمنطقة قناة السويس وقال: «من فضلك ارسم خطوط فك الاشتباك الأول على خريطة روسيا الخاصة. وعندما فعلت هذا. قال مكرراً: «الآن أفهم، وأوافق على ماحققتم» وبطبيعة الحال سررت لقوله هذا، وانتبهت فرصة تغير موقفه المفاجيء لأطلب منه: «أرجو أن تعرب عن رأيك برسالة صغيرة إلى الرئيس السادات وأود أن أخذ هذه الرسالة معي. فوافق بريجنيف على هذا الطلب، وعند عودتي سلمت الرسالة إلى السادات أثناء احتفال الزفاف لكبرى بناته «لبنى»، وفي وقت لاحق حصر السوفييت والأمر يكيون التوقيع النهائي لا تفاقية فك الاشتباك الذي تم في اللجنة الفرعية المصرية الاسرائيلية في جنيف.

وعلى العموم بدأ جو الاجتماع في «مكتب بريجنيف» في التحسن، فجأة بدأنا في تبادل ودي للآراء، وهنا طلب بريجنيف معرفة رأيي في العديد من الزعماء العرب والموقف السائد في دول عربية معينة، وبدأ بسؤال أذهل الجميع: مارايك أيها الرفيق فهمي في القذافي؟، ثم أجاب بريجنيف في الحال دون أن يمنحني فرصة للرد حيث قال «إن هذا الشاب مجنون. إنه دائماً يهاجم الاتحاد السوفيتي بعنف ودون أية مبررات من أي نوع، وحتى الآن رفضت مقابلته على الرغم من أن عبد الناصر كان قد أبلغني أنه فتي طيب .. ثم استمر يقول: إن القذافي متعصب غير متزن، ولدهشتي أيضاً عاد بريجنيف وسأل أيضاً، مارأيك في «جلود» نحن نعتقد أنه أكثر اتزاناً.

ومن ليبيا إنتقل بريجنيف إلى العراق: إذ كان الاتحاد السوفيتي يريد بإخلاص إقامة علاقات طيبة مع العراق، ولكن كانت هناك مشكلات خطيرة .. فقد كانت الحكومة العراقية قد أغلقت المركز الثقافي السوفيتي في بغداد، واتخذت إجراءات قمعية ضد أعضاء الحزب الشيوعي، ثم أخذ بريجنيف يحلل الوضع غير المستقر في سوريا والسودان ثم تحدث بعد ذلك عن الجزائر.

وفي النهاية تحول الحديث إلى مصر فأعرب عن أمله في أن تصبح المشاورات بين بلدينا متكررة « كما كانت في الأيام الخوالي » ، ثم أعرب عن قلقه بشأن التقارب الجديد بين مصر والولايات المتحدة ، وعقب على رحلاتي المتكررة إلى واشنطن ورحلات كبسنجر المكوكية في الشرق الأوسط .. وكان رد فعلي بسيطاً ومباشراً فقد ذكرت بريجنيف بأن جروميكولم يزور سوريا أبداً على الرغم من العلاقات الوثيقة التي دامت بين البلدين منذ ١٨ عاماً تقريباً .. وقلت : إن الرئيس بومدين كان قد شكأ لي من أن مسئولا سوفيتيا كبيراً واحداً لم يزور الجزائر أبداً .. وأضفت : إنه لا ينبغي أن يجلس السوفيت وراء جدران الكرملين ينتظرون أن يأتي الجميع إلى موسكو .. وكان رد بريجنيف « إنك على حق وقد أصدرت تعليماتي إلى جروميكولم أن يذهب إلى دمشق والجزائر » .

وفي النهاية أعتقد أن أول لقاء لي مع السوفيت كان ناجحاً تماماً على الرغم من « الانفجار البركاني » في حديث بريجنيف في البداية .. وقد قبل السوفيت رسمياً اتفاق فك الاشتباك الأول ، وهكذا أمكن لمصر أن تستمر في سياستها التي تهدف إلى المحافظة على علاقات قوية مع كلتا القوتين العظميين .

الفصل الثامن

بريجينيف يمرض فجأة

تخطت مصر بنجاح أول عقبة في لعبة الأمم ، ولكن ظل هناك المزيد من العقبات لأن المشكلات الأساسية في العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتي لم تكن قد حلت ، بل كانت قد نحت جانبا فحسب في ذلك الوقت ..

وكانت إحدى هذه المشكلات هي قرار موسكو ألا ترسل الى مصر ثلثي الاسلحة المتبقية لها بمقتضى اتفاق تم التفاوض بشأنه في عام ١٩٧٣ .. وكانت المشكلة الثانية هي سداد الدين المصرى ، وأما المشكلة الثالثة فهي مشاعر السادات الشخصية نحو السوفيت .

وقد أدى الاجتماع مع بريجنيف في يناير عام ١٩٧٤ إلى مناقشة حامية حول موضوع رفض السوفيت الوفاء بما التزموا به في إتفاق الاسحه الذى وقعوه .. ولكن على الرغم من اتهاماتنا فان السوفيت لم يلبو .. وفي الأشهر التالية ، تم تبادل اتهامات متكررة بين موسكو والقاهرة وظللنا نطرح نفس الموضوع ولكن دون جدوى .. وما جعل الامور أكثر سوءاً .. أن السوفيت ظلوا في نفس الوقت يضغطون علينا لسداد ديوننا .. وبحلول اواخر عام ١٩٧٤ كانت موسكو تصر على أن تسدد مصر ٥٠٠ مليون دولار سنويا وهو المبلغ الذى لم تكن مصر تستطيع ببساطة أن تجمعها باعتبار الظروف الإقتصادية التي كانت سائدة .

وعرضنا ان تسدد ١٠ مليون دولار سنويا في ذلك الوقت على ان نزيد في نفس الوقت من صادراتنا من السلع الى الاتحاد السوفيتي لنساعد على الوفاء بديوننا المدينة إلا أن موقفنا كان يبعد كثيرا عن موقف الاتحاد السوفيتي بحيث إنه لم يكن من المستطاع التوصل إلى حل وسط .

أما بالنسبة إلى المشاعر الشخصية للرئيس السادات نحو السوفيت ؛ فإن كراهيته ظلت كبيرة كما كانت دائما ، وعمق المشكلة كان يكمن في وعيه بأنه قبل وفاة عبدالناصر لم يكن الاتحاد السوفيتى ينظر اليه ابدا كخليفة مقبول لعبدالناصر . واتصالا بهذه النقطة قص على السادات حكاية مثيرة تكشف الكثير .. ففى عام ١٩٧٠ عندما كانت صحة عبدالناصر تتدهور بسرعة ، سافر ناصر إلى الاتحاد السوفيتى لاجراء فحص طبي شامل وخلال مأدبة غداء أقيمت لتكريم الوفد المصرى (وكان السادات عضوا فيه) سأل كوسيجين بطريقة غير دبلوماسية عبدالناصر السؤال التالى : « من هو الشخص الذى يخلفك فى مصر ؟ .. وقد انزعج عبدالناصر بشدة لطريقة السؤال التى لا تتسم باللباقة والتى فى نفس الوقت تشير إلى أن السوفييت لا يعتقدون أنه سوف يعيش طويلا ، فتردد جمال عبدالناصر ثم أجاب « نائب الرئيس محمد أنور السادات » غير أن كوسيجين لم يقتنع بهذه الإجابة وتساءل عمن يأتى بعد السادات ، وهنا قال لى السادات ، كان عبدالناصر يعرف مايرمى إليه كوسيجين ، لذلك أجاب « على صبرى » .. فشعر كوسيجين حينذاك بالرضا وتناسى المسألة ، ولكن السادات الذى كان حاضرا فهم مغزى السؤال ولم ينسه أبدا .

كانت المشكلة من وجهة نظر مصر هى أن السادات لم يستطع أبدا أن ينحى جانبا كراهيته للسوفيت ، وأن يقوم بعمل يضع مصلحة مصر فى الدرجة الأولى ، أى أن يقيم علاقات طيبة مع الاتحاد السوفيتى حتى يوازن الروابط الجديدة التى بدأت تنمو بين مصر والولايات المتحدة .. وحتى عندما تبين السادات أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لأن تزود مصر بالعون العسكرى المطلوب : لم يكن ذلك كافيا ليوضح للسادات أننا فى حاجة شديدة للعون السوفيتى .. وفوق كل هذا فإنه كان ينتهز كل فرصة لينفث عن حقه على الاتحاد السوفيتى علنا وفى أحاديثه الخاصة .. وكانت تصريحاته المتكررة المعادية للاتحاد السوفيتى تختار بعناية ، وتعرض بصورة بارزة فى الصحف المصرية مما عقّد من مهمتى لاقناع

الزعماء السوفيت بأن مصر لا تنتقل إلى المعسكر الأمريكي، ولكنها فقط تقيم علاقات مع القوتين العظميين كليهما، وأن هذا التحول في حد ذاته ليس أمراً سهلاً.

هذا وقد تمت كل الاتصالات التي جرت بين الإتحاد السوفيتي ومصر في عام ١٩٧٤، وسط جومشون بالمشكلات المعلقة .. وعقب رحلتي إلى موسكو في يناير انقضت فترة اسبوعين ثم زار جروميكو القاهرة في مارس ١٩٧٤ .. وكانت زيارته هذه هي الأولى لمصر بعد غياب دام خمس سنوات، ومن الطريف أنه عندما وصول جروميكو سألته عن سبب تغيير خطته بالتوقف في سوريا قبل الوصول إلى القاهرة بدلاً من العكس كما كان مقرراً، فجز كفتيه ببساطة وقال «لأعرف»، لقد تلقيت برقية من دمشق تخنئني على التوقف. هناك أولاً لمناقشة مشكلات عاجلة تحتاج إلى اهتمام خاص .. إلا أنني دهشت حين لم أجد شيئاً عاجلاً للمناقشة .. ولدى شعور بأن السورين أرادوا فقط أن يثبتوا أنني زرتهم أولاً».

المهم تم الاجتماع الأول خلال هذه الزيارة بين جروميكو وبنني في وزارة الخارجية حيث تبادلنا الآراء حول تقدم الموقف في الشرق الأوسط وعن المفاوضات النشطة التي كانت تجري من أجل تحقيق فك الاشتباك السوري الإسرائيلي .. كما ناقشنا أيضاً احتمال استئناف «مؤتمر جنيف» بهدف تحقيق تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط.

وفي اليوم الرابع من مارس إستقبل السادات اندريه جروميكو «الذي نقل أفضل التحيات» وتأكيدات الصداقة من الزعماء السوفيت وخاصة «بريجينف» ثم بدأ وزير الخارجية السوفيتي في عرض عام لتطورات العلاقات المصرية السوفيتية، مؤكداً أن مايقوله يمثل آراء اللجنة المركزية .. وكانت المذكرة مباشرة واضحة بدون غموض، هذا وكانت الرسالة وبكل بساطة تعكس رغبة الزعماء السوفيت في معرفة موقف «العلاقات المصرية السوفيتية».

وكان الجو العام مشوبا بالتوتر، إذ كان الرئيس السادات غاضبا لأن الإتحاد السوفيتي كان مازال غير متجاوب إزاء طلباته السابقة بالأسلحة وقطع الغيار.. ومن ناحيتهم كان السوفيت قلقين بشأن نمو العلاقات المصرية الأمر يكية .. وفي إحدى المحطات وفجأة قاطع السادات جروميكومعترضاً على ماأسماء « تدخل في الشؤون الداخلية المصرية وأعلن أن مصر دولة مستقلة ، وأنه لن يقبل أى تدخل في شئونها » وبدأ جروميكومندهشا إذ أنه في الحقيقة لم يكن قد قال بالفعل أى شيء يمثل تدخلا في شئون مصر الداخلية وأوضح « جروميكو » أنه يقرأ من ورقة مكتوبة عن السياسة السوفيتية ، وأنه ليس بها مايمكن أن يعتبر تدخلا بأى صورة ، وأضاف قائلا : « إنه ربما كان هناك خطأ في الترجمة وأنه اذا كان الأمر كذلك فيجب تصحيحه على الفور » .. وهنا وحتى اتجنب أى تعقيدات لامبرر لها همست للرئيس السادات باللغة العربية أن جروميكولم يقل أى شيء خطأ ، وعندئذ قال السادات « في هذه الحالة يمكننا أن نستأنف المحادثات » .

وتظهر هذه الحادثة بوضوح موقف السادات تجاه السوفيت .. فكان السادات يشعر بعدم الأمان وبحساسية مبالغ فيها في كل مرة يتعامل معهم ، لذلك نجده تخيل أن جروميكو قال مايمكن تفسيره بأنه تدخل في شئون مصر الداخلية ، أما مع الأمر يكيين فكان السادات هادئا ومرناً ، وكثيرا ما يعتمد إستعمال عبارات الألفة والود . مثال ذلك « صديقى العزيز هنرى .. والإستعداد التام لقبول أى إقتراح أمر يكى دون تردد .. وعلى العكس تماما مع السوفيت كان أسلوبه هو الشك الشديد ، والإستعداد لتفسير كل عبارة كهجوم ضد مصر بل إن المقصود هو إهانته شخصيا .

واستمر جروميكو في نقل محتوى الرسالة التى ركزت على رغبة الزعماء السوفيت في تنمية وتعز يز العلاقات الودية مع مصر . وأعاد السوفيت تأكيد تأييدهم لكل الخطوات التى اتخذت لإزالة العدوان الإسرائيلى . وأكدوا أيضا ضرورة التفاوض بشأن إتفاق سلام شامل من خلال مؤتمر سلام في جنيف ..

كما أشاروا أيضا إلى الرغبة السوفيتية في المشاركة في تطهير قناة السويس . وهنا رحب السادات بهذا الطلب وأبلغ جروميكوبان « فهمى أبلغ السفير السوفيتى فى القاهرة من قبل بموافقتنا » .

وعلى أية حال لم يكن السوفيت إيجابيين بصدد القضايا الحيوية : فلم يذكر جروميكو مثلا أى شيء عن شحنات أسلحة جديدة أو قطع غيار لمصر ، كما لم يشير إلى أية مطالب أخرى محددة فى مجالات أخرى .. ولجأ السادات إلى التعقيب على صمت موسكو حيال طلبه الحصول على أسلحة وذخائر جديدة إذ حاول أيضا أن يشرح « لجروميكو » بصورة واضحة سياسة مصر الخارجية وخاصة التطورات الجديدة فى العلاقات المصرية الأمر يكية ثم أعرب عن إعجابه ببرجنيف ، وطلب من جروميكو أن ينقل مشاعره الحارة إلى كل الزعماء السوفيت مؤكدا على أنه سوف يكون من المرغوب فيه إلى حد بعيد أن يعقد مؤتمر قمة بين برجنيف وبينه فى القاهرة .. وفى النهاية سرَّ جروميكوبا أسفر عنه اللقاء مع الرئيس السادات ، وفى طريق خروجه من قاعة المؤتمرات أدلى للصحافة بتصريحات إيجابية تماما كما أبرز موضوع إشترك الأسطول السوفيتى فى تطهير قناة السويس .

واستأنفت مع جروميكو مناقشتنا فى نفس اليوم فى وزارة الخارجية .. وتم الإتفاق بيننا على أشياء أخرى ، على أن تستمر الإتصالات بيننا .. وتركز جزء كبير من المناقشات على صياغة البيان النهائى الذى سوف يصدر فى نهاية الزيارة ، وتم الإتفاق على بيان ودى يدعو فيه الطرفان إلى عقد مؤتمر سلام جنيف على الفور .. ولعلنى هنا أقصر لماذا استعملنا بصفة خاصة تعبير « على الفور » إذ كان ذلك بعد مناقشات طويلة ، وإنما لما مغزى كبير .. والموضوع ببساطة أن السوفيت كانوا فى البداية يصرون على أن يضمن البيان المصرى نفس التعبيرات التى وردت فى البيان السورى السوفيتى الذى صدر قبل هذا بضعة أيام .. وكان يعنى هذا أن ينص البيان على أن الطرفين وافقا على أن مؤتمر سلام جنيف يجب أن يعقد فى موعد أقصاه بداية إبريل عام ١٩٧٤ .

واعترضت بشدة على هذا الموعد إذ كان واضحاً أننا نحتاج إلى وقت أطول للاعداد ، إلا أن اعتراضاتى على تحديد تاريخ معين بالذات أثارت شكوكاً خطيرة لدى الوفد السوفيتى وهى تلخص فيما إذا كانت مصر قد غيرت من موقفها حيال مؤتمر جنيف ، وتريد مصر بدلا من هذا أن تجري مفاوضات ثنائية مع إسرائيل من خلال وساطة الولايات المتحدة . ولما كان الروس شعباً متشككاً جداً شرحت لجروميكو بوضوح أن اعتراضاتى تستند إلى أن الموعد قريب بصورة غير واقعية ، وشرحت أيضا أن سبب عدم انعقاد مؤتمر جنيف حتى ذلك الوقت هو أنه ببساطة ليس هناك إتفاق أساسى حول المشكلة المهمة ، وهى عدم الوصول إلى صيغة مقبولة لإشتراك الفلسطينيين ، وبالتحديد منظمة التحرير الفلسطينية ، وأضفت قائلا : إن الاتحاد السوفيتى كأحد رئيسى المؤتمر يستطيع أن يجرى إتصالات مباشرة مع الولايات المتحدة للتغلب على هذه الصعوبة .. ولن يكون الطريق إلى جنيف مفتوحا إلا بعد أن تسوى مسألة تمثيل الفلسطينيين .

وقلت : إنه متى تم حل مشكلة تمثيل الفلسطينيين فسوف تكون مصر مستعدة على الفور للذهاب إلى جنيف .

واقترحت أيضا أنه بدلا من ذكر موعد محدد يجب أن يدعو البيان إلى إنعقاد مؤتمر جنيف فورا على أساس أنه متى أبلغنى السوفيت بإتمام حل مشكلة تمثيل الفلسطينيين فإن الاجتماع يعقد على الفور ، وأضفت إن موقف مصر واضح من مؤتمر جنيف إذ أنها بالفعل حضرت المرحلة الأولى من المؤتمر تهيئاً للحضور سوريا والفلسطينيين فى وقت لاحق .

وكان السوفيت يفهمون ما أعنيه ، غير أنهم ظلوا يعارضون زاعمين أنهم لن يستطيعوا تفسير الاختلاف بين البيانين الصادرين من دمشق والقاهرة .. وأوضحت أننى غير مسئول عن الأخطاء التى ارتكبها السوفيت فى دمشق ، خاصة أنهم لم يستشيرونى عندما وافقوا على هذا الموعد على الرغم من أنهم كانوا يفهمون مسبقاً أنهم سوف يتوقفون بعد هذا فى القاهرة .. وفى مواجهة اعتراضاتى القوية وعلى ضوء التفسير الذى قدمته قبل جروميكو إقتراحى .

وغادر جروميكو القاهرة في الخامس من مارس ، وترك كيسنجر دمشق في نفس اليوم عائدا إلى واشنطن بعد إتمام فك الإشتباك الأول بين سوريا وإسرائيل .. وكان لهذه المصادفة مغزى رمزي كبير . فهي توضح أن القوتين العظميين كانتا مستمرتين في القيام بدور في الشرق الأوسط ، وأنه من المتعين أن يكونا جزءا من أي حل في هذه المنطقة ولسوء الحظ لم تبرز زيارة جروميكو إلى القاهرة أكثر من الإبقاء على خطوط الإتصال بين القاهرة وموسكو .. فلم يتم حل أي من المشكلات التي عانت منها العلاقات المصرية السوفيتية في هذه الزيارة : فلم يتم إستئناف شحنات الأسلحة .. ولم يتم التوصل إلى إتفاق بشأن سداد ديوننا للإتحاد السوفيتي ، كما ظل موقف السادات من موسكو معاديا كما كان دائما .

وبالرغم من ذلك ظلت هناك إتصالات مستمرة بين القاهرة وموسكو .. وعلى أية حال حضر القائم بالأعمال السوفيتي في القاهرة في يوم ٢٣ ابريل لرؤيتي ، وقد حل رسالة من بريجنيف واللجنة المركزية « تطلب مشاورات جديدة ، وموافقة الرئيس السادات على سفرى إلى موسكو » .. وبعد ثلاثة أيام بعث السادات لبريجنيف برد إيجابى .. ثم مضى شهر كامل تقريرا ، وفجأة فى ١٩ مايو أجاب السوفيت مكررين الاعراب عن رغبتهم المصادفة لإجراء إتصالات أخرى ، ولكنهم أبلغوا بأن لديهم التزامات أخرى وخاصة فيما يتعلق بزيارة الرئيس نيكسون إلى موسكو يونيو عام ١٩٧٤ .. ورد السادات يوم السادس من يونيو معربا عن أمله فى أن تحمرى هذه المشاورات فى أقرب وقت ممكن ، وفيما يبدو كان السوفيت تواقين لإجراء المشاورات ، ولم يؤخر هذا سوى زيارة نيكسون .. وأثناء مأدبة عشاء رسمية أقامها فى القاهرة القائم بالأعمال السوفيتي لتكريم السفير المصرى الجديد لدى الإتحاد السوفيتي حافظ إسماعيل سألتى الممثل السوفيتي عن الموعد الذى إعتزم فيه زيارة موسكو .

وفى نهاية يونيو أعلنت أننى سوف أسافر إلى موسكو فى يوليو عام ١٩٧٤ وفى هذه الأثناء رافقت الرئيس السادات فى زيارة رسمية إلى بلغاريا بدأت يوم ٣٠ يونيو ١٩٧٤ ... وعند عودتنا إلى القاهرة وافقت على الموعد الذى اقترحه موسكو

وهو ١٥ يوليو أى بعد نحو اسبوعين من نهاية زيارة نيكسون للإتحاد السوفيتى .. وقت بكل الترتيبات اللازمة للأعداد للرحلة .. وكنت أريد أن تكون الزيارة نقطة تحول ، كما كنت أرغب فى تناول كل جوانب العلاقات الثنائية بين مصر والإتحاد السوفيتى .. ولهذا السبب اخترت وفدا على المستوى الوزارى يمثل كل مجالات التعاون بين البلدين .

وعلى أى حال تلقيت فى ١٠ يوليو بينما كنت على الشاطئ فى الإسكندرية مكالمة تليفونية غير متوقعة من السفير السوفيتى « فلاديمير بولياكوف » الذى وصل إلى الإسكندرية حاملا رسالة هامة من موسكو ، واستقبلته فى نفس اليوم حيث أبلغنى أن الزعماء السوفيت يريدون أن يعرفوا ما إذا كنت سوف أصل إلى موسكو على طائرة خاصة أو من خلال إحدى رحلات الطيران العادية ، وأنهم يودون معرفة أسماء أعضاء الوفد المصرى ، وأن يبلغوا مسبقاً بأى متطلبات خاصة قد تكون لدى .. فكان من الواضح من جميع هذه الأسئلة أن السوفيت كانوا يريدون أن تتم الزيارة ، وأن تكون ناجحة .

ولكن دهشت تماما عندما عاد السفير بولياكوف بعد ساعتين إلى كابيتنى على الشاطئ برسالة جديدة بالشفرة ، ولم يجد الوقت حتى لترجمتها وقام بترجمتها فى وجودى وصدمنى أن أعرف أن الزعماء السوفيت يعربون عن أسفهم لأنهم لن يستطيعوا إستقبال الوفد المصرى ، إلا أن الرسالة لم تقدم أى تفسير لهذا التصرف العجيب المفاجىء .

فما الذى يمكن أن يكون قد حدث خلال الساعتين أو الثلاث التى انقضت ليدفع الزعامة السوفيتية إلى تغيير رأيها كلية ؟ فهل حدث أن فعلنا نحن فى مصر شيئا خاطئا دون أن نعى ؟ ، أو هل تلقى السوفيت فجأة معلومات ماعن أحداث هامة فى الشرق الأوسط أو فى جزء آخر من العالم دفعهم إلى تغيير رأيهم بشأن الزيارة ؟ ! .. كانت رسالتهم جافة جدا ، وهم لم يعتذروا أو يقترحوا تأجيل موعد الزيارة .. وقد اقتربت هذه الرسالة من أن تكون إستفزازية كما كانت مذلة إذا

نظرنا إليها من أى منظور. وكان الوضع محرّجا جدا للسفير السوفيتى خاصة وأنه هو نفسه لم يبلغ بدوافع هذا التغير المفاجيء .. ونقلت هذه الرسالة غير المعقولة إلى الرئيس السادات ، ولفترة من الوقت لم تجر أية اتصالات بيننا وبين موسكو.

وأدى الإلغاء المفاجيء للزيارة إلى ظهور تكهنات عديدة فى مصر حول سبب هذا . وكان أحد الافتراضات يذهب إلى أن قرار الإلغاء قد يرجع إلى مرض بريجنيف بصورة مفاجئة ودعم هذا الرأى زيارتى كل من الرئيس الباكستانى بوتو ونائب رئيس وزراء أندونيسيا وزير خارجيتها « آدم مالك » ألغيتا أيضا .. كما أن بريجنيف لم يستقبل وزير الخارجية الفرنسى « جان سوفياتارج » الذى زار موسكو فى أغسطس .. وكان هناك تكهن آخرى أن الزيارات الملقاة ترجع إلى نزاعات خطيرة داخل المكتب السياسى نفسه .. ولكن التفسيرين لم يقتعما المسئولين المصريين حيث رأوا أن زيارة نيكسون تمت كما كان مقررا . واستتجوا أن زيارتى ألغيت لأن السوفيت غضبوا بسبب الزيارات العديدة التى قام بها مسئولون أمريكيون من بينهم الرئيس نيكسون للقااهرة .. وفى النهاية لم يستطع أحد أن يتأكد بصورة كاملة من معرفة الأسباب الحقيقية وراء الإلغاء المفاجيء لزيارتى ، لأن السوفيت لم يقدموا أبدا أية تفسيرات .

وخلال يوليو و أغسطس وسبتمبر كنت مشغولا بمشكلات أخرى .. فقد كانت لدى إرتباطات رسمية فى باريس وواشنطن بهدف تعزيز العلاقات المصرية الفرنسية والمصرية الأمريكية من خلال اللجان المشتركة التى كانت قد تكونت حديثا ، وكان قد عهد إلى هذه اللجان مهمة مناقشة ووضع برامج تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية ، وفى واشنطن حيث ذهبت بعد فترة قصيرة من إستقالة نيكسون أجريت محادثات موسعة مع الرئيس الجديد « جيرالد فورد » ، وأضعا مع كيسنجر ، ومع وزير الخزانة وليم سايون ، ومسئولين كبار آخرين فى حكومة الولايات المتحدة . وكانت المحادثات مهمة للغاية كما استقبلنى الرئيس فورد مرتين ، وجذبت هذه الإنصالات الموسعة إهتمام الدوائر الدبلوماسية ووسائل الإعلام .

ومن بين الذين تبعوا محادثاتي في واشنطن عن كتيب تماما انا تولي دبرينين ،
السفير السوفيتي لدى واشنطن .. وبعد لقاء على الافطار بيني وبين الرئيس
فورد ، طلب «دوبرينين» لقاء عاجلا بي .. وتقابلنا في جناحي في فندق
«ماديسون» لمدة أكثر من ساعتين تناولنا فيها العلاقات الثنائية بين بلدنا ومشكة
الشرق الأوسط . وانتهزت الفرصة لأعرب عن شكوى ملحه عن الموقف السوفيتي
تجاه مصر حيث ذكرت عدة حوادث بذاتها .. وطلبت منه أن يفسر لي أسلوب
تصرف بلاده ، ولكنه لم يستطع فعل هذا كما كان يشعر بمرح شديد .. وعلى
العموم كان الاجتماع مفيدا جدا لأنه مكثنا من تناول مجموعة كبيرة من
الموضوعات ، وتبادل الآراء بصرحة .

ومن بين الموضوعات التي ناقشناها : الإلغاء المفاجيء لزيارتي المعتزمة ..
وهنا لم يستطع تقديم أى تفسير ، غير أنه قال : إنه يجب إستئناف المشاورات بين
بلدنا في المستقبل القريب .. وفي نهاية لقائنا سألت الصحافة وهو في طريقه إلى
المصعد عن الوقت الذي سوف تستأنف فيه المحادثات المصرية السوفيتية ، وكانت
إجابته : « يستطيع الوزير فهمي السفر إلى موسكو في أى وقت » وعندما طلب
منى أن أعقب على تصريح «دوبرينين» قلت : إنني غير متأكد عما إذا كان أى
شئ سوف ينتج عن هذا ، وما إذا كان لدى «دوبرينين» السلطة لتقديم
دعوات قبل أن يستشير حكومته .. ومن واشنطن سافرت إلى نيويورك لأحضر
اجتماعا للجمعية العامة للأمم المتحدة .. ثم غددت إلى القاهرة ، وحال أن
وصلت إلى القاهرة تلقيت رسالة عاجلة من «بريجنيف» وزملائه تشير إلى لقائي
مع «دوبرينين» . واقترح الزعماء السوفيت أن تتم زيارتي التي كان مقررا أن
أقوم بها منذ فترة طويلة في أكتوبر عام ١٩٧٤ .. وهنا اتضح لي ثقل وأهمية
«دوبرينين» لعلاقته ووضعه بالنسبة للجنة المركزية في موسكو .

وبالفعل وصلت إلى موسكو يوم ١٤ أكتوبر ، وبصحبتي وفد هام ضم وزيرى
التخطيط والتجارة الخارجية ، ورئيس الأركان الفريق الجمسى ، ونائب وزير
الطيران الفريق السيسى ، ووكيل وزارة الخارجية محمد رياض ، وخبراء

آخرين .. واستقبلنا السوفيت بحرارة شديدة و ... ، وأبلغت أن بريجنيف سوف يستقبلنى فى اليوم التالى .. وكان هذا غير معتاد ؛ حيث إن لقاء بريجنيف لم يكن يحدث عادة إلا فى نهاية الزيارة .

وفى ١٥ اكتوبر قابلت بريجنيف فى الكرملين ، وفى طريقنا إلى قاعة المؤتمرات ذكرنى السفير المصرى حافظ إسماعيل بأن بريجنيف يحتفل بسنته العاشرة كسكرتير عام للحزب الشيوعى واقترح أن أنتهز الفرصة لأهنته ، واستقبلنى بريجنيف كالعادة بالأحضان ، وبدأ يشكو مازحا من الرحلات العديدة التى أقوم بها إلى واشنطن والزيارات العديدة التى يقوم بها كمينجر إلى الشرق الأوسط .. وحين بدأ الاجتماع الرسمى ألقى بريجنيف كلمة الترحيب التى عادة ماتحدد جو الاجتماع .. وكانت كلمة ترحيب ودية .. وعندما أتى دورى هنأت بريجنيف بسنته العاشرة كسكرتير عام للحزب .. ودهش بريجنيف ، وسر فى نفس الوقت .. وشكرنى بحمارة إذ يبدو أن تهنئتى لمست الجانب الحساس والأنسانى فى شخصيته .. وحسب خبرتى ، وتجربتى فى التعامل مع بريجنيف ، عرفت صفاته كإنسان وهذه المعرفة يمكن الاعتماد عليها فى تناوله للقرارات ، وكان هذا الاجتماع فرصة فريدة لتأكيد هذه الناحية الهامة فى شخصية زعيم خطير كبريجنيف .

وبعد أن شكرنى أضاف بريجنيف بضع كلمات عن خبرته ، والعبء الثقيل لمنصبه ، وانتهزت هذه الفرصة الفريدة حتى أضيق عليه الحناق بقولى :
« منذ لحظة هئأتك ولكننى الآن أسحب تهنئتى » وترجم المترجم هذا ليندهش بريجنيف من جديد من تصرفى هذا إلا أنه أراد أن يعرف السبب فقال : كيف يتأتى أن تهنئنى منذ لحظة ثم تسحب تهنئتك فى اللحظة التالية ، فشرحت له السبب قائلا : إننى هئأته بمناسبة السنة العاشرة له كسكرتير عام للحزب الشيوعى ، ولكننى فى نفس الوقت لم أستطع أن أفهم كيف لم يفكر حتى الآن رجل دولة مثل بريجنيف فى زيارة القاهرة طوال عشر سنوات سواء فى عهد

السادات أوعبد الناصر ، وأضفت متعمدا : بأن نيكسون حضر إلى القاهرة بعد بضعة شهور فقط من استئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن وأما « بريجنيف » فلم ير من المناسب أن يحضر إلى بلدنا حتى هذه اللحظة .

وبينا كان المترجم يقوم بالترجمة لاحظت علامات ذات دلالة كبيرة على وجه بريجنيف تعكس الموافقة على ماسمعه لتوه .. ولكن لكى أقول الحق لم أتوقع أبدا كيف سيكون رد فعله ؟ ! فقد ترك بريجنيف مقعده وذهب إلى مكتبه ؛ ليفتح أحد الأدراج ، ويحضر مذكرة مواعيده ، ثم جلس في مقعده .. ودون الرجوع إلى اللجنة المركزية فتح المذكرة وقال : متى تريندى فى القاهرة ؟ فى يناير أو فبراير ؟ ، كان هذا هو بريجنيف الحقيقى « بريجنيف » حال أن يعمل ، برجنيف الممتلىء بحوية وسلطة ، بريجنيف وقد دانت له بلده بالسيطرة الكاملة .

وبدا بصميق تلقائى من الجانبين لهذا القرار التاريخى ، ورحبت بهذه الخطوة التى لم يسبق لها مثيل ، وقلت :

« سوف يناسب موعد يناير جدول أعمال الرئيس السادات . ووافق بريجنيف على الموعد ، وبدأ فى صياغة بيان يتصل بهذا القرار ، ونص هذا البيان الذى صدر عقب الاجتماع مباشرة على أنه :

فى الخامس عشر من أكتوبر ١٩٧٤ استقبل الرفيق ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى وزير الخارجية المصرى ، وتمت الموافقة على أن اجتماعا بين الزعامة اليوفيتية والزعامة المصرية سوف يمثل أهم خطوة فى تطور العلاقات بين البلدين .. وخلال المحادثات كان هناك إتفاق تام على المشكلات البارزة مما سوف يمثل أساسا للإتفاقات التى سوف تتم فى المستقبل خلال ذلك الاجتماع وتم الإتفاق أيضا على أن يتم اجتماع بين ليونيد بريجنيف

السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي والرئيس أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية في القاهرة في يناير عام ١٩٧٥ .

وشعرت بأننى أحرزت نصرا كبيرا .. وكنت مقتنعا بأن لقاء مباشرا بين بريجنيف والسادات في القاهرة يمكنه أن يحل المشكلات الخطيرة القائمة .. وكانت نظرتى هى أن بريجنيف والسادات لن يودا أن ينتهى إجتماع القمة بينها بالفشل .. وبناء على هذا توقعت أن يضع اللقاء بين السادات و بريجنيف العلاقة المصرية السوفيتية على طريق جديد تماما .. وكان بريجنيف أيضا متفانلا وسعيدا .. كما أعلن في نهاية الإجتماع :

« إننى أشعر دائما بالراحة عندما أتفاوض مع الرفيق فهمى »

وأثناء الأيام المتبقية من زيارتى عقدت عدة إجتماعات مع جروميكو وزملائه ، ودارت المحادثات في جو من التآلف لأن قرار بريجنيف بالذهاب إلى القاهرة أضاف روحا جديدة على العلاقات المصرية السوفيتية .. وخلال المحادثات ظل جروميكو يكرر أن موسكو تعتبر القاهرة صديقها الرئيسى في الشرق الأوسط .. وعلى الرغم من هذا فإنه ظل يذكر موضوع ديوننا إلى الإتحاد السوفيتى باستمرار ، وحاولت أن أشرح له ما يعرفه من قبل ، وهو أن تأثير الحروب المتكررة على وضعنا الإقتصادى بصورة مجملة يجعل من شبه المستحيل طرح هذه المسألة مرة أخرى .. وأصر بريجنيف على أن نسد ديوننا على أقساط سنوية قدرها ٥٠٠ مليون دولار .

ونقلت إلى السوفيت رسالة السادات التى تفيد بأننا لانستطيع سداد أكثر من عشرة ملايين دولار سنويا في ذلك الوقت ، فغضب جروميكو ، وأصر على أننا ينبغي أن ندفع ٥٠٠ مليون دولار سنويا لأكثر له أنه ليس بمقدورنا أن ندفع هذا القدر ولكننا مستعدون لأن نزيد صادراتنا بعض الشيء إلى موسكو كوسيلة لزيادة كمية مانسده .. كما ذكرته أيضا بأننا لم نقل أبدا أننا لانعترف بديوننا ، وأضفت قائلا : إن أسلوب موسكو الذى لا يقبل الحل الوسط في ذلك الوقت يصبح

عقبة خطيرة في طريق زيادة تنمية العلاقات الودية بين بلدينا ، ثم طلبت من جروميكو في النهاية أن يتوقف عن إستخدام هذا الخلاف حول سداد الديون كذريعة لعدم تقديم أسلحة وقطع غيار جديدة يحتاجها الجيش المصرى .

ولسوء الحظ لم يخفف السوفيت من تشدهم حيال مسألة الديون ، لافى هذه المحادثات .. ولافيا بعد .. وعندما زار وفد مصرى عالى المستوى موسكو بناء على طلب جروميكو فشل فى تحقيق أية نتائج فيما يتصل بالعلاقات التجارية والصناعية .. وقد عاد الوفد إلى القاهرة دون أن يحرز شيئا لأن الوزير السوفيتى القدير رفض مناقشة أية مشاكل حتى تحل مسألة الديون .

وهناك مشكلة أخرى واجهتها فى محادثاتي مع جروميكو ، وهى أنه رفض وضع نتائج المحادثات فى بيان .. وعندما ألححت عليه كى يفسر لى سبب هذا الرفض ، أبلغنى بأنه عندما يصدر بيان يتصل بمحادثات بريجنيف مع زائر أجنبى فالقاعدة أنه لا يمكن إصدار بيان آخر يتصل بمحادثات على مستوى أقل .. ومن الناحية الرسمية تنتهى زيارة الوفد الأجنبى مع صدور بيان على مستوى بريجنيف .

ولم يسرنى هذا التفسير أو يقنعنى ، غير أنه تعين احترام قواعد اللعبة الروسية .. وعلى أية حال : استطعت أن أقنع جروميكو بعد جهد كبير بأنه ينبغي على الأقل إصدار بيان بشأن ذلك الجزء من المحادثات المتعلقة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وبعد إستشارة بريجنيف وافق جروميكو على إصدار بيان مقتضب ينص على « أن حكومة الإتحاد السوفيتى تعترف بحقوق الفلسطينيين فى تقرير المصير وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً لشعب فلسطين » .

وكانت هذه هى المرة الأولى التى يعترف فيها الإتحاد السوفيتى بالمنظمة بهذا المفهوم ، وقد سررت كثيراً لهذا .. وأشاد زعماء المنظمة والفلسطينيون بهذا القرار فقد كان الإعتراف الكامل من جانب الزعامة السوفيتية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحد لكل الفلسطينيين نقطة تحول فى العلاقات السوفيتية الفلسطينية . ومنذ ذلك الوقت فصاعد أصبح ياسر عرفات وزملاؤه يستقبلون فى موسكو من جانب جروميكو ومسؤولين آخرين أعضاء فى الحكومة السوفيتية وليس من جانب « هيئة التضامن الإفريقى الآسيوى » كما كان متبعاً .

من قبل .. وكان هذا نجاحا كبيرا فيما يتصل بالمنظمة .. وتم تنفيذ حين زار جروميكو القاهرة في وقت لاحق ، وقابل ياسر عرفات لأول مرة في حفل إستقبال أقيم لتكريمي في السفارة السوفيتية .

وتصدر الاعلان عن زيارة بريجنيف إلى القاهرة في يناير ١٩٧٥ عناوين الصفحات الأولى في كل صحف العالم ، وبدأ كل من السوفيت والمصريين في الأعداد للقاء القمة ، وكان هدفى الرئيسى هو ضمان إمدادات كافية من الاسلحة للجيش المصرى بصورة مستمرة وفي نفس الوقت تطوير العلاقات المصرية السوفيتية بقدر ما أستطيع .. وعندما كنت أخطط للقاء القمة هذا كنت أعتمد على قرارات بريجنيف لأن تجربتي أوحى لى بأن سلطته لا يمكن أن تتحداها اللجنة المركزية بصورة مباشرة . وأكثر من هذا يستطيع بريجنيف بمقدرته الضخمة على إجراء المناقشات أن يتغلب على كل العقبات .. واقترحت على السادات أن يتحدث مع بريجنيف بصراحة حيث يوضح له أن السوفيت لا يستطيعون أن يستغنوا عن مصر .

أما بالنسبة إلى اللعبة السياسية على المستوى الدولى فإنه من المتعين على مصر كدولة غير منحازة أن تتعامل مع كل من الإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .. ودرجة الإقتراب من إحدى الدوليتين ليست ذات أهمية كبيرة .. فأيهم هو مقدرتنا على إثارة التنافس والغيرة . ولم يعارض الرئيس السادات فكرة اللقاء بريجنيف بل لقد رحب بالإجتماع المرتقب في عدة مناسبات علنية مؤكدا على إحترامه الخاص وتعاطفه مع بريجنيف .

وتم إعداد كل شىء ، وتشكيل وفود ولجان من الدولتين .. وأبرزت كل الصحف الكبيرة هذا الاجتماع في عناوينها الرئيسية .. ولكن الرئيس السادات تلقى رسالة مفاجئة من اللجنة المركزية و بريجنيف تردد العبارة المعتادة وهى أن الوقت قد حان لإجراء مشاورات جديد على أعلى المستويات .. واقترحت اللجنة و بريجنيف أن يسافر وزير الخارجية إسماعيل فهمى ووزير الدفاع الجسمى إلى موسكو أواخر ديسمبر ١٩٧٤ .

والحقيقة أنني دهشت لأنه لم يكن هناك أى مبرر لهذه الرحلة بعد شهرين فحسب من الرحلة الأولى وفي وقت قريب جدا من زيارة بريجنيف المرتقبة .. وأعربت عن دهشتي للقائم بالأعمال السوفيتي إلا أنه لم يستطع تقديم أى تفسيرات .

وعلى أية حال رأيت أنه من الأفضل أن أقبل الدعوة .. وعند وصولي إلى مطار موسكو كان من الطبيعي أن أسأل جروميكو عن سبب إستدعائي إلى موسكو .. ولدهشتي لم أحصل على أية تفسيرات .. كان هذا هو الأسلوب السوفيتي .. نقوم بطرح الأسئلة ولا نغد إجابة لها .

وتقابل الوفدان المصرى والسوفيتي في ذلك المساء ، وافتتح جروميكو الاجتماع بقراءة بيان مكتوب ذو طبيعة سياسية يؤكد على دوام الصداقة المصرية السوفيتية طويلاً وعلى المساعدة التي قدمها الاتحاد السوفيتي إلى مصر .. وفي النهاية قال جروميكو بكلمات اختارها بعناية « ان الاتحاد السوفيتي يحترم دائماً اتفاقاته التعاقدية ، وساد المكان جو مهيب غير معتاد .. وكان من بين الحاضرين المار يشال « أندريه جرشكو » وزير الدفاع بالإضافة إلى عدد كبير من الضباط الذين بدت عليهم جدية تامة .

وحال أن انتهى جروميكو أعطى الكلمة إلى المار يشال جرشكو الذى قام بدوره بقراءة بيان طويل مكتوب .. وأعلن أنه « تنفيذاً لقرار اتخذته اللجنة المركزية السوفيتية قررت الحكومة السوفيتية إرسال الطائرات والأسلحة التالية .. ثم قرأ قائمة طويلة من المعدات تضمنت طائرة ميج ٢٣ لم تكن قد حصلنا عليها أبداً من قبل .. وأضاف بقوله : إن هذا القرار يتخذ بما يتفق مع التزام تعهد به الاتحاد السوفيتي ، وينبع من معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية .. ومثل جروميكو أنهى جرشكو خطابه بقوله « وهذا يكون الاتحاد السوفيتي قد أوفى بكل التزاماته التعاقدية مع مصر .

وبينا كان « جرشكو » يتحدث كان الأعضاء العسكريون في الوفد المصرى يسجلون ملاحظاتهم وعندما قرأ قائمة المعدات التى سوف تسلم ، عرفت أنا

والجمسى— أن هذا هو الجزء الذى لم يسلم فى إتفاق أو سحرة الذى تم الاتفاق عليه فى عام ١٩٧٣ .. وقد شعرنا بسرور عظيم ليس فقط لأن هذه الشحنات تضمنت طائرات ميج ٢٣ ومعدات متقدمة أخرى وقطع الغيار التى كنا نحتاجها بصورة ملحة، ولكن أيضا لأن قرار الإفراج عن هذا السلاح كان قراراً سياسياً هاماً، يدل على نية الاتحاد السوفيتى واتجاهه إلى تقوية روابطه مع مصر، واستئناف عملية تزويد جيشها، والمهم أن هذا كله كان يعنى أن السوفيت قد قرروا الإفراج عن شحنات الأسلحة قبل زيارة بريجنيف إلى القاهرة وليس فى وقت الزيارة، لأنه سوف يتم التوصل إلى اتفاق جديد فى ذلك الوقت.

وشعرت بالتشجيع لهذا التطور فى الأحداث، غير أننى لم أرغب أن اعطى للسوفيت انطبعا باننا راضون تماما .. ولهذا قلت لـ جيمى: إن الوقت قد حان لأن تقيم السلطات السوفيتية جسرا عسكريا بين الاتحاد السوفيتى ومصر .. ولم أر أبدا جروميكو منزعا بهذه الصورة إلا عندما ذكرت له الجسر العسكرى .. قد أخذ يجادل بشدة فى إن مثل هذا التحرك لا يمكن تصوره لانه سوف يكون ذو تأثيرات سلبية تماما على المستوى الدولى .

ولأننى كنت أعرف انه يخشى من رد الفعل الامر يكى فقد اسرعت افسر له باننى لم أكن اشير إلى عملية نقل جوى مكثفة للمعدات العسكرية التى سوف تكتشف بلا شك بواسطة اجهزة الاستطلاع الالكترونية الامر بكية .. إن ما كنت اعنيه هو ببساطة أن تستجيب موسكو بصورة ايجابية ومستمرة فى المستقبل لطلباتنا دون مراوغة، وياقل قدر من التأخير البيروقراطى، و باحترام أكثر لمواعيد التسليم، وطلبت بالتحديد من الاتحاد السوفيتى ان يستجيب بصورة ايجابية لطلب قدمه الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر لتعويض خسائر المعدات التى لحقت بنا فى الحرب وقلنا— الفريق الجمسى وأنا— إنه ينبغي إدخال بعض التعديلات على قائمة المعدات التى سوف تسلم على ضوء احتياجاتنا التى تغيرت بعد الحرب .. وهنا على أية حال أصبح من الواضح ان البيروقراطية السوفيتية لن تتغير وأن الوفد السوفيتى لم يكن غولا سلطة إضافة رصاصة واحدة إلى القائمة دون قرار على مستوى عال يتضمن بريجنيف نفسه .

وعندما إنتهت جلسة الاجتماع كنت لأزال متحيراً من سبب استدعائنا الى موسكو بهذه الصورة الملحة .. فن الواضح أن الإعلان عن تسليم المعدات العسكرية كان يمكن ارساله الينا عن طريق القائم بالاعمال السوفيتي بالقاهرة أوضمن الصفقة المصرية السوفيتية التي كنا نتوقع الاتفاق عليها خلال زيارة بريجنيف في الشهر التالي .. كان لا بد أن يكون هناك سبب سياسى لهذا الاستدعاء العاجل ، ولكن عندما استفسرت من جروميكو لم اقلق اجابة مرة اخرى ، سوى انه كرر مرة اخرى : بأنه سوف يلقاني في الصباح التالي في الساعة الحادية عشرة والربع ، ولم تجد جهودى الاخرى للحصول على أى شئ يفسر هذا من سفارتنا .

وفي الصباح التالي وصل جروميكو في موعده بالضبط ، وصحبني إلى سيارة ، وبدأ الركب سير ثم مر بالكرملين دون أن يتوقف .. وعندما سألت جروميكو عن وجهتنا اجاب ببساطة : انه يأخذني خارج موسكو ، وبعد خمس وعشرين دقيقة توقفت السيارة أمام مبنى أصفر كبير ضاحية « كولوا » . وعقبت بقولي قائلاً : إنه يشبه المستشفى ؛ فأجابني جروميكو في النهاية قائلاً : « نعم انه مستشفى ، وسوف تقابل بريجنيف هنا » .

وقد جعلونا - جروميكو وجرشكو والجمسى وانا نرتدى معاطف المستشفى البيضاء قبل أن ندخل حجرة كبيرة حيث كان بريجنيف يرقد في الفراش ، ولم يكن هناك أى شخص آخر .

كان بريجنيف ودوداً بصفة فائقة واحتضنني قائلاً : انظر اننى بصحة جيدة ، وأشعر أننى قوى .. قل لأخى وصديقى السادات إننى سوف آتى إلى القاهرة عندما يتركنى هؤلاء الناس أذهب .. وكان هذا أول دليل على أنه لن يأتى الى القاهرة في يناير وكان بريجنيف مصمماً على اقناعنا بأنه ليس مريضاً جداً .. فظل يمزح .. في إحدى المرات سألت جرشكو .. إلى أى مدى هذا المكان آمن ؟ « فوقف جرشكو الذى لم يكن إلا رجلاً عسكرياً يتقمص صورة متصلبة وكأنه على وشك أن يصدر أمراً هاماً ليحجب قائلاً « إن هذه المنطقة آمنة جداً لدرجة أنه لا يمكن لأى صاروخ في العالم أن يصيبها قبل أن يدمر هو نفسه أولاً ، وهنا بدأ بريجنيف فخوراً بهذه الاجابة .

وعلى الرغم من محاولة بريجنيف التقليل من شأن مرضه، كان من الواضح أن هناك علة خطيرة يعاني منها، وأنه كان يخضع لأوامر مشددة من أطباطه بأن يبقى طريح الفراش، والامّا استقبلنا في المستشفى في وقت كان مرضه يعتبر فيه سرّاً لا يفشى .. وعلى أية حال أسر لنا بريجنيف في النهاية بأن سبب استدعائنا إلى موسكو أنه كان يريد أن نرى بأنفسنا أنه في المستشفى، حتى لا نتصور أن زيارته قد تأجلت لأسباب سياسية، وكانت المشكلة كما قال: هي كيفية إصدار إعلان عن تأجيل رحلته إلى مصر وسوريا والعراق دون إثارة تكهنات بعيدة المدى .. وقلت ببساطة: إن أسهل طريقة هي إعلان الحقيقة وهي أن الرحلة تأجلت بسبب اعتلال صحة بريجنيف .. وأجاب بريجنيف قائلاً: «إن هذه هي أبسط طريقة بالفعل إلا أنه لا يمكن القيام بها في النظام السوفيتي». فقلت: إن الجميع يعرفون أن الزعماء بشر يمكن أن يصابهم المرض .. ومن المعتاد في كل الدول أن يعلن عن تأجيل أحداث ما بسبب اعتلال صحة الزعماء. إلا أن بريجنيف أصر على أن النظام السوفيتي لا يسمح بمثل هذا الأسلوب.

وكان واضحاً لي أنه ليس الشعب السوفيتي وحده هو الذي يجهل مرض بريجنيف ولكن أيضاً أغلبية أعضاء اللجنة المركزية .. وكنت متأكداً من أنني أول أجنبي أو الأجنبي الوحيد الذي أطلع حينذاك على أن بريجنيف في المستشفى. وبناء على هذا لم أصر على أن يتضمن بيان تأجيل الزيارة ذكر مرضه وقلت ببساطة: إنني متأكد من أنه بإمكاننا الاتفاق على صياغة مادون أية مشاكل .. وقد وافق بريجنيف على هذا، وأضاف قائلاً: لقد طلبت منك الحضور حتى أؤكد لك حسن نوايانا، وسوف يسعدني أن تبقى حتى تتوصل مع جروميكو إلى مسودة البيان الخاص بتأجيل الزيارة، والذي يمكن إرساله إلى دمشق وبغداد للحصول على موافقتها».

ووافقت وأعربت عن شكري لبريجنيف للجهد الذي بذله لتجنب أي سوء فهم في علاقاتنا، ولما كنت أعرف أنه يتعين عليه أن يستريح، لم أناقش معه أية مواضيع أخرى، وشرعت في الرحيل معرباً عن رجاء مخلص في أن يستعيد صحته سريعاً ليزور القاهرة في المستقبل القريب، وطلب مني بريجنيف مرة أخرى أن

أنقل أطيب تحياته إلى الرئيس السادات وأن أبلغه بأنه سوف يأتي بالتأكيد إن مصر ليزور «أخاه وصديقه السادات حالا» وأضاف بريجنيف: إن جروميكو أبلغه عن مناقشتي السابقة معه ومع جرشكو وعقب على هذا قائلا «إنني أدرك أن الرجلين يجعلان مهمتك صعبة وأنصحك بأن تظل تجلدهما بالسوط حتى تحصل على ماتر يد»

وفي طريق عودتي كانت كلمات بريجنيف تردد في أذني فهي لم تكن فحسب مجرد دعوة صريحة لكي أصر على ما أريد أن أحصل عليه، بل هي أيضا شرح لما يمكن أن يفعله المفاوض الأجنبي للوصول إلى أهدافه مع السوفيت قال بريجنيف استخدم السوط ومعنى هذا أن أفضل وأضمن وسيلة للحصول على شيء من السوفيت هي أن يكون المفاوض الأجنبي متشدداً بالفعل وأن يصر على وجهة نظره بثبات، وعليه في مفاوضاتي مع الروس لم أنس أبداً نصيحة بريجنيف.

وعندما وصلت إلى دار الضيافة بدأت مع جروميكو في وضع مسودة البيان الذي سيصدر عن تأجيل الزيارة، و يرسل إلى دمشق و بغداد للحصول على موافقتها.. ودون أية صعوبة توصلنا إلى اتفاق على صياغة بسيطة لم تتضمن أية إشارة إلى وجود بريجنيف بالمستشفى ثم أرسلت هذه الصياغة إلى كل من سوريا والعراق.. وبينما كنا ننتظر الرد عقد الفريق الخمسي وزملاؤه اجتماعات مع نظرائهم السوفيت من العسكريين، وحاول الخمسي إدخال بعض التعديلات على قائمة الأسلحة التي قرأها علينا الجنرال جرشكو خلال اجتماعنا الأول ولكن لم ينجح إلا في تعديل جدول شحن بعض عناصر القائمة.. وبالنسبة لي فقد عقدت عدة اجتماعات مع جروميكو، وغطت اجتماعاتنا العديد من القضايا الثنائية والدولية.

وبالنسبة للقضايا الثنائية أعربت عن شكواني من المصاعب التي نلقاها في عملية التبادل الصناعي والتجاري مع الاتحاد السوفيتي.. و وعد جروميكو بأنه سوف يتحدث مع زملائه في كل من هذه المجالات وأنه سوف يعالج هذا الوضع.

وبعد وصول موافقة كل من دمشق و بغداد إلى موسكو. أصدر البيان التالي:

«تم الاتفاق بناء على الترتيب بين زعماء الاتحاد

السوفيتي وزعماء جمهورية مصر العربية والجمهورية السورية

والجمهوريّة العراقيّة على تأجيل زياره ليونيد بريجنيف
السكرتير العام للجنة المركزيّة للحزب الشيوعي للاتحاد
السوفيتي إلى هذه الدول حتى موعد لاحق . وكان من المقرر
أن تتم هذه الزيارة في يناير ١٩٧٥ وسوف يتحدد موعد
الزيارة الجديدة بما يتناسب مع كل الدول المعنية في موعد
لاحق .

وكان من المحتم أن يثير هذا البيان تكهنات مختلفة كلها بلاأساس من
الصحة ، وكان هذا نتيجة لإصرار السوفيت على إخفاء مرض بريجنيف .. ويجب
أن أؤكد هنا مرة أخرى : أنه ليس هناك أدنى شك في أنه لو لم يكن بريجنيف قد
مرض فجأة لكانت العلاقات المصريّة السوفيتية قد اتخذت طريقا مختلفا تماما ..
فبلاشك كانت الزيارة سوف تؤدي إلى زيادة المساعدات العسكريّة السوفيتية
لمصر ، مما يساعد على تضيق الفجوة بين اسرائيل والدول العربيّة في هذا الصدد ،
وبالتالي يؤدي إلى وضع صلب أمام العدوان الاسرائيلي ، خصوصا أن الجزء
الباقى من صفقة أسلحة عام ١٩٧٣ والذي بدأ في الوصول إلى مصر بعد رحلتى إلى
موسكو على الفور لم يكن كافيا .. كما أن الزيارة التي كان سيقوم بها بريجنيف
كانت سوف تعنى ضمنا « اعترفا كاملا بالسادات » نفسه .. مما يضطره إلى
التخلص من كراهيته للاتحاد السوفيتي .. حقا كان يمكن لزيارة بريجنيف أن تغير
الجغرافية السياسيّة للشرق الأوسط ، وكانت الولايات المتحدة تعي هذا تماما
حيث كان رد فعلها على إعلان الزيارة هو الاستياء ، ثم الفرحة عند إعلان
التأجيل .. وبالفعل كان لمرض بريجنيف عواقب تاريخية ، وكما هو معروف
احتاج بريجنيف إلى وقت طويل حتى يتماثل للشفاء ، وحينذاك كان موسم
الطقس الحار قد بدأ في مصر و بريجنيف لايسافر في الطقس الحار لأسباب
صحية .. وتوازى مع كل هذه التطورات أن كينسجر كان قد نجح في مساعيه
بشأن فك الاشتباك الثاني على الجبهة المصريّة الاسرائيلية .. ومنذ ذلك الوقت
لم تعد هناك وسيلة لاقتناع السادات بأنه مازال يحتاج إلى الاتحاد السوفيتي .. ومن
هنا بدأ التاربخ في هذه المنطقة الحساسة يتغير تغيرا جذريا .

الفصل التاسع

فورد وكيسنجر :
« نهاية مرحلة »

زادت أهمية الاتصالات والمبادلات مع الاتحاد السوفيتي خلال عام ١٩٧٤ بالنسبة لمصر لأن العلاقات مع الولايات المتحدة ظلت حرجه نسبيا طوال هذا العام. إذ لاشك أنه حدث تحسن كبير في العلاقات المصرية الأمر يكية منذ حرب اكتوبر .. حيث أعيدت العلاقات الدبلوماسية من جديد، واستمر كينسجر في اجراء مشاورات معنا، مما كان يبعث على سرور السادات الذى وجد نفسه حينذاك يحظى باحترام كينسجر وهو الرجل الذى وصفه في وقت من الأوقات «بالمهرج» وقد زار نيكسون القاهرة في منتصف عام ١٩٧٤، وتم توقيع اتفاقات تعاون موسع بين مصر والولايات المتحدة في ذلك الوقت. إلا أنني ظلت أشعر ببعض الارتياح، نظرا لأن الولايات المتحدة مازالت تلتزم أولاً وفوق كل شىء بإسرائيل .. ولم تكن مستعدة لتزو يد مصر بأية أسلحة وبما زاد الأمور تعقيداً أن نيكسون اضطر إلى الاستقالة بحلول أغسطس من نفس العام، وتعين علينا أن نكتشف ما إذا كانت حكومة الرئيس فورد الجديدة سوف تنتهج نفس السياسة تجاه مصر أولاً.

كانت زيارة نيكسون إلى القاهرة في مايو ١٩٧٤ جزءاً من عملية إبعاد مصر عن الجانب السوفيتي، والعمل على استعداداتها لاستقلالها التام حتى يمكن لنا أن نتعامل مع القوتين العظميين معا .. وبالنسبة إلى نيكسون كانت الزيارة رسالة موجهة إلى الدول العربية تشير إلى أن الولايات المتحدة غيرت سياستها في الشرق الأوسط وكانت في نفس الوقت محاولة لجذب الانتباه الأمر يكي في الداخل بعيداً عن فضيحة ووترجيت ليظهر نيكسون نفسه كرجل دولة ذو مكانة عالمية.

وكانت هذه أول زيارة يقوم بها رئيس أمركى لمصر.. وإن كان نيكسون قد أتى إلى مصر من قبل كنائب رئيس . وقد أبلغنى نيكسون بصفة شخصية أنه لم ينس أبداً الرحلة الأولى وخاصة زيارته للسد العالى فى أسوان والذى بناه السوفيت .. وكان نيكسون واعيا لهذه التجربة تماما حين قال « كنت أفئ على السد العالى ناظراً إلى هذا الصرح الروسى الضخم، وتذكرت الخطأ القاتل الذى وقع فيه الرئيس ايزنهاور ووزير خارجيته دالاس برفضها مساعدة عبد الناصر فى تمويل المشروع مما أدى به إلى تأميم قناة السويس .. و بسبب هذا الخطأ الأمر يكى الكير تغير مجرى التاريخ وأتى الروس إلى مصر .. وكانت هذه نقطة تحول مزقت كل آمال التصالح بين ناصر وواشنطن» وكان من الطبيعى للرئيس نيكسون— وهو الذى أخذ المبادرة— أن يزهب بأن زيارته لمصر تعنى عوده الأمر يكيين إليها .. وبهذا كان يريد أن يؤكد أنه أحدث التحول المصرى من الاتحاد السوفيتى إلى الولايات المتحدة، ولهذا أصر على أن يأتى بنفسه إلى مصر .

وفى طريقه إلى مصر توقف نيكسون فى سالىزبورج حيث بدأ يعانى من متاعب حقيقية فى صحته من جراء اضطراب فى الدورة الدموية للساقين والتهاب عروقهها . وعلى الرغم من نصيحة طبيبه الخاص أصر بعناد على أن يستمر فى رحلته إلى مصر . وكان أمامه جدول أعمال ممتلىء تماما فى مصر، ولكنه رفض إجراء أية تعديلات به واستقل الرئيس نيكسون سيارة مكشوفة من المطار إلى داخل القاهرة، وكان يقف فى السيارة ليلتلقى الاستقبال الحماسى الضخم الذى أحاطته به الحشود على جانبى الطريق .. وكان من فترة إلى أخرى يأمر بإيقاف السيارة، ليختلط بالناس بينما كان رجال الأمن يعدون وراءه، أو حوله فى جنون، وهو يصافح الناس، و يتسم و يثرثر معهم . وعقد نيكسون الكثير من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية مع الرئيس السادات وكبار المسؤولين المصريين .. كما حضر مآدبات عشاء وغداء رسمية، وبحيويته المعتادة لم يرد أن يفقد الرحلة الشهيرة فى القطار الملكى القديم من قصر القبة إلى الاسكندرية . وكانت بهجة الزيارة فيما يبدو ذات أثر طيب عليه، فقد غادر مصر وقد شفى تماما تقريباً .. ثم سافر إلى

اسرائيل حيث كان له جدول أعمال حافل بنفس الصورة هناك على ما أعتقد ..
و يكشف كل هذا عن شخصية هذا الرجل ، وعن تصميمه على تحقيق مكاسب
سياسية .

وكان الرئيس نيكسون صريحاً ودقيقاً خلال المحادثات التي جرت في القاهرة
والاسكندرية . ولم يكن في حاجة إلى التظاهر حتى يؤثر في الناس .. فكانت
سلطته واضحة تماما لدى الجميع ، وكان من الجلي أنه يدير الأمور وحده باسم
الولايات المتحدة .. وكان كيسنجر موجودا ، وأيضا الكسندر هيج ، وغيرهما ،
ولكنهم لم يكونوا سوى حاشية أو خلفية للرئيس . وكان نيكسون صريحاً ومباشراً في
كل المحادثات وكمثال على ذلك يظل إحدى الاجتماعات التي عقدت في قصر
عابدين في القاهرة بارزا في ذاكرتي . عقد هذا الاجتماع في مكتب الرئيس
السادات الذي كان مكتبا للملك فاروق فيما سبق .. وحضر الرئيس نيكسون
وكيسنجر عن الجانب الأمريكى بينما مثل السادات وأنا الجانب المصرى ، وفي
نهاية مناقشة نقاط متنوعة تتعلق بمستقبل العلاقات المصرية الأمريكية ، قررت أن
هذه فرصة فريدة لأن أسمع من رئيس الولايات المتحدة نفسه رأيه في موقف
الولايات المتحدة في الحل النهائي لأزمة الشرق الأوسط ، فقلت للرئيس السادات
عما أنويه باللغة العربية فوافق .. ثم طرحت سؤالى على نيكسون ، وبدون تردد
للحظة واحدة أجاب قائلا : « إن التوصل إلى انسحاب اسرائيل كلية من سيناء
ليس مشكلة ، كما أن الانسحاب من مرتفعات الجولان ممكن أيضا .. ولكن بعد
جهد ، أما بالنسبة إلى القدس والضفة الغربية فإن هذا سوف يكون المشكلة
الحقيقية ، غير أننا سوف نجد حلها » إن هذه الإجابة التي لا غموض فيها تعكس
بدقة شخصية نيكسون وتصميمه ، فلو كان نيكسون بقى في منصبه لاستخدم
بلاشك كل سلطته ونفوذه كرئيس للولايات المتحدة للحصول على انسحاب
اسرائيل من الأراضي المحتلة متحديا مجموعات الضغط اليهودية ومجموعات الضغط
الأخرى .. ويجب أن أضيف أنني لم أسمع أبداً مثل هذه التصريحات المحددة من
خلفوه .. فلم يكن لدى فور أو كارتر اللذين ناقشت معهما نفس القضايا في أكثر
من مناسبة الشجاعة السياسية لاتخاذ موقف محدد .

وتوج زيارة نيكسون اصداً لإعلان مشترك عرض الخطوات التي سوف تتخذ لتقوية العلاقات المصرية الأمريكية.. وحملت هذه الوثيقة الطويلة نوعاً عنوان «مبادئ العلاقة والتعاون بين مصر والولايات المتحدة».. وكان هذا الإعلان مكوناً من مقدمة وخمسة أجزاء، و يعالج الجزء الأول فيها مشكلة السلام في الشرق الأوسط، ويركز على التزام الطرفين «بسلام عادل ودائم» في الشرق الأوسط بما يتفق مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومع وضعه في الاعتبار «المصالح المشروعة لكل الشعوب في الشرق الأوسط بما فيها مصالح الشعب الفلسطيني، وحق كل دول المنطقة في الوجود»، وأن تتم مفاوضات السلام خلال إطار مؤتمر جنيف، وأن تشترك مصر والولايات المتحدة في عملية من المشاورات على كل المستويات لتسهيل عملية السلام.

وكانت بقية الوثيقة تتناول بصورة أكثر تحديداً العلاقات الأمريكية المصرية، وكانت ذات تفاصيل مسببة بالفعل، ودعت الوثيقة إلى تشكيل لجنة تعاون مشتركة تحت رئاسة وزيرى الخارجية تتفاوض بشأن تقديم مساعدة أمريكية «لدعم الهيكل المالى لمصر». ودعت الوثيقة إلى تعاون بين البلدين في مجال الذرة لتمكين مصر من الوفاء باحتياجاتها المتزايدة من الطاقة عن طريق استخدام الطاقة النووية.. ووافق الطرفان كذلك على تشكيل عدد من مجموعات العمل لتقديم توصيات للجنة التعاون المشتركة حول مجموعة متنوعة من المشكلات تتراوح بين تطهير قناة السويس إلى فتح مصر أمام مشاريع الإستثمار الأمريكية الخاصة، وإعادة بناء دار الأوبرا في القاهرة، وسفر كنوز توت غنخ آمون إلى الولايات المتحدة لتعرض في أنحاء مدنها، وكانت الفقرة الأخيرة في هذه الوثيقة هي الإعلان عن تقديم الرئيس نيكسون دعوة للرئيس السادات لزيارة الولايات المتحدة في عام ١٩٧٤ وقبول الرئيس السادات لتلك الدعوة.

وأضح أن المغزى مما سبق شرحه هو تبيان جوهر أسلوب تصور زعماء مصر والولايات المتحدة للعلاقة الجديدة بين البلدين. وقد كان إعلان المبادئ طموحاً وشاملاً بتغطيته عدداً كبيراً من القضايا، وبمحالات التعاون المتوقعة.. وتم تشكيل

مؤسسات ذات مستوى عالٍ للمساعدة في تنفيذ البرنامج الجديد، ولم يكن للتعاون الوثيق الذي يدخل في تصور هذا الاتفاق مثيل في تاريخ مصر.. فلم يسبق أبداً أن كانت لمصر علاقات وثيقة بهذه الدرجة مع أي دولة ولا حتى مع الاتحاد السوفيتي الذي ظل وجوده سائداً في مصر لمدة عشرين عاماً.. حقيقة كانت قد أنشئت عدة لجان مصرية سوفيتية غير أنه لم يتم الإعلان رسمياً أو إضفاء الصفة الشرعية على أي منها.

والناحية الهامة الأخرى في إعلان المبادئ هي إشارته إلى البرامج طويلة المدى التي تحتاج إلى علاقة مستمرة مستقرة طويلة حتى يمكن تنفيذها، وليس مجرد صفقات يمكن تنفيذها سريعاً، ثم تنسى بنفس السرعة.. وتم على الفور البدء في تنفيذ كل هذه البرامج، وعلى مراحل، فيما عدا مشروع إعادة بناء دار الأوبرا. وبينما كان الإعلان شاملاً فيما يتصل بالعلاقات الاقتصادية والثقافية فقد التزم الصمت التام فيما يتصل بنقطة ذات أهمية جوهرية لمصر، وهي المعونة العسكرية.

وفي الواقع لم يتم مناقشة التعاون العسكري بين الولايات المتحدة ومصر بصورة رسمية حتى موعد لاحق وحتى في ذلك الوقت فقد نوقش هذا بدون نجاح.. وكان هذا موقفاً لم تستطع مصر التسامح فيه.. فقد كنا مازلنا في حالة حرب مع إسرائيل وكانت الولايات المتحدة على الرغم من كل صداقتها معنا مازالت مرتبطة بإسرائيل بأكثر مما يمكن أن يكون مع مصر.. وظلت الأسلحة الأمر يكتفي بتدفق على إسرائيل.. وكانت النتيجة أن استمرت الفجوة بين المقدرة العسكرية لدى إسرائيل والمقدرة العسكرية لدى مصر في الاتساع.. وكانت النتائج التي تستنتج من هذا الوضع واضحة تماماً.. فن ناحية: يجب أن نستمر في طرق أبواب ترسانة الأسلحة الأمر يكتفي لتوضيح للولايات المتحدة أن دولة في وضع مصر لا يمكن أن ترضى بمجرد المعونة الاقتصادية فحسب.. وعليه كان يتحتم علينا أن نفعل كل ما يمكن عمله للمحافظة على علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتي وتقويتها، فهي الدولة التي ظلت لعشرين عاماً تزودنا بالسلاح، وبأسعار أفضل بكثير مما تقدمه الولايات المتحدة في أي وقت.

وجاء النصف الثاني من عام ١٩٧٤ بتعديلات جديدة فيما يتعلق بالعلاقات بين مصر والولايات المتحدة. فبالرغم من أن جولة نيكسون في الشرق الأوسط رفعت من روحه المعنوية إلا أنها لم تفعل شيئاً في القضاء على وتوترجيت، وعليه: ففى أغسطس من نفس العام أجبر نيكسون على الاستقالة.. وقد كانت لهذه التطورات ردود فعل سلبية بالنسبة لنا. إذ أن نيكسون وهو أمر جدير بالذكر كان صريحاً، وحاسماً، وليس بخائف من الوقوف في وجه إسرائيل والضغط اليهودي في الولايات المتحدة. يضاف إلى هذا أنه كان علياً تماماً بجميع جوانب الوضع في الشرق الأوسط.. وبالرغم من شهرة كيسنجر فلم يكن لدى أى شك في أن نيكسون- وليس كيسنجر- هو الذى يتخذ القرارات الحاسمة والمصيرية.

كان الرئيس فورد شخصاً مختلفاً تماماً.. لأن اختياره كرئيس كان مجرد مصادفة تاريخية.. فهو لم يختَر أن يلعب الدور الحاسم الذى يلعبه الرئيس الأمر يكتفى في الشؤون العالمية، وهو لم يكن معداً لهذا.. وكانت معرفته ضئيلة على الرغم من أنها تحسنت بعض الشيء مع مرور الوقت.. كما أنه كانت تنقصه شجاعة اتخاذ القرارات.. ويعنى هذا أن كيسنجر أصبح يتصرف بحرية في هذه الفترة حيث يضع السياسات و يتخذ القرارات الهامة.

وكان هذا واضحاً في كل الاجتماعات التى عقدتها مع كيسنجر وفورد.. وببساطة لم يكن الرئيس يتكلم كثيراً لأنه لم يكن يعرف كثيراً.. وفي كل مرة كنت أراه أجده أفضل اطلاعاً عن ذى قبل وإن لم يكن بالقدر الكافى بعد.. وكان كيسنجر يقوم بكل الحديث أثناء الاجتماعات. وإذا قال الرئيس فورد أى شيء كان يردد دائماً «مارأيك يا هنرى؟» وعندئذ يبدأ هنرى في إلقاء محاضرة علينا، ويدس باسم الرئيس في أى شيء يقوله، مثلاً: «أظن أن الرئيس فورد يعتقد».. «أنا متأكد أن الرئيس فورد يقصد».. «أنا متأكد أن الرئيس فورد يفضل هذا.. أو: لا أستطيع أن أتكلم باسم الرئيس إلا أننى أعتقد أن الرئيس يود أن يقول».. كان هذا كل مايقوله كيسنجر عادة في وجود الرئيس فورد الذى كان ببساطة يومئ برأسه فحسب.

لقد كنت قلقاً جداً بعد استقالة نيكسون، لأننى لم أكن أعرف ماسوف يأتي به المستقبل بعد هذا التغير بالنسبة للعلاقات المصرية الأمريكية.. وفى سبتمبر عام ١٩٧٤ عندما كنت فى نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة قابلت كيسنجر، وأعربت له عن قلقى العميق.. فكيف يمكن أن أطمئن إلى أن العلاقات المصرية الأمريكية سوف تخدم مصالح بلدى، نظراً لطبيعة النظام الأمريكى التى تنسم بالتغيرات المستمرة فى الحكومة والفضائح التى تتعرض لها المستويات العليا فى بعض الأحيان، ومجموعات الضغط، والتيارات المضادة، والمصالح، والطموحات الشخصية لدى مسؤولى الحكومة الأمريكية « فنحن لانستطيع أن نقيم علاقات قوية مع الولايات المتحدة، لأن مجموعة الشخصيات فى واشنطن تتغير دائماً وهذه السرعة.. وتأسيساً على ذلك لا مفر من أن أتلقى تأكيداً بأن القرارات التى يتم التوصل إليها سوف تكون ملزمة بالنسبة للرؤساء والحكومات فى المستقبل.

كان كيسنجر منزعجاً جداً، فأصبح شاحياً تماماً، ووصف كلمتى بأنها انتقاد خطير وحاد، وأضاف قائلاً: إنه يجب أن يستمع إليها الرئيس فورد شخصياً.. وأسرع إلى التليفون الذى كان على بيانوضخم وطلب فورد على خط مباشر مصراً على أن يستقبلنى فى الصباح التالى على الافطار.. وبينما كان يتحدث فى التليفون ظللت أعترض قائلاً له: ماذا تفعل؟ إننى لست معتاداً على الاستيقاظ مبكراً والتحدث فى السياسة قبل الساعة العاشرة. ولكن الرئيس فورد وافق على أن يرانى على مائدة الافطار وتعين على أن أغنى جانباً تحفظاتى على هذا اللقاء المبكر، ويجب أن أعترف بأن حب الاستطلاع دفعنى لأرى كيف يبدو الافطار الرئاسى.

وفى اليوم التالى كان الإفطار فى حجرة طعام الرئيس فورد، وكان يضم الرئيس فورد وكيسنجر وأنا وحدنا. وكان افطاراً رئاسياً محق، حيث أعد وقدم بصورة جيدة جداً، وأعدت بدقة مقلته لكيسنجر فكنت أتحدث بصراحة لأننى كنت أشعر بأننا إذا لم نحصل على تأكيدات واضحة بالاستمرار فإننا سوف نكون

قائمين بمخاطرة كبيرة.. وأكد لى الرئيس فورد أن سياسة الولايات المتحدة لن تتغير.

وبالفعل لم يحدث انقلاب فى السياسة الأمريكية نحو مصر فى عهد الرئيس فورد.. و يعنى هذا أننا لم نعان من إنتكاسات كبيرة إلا أننا لم نحز تقدما كبيرا فى نفس الوقت.. من الواضح أن الولايات المتحدة كانت تريد إقامة علاقات أوثق مع مصر وإخراجها من فلك الاتحاد السوفيتى إلا أنها لم تكن مستعدة لتقديم تنازلات جوهرية لتحقيق هذا الهدف.. وهى لم تكن مستعدة بالمرّة لأن تقدم لنا أسلحة.. وأنا مقتنع بأن الأمور كان يمكن أن تكون مختلفة لو أن نيكسون بقى فى السلطة.. حقيقة: أن اتفاق التعاون الذى وقع خلال زيارته للقاهرة لم يكن له أى بعد عسكرى ولكننى أعتقد أن نيكسون كان واقعا بدرجة كافية، لأنه كان يعلم أنه لا يستطيع الحصول على علاقات طيبة معنا إذا رفض تقديم معونة عسكرية لنا، وظل فى نفس الوقت يسلح أعدائنا.. ولكن كسينجر كان مختلفا.

أولا: لقد كان كسينجر مواليا لاسرائيل أكثر مما ينبغى.

ثانيا: كان كسينجر واثقا من قدرته على تحريك الناس حسب رغبته أكثر مما ينبغى أيضا. فبدلاً من أن يعالج المشكلة المرهقة وهى اقناع الكونجرس بأن هناك أسباباً وجيهة لاعطاء مصر بعض المعدات العسكرية، فإنه فضل أن يحاول خداعتنا بالوعود الكاذبة والحديث الغامض.

والواقع أننا عرفنا من قبل عينة من اسلوب كسينجر فى تناول مسألة المعونة العسكرية قبل زيارته لنيكسون.. ففى نهاية ابريل ١٩٧٤ حضر كسينجر فى زيارة قصيرة إلى مصر قبل أن يقوم برحلاته المكوكية بين تل أبيب ودمشق والتي أدت إلى فك الاشتباك على الجبهة السورية، فمن الناحية الرسمية كان قد أتى لمناقشة المفاوضات المرتقبة إلا أنه كان قلقا أيضا بسبب الاتصالات التى تجرى بيننا وبين الاتحاد السوفيتى والتي كانت آخذة فى الزيادة فى الشهور السابقة.. كان

كيسنجر يعرف أننا نحتاج بصورة ملحة إلى المعونة العسكرية، وكان يخشى من أن نصلح ذات البين مع موسكو من أجل الحصول على الأسلحة. وقد قابلنا كيسنجر وأعضاء الوفد الأمر يكي في المعمره الاستراحة الصيفية للسادات، بالقرب من الاسكندرية، وخلال المحادثات طرح فجأة وزير الخارجية الأمر يكي موضوع الأسلحة، إذ قال كيسنجر: «سيدى الرئيس» أعتقد أن الوقت قد حان لأن نبدأ استراتيجية جديدة للتعاون في المجال العسكرى.. وأعتقد أن الوقت قد حان أيضا لأن تزود واشنطنون مصر بكل احتياجاتها العسكرى، غير أنه سوف تكون هناك صعوبات كثيرة في الداخل، ورد فعل سلبى للغاية من جانب الاسرائيليين.. ولذلك ياسيدى الرئيس نقترح أن يتم التعاون العسكرى بين بلدنا على ثلاث مراحل حتى يكون لدى الجميع وقت لأن يألفوا هذه الفكرة.. «المرحلة الأولى تكون تجارية تماما حيث تدفع مصر ثمن أى معدات عسكرى ثقيلة تحصل عليها.. والمرحلة الثانية تكون على أساس التعامل بنسبة ٥٠ في المائة حيث تدفع مصر ثمن ٥٠ في المائة مما تحصل عليه، بينما تعتبر الخمسين في المائة المتبقية في شكل منحة داخل معونة، وعندما نصل إلى المرحلة الثالثة ياسيدى الرئيس سوف يكون الكونغرس والاسرائيليون قد تعودوا على هذه العلاقة الجديدة وبالتالي يمكن أن نقدم كل المعدات العسكرية في صورة منحة».

لم أكن أتوقع أبداً مثل هذا من كيسنجر، وبطبيعة الحال لم أصدق كلمة واحدة منه. وأخذت أراقب التغييرات التى ارتسمت على أوجه زملائه الأمر يكيين، وقد بدت عليهم الصدمة وعدم التصديق، إذ يبدو أنه لم يكن هناك قرار سياسى في واشنطن في ذلك الوقت يشبه ولو من بعيد ما كان يقترحه كيسنجر.. وقال لى أحد كبار المسؤولين الأمر يكيين في وقت لاحق مشيراً إلى هذا الموضوع أن كيسنجر قد أصابه (العتة) وأنه ليس هناك أى أساس لما قاله. غير أن السادات كان كالمعتاد متفائلاً، وبحسن نية أجاب قائلاً: «أنا مستعد ياهنرى، أنا مستعد»، وكان من الواضح لى أن كيسنجر كان يريد ببساطة أن يخدرونا في مصر ليقوم بتخريب محاولتنا لتقوية علاقاتنا مع موسكو.. وهو لم يعترف بهذا أبداً صراحة بطبيعة الحال، ولكنه اعترف بالفعل بأد، هذه كانت

مناورة.. فبعد بضعة أشهر، سألته: بحق السماء لماذا قلت هذا الكلام للسادات؟ فحاول أن يبرر موقفه بقوله: إنه كان يريد طمأننتنا، لأنه يشعر أن مصر قلقة جداً بشأن وضع العلاقات بينها وبين واشنطن خاصة بعد فضيحة ووترجيت. وبالرغم من هذا كان واضحاً أن مثل هذا الكذب السافر لم يؤد إلى زيادة ثقتنا في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من المشكلات الجوهرية التي واجهت العلاقات المصرية الأمر يكتفي بأنه كان علينا أن نعترف بأنه ليس هناك الكثير من الأمل في إحراز تقدم نحو السلام في الشرق الأوسط في ذلك الوقت بدون الاعتماد على كيسنجر: وأسلوب خطوه الذي إتبعه.

وكان السبب بسيطاً للغاية، وهو أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تستطيع ممارسة بعض النفوذ في الشرق الأوسط.. فقد كان الاتحاد السوفيتي قد عزل نفسه من خلال سياسته غير المتبصرة التي رفضت اعطاء مصر الأسلحة التي تريدها، وكانت الدول الأوروبية تقوم بدور المتفرج، أما الدول العربية فعلى الرغم من أنها أخذت في التقدم روياً تجاه تحقيق وحدة الصف إلا أنها لم تصبح كتلة واحدة بعد.. وعلى أية حال كانت الدول العربية تحتاج إلى وسيط ليعامل مع إسرائيل.. وفي تلك الظروف كانت الولايات المتحدة وحدها هي القادرة على لعب هذا الدور.. بيد أنه مادام كيسنجر يدير دفة السياسة الخارجية الأمريكية فلن يكون متاحاً غير سياسة مفاوضات الخطوة خطوة في الشرق الأوسط.

وبالتأكيد كانت مصر في تلك الفترة تفضل سلاماً شاملاً في المنطقة بأسرها يتضمن تسوية المشكلة الفلسطينية.. ولكن مادام الوضع لم يسمح بالتفاوض لاحتراز مثل هذه التسوية الشاملة فقد كنا مستعدين للتفاوض من أجل فك اشتباك ثانٍ إذا ظل هذا اتفاقاً عسكرياً لا يتضمن تنازلات سياسية نقدمها إلى إسرائيل.. وكان فك الاشتباك على نفس نمط الاتفاق الذي تم التفاوض بشأنه في عام ١٩٧٤ على الجبهتين المصرية والسورية أمراً مقبولاً لدينا، وكان مفيداً في المحافظة على قوة دفع المفاوضات.

وفي الواقع كنا نأمل أن يليه اتفاق فك اشتباك ثان مماثل بين سوريا وإسرائيل .

وكنا نعارض بشدة قبول أى بنود يمكن أن تعنى ضمنا بأى صورة أن مصر تبرم اتفاق سلام منفرداً مع إسرائيل .. وقد أوضحنا للجميع أن السلام لا يمكن التفاوض بشأنه إلا مع الدول العربية مجتمعة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وليس إطلاقاً مع مصر وحدها .

اتفاق فض الاشتباك الثانى :

وبعد العديد من الاتصالات الأولية : قرر كيسنجر أنه سوف يكون من الممكن ابرام اتفاق فك اشتباك ثان .. وفي مارس عام ١٩٧٥ بدأ فى رحلات مكوكية للمرة الثانية بين مصر وإسرائيل .. ولم يكن الوضع على أية حال مواتياً لتحقيق نجاح سريع .. وعموماً أبدى الاسرائيليون عنادهم المعتاد . وأصرروا على أن تنتهى مصر حالة الحرب كضمن حتى لعملية انسحاب صغيرة .. وأكثر من هذا كانت التوترات فى الشرق الأوسط خلال عام ١٩٧٥ أكثر منها فى أى وقت لأن الوضع السياسى فى لبنان كان قد تفجر وكان لهذا عواقب بالغة الأهمية تؤثر فوق كل شىء على وضع سوريا .. مما غير أيضاً من موقف حافظ الأسد ، فقد كانت هذه فرصة لسوريا كى تلعب دوراً هاماً .. بل ربما أيضاً لأن تحيى مطالبها القديمة فى لبنان .. وأصبح الأسد وقد تخلص بسبب الوضع الجديد من بعض الضغوط الداخلية أقل تقبلاً لفكرة اتفاق الاشتباك الثانى .. ومن المفاركات الغربية بالفعل أن يكون تفجير الوضع فى لبنان والذى أدى إلى نتائج عكس ما كان يسعى كيسنجر إلى تحقيقه فى ذلك الوقت قد عجلت به ودعمته عملية خططت لها ونفذتها المحابرات المركزية الأمر يكية بالتعاون مع فرع اسرائيلى خاص من هذه المحابرات ، وقد تمت هذه العملية دون علم كيسنجر .

كان الاجتماع الأول مع كيسنجر حول فك الاشتباك الثانى باستراحة السادات فى القناطر الخيرية ، وكان سلبياً بعض الشىء ، واكتفينا بتبادلنا

وجهات النظر، وعندما انتهى الاجتماع طلب منى السادات أمام كينسجر أن أعد صياغة مكتوبة لفك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية الاسرائيلية .. وكان ردى هو أن هذه الصياغة يجب أن يعدها الأمر يكون بصفتهم وسطاء وأن كينسجر هو الشخص الذى يجب أن يقوم بهذا العمل الهام . ولدهشتى قال لى السادات: إنه يريدنى أن أفعل هذا، لأنه ليس لدى كينسجر فكرة عن: من أين يبدأ، وفى أى اتجاه يذهب .. وكينسجر نفسه هو الذى أبلغ السادات بأنه يجب أن أكون أنا المسئول عن هذا العمل .. ولست أعرف ما إذا كان كينسجر قد أبلغ السادات حقاً أنه ليست لديه أية فكرة عن: من أين يبدأ، ولكن إذا كان قد فعل هذا فلن يكون سوى أسلوب تكتيكى استخدمه كينسجر ليعرف الموقف المصرى منذ البداية .. وعلى أى حال قلت للسادات: «سوف أفعل هذا ولكن ليس اليوم، لأننى سوف أقيم مأدبة عشاء تكريماً لكينسجر فى بيتى، لأعطيه فرصة مقابلة نائب الرئيس، وأعضاء الحكومة، وبعض رؤساء تحرير الصحف» .. ومع ذلك أصر السادات على أن أعد الصياغة التى كان يريدتها على الفور.

وأضاف السادات قائلاً: «إنه سوف يأتى لتناول العشاء فى بيتى معى ومع هنرى كينسجر وحدنا، وأنه ينبغي أن ألقى الدعوات الأخرى» .. فقلت مرغماً «لأمانع لدى أن تأتى لتناول العشاء ولكن إذا كان على أن ألقى كل الدعوات المسبقة فيجب أن أقول: إن هذا بأمر محمد منك سيدى الرئيس .. فوافق الرئيس على هذا تماماً، وبناء على هذا أصدرت تعليماتى إلى رئيس البروتوكول فى وزارة الخارجية لإلغاء الدعوات على أن يذكر بالتحديد أن هذا أمر من الرئيس السادات .. وفى وقت لاحق من ذلك اليوم أملت على رئيس مكتبى السفير عمر سرى صياغتين لفك الاشتباك الثانى إحداهما أكثر شمولاً من الأخرى .. حيث كانت الأولى تدعو إلى فك الاشتباك على طول الخط من العريش إلى حقول البترول فى رأس محمد، بينما الثانية صياغة أقل شمولاً، وتؤدى إلى الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية إلى ما وراء ممرات متلا والجدي فى منتصف سيناء إلى

• كتاب (السادات) دافيد هيرست وإيرين يسون (لندن، فايرمانغابر، ١٩٨١)، ص ٨٠

الشرق وإلى ماوراء حقبول البترول في أبورديس ورأس سدر إلى الجنوب .
أما بالنسبة للعناصر الأخرى لفك الاشتباك فقد أضفت بعض النقاط حدودها عن
عمد على أساس من نقاط مماثلة وردت في اتفاق الهدنة في عام ١٩٤٩ بين مصر
واسرائيل .

وقبل أن نبدأ العشاء في تلك الليلة وصل رئيس مكتبى وأعطى نسخاً من
الصياغتين لكيسنجر ولى .. فأنزعج السادات وصاح قائلاً : « أين نسختى » « أنا
أيضاً أريد أن أقرأها » وشعر كيسنجر بالرضا عن المقترحات ، وعقب عليها بصورة
مرحبة ، وأوضح على أية حال أن الاسرائيليين سوف يرفضون الانسحاب إلى خط
العریش - رأس محمد - أو أنهم سوف يفرضون على مصر في المقابل تنازلات
سياسية كبيرة قد تصل إلى مستوى واقعى مماثل لمعاهدة سلام .

وكان كيسنجر يعرف بالتأكيد أننا سوف نرفض مثل هذه التنازلات .
وكما توقعت فضل كيسنجر الخط الأقل طموحاً .. وقال : إنه سوف يركز على
محاولة اقناع الاسرائيليين بقبوله .

وبعدما غادر كيسنجر القاهرة إلى القدس سافرنا - السادات وأنا إلى أسوان
لانتظاره . وكانت هذه فكرة السادات ، لأنه كان يشعر أن لأسوان التى تم فيها
الاتفاق على فك الاشتباك الأول جواً أو تأثيراً سحرياً من نوع ما ، وأنه سوف
يستطيع التوصل إلى فك اشتباك ثان هناك في الحال .. ولكننا وجدنا على أية حال
أن التنازلات التى كنا نحصل عليها من كيسنجر في كل مرة يعود فيها من اسرائيل
تدل على أن حكومة راين غير مستعدة للتوصل إلى اتفاق لعدد من الأسباب :

أولاً : لم تكن حكومة راين تسيطر بصورة كاملة على الوضع الداخلى في اسرائيل ،
وكانت تحتاج إلى بعض الوقت حتى تستطيع أن تتخذ قرارات خطيرة .

ثانياً : كان الاسرائيليون يراقبون بقلق التطورات الجديدة التى تحدث بين موسكو
والقاهرة وخاصة عقب اعلان الرئيس برجينيف عن عزمه على زيارة
القاهرة ودمشق وبغداد لأول مرة .. ولم يؤد تأجيل الزيارة إلى تبديد
مخاوفهم .

ثالثاً: كانت الحكومة الاسرائيلية تعتقد في يدي وأن الدول العربية منقسمة فينا بينها بحيث لا تخشى اسرائيل من تجديد القتال .. وهذا تستطيع اسرائيل أن نستمر في العناد ، وأن تملأ شروطها التي كانت تعرف مسبقاً أن مصر لن تقبلها .

رابعاً: وكما ظهر فيا بعد ، كانت حكومة رابين تتخذ موقف العناد عن عمد آملة أن تشجع الولايات المتحدة حين يصيبها اليأس من تحقيق تقدم بالتزامات كبيرة لاسرائيل مقابل تعاونها .

وحتى يعرقل الاسرائيليون المفاوضات ، أعلنوا أنهم لن ينسحبوا كلية من الممرات ولكن فقط حتى منتصفها .. كما أصرروا أيضاً على أن يتضمن أى اتفاق — يتم — فقرة عن إنهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل .. وواجه كينسجر مشكلات حقيقية في هذه المرة لأنه كان يعرف أننا لن نقبل شئ أقل من الانسحاب الكامل حتى شرق الممرات ، وأننا لن نقبل أبداً طلب اسرائيل بإنهاء حالة الحرب .. ومع مرور الوقت أصبحنا — السادات وأنا — مقتنعين بأن كينسجر لن يحرز نجاحاً هذه المرة . وهكذا طلبنا منه أن يحضر معه من إسرائيل خريطة توضح بدقة الخط الذي يريد الاسرائيليون الانسحاب إليه ، ففعل كينسجر هذا .. ولكن عندما أطلعنا على الخريطة وطلبنا منه أن يوضح لنا أين سيكون الخط الاسرائيلي ، أخذ كينسجر يتهرب و يعطى إجابات غامضة قائلاً: إن الإسرائيليين لا يستطيعون تحديد: من أين يبدأ شرق الممرات .. وكانت هذه حيلة نموذجية للتفكير الاسرائيلي لأنه كان من الواضح تماماً أين تبدأ الممرات وأين تنتهى .. ومن الواضح أيضاً أن اسرائيل كانت تريد ببساطة الاحتفاظ بالسيطرة على الممرات تمارس ضغطاً على مصر ، ولما كنا ندرك أن كينسجر لا يسيطر على الموقف بالفعل وأن ضغطه على اسرائيل كان تقريباً غير موجود بالمرة .. قال له الرئيس السادات: « هنرى في المرة القادمة التي تذهب فيها إلى اسرائيل عليك أن تجعلهم يوافقون على اقتراحنا ، أوأن تضع حداً لهذه الرحلات المكوكية وتعود مباشرة من هناك إلى واشنطن .

وشعر كينجر بالانزعاج ، وحاول اقناع السادات بأن يسمح له بالعودة الى أسوان مرة أخرى قبل العودة الى واشنطن .. ورفضنا لأننا كنا نريد وضع مسؤولية فشل المحادثات على اسرائيل . وهكذا أردنا أن تنتهى رحلات كينجر المكونية في القدس .. ولبن أسهب في الحديث عما حدث بين كينجر والحكومة الاسرائيلية ، أوعن الجو الذى استقبل خلاله ؛ لأن كتباً كثيرة تعرضت لهذا بأسهاب . و يكفي فقط أن أقول : أن كينجر لم ينجح في حل الإسرائيليين على تغيير موقفهم ، فعاد الى واشنطن خالى الوفاض .. ومجرد أن علمنا بأن كينجر غادر إسرائيل الى واشنطن ؛ ذهبنا الى فندق كتاراكت القديم في أسوان ، وعقدت مؤتمراً صحفياً للصحافة العالمية حيث شرحت لماذا فشلت جهود كينجر وأُخفيت باللوم كلية على اسرائيل .. وكان كينجر أيضاً يعتقد أن مسؤولية الفشل تقع على اسرائيل . و بالفعل اقنع الرئيس فورد بأن يرسل إلى رابين رسالة شديدة اللهجة .. ثم بدأ بعد هذا فترة لاعادة تقييم الموقف .

وبالنسبة لنا فقد قننا أيضاً بإعادة دراسة الوضع وقررنا اتخاذ خطوات لممارسة المزيد من الضغط على اسرائيل .. وكخطوة أولى : عندما انتهت فترة عمل قوات الطوارئ التابعه للأمم المتحدة في سيناء ، اعلنا اننا لن نجدد فترة عملها للأشهر الستة المعتادة ، ولكن لثلاثة أشهر فحسب ، كما أقررنا أيضاً مناورات عسكرية على الضفة الغربية للقناة .. وفى النهاية قررنا أن نعلن عن موقفنا وهكذا اعلنا أن مصر لن تقبل أى شىء أقل من الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الممرات وإعادة آبار البترول الى مصر .. واننا لن نقدم أية تنازلات سياسية بالمرة .

وفى بداية صيف عام ١٩٧٥ تم استئناف جهود التفاوض بشأن فك الاشتباك الثانى . وفى هذا الصدد أحب أن أشير الى اجتماع تم بين فورد والسادات فى سالزبورج فى اليومين الاول والثانى من يونيو ١٩٧٥ ، كان هذا اللقاء الاول بين الرئيسين ، وكان مهماً فى حل المشكلة الدقيقة المتعلقة بتزويد مراكز الإنذار المبكر فى سيناء بالرجال .. وبحلول هذا الوقت كان الاسرائيليون قد قرروا أن يكونوا أكثر تعاوناً ، فقد كان قد تم ارسال فريق امرىكى عسكري للقيام بدراسة مساحية للممرات لتحديد بدايتها ونهايتها ... وأصبح الاسرائيليين مستعدين لان

ينسحبوا الى السفوح الشرقية .. وعلى أية حال فأنتهم أصرروا على أن يبقوا على سيطرتهم على مركز الانذار المبكر الذى بنوه بمساعدة الولايات المتحدة ولا أحتاج لأن أقول هنا: إننا لم نقبل هذا ، وعزمنا على مناقشة هذه المسألة مع فورد وكينجر فى سالتز بوج .

وفى طر يقنا ان الاجتماع كئنا السادات ونائب الرئيس حينذاك حنى مبارك وأنا- نستقل نفس السيارة ونناقش مشكلة مركز الانذار المبكر- حيث تم الاتفاق على أن يقوم السادات بابلاغ فورد وكينجر بأن مصر سوف تسمح بقاء مركز الرصد على شرط أن يعمل به مدنيون أمر يكون ، وبالإضافة- إلى هذا تبني لنا الولايات المتحدة مركزاً آخر تزوده أيضاً بمدنيين امر يكون ، وفى استجابة لتلقائية نادرة من جانب فورد كان رد فعله هو « أعتقد أن هذا إقتراح يمكن الترويج له ، ويمكننى أن اقنعهم به فى داخل الولايات المتحدة ، فإ رأيك يا هنرى ؟؟ » ولم يكن كينجر مستعداً للالتزام بهذا ، ومثلاً يفعل دائماً فى مثل هذه الحالات نظرت- إلى سيسكو طالباً منه المساعدة ، ولكن سيسكو أيضاً لم يكن مستعداً . وساد صمت محرج ، ثم أجاب كينجر فى حذر- ان هذا امر مهم ياسيدى الرئيس ولكن يجب أن أناقشه مع الاسرائيليين ، « وفى النهاية تم قبول الفكرة » .

والجدير بالذكر هنا ان اعادة فتح قناة السويس تمت تقريباً فى ذلك الوقت أى فى الخامس من يونيو بناء على اصرار السادات وعلى الرغم من نصيحتى بأن ينتظر ليضع مزيداً من الضغط على الاسرائيليين حتى يتم احراز المزيد من النجاح فى المفاوضات .

وعلى أية حال كان الاسرائيليون قد تخلو عن بعض عنادهم فى ذلك الوقت بحيث جاء شهر سبتمبر ولدى كينجر أمل كاف لتحقيق تسوية ، وبالتالى يمكنه ان يستمر فى رحلاته المكوكية .. ولكن الاسرائيليين لم يكونوا على استعداد لتوقيع اتفاق دون الحصول على تنازلات كبيرة من الولايات المتحدة .. وواجه كينسجر سيلاً من الطلبات بتقديم مساعدة اقتصادية ومعدات عسكرية ، وأهم من هذا الالتزام السياسى بان تبني امر يكا وجهة النظر الاسرائيلية فى كل

جوانب مشكلة الشرق الاوسط ، وخضع كينسجر للطلبات الاسرائيلية ووقع سلسلة من الاتفاقات السرية مع اسرائيل .. وفي هذه الاتفاقات تعدت الولايات المتحدة بزيادة المساعدة الاقتصادية لإسرائيل ، وضمنت ترويديها بالبتروول وبكيفية كبيرة اخرى من الأسلحة المتقدمة ، وأخطرت من هذا وقعت الولايات المتحدة مذكرة تلزم فيها بأن تنسق إستراتيجيتها في مؤتمر جنيف مع الاستراتيجية الإسرائيلية وأن تدعم مبدأ أن تكون كل المفاوضات هناك ثنائية بين اسرائيل وكل بلد عربي على حدة ، وليست متعددة الجوانب بين إسرائيل من ناحية وكل البلاد العربية من ناحية أخرى .. وأكثر من هذا قدمت الولايات المتحدة الضمانات بأنها لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تتفاوض معها دون موافقة مسبقه من اسرائيل ، وحتى تعترف بالمنظمة بصورة رسمية بحق اسرائيل في الوجود ، وتقبل قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ .

ولم يبلغنا كينسجر بأن الولايات المتحدة تنوى أن توقع مثل هذا الاتفاقيات الموصلة مع اسرائيل ؛ لحين حضوره إلى مصر لوضع الاجراءات النهائية في فك الاشتباك الثانى .. وقبل عشر دقائق من الاجتماع الرسمى أطلعنى كينسجر وسيسكو على الاتفاق الأمريكى الاسرائيلى فشعرت بالاستياء ، وفكرت في إعادة النظر في اتمام فك الاشتباك الثانى .. فقد كانت المساعدة العسكرية الجديدة لاسرائيل واسعة النطاق لدرجة ستزيد من اتساع الهوة بين القدرة العسكرية المصرية والاسرائيلية .. بينا الالتزام الأمريكى بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية او القيام بأى مبادرة اخرى دون موافقة اسرائيلية سوف يجعل السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط مجرد امتداد للسياسة الاسرائيلية بل وأكثر مما كانت من قبل .. وكان هذا ثمناً كبيراً غير ضرورى يتعين أن تدفعه مصر مقابل الانسحاب الاسرائيلى إلى شرق الممرات .

وانزعجت أكثر من هذا أثناء الاجتماع الرسمى عندما أخرج كينسجر في اللحظة الأخيرة إحدى خدعه المعتادة من جعبته التى لا تنفذ حيث طلب فجأة أن يوقع السادات بنفسه على احدى الوثائق .. ورحب السادات كعادته بالفكرة ، ولم يبذل ثانية واحدة في التفكير فيما ينطوى عليه هذا .. واضطرت الى معارضته علناً

حيث قلت : « لا » الرئيس السادات لن يوقع الاتفاق » ، فدهش السادات وقال : لماذا يا اسماعيل ؟ .. لقد وقعت من قبل فك الاشتباك الأول » ، فذكرته بأنه لم يوقع اتفاقاً مع اسرائيل ولكن اقترحاً امر يكمياً ، فغير السادات رأيه وقال « نعم يا هنرى ، ان فهمى على حق . إننى لم أوقع أية مقترحات مع إسرائيل ولكن فقط مقترحات امر يكمية . واضطر كيسنجر الى الاعتراف بأن هذا صحيح ، إلا انه حاول ان يكون ماهراً فيوقعنا فى توقيع مع اسرائيل بكل ماسوف ينجم عن هذا من عواقب سياسية .. قال كيسنجر « حسناً ياسيدى الرئيس سوف أوقع أنا باسم الولايات المتحدة و يوقع آلون باسم اسرائيل و يوقع اسماعيل باسم مصر » ، ولم أكن أر يد مقاطعة كيسنجر ، ولكن حال ان انتهى قلت :

« إننى لن أوقع أية ورقة تتصل بفك الاشتباك الثانى » . ثم انسحبت فجأة من الاجتماع وخرجت الى الحديقة .. فأوقف السادات الاجتماع ، وأتى مسرعاً خلفى لىسألنى : « لماذا أنت غاضب هكذا » ؟ فقلت له : إنه منذ البداية تماماً أوضحت انه لا ينبغي أن تعطى فك الاشتباك هذا أى معنى سياسى غير ضرورى ، وأنه لا ينبغي أن أوقع انا أووزير الدفاع أية اوراق .. وبدلاً من هذا : يجب أن يوقع على الاتفاق رؤساء الأركان من الجانبين ليعزز هذا الجانب العسكرى للاتفاق بالإضافة الى السفراء المعينين فى جنيف ، حيث يقدم الاتفاق للمزيد من المناقشة ؛ وإقراره على أيدى لجنة فرعية مصرية إسرائيلية منبقة عن مؤتمر جنيف .

وانتهزت هذه الفرصة أيضاً لأنقل للسادات المعلومات التى وصلت الى قبل الاجتماع مباشرة وهى أن اسرائيل قد انتزعت من الولايات المتحدة مقابل انسحابها المتواضع التزامات سياسية ضخمة بالإضافة الى كمية كبيرة جداً من المساعدة العسكرية .. ولم يظهر أى من هذه الالتزامات فى اتفاق فك الاشتباك . غير ان الحقيقة هى ان هذا الالتزام الأمريكى العسكرى والسياسى سوف يحسن بشكل مؤثر من وضع اسرائيل فى المستقبل ، ويجعلها أكثر عناداً .. وسوف يجعل هذا الحل الشامل المستقبل للصراع فى الشرق الاوسط مستحيلاً تقريباً مالم يستجيب العرب ببساطة لما تمليه عليهم اسرائيل . فهم الرئيس السادات موقفى ،

ولكنه قال : « ولكن الورقة الشئ سوف أوقعها لاتتناول سوى مركز الانذار الامريكى » فقلت : « إن هذا حقيقى ، ولكن يتعين علينا ان نكسب المزيد من الوقت بهدف ممارسة مزيد من الضغط على اسرائيل والولايات المتحدة ، أوحى نحصل على بعض المساعدة العسكرية من الامريكيين لموازنة ماتحصل عليه اسرائيل من واشنطن » فهم السادات وجهة نظرى إلا أنه كان يخشى اذا اتبع نصيحتى ان يؤجل فك الاشتباك الثانى إلى مالا نهاية .. وبما اننى لم اكن أريد التوقيع فإنه سوف يأتى بشخص آخر يفعل هذا .. وصفق بيده ليأتى الضابط المختص مهرولاً ليأمره السادات بان يرسل لنا ممدوح سالم رئيس الوزراء .. أتى ممدوح ليبلغه السادات أمام كيسنجر وأمامى « ان فهمى لا يريد ان يوقع أية أوراق فوقك انت بدلاً منه » وبعد التوقيع غمرت السادات الفرحة فى تلك الليلة .. وفى مأدبة زاهرة أقامها للاحتفال بالاتفاق : كان فى حالة من السعادة الغامرة تمتدحاً إياى طوال الوقت على الرغم من أننى رفضت التوقيع .

من المهم هنا أن أوضح بعض النقاط عن فك الاشتباك الثانى ، لأن كثيراً من الكتاب وخاصة الاسرائيليين صوروه على انه نصر سياسى كبير لاسرائيل ، أوحى معاهدة سلام تحت اسم اخر .. وهذا ببساطة ليس صحيحاً .. لقد قدمت الولايات المتحدة تنازلات سياسية كبيرة لاسرائيل ولكن مصر لم تقدم أية تنازلات .. وانه لتشويه كامل للحقائق ان يقال أن لغة بعض مواد الاتفاق تعنى ضمناً انتهاء حالة الحرب ، وسوف يتضح هذا لاي شخص يتجشم عناء قراءة هذا الاتفاق بعناية .. فالمادة الاولى على سبيل المثال تنص على « ان يحل الخلاف بينهما (اى بين الطرفين) وفى الشرق الاوسط ليس باستخدام القوة ولكن بالوسائل السلمية .. وتعلن المادة الثانية : « يتعهد الطرفان بالاى ليجاً إلى التهديد أو استخدام القوة أو الحصار العسكرى ضد بعضهما البعض ، ونص المادة الثالثة : « يستمر الطرفان فى المحافظة بدقة على وقف اطلاق النار برا وبحرا وجوا ، والامتناع عن كل الاعمال العسكرية وشبه العسكرية ضد بعضهما البعض » ، وتقول المادة الخامسة : « قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة ذات أهمية جوهرية وتظل تعمل ، ويتم مد فترة عملها سنوياً » . وفى النهاية تنص المادة الثامنة صراحة على أن

« ينظر الطرفان الى هذا الاتفاق كخطوة هامة نحو سلام عادل ودائم .. وهو ليس اتفاق سلام نهائى » ، بالتاكيد كل هذه المواد توضح تماماً ان الصراع بين مصر واسرائيل لم ينته ، وأنه لم يتم توقيع معاهدة السلام .

ووجد معلقون آخرون اكثر استعداداً لتشويه الحقائق بالكامل حججاً اكثر دهاء توضح ان فك الاشتباك الثانى كان نجاحاً سياسياً كبيراً لاسرائيل .. فقد قالوا : إن هذه الوثيقة حوت اشارة صريحة إلى نبذ إستخدام القوة ، وأن هذا لا بد ان يتضمن بكل تأكيد إنهاء حالة الحرب .. وإجابتى على هؤلاء هى : أنه يتعين عليهم مقارنة لهجة اتفاق فك الاشتباك الثانى بلهجة اتفاق الهدنة المقام بين مصر واسرائيل الذى وقع يوم ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩ فى رودس فى اليونان ، فسوف يجدون تعبيرات متطابقة هناك .. وعلى الرغم من هذا : وقعت ثلاث حروب كبيرة بين مصر واسرائيل منذ ذلك الوقت فى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ .. و يلاحظ ان اتفاق الهدنة هذا كان يلزم الطرفين مراراً بنبذ استخدام القوة .. فالمادة الاولى مثلاً : تنص على أن « يتم الالتزام بدقة من الآن فصاعداً بتوصية مجلس الامن بعدم اللجوء الى القوة العسكرية فى تسوية المسألة الفلسطينية من جانب الطرفين » ، ونفس المادة كررت القول بأنه : « لا يتم القيام بعمل عدوانى للقوات المسلحة برا أو بحراً أوجوا من جانب أى من الطرفين ، ولا الاعداد ، أو التهديد بهذا » ، وتصل هذه المادة فى النهاية إلى أن تحقيق الهدنة خطوة لا يمكن الاستغناء عنها نحو تصفية الصراع المسلح ، واستعادة السلام فى فلسطين . وعلى الرغم من انه يمكن اقتباس فقرات كثيرة مشابهة من اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ ؛ فإن هذا يكفى تماماً لتوضيح أن اتفاق فك الاشتباك فى عام ١٩٧٥ لم تستخدم فيه مفاهيم أولغة جديدة لم تظهر من قبل فى اتفاقية هدنة عام ١٩٤٩ ... ولم يكن هذا محض مصادفة كما يجب ان اوضح ، فعندما كنت املى الاقتراح المصرى بفك الاشتباك حتى خط شرق الممرات قت بالرجوع الى اتفاقية الهدنة ، واستخدام نفس الصياغة ، وأصبحت هذه الوثيقة هى اساس الاتفاق النهائى .

هنرى كيسنجر:

كانت عملية التفاوض بشأن اتفاق فك الاشتباك الثانى بين مصر واسرائيل

هى آخر مرة يظهر فيها هنرى كيسنجر بصورة على مسرح الاحداث فى الشرق الاوسط .. ولم تكن هناك مبادرات جديدة فى الأشهر التالية حيث كانت حملة الانتخابات الامريكية قد بدأت بجديّة، ومع هزيمة فورد خرج كيسنجر من المسرح .. وأحب ان أسجل هنا انطباعاتى الاخيرة عن هذا الرجل الذى لعب دورا مهما بهذه الصورة فى الشرق الاوسط بعد حرب ١٩٧٣ . لقد تكلمت من قبل عن بعض جوانب شخصيته التى اتضحت تماما من خلال اتصالنا : ميله الى تحريك الناس حسب أهوائه ، محاولاته الدائمة الاستفادة من ثقة السادات واندفاعه ؛ حتى ينتزع تنازلات كبيرة منه .. كما يتضح ايضا عدم امانة كيسنجر فى تقديم اوراق اسرائيلية على أنها اقتراحات أمريكية ، ثم يتصل منها حالما نرفضها .. وهناك جانب آخر فى كيسنجر : وهو غروره الضخم وتعتشه لأن يحتل مركز الأضواء ، وهجته الظاهرة والمضحكة نوعا حين تتركز عليه الكاميرات وإصراره على ان يستقبل باحتفال عظيم . وكانت نقاط الضعف هذه تثير الضيق فى بعض الاحيان إلا أنها لم تكن ذات عواقب سياسية .

وبالتأكيد كان هناك جانب شخصى وانسانى فى كيسنجر أحببته وتمتعته به .. فقد كانت المناسبات الاجتماعية التى حضرناها بصحبة زوجته ممتعة دائما ، كما لا يمكن انكار ذكاء كيسنجر الفذ ، ومقدرته على الوصول الى اهدافه .

ولكن المشكلة بالنسبة لى هى أن أفكاره التى قدمها لنا عما يجب عمله فى الشرق الاوسط كانت غير مقبولة .. ويمكن تلخيص هذه الافكار بسهولة .. فلم تكن لدى كيسنجر سياسة خاصة ولا نظرية حول كيفية التقدم نحو التسوية .. وعلى الرغم من كل ماسمعتة منه كمفاوض «ميكافيللى» فى الشرق الاوسط فإنه لم يكن اكثر من مبعوث لإسرائيل . فهو لم يحضر لنا أبدا اقتراحا أمريكيا اصيلا ، ولم يقترح أبدا حلا وسطا للخروج من مأزق ، واذا ما طرحنا مقترحات جديدة فإنه لم يكن ابدا يعرب ان رأيه بل كان يقول ببساطة : « إننى سأراجع الأمر مع إسرائيل » .

وفي الواقع : ربما كان من الأسهل أن نتعامل مباشرة مع الاسرائيليين اذا مانظرنا إلى كل ما قدمه كيسنجر لعملية المفاوضات .

أثناء فترة ولاية الرئيس نيكسون كان انخياز كيسنجر غير ظاهر نوعا ما . فتد كان نيكسون قويا حاسما ، ولم تكن لديه نية السماح لإسرائيل بوضع سياسة الولايات المتحدة . ول سوء حفظنا كان كيسنجر ماهرا خلال فترة تكشف فضيحة وترجيحت حيث أبعد نفسه عن حاشية نيكسون — التي وصفها « ب » هذه المجموعة من المنحرفين » في إحدى المرات في حضوري — وبقي كيسنجر بعد استقالة نيكسون ليصبح وزيرا للخارجية في عهد فورد .

وفي تلك المرحلة لم يكن هناك من يسيطر عليه : فقام بتمثيل دور إسرائيل بصورة سافرة أكثر مما كان من قبل .. وليس هناك دليل أفضل على ذلك من استعداده لأن يعرض السياسة الامريكية في الشرق الاوسط الى حق الفيتو من الجانب الاسرائيلي .. وأن يلزم دافع الضرائب الامريكي بأن يصب كميات كبيرة من الأموال كمعونة عسكرية واقتصادية إلى إسرائيل .. وذلك في مقابل : مجرد أن تنسحب من شريط رفيع من أراضي مصرية في فك الاشتباك الثاني .. وأنا متأكد من ان هذا ما كان يمكن أن يحدث اطلاقا لو ظل نيكسون في منصبه .

و يتعين أن نناقش مسألة أخيرة هنا حول دور كيسنجر .. وكيف كان من الممكن أن يلعب مثل هذا الدور الهام ؟ إن صفاته الشخصية وطموحة وتصلبه وقوته في تحقيق اهدافه غير كافية لتبرير قيامه بهذا الدور . كما انه لم يحقق نجاحا كما قلت من قبل من خلال استراتيجية شاملة مترابطة بشأن تحقيق تسوية عادلة في الشرق الاوسط ؛ لأنه لم تكن لديه مثل هذه الاستراتيجية . إن ما ساعد كيسنجر على تحقيق هذا الدور البارز في الشرق الاوسط هو فوق كل شيء وجود السادات رئيسا لمصر ، و يضاف إلى ذلك الفراغ الكامل تقريباً الذي وجد بعد حرب أكتوبر .. فبالرغم من ان عناصر الترابط على الجبهة العربية كانت موجودة إلا ان الدول العربية صارت في حالة من الشلل الناتج عن وقوعها بين الشعور بالفرحة الظاهرة لنجاحها في البداية والشعور بأن هذا النجاح كان يمكن ان

يتحول الى كارثة كبيرة أخرى . يضاف إلى هذا أنها استخدمت سلاح البترول بنجاح كبير، وكانت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية قد تأثرتا بشدة .. ولكن بعد فرض حظر البترول لم تعرف الدول المنتجة للبترول ماذا تفعل إزاء الحظر، وكيف تستخدمه من أجل المصلحة العليا للقضية العربية .. ومن ناحية أخرى : كانت إسرائيل قد تأثرت بشدة بالحرب و بسبب العدد الضخم من رجال إسرائيل الذين ماتوا أو أسروا .. وكانت قيادتها السياسية متقسمة بعمق بين اتهامات واتهامات مضادة حول من يلقي عليه اللوم .. وكان الاتحاد السوفيتي قد شله شعور بعدم التأكد حيث وقع في مأزق الحيرة بين التزامه نحو مصر وخوفه من استفزاز الولايات المتحدة فأختار أن ينسحب من عملية السلام أما أوروبا فكانت بالنسبة لمشكلة الشرق الاوسط نائمة ، وتعاني من غياب الزعامة الحقيقية في كل دولها الرئيسية .. وكانت الولايات المتحدة نفسها واقعة في مشكلة فضيحة ووترجيت .. كانت كل هذه المجموعة غير المعتادة من الظروف هي التي سمحت لكيسنجر بأن يبدو كالرجل الوحيد الذي يستطيع إيجاد حل ، وتحقيق معجزة يعتمد عليها مستقبل الشرق الاوسط .

كانت هذه المجموعة غير المعتادة من الظروف هي التي سمحت له في النهاية بأن يلعب الدور الاسرائيلي و يضر القضية العربية ..

الفصل العاشر

تأشيرة خروج
للاتحاد السوفيتي

لم يكن هناك بد من أن يقابل التوقيع على فك الاشتباك الثانى بشك بالغ فى العديد من الأوساط .. ومهما كانت العناية الدقيقة فى صياغة الوثيقة فإنها لم تمنع الأطراف الأخرى من تفسيرها وفق مآثره مناسبا .. وكما توقعنا استقبلت سوريا الاتفاق بمحلمة جديدة مريرة ضد مصر متهمة إياها مرة أخرى بخيانة التضامن العربى ، وبالتحرك نحو سلام منفصل مع اسرائيل .

وكما شهدنا من قبل : فإن هذه المحلمة هدت فى النهاية تماما كما كان الحال فى المحلمة الأولى ، وبحلول أواخر عام ١٩٧٦ كانت العلاقات بين مصر وسوريا قد أصبحت وثيقة وقائمة على التعاون مرة أخرى .. وبالمثل كان رد منظمة التحرير الفلسطينية معاديا فى البداية للاتفاق ، غير أن فتور العلاقات مع مصر لم يبق طويلا .. وكان أحد أسباب ذلك أن كل تصرفاتنا بعد توقيع الاتفاق أظهرت نبلاء أن سياستنا لم تتغير بالمرة ، وأنها لم تكن تسعى إلى سلام منفصل ، وفوق كل ذلك : أننا مقتنعون أكثر من أى وقت مضى بأن حل مشكلة الشرق الأوسط يتوقف على الاعتراف بحقوق الفلسطينيين .

وكان رد فعل السوفيت على توقيع فك الاشتباك الثانى ذا أهمية فى المدى البعيد أكثر بكثير ، ففى هذه المرة تعذر إقناعهم بقبول الخطوة التى اتخذناها ، بل ورفضوا حضور التصديق على الاتفاق فى اللجنة الفرعية العسكرية المصرية الاسرائيلية فى جنيف . كما كان يفترض أن يفعلوا بوصفهم الرئيس المشارك للمؤتمر .. وكان من السهل تفسير موقف السوفيت المتشدد . فقد كانوا يعلمون أن دورهم فى الشرق الأوسط أصبح هامشيا على نحو متزايد ، وأن الولايات المتحدة فى ذلك الوقت كانت الحكم الواضح للموقف .. واتضح ذلك جليا لأن الولايات المتحدة هى التى تفاوضت حول ثلاثة اتفاقات متتالية لفك الاشتباك بين

اسرائيل والدول العربية .. ولما لم يكن للسوفيت أى دور أو نفوذ فى مساعدة المفاوضات أو منعها ، لم يكن هناك أمام الاتحاد السوفيتى غير اتخاذ موقف المتشدد .

وبعد توقيع إتفاق فك الاشتباك الثانى تأكد أنور السادات أكثر من أى وقت مضى من أنه ليس فى حاجة إلى الاتحاد السوفيتى ، وأن الحل الكامل الفاصل لنزاع الشرق الأوسط لا يمكن أن يأتى إلا عن طريق الولايات المتحدة ، ولذا لم يفعل شيئاً من أجل التصالح مع الاتحاد السوفيتى بل صعد حملة الهجوم الكلامى التى يشنها ضده ، ورد عليه السوفيت بالمثل وتدهورت العلاقات بينها على نحو مطرد .

ومن المهم أن نشير مرة أخرى إلى أن موقف السادات هذا لم يكن هناك ما يبرره .. وما كان ينبغى أن نعتمد اعتماداً كلياً على الولايات المتحدة ، وبخاصة فى ضوء التنازلات السياسية والاقتصادية والعسكرية الهائلة التى كان كيسنجر قد قدمها لتوه إلى اسرائيل ..

وفضلاً عن ذلك كله : فإن علاقتنا مع الولايات المتحدة كان مازال ينقصها البعد العسكرى .. وقد قوبلت طلباتنا المتواضعة للحصول على عتاد عسكرى بالتجاهل التام . وفى تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٥ عندما قام السادات بأول زيارة رسمية له إلى الولايات المتحدة قررنا التركيز على هذه النقطة ، وتقدمنا بطلب لشراء كمية صغيرة من العتاد العسكرى اقتصر على نحو ٢٠ طائرة نقل من طراز سى-١٣٠ ، وبعض طائرات الاستطلاع التى تعمل دون طيار وبعض سيارات النقل . وقد تعمدنا ألا يحتوى طلبنا على عناصر ذات أهمية كبيرة أو أى أسلحة هجومية ، كما تعمدنا أيضاً الحصول على الطائرات من الحكومة الأمر يكية وليس من المصادر التجارية ، لأننا أردنا اقرار سابقة .. وقد وافق كيسنجر على هذا الإجراء . ومع ذلك : فتحت ضغط مجموعة الضغط الاسرائيلى بالكونغرس تراجع كيسنجر ، وغير رأيه .

وفى البداية خفض كيسنجر عدد طائرات سى-١٣٠ من ٢٠ إلى ست ، ثم

حشنا على الحصول على الطائرات من مصادر تجارية ، وليس من خلال صفقة رسمية مع الحكومة الأمر يكية .

وأرسل لى كيسنجر رسالة عن طريق السفير ايلتس يشرح فيها الهجوم الشخصى الذى تعرض له بالنسبة لصفقة طائرات سى- ١٣٠ ، وأنه يخشى على مستقبله من رد الفعل . وناشدنى مساعدة الادارة الأمر يكية فى تقاضى نشوب معركة مع الكونجرس حول هذه الطائرات الست من طراز سى- ١٣٠ ، ولذلك فهو يطلب منى الموافقة على الحصول عليها عن طريق الوسائل التجارية ، ولأننى كنت أدرك مشاعر إيلتس الشخصية فقد قررت ألا أناقش المسألة برمتها معه ، وطلبت منه أن يبلغ واشنطن ، وبصفة خاصة كيسنجر رسميا : أننى رفضت الاقتراح ، وأننى أصر على : إما أن تستكمل الصفقة من خلال القنوات الرسمية وبموافقة الكونجرس وإيجاد سابقة فى هذا الصدد وإما فلاداعى لإتمام الصفقة بالمرّة .

وقد اتخذت هذا الموقف دون استشارة السادات ، ولكنه وافق عليها فيما بعد دون تردد . وعندما تلقى كيسنجر تقرير السفير إيلتس قرر أن يخاطر بالمضى قدما بالصفقة وفق شروطى .

ووافق عليها الكونجرس فى أوائل عام ١٩٧٦ بعد مجادلات كثيرة ، ولكن على الأقل وضعت سابقة .. وكانت هناك بالتأكيد عقبات موضوعية أمام إقامة تعاون عسكري بين مصر والولايات المتحدة : أهمها النفوذ الاسرائيلى فى الكونجرس .. ولكن هذا لم يكن السبب الوحيد .. وكان انطباعى : أن كيسنجر نفسه لم يكن يؤيد قط السير فى ذلك الطريق لأسباب شخصية على الرغم من الصورة المشرفة التى رسمها لنا « بالعموم » عن مستقبل مراحل المعونة العسكرية الأمر يكية لمصر .

إلغاء معاهدة الصداقة :

ورغم كل هذه الصعاب التى اعترضت العلاقات الأمر يكية المصرية قرر السادات استبعاد الاتحاد السوفيتى ، ووضع كل امكانياته خلف الأمر يكان ..

وفي آذار-مارس عام ١٩٧٦ إستدعاني إلى استراحته في القناطر، وكان اجتماعا خاصا، وبأسلوبه المتفقل من موضوع إلى موضوع وبدون رابط أخبرني كيف أنه لم يستطع النوم في الليلة السابقة، وقال لي: إنه متوتر للغاية.. وإن كان لا يعرف السبب.. وفي الساعات الأولى بعد منتصف الليل خطرت له فكرة أنه حان الوقت لإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي، وبعد ذلك نام مسترخياً، وبعث.. وقد أضاف أنه لم يبلغ أحدا بعد بقراره هذا، وأنه يجب أن يبقى في طي الكتمان.. ولكن: لماذا اتخذ السادات قراره في هذا الوقت فهذا موضوع آخر وسيأتى الوقت والظروف التى تسمح بأزاحه الستار عن هذا السبب!.

لا شك أنه كانت هناك مشاكل معلقة بينه وبين السوفيت.. لعل القشة التى قصمت ظهر البعير الرسالة التى استلمناها من رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندى.. والتى أفادتنا فيها بأنه لا يمكنها الاستجابة لطلب مصر من أسلحة وقطع الغيار، والسبب هو أن الاتحاد السوفيتي أبدى اعتراضه على الصفقة بصفته مورد هذا العتاد للهند.

أريد أن أبرز هنا أن السادات لم يسبق له قبل هذا التاريخ مناقشة احتمال إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون.. ففى مذكرات كيسنجر نجد: أنه يدعى شيئا مغايرا ولكن لا شك أن هذا الادعاء يدعو للشك العميق.. وحسب مذكره كيسنجر فى مذكراته: أن السادات تحدث عن نيته فى إلغاء المعاهدة على الأقل مرتين.. المرة الأولى كانت أثناء مقابلة بين كيسنجر والسادات بالقناطر فى ديسمبر ١٩٧٣.. والمرة الثانية كانت أثناء حديث بينهما فى أسوان بعد شهر من المرة الأولى.. ويدون كيسنجر فى مذكراته أنه خلال المرة الثانية أعرب السادات عن نيته فى إلغاء المعاهدة بنهاية عام ١٩٧٥، ولكنى أجد لدى شكا كبيرا حول صدق رواية كيسنجر.. وأعتقد أن كيسنجر اخترع هاتين الروايتين من أجل إقناع القارئ بأنه تمكن من دق «إسفين» بين السادات والسوفيت منذ البداية الأولى.. وفى الحقيقة لم يقرر السادات إلغاء المعاهدة قبل مارس ١٩٧٦.. عندما أبلغنى السادات بقراره، ابلغته أن إلغاء المعاهدة يعد خطوة خطيرة جدا.

ذات آثار متعددة ، وأنه بغض النظر عن تعنت السوفيت خلال الاعوام الثلاثة الماضية ، يجب علينا أن نؤجل تنفيذ قراره في ذلك الوقت .. وبدلاً من ذلك اقترحت على الرئيس السادات أن يرسل رسالة قوية إلى بريجنيف ، يندد فيها بتدهور العلاقات بين موسكو والقاهرة ، ويحتج على رفض السوفيت السماح للهند بأن تمسكنا بقطع الغيار . ويجب أن ننهي الرسالة بتحذير جاد القيادة السوفيتية بأنه إذا لم يغيروا من تصرفهم مع مصر فعلهم أن يتحملوا النتائج المترتبة عن هذا السلوك غير المسئول . وأضفت أنه يجب أن يذكر الرئيس السادات في رسالته أنه بصفتة رئيساً لمصر لا يمكنه السكوت تجاه هذا الوضع السوفيتي ، والذي لا يمكن وصفه بأنه ودي ، وأن أهم مافيه أن يؤدي إلى إضعاف القوات المسلحة المصرية . كما تقدمت كذلك باقتراح بديل آخر للرئيس السادات فحواه أنه يمكن ان يرسل إنذاراً صريحاً للقادة السوفيت بأنه إما أن يعيدوا النظر في موقفهم تجاه مصر و يتخذوا خطوات محددة لتحسين العلاقات المصرية السوفيتية ، وإما أن يقوم السادات بتجميد معاهدة الصداقة ، و يقصر العلاقات على أدنى المستويات الرسمية .

و كنت أظن أن الاقتراح الشانى يخدم أغراضنا بشكل افضل ، إذ يعطى السوفيت إشارة قوية ، ولكن يمنحهم في نفس الوقت فرصة أخيرة لاعادة تقييم موقفهم . وقد ذكرت السادات في هذا الصدد بأنه عندما قامت الصين بقطع علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي قامت بتجميد معاهدة الصداقة ولم تلغها . استمع السادات لى باهتمام ، ولكن وجدته مازال مفضلاً إلغاء المعاهدة . وقد حاولت إقناعه بأن الاقتراحين اللذين عرضتهما عليه يخدمان على وجه الدقة نفس الهدف ، وهو إبلاغ السوفيت بكل الوضع أن مصر قد نفذ صبرها ، وفى نفس الوقت يترك الاقتراحان الباب موارباً كى يتمكن السوفيت من تعديل موقفهم . ولكن السادات لم يكن مقتنعاً ، وإن كان لم يصر على موقفه .

ومع ذلك وبعد بضعة أيام : أعاد طرح قرار إلغاء المعاهدة ، وأبلغنى بأن الوقت قد حان لتنفيذ ذلك . وطلب منى أن أتخذ الخطوات الضرورية السياسية والقانونية مضيفاً أنه لم يناقش بعد الموضوع مع أى مسئول مصرى آخر .

وقبل الاستجابة إلى قرار السادات أعدت مذكرة مكتوبة له أشرح فيها 'الحجج المؤيدة والحجج المعارضة لالغاء المعاهدة، وأسباب اختلافي مع القرار.. وشرحت مرة أخرى الخطوات التي يتعين اتخاذها بدلاً من ذلك.. وقد كتبت هذه المذكرة لكي أسجل موقفي بوضوح.

وكتب السادات بنفسه بعض التعليقات على الورقة، وقال: إنه اتخذ القرار بمفرده مخالفاً لتوصياتي، وقد قت عندئذ بالخطوات اللازمة لتنفيذ القرار، فاستدعيت السفير السوفيتي وأعطيته الرسالة إلى القادة السوفيت. وعلى الفور غادرت لأبلغ مجلس الوزراء. وفي النهاية ذهبت إلى مجلس الشعب الذي وافق على القرار في اليوم ذاته.

وقد يتساءل المرء لماذا لم أقدم استقالتى في هذا الوقت حيث إننى اختلفت مع السادات على مسألة رئيسية كهذه؟.. وفي الحقيقة أننى أوشكت على تقديم الاستقالة لأن كل خبرتى مع السوفيت كانت توضح بأن من الخطأ اعتبار فتور موقعهم تجاهنا أمراً نهائياً، فقد أوضح لنا السوفيت مراراً أنهم كثيراً ما يغيرون قراراتهم.

وهم على سبيل المثال رفضوا أن يرسلوا لنا أسلحة في الأيام الأولى من نظام حكم السادات، ولكن بعد أن طرد السادات الخبراء السوفيت وافق بيرجنيف وزملاؤه على صفقة أسلحة كبيرة مع مصر. وبعد حرب تشرين الأول-أكتوبر ١٩٧٣ ووقف إطلاق النار أوقفوا شحن جزء كبير من الأسلحة، ولكنهم عادوا بعد ذلك واستأنفوا إرسال الأسلحة في ديسمبر ١٩٧٤. وفي هذه المرة أيضاً كنت مقتنعاً بأن السوفيت سيغيرون في النهاية موقفهم حيال مصر إذا ما عالجنا الأمر على وجهه الصحيح.. وكان هذا يعنى اتخاذ خط متشدد معهم— فقد أخبرنى بيرجنيف نفسه بأنه يجب عليك أن تضرب البيروقراطية السوفيتية إذا أردت الحصول على شيء منها— وفي نفس الوقت أيضاً التركيز على أننا نريد علاقات أفضل.. وبالتأكيد لم يكن ينبغي علينا أن نتخذ موقفاً من شأنه إذلالهم على الصعيد الدولي.. وعلى الرغم من هذه الاعتبارات فقد قررت عدم

الاستقالة، لأننى لم أكن أنظر لمعاهدة الصداقة والتعاون على أنها أمر ضرورى .
وفى الحقيقة، وكلما جادلت فأنها لم تكن حتى تناسب مع خط سياسى القائم على
أن مصر يجب أن تكون غير منحازة، ولألا تدخل من ناحية المبدأ فى اتفاقات تعاقدية
مع القوى العظمى .

إن إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفيتى ومصر لقى الكثير من
الاهتمام من جانب الحكومات الأجنبية وأجهزة الاعلام الدولية .. وعرضت
تفسيرات مختلفة وتفسيرات مضادة .. وذهب بعض الكتاب الأمر بكيين إلى
القول : بأن هذه الخطوة تم الإعداد لها مسبقاً بين واشنطن والقاهرة من خلال
ما أطلق عليه (القناة الخلفية) . وجادلوا بأن السادات كان فى الواقع يفى
بالشرطين الذين فرضتهما الولايات المتحدة كشرن لإقامة علاقات طيبة مع واشنطن
ألا وهما :

(١) طرد الخبراء السوفيت من مصر — وهو الشرط الذى استجاب له السادات
فى تموز (يوليو) ١٩٧٢ .

(٢) إنهاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية — السوفيتية — ولدعم هذا الرأى
استلحقوا القصة التى قالت : إنه عندما كان الأمير السعودى سلطان فى
طريق عودته من واشنطن نقل رسالة إلى الرئيس السادات مفادها أنه حان
الوقت للتخلص من السوفيت . ولأعرف أى دليل يدعم هذه القصة .

وعلى الرغم من أنه من العدل القول بأن السوفيت كانت لهم تفسيرات مشابهة
لقرار السادات المفاجىء، إلا أنه مؤخراً وبعد استقالتى زارنى بالاسكندرية أحد
المحللين الاستراتيجيين الكبار من السوفييت الذى أخبرنى بأنهم كانوا متأكدين
من أن فكرة إلغاء المعاهدة اقترحها على السادات أحد الرسميين السعوديين وهو ذو
مركز رفيع . وكان يزوره قبيل التصريح الذى أعلنه السادات فى هذا الصدد .
ولم يكن الأمير سلطان من يشك السوفيت فى قيامه بهذه المهمة، وإنما سعودى آخر
من حاشية الملك فيصل، وكانوا يظنونهم عميلاً منتظماً للمخابرات الأمر بكية .

وفي الحقيقة: إن إلغاء المعاهدة كان يوافق تماماً مشاعر الرئيس السادات المعادية للاتحاد السوفيتي وتصرفاته في الماضي.. وليس هناك ما يدعو إلى البحث عن سبب خارجي لهذا القرار.. لقد كان هذا القرار ذروة إتحاء بدأ بطرد الخبراء العسكريين السوفيت في عام ١٩٧٢، وتطور إلى حملة هجوم كلامية من جانب السادات بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ووصل الآن إلى نهايته المنطقية.. لقد حاولت شخصياً أن أخفف من عداوة السادات للاتحاد السوفيتي، وأن أقنعه بانتهاج سياسة متوازنة تجاه القوتين العظميين، غير أنني كنت أعرف أن مشاعره الشخصية قد تسود في النهاية.. وعلى الرغم من أنني اعترضت على قراره بإلغاء المعاهدة إلا أنه لا يمكنني القول بأنه كان مفاجأة لي.

وقد أعقب إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون وكنتيجة محتمة تبادل الاتهامات والاتهامات المضادة في أجهزة إعلام الدولتين، ووصلت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي أدنى مستوى لها واقتصرت على تبادل روتيني للمعلومات التي تتعلق بتنفيذ اتفاقات قديمة بشأن الصناعة والتجارة وكانت لاتزال سارية.. ومن الأهمية أن نؤكد هنا أن السوفيت رغم غضبهم لم يكن بوسعهم أن يفعلوا شيئاً عندما قررت مصر إلغاء المعاهدة من جانب واحد.. وهناك درسان يمكن تعلمهما من هذه التجربة. أولهما: أن دبلوماسية «السوبرماركت» التي ميزت السبعينيات لاتعني شيئاً.. فالمعاهدات يمكن شراؤها جاهزة الاستخدام من أحد أرفف سوبرماركت، وبسهولة يمكن نبذها دونما عواقب، ومن ثم فإنها لاتعني شيئاً، والدرس الثاني هو: أنه بالنسبة إلى بلد مثل مصر فإن من الأيسر والأمن في جوانب عديدة التعامل مع قوة عظمى عن التعامل مع دولة صغيرة أو متوسطة الحجم. فالقوة العظمى لن تحشم نفسها عناء أن تهب للحرب بسبب إلغاء معاهدة، ولن تفعل سوى استبعاد الخسارة باعتبارها استثماراً معدوماً.

والأمثلة على ذلك كثيرة، فعندما طلب القذافي من بريطانيا والأمر كان الجلاء عن قواعدهم في ليبيا: فإنهم غادروا دون مقاومة على الرغم من التعاقبات الملزمة التي تحول لهم استخدام تلك القواعد.. وفي أندونيسيا طرد الرئيس سوهارتو السوفيت دون أن يلقي أى مقاومة من جانبهم.. وفي إيران سمحت الولايات

المتحدة لنفسها بأن تطرد وتذل بحجز الرهائن بعد فترة طويلة جداً من التوطد العميق في كل جوانب الحياة في ذلك البلد .. وفي الصومال طرد الرئيس سياد بري الاتحاد السوفيتي فجأة ومرة أخرى دون أية عواقب .. ويمكن أن يستشهد المرء بأمشلة كثيرة أخرى على الحالة التي يمكن فيها لدولة صغيرة أن تحرر نفسها من قوة عظمى بإلغاء معاهدات ملزمة ، ووضع نهاية للعلاقات قائمة منذ أمد طويل .

ولعل القارئ يتذكر أنني أوضحت قبل ذلك : أنني ضد عقد معاهدات بين القوى العظمى والدول الصغرى ، لأنها تضع الدولة الصغيرة تحت رحمة القوى العظمى وهذا حقيقى . فالقوة الصغيرة ليس لديها أى وسائل ضغط ، والقوة العظمى يمكنها فرض شروطها فتحترم بنود المعاهدة أو تنهكها وفق مآثره مناسبة .. غير أنه صحيح أيضاً في هذه الظروف أن الدولة الصغيرة يمكنها أن تفعل هذا دون قصاص لأن استخدام الدول الكبرى القوة للمحافظة على العلاقة يستتبع مخاطرة أكبر من أن تتحملها القوة العظمى . كما أن التدخل المسلح قد يشر المرء بالعودة إلى عهود الاستعمار ، كما قد يؤدى إلى مواجهات مع الدول الأخرى .

وليس هناك الكثير الذى يمكن أن تفعله القوى العظمى لفرض الخضوع على حليف صغير قرر إلغاء المعاهدة باستثناء استخدام القوة المسلحة .

والسبب بسيط للغاية .. ففى الدول الصغيرة والتي يطلق عليها العالم الثالث نجد أن أغلب ما يحدث فيها يعتمد اعتماداً كاملاً على الشخصية التى تتولى السلطة في وقت معين .. كما أن العلاقات التى تقيمها القوى العظمى بهذه الدول لا ترتبط بالدولة وإنما برجل أو مجموعة صغيرة من الرجال .. وإذا ذهب الرجل ذهبت العلاقة .. وفي الحقيقة : قد تنهار العلاقة حتى بمجرد أن يغير الرجل رأيه كما فعل السادات .

وهناك في الواقع طريقة واحدة فحسب يمكن للقوة العظمى من خلالها الحد من اعتمادها على أهواء أو قدرة العلاقات الشخصية الفردية على البقاء في السلطة ، وهى أن تصبح مورد الأسلحة إلى الدولة . ولاشك أن أى حاكم من حكام العالم الثالث سوف يفكر طويلاً وملياً قبل أن يعرض للخطر مصدره الرئيسى للأسلحة حتى ولو لم تكن بلده في حالة حرب .. والسبب في ذلك هو أن

جميع حكام العالم الثالث يعتمدون على جيوشهم للبقاء في السلطة حتى ولو لم يكن نظام حكمهم من الناحية الظاهرية عسكرياً. ومع ذلك فغالباً ماتنسى القوى العظمى هذه الحقيقة.

وعلى سبيل المثال: نسى السوفييت هذه الحقيقة البسيطة من الحقائق السياسية في بلدان العالم الثالث عندما تعاملوا مع عبد الناصر والسادات على السواء.. وكلا الزعيمين اجتذبه إلى الاتحاد السوفيتي الحاجة إلى السلاح.. وكلاهما بدأ يتحول عن الاتحاد السوفيتي عندما توقف تدفق الأسلحة أو قل بدرجة كبيرة.. والفرق بينهما هو أن السادات وجد الولايات المتحدة على استعداد لتقديم العون له أكثر بكثير مما كان الحال مع عبد الناصر.. ليس فقط فيما يتعلق بالأسلحة ولكن أيضاً فيما يتعلق بالمفاوضات حول أزمة الشرق الأوسط.

إن إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون أجبرت السوفييت على إعادة تقييم الوضع في الشرق الأوسط ونفوذهم هناك. وبحلول أواخر عام ١٩٧٦ كانوا قد خلصوا بوضوح إلى أنه ينبغي عليهم البدء في إصلاح جسورهم مع مصر.. وفي اعتقادي: أن هذا القرار كان يقوم على عنصرين، أولهما: أنه كان ينبغي عليهم إدراك أنهم بانتهاج خط متشدد مع مصر—حليفهم لفترة طويلة—فإنهم يخاطرون بفقدان ما لديهم من نفوذ على بعض الدول الأخرى في الشرق الأوسط وإفريقيا، لأن هذه الدول ستصبح أيضاً متشككة في إمكانية الاعتماد على موسكو.

وثانيها: أنه كان ينبغي على السوفيت إدراك أنه بقبولهم قطعة واقعية وقانونية مع مصر فإنهم سيطلقون العنان للولايات المتحدة لافي مصر فحسب وإنما أيضاً في حل كل مشكلة الشرق الأوسط.. وسيخسر الاتحاد السوفيتي رغم وضعه كقوة عظمى أى فرصة للتعبير عن رأيه في منطقة ذات أهمية حيوية من العالم.

مقابلات مع جروميكوفى صوفيا:

وكانت نتيجة هذا التقييم أنه في خريف عام ١٩٧٦ طلب السفير السوفيتي في القاهرة الإجتماع بى، وسلمنى رسالة من القادة السوفيت إلى الرئيس

السادات . وكانت رسالة جافة للغاية تطلب عقد اجتماع بين جروميكو وفهمى فى صوفيا عاصمة بلغاريا .. وبالرغم من أن الرسالة كانت مقتضبة إلا أنها مع ذلك تمثل مبادرة هامة وغير عادية من جانب موسكو.

وكان أمراً ذا مغزى هام أن الرسالة لم يرد بها أية إشارة إلى إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون، وربما أراد السوفيت بهذا الإغفال نقل الإنطباع بأنهم لا يعترفون بأن القرار المصرى صحيح قانوناً .. وعلى أية حال فقد أبلغت على الفور السفير السوفيتى برد مصر الإيجابى على المبادرة .. وبعد ذلك أبلغت الرئيس السادات بمضمون الرسالة السوفيتية، ووافق على أن الاجتماع يجب أن يتم كما طلبت موسكو.

وبدأت الاجتماعات فى صوفيا يوم الرابع من تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٦ فى جو مشحون للغاية، ووسط اهتمام وتكهنات دولية كثيرة .. وكان يبدو أن معظم المراقبين مقتنعون بأن هذا الاجتماع سيكون عملية واحدة لن تعقبها اجتماعات أخرى .

مهما يكن من أمر فقد كان اقتناعى الشخصى : أنه سيتبعه اجتماعات أخرى حيث إنه لا بد أن يكون اتخاذ هذه المبادرة الهامة قد تم بعد تقييم جاد وشامل للعلاقات الروسية المصرية . ولم يكن السوفييت ليعرضوا أنفسهم بسهولة إلى خطر التعرض لإذلال علنى ثان إذا ما فشل الاجتماع فى تحقيق المصالحة . وكان اختيار صوفيا أيضاً بادرة مهادنة حيث إنها ليست طرفاً ثالثاً محايداً من الناحية السياسية إلا أنها كانت خارج حدود كلتا الدولتين .

وكان هناك ما يدعوا إلى التفاؤل بالنسبة إلى ما سوف يسفر عنه اجتماع صوفيا فى النهاية، ولكن لم يكن لدى أى أمل بأنه سيؤدى إلى حلول نهائية لأية مسألة . بل كنت أتوقع مجادلات تمهيدية مطولة وربما حادة يعقبها تقدم بطيء من حيث الجوهر .

وهذا ما حدث تماماً .. فقد كان أول اجتماع رسمى مكرساً كلية للبيانات، والبيانات المضادة من كلا الجانبين اللذين كانا على نفس القدر من الحرص على

تسجيل موقفها وتبريره وإظهار أن اللوم كله يقع على عاتق الطرف الآخر.. وعلى سبيل المثال : فقد ألقى جروميكو علينا محاضرة عن أحداث الماضي مدافعا عن تصرفات السوفيت وشاكيا من « الخط الثابت والمتعمد » الذى اتخذته الرئيس السادات فى « تشويه موقف الاتحاد السوفيتى » ، وبأسلوبه المحترف الرائع تلا علينا المبادئ التى يؤمن بها الاتحاد السوفيتى والتى مارسها .

وأصغيت لخطبة جروميكو المعدة برحابة صدر ودون قلق لا داعى له ؛ إذ كنت أعلم أنه من عادة السوفيت أن يوجهوا بيانات شديدة اللهجة للتسجيل الرسمى .

وحسب ما توقععت فإن خلف الموقف الرسمى المتشدد كانت الرسالة التى نقلها جروميكو مشجعة إلى حد ما .. فقد ذكر أربع نقاط ذات مغزى خاص : أولاها : أن القيادة السوفيتية كانت تريد إصلاح العلاقات المصرية - السوفيتية ، والثانية : أنها تدرك الدور الرئيسى لمصر وقيادتها فى الشرق الاوسط ، والثالثة : أن السوفيت قد راجعوا فيما يبدو واضحا تجربتهم السابقة ، وأنهم على استعداد للاستفادة منها بتغيير سلوكهم تجاه مصر . والرابعة : أن السوفيت كانوا يريدون أن يزيلوا تماما آثار إلغاء المعاهد ؛ ولهذا الهدف يريدون إعطاء أية إتفاقات جديدة وضع وثيقة ملزمة تصدق عليها المؤسسات السياسية المختصة فى كلتا الدولتين .

وعلى حين راقت لى النقاط الثلاث الأولى ، فأنتى لم أكن مستعدا لقبول النقطة الأخيرة .

وفى ردى أوجزت أيضا تقلب العلاقات المصرية السوفيتية ، والأسباب التى أدت إلى القطعية الأخيرة رافضا كل الاتهامات التى وجهها جروميكو إلينا ومنحيا باللائمة على السوفيت . وذكرت جروميكو باننى خلال الثلاثة أعوام الماضية حذرت القادة السوفيت مرارا من أن إلحاقهم فى المساومة ولفهم ودورانهم حول الموضوع عند مناقشة قضايا رئيسية سوف يعرض العلاقات بين موسكو والقاهرة للخطر .. وقلت لجروميكو : إننى فى رحلتى الأولى إلى موسكو فى كانون الثانى (يناير) ٧٤ حذرت الرئيس بريجنيف من أنه إذا استمر السوفيت فى أساليبهم القديمة فإن السادات سيمنحهم « تأشيرة خروج » وسوف يفسرون كل

شئء كسبوه نتيجة « تأشيرة الدخول » التى أصدرها الرئيس عبدالناصر فى أوائل الخمسينات .

وقد حدث هذا الآن ، وليس أمامهم إلا أن يلموموا أنفسهم لأنهم لم يوفوا بالتزاماتهم كما نص عليها فى معاهدة الصداقة والتعاون .. وعلى وجه الخصوص لم يوفوا بالتزامات العسكرية الواردة بالمادة الثامنة التى تنص على أن « الجانب السوفيتى مسئول عن دعم قدرات الدفاع المصرية لتمكين مصر من الوقوف فى وجه كل أشكال العدوان » .

وأنتيت حديثى بقولى : إنه كان واضحا لنا فى مصر ان الاتحاد السوفيتى تعمد عدم الوفاء بالتزاماته ، ولذلك فقد أصبحت تساورنا شكوك عميقة فيما إذا كان الاتحاد السوفيتى حقيقة دولة صديقة أولا .. وبالتالي : فإن الاقتراح السوفيتى بأن جميع المشكلات يمكن حلها بإحياء المعاهدة القديمة أو إبرام معاهدة جديدة هو اقتراح غير مقبول من جانبنا .

وليس هناك عصا سحرية لتوقيع وثيقة جديدة قبل أن يتفهم كل منا الآخر ، و يصبح على اقتناع بأن كلينا سيغير سلوكه .. فجرد وجود معاهدة الصداقة والتعاون السابقة لم يحل مشكلاتنا كما أن توقيع وثيقة جديدة لن يحل هذه المشكلات .

وكان يبدو السيد جروميكو وكأنه يشعر بشئء من الحرج أثناء حديثى ، ولم يرد فى الحال ، واتفقنا بدلا من ذلك على عقد اجتماع ثان .. وقد جهز نفسه بمجيج قانونية يثبت أن الاتحاد السوفيتى إحترم نصوص المعاهدة حرفيا ، وكانت حجة جروميكو فى غاية البساطة .. وهى أن الاتحاد السوفيتى أوفى بكل تعهداته بمقتضى « التزاماته التعاقدية » ، والتى قصد بها هنا أن الاتحاد السوفيتى قد سلم مصر كل المعدات التى ذكرت على وجه التحديد فى أى عقد تم توقيعه بين القاهرة وموسكو .

وعلى حين كان صحيحا أن موسكو سلمت كل الأسلحة التى ذكرت على وجه التحديد فى أى عقد فإن هذا لم يكن يعنى أنها أوفت بكل التزاماتها .. فقد كان على موسكو التزامات واسعة تجاه مصر بموجب معاهدة الصداقة والتعاون ،

أهمها الالتزام بدعم قد راتنا الدفاعية .. ومن المألوف في العلاقات الدولية أن هذه الالتزامات العريضة تترجم فيما بعد إلى اتفاقات محددة ، يتم التفاوض عليها من الطرفين ، ويكون لها قيمة « الإلتزامات التعاقدية » .

وكان الاتحاد السوفيتي قد تفاوض معنا على مثل هذا الإتفاق الذى يتعلق بتزويد مصر بعتاد عسكري فى عام ١٩٧٣ ، وأوفى بكل شروطه فى عام ١٩٧٥ ، موفيا بذلك « بالتزاماته التعاقدية » الناشئة عن هذا الإتفاق .. ومهما يكن من أمر فإنه منذ ذلك الوقت رفض التفاوض على أية صفقة أسلحة أخرى ومن ثم لم يف بالتزاماته العريضة بدعم دفاعاتنا بموجب معاهدة الصداقة والتعاون . وأوضحت لجروميكو أننا لن نقنع بفسطته ..

فالمعاهدة وضعت على كاهل الاتحاد السوفيتي إلتزاما ببناء قدرات مصر الدفاعية ، حتى تتمكن من صد « كافة أشكال العدوان » . وكان هذا يعنى أنه على الاتحاد السوفيتي تدعيم قواتنا المسلحة حتى تصبح إن لم تكن متفوقة على قوات اسرائيل المسلحة فعلى الأقل تقف على قدم المساواة معها .. ولم يفعل السوفيت شيئا من هذا . وحتى عندما كان يتم توقيع عقد فإنه لم يكن يتضمن قط الأنواع التى تريدها مصر لكى تصد على مخوفات العدوان الاسرائيلى ، وإنما كان العقد يتضمن بوضوح مجموعة غشارة من أسلحة إماعتيقة وإما أقل جودة مما تملك اسرائيل .. وبعد أن يتم توقيع هذه العقود لم تكن السلطات السوفيتية تحترم مواعيد التسليم . وكانت النتيجة أن القادة العسكريين المصريين لم يكن باستطاعتهم التخطيط للمستقبل على نحو كاف وأن القادة السياسيين وضعوا فى موقف حرج للغاية ، حيث إن القرارات السياسية لابد أن تقوم على أساس القدرات العسكرية لمصر .. وكانت صفقة أسلحة عام ١٩٧٣ مثالا نموذجيا لكل هذه المشكلات .

وقد أوضحت كل هذه النقاط لجروميكو بصراحة ، وفى النهاية أضفت سائرا : إنه على حين أن الاتحاد السوفيتي لم يكن يفى بالبنود التى وردت فى المعاهدة فإنه كان يفى بإخلاص بالبنود الأخرى التى لم يرد ذكرها فيها .. وإننى لم أستطع العثور على أية كلمات فى الوثيقة تضع على كاهل الاتحاد السوفيتي

التزام تزويدنا بمعدات من الدرجة الثانية ، ثم جعل هذه المعدات عديمة القيمة بمنح قطع غيارها .

وهذا ما فعلوه بطائرتنا ، وأجهزه رادارنا ، وصواريخنا التي لا يعمل معظمها الآن بسبب نقص قطع الغيار ، وسوف يكون السوفيت مسئولين مسؤوليه كاملة إذا استغلت إسرائيل هذا الوضع للقيام بضربة وقائية جديدة .
وأردفت قائلاً وفضلاً عن ذلك كله ، أين البند في المعاهدة التي يعطى للاتحاد السوفيتي « الحق في مصادرة الممتلكات المصرية » ؟ .

ولم يتمكن جروميكو من فهم السؤال الأخير ، فطلب منى اعادته ، وبعد أن إستمع للمترجم للمرة الثانية بدأ يقرع المائدة في غضب صائحاً بأنه لا يمكنه أن يجلس هادئاً ، ويستمع إلى مثل هذه الإتهامات ..
وقلت له : إن هذا ليس إتهاماً ، وإنما هى الحقيقة .. فطبقاً لعقد الصيانة الذى وقعه الجانبان أرسلت مصر إلى الاتحاد السوفيتي عدداً كبيراً من محركات الطائرات لإصلاحها .. ودفع مصر ثمن هذه الطائرات ومحركاتها وتكاليف الإصلاح كاملة ، ومع ذلك رفضت الحكومة السوفيتية إعادة المحركات إلى مصر لأكثر من عام .

وبالتأكيد : فإن هذا يعد بمثابة مصادرة للممتلكات .. وكانت النتيجة : أنه تم تعطيل ٩٢ طائرة مصرية بالإضافة إلى تلك التى أصيبت بالشلل بسبب نقص قطع الغيار .

ولفت نظر جرو بيكو إلى أنه لو وقع مثل هذا الحادث بين مصر وأية حكومة أو شركة غربية لكننا قاضيناهم في بلادهم ، واسترددنا المحركات فضلاً عن التعويض ، ولكن في حالة الاتحاد السوفيتي وبسبب خصائص نظامهم ووجود معاهدة الصداقة والتعاون ، لم يكن أمام مصر أن تفعل شيئاً إلا أن تستمر في تذكير الحكومة السوفيتية بالتزاماتها ، دون جدوى .

وكان واضحاً : أن جروميكو ضاق الخناق عليه ، ولم يجد عذراً يقدمه للسلوك السوفيتي . وألححت في تلقى رد ، فقال بكلمات غامضة : لا بد أن هناك بعض سوء التفاهم أو عقبة من جانب البيروقراطية السوفيتية .. وفى النهاية ودون

استشارة موسكو قال : إن الحادث ليس مشكلة خطيرة . وإن بإمكانى أن أعتبرها معلولة فالمحركات الإثنان والتسعون سيتم تسليمها لنا إثر عودته إلى موسكو .. وقد أوفى جروميكو بوعده ، وأعيدت في النهاية إلينا المحركات التي ظلت في أيدي السوفيت طيلة أكثر من عام .

و بعد حل مشكلة محركات الطائرات طلب السيد جروميكو إستراحه قصيرة يعقبها اجتماع خاص .. وفي الاجتماع المغلق وكما توقعت تغيرت لهجة جروميكو تغيرا شديدا وأصبحت تم بقدر أكبر من المهادنة .

غير أنه وبعناد أعلن فتح مسألة عقد معاهدة رسمية جديدة بين موسكو والقاهرة أو إحياء المعاهدة القديمة .^٣ وأوضحت لجروميكو أن مصر لن تعقد معاهدة جديدة أو تحي المعاهدة القديمة ؛ لأن هذا لايجدى في حل أى مشكلة ، وسيكون الأمر بمثابة إعتراف بأن الإلغاء كان خطأ .. ولم أشأ أن أوافق على شيء أكثر من إصدار بيان مشترك يقرر المصالحة التي ربما تتم بين مصر والاتحاد السوفيتي .. وبعد ذلك فاجأت جروميكو بطلبى منه التعاون معى لإحياء اجتماع القمة بين الرئيس السادات والرفيق بريجنيف والذي لم يتم بسبب مرض بريجنيف المفاجيء في نهاية عام ١٩٧٤ .. وقلت لجروميكو : إنه ينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا لإحياء اجتماع القمة لأن من المؤكد أنه سيفتح الطريق أمام إتفاق على كافة المسائل الملقة الأخرى ، وبالتالي أمام استعادة العلاقات الطيبة بين مصر والاتحاد السوفيتي .

غير أنني أوضحت أيضا أنه ينبغي على القيادة السوفيتية أن تراجع بعناية الدروس المستفادة من الماضي القريب وتغير على هذا الأساس سياستها متفادية الأخطاء السابقة .. وأكدت مرة أخرى أن الاتحاد السوفيتي ملتزم قانونا بأن يزود مصر على أساس دائم بالأسلحة المتطورة وقطع الغيار .

وكم كانت دهشتى وارتياحى عندما أعلن جروميكو أن القيادة السوفيتية ستزود مصر بأية أسلحة طلبتها دون أى قيد على الكمية أو النوعية .. ويجب أن اعتراف بأننى لم أصدق ما سمعت وطلبت من جروميكو أن يعيد ما ذكره فكرر قوله مضيفا للتأكيد : « كل شيء دون إستثناء » .

وكانت هناك بأدرة مشجعة أخرى هي أن الجانب السوفيتي لم يذكر كلمة واحدة عن المشكلة البالغة التعقيد والخاصة بديون مصر سواء في الاجتماع الخاص أو الاجتماعات الموسعة للوفدين .. وفي الحقيقة : فإن هذه كانت المرة الأولى في أية مفاوضات التي لا تذكر فيها مشكلة الديون .. وكانت كل هذه المؤشرات مبشرة للغاية ، واختتمت محادثاتي مع جروميكو بتعهد أن يتم إصدار بيان مشترك في نهاية اجتماع القمة بين بريجنيف والسادات ، والذي تقرر بصفه مبدئية عقده في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ .

وسوف يكون البيان أو الإعلان شاملا ، و يقدم خطوطا عريضة للعلاقات في المستقبل بين البلدين .. ولم يستحسن جروميكو فكرة أن يعقب اجتماع القمة إصدار بيان فحسب بدلا من توقيع معاهدة ، غير أنه لم يرفضها أيضا .. وكان واضحا أنه لم يكن لديه تفويض بالتخاذ قرار ، وإحساسا مني بأنه في حاجة إلى بعض الوقت للتشاور مع بريجنيف اقترحت تأجيل الاجتماع .

وخلال إجتماعنا الخاص الثاني بذل جروميكو مرة أخرى كل ما في وسعه لاقناعي بأنه ينبغي توقيع معاهدة جديدة والتصديق عليها ، غير أنني ظلت أرفض هذا الاقتراح .

ونوه جروميكو إلى أن أية وثيقة توقعها الدولتان سواء كانت في شكل معاهدة أو إعلان يجب عرضها على الهيئة التشريعية السوفيتية للتصديق عليها ولم أقل سوى أن للسوفيت الحق في إتباع أنظمتهم ، ولكن في حالة علاقتهم بمصر فإن الإعلانات السياسية أو البيانات ليست رهنا بتصديق البرلمان .. وإنما لا نفعل سوى إبلاغ البرلمان بمحتويات الوثيقة ، وألح جروميكو بإصرار على أنه يجب التصديق على أية وثيقة تصدر في اجتماع القمة من قبل البرلمانين ، غير أنني تمسكت بموقفي ، وفي النهاية قبل وجهة النظر .

مشتريات الأسلحة :

وبدا هذا الاجتماع الذي عقد في صوفيا وكأنه نقطة تحول في علاقتنا مع السوفيت .. لقد انتقدناهم بقسوة ومرة أخرى أصبحوا في وضع أكثر مهانة ، وعلى

إستعداد لتزويدنا بالأسلحة .. غير أن مشكلة دفع ثمن الأسلحة التى يقدمها الإتحاد السوفيتى أثارت بعض الجدل فى مصر ، بل وأثارت فى البداية مشاعر العدواة التى يكنها الرئيس السادات .. ولم تجر مناقشة هذه المسألة بينى وبين جروميكو .. وكان كلانا يعلم أن مصر ستدفع الآن نقدا ثمن كل المعدات العسكرية حيث لم تعد هناك علاقة خاصة بين الدولتين . ولم يكن هذا الموقف يمثل مشكلة لأن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى كانت على إستعداد تقوِيل مشتر ياتنا .

وفى الواقع فإن السعودية كانت قد دفعت منذ فترة قصيرة ثمن الطائرات الأمر يكية الست من طراز سى - ١٣٠ التى اشتريناها من الولايات المتحدة بعد كثير من الجدل .

وعندما بات واضحاً فى الإتحاد السوفيتى على استعداد لبِيع أسلحة لمصر ، ولكنه لن يقدمها بشروط خاصة ، ارتفعت أصوات كثيرة تجادل بأنه إذا كان الحال كذلك فيجب أن نتجه إلى مكان آخر للقيام بمشتر ياتنا .

وهذا إقتراح الكثير فكرة تنوع مصادر أسلحتنا على حين جادل آخرون بأن المعدات السوفيتية لا تستحق الشراء لأنها أقل جودة مما يمكن الحصول عليه من الغرب .

وفى رأى : أن هذه الإنتقادات لم تكن قائمة على أسس متينة ، وتجاهلت بعض الحقائق الأساسية للموقف ، التى أولاها : أن الجيش المصرى تم تدريبه وتجهيزه بواسطة الإتحاد السوفيتى طيلة عشرين عاماً . ومن المؤكد أنه كان من السهل علينا أكثر بناء الجيش بسرعة لو أننا إستمرينا فى توفير المعدات التى تدرب عليها رجالنا بدلاً من أن نضطر إلى إستخدام أسلحة مختلفة .. وثانيها أن الأسلحة السوفيتية لم تكن أقل جودة .. وفى كل أسواق السلاح هناك الأسلحة الجيدة والرديئة والمعدات المتطورة وغير المتطورة .

والمشكلة ببساطة هى إختيار المعدات السوفيتية التى تتناسب أكثر مع إحتياجاتنا وعلى أية حال فإن خبرتنا فى حرب تشرين الأول (اكتوبر) أظهرت

بوضوح أن المعدات السوفيتية لم تكن أقل جودة من المعدات الأميركية بكثير ..
والشالشة : أن الاتحاد السوفيتي قادر على توفير كميات كبيرة من الأسلحة بسرعة
على حين أنه في الدول الغربية يجد الطاقة الإنتاجية محدودة ، وفترات الإنتظار
طويلة .. فضلا عن ذلك : فإن مبيعات الأسلحة في الولايات المتحدة تتوقف على
إجراءات سياسية معقدة . إذ يجب أن يوافق عليها الرئيس والكونغرس المعرض
لتأثير جماعات الضغط اليهودية والصهيونية والرابعة : أنه ليس من المصلحة القومية
لمصر أن تعتمد على الولايات المتحدة في الحصول على الأسلحة .. فالولايات
المتحدة هي مورد الأسلحة لإسرائيل ولا يمكن أن يملكنا وهم أنها ستمد مصر في
أى وقت بنفس القدر الذى تمد به تلك الدولة والحق أن الولايات المتحدة تسعى
دائما إلى المحافظة على تفوق إسرائيل العسكرى .. وفما يتعلق بنظرية أنه ينبغي
حصول مصر على أسلحتها من مجموعة كبيرة من المصادر والقضاء على إعتمادها
على دولة واحدة ، فبالرغم من تأييدى لهذا المبدأ إلا أنه لايسعنى سوى التحذير من
أن هذا سيسبب مشكلات هائلة تتعلق بالتدريب ، والإمداد ، والتقوين ، ويمكن
أن يضعف قواتنا المسلحة بدلا من تقويتها .

اجتماعات في موسكو:

وبعد هذا الاجتماع الأول بينى وبين جروميكوفى صوفيا استمر السوفيت
التحرك ببطئهم الثقيل المعتاد .. وربما يكون هذا على ارجح تقدير راجعا إلى تأثير
مشكلاتهم الداخلية في هذه الفترة مع تدهور صحة بريجنيف ، والكشف عن
الصراع الذى عزل بود جورنى ، وتغيرات أخرى في القيادة السوفيتية .. ولم يكن
مقررا عقد إجتماع ثان بينى وبين جروميكوفيل أوائل حزيران (يونيو) ١٩٧٧ فى
جنيف . وفى آخر لحظة أبلغنى جروميكوف أنه لا يستطيع مغادرة موسكو ، وطلب
منى أن أقابله هناك . وأجبتة بأننى على إستعداد للذهاب إلى موسكو بشرط أن
يأتى جروميكوف إلى القاهرة فى شهر آب (أغسطس) التالى ووافق على هذا الحل .
وفى الثامن من حزيران (يونيو) ١٩٧٧ وصلت إلى موسكو .

وعقدت إجتماعا أوليا مع جروميكو، خصص كله تقريرا لمناقشة مسودة البيان الذى سيصدر عندما يزور بريجنيف القاهرة من أجل إجتماع القمة مع السادات .

ولم يرق لى مشروع البيان بالمرة : فقد كان ثقيلا (طنانا) حافلا بعبارات عامة عن نزع السلاح والاستعمار والإستعمار الجديد والإمبريالية .. وبالنسبة للجزء الذى يتناول على وجه التحديد العلاقات المصرية السوفيتية : فإنه لم يتضمن أى بند يوضح مسئولية السوفيت عن دعم قدرات مصر الدفاعية .

وأعتقد أن هذا التجاهل كان يرجع إلى إصرارى على أن تصدر هذه الوثيقة كإعلان وليس كمعاهدة .. وعليه فلم أشر إلى أن السوفيت سيخلفون وعدهم بتسليح الجيش المصرى .. والأهم من ذلك هو أن السوفيت ضمنوا البيان عبارة عن ضرورة « تنسيق الخط السياسى للبلدين » ولم أكن لأقبل مثل هذه العبارة ؛ لأنه قد يتم تفسيرها على أنها تعنى أن التعاون مع الاتحاد السوفيتى مشروط باخضاع السياسى الذى تختاره مصر فى سياساتها الخارجية أو حتى الداخلية .. وبالتالى فإن الاتحاد السوفيتى سيشرعها بعد أنه حر فى نقض أى إتفاق تعاون عسكرى على أساس أن إختيارنا السياسى لا يتطابق المبادئ السوفيتية — وعلى أية حال فقد قررت ألا أخوض فى مناقشة مفصلة لمشروع البيان مع جروميكو، واكتفيت بالقول بإننى سوف أدرسه ثم أرسل إليه اقتراحا مصر يا مقابلا .

وبعد ذلك إجتمعت ببريجنيف ، وكان إجتماعا وديا على نحو غير عادى آخذين فى الإعتبار الظروف المحيطة .. ولم يكن يساورنى شك فى أن الاتحاد السوفيتى قرر أن مصر دولة فى غاية الأهمية فى الشرق الأوسط بحيث لا يمكنه أن تكون علاقاته بها سيئة .

وكان بريجنيف ودودا للغاية . وعندما ذكرته بأننا فى مسيس الحاجة إلى قطع الغيار لأن معظم طائراتنا لا تعمل لوح بذراعه غالبا فى الهواء ووعده بأن « كل طائراتكم ستحلق ثانية » ، وكانت هناك بادرة إيجابية أخرى هى أنه لم يثر فقط مسألة الديون المصرية تماما كما فعل جروميكو .

غادرت موسكو بعد هذين الاجتماعين وشعور بالتأؤل يفمرنى بالنسبة إلى المستقبل فقد قرر الإتحاد السوفيتى أن مصر مهمة له ، ومن المؤكد أن الأمر يكين توصلوا إلى نفس النتيجة منذ حرب تشر ين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ ، وكان هذا أفضل موقف بالنسبة إلى مصر ، إذ أنه خلق ظروفًا تتح لنا الإحتفاظ بعلاقات طيبة مع كلتا القوتين العظميين دون أن نصبح تابعين لأى منها .. فقد وافق السوفيت على أن يبيعوا لنا أسلحة ، ومادام لدينا العملة الصعبة لدفع ثمن مشتر ياتنا فإن الإحتمال ضئيل فى أن يرجعوا عن قرارهم .. وكانت المملكة العربية السعودية ودول أخرى فى الخليج على استعداد لمنحنا الأموال اللازمة .

لكن الأحداث — لسوء الطالع — لم تسر وفق هذه التوقعات المتفائلة ، فلم تتم زيارة جروميكو للقاهرة فى آب (أغسطس) ، ولا اجتماع قة بريجنيف — السادات — فى أيلول (سبتمبر) لأن الإتحاد السوفيتى دخل مره أخرى فى حوار مع الولايات المتحدة حول قضية الوفاق العامة ، وعلى وجه أكثر تحديدا فيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط .

والمعروف أنه عندما يتفاوض الإتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة فإنه يتخلى فجأة عن كل إتصالاته الأخرى ، والأهم من ذلك أنه يمتنع عن إتخاذ أية خطوات قد تسبب رد فعل سلبى فى واشنطن .. وفى هذه الحالة بالذات نرى أنه بمجرد بدء الحوار مع الولايات المتحدة قرر الإتحاد السوفيتى أن ينتظر قبل أن يبدأ بيع أسلحة إلى مصر وقبل أن يذهب بريجنيف إلى القاهرة . غير أنه لم تتح لهم قط فرصة ثانية لالتقاط خيوط سياستهم تجاه مصر .. واعتبر السادات صمت السوفيت رفضاً جديداً ، وتحول مرة أخرى كلية إلى الولايات المتحدة .. ومرة ثانية أصبح دور الإتحاد السوفيتى ثانويا للغاية فى الشرق الأوسط .

القيادة السوفيتية ومصر:

ومن المناسب هنا أن نعود بذاكرتنا إلى فترة العلاقات المصرية السوفيتية التى ناقشناها فى هذا الكتاب فى محاولة لفهم سبب سير السوفيت فى هذا التخبط وانتاجهم فى النهاية سياسة تحبط أهدافها بنفسها .. وتفسير ذلك فى اعتقادى يكن

في عاملين رئيسيين هما : الانقسامات فيما بين القادة السوفيت ، وافتقادهم التام لفهم النظام المصرى او نظام أية دولة أخرى من دول العالم الثالث .. و يبدو جليا أن القيادة السوفيتية في هذه الفترة كانت منقسمة انقساما حادا حول السياسة التى ينبغي انتهاجها حيال مصر .. فجموعة يرأسها دون شك بريجنيف كانت تتفهم أهمية مصر في العالم العربى وحقيقة أن مصر كانت في هذه الفترة بحاجة إلى حليف أكثر من أى وقت مضى ، وأنها ستتحول إلى الولايات المتحدة إذا تراجع الاتحاد السوفيتى .. والمجموعة الأخرى كانت على الأرجح مقتنعة بأهمية مصر ، ولكنها لا تتفق في السادات ، وتشعر بالقلق إزاء مواقفه المعادية للسوفيت ، وأزعجها كثيرا التأكيد من جديد على إستقلال مصر . فقد ذهبت الى الحرب دون استشارة السوفيت ومنذ ذلك الوقت حققت تقاربا ملموسا مع الولايات المتحدة .. و يبدو أن هذه المجموعة الأخيرة كانت مقتنعة بأنه إذا مارس الاتحاد السوفيتى ضغوطا كافية بمنع الإمدادات العسكرية عن مصر فإنها ستعود في النهاية إلى قبضة الاتحاد السوفيتى .

وكانت سياسة المجموعة المتشددة تقوم على أساس سوء فهم كامل لمصر .. فقد كانت تعتقد أنه بمنع الاسلحة فإنها ستخلق ضغوطا داخلية هائلة على السادات وأن شعبه وفوق كل ذلك جيشه قد يثور .. ولكن الحال ليس كذلك في مصر فحالما يتولى السلطة زعيم ما فإن الشعب يستمر في مساندته دون جدال أو مناقشة كثيرة ، فهو يعتبر أنه من البدهى أن يكون زعيمه وطنيا من الطراز الأول ، و يعرف أفضل المعرفة ما هو الصالح للبلاد .. والنتيجة أن الزعيم في مصر كما هو في دول كثيرة يمكنه إتخاذ قرارات هامة دون أن يحفل بالرأى العام .. وأن الأمر ليتطلب أكثر كثيرا من مجرد الضغوط الخارجية لأثارة الشعب ضد زعيمه .. وفي الواقع أنه في معظم الدول النامية تكون المشاكل الداخلية هى التى تثير الشعب ضد الحاكم وليست قضايا السياسة الخارجية . وعلى العكس من ذلك في الدول التى كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية فإن رد فعل الشعب يكون قويا على الضغوط الخارجية ، و يقف خلف حكوماته دون تفكير .. وهذا هو السبب في أن اللعبة السوفيتية لم تفشل فحسب وانما أنت بآثار عكسية .. وأدت هجمات السوفيت على

السادات التى كانت تذكرها أجهزة الإعلام المحلية إلى احتشاد الرأى العام خلفه ، وبدأ يظهر كرمز لاستقلال مصر ضد الإتحاد السوفيتى الذى تتملكه رغبة عارمة فى التدخل فى الشئون المصرية .. وكان عدم فهم الإتحاد السوفيتى للنظام المصرى هو الذى أدى فى النهاية إلى تدهور العلاقات المصرية السوفيتية وإلى فشل سياسته فى مصر ..

الفصل الحادي عشر

الرئيس كارتير يعمل
على تحقيق حل شامل

مع تولي إدارة الرئيس الجديد كارتر مقاليد السلطة في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، بدأت الأمور تتحرك مرة أخرى في الشرق الأوسط .. وانتهت فترة الركود الطويلة التي اعقبت التوقيع على إتفاقية فك الإشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل .

وجاءت الإدارة بشخصيات جديدة ونظرة جديدة ، كما جاءت بعزم حقيقى على إحراز بعض التقدم في جهود إحلال السلام .. وربما ساهم في هذا التصميم حب الرئيس كارتر الذى لا يرقى إليه الشك للسلام ، ولكنه لم يكن السبب الرئيسى فقد كان جيمى كارتر شخصية مجهولة نسبيا سواء في الولايات المتحدة أو الخارج ، ولذلك كان في حاجة إلى أن يفعل شيئا لبناء صورته .. وكانت المشكلات الداخلية الرئيسية هى البطالة والتضخم وأزمة الطاقة — متعسرة إلى درجة يتعذر معها أن تخدم هذا الغرض ، ولم يكن هناك أمل في إحراز نجاح سريع في أى منها ... وكان يبدو أن القضايا الدولية تقدم أكبر الأمل في بناء صورة الرئيس كارتر .

وقد كانت هذه الصلة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية — في رأينا — موطن قوة ، وفي نفس الوقت موطن ضعف في إدارة الرئيس كارتر ، فمن ناحية أوحث إلينا بأن الرئيس الجديد سيجعل قضية الشرق الأوسط شغله الشاغل .. ومن ناحية أخرى : أشارت إلى أن تحركاته في الشرق الأوسط سوف تكون سريرة التاثر بالضغط الداخلي ، الأمر الذى يعنى أنه سيراعى جماعات الضغط اليهودية .

وقد راقبنا عن كثب تحركات الرئيس كارتر الأولى في مجال السياسة الخارجية ووجدنا أن المؤشرات مختلطة للغاية .. فالأهمية التى أعطيت لموضوع حقوق الإنسان لم تكن مؤكدة .. صحيح أن هذا مبدأ سام لا خلاف عليه .. ولكنه أيضا شعار طنان

أجوف ، لم تكن هناك حكومة مستعدة لتطبيقه على الوجه الأكمل في الداخل وحتى في الولايات المتحدة .. وفي الحقيقة فأن إستخدام كارتر لشعار حقوق الإنسان كان لممارسة الضغط على الإتحاد السوفيتي ، وحتى في هذه المنطقة كان تطبيقه يتعلق أساسا بمسألة المنشقين اليهود .. وإذا كان كارتر ملاكاً من السماء كما يصوره مساعدوه — لكان قد نزل في فلسطين ، حيث حرم شعب بأكمله من حقوقه الإنسانية .

ولم يمض وقت طويل قبل أن نخلص بالتالى إلى أنه لا يمكننا توقع ظهور حل لمشكلة الشرق الأوسط من إلزام كارتر بقضية حقوق الإنسان .

وكانت هناك قضية أخرى تستحوذ على إهتمام كارتر ؛ هى العلاقات السوفيتية الأمر يكية ، والوفاق .. وكان واضحاً أنه لا يريد المواجهة ، و يرد بحذر على الإستراتيجية الفعالة الجديدة للإتحاد السوفيتي في أفريقيا وأفغانستان وكمبوديا وعلى العكس فإنه انتهج إستراتيجية مضادة نشطة بتعزيز العلاقات مع بكين ولكنه واصل في الوقت نفسه مفاوضات سولت — ٢ .. وكانت كل هذه التحركات على الساحة الدولية إيجابية إلى حد ما من وجهة نظرنا .. لأننا كنا مقتنعين بأن الوفاق يمكن أن يساعد القوتين العظميين على المساهمة في إيجاد حل دولي لمشكلة الشرق الأوسط .

كما كانت معالجة الرئيس كارتر لقضية قناة «بنا» مشجعة إلى حد ما من وجهة نظرنا . وكان بمحض الصدفة : أن القضية كانت قد وصلت إلى مرحلتها النهائية في هذه الفترة ، ولكن الفضل يرجع إلى كارتر في أنها بلغت نهايتها . وإذ إستطاع أن يحصل على موافقة الكونجرس على الاتفاقية النهائية برغم معارضته الشديدة ... وكانت معاهدة قناة بنا إختياراً لقدرة كارتر على مواجهة المعارضة الداخلية ، والتغلب عليها وقد نجح في هذا الإختبار .

وكان فريق الإدارة الجديدة الذى جاء به كارتر مدعاة لاطمئناننا إلى حد ما ، ولم تكن لدينا أية تحفظات على وزير خارجيته سايروس فانس . فقد كان رجلاً على درجة عالية من الإستقامة ، وذاً خبرة دبلوماسية واسعة ، وجديراً بالثقة على نحو لا يضاهاى . ولأنه كان محامياً فبحكم المهنة كان ينظر إلى الأمور على أنها صواب أو

خطا ، وليست ظلالة مختلفة المدرجات فيما بينها . وفي النهاية كان رجلا صريحا ، يجد
المرء في التعامل معه يسرا ومتعة .. وكان الفريق الجديد في مجلس الأمن القومي
مزودا بخبراء في شؤون الشرق الأوسط .. وكان رئيس المجلس زيمجويريمسكى أحد
الواضعين الرئيسيين لتقرير معهد بروكينجز الشهير عن الشرق الأوسط الذي تنبأ بحل
للمشكلة .. على أساس العودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ ، وخلق كيان فلسطيني .

و بطبيعة الأمر كان هذا مشجعا بالنسبة لنا في البداية .. ولكن لسوء الحظ
سرعان ما اكتشفنا أنه من الصعب التعامل مع برينسكى ، وأنه يميل إلى محاضرة
الديبلوماسيين المحنكين كما لو كانوا طلبة لم يتخرجوا بعد أكثر من مناقشة القضايا
معهم .. والأخطر من هذا : أنه ارتد عن موقفه بالنسبة لحق الفلسطينيين في إقامة دولة
لهم عندما تولى السلطة ، غير أنه عاد ليتبنى الموقف المؤيد لحقهم مرة أخرى عندما عاد
إلى الوسط الأكاديمي .

الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة :

لقد بدأ فريق كارتر العمل في ملف الشرق الأوسط الضخم بمجرد توليه السلطة .
ولم يضيّع الرئيس كارتر وفانس وبرينسكى وقتا لوضع إستراتيجية جديدة تختلف
اختلافا جذريا عن إستراتيجية كيسنجر .. فتخلوا عن أسلوب الخطوة خطوة الذي
سارت عليه الحكومة الجمهورية ، وبدأوا البحث عن طريقة للتفاوض على سلام
شامل .

وكان واضحا منذ البداية أن الرئيس كارتر نفسه قد قرر اتخاذ دور نشط في محاولة
حل مشكلة الشرق الأوسط مرة واحدة ، وإلى الأبد .. وإذا لم تخذلني ذاكرتي فإن
كارتر كان أول رئيس أمر يكي على استعداد للإدلاء بتصريحات عامة كثيرة عن
قضية الشرق الأوسط ، وبخاصة المشكلة الفلسطينية ، وفي أدق أجزائها والمهم هنا
أنه بالنسبة لنا في الشرق الأوسط فقد كان واضحا أن الرئيس الأمر يكي الجديد
ملتزم التزاما جادا وشخصيا بعمل شيء ما .

وقد بدأ الرئيس السادات وأنا معه في إقامة إتصالاتنا مع الرئيس
كارتر وفانس وبرينسكى ، غير أن كارتر تصرف بسرعة أكبر .

ففى ٢٢ كانون الثانى (يناير) ١٩٧٧ تلقيت عن طريق السفير ايلتس رسالة شفهيّة قصيرة من فانس فحوها أنّ الرئيس كارتر يعلّق أكبر قدر من الأهميّة على إحراز تقدّم ذو مغزى فى ذلك العام نحو إحلال سلام دائم وعادل فى الشرق الأوسط .. ولذا فقد طلب من فانس زيارة بعض العواصم المهمّة فى الشرق الأوسط حتّى يتسنى للولايات المتحدة الاستفادة من وجهات نظر قادة المنطقة عندما تبلور رأيها حول أفضل السبل لتحقيق التقدّم نحو السلام .. وكان فانس يريد على وجه الخصوص زيارة مصر حتّى تتاح له فرصة مقابلة الرئيس السادات ومقابلتى قبل التوجّه إلى آية دولة عربيّة أخرى .

وكان ينتوى زيارة اسرائيل ، والتوجّه إلى مصر يومى ١٧ و١٨ شباط (فبراير) ثمّ يضى إلى سوريا والمملكة العربيّة السعوديّة .

وقد أسعدتنا تلك الرسالة لأنّها لم تكشف عن أنّ الرئيس كارتر يريد التحرك بسرعة فحسب وإنما يعترف فيها أيضًا بالدور الرئيسى لمصر فى التفاوض حول أى حل للمشكلة .. وكرر كارتر شخصيا النقطة ذاتها فى رسالة إلى السادات حملها فانس فى شباط (فبراير) . فقال « إننى أعول كثيرا على مشورتكم فى الوقت الذى نبدأ فيه استكشاف سبل إحراز تقدّم ذو مغزى هذا العام نحو إحلال سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .. وهذا هو السبب فى أننى أرى أنّه من الأهميّة أن تكون أول رئيس دولة فى العالم العربى يجتمع به وزير الخارجية فانس » .

ولم تكن زيارة فانس فى شباط فبراير إلا الخطوة الأولى فى سلسلة من الإتصالات تمت سواء بصورة شخصية أو من خلال الرسائل بين واشنطن وكل أطراف الصراع فى الشرق الأوسط ، والتي أصبحت تعرف باسم المحادثات عن قرب .. وبعد أن قررت إدارة الرئيس كارتر السعى من أجل تسوية شاملة فى الشرق الأوسط ، ركزت جهودها على استئناف مؤتمر جنيف . وكان الهدف من المحادثات عن قرب وضع صيغة لعقد مؤتمر جنيف تكون مقبولة من الجميع ، والتوفيق بقدر الإمكان بين مواقف مختلف الأطراف قبل افتتاح مؤتمر جنيف ... وأصرّح فى هذا الصدد بأن المحادثات عن قرب ساعدت فى إنشاء وعلاقة خاصة بين واشنطن والقاهرة .. ودأب كارتر

وفانس على احاطتنا علما بكل إتصالاتها مع الأطراف الأخرى في صراع الشرق الأوسط وجرت بيننا مبادلات بعيدة المدى بشأن القضايا المباشرة فحسب ، وإنما أيضا بشأن المشكلات المتعلقة بمنطقة القرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية . ومع هذا فإننى أود أن أؤكد أن مصر لم تسع قط في هذه الفترة إلى الإستفادة من هذه العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة في تعزيز مصالحها بما يضر بالدول العربية الأخرى .

وكانت العقبة الأساسية أمام عقد مؤتمر جنيف هي تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية . وكان من الواضح أن إسرائيل تعارضه ، غير أن الدول العربية لم تكن لتوافق كذلك على مؤتمر لا يمثل فيه الفلسطينيون .. وكان السبب بسيطا بما فيه الكفاية فلا يمكن أن يوجد سلام دائم في الشرق الأوسط دون إعادة حقوق الفلسطينيين ، والدول العربية إعتبرت بالإجماع في الرباط بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى .. ومن ثم كان ينبغى أن تحضر المنظمة في جنيف ، وتشارك مشاركة كاملة في جلساته .

ومن المناسب في هذا الصدد أن نذكر بإيجاز موقف الأطراف الرئيسية كما برز أثناء الإتصالات المستمرة في عام ١٩٧٧ . فقد استطاعت الدول العربية اتخاذ موقف موحد فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية التي يتعين مراعاتها في التعامل مع إسرائيل ، على الرغم من بقاء الاختلاف حول الإجراءات والتفاصيل .. وكان هذا الموقف الموحد هو الانجاز الرئيسى الذى أسفرت عنه إجتماعات الجامعة العربية وإجتماعات قمة رؤساء الدول العربية . وكان المبدأ الأساسى الذى إلتزمت به كل الدول العربية من خلال توقيعاتها الرسمية وأمام أعين شعوبها ، وهو أنه ينبغى ألا تتخذ أى دولة قرارات من جانب واحد يكون من شأنها انقسام العرب وتقويض أسس تضامنهم .. وكان مفهوما أن أى خرق لهذا المبدأ العام السامى ستكون له آثار عكسية خطيرة على القضية العربية .. وكانت هذه القضية قد اكتسبت قوة والتزام لم يسبق لها مثيل نتيجة حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ ، التي لعبت دورا رئيسيا في توطيد العلاقات العربية تحت قيادة مصر في صورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العرب .

وفضلا عن هذا المبدأ الغالب كانت الدول العربية أيضا ملتزمة بالنقاط التالية :
(١) - إنسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ .

(٢) - الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير ، مما يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة .
(٣) - منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .
ولعل لبقارىء يتذكر أن النقطة الأخيرة تمت الموافقة عليها بالإجماع من قبل رؤساء الدول العربية المجتمعين في الرباط عام ١٩٧٤ ، بعد أن ناقشوا كل العناصر المتضمنة ، واستمعوا إلى خطبتين مؤثرتين ألقاهما الملك حسين عاهل الأردن .. ومنذ ذلك الوقت اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية وضعاً أكبر بكثير كقوة سياسية داخل الجامعة العربية ، وفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وفي المؤتمرات الدولية وفوق ذلك كله لدى دول العالم الثالث وحتى داخل مجلس الجامعة العربية تغير مركز منظمة التحرير الفلسطينية بفضل مبادرة رسمية مصرية كنت مسؤولة عنها فأصبحت المنظمة عضواً كاملاً العضوية في الجامعة العربية على قدم المساواة مع الدول العربية .. وعلى الرغم من أن هذه كانت خطوة رسمية ذات مغزى سياسى هام فقد تمت الموافقة عليها بالإجماع خلال بضع دقائق من جانب كل الدول العربية .

وكان واضحاً أيضاً داخل الدوائر الرسمية العربية أن الحكومات العربية ستكون مستعدة داخل اطار تسوية شاملة لتوقيع إتفاقيات سلام مع إسرائيل منهية حالة الحرب .

ولا يعنى هذا بالضرورة أن الدول العربية بما فيها مصر — ستكون على استعداد لتطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل إنقضاء فترة إنتقالية طويلة يجب أن يوضع خلالها السلوك الإسرائيلي تحت مراقبة وفحص دقيقين .. وحتى السادات نفسه كان صريحاً للغاية في هذه النقطة .. وفي الواقع فإنه كان الرئيس العربى الوحيد الذى صرح علانية ومن تلقاء نفسه بموقفه من هذه النقطة الهامة .. ففى أوائل عام ١٩٧٧ وردا على سؤال وجه إليه في مؤتمر صحفى عن مدى القيام بتطبيع العلاقات بين مصر

وإسرائيل ، قال السادات على الفور « ليس في جيلي » ، و بعد ذلك بخمسة شهور
سؤل السادات السؤال نفسه وكانت الاجابة أكثر تفاؤلا في هذه المرة إذ قال : إن
« التطبيع قد يحدث خلال خمسة أعوام من توقيع إتفاق سلام مع إسرائيل » .

ومما ذكرنا آنفا يمكن للمرء أن يوجز الشروط العربية للسلام كما يلي :

(١) أن الدول العربية لن تعقد إلا إتفاق سلام شاملاً مع إسرائيل رافضة سلاماً
منفرداً .

(٢) القيام بذلك يعنى أنها ستعترف بوجود إسرائيل كدولة من دول الشرق
الأوسط .

(٣) ينبغي ألا تعالج المشكلة الفلسطينية على أنها مشكلة إنسانية وإنما مشكلة
سياسية في الأساس .. وللشعب الفلسطيني الحق في إقامة دولة له وليس في
الحصول على إحسان .

(٤) يجب إرجاء تطبيع العلاقات مع إسرائيل حتى تثبت إسرائيل أنها جديرة
بالثقة .

وتشكل النقاط السابقة كلها أسس السلام مع إسرائيل من وجهة النظر
العربية .

ورغم هذه الوحدة الأساسية في المبادئ الرئيسية فقد كانت هناك بعض
الإنقسامات في المعسكر العربي ، دفعت إليها في المقام الأول مخاوف من أن كل دولة
لن تفكر في النهاية إلا في حماية مصالحها متناسية الحاجة إلى التضامن وتاركة
الآخرين يذودون عن أنفسهم ، والدولة التي كان يسهل عليها إنتهاج هذا المسلك هي
مصر . إذ كان من الممكن الوصول إلى تسوية بين إسرائيل ومصر دون مشكلات
كثيرة إذا ما أرادت مصر ولم يكن أمام إسرائيل من خيار — كما كان يعلم أى رئيس
أمر يكي — إلا أن تعيد سيناء .

وقد يتذكر القارىء أن الرئيس نيكسون أبلغنا من قبل أن سيناء ليست
مشكلة .. ومن الناحية الأخرى : فان إسرائيل لم تكن مستعدة لإعادة مرتفعات
الجولان إلى سوريا ، أو الضفة الغربية والقدس إلى فلسطين ، ولم يكن من الممكن
تحقيق تقدم في هذا الصدد إلا إذا اتخذت مصر موقفاً ثابتاً فلا تقبل السلام مع إسرائيل

إلا إذا تمت تلبية مطالب السور بين والفلسطينيين .. وكان مفهوما أن الأسد ومنظمة التحرير الفلسطينية تساورهما شكوك بالغة تجاه السادات خشية أن يصنع سلاما منفردا .. ولهذا السبب أصر الأسد على أن يمثل الدول العربية وقد موحد في جنيف يتحدث باسم الجميع وبصوت واحد . و وافقت مصر تماما على هذا الطلب لأنه لم يكن لديها نية أن تخذل الدول العربية الأخرى .. و بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية كان هناك خطر حقيقى فى هذه المرحلة ، وهو أن تتخذ موقفا متصلبا أكثر مما ينبغي محطة بذلك إمكانية إحراز نجاح في جنيف .

وظللنا على اتصال وثيق بسور يا والمنظمة لطمأنتها بشأن نوايانا ، ولإقناعها في الوقت نفسه بأن يظلا مرنين .. وكانت المشكلة دقيقة ولكن أمكن معالجتها على خير وجه حتى النهاية .

ولم تكن العقبة الحقيقية أمام مؤتمر جنيف هي الانقسامات والشكوك في المعسكر العربى ، وإنما كانت موقف إسرائيل .. فإسرائيل لم تكن تريد مفاوضات متعددة الجنسيات ، ولا تريد عقد مؤتمر جنيف . وفى الحقيقة لم يصدر قط أى بيان علنى من جانب القادة الإسرائيليين يؤيد المؤتمر ، حتى بعد أن أبلغوا الولايات المتحدة سرا بأنهم سيحضرونه .. ومن وجهة النظر الإسرائيلية : فإن مثل هذا الموقف له وجاهته ، فهم لا يستطيعون فرض إرادتهم على جبهة عربية موحدة ، ولكن إذا استطاعوا التفاوض مع كل دولة عربية على حدة وفوق كل ذلك عزل مصر عن الدول الأخرى فإنهم قد يحصلون على ما يريدون ، وهكذا كانت إسرائيل تريد إجراء مفاوضات مع كل دولة عربية مستبعدة الفلسطينيين استبعادا كاملا .. وعلى حين أصر الإسرائيليون على مفاوضات منفصلة فإنهم اقتصروا موقفهم فيما يلى :

- (١) إن إسرائيل لن تنسحب إلى الحدود التى كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧ .
- (٢) إن إسرائيل لن تقبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وترفض رفضا قاطعا أية مناقشة لما أسمته « سيادة أجنبية » على « يهودا والسامرة » الضفة الغربية وغزة .

- (٣) إن موقف إسرائيل بشأن وضع القدس هو أن المدينة ستظل موحدة والعاصمة الأبدية لإسرائيل .

(٤) إن تطبيع العلاقات يجب أن يتم بمجرد توقيع معاهدات سلام مع وجود حدود مفتوحة ، وكل شيء يستتبعه هذا المفهوم .

وكان موقف الولايات المتحدة أكثر المواقف غموضا . وكارتر يحق ير يد التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط سواء بدافع الحب الخالص للسلام أو لأسباب سياسية ، حيث إنه كان في حاجة إلى احراز نجاح في الخارج لتعزز مركزه في الداخل . وكان كارتر يدرك أيضا أنه لن يكون هناك سلام شامل في الشرق الأوسط حتى تحل المشكلة الفلسطينية . . وكان هذا يعني أنه ينبغي على الولايات المتحدة على أقل تقدير أن تجري اتصالات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وتعترف بها في نهاية الأمر . على أن خطوة كهذه كانت صعبة ، فالضغط التي تمارسها إسرائيل وجماعات الضغط اليهودية ضد إجراء اتصالات بين المنظمة والولايات المتحدة كانت هائلة وفضلا عن ذلك : فإن واشنطن كانت مرتبطة بالضمانات الرسمية ، التي كان كيسنجر قد منحها لإسرائيل كجزء من الاتفاق على فك الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية ، فقد تعهدت الولايات المتحدة بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو تعترف بها حتى تعترف بحق إسرائيل في الوجود ، وتقبل قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ، كما أن الولايات المتحدة أعطت إسرائيل ضمانا بأنها ستستأور معها في أى خطوة جديدة في الأمم المتحدة أو مؤتمر جنيف وهكذا فإن قدرا كبيرا من مستقبل مفاوضات السلام كان يتوقف على السياسة الأمر يكية بشأن مسألة منظمة التحرير الفلسطينية . . وكان واضحا لنا أن كارتر ليس لديه أية سياسة حقيقية خاصة به في هذا الصدد ، وإنما سيتبع السياسة الإسرائيلية ما لم تحل بينه وبين ذلك ضغط الدول العربية .

وكانت الإجتماعات والمراسلات والرسائل والردود عليها فيما بين الأطراف خلال صيف وخر يف عام ١٩٧٧ لا تخصى ولا تمد ، وغاية في التعقيد وبدلا من أن أقدم هنا تقريراً مرتباً ترتيباً زمنياً يؤدي إلى تشوش ذهن القارئ فإننى سأحلل القضايا الرئيسية التي نوقشت والتقدم الذى أحرز فيما يتعلق بكل قضية . وقد كانت جهود إدارة كارتر موجهة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية .

(١) إيجاد صيغة لعقد مؤتمر جنيف مقبولة من كل الأطراف .. و يتضمن هذا حل مشكلة التمثيل الفلسطيني .

(٢) التوصل إلى إتفاق بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي على الإطار الأساسي للتسوية في الشرق الأوسط .

(٣) تمهيد الطريق أمام توقيع معاهدات سلام بين إسرائيل وكل دولة عربية في حالة حرب معها ، عن طريق مطالبة كل طرف بأن يقدم مسودة معاهدة كتابة إلى الولايات المتحدة ، ثم يقوم الأمريكيان بوضع مقترحات وسط .

وقد ذكر بعض الكتاب : أن الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر جنيف كان مصيرها الفشل لأنه لم يكن هناك أى إتفاق على صيغة لذلك .. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة ، والعكس هو الصحيح ، فقد كان هناك إتفاق على أن المؤتمر سيعقد في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ وفق الصيغة التالية :

(١) سيمثل الأطراف العربية وفد عربى موحد في الجلسات الإفتتاحية في جنيف وسيكون داخل الوفد فلسطينيون قد يمثلهم أعضاء غير مشهورين في منظمة التحرير الفلسطينية .

(٢) سيتم تشكيل جماعات عمل منفصلة أُولجان فرعية ، للتفاوض بشأن معاهدات السلام كمايلي :

أ - مصر - إسرائيل .

ب - سوريا - إسرائيل .

ج - الأردن - إسرائيل .

د - لبنان - إسرائيل .

هـ - الضفة الغربية ، وغزة ، والمشكلة الفلسطينية ، ومشكلة اللاجئين :

ستتم مناقشتها فيما بين إسرائيل والأردن ومصر والفلسطينيين ، وربما

آخرين ، كما يتقرر في الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر جنيف .

(٣) أن تبلغ مجموعات العمل أو اللجان الفرعية المؤتمر الموسع عن نتائج أعمالها .

وتمثل هذه الصيغة التي تم التوصل إليها بعد جهود كبيرة حلا وسطا أمام أصرار العرب ولاحيا سوريا على أن يمثل الجانب العربي وفد موحد، وإصرار إسرائيل على أنها لن تقبل إلا إجراء مفاوضات ثنائية مع كل دولة على حدة.. ولكن المسألة التي لم تكن قد حسمت بعد في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ هي كيفية تمثيل الفلسطينيين سواء في الوفد العربي الموحد أو في اللجان الفرعية المكلفة بالتفاوض حول مستقبل الضفة الغربية

إجتماعات مع الأمريكيين :

وكانت هذه القضية الرئيسية موضع المناقشة في إجتماعين على مستوى عال بين مصر والولايات المتحدة عقد في واشنطن يوم ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧. وسوف أناقش هذين الإجتماعين بإسهاب؛ لإيهما كانا على قدر كبير من الأهمية، فعلى حين كشف النقاب عن وجود مشكلات خطيرة لم تحل؛ فإنها أوضحت أيضا أن هناك احتمالات طيبة للنجاح إذا ما استمرت الدول العربية ملتصقة بعضها البعض وتتبع الإستراتيجية الصحيحة بثبات.

وعلى هذا الأساس سيكون من اليسير على القارئ أن يقيم قرار السادات غير العادي بالذهاب إلى القدس.

وكان الإجتماع الأول حديثا قصيرا على أفراد بنى وبين الرئيس كارتر، أعقبه إجتماع كامل للوفد المصري والفرق الأمريكي في الشرق الأوسط في المكتب البيضاوى. ورحب الرئيس كارتر بترحيبا حارا، وشرح لى لماذا كان يريد الإجتماع بى على أفراد.. وأسر إلى بأنه من الضروري بالنسبة له أن يوضح بعض النقاط التي قد تعقد في رأيه حل أزمة الشرق الأوسط، وقد تخلق صعوبات بالغة على الطريق الطويل للتفاهم والتعاون المتبادل بين مصر والولايات المتحدة.. وكان يريد إيضاح موقفه بقدر الإمكان بشأن مسألتين أثارهما ممر الرئيس.. وكانت المسألة الأولى هي تأكيد السادات من أنه بإمكان كارتر الضغط على إسرائيل. وعقب الرئيس كارتر على هذه النقطة بقوله: «إن الرئيس السادات طلب منى مرارا ممارسة ضغوط كبيرة على إسرائيل، ولكنى أريد أن تعرف أنني لا أستطيع أن أفعل ذلك، لأنه سيكون إنتحارا سياسيا شخصا بالنسبة لى.

وتتعلق المسألة الثانية بالعلاقات السوفيتية-الأمريكية: فقال الرئيس كارتر: «وبالمثل فإن الرئيس السادات كثيراً ما يعني على أن أكون متشدداً مع الاتحاد السوفيتي. وبشأن هذه النقطة أيضاً أريدك أن تفهم أنني منذ أصبحت رئيساً للولايات المتحدة لم تأل القيادة السوفيتية جهداً في انتقاد موقف إدارتي من الوفاق. وذكر بريجنيف نفسه خلال الستة أشهر الأخيرة أنني مسؤول شخصياً عما أسماه تغييراً هائلاً في سياسة الولايات المتحدة في هذا الصدد.. وأريدك أن تفهم ياسيدي نائب رئيس الوزراء أنني لأستطيع استغزاز الاتحاد السوفيتي أو الضغط عليه.. وعلى أن أفعل شيئاً لأثبت للقيادة السوفيتية أنها عظماء في تأكيدها بأنني مسؤول عما تسميه تغييراً في سياسة الولايات المتحدة.. وببساطة فإنني لأستطيع ممارسة ضغوط على موسكو لأن هذا سيكون انتحاراً سياسياً آخر بالنسبة لي».

وبعد أن أوضح الرئيس كارتر موقفه بقدر الإمكان بشأن هاتين المسألتين الرئيسيتين، ناقش معنى آخر التطورات المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط ولاحقاً المشكلة الفلسطينية.

وتبادلنا الآراء حول سبل، وطرق تعزيز التعاون الثنائي بين الولايات المتحدة ومصر.

وعلى حين تأثرت للغاية بصدق الرئيس كارتر عندما صور لي حدود قدراته فيما يتعلق بإسرائيل والاتحاد السوفيتي، إلا أنني أحسست بخيبة الأمل، خاصة أنني لم أكن مقتنعاً بقوله: إنه - كرئيس للولايات المتحدة - لا يملك أي وسيلة للضغط على إسرائيل، ولم يضايقني رفضه التشدد مع السوفيت بهذا القدر، لأنني كنت مقتنعاً بضرورة إشراك الاتحاد السوفيتي في عملية السلام، وعدم استبعاده حتى لا يتحول إلى مخرب خطير.

وفي الحقيقة: إن مخاوف كارتر من الاتحاد السوفيتي كان لها نتائج إيجابية من وجهة نظرنا، إذ دفعت الرئيس الأمر يكي إلى التفاوض مع السوفييت على بيان مشترك يحدد إطاراً مشتركاً للقوتين العظميين فيما يتعلق بالمفاوضات في جنيف كما

منسرى بالتفصيل فيما بعد .. وكم راعى أن أجد الرئيس كارتر على هذه الدرجة من الخوف والتردد، وإعطائه الأولوية الأولى لمستقبله الشخصى على قضايا الحرب والسلام الهامة فى منطقة حساسة واستراتيجية مثل الشرق الأوسط .. فأن يكون الرئيس الأمر يكى ضعيفا فهذا أمر سيء بما فيه الكفاية، ولكن أن يكون مدعورا فهذا أمر مرعب .

وفى هذا الصدد يجب أن أضيف أننى نقلت فيما بعد إلى السادات ما أبلغنى به الرئيس كارتر متوقعا أنه سيفهم على الفور مقزى هذه التصريحات وآثارها، وأعنى بذلك أنه لا يمكننا الاعتماد على الولايات المتحدة وحدها .. وكان ينبغى على الرئيس السادات أن يعيد النظر فى تقييمه لدور الولايات المتحدة فى عملية السلام، وبخاصة اعتقاده الثابت الذى رده مرارا بأن ٩٩,٩ فى المائة من التسوية النهائية يكمن فى أيدي الولايات المتحدة .. وبعد أن اعترف الرئيس كارتر شخصيا بمركزه وقدرات تحرره المحدودة ما كان ينبغى أبدا أن يستمر الرئيس السادات فى الاعتماد كلية على الولايات المتحدة باعتبارها شريكة رئيسية .

ولم يؤد الاجتماع الذى أعقب اللقاء الخاص إلى شىء سوى أنه زادنى فرحا . وكان يرافق الرئيس كارتر نائبه ولتر مونديل وسيرويس فانس وزيجنيو بريجنسكى وبوبرت ليتشود وديفيد آرون والفرد أثرتون وهيرمان ايلتس وليام كوندات وجيرمى شاختار .

وعلى الجانب الآخر من المائدة جلس معى السفير أشرف غربال والسفير أسامة الباز والوزير المفوض محمد شاكر والدكتور محمد البرادعى . وافتتح الرئيس كارتر الاجتماع بتعقيب هام مفاده أن محادثاته السابقة معى كانت شاملة وطبية وصريحة وودية ثم اقترح أن نبدأ بمناقشة مسألة منظمة التحرير الفلسطينية مؤكدا على اقتناعه بأنه يجب على مصر أن تستمر فى تشجيع الفلسطينيين على قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لأى حل .

وأضاف قوله: أنه قد بعث بالفعل بهذا الطلب إلى الرئيس السادات، وأنه كرر ذلك لى مرة أخرى فى اجتماعنا الخاص .

وقد سلم كارتر بأن لمنظمة التحرير الفلسطينية كل الحق في التعبير عن تحفظاتها بشأن تلك الفقرة من القرار ٢٤٢ التي تعتبر الفلسطينيين لاجئين ، غير أنه أضاف قائلاً : إنه يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المنظمة ستقبل على الأرجح هذه الصيغة إذا بذلت مصر جهداً كبيراً في إقناعها ومارست سورها هذا بمثلاً وإن كان أقل .. وأضاف كارتر بقوله : وإذا قبلت منظمة التحرير الفلسطينية القرار ٢٤٢ كأساس للتسوية فإنه سيعين حينئذ ممثلاً شخصياً ، لإجراء اتصالات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ورئيسها ياسر عرفات .

وهذه الخطورة - أى قبول منظمة التحرير الفلسطينية القرار ٢٤٢ - ليست ضرورية فحسب ، وإنما هي خطوة رئيسية ، وأود أن أوضح بجلاء : أنه ما لم تتم هذه الخطوة فلن أكون في موقف يمكننى معه إجراء محادثات مباشرة مع المنظمة ؛ لأننا لانستطيع انتهاك الاتفاق الموقود بين الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية أثناء اتفاق فك الاشتباك الثانى بين مصر وإسرائيل .

وأعتقد اعتقاداً أكيداً أن إسرائيل لا تريد إجراء أية اتصالات على الإطلاق بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية في ظل أية ظروف . ومع ذلك فإذا قبلت المنظمة القرار رقم ٢٤٢ فسوف نتولى أمر معارضة إسرائيل وآمل أن نتوصل إلى اتفاق حول هذه النقطة .. وفى ضوء حقيقة أن ياسر عرفات أجرى بالفعل اتصالات غير مباشرة معنا من خلال وساطة الحكومات السعودية والسورية والمصرية فإننى آمل أن تتجدد صيغة مقبولة لإجراء اتصالات مباشرة .

وأيضاً فيما يتعلق بمشكلة منظمة التحرير الفلسطينية أكد لى الرئيس كارتر أن الولايات المتحدة ستشارك بنشاط فيها .

وقال «أرجو أن نشق ثقة كاملة فينا» ، وأعتقد أننى أبذل كل ما فى وسعى ، ولن يثيبنى عن ذلك شئ ، وإنما سأستمر فى استخدام كل قدراتنا وإمكاناتنا من أجل التوصل إلى اتفاق عام .

وكانت النقطة الثالثة التى أثارها الرئيس كارتر هى الخلاف بين مصر والولايات المتحدة فيما يتعلق بحجم التقدم الأساسى الذى يتعين إحرازه قبل

الذهاب إلى مؤتمر السلام في جنيف .. وعلى حين أن مصر تعتقد أنه ينبغي الاتفاق على جزء كبير قبل أن يبدأ المؤتمر رسميا فإن الولايات المتحدة لا تعتقد أن هذا يمكن تحقيقه بسبب الموقف المتشدد الذي يتخذه الإسرائيليون بشأن عدد كبير من الجوانب الرئيسية للمفاوضات .

وكم رآع الوفد المصري وأفزعه أن الرئيس كارتر اعترف بعد ذلك بكلمات واضحة لاليس فيها مرة أخرى بعجزه عن التعامل مع الاسرائيليين فقال :

« من الأهمية بمكان ألا تنسوا أن نفوذى على إسرائيل يرتبط نسبيا بمدى ما أحظى به من تأييد من الرأى العام الأمريكى والكونجرس والدوائر اليهودية فى هذا البلد .

وأود أن أكون واضحا كل الوضوح ولذا أقول : إنه فى غياب مثل هذا التأييد من الأطراف الثلاثة فإن قدرتى على التأثير على اسرائيل تكون محدودة » .

وصدم الوفد المصرى لدى سماعه الرئيس كارتر رغم أننا كنا ندرك منذ زمن طويل ضعف كارتر .. وكان لاختيار رئيس الولايات المتحدة الاعتراف بذلك فى اجتماع رسمى أثر سلبى على الجانب المصرى .. فإذا لم يكن كارتر مستعدا لمواجهة مع الاسرائيليين فى حالة اتخاذهم موقفا متصليا بشأن مشكلة رئيسية أو أكثر خلال المفاوضات فإن مصر لا تستطيع عندئذ الاعتماد على الولايات المتحدة .

وعليه : فإن اعتراف كارتر بعجزه عن مواجهة إسرائيل أفنعتنى أكثر من أى وقت مضى بأنه يجب على مصر ألا تتفاوض بمفردها مع إسرائيل والولايات المتحدة ، أو تعتمد اعتمادا كليا على الأمر بكان .. بل على العكس كان ينبغي على مصر أن تحاول توسيع نطاق عملية السلام بأكبر قدر ممكن بادخال عوامل اضافية ، وضغوط جديدة على الولايات المتحدة . ولتحقيق ذلك يجب علينا أن نضمن تمبئة الحكومات العربية ، والرأى العام العربى خلف مصر ، إلى الحد الذى يمكن معه أن تدرك واشنطن وتل أبيب أن العالم العربى كله يساندنا ، وكان يجب أن تتخذ مصر خطوات لاجتذاب رجل الشارع فى العالم العربى ، فى نفس الوقت الذى ينبغي فيه على الرئيس السادات الاقترب من قادة العالم

العربي لرأب الصدع ، وتعز يز وحدة الصف .. لقد كنا في حاجة إلى وحدة القيادة والرأى العام هذه قبل أن يتسنى لنا مواجهة إسرائيل على الطريق الطويل إلى إجراء مفاوضات من أجل تسوية سلمية شاملة .
وفضلا عن ذلك كان ينبغي جعل الولايات المتحدة تدرك تمام الإدراك قدرة مصر على تعبئة التأييد العربي ، ويجب أن تفهم واشنطن أن مصر لا يمكن أبدا عزلها عن العالم العربي ، وأن مصر يمكنها حشد التأييد العربي متى شاءت .

وفي المقام الثانى : فإن اعتراف كارتر الصريح بعجز الولايات المتحدة جعل من الضرورى أن تبذل مصر كل جهودها لتشجيع الاتحاد السوفيتى ، والقوى الغربية الأخرى ، على القيام بدور هام فى الحل الشامل لأزمة الشرق الأوسط .

وخلصت بعد طول تفكير إلى أن اتخاذ مصر منهاجاً منفرداً أمر غير منطقي بالمره .. وإذا تفاوضت مصر بمفردها فإنها قد تستعيد أراضيها ولكنها ستستعيد لها على أية حال .. مهما يكن من أمر فإنها بتفاوضها على تسوية منفردة سوف تقوض فرص التوصل إلى سلام شامل وفوق كل ذلك إلى حل للمشكلة الفلسطينية .. وستكون قد خنا القضية العربية ، وتوصلنا إلى لاشئ .

وعلى الرغم من اعتراف كارتر بعجزه وافتقاده للشجاعة فإننى وجدت ما يبعث على الطمأنينة والأمل فى موقفه . فقد كانت النتيجة التى توصل إليها هى نفس النتيجة التى خلصت إليها ، وأعنى أن أفضل فرص السلام تكمن فى عقد مؤتمر جنيف فى موعد مبكر مع الاشتراك الكامل للاتحاد السوفيتى .

وهنا يجب أن أؤكد أن كارتر كان مهتما بصورة شخصية بالمؤتمر ، وكان يكرس الكثير من الوقت والجهد لضمان نجاح المؤتمر .

ولم تكن هناك أدنى إشارة إلى أن كارتر يشجع على إجراء إتصالات ومفاوضات مباشرة بين القاهرة وتل أبيب . وفى الواقع فإن إدراكه لضعفه وما سيلحق به من أضرار سياسية من إجراء أى مواجهة مع إسرائيل جعل ذلك الاحتمال مستبعداً .. وهو أن اجراء مفاوضات مباشرة بين مصر وإسرائيل سيضطر كارتر إلى أن يصبح محور النشاط ، وهو بالضبط الوضع الذى أوضح أنه لا يريد أن

يصبح فيه . وقد إدعى البعض أن الأمر يكتين يقومون بمجهود نشط من أجل قيام اتصالات مباشرة بين بيجين والسادات مهدت الطريق أمام رحلة السادات للقدس .. هذا محض افتراء فكارتير لم يكن فحسب بعيداً عن هذه الاتصالات بل إنه لم يكن يعرف إنها جارية .. وفي الوقت الذى كان فيه اجتماع المكتب البيضاوى منعقداً كان مبعوث الرئيس السادات يلتقى بوزير الخارجية الاسرائيلى موسى ديان فى الرباط ، كما سنرى فيما بعد ولكن كارتير لم يكن يعرف شيئاً عنه .

ونوقشت قضايا هامة أخرى كثيرة فى المكتب البيضاوى فى ذلك اليوم كانت إحداها مسألة التمثيل العربى فى مؤتمر جنيف .. وكان الموقف الذى أعرب عنه كارتير هو:

«فى رأى أن وفداً عربياً موحداً هو أفضل صيغة للتغلب على الخلافات العربية ويجب أن يتضمن ذلك الوفد ممثلين للفلسطينيين أو منظمة التحرير الفلسطينية بشرط ألا يكونوا شخصيات قيادية مشهورة فى تلك المنظمة»

وأضاف كارتير: أنه بعد الجلسة الموسعة التى سيمثل فيها العرب بوفد واحد ينبغي أن ينقسم المؤتمر إلى عدة لجان فرعية للتفاوض .. وكانت مهمة هذه المجموعات هى التفاوض بشأن معاهدات السلام بين الدول العربية فرادى وبين إسرائيل .

وكانت هناك بعض مشكلات تتعلق بإجراءات التفاوض على السلام بين إسرائيل والحكومات العربية .

وكانت هذه المسألة المعقدة هى كيفية التفاوض على حل بشأن الضفة الغربية وغزة .. وكانت وجهة نظر الرئيس كارتير هى أن الأردن وإسرائيل يمكنهما التفاوض حول هاتين المنطقتين بشرط أن يشمل الوفد الأردنى ممثلين فلسطينيين .. أما بالنسبة لمصر وسوريا : فإن الرئيس كارتير كان يرى أن بإمكانهما الموافقة أو الإمتناع عن الموافقة على أى اتفاق يتم التوصل إليه بين إسرائيل والأردن .

وجادل الرئيس كارتر بأن مشكلة اللاجئين يجب أن تكون محل مفاوضات منفصلة تقوم بها مجموعة متعددة الجنسية تشترك فيها إسرائيل ومصر والأردن وسوريا ولبنان والكويت والعراق وربما دول أخرى .. ويجب أن تعالج هذه المجموعة مسألة تعويض اللاجئين كبند منفصل ومستقل بالكامل عن المفاوضات المتعلقة بالتسوية السلمية .

ولم يعط كارتر أهمية كبيرة للمكان الذي يجب أن تجتمع فيه المجموعة المتعادلة الجنسية سواء في جنيف أو القاهرة أو أي مكان آخر . وفيما يتعلق بدور الاتحاد السوفيتي جادل الرئيس كارتر بأن الاتحاد السوفيتي هو رئيس مشارك لمؤتمر جنيف ، وهذا يعني تلقائيا أنه يجب أن نضعه في الصورة فيما يتعلق بالتشاهم الذي نكون قد توصلنا إليه معكم (العرب) ومع إسرائيل ويجب أن نحصل على موافقة السوفيت على كل هذه الاتفاقات أو بعضها على الأقل .

وأكد كارتر مرة أخرى على أهمية مشاركة السوفيت الكاملة وأضاف موضعاً : « لا يعقل أنني استطيع تلبية العدد الكبير من رغبات مختلف الأطراف ، وبالمثل لا يصح افتراض أن الولايات المتحدة بمفردها تتحمل مسؤولية النجاح أو الفشل » .

وأوجز الرئيس كارتر فكرته بقوله « إن أفضل سبيل ينبغي إتباعه في رأيي هو عقد مؤتمر جنيف والحيلولة دون إرجائه بسرعة كما حدث في نهاية عام ١٩٧٣ بل على العكس يجب أن يواصل مؤتمر جنيف أعماله .. إلى أن ينجز وخلال فترة معقولة المهمة التي عهدت إليه .. وسوف نبذل كل ما في وسعنا لضمان أن يتوصل المؤتمر إلى إتفاق فيما يتعلق بكل المشكلات الرئيسية دون استثناء ، وآمل في أن نحظى بموافقتكم » .

وكان كارتر يرى أن سوريا وإسرائيل سيكونان أكثر الأطراف التي ترفض الالتزام بالإجراءات الآتية الذكر ، ولذلك السبب كان يعتزم أن يجتمع في الأسبوع التالي مع عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري ومع ممثلين إسرائيليين .

واختتم الرئيس كارتر حديثه ببدء من أجل الحصول على تأييد مصر فقال :

« على حين أننى أدرك أن اقتراحى لا يتفق مع ماتفضلونى فإننى أمل فى الحصول على موافقتكم ومساعدة الرئيس السادات .. وبصراحة فإننى لأرى بديلا آخر وأعتقد أنه بالإمكان أن تتوج اقتراحاتى بالنجاح » .

وبعد أن أصغيت باهتمام لمناقشة الرئيس كارتر للأمور تكون لدى انطباع واضح بأنه حسن الاطلاع على المسائل المختلفة ، ولكنه لم يكن واقفا من أن فى إمكانه أن يسيطر على الوضع سيطرة كاملة ولا يمكنه بالتالى دفع الأحداث إلى أن تنكشف وفق خطته .. وهذا هو السبب فى أننى منذ البداية ركزت على أن أنقل إلى كارتر أن مصر على استعداد للتعاون مع الولايات المتحدة إلى أبعد حد ممكن ، ولكن فى المقابل أن تكون واشنطن على استعداد للقيام بدور هام وفعال .

وكان على الأمر يكتين أن يقدموا فى الوقت المناسب مقترحاتهم لصد الفجوة بين الأطراف ، وأوضح أنه مالم يكن رئيس الولايات المتحدة مستعد للاضطلاع بهذه المسؤولية فإن بعض الأطراف ستنتج إما فى عرقلة عقد مؤتمر جنيف أو فى الحيلولة دون تحقيقه نتائج ملموسة . وأن مؤتمر السلام سوف يتعثر فى شكيليات إجرائية ، ولن ينسنى له التوصل إلى اتفاق جوهري ، ومامن شك فى أن مصر كانت على استعداد للذهاب إلى جنيف . وفى الحقيقة : فإننا ذهبن هناك فى عام ١٩٧٣ رغم معارضة كل من سوريا واسرائيل للمؤتمر ؛ فقد قاطعه الأسد مقاطعة كاملة ، ولم ترسل اسرائيل وفدا إلا بعد ضغوط هائلة من واشنطن . مهما يكن من أمر فقد كان رأينا أنه ينبغي بذل الاستعدادات الكافية قبل الاجتماع الرسمى .

وكننا نعتقد أنه لكي ينجح مؤتمر جنيف فإن من الضرورى الاتفاق مسبقا بشأن المشكلات الجوهرية الهامة .. فجرد انعقاد المؤتمر ليس غاية فى حد ذاته ولا نريد أن نعتقد المؤتمر و يفشل .. بسبب التقصير فى التحضير له .. وكنت أمل فى أن الرئيس كارتر وزملاءه سيستفقون معى على أن فشل المؤتمر ستكون له عواقب وخيمة .

واستطردت قائلاً : إن إحدى العقبات الرئيسية هي مسألة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، وأنه ينبغي الإعداد لهذا الوضع بما فيه الكفاية .. وكنت أتفق تمام الاتفاق مع اقتراح الرئيس كارتر بأن تقبل المنظمة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قبل انعقاد المؤتمر مع التحفظات حول تعبير « لاجئين » مما يمكن بالتالي الولايات المتحدة من إقامة اتصالات رسمية معها .. ولكن هذا لم يكن كافياً ، فكان ينبغي أن يطلب من إسرائيل أن تعترف بالمنظمة في نفس الوقت ، وقلت :

« بل صراحة بإسيادة الرئيس : اننى لأفهم على أى أساس يكون لنا حق الاختيار بين أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية ، بين أولئك المشهورين والمعروفين ، وأولئك غير المشهورين .. فكل أعضاء المنظمة نشطون وملتزمون بسياساتها وقراراتها .. وأملئ ألائسح لأفئسنا بأن نفق فى شرك الافتراض بأن هناك اختلافات ذات شأن فىا بين أعضاء المنظمة .. سيادة الرئيس .. إنك تريد منا أن غارس ضغوطا على المنظمة لكى تقبل القرار رقم ٢٤٢ ، ونحن بدورنا نعتقد أنه من العدل والإنصاف أن نطلب منك بذل ضغوط على إسرائيل لكى تعترف بالمنظمة » .

واضفت قائلاً : « إن مصر لن تذهب أبدا إلى جنيف دون منظمة التحرير الفلسطينية . سيدى الرئيس « إن هناك حالة وحيدة يمكن فى ظلها أن تذهب مصر إلى جنيف دون إشتراك المنظمة ، وأعنى بذلك إذا وجه رئيسا المؤتمر الدعوة إلى المنظمة للحضور ، واختارت الأخيرة رفض الدعوة رسميا » .

غير أننى حاولت طمأنة الرئيس كارتر ، وقلت : أود أن أؤكد أننا فى مصر مازلنا نضغط على منظمة التحرير الفلسطينية لكى تقبل القرار رقم ٢٤٢ ، وأبلغنا زعمائها أنه ينبغي عليهم ألا يضيعوا المزيد من الوقت أو الجهد فى الألفاظ ودلالاتها ، والأهم من ذلك هو أن يجدوا صيغة لقبول قرار رقم ٢٤٢ مع بعض تحفظات معينة ، ثم يجلسوا رسميا مع ممثلى الولايات المتحدة .. وحالما تحصل المنظمة على اعتراف الولايات المتحدة بها يكون نصف المشكلة قد حل .

ثم أبلغت الرئيس كارتر أنني نقلت بالفعل موقفنا بشأن هذه النقطة الحساسة إلى بريجنيف وجروميكو، ووجدت أن موقفها مطابق لموقفنا .. غير أن بعض الدول العربية تحرص على منع المنظمة من قبول القرار رقم ٢٤٢ . وفي ضوء هذه المحاولات ينبغي أن يجرى الرئيس كارتر على الفور اتصالات بمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل غير رسمي، معززا بذلك من مركز الأعضاء المعتدلين في المنظمة بإيضاح أن الاعتراف الأمر يكي سيعقب قبول القرار ٢٤٢ .. وفي هذا الصدد أعدت إلى ذهن الرئيس كارتر أن هذا في الواقع كان على وشك أن يحدث في عهد رئاسة نيكسون وفورد، ولكن لسوء الطالع لم يتحقق .

وكان إجراء اتصالات مباشرة غير رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية أمرا حيويا في هذه المرحلة . فلو نجحت كان ينبغي أن تليها اتصالات رسمية على أساس صيغة يتم الاتفاق عليها بين ممثلي المنظمة والولايات المتحدة .. وفي الواقع أنني كنت بالفعل قد نقلت إلى سيروس فانس صيغة ناقشنا من قبل بصفه شخصية مع سيروس فانس نفسه ، غير أنه كان على الولايات المتحدة أن تدرك أن المنظمة لا يمكنها قبول القرار رقم ٢٤٢ ما لم تقم الولايات المتحدة بخطوة في اتجاه المنظمة .. وكانت مناقشاتي مع ياسر عرفات قد أوضحت أن العقبة الرئيسية أمام قبول المنظمة للقرار هي فقرة تشير إلى « حق كل دولة في العيش في سلام » ، وكان عرفات على حق في أنه يخشى إذا قبلت المنظمة تلك الفقرة أن يكون ذلك اعترافاً في الواقع من جانب واحد بدولة اسرائيل ، وبحقها في العيش في سلام ، ولاتتلقى المنظمة في المقابل أى ضمان أو اعتراف بحق الفلسطينيين في العيش داخل كيان قومي مستقل .. وكان من الضروري أن يمنح الفلسطينيون ضمانا بأن الولايات المتحدة تعترف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم ، ليس هذا فحسب بل إن الفلسطينيين أوضحوا لى أن الذهاب إلى جنيف وبدون الاعتراف المتبادل هو أمر يشكل بالنسبة لهم خطرا بالغا .. ويجب أن يتفهم الرئيس كارتر مأساة الفلسطينيين ، ويحدد صيغة لإقامة اتصالات غير مباشرة وسرية مع الفلسطينيين ، وسيكون البديل الوحيد لمثل هذه الاتصالات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية هو عرض قرار جديد على مجلس الأمن .. ويجب أن

تشير ديباجة هذه الوثيقة الجديدة إلى قرارى ٢٤٢، ٣٣٨ باعتبارها أساس التسوية السلمية في الشرق الأوسط .

ومع ذلك : فإن الجزء التنفيذي من القرار الجديد يجب أن يعترف بالمشكلة الفلسطينية باعتبارها مشكلة سياسية لا مشكلة لاجئين .. وقد أوضحت أن مصر على استعداد لأن تدفع بمثل هذا القرار إلى مجلس الأمن، وأضفت أنني آمل في أن الولايات المتحدة لن تحاول عرقلة الاجماع في تبني مثل هذا التحرك من جانب مجلس الأمن، وكل ماطلبت من الرئيس كارتر هو موافقته الضمنية حتى يتسنى للمجلس اتخاذ القرار.

وأضفت قائلاً: «لا أعتقد أن اقتراحي يتعارض مع موقف الولايات المتحدة حيث إن الرئيس كارتر نفسه أوضح في مناسبات عديدة أن المشكلة الفلسطينية مشكلة سياسية لا مشكلة إنسانية فحسب» .

وهنا قاطعتني الرئيس كارتر فجأة قائلاً: «أفهم من مقترحاتك سيدى نائب رئيس الوزراء أنك تتحدث عن عرض مشروع قرار جديد، وليس تعديلاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وأجبت بالموافقة مضيفاً: إن مشروع القرار الجديد سيذهب إلى أبعد من مجرد تأكيد قرارى ٢٤٢، ٣٣٨. وضائق هذا كارتر .. ثم ذكر «أريد أن أكون واضحاً للغاية بأنه إذا كان اقتراحك هو تعديل القرار ٢٤٢ فإن الولايات المتحدة سوف تعترض عليه . ومن ناحية أخرى فإننى على استعداد للنظر في الصيغة التي اتفقت عليها أنت وسيروس فانس» .

وخوفاً من الأثر السلبي لتصريحه على الوفد المصرى، سارع الرئيس كارتر ليضيف قائلاً:

«وأود أن أكون واضحاً لأعلن أنني كرئيس للولايات المتحدة قد تجاوزت بالفعل مواقف أسلافى .. ودعنى أوجز ماأنا على استعداد لقبوله:

(١) يجب على اسرائيل أن تنسحب إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ باستثناء تعديلات طفيفة .

- (٢) يجب أن يكون للفلسطينيين وطن قومي .. ومن الواضح أن هذين العنصرين إيجابيان بالنسبة للعرب لكنها سلبية بالنسبة للإسرائيليين .
- (٣) إننى أتحدث عن سلام حقيقى وليس مجرد إنهاء حالة الحرب .
- (٤) إننى على استعداد للاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية .. وقد أظهرتهم أنتم والسعوديون استعدادكم للمساعدة فى ذلك .

وعند هذه النقطة أضفت بقولى «وأعتقد أن السوريين سيساعدون أيضا إذا تأكدوا أنهم سيستعيدون سيطرتهم الكاملة على مرتفعات الجولان، وعلى الفور رد كارتر قائلا: «ولكن لا يمكننى ضمان أن السوريين سيستعيدون مرتفعات الجولان» .. كاشفا مرة أخرى عن عدم رغبته فى الضغط على إسرائيل .

وبعد هذا التبادل الواضح والمثير لوجهات النظر عاد الرئيس كارتر للحديث عن مؤتمر جنيف محاولا إيجاز الفرق بين الموقعين الأمرىكى والمصرى فقال:

«من الواضح جليا أن الخلاف بيننا يتركز على المدى الذى يجب أن تذهب إليه الاستعدادات لمؤتمر جنيف، ونحن نعتقد أن المؤتمر يجب أن يعقد، وأن يبدأ العمل هناك، غير أن الجانب المصرى يتبنى وجهة النظر القائلة بضرورة استكمال أغلب الموضوعات قبل أن تفتح أبواب المؤتمر بجنيف .

وأعتقد اعتقادا راسخا أنه ليس من الصعب التوفيق بين الموقعين وأنه يمكننا التوصل إلى حل وسط» .

«واقترح أن نحدد موعدا للمؤتمر وفى الوقت نفسه نرسل نحن - الأمرىكيين فريقتا للقيام بجولة مكوكية بين القاهرة وتل أبيب وعواصم عربية أخرى فى محاولة للتوصل من خلال هذه الاتصالات المباشرة إلى أكبر قدر ممكن من الاتفاق ..

وسيذهب الجميع إلى جنيف على هذا الأساس . وأؤكد لك ياسيدى فهمى أننا سنكون شركاء نشطين فى عملية المفاوضات بصرف النظر عن الوقت الذى تستغرقه، والميزة فى هذا الاجراء الجديد هو أنه حالما يكون كل الأطراف فى جنيف فإن رأيا عاما عالميا سينشأ، وسوف تدفع قوة الدفع الجميع نحو النجاح النهائية .. وعلى سبيل المثال: فإن الأوربيين مازالوا غير راغبين فى إعلان وجهات

نظرهم خشية أن يضر موقفهم المعلن بالتوازن الدقيق الضروري لعملية المفاوضات. وهذا بالضبط موقف الرأي العام الأمر يكى .. ومع هذا فإذا ذهبنا جميعاً إلى جنيف فإن الطرف الذى يثبت أنه متصلب أو غير متعاون سوف يدان على الصعيد الدولى من جانب الرأي العام، وحتى ولو كان إسرائيل التى تربطنا بها أوثق العلاقات».

وعاد كارتر إلى مسألة التمثيل الفلسطينى، وأثناء اللقاء التالى أدلى بتصريحات ذات آثار بعيدة المدى. واستهل حديثه بلهجة متفائلة مجادلاً بأن المشكلة يمكن حلها إذا بدأت الولايات المتحدة حواراً مع منظمة التحرير الفلسطينية على الفور.

وقل من أهمية مسألة: من يجب أن يمثل المنظمة سواء كان عرفات نفسه أو شخصيات أخرى غير معروفة، فالإسرائيليون وحدهم يعتبرون هذا الاختلاف مهماً.

وذهب أبعد من ذلك فى جدله: بأنه يحسن الفصل بين مشكلة اللاجئين ومشكلة الضفة الغربية والوطن القومى .. وأن مشكلة اللاجئين ستكون موضوع مناقشات دولية وليس بالضرورة فى جنيف .. أما مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ومسألة إقامة وطن قومى فى فلسطين: فسوف تجرى مناقشتها فى المؤتمر من جانب إسرائيل والأردن مع ممثلين فلسطينيين ينضمون إلى الوفد الأردنى .. وأضاف كارتر: إن الأسد وافق على أن مشكلة اللاجئين يجب معالجتها على أساس دولى .. ورددت بأن هذا لايعنى أن الأسد وافق على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية جزءاً من الوفد الأردنى حتى ولو وافق الفلسطينيون على السماح للأردن بالتحدث باسمهم .. وكان رد كارتر مذهشاً فقال:

«يا سيد فهمى أود أن أعرف الموقف المصرى، ويجب ألاتقلقوا على الموقفين السورى والفلسطينى .. دعنى أعالج هذا بنفسى».

وكان هذا كلاماً ذا مضامين بعيدة المدى باعثة على الدهشة .. وقد يعنى هذا أن كارتر قد أجرى بالفعل اتصالات هامة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذه الاتصالات كانت مشمرة، أو على الأقل مبشرة، وفى المقام الثانى كان

يعنى: أن الرئيس كارتر وزملاءه من القادة الأمر يكتين يعلمون شيئا عن موقف الفلسطينيين لم تكن في مصر نعرفه .
وأخيراً: فإنه كان يعنى أن كارتر وزملاءه كانوا يخفون معلومات هامة عن مصر .

وفيما يتعلق بسور يا كان تصريح كارتر أنه على اتصال دائم مع الرئيس الأسد، وأن هذه الاتصالات أظهرت أن سور يا على استعداد لتقديم تنازلات بشأن مسألة التمثيل الفلسطيني . وإذا كان لدى كارتر دواع معقولة تجعله يقول «دع السور بين والفلسطينيين لنا» فقد كنت سعيداً من ناحية، لأن تزايد مرونة هذين الطرفين المتصلين سيعزز إمكانية نجاح مؤتمر جنيف .. ولكن من ناحية أخرى كنت قلقاً، لأن ذلك معناه «أن مصر لم تكن على معرفة كاملة بالموقف الأخير للفلسطينيين والسور بين والأطراف الأخرى في النزاع» .

ولوضح هذا: فإن مصر لم تعد القائدة في عملية السلام .. ولهذا الأسباب انزعجت عندما سمعت الرئيس كارتر وهو يدلى لى بتصريحه غير العادى، ولكن أيضاً كانت تساورنى شكوك عميقة فى أن تصريحه المتفائل يقوم على أساس صلب .. وفى الحقيقة: كنت واثقاً تقريباً من أن هذا مجرد تظاهر بالشجاعة .. مهما يكن من أمر فلم أكن لأترك تصريحاً كهذا دون التحقق منه ؛ لأنه لو ثبت صحته لكان على مصر أن تعيد تقييم الموقف .

وكشفت تحريراتى بعد الاجتماع عن أن زملاء الرئيس كارتر كانوا في مثل دهشتى لتصريحه المعارض .. دع السور بين والفلسطينيين لنا .. «وأكد لى إليتس السفير السابق لدى القاهرة أنه ليس هناك شيء على الإطلاق في ملفاتهم يبرر هذا التصريح .

ولم أقتنع رغم ذلك فتحرقت من الأمر مع كل من ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية وعبد الحليم خدام وزير الخارجية السورى الذى كان موجوداً في نيويورك آنذاك .

ونفوا جميعا نفيا قاطعا أنه طرأ أى تغيير على موقفهم كما نعرفه في القاهرة ..
وأكدوا لى أنهم كانوا يبلغوننى دائما بموقفهم كاملا ، ولن يفتأوا يفعلون ذلك في
المستقبل .. وحتى الرئيس كارتر اعترف في النهاية بأن تصريحه لم يكن له أى
أساس ، وطلب مساعدة السادات في إقناع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية
بأن يكونا أكثر مرونة .. وسوف أناقش هذه الواقعة فيما بعد!! لأنه من المفارقات
والغرائب أنها ستلعب دورا في تعزيز عزم الرئيس السادات على الذهاب إلى
القدس ..

ونعود مرة أخرى إلى اجتماع المكتب البيضاوى ، حيث كانت مختلف
الافتراضات حول تصريحات الرئيس كارتر تتصارع في عقلى ، وكان علىّ أيضا
أن أجيب على سؤال مباشر من الرئيس كارتر عن موقف مصر إزاء التمثيل
الفلسطيني ، والعلاقة في المستقبل بين وطن قومي فلسطيني والأردن .. وقلت له :
إن مصر لا تستبعد أن علاقة خاصة بصورة ما قد تنشأ في النهاية بين الأردن والصفة
الغربية ، بل وقد تقبل أن يتم الإتفاق على إعلان بهذا المعنى قبيل مؤتمر جنيف ..
ولكن النقطة الرئيسية التي كان يتعين وضعها نصب الأعين هي أن الدول
العربية قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد
للفلسطينيين ، حتى الملك حسين عاهل الأردن أيد قرارا بهذا المعنى اتخذته مؤتمر
القمة العربي في الرباط .. وأضفت قولي : إننى واثق أن الرئيس كارتر وزملاءه
سيستفقدون معنى على أن المنظمة كسبت قدرا كبيرا من الهيبة والتأييد منذ ذلك
الوقت ، وأن عرفات لا يمكنه الموافقة الآن على صيغة غامضة لمؤتمر جنيف تترك
الباب مفتوحاً للشك فيما إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية في الواقع تتحدث
باسم الفلسطينيين أولا .. وأضفت أن هناك مخاطرة حقيقية إذا لم نحل مشكلة
التمثيل الفلسطيني بسرعة ، لأنه سوف تتم الدعوة إلى عقد مؤتمره عربى جديد ..
وسيجعل هذا الجميع أكثر عنادا ، و يعقد الموقف أكثر مما هو معقد بالفعل .

وقد أضفى كارتر وزملاؤه لى باهتمام ، وأحسست أنهم فهموا نقاطى
وقدروها .

وكان الاستثناء الوحيد هو بريجنسكى، وفي رأىي: أنه ليس إلا رجل دولة هاوياً وبروفيسوراً في أعماقه يرغب في تأمين مركزه إلى درجة تجعله يشعر بالحاجة إلى لفت الأنظار طول الوقت.. وكانت النزعة الأكاديمية تؤثر في كل شيء يقوله.. وكان يميل عند تحليل موقف من المواقف إلى الانغماس في الافتراضات، والافتراضات المضادة، والنظريات، ونادراً ما يحاول الوصول إلى نتيجة واقعية وعملية، أخذاً في حسابه الحقائق القاسية للحياة السياسية. وكان يتحدث ليؤثر في طلبته لاليقدم اقتراحات ملموسة. وكان من الواضح تماماً أيضاً أن بريزنسكى يشعر بصغره أمام تركة كينجر، وكان يحس بإحباط شديد وتصميم في نفس الوقت على إثبات أنه ند لسلفه، ولكن كان يبدو أنه نجح فقط في زيادة الأمور تشويشاً، وأعتقد أن التردد وعدم الوضوح اللذين اتسمت بهما السياسة الخارجية الأمر بكيفية في عهد إدارة الرئيس كارتر كانا يرجعان إلى مايقدمه بريزنسكى من مشورة، وما كان يستطيع ممارسته من نفوذ على الرئيس.. وفي هذا الاجتماع بصفة خاصة كان بريزنسكى في أسوأ حالاته.. فقد بدأ بعصية يحاضرنا جميعاً عن الموقف الحقيقي للفلسطينيين مقلداً من شأن مأساتهم.. مما جعله يبدو كأنه يظن أننا لانعرف شيئاً عن الموقف.. وخيم صمت رهيب على القاعة، وبدأ أن الجميع ضاقوا ذرعاً بمحاضرتة التي لاطائل من ورائها.. غير أن بريزنسكى بعد أن تغلب على ما اعتراه من عصبية في البداية كان يبدو سعيداً بنعم بما اعتبره بالتأكيد اصغاء الطلبة المفتونين في المكتب البيضاء.

ومن جانبي فقد صدمت تقريباً لاسبب غطرت بريجنسكى بمحاضرتنا جميعاً فحسب وإنما أيضاً بسبب العداوة والمرارة التي أظهرها تجاه الفلسطينيين ومشكلاتهم، وقد قدم مشكلة الفلسطينيين على أنها مجرد مشكلة إنسانية؛ وبالتالي فإنها ذات أهمية هامشية بالنسبة إلى جوهر المشكلات السياسية وكان من الواضح أيضاً أنه يعتقد أن أحداً غيره لا يفهم المشكلة، وأنه يجب علينا أن نقبل تلقائياً وجهة نظره.

وقررت أن أتوخى الصبر، وأن امتنع عن الدخول في مناظرة عقيمة مع بريزنسكى احتراماً للرئيس كارتر وزملائه، ولم أقل سوى: «إننى استمتعت

- بإهتمام كاف لما قاله السيد بر يزنسكى وليس بوسعى إلا أن أقول له: من الواضح أنه بالجلوس هنا في واشنطن على بعد ٦,٠٠٠ ميل من منطقتنا يمكنه أن ينعم بأن يقول ماسمعناه لتونا منه .. غير أنني واثق أنه إذا وضع نفسه في مكاننا في الشرق الأوسط فإنه سيكف عن الاستغراق في الأحلام، و يرجع إلى حقائق الواقع .. وفهم الرئيس كارتر تماما ما أعنيه وقطع على بر يزنسكى خط الرجعة بأن انبرى وأوجز مرة أخرى الموقف الأمر يكي بالطريقة الواضحة والدقيقة الآتية:
- (١) يجب على الولايات المتحدة أن تحمى مصالحها في الشرق الأوسط .. وهذه المصالح حقيقية واسعة في نطاقها وتتجاوز الصراع العربي الاسرائيلي .. وهذا هو السبب في أننا لانقف من الأمور موقف المتفرج ، وإنما نشترك بنشاط في التفاوض على تسوية شاملة مقبولة لكل الأطراف المعنية .
- (٢) إننا نشجع المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية ، ونبذل في نفس الوقت كل جهد لتضييق فجوة الخلافات بين مواقف الدول العربية .
- (٣) إننا على استعداد لإعطاء الاتحاد السوفيتى دورا في عملية السلام كيلا يفسد مؤتمر جنيف .
- (٤) إن ما أريده منك ياسيد فهمى هو الثقة فئى ، ومرونة كافية تسمح للمفاوضات بأن تبدأ . وفي المقابل اعدك بأن الولايات المتحدة ستكون منصفه مع جميع أطراف المفاوضات وسوف نكون مخلصين ، ونجرب المحادثات مع كل الأطراف على نط واحد .
- (٥) إن الولايات المتحدة ستحاول دائما إبراز نقاط الاتفاق في المواقف المختلفة والعمل من أجل حل وسط عادل أينما توجد خلافات .
- (٦) إن الجانب العربى يبالغ في تقديره لقدرة الولايات المتحدة في التأثير على إسرائيل .. وكما قلت لك من قبل : فإن قدرتى على ممارسة ضغوط على اسرائيل محدودة بدور الكونغرس وتأثير الجماعات اليهودية والرأى العام الأمر يكي .
- (٧) إن الرئيس السادات يشق في قدرتى على إيجاد اتفاق على المشكلات

الرئيسية . وآمل بأن يشق أيضا في تقييمي عن أفضل السبل للبدء في المفاوضات . وهذه مشكلة ذات أهمية ثانوية . ويمكنني أن أؤكد لك أن الاجراءات التي تتبعها ستكون منصفة للجميع .. وسوف أبذل كل جهد لاقامة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كما علمت أن ديان يحاول إقناع بيجين بأن يكون أكثر مرونة ازاء اختيار الأفراد المقبولين لإسرائيل كممثلين فلسطينيين ، وسوف أتابع عن كثب أى تغيير في الموقف الاسرائيلي .

وتناول ردى على كارتر ثلاث نقاط رئيسية : أولاها : أنه على الرغم من إعجابى بالإخلاص الذى حدا به إلى الاعتراف بمحدودية نفوذه على إسرائيل ، فإنه ينبغي أن أبرز : أن العرب لا يطلبون منه عمل المعجزات ، وإنما يريدون القيام بدور نشط و بناء في عملية السلام فحسب .. والثانية : أننى شددت على أنه يجب عليه ألا يسيء فهم إصرار مصر على ضرورة أن يتم الإعداد لمؤتمر جنيف إعدادا كافيا على أنه خوف من التفاوض مع إسرائيل . فقد كانت مصر أول دولة تتفاوض مع إسرائيل عند الكيلومتر ١٠١ ، وأثناء عملية الخطوط خطوط ، والمشكلة هى أن إسرائيل كانت تبذل أقصى ما فى وسعها لكيلا تدفع إلى التفاوض بصورة جماعية مع الدول العربية فى جنيف .. ودون إعداد كاف فإننا سندعو إلى عقد المؤتمر لالشيء إلا لكي نسمع نفس التصريحات الإسرائيلية الجوفاء التى سمعناها من إيبان فى الاجتماع الأول فى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤ . إذ لم تتناول خطبة إيبان أى قضية ، وكانت مجرد دعاية للاستهلاك المحلى داخل إسرائيل .. وقاطعنى كارتر متسائلا عما إذا لم تكن قد فعلنا نفس الشيء ، فأنكرت أن الوضع كان كذلك ، وشددت مرة أخرى على أننا نريد مؤتمرا حقيقياً يمكن فيه معالجة المشكلات معالجة جادة ، ولهذا السبب نصر على تحضير شامل ومركز . والنقطة الثالثة : هى أننى نوهت إلى أن إصرار مصر على هذه النقطة يجب ألا يفهم على أننا نريد أن يكون المؤتمر مجرد إقرار شكلى لاتفاقات تم التوصل إليها من قبل . ولكن مانر يده فى الواقع هو تسوية بعض التفاصيل التى تحتاج إلى مناقشات ومفاوضات مطولة مع الإسرائيليين توفيراً للوقت فى جنيف وأيضاً

للتأكد من أننا لن نواجه طريقا مسدودا بشأن المسائل الإجرائية وأنا بذلك
ستعالج فعلا القضايا الحقيقية .

وعندما أنهيت كلامي تسأل كارتر قائلا: أين تقترح أن تجري مناقشات
ما قبل مؤتمر جنيف؟ ، وإنني شخصيا أعتقد أنه ليس من العملي أن يقوم وسيط
أمريكي برحلات مكوكية ذهابا وجيئة وإيابا بين واشنطن والقاهرة وتل أبيب
ودمشق وعواصم أخرى .. وسيكون أسهل كثيرا لو أن ممثلي جميع الأطراف تجمعوا
في فندق واحد .. وسؤالي ببساطة هو عما إذا كنتم توافقون على أن الجميع يمكن أن
يجلسوا في مكان واحد .. وهل يمكن أن تجري المفاوضات على سبيل المثال في
القدس؟ .

وكنتم أعلم أن كارتر يتحدثانا؛ فأجبت ببساطة قائلا: «سيادة الرئيس ،
القدس ليست مكانا محايدا في هذا الوقت ، ومع ذلك فإنني على استعداد لأن
أذهب إلى هناك . وسأل عما إذا كنا سنقبل مكانا محايدا مثل جنيف أو
نيويورك .. وتساءلت بدوري عما إذا كان يرى أن هذا الاجتماع بديل لمؤتمر
جنيف .. وأضفت قولي: إنه عندما تحدثنا عن اتصالات للتخضير للمؤتمر فقد
كنا نتصور أنها ستجرى من خلال قنوات دبلوماسية مع الولايات المتحدة ..
وكننت شخصيا على استعداد للاجتماع بسيروس فانس في أي مكان في أوروبا أو
العودة إلى واشنطن لمقابله هو أو الرئيس كارتر .

ثم تسأل الرئيس كارتر عما إذا كان لدى اعتراض على نقاطه السبع ..
واكتفيت بالإجابة عليه بقولي: إنني أمل أن الرئيس كارتر يتفق معي على أنه
ينبغي علينا أن نركز جهودنا على حل مشكلة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية
واشتراكها في جنيف ، وأضفت قولي: إنني واثق من أن الخير الكثير سوف تسفر
عنه الاتصالات التي طال انتظارها بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير
الفلسطينية .

وعند هذه النقطة حاول الرئيس كارتر جاهدا معرفة رأيي حول مسألة
افتراضية: هل تقبل مصر تمثيل الفلسطينيين في جنيف إذا طلب منها ذلك بأسر

عرفات وقبلت المنظمة القرار رقم ٢٤٢ واعترفت بحق كل الدول في الشرق الأوسط في العيش في سلام؟ ورددت على الرئيس كارتر بالإيجاب؛ لأننا إذا اعترفنا بحق منظمة التحرير الفلسطينية في أن تمثل الفلسطينيين فيجب أن نعترف أيضا بحقها في تفويض تلك المهمة إلى طرف آخر. والمشكلة التي تواجه تمثيل الأردن للفلسطينيين هي أن المنظمة لم تطلب من الأردن قط أن يفعل ذلك.. ومضت لاؤكد لكارتر أن المنظمة تبدو على أية حال على استعداد لأن تكون معقولة في طلباتها، وفي الحقيقة أن ياسر عرفات أبلغني شخصيا أثناء المفاوضات على اتفاق فك الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل - بأن كل مايريد في هذه المرحلة هو قطعة أرض واسعة بما يكفي لرفع العلم الفلسطيني عليها حتى ولو كانت مجرد خمسة كيلومترات.. وأضفت أن الرئيس كارتر يمكنه أن يشق كل الشقة في أن الفلسطينيين عازمون على التوصل إلى اتفاق «ولكن المشكلة هي أنكم في الولايات المتحدة يجب أن تتصلوا بمنظمة التحرير الفلسطينية»، وكرر الرئيس كارتر مرة أخرى اعتقاده بأنه يمكن إيجاد صيغة إذا ما قبلت المنظمة القرار ٢٤٢، وردد أيضا أن مصر يمكنها أن تلعب دورا رئيسيا في إقناع المنظمة.. وهنا تدخل سيروس فانس في الحديث ليؤكد مرة أخرى أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية هو تدمير إسرائيل. وأصر فانس على أنه يجب على المنظمة أن تغير صورتها إذا أرادت أن تلعب دورا إيجابيا.. ورددت عليه بأننا في حاجة إلى صيغة عادلة وشاملة تعترف بحق كل الدول بما فيها الدولة الفلسطينية في الوجود.

ولدهشتي تدخل برينسكي مرة أخرى مجادلا بأن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات بالاتفاق مقدما على إقامة دولة فلسطينية. وفي تصور برينسكي: أن هذا سيعرض الولايات المتحدة لانهكسات بأننا دخلت بالفعل في تحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبعاتفاق وجهة نظرها.. وليست هناك حاجة لذكر دولة فلسطينية على أية حال، لأن الصيغة التي تعترف بحق كل الدول في العيش ستغطي بطبيعتها قضية الفلسطينيين دون التفوه بها.

وأشرت إلى أنه مادامت منظمة التحرير الفلسطينية لم تمنح ضماناً محدداً فإنها ستكون في غاية الإحجام عن تقديم تنازلات .. ثم اقترحت أن يقدم الرئيس كارتير هذا الضمان بأن يكتب للرئيس السادات مؤكداً له أنه ستم إقامة وطن قومي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة .. ورد الرئيس كارتير بقوله «لا يمكنني إعطاؤك هذا الضمان. وتساءلت بقولي: «إنني أدرك جيداً أنك لا تستطيع إعطاء الضمان بصورة مباشرة إلى المنظمة، ولكن هل هذا يعني أننا لن نكون قادرين على إعطاء هذا التأكيد بالنيابة عنك للمنظمة؟ ورد سايروس فانس بقوله: «يمكنك إبلاغ المنظمة بأن الولايات المتحدة ستبذل كل جهد لوضع المشكلة الفلسطينية في جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر جنيف» .

وعندما عجز الرئيس كارتير عن حل هذه المشكلة تساءل مرة أخرى عما إذا لم أكن في موقف يمكنني فيه ذكر نقاطه السبع .. ودون خوض في مسائل محدده كررت أن المشكلة هي منظمة التحرير الفلسطينية وأضفت قولي: إن أى شيء تقبله المنظمة مستقبلاً مصر، وإن أى شيء ترفضه المنظمة فإن مصر وكل الدول العربية سوف ترفضه .

ولما شعرنا بأننا وصلنا إلى طريق مسدود اقترح كارتير أن يقابلني مرة أخرى بعد التحدث إلى وزراء الخارجية العرب الآخرين، غير أنه طلب مني مرة أخرى أن أقبل الخطوة الأمر يكية لعقد المؤتمر، تلك الخطوة التي عرضها مرة أخرى .

وامتنعت عن التعقيب على الملخص الذي عرضه الرئيس كارتير، غير أنني كررت أن مصر مستعدة للذهاب إلى جنيف اليوم التالي لودعيت منظمة التحرير الفلسطينية .

١ وككرر الرئيس كارتير قوله: «يجب أن أتحدث إليهم أولاً؛ ففى غياب اتصالات مباشرة ليس هناك من سبيل لجعلهم يشتركون في المؤتمر كطرف مستقل» .

والأمر الذى قد لا يمكن تصديقه أننا كررنا مرة أخرى نفس وجهات النظر التى تبادلناها .. وطلب كارتير مرة أخرى أن أوافق على النقاط السبع، وقلت له

ثانياً: إن المسألة الحيوية هي اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية .. وكركر فانس :
أن إسرائيل ومن ثم الولايات المتحدة لن توافقا على الحضور بأى شكل للزعماء
المحروطين في المنظمة أو أى شخصيات مشهورة لها «علاقة» بالمنظمة .. وعند هذه
النقطة ضقت ذرعاً لهذا الدوران دوغماً هدف حول دائرة مفرغة، وتساءلت عما إذا
كان ينبغي عرض الممثلين الفلسطينيين على جهاز كشف الكذب للتحقيق من
«ارتباطهم» بالمنظمة ١١٩ .. ومرة أخرى طلب منا كارتر أن نقى في أنه سيبدل
قصارى جهده للتغلب على هذه الصعوبة .. وأجبت بأننا نقى فيه، وأن هذا هو
السبب في أننا نريد أن تضع الولايات المتحدة اقتراحاً وسطاً لتسوية نهائية في
الشرق الأوسط .. ورد الرئيس كارتر بأنه سيحين الوقت الذى سيظهر فيه أن ثقتنا
فيه لها ما يبررها عندما يتقدم بعرض شامل .. وعند هذه النقطة اختتم الاجتماع
بعد تبادل مقتضب لوجهات النظر حول الوضع المتدهور في جنوب لبنان.

وقد أسهبت في الحديث عن هذه الاجتماعات لأنها تصور بجلاء كيف كانت
الأمرور في أواخر عام ١٩٧٧ .. ومن وجهة النظر المصرية فقد كانت هناك عناصر
إيجابية وسلبية على السواء في الموقف .. وفى الجانب السلبى كان يبدو ضعف
الرئيس كارتر كبيراً .. وكان اعترافه الصريح بأنه غير مستعد للانتحار سياسياً
بممارسته ضغطاً على إسرائيل أكثر العناصر سلبية.

فقد كان هذا يعنى أنه لن يمارس ضغطاً كثيرة على إسرائيل، وسوف يتردد
في إقامة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية، كما أنه من ناحية أخرى سوف
يلتزم بالضمانات التى منحها كيسنجر لإسرائيل بأن الولايات المتحدة لن تعترف
بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تساند أى قرار أو تحرك فى الأمم المتحدة دون موافقة
إسرائيل، أى السماح لإسرائيل بأن تملأ ارادتها على السياسة الأمريكية، وإذا
لم تقم الولايات المتحدة باتصالات مع المنظمة ولم تعترف بالحق في قيام دولة فلسطينية
فإن المنظمة ستظل على موقفها المتشدد مما يزيد من صعوبة إيجاد صيغة مقبولة
للتمثيل الفلسطينى .. كما أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لأن تضمن لسوريا
عودة مرتفعات الجولان، ومن شأن هذا أن يجعل الأسد أكثر تشدداً وبالتالى غير
مستعد للذهاب إلى جنيف .

وفي الجانب الإيجابي كان عزم كارتر على الدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف الذي يعد بمثابة ساحة دولية حقة لإجراء المفاوضات .. وسوف يدخل هذا قوى أخرى في اللعبة .. والأهم أنها قوى لا تستطيع إسرائيل التأثير عليها بسهولة كما كانت تؤثر على الولايات المتحدة .. وكان عزم الرئيس كارتر على إشراك الاتحاد السوفيتي على نحو نشط في مؤتمر جنيف أمرا هاما بالنسبة لنا . فقد قاومنا فيما مضى محاولات كيسنجر تنحية الاتحاد السوفيتي جانبا . وحقيقة: أن إدارة الرئيس كارتر تخلت عن سياسة الخطوط خطوط التي ظلت أثناءها الولايات المتحدة الحكم المتحيز، وهذا التخلي كان خطوة هائلة إلى الأمام بالنسبة للجانب العربي .

وفضلا عن ذلك فإنه على الرغم من كل ما أتم به الرئيس كارتر من تردد في معالجة الأمور الحاسمة إلا أنه كان يلعب دورا نشطا وإيجابيا للغاية في التوفيق بين وجهات نظر الأطراف المختلفة . وكان كارتر يختلف مع مصر فيما يتعلق بحجم التحضيرات اللازمة والسابقة على بدء المؤتمر، ولكن بالتأكيد فإنه لم يحاول أن يقود جميع الأطراف إلى جنيف دون مفاوضات مسبقة .. وفي الواقع أن جهوده كانت قد أدت بالفعل إلى بعض الاتفاق على صيغة مقبولة للمؤتمر، كان يمكن الأخذ بها إذا ما أمكن حل المشكلة الصعبة الخاصة بتمثيل الفلسطينيين .

وليس في نيتي التقليل من شأن المشكلات التي كانت قائمة في ذلك الوقت، ولكن يجب على المرء ألا يبالغ في تقديرها أيضا كما فعل العديد من المحللين ؛ فعدم الاتفاق كان متوقعا .. وفي الحقيقة لو أن الجميع اتفقوا على أساس مثالي لعقد المؤتمر لما كانت هناك حاجة للمؤتمر على الإطلاق .. وصيغة الرئيس كارتر لم تكن تتسم بالكمال، ولن تسعد كل الأطراف، ولكن لم يكن هناك قط ولن يكون حل في الشرق الأوسط يسعد الجميع .. وقد كنت أشعر دائما بأننا سنحقق نجاحا كبيرا لو أننا وجدنا الوسيلة التي تجعل الجميع يتقاسمون بشكل متوازن الشعور بعدم الرضا، وعلى نحو عادل عبء التسويات الوسط اللازمة لإحلال السلام .

وعلى حين كانت هناك أسباب تدعو إلى التفاؤل فقد كان واضحا أيضا أننا ينبغي أن نختار استراتيجيتنا بعناية، ونتابعها عن كثب. وكان ينبغي أن يكون هدفنا الذهاب إلى جنيف، ومن ثم تدويل عملية السلام تدوila كاملا. ولم يكن الموقف يقتضى تحركات مثيرة جديدة، وإنما جهودا مركزة لإزالة العقبات من طريق المؤتمر واحدة بعد الأخرى. وعلاوة على كل ذلك: كان الوقت قد حان لكى يتغلب العرب على خلافاتهم ويتحدوا.

ولو فعلنا هذا لكانت فرص النجاح عظيمة..

الفصل الثانی عشر

سلام عادل ونهائی
یلوح فی الأفق

ناقشت في الفصل السابق الجهود الدولية المتعددة الرامية إلى استئناف مؤتمر جنيف مؤكداً بوجه خاص على دور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . و يعزى إحراز تقدم هائل في هذا المجال إلى اصرار الولايات المتحدة على أن تتجاوز كل أطراف النزاع البيانات الطنانة وتضع بدلا من ذلك مقترحات مكتوبة من أجل السلام .. وكان من بين هذه الاقتراحات مشروعا معاهدتي السلام اللذان تقدمت بهما كل من اسرائيل ومصر .. ولاشك أن الوقت قد حان لدراسة بعض تفاصيل هاتين الوثيقتين ، وكذلك المشروع الذي عرضته فيما بعد الولايات المتحدة كاقترح وسط .

وكان وجود مشروعى المعاهدتين في حد ذاته تطورا ذا معنى ..

فلم يحدث من قبل خلال سنوات صراع الثلاثين أن تجاوزت اسرائيل ومصر مستوى البيانات الطنانة لتضعا على الورق وبأسلوب واقعى أفكارهما فيما يتعلق بشكل وطبيعة السلام الذى يجب عقده بينهما .. ولكن من وجهة نظر مصر كان هناك عنصر آخر ذو أهمية كبيرة ، وهو أن الاقتراح الوسط الأمر يكى كان قريبا جداً من الموقف المصرى ، بل إنه كان يتبنى في الواقع هذا الموقف كله تقريبا .

ويجب التأكيد على هذه النقطة بوضوح في ضوء التصريحات التى صدرت فيما يتعلق بالموقف السائد قبل رحلة السادات للقدس .. والتى نحت بوجه خاص إلى أن الوضع الدولى كان كشيئاً وميثوساً منه للغاية ، وإلى أن احتمالات السلام بعيدة لدرجة أن الرئيس السادات لم يكن أمامه من بديل إلا أن يأخذ على عاتقه مسؤولية التصرف بمفرده ، و يكسر الجمود برحلته الشجاعة إلى القدس .. وهذا كان أبعد ما يكون عن الحقيقة ؛ فقد كانت إدارة كارتر قد رفضت وجهة النظر

الاسرائيلية للسلام كما وردت في مشروع المعاهدة الذى عرضه اسرائيل إذ كانت هذه الوثيقة أبعد ما تكون عن تحقيق السلام .. فقد ذهبت هذه الوثيقة إلى أكثر من مجرد العمل على إنهاء حالة الحرب، والتوصل إلى حدود آمنة دائمة والحصول على الاعتراف العربى، ففى الواقع كانت الوثيقة تظهر محاولاتهم فى اسرائيل لاستغلال عملية السلام لتحقيق السيطرة الكاملة على مصر مصر والحد من دورها فى الشرق الأوسط .. وفى الواقع— وكما سيتضح فيما بعد— أن بعض البنود التى اقترحها الاسرائيليون لم يكن لها مثيل فى أى معاهدة تنظم السلام بين الدول .

مشروع المعاهدة المصرى:

« فى أوائل آب (أغسطس) ١٩٧٧ توجه سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكى إلى منطقة الشرق الأوسط ليناشد كافة الأطراف تقديم مقترحات سلام مكتوبة .. فقد كانت إدارة الرئيس كارتر تعزم دراسة هذه المقترحات ثم إعداد مشروعات حل وسط لمعاهدات سلام .. واجتمع بى الوز ير الأمريكى وبالرئيس السادات فى جناكليس بالقرب من الاسكندرية . وشرح لنا خطة الرئيس كارتر، ورجينا بالمنهج الأمريكى الجديد، وأبلغنا فانس أنه إذا عاد إلى مصر بعد جولته فى الشرق الأوسط فسوف يكون مشروعنا معدا .

وسر وزير الخارجية كثيرا . تم تبادلنا وجهات النظر حول مختلف الموضوعات وتناولنا بإسهاب العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة .

وكان السادات سعيداً للغاية بالتحرك الأمريكى الجديد لمعالجة مشكلة الشرق الأوسط من وجهة نظر واقعية، وطلب منى اعداد المشروع المصرى قبل عودة فانس . وأملت الوثيقة وبعث بها إلى الرئيس الذى أخذها معه إلى قصر رأس التين فى الاسكندرية حيث كان من المقرر أن يتلقى أوراق اعتماد بعض من السفراء الجدد الأجانب .

وبعد انتهاء الاحتفال الرسمى درس الرئيس السادات المشروع الذى أعدته .. كلمة كلمة تقريرا . وهو أمر غير عادى بالنسبة له . ومن التعبيرات

التي ظهرت على وجهه عرفت أنه راض .. وفي الواقع أنه عندما أنهى تصفح الأوراق هنأني بحماسة على « هذا المشروع الكامل » .

وقام سايروس فانس بزيارة المملكة العربية السعودية والأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل وعاد إلى مصر، واستقبله الرئيس السادات في مقره الصيفي في المعمورة بالقرب من الاسكندرية، ولا يزال هذا الاجتماع ماثلاً بقوة في ذاكرتي بسبب حادث يكشف جيداً عن موقف السادات وشخصيته .. ففيه أبلغنا فانس عند مناقشة نتائج رحلته على وجه الخصوص بالتفسير الإسرائيلي لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وأوضح فانس أن القرار في رأيهم لا يقتضي الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي التي احتلت في حرب ١٩٦٧، ولكنه يقتضي من ناحية أخرى ليس فحسب إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية وإنما أيضاً التطبيع الكامل للعلاقات . وقد كان تفسيراً متحيزاً للغاية وعلى طرفي نقيض من الموقف المصري، وكم كانت دهشتي أنه عندما اختتم فانس حديثه قال الرئيس السادات بتعابير لاليس فيها : إنه على اتفاق كامل مع هذا التفسير، ولم يكن أمامي من خيار إلا أن أتدخل معبراً عن اختلافي مع التفسير الإسرائيلي الذي وافق الرئيس السادات نفسه عليه منذ بضع ثوان .

وأحسست على الفور بأن السادات على وشك أن يصر على موقعه، والحقيقة : أنه فعل ذلك، والتفسير الطبيعي لموقف السادات هو إما أنه : لم يستمع بعناية عندما وصف فانس الموقف الإسرائيلي، أو أنه لم يفهم المعنى المقصود .. وكانت هذه عادة السادات فلم يكن بإمكانه في أغلب الأحيان متابعة الحجج متابعة دقيقة أو قراءة الوثائق بعناية .. ووزن كل الحجج .. وفضلاً عن ذلك : فإنه كان عندما يتخذ موقفاً خاصاً، فإنه يتمسك به بعناد، كما فعل في هذه الحالة، وشعرت بأن من المهم ألا أتيح للسادات فرصة أخرى للإسهاب في هذه النقطة بوجه خاص خشية أن يبدو أن هناك اختلافاً بيني وبينه .. ولذلك كان على أن أنهى الاجتماع ؛ فهمست في أذن السادات أنه لتفادي جدل حاد لاطائل من ورائه يجب أن ينهي الاجتماع، ويجلس بدلاً من ذلك بفرده مع « فانس » لإعطائه مشروع المعاهدة المصرية الذي أعدته .. ولحسن الحظ وافق السادات، وهكذا

عقبة خطيرة في طريق زيادة تنمية العلاقات الودية بين بلدينا، ثم طلبت من جروميكوف النهاية أن يتوقف عن إستخدام هذا الخلاف حول سداد الديون كذريعة لعدم تقديم أسلحة وقطع غيار جديدة يحتاجها الجيش المصري .

ولسوء الحظ لم يخفف السوفيت من تشدهم حيال مسألة الديون، لافى هذه المحادثات .. ولا فيما بعد .. وعندما زار وفد مصرى على المستوى موسكوبنا على طلب جروميكوف فشل في تحقيق أية نتائج فيما يتصل بالعلاقات التجارية والصناعية .. وقد عاد الوفد إلى القاهرة دون أن يحرز شيئاً لأن الوزير السوفيتى التقدير رفض مناقشة أية مشاكل حتى تحل مسألة الديون .

وهناك مشكلة أخرى واجهتها في محادثاتي مع جروميكوف، وهى أنه رفض وضع نتائج المحادثات في بيان .. وعندما ألححت عليه كى يفسر لى سبب هذا الرفض، أبلغنى بأنه عندما يصدر بيان يتصل بمحادثات بريجنيف مع زائر أجنبى فالقاعدة أنه لا يمكن إصدار بيان آخر يتصل بمحادثات على مستوى أقل .. ومن الناحية الرسمية تنتهى زيارة الوفد الأجنبى مع صدور بيان على مستوى بريجنيف .

ولم يسرنى هذا التفسير أويقنعنى، غير أنه تعين احترام قواعد اللعبة الروسية .. وعلى أية حال : استطعت أن أقنع جروميكوف بعد جهد كبير بأنه ينبغي على الأقل إصدار بيان بشأن ذلك الجزء من المحادثات المتعلقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعد إستشارة بريجنيف وافق جروميكوف على إصدار بيان مقتضب ينص على « أن حكومة الإنحما السوفيتى تعترف بحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً لشعب فلسطين » .

وكانت هذه هى المرة الأولى التى يعترف فيها الإنحاد السوفيتى بالمنظمة بهذا المفهوم، وقد سررت كثيراً لهذا .. وأشاد زعماء المنظمة والفلسطينيون بهذا القرار فقد كان الإعتراف الكامل من جانب الزعامة السوفيتية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد لكل الفلسطينيين نقطة تحول في العلاقات السوفيتية الفلسطينية . ومنذ ذلك الوقت فصاعد أصبح ياسر عرفات وزملاؤه يستقبلون في موسكو من جانب جروميكوف ومسؤولين آخرين أعضاء في الحكومة السوفيتية وليس من جانب هيئة التضامن الإفريقى الآسيوى » كما كان متبعاً

انفض الاجتماع ، وظل السادات بمفرده مع فانس وسلمه المشروع المصرى وقراه وزير الخارجية الأمريكى بعناية ، وذكر أنه قد تشجع للغاية بالمنهج المصرى وعلى وجه التحديد بمحتويات الوثيقة .

ومن الملائم هنا أن أوجز المشروع المصرى .. وكانت الوثيقة تتألف من جزئين : ويتكون الجزء الأول من أربع نقاط تحدد بوضوح المتطلبات الأساسية لسلام نهائى عادل ودائم— وأنها الانسحاب الكامل الشامل للقوات الاسرائيلية من كل الأراضى العربية التى احتلت منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . والثانى : هو الإعراف بالحق الثابت للشعب العربى فى فلسطين فى إقامة دولته .. والثالث : هو الإعراف بحق كل دولة فى المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود أمنة ومضمونة دوليا .. والرابع : هو الالتزام من جانب كل الدول فى المنطقة بإدارة علاقاتها وفق نصوص ميثاق الأمم المتحدة .. وبوجه خاص عدم اللجوء إلى استخدام القوة ، وحل الخلافات بالسبل السلمية .. وبعد تحديد هذه المتطلبات الأربعة اللازمة للسلام نصت الوثيقة على أن « مصر مستعدة لتوقيع الاتفاق التالى مع اسرائيل فى وقت متزامن مع الدول العربية الأخرى المعنية » .

وكان الجزء الثانى من المشروع المصرى هو اتفاق السلام بين مصر واسرائيل ، ويتألف من خمسة بنود كديباجة وتسع مواد .. وسنوجز هذه المواد فيما يلى :

المادة (١) : نصت على أن : الإتفاق وملاحقه يشكل اتفاق السلام النهائى بين الطرفين وفق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووفق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

المادة (٢) : نصت على ما يلى : تتعهد الحكومة الاسرائيلية بأن :
أ — تسحب قواتها من الأراضى المصرية التى احتلت منذ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ إلى الحدود الدولية لمصر .
ب — تسحب قواتها وفق جدول زمنى متفق عليه ، يتم تنفيذه خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاتفاق .. « وترتيبات الجدول الزمنى موضحة فى الملحق » .

المادة (٣):

أوضحت الالتزامات المصرية وهي:

- أ — أن مصر تعهدت بضمان حرية الملاحة في قناة السويس وفق معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ .
- ب — أن مصر تعهدت بضمان حرية الملاحة في مضائق تيران وفق مبادئ القانون الدولي .

المادة (٤):

فرضت على الطرفين أن:

- أ — يقبلا مناطق منزوعة السلاح على جانبي وامتداد الحدود بينها على ألا يتجاوز عرضها خمسة كيلومترات من كل جانب .
- ب — يقبلا مرابطة قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة على أرضيهما على امتداد الحدود .
- ج — يقبلا وضع أجهزة الكترونية وجهاز للإنذار المبكر على أرضيهما بالقرب من الحدود .
- تناولت إلزام الطرفين بأن:

المادة (٥):

- أ — يتعهد كل طرف بأن يحترم و يعترف بسيادة الطرف الآخر ووحدة أراضيهِ واستقلالهِ السياسي .
- ب — يحترم و يعترف كل طرف بحق الطرف الآخر في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها .
- ج — يضمن كل طرف أن أعمال الحرب أو العدوان لا تصدر أو ترتكب من داخل أراضيهِ ضد سكان أو مواطني أو ممتلكات الطرف الآخر .
- د — أن يتمتع كل طرف عن التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر .
- هـ — يتمتع عن استخدام القوة أثناء تنفيذ الإتفاق .

المادة (٦):

- كانت لها أهمية خاصة إذ أن الطرفين يعلنان فيها أن الصراع بينهما قد انتهى ، وتعهدا بإنهاء كافة المطالبات والادعاءات وحالات الحرب .

المادة (٧): نصت على أنه بعد فترة خمس سنوات يقوم الطرفان بدراسة طرق وسبل تعزيز السلام بينهما .

المادة (٨): اشترطت أن يوافق الطرفان على إقامة لجنة مشتركة لدراسة أى مشكلة تظهر أثناء تنفيذ الاتفاق .

المادة (٩): نصت أن « هذا الإتفاق ستضمنه الولايات المتحدة الأمر يكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وأنه سيعرض على مجلس الأمن للموافقة عليه وعلاوة على ذلك فان الطرفين اتفقا على أن دولا أخرى يمكن أن تصبح أطرافا فى الضمانات الآتفة الذكر.

وكما ذكرت كان «سايروس فانس» سعيداً للغاية بنص المشروع المصرى .. وبوصفه محاميا ورجلا على درجة عالية من النزاهة فقد شكرنا لتقديم مشروع متوازن، ووعدنا بأنه سيعرض هذه الوثيقة على الرئيس كارتر لى وصوله إلى واشنطن .. واكتفى سايروس بالتعقيب قائلا: إنه يأمل عندما يتفاوض الطرفان على الإتفاق النهائي أن تكون مصر على استعداد لتعديل كلمة «اتفاق» التى جاءت فى الديباجة والأجزاء الأخرى من نص المشروع إلى «معاهدة»، وأبلغناه أن هذا كله يتوقف على رد الفعل الاسرائيلى على النقاط الأساسية، وأنها سوف ندرس اقتراحه عندئذ بعقل مفتوح .. وكما وعد فانس فإنه نقل نص المشروع المصرى إلى الرئيس كارتر .. وعندما استقبلنى الرئيس الأمر يكى فى واشنطن بعد ذلك، أشار مرارا إلى النص المصرى معربا عن إعجابه باتزان الفلسفة التى تشكل أساسه ورصانة ودقة صياغته .

وهناك ملاحظة أخيرة على مشروع المعاهدة المصرية جديرة بالذكر فى هذا

المجال:

فقد كان مشروع الاتفاق يمثل الموقف المصرى الرسمى الذى وافق عليه الرئيس السادات والذى سلمه بنفسه إلى وزير الخارجية «فانس» .. فضلا عن

ذلك فإنه على حين أعطى مشروع الاتفاق إلى الجانب الأمريكى فى سرية تامة فإنه لم يتضمن أى شىء يتعارض مع الموقف العربى الجماعى الذى اتخذته الدول العربية وقادتها .

ومع ذلك : فإنه بعد وقت قصير من هذه المبادلات الناجحة مع الولايات المتحدة ، كان السادات هو الذى استجاب لدعوة بيجين إلى إقامة اتصالات مباشرة مع إسرائيل فى المغرب . وفى أوائل سبتمبر وكالعادة غادرت القاهرة لحضور الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقضيت يومين فى باريس . ثم توجهت مباشرة إلى واشنطن .. وفى نفس الوقت تقريباً كان ديان فى طريقه إلى نيويورك وواشنطن . وكان قد طار من إسرائيل إلى بلجيكا ثم اختفى على نحو غامض ، وبدأت تتردد شائعات وتكهانات مفادها أننى وديان إلتقينا فى سرية تامة .. ولم يكن بالطبع هذا صحيحاً ، وأصدرت بياناً علنياً أنفى هذه الشائعة . والحقيقة هى أن ديان توجه إلى الرباط للاجتماع للمرة الأولى مع حسن التهامى مبعوث السادات . وبعد ذلك عاد ديان إلى القدس لإبلاغ بيجين بنتائج أول اتصال مباشر مع الجانب المصرى .

وكنْتُ أعلم بنبأ الاجتماع بين التهامى وديان وإن كان السادات شخصياً لم يبلغنى به .. مهما يكن من أمر فإننى صرفت النظر عن هذا الإجراء على أساس أنه ليست له أهمية خاصة ولا يشكل أى تهديد لعملية السلام .. وكان السادات فى الحقيقة يستجيب لدعوة شخصية من الملك الحسن ، وعلى أية حال فإن مثل هذه الاتصالات المصرية الإسرائيلية المباشرة لم تكن الأولى من نوعها .

فى الأمم المتحدة :

وكما ذكرت فقدت سافرت كما هو مقرر إلى واشنطن حيث عقدت عدة اجتماعات مع الرئيس كارتر والوزير فانس ، كما جاء وصفها فى الفصل السابق .. وأعطاني الأخير نسخة من مشروع المعاهدة التى تسلمتها واشنطن من إسرائيل .. وبعد ذلك ذهبت إلى نيويورك حيث تحدثت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى يوم ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ ، وكان لكلمتى هدف محدد :

فقد كنت أريد أن أعلن بالتفصيل موقفنا؛ لأثبت للجميع وبخاصة الولايات المتحدة واسرائيل أن مصر لها فلسفة واحدة وموقفاً واحداً سواء أعلن على الملأ أو تضمنته وثائق سرية .

وكانت الكلمة كلها بمثابة تحدٍ حقيقي لإسرائيل ..

فقد أوضحت منذ البداية أن مصر والدول العربية على استعداد لإقامة سلام حقيقي .. ووصفت الموقف في الشرق الأوسط خلال الثلاثين عاما الماضية بأنه فريد من نوعه حيث سادت خلال هذه الفترة حالة من «اللاحرب واللاسلام»، وكانت المنطقة مثل بركان يثور على فترات منتظمة مع كل ما يستتبعه ذلك من معاناة إنسانية وخطر وبؤس لشعوب المنطقة .. وأضفت قولي: إن هذا الحال كان أسوأ من الحروب العالمية التي أندلعت في أجزاء معينة من العالم لفترات محدودة وانتهت ثم اضمخت وبوضوح:

«إن حالة حرب كذلك التي تسود في الشرق الأوسط تخلق مناخا ماديا ونفسيا يضر بالاستقرار ويشكل عقبة أمام التقدم والرخاء، كل شيء يعتمد على المجهول» .

وهكذا قدر للشرق الأوسط أن يتعرض لاستنزاف مستمر لموارده الإنسانية والمادية ولتبيد يرثى له للطاقة والامكانيات»

وفضلا عن ذلك فإنني أوضحت ماوسعني الإيضاح أن الدول العربية تدرك المخاطر الكامنة في موقف كهذا، وأنها حاولت جاهدة استبدال الصراع ولا سيما حالة «اللاسلام واللاحرب» في الشرق الأوسط بسلام قائم على العدل .. غير أن اسرائيل جعلت إحراز تقدم نحو السلام أمرا مستحيلا .. وقلت:

إن إلقاء نظرة على الأحداث في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٧ وحتى قبل ذلك يوضح بجملاء أن طرفا واحدا أخذ على عاتقه شن حرب عدوانية على فترات منتظمة، والاعداد لمثل هذه الحرب تحت ستار دخان كثيف من النفاق والدعاية الكاذبة مفضلا نفسه بأنه نجح في خداع العالم .. وهذا الاعتقاد الزائف يزعم أن عدوانه ليس لإدفاعا عن النفس، وأن سياسته التوسعية تدفع إليها الحاجة إلى ضمان استمرار وجوده، وأن الاحتلال واستئصال شعب بأكمله أمر ضروري

لتعيش الشعوب والأمم .. ولنا أن نساءل عما إذا كان المعتدى قد تعلم شيئاً من دروس التاريخ، ومن خبرة الدول الأخرى التي تعرضت لمواصف مماثلة .. كيف يمكن للمعتدى أن يوفق بين ادعاءاته المتناقضة، وبصفة خاصة بين الادعاء بأنه يريد العيش في سلام وبين إصراره على الاحتلال والتوسع، أيجوز أن تطالب إسرائيل بمحققها في العيش في سلام، في الوقت الذي لاتزال فيه إسرائيل تحتل أراضيها، وترفض بطريقة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الموافقة على منح شعب بأكمله (الفلسطينيين) حقوقه المشروعة غير القابلة للبيع أو المزايدة؟ فأى نوع من التعايش يمكن تصوره نتيجة الاحتلال والسيطرة؟ أيتوقع منا أن نعترف بأولئك الذين لايعترفون حتى بالمبادئ الأساسية للقانون وحقوق الإنسان؟!

كما أوضحت أسوأ جوانب السلوك الاسرائيلي الذي يهدف إلى إهانة ذكاء الإنسان، وكذلك قدرتنا على التمييز بين الصواب والخطأ... ثم وجهت التحدى التالى إلى وزير خارجية إسرائيل فقلت:

«إذا كانت إسرائيل تدافع حقاً عن السلام فإننى أتحدى وزير خارجيتها أن يقف هنا أمام ممثلى شعوب وأمم العالم و يعلن من هذا المنبر استعداد إسرائيل للانسحاب الكامل من الأراضي العربية والاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولة مستقلة على الأرض التى زرعها وبنى عليها حضارته على مدى آلاف السنين».

ثم أعلنت بوضوح أنه مهما طال تسويق إسرائيل واستمرارها فى أعمالها القمعية فإنها لن تستطيع أن تمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ثم أشرت إلى القوانين الاسرائيلية المفروضة على السكان العرب فى الأراضي التى احتلت منذ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أو حتى قبل ذلك، وأوضحت أن الجميع يعرفون أن إسرائيل تعامل العربى كمواطن من الدرجة الثانية .. وأن هذه الاجراءات كشفت عن سياسة إسرائيل الحقيقية القائمة على الضم والتوسع الاقليمى .. وأضفت قولى: إنه لايمكن أن يوجد برهان لهذه المطامع التوسعية أقوى من بيان المتحدث الرسمى باسم الحكومة الاسرائيلية فى رده على انتقادات السياسة الاسرائيلية فى ضم الأراضي العربية. فقد قال: «إنك

لاستطيع أن تضم إلى اسرائيل أراضى تنتمى إلى الشعب الاسرائيلى؛ لأن هذه الأراضى كانت ملكه في الأصل .. فأنت لاتضم أرضك ذاتها». «وتعقيبا على هذا البيان وجهت السؤال التالي إلى الجمعية العامة: «أيجتاح الأمر دليلا آخر لاثبات نوايا اسرائيل التوسعية!!؟»

واختتمت كلمتى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة موجزا وجهه نظر مصر بالنسبة لمطالبات إحلال سلام شامل كما يلي:

(١) انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضى العربية التى احتلت منذ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

(٢) إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أراضى فلسطين ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطينى في العودة .

(٣) الاعتراف بحق كل دولة في المنطقة في العيش في سلام .

(٤) توفير الضمانات اللازمة لكل شعوب المنطقة للعيش في أمان على أرضها ، والتمتع بملكاتها .. ونحن لانعترض على أية ضمانات جماعية أوثنائية بما في ذلك أى ضمانات تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل بشرط ألا تشكل تهديداً للأمن القومى العربى . وبدلاً من ذلك فإننا على استعداد لدراسة كل أشكال الضمانات سواء في شكل مناطق «عازلة» أو مناطق منزوعة السلاح ، أو تشكيل قوات تابعة للأمم المتحدة ، أو خفض القوات ، أو الأسلحة في المناطق الملاصقة للحدود ، أو حتى استخدام أجهزة الإنذار المبكر الحديثة لرصد أى تطورات تعرض السلام للخطر .. ويمكن أن تشمل الضمانات أيضا ضمانات سياسية يقدمها أعضاء الأمم المتحدة .

(٥) الاتفاق على مايلى : إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، وتنظيم الأسلحة التقليدية حيث إن سباقا في هذا المجال سيزيد من حدة التوتر ، وبالتالي من إمكانية نشوب صراع جديد ، وإنهاء سياسة الهجرة الاسرائيلية الحالية . فالاستمرار في انتهاج سياسة كهذه تقوم على

الهجرة المفتوحة من جميع أنحاء العالم لا يمكن إلا أن يفجر المزيد من العدوان والتوسع على حساب الدول العربية ، وبالدرجة الأولى على حساب الشعب الفلسطيني .

(٦) عودة القدس العربية إلى أولئك الذين لهم حق فيها من الناحية الإقليمية والتاريخية والحضارية وأعني بذلك الفلسطينيين .. ولابد أنه قد أصبح واضحا أن الموقف المصرى الرسمى قد تكشف بوضوح ، وتم تسجيله سواء فى مشروع المعاهدة الذى قدمناه إلى واشنطن ، أو فى كلمتى التى ألقيتها أمام الجمعية العامة .

فقد كانت مصر على استعداد لتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل فى وقت واحد مع الدول العربية الأخرى فى اللحظة التى يتم فيها التوصل إلى اتفاق حول المشكلة الفلسطينية .

وفضلا عن ذلك فإن الموقف المصرى كان يتفق تمام الاتفاق مع أحكام القانون الدولى .

فالمشروع المصرى لم يطلب تنازلات غير عادية من اسرائيل ولم يفرض شروطا غير عادية عليها .

والأهم من ذلك كله أنه يلاحظ أن المشروع الاسرائيلى لا يمكن أن ينظر إليه كمعاهدة سلام ، والأحرى أن يعد تعبيراً عن فلسفة اسرائيل ، ومطامعها الاستراتيجية البعيدة المدى .

مشروع المعاهدة الاسرائيلية :

وقد سلم ديان المشروع الاسرائيلى لمعاهدة سلام بين اسرائيل وجمهورية مصر العربية إلى فانس يوم ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ .

وتسلمت بدورى نسخة من فانس بعد ذلك بيومين .. وقد تصفحت الوثيقة الضخمة بسرعة ولكن من البداية إلى النهاية أدركت على الفور أن هذه ليست معاهدة سلام وإنما محاولة من جانب الاسرائيليين لفرض إرادتهم على مصر ،

ولم أناقش المشروع مع فانس لأن كلينا كان يعلم أن الوثيقة الحاسمة ستكون المشروع الأمريكي .

وكانت المعاهدة الإسرائيلية تتألف من ديباجة و٤٢ مادة وألحقت بها وثيقتان أخريان كتب عليهما « سرى للغاية » ونصت أهمهما - وكانت بتاريخ ٧ تموز (يوليو) ١٩٧٧ - على أن إسرائيل على استعداد للاشتراك في اجتماع مؤتمر جنيف عند استئنافه بعد العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧ وبالرغم من ذلك ومن المهم أن نشير هنا إلى أن الاسرائيليين لم يكونوا قد أعلنوا قط أنهم سيشترون في المؤتمر .. ثم نصت الوثيقة على أنه في نهاية الجلسة العلنية لمؤتمر جنيف للسلام عند استئنافه يتم تشكيل ثلاث لجان مختلطة هي : لجنة مصرية اسرائيلية ، ولجنة سورية اسرائيلية ، ولجنة أردنية اسرائيلية .. وفضلا عن ذلك : اقترح الاسرائيليون أنه إذا تعذر استئناف مؤتمر جنيف بسبب إصرار العرب على ضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فإنه ينبغي اتباع احد البدلين التاليين :

(١) أن يتم من خلال المساعي الحميدة للولايات المتحدة تشكيل اللجان المختلطة الثلاث السابقة الذكر بما يتمشى مع السابقة التي اتبعت في رودس عام ١٩٤٩ .
أو :

(٢) تشكيل اللجان نفسها بما يتفق ومبدأ المحادثات عن قرب .

هذا ولم تتناول ديباجة المشروع الاسرائيلي إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل فحسب ، ولكنها تضمنت عبارات ألححت إلى الإجراءات اللازمة للحيلولة دون التهديد بالحرب في المستقبل ، وإلحلال سلام عادل ودائم يمكن فيه لكل دولة من دول المنطقة أن تعيش في أمن وأن تعترف كل دولة بسيادة واستقلال الدولة الأخرى داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وأن تصمم على العيش في أطوار علاقات قائمة على الصداقة والتعاون وحسن الجوار ، والأهم من ذلك كله إزالة الحواجز التي تمنع كلا الشعبين من حرية تبادل المعلومات والأفكار والسلع والخدمات .

وبعبارة أخرى: فإن إسرائيل لم تكن تريد السلام فحسب، وإنما ترمى أيضا إلى تقييد مصر في شبكة من العلاقات الخاصة الوثيقة والملزمة .. والمواد التالية تبين الاتجاه الإسرائيلي وهدفها بشكل أكثر وضوحا:

المادة الأولى: من مشروع المعاهدة الاسرائيلية أعلنت إنهاء حالة الحرب بين البلدين.

المادة الثانية: كانت تتكون من جزئين: الأول: التزام متبادل من جانب مصر وإسرائيل بالاعتراف واحترام سيادة الطرف الآخر واستقلاله السياسى. ونص الجزء الثانى على « ألا يساند أى الطرفين إدعاءات ضد سيادة الطرف الآخر أو استقلاله السياسى إذا تقدمت بمثل هذه الإدعاءات فى المستقبل أية دولة أو مجموعة أو منظمة.

المادة الثالثة: نصت على ألا يستخدم الطرفان القوة ضد بعضهما البعض.

وتناولت المادة الرابعة: مسألة الحدود.. ولكنها لم تعلن التزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من سيناء إلى حدود مصر الدولية المعترف بها.. وبدلا من ذلك نصت على أن الحدود بين مصر واسرائيل سيتم الاتفاق عليها بين الطرفين وفق بروتوكول وخريطة تلحقان بالمعاهدة.

وأن الطرفين سيحترمان دون أى تحفظ وحدة أراضي الطرف الآخر داخل الحدود الجديدة، ويتخليان عن أية مطالب إقليمية مستقبلية ضد الطرف الآخر.. ويجب اعتبار هذه الحدود الجديدة ثابتة لا تمس حرمتها.

ونصت المادة الخامسة: على أن العلاقات الدبلوماسية ستتم إقامتها خلال شهر من سريان المعاهدة مع تبادل الممثلين الدبلوماسيين على مستوى السفراء.

وألزمت المادة السادسة: الطرفين بإبرام اتفاق ثنائي من أجل تطبيع العلاقات التجارية خلال عدد لم يتحدد بعد من السنين من بدء سريان هذه المعاهدة .

وتناولت المادة السابعة: إقامة العلاقات الثقافية .. ونصت على أن اتفاقا ثقافيا سيتم عقده بين الطرفين خلال عدد لم يتحدد بعد من السنين من موعده سريان المعاهدة .

وكانت المادة الثامنة: مدهشة للغاية .. فقد نصت بوضوح على أن اسرائيل تتعهد بإجلاء قواتها المسلحة من كل الاراضى على الجانب المصرى من الحدود التى أنشأتها هذه المعاهدة وفق الجدول الزمنى الملحق . غير أن عنوان هذه المادة لم يكن « انسحاب القوات الاسرائيلية » كما كان متوقعا من حيث المنطق ، وإنما كان عنوانها توزيع القوات » . وفضلا عن ذلك : فإنها عملت على أن توضح بجلاء أن اسرائيل تتصور حدوداً جديدة ، وليس الحدود الدولية التى وجدت بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب البريطانى .

كما أن صياغة البند كانت غاية فى التحيز؛ فلم تشر إلى الأراضى التى احتلتها القوات الاسرائيلية باعتبارها أراضى مصرية ، ولكنها ابتدعت تعبيرات جديدة وأسمتها كل الأراضى على الجانب المصرى من الحدود ، وما كان يمكن أن تثير المادة دهشة أكثر مما جاء فيها من إدعاء اسرائيلى بأنه حتى سيناء ليست من الناحية التاريخية أرضا مصرية خالصة ، وأن هناك بعض الإدعاءات اليهودية بشأنها .

ونصت المادة التاسعة: على أن كل المناطق التى ستجلو عنها القوات المسلحة الاسرائيلية ستكون منزوعة السلاح، وأن القيود القائمة على التسليح والقوات ستظل سارية. وبعبارة أخرى: فإن سيناء ستظل خاضعة للقيود التى فرضت على مصر نتيجة فك الاشتباك الثانى بين مصر واسرائيل الذى تم عقده فى عام ١٩٧٥. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مشروع المعاهدة المصرية دعا أيضا إلى إنشاء منطقة منزوعة السلاح على امتداد الحدود، ولكنه اشترط أن تسحب كلتا الدولتين قواتها من الحدود. أما بالنسبة للمفهوم الاسرائيلى فالعبء يقع كله على الجانب المصرى.

وتناولت المادة العاشرة: القيود على الأنشطة العسكرية التى قد تنشأ من جانب أى من الطرفين.

وتناولت المادة الحادية عشرة: مسألة منع وقوع أعمال ارهابية من أى الجانبين.

وكانت المادة الثانية عشرة: فى رأى— الاقتراح البناء الوحيد الذى تقدم به الجانب الاسرائيلى، فقد أرادت الحد من سباق التسليح واعتبرته تبديداً للموارد ومصدراً للتوتر. وأن تفاصيل مثل هذا الحد من الأسلحة تعرض فى وثيقة منفصلة يتفق عليها خلال عدد من السنين بعد توقيع المعاهدة.

وتناولت المادة الثالثة عشرة: تسوية المطالب المالية.

ونصت المادة الرابعة عشرة: على أن «توافق مصر على ألا تلجأ إلى تطبيق نصوص المادة العاشرة من إتفاقية القسطنطينية

ضد اسرائيل . وتعطى هذه المادة مصر المسؤولية الكاملة عن أمن القناة .. وهكذا كان الإسرائيليون يطلبون من مصر أن تتخلى عن حقوقها الطبيعية والدولية والأتفلق القناة أبدا فى وجه السفن الاسرائيلية لأسباب تتعلق بالأمن .. وقد احترمت كل الدول هذه المادة العاشرة وحتى اليوم لم تقبل مصر قط أى قيود كانت على حقها فى أن تكون الضامن الوحيد لأمن قناة السويس . كما نصت على ذلك المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينيه .

وأشارت المادتان ١٥ و١٦ : إلى حرية الملاحة والطيران فوق المضائق وخليج السويس وخليج العقبة .

وحظرت المادة ١٧ : الطرفين على الدخول فى حرب اقتصادية ضد بعضهما البعض ، وطلبت من مصر على وجه الخصوص ألا تقاطع شركات دولة ثالثة تتعامل مع اسرائيل .

وبالمثل حظرت المادة ١٨ : أى دعاية أو تحريض معاد .

وكانت المادة ١٩ : بنندا عاديا يلزم كل طرف ألا يتدخل فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر .

وصيغت المادة العشرون : على نحو يناسب اسرائيل .. فقد طلبت من كل طرف أن يمتنع عن إتيان أى أعمال تضر بالعلاقات الدبلوماسية أو غيرها من علاقات الطرف الآخر مع دولة ثالثة أو مع المنظمات

الدولية .. وفضلا عن ذلك فإنها طلبت على وجه التحديد من مصر أن تساند عضوية إسرائيل في التنظيمات الاقليمية .

وكانت المادة ٢١ :

وعنوانها « التنظيمات المعادية » فريدة ولم يسبق لها مثيل ونصت على أن : لا يمنح أى الطرفين أى وضع دولى أو دبلوماسى كان إلى أية منظمة هدفها تدمير أو تخريب الطرف الآخر .

وأن يعارض الطرفان منح مثل هذا الوضع إلى أية منظمة من هذا القبيل من جانب أى دولة أو منظمة أخرى ، وكانت المادة تعنى بوضوح أن تكف مصر عن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتغلق مكاتبها في البلاد ، وتعارض الدول العربية التي لاتحذو حذوها .

وكان هدف المادة ٢٢ :

إزالة « العقبات في نظم التعليم » بل وألزمت الدولتين بإدخال « مناهج دراسية تهدف إلى إيجاد تقدير إيجابى لتاريخ وقيم وتقاليد الطرف الآخر » .

وألزمت المادة ٢٣ :

الطرفين بسحب كل تحفظاتها وإعلاناتها الخاصة بالمعاهدات المتعددة الأطراف ، المتعلقة بالاعتراف بالطرف الآخر أو التي تؤثر في إمكانية تطبيق المعاهدة لدى الطرف الآخر وبالامتناع عن توجيه مثل هذه التحفظات أو الإعلانات في المستقبل . وعلى وجه التحديد كان هذا معناه أن إسرائيل كانت تنتظر من مصر التي وقعت في الماضى معاهدات متعددة الأطراف —

مع التحفظ بأنها لن تطبق شروطها على إسرائيل— أن تلغى مثل هذه التحفظات .
وطلبت إسرائيل من مصر أيضا أن تعدل كل قراراتها التشريعية والأدارية التي يقصد بها وضع مثل هذه التحفظات والاعلانات موضع التنفيذ .

وتناولت المادة ٢٤ :

مسألة حرية الحركة بين البلدين ، ومن ذلك إمكانية الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية .. ونوقشت هاتان المسألتان في المادة ٢٩ أيضا .

وتناولت المواد ٢٥ ،

الاتصالات بين البلدين .. ونصت على أنه يجب فتح خطوط الاتصال الجوية والبرية والسكك الحديدية ، وتحسينها ، وإقامة خدمات بر يديّة ، واتصالات سلكية ولاسلكية ، وفتح الموانئ أمام سفن الطرف الآخر .

٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ :

وتناولت المادة ٣٠ :

مشكلة تمتع مواطني الطرفين بحقوق الانسان .

وتناولت المادة ٣١ :

حرية الحركة مع تركيز المادة ٣٢ بالتحديد على حقوق اليهود في الهجرة في أى وقت من مصر إلى إسرائيل أو إلى أى دولة أخرى يختارونها دون عقبات من أى نوع كان .

وكانت المادة ٣٣ :

في الواقع موجهة إلى مصر فحسب ؛ فقد ألزمتها بتأييد أى مشروع قرار يعرض على أى جهاز من أجهزة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى بهدف إلغاء قرارات قائمة موجهة ضد الطرف الآخر (أى إسرائيل)

وعلى وجه الخصوص كان مطلوباً من مصر أن تتعهد بتأييد إلغاء قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩، والذي ينص على أن «الصهيونية شكل من أشكال التمييز العنصري والتفرقة العنصرية».. وفضلاً عن ذلك فقد ألزمت المادة نفسها الطرفين بأن يعارضا أى مشروع قرار معاد للطرف الآخر قد يتم تقديمه في المستقبل.

وأشارت المادة ٣٤:

مرة أخرى و بوضوح إلى الخطة الإسرائيلية لإقامة علاقات خاصة بين مصر وإسرائيل في مجالات الحياة كافة.

ونصت على أن «الطرفين يعترفان بأن التاريخ والجغرافيا أوجدا علاقة مصالح موضوعية بين بلديهما، وأن مصالحهما الاقتصادية والانسانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً.. وأن الطرفين يوافقان على تعزيز ارتباطهما الطبيعي هذا من أجل منفعتهما المتبادلة.

وتناولت المادة ٣٥:

مشكلة اللاجئين الذين يعيشون على أراضي كل طرف منها.

وتناولت المادة ٣٦:

مشكلة إنسانية، وأعنى «إحترام المقابر وحق إعادة دفن جثث رعايا كل طرف.

وكانت المادة ٣٧:

أكثر المواد جميعاً غرابية وتأثيراً.. فقد كانت عبارة عن صفحة بيضاء ليس فيها إلا عنوانها وهو كلمة «الجنسية».

وعلى ما يبدو فإنهم لم يجرؤوا على الإعلان عن أفكارهم كتابية، ونسوا نزع هذه الورقة عندما

عرضوا المشروع رسمياً على الولايات المتحدة .
فإذا كان يدور في ذهن الاسرييليين عندما طبعوا
هذه الكلمة ؟ هل كانوا يعزمون أن يشترطوا أن
يفقد المصريون جنسيتهم أو هو يتهم ؟ ! أولعلمهم
كانوا أكثر تواضعاً ولم يكونوا يريدون إلا أن
يشترك الاسرائيليون والمصريون في شكل
ما مبتدع من « الجنسية المشتركة » ؛ ولم يكن هذا
أول اختراع اسرائيلي ولكن لابد أن أعترف بأنه
أكثرها وقاحة .

وتصورت المادة ٣٨ :

اقامة تعاون متبادل من أجل التنمية في مختلف
المجالات . وكالعادة حرص الاسرائيليون على
الآينسو نوعاً من أنواع النشاط .. كما لو كانوا
يريدون مشاركتنا الهواء الذي نتنفسه .

وتوقعت المادة ٣٩ :

صدور عفوعام لرعايا الطرف الآخر المسجونين
بسبب مخالفات جنائية .

وتناولت المادة ٤٠ :

إنشاء لجنة مشتركة للإشراف على تنفيذ
المعاهدة .

ونصت المادة ٤١ :

على أنه في حالة ظهور تناقض بين التزامات
الطرفين بموجب المعاهدة الحالية وبين التزاماتها
بموجب أى اتفاقية دولية ، فإن المعاهدة المصرية
الاسرائيلية سيكون لها دائماً الأسبقية . كما
حظرت المادة على أى طرف أن يلتزم بأى
معاهدة أو اتفاقية أو ترتيب أو تفاهم مع أى
طرف ثالث يكون متعارضاً مع نصوص هذه
المعاهدة .. وكان الهدف الحقيقي للمادة ٤١

هو إبطال التزامات مصر وتعهدها كما هو
منصوص عليها في معاهدة الدفاع العربي
المشترك، أى أن تنبذ مصر كل التزام كان من
جانبها تجاه شقيقتها من الدول العربية.

وتناولت المواد الباقية إجراءات تسوية المنازعات التى قد تثار، ونصت على
إرسال المعاهدة إلى أمين عام الأمم المتحدة، لتسجيلها وفق نصوص ميثاق الأمم
المتحدة.

وكانت الصفحة الأخيرة من المشروع الاسرائيلى مخصصة للتوقعات .. وحمل
خط التاريخ إسم مكان التوقيع وهو جنيف وترك التاريخ أبيض . ومن الواضح
أن الاسرائيليين كانوا يريدون عرض مشروعه على مؤتمر جنيف للسلام . وفى
الحقيقة أن نشر هذه النصوص يجعل المشروع الاسرائيلى يرى النور لأول مرة، إذ
لم ينشر المشروع قط من قبل ولن ينشره الاسرائيليون أبداً؛ لأنه يكشف بجلاء عن
طموحهم البعيد المدى للسيطرة على مصر وعلى المنطقة.

مشروع المعاهدة الأمريكية:

وبعرض مشروعى المعاهدتين المصرية والاسرائيلية فإن الجهد الشاق الذى
بذله الرئيس كارتر ووزير خارجيته كان على وشك أن يؤتى ثماره . فقد عرض
الطرفان الآن وجهات نظرها كتابة .. وكانت (المحادثات عن قرب) التى
شجعها الرئيس كارتر تعنى أن مفاوضات قد بدأت بالفعل من حيث الواقع بين
الدول العربية واسرائيل من خلال الوساطة والمشاركة من جانب الولايات
المتحدة.

كما أن المفاوضات الأمريكية السوفيتية المكثفة من أجل التوصل إلى اتفاق
على إطار للسلام فى الشرق الأوسط توجت فى النهاية بإصدار البيان الأمريكى
السوفيتى المشترك فى أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧، وكان الرئيسان
المشاركان لمؤتمر جنيف قد اتفقا فيه على أساسيات السلام، وحددا موعد

الافتتاح، وكانت هناك تعبئة عامة لاقناع الأطراف بالجلوس إلى مائدة التفاوض، وكان واضحا أن الولايات المتحدة تعتبر دور مصر حيويا، كما إتضح لى فى واشنطن ونيويورك.

وفى شهرى ايلول (سبتمبر) وتشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٧٧ وكما قلت آنفا: فإننى اجتمعت بالرئيس كارتر والوزير فانس وزملائه مرات عديدة.. وفضلا عن ذلك: فإننى إنتهزت فرصة وجودى فى واشنطن فاستقبلت العديد من الساسة الأمريكين لأشرح لهم وجهة نظرنا.. بل إننى دعيت لأتحدث أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ يوم ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧.. وبالمثل دعيتى لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس النواب إلى مناقشة فى اليوم نفسه.

وكان أهم اجتماع عقدته مع فانس فى ٢٥ ايلول (سبتمبر) عندما سلمنى وثيقة أمريكية سرية عنوانها (مشروع معاهدة سلام ممكنة بين مصر وإسرائيل)، ومن أول وهلة كان لى اعتراضات معينة على بعض أجزاء المشروع.. ودونما تردد قبل «فانس» وجهة نظرى، ووعد بتصحيح النص كما اقترحت.. وأبلغنى أن هذا المشروع الأول كان نتاج محاولة بذلها مرءوسوه للتقريب بين المشروعين المصرى والاسرائيلى عن طريق إلتقاط نصى واختيار فقرة من هذا المشروع أو ذاك؛ لأظهار أنهم غير متحيزين لصالح مصر أو إسرائيل. وفى وقت لاحق من نفس اليوم سلمنى السفيران «روى أثرتون» و«هيرمان ايلتس» المشروع الأمريكى الثانى. وأبلغنى «سايروس فانس» فيا بعد أنه نقل أيضا نسخة من ذلك النص إلى ديان، وكان المشروع الأمريكى الرسمى الثانى يختلف عن الأول فى أكثر من نقطة حيوية، وهذه الخلافات واضحة تماما لأى شخص يتصفح النصين.

وكان المشروع الأمريكى الرسمى الثانى الذى سلم إلى الطرفين يتألف من ديباجة من خمس فقرات وجزء تنفيذى يتكون من ١١ مادة.. ونوضح الديباجة أن العلاقات بين مصر وإسرائيل ستقوم على أساس نصوص ميثاق الامم المتحدة، ومعايير القانون الدولى المعترف بها التى تحكم العلاقات الدولية فى وقت السلم..

وبالمثل : فإنها أشارت إلى رغبة الطرفين في تنمية العلاقات الطبيعية للدولتين للعيش في سلام مع بعضهما البعض .. ولم تحاول إقامة روابط غير عادية بين مصر وإسرائيل .. ونصت المعاهدة أيضا على أن السلام يجب أن يكون وفق مبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وبالنسبة للجزء التنفيذي من المشروع فإن :

المادة (١) ألزمت الطرفين باحترام والاعتراف بسيادة الطرف الآخر واستقلاله السياسي، وكذلك بحق كل طرف في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .. ونصت المادة نفسها أيضا على ألا يلجأ الطرفان إلى استخدام القوة، وأن يقوموا بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وأن يبذلا كل ما في وسعهما لضمان أن أعمال الحرب أو العنف أو العدوان لا تنشأ أو ترتكب من داخل أراضي أى منها .

ونصت المادة (٢) في تعبيرات لا لبس فيها على أن « الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية بين مصر وأراضي فلسطين التي كانت مشمولة بالانتداب البريطاني من قبل » .

واشترطت المادة (٣) : أن يتم الانسحاب الاسرائيلي إلى الحدود الدائمة على مراحل تبدأ مع سريان المعاهدة، و يتزامن مع تنفيذ نصوصها الأخرى .

وتناولت المادة (٤) : حرية مرور السفن والشحنات الاسرائيلية عبر قناة السويس ومضائق تيران أيضا وحق الطيران بالنسبة للطائرات المدنية .

ونصت المادة (٥) : على أنه من أجل تنمية العلاقات الطبيعية فإنه يجب أن يضع الطرفان بروتوكولا خاصا يحدد هذه العملية . وأن

التطبيع سيتم على مراحل تبدأ مع سريان المعاهدة وتكون متوازنة ومتزامنة مع تنفيذ كل النصوص الأخرى .

وتناولت المادة (٦) : ترتيبات الأمن .

ونصت المادة (٧) : على أنه حالما يتم تنفيذ كل بنود المعاهدة فإن الطرفين يهنيان كل الدعاوى وحالات الحرب بينها .. وهذه نتيجة منطقية تتفق مع النص المصرى بينما تتعارض مع المشروع الإسرائيلى الذى ينهى حالة الحرب فى أول مواده وقبل أن يتم الإنسحاب الاسرائيلى .

وكانت المادة (٨) : ذات أهمية بالغة لأنها تناولت قضيتين فى منتهى

الحساسية والخطورة .. وكان نصها كما يلى :
« من أجل القضاء على سباق التسلح الذى يشكل تهديدا للموارد ومصدرا للتوتر فإن الطرفين يتفقان على :
١- أن يوقعا و يصدقا على معاهدة لحظر الانتشار النووى .

ب- أن ينظما حجم قواتهما المسلحة ، ونوع تسليحهما ، ونظم أسلحتهما . » وقد رحبت بهذه المادة على وجه الخصوص « ليس فحسب لأننى أعربت عن هذه النقاط نفسها فى خطابى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ ، ولكن لأننى أشعر شعورا قويا بأن عدم استقرار المنطقة التى نعيش فيها يرجع أساسا إلى عدم التوازن بين النظم العسكرية لاسرائيل والدول العربية .

و يعزى هذا إلى تدفق الأسلحة التقليدية المتطورة على

إسرائيل من الولايات المتحدة .. وكنت في الحقيقة
سعيداً لرؤيتي الولايات المتحدة نفسها— وهي الضامن
لوجود إسرائيل— حريصة على أن يتحقق توازن حقيقي
في الأسلحة التقليدية في المنطقة.
وكانت هذه خطوة إيجابية هائلة رحبت بها شخصياً .

وتحدثت المادة (٩): عن تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الطرفين
برئاسة الأمم المتحدة وتعمل على أن يتم تنفيذ المعاهدة
بالكامل من أجل حل المشكلات التي تثار أثناء
التنفيذ .

وألزمت المادة (١٠) الطرفين بالسعى إلى ضمانات لتنفيذ نصوص المعاهدة
من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ومجلس
الأمن التابع للأمم المتحدة وقبول هذه الضمانات .
وأخيراً أشارت المادة (١١) إلى حقيقة أن المعاهدة ستدخل حيز التنفيذ لدى
توقيعها، والتصديق عليها وفق الإجراءات
الدستورية الخاصة بكل طرف .

وقد كان المشروع الأمريكي مشروعاً بسيطاً .. فقد صيغ بتعابير لا غموض
فيها ورتب تتابع الأحداث بطريقة طبيعية ومنطقية تبدأ بانسحاب القوات
الإسرائيلية من الأراضي المصرية إلى الحدود الدولية وتنتهي بانتهاء حالة الحرب بين
الطرفين عند استكمال الانسحاب، وتنفيذ كل البنود الأخرى .. وكان أيضاً
مشروعاً يتفق تمام الاتفاق مع المبدأ الذي أعرب عنه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢
وهو أنه يجب على إسرائيل أن تنسحب انسحاباً كاملاً من الأراضي المحتلة .
ونص مشروع المعاهدة بوضوح على أن الحدود بين مصر وإسرائيل هي الحدود
بين مصر وفلسطين في زمن الانتداب البريطاني دون تعديلات .. وهذا أمر مهم؛

لأن الولايات المتحدة كانت قد اتخذت هذا الموقف في البداية في عام ١٩٦٧ ولكنها تخلت عنه فيما بعد وقدمت بدلا من ذلك مفهوم أن اجراء «تفقيحات طفيفة» للحدود هو أمر مقبول .

وبعبارة أخرى: فإن موقف الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٧ كان يتدهور باطراد، واقترب أكثر من موقف اسرائيل . . غير أن المشروع الأمر يكي للمعاهدة أشار إلى العودة إلى الموقف الأصلي بما يتفق والقرار رقم ٢٤٢ .

ويجب أن يكون واضحا الآن أن هناك تشابها كبيرا بين المشروع المصري والمشروع الأمر يكي ، وهو تشابه لم يأت اتفاقا ؛ وإنما لأن الدولتين راعتا القواعد الطبيعية والمعترف بها للقانون الدولي والمنطق .

ولم تحاول كما فعل الاسرائيليون في مشروعهم المقترح ابتكار معايير جديدة للقانون الدولي ، أو منطقا جديدا يصاغ خصيصا ليناسب أغراضهم ؛ ويمكنهم من فرض وجهات نظرهم . ولشرح ذلك يكفي القول : بأن الاسرائيليين في مشروعهم لم يكونوا يعتمرون الإنسحاب إلى الحدود الدولية لمصر، فضلا عن ذلك فإنهم كانوا يريدون الإنهاء الفوري لحالة الحرب على حين طلبوا أن تستمر قواتهم في احتلال سيناء حتى يتم تطبيع كل شيء ، والتوصل إلى اتفاق حول ما اسموه الحدود الجديدة بين مصر واسرائيل . وإننى شخصياً لم أعتبر المشروع الاسرائيلي وثيقة يمكن على أساسها البدء في التفاوض وإنما هو مجرد بيان يؤكد من جديد فلسفة اسرائيل وأهدافها

الفصل الثالث عشر

إنجاز أكبر في اتجاه
إعادة عقد مؤتمر جنيف

وبعد مضي وقت قصير على الاجتماع الذي عقد في المكتب البيضاوي وقع
تطور دولي هام في الاعداد لمؤتمر جنيف .. فقد أصدرت الولايات المتحدة
والاتحاد السوفيتي البيان المشترك في اول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ ، الذي
عرضا فيه شروط إحلال السلام في الشرق الاوسط المقبولة للقوتين العظميين .

وكانت النقاط البارزة التي تضمنها البيان السوفيتي الأمريكي المشترك في
أول تشرين (اكتوبر) ١٩٧٧ هي مايلي :

(١) إن كلتا الحكومتين مقتنعة بأن المصالح الحيوية لشعوب هذه المنطقة
وكذلك مصالح تعزيز السلام والامن الدولي بوجه عام ، تفرض على وجه
الاحاح ضرورة تحقيق تسوية عادلة ودائمة في أسرع وقت ممكن للصراع
العربي الاسرائيلي ، ويجب أن تكون هذه التسوية شاملة ، وتتضمن كافة
الأطراف المعنية ، وكل المسائل .

وتعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أنه داخل إطار تسوية شاملة
لمشكلة الشرق الاوسط : فإن كل المسائل المعنية للتسوية يجب حلها بما فيها
القضايا الأساسية : مثل انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض
احتلت في حرب ١٩٦٧ ، وحل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك تأمين الحقوق
المشروعة للشعب الفلسطيني ، وإنهاء حالة الحرب ، وإقامة علاقات سلمية
طبيعية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة ووحدة الأراضي
والاستقلال السياسي .

وتعتقد الحكومتان أنه بالإضافة إلى إجراءات كفاله أمن الحدود بين
اسرائيل والدول العربية المجاورة مثل إنشاء مناطق منزوعة السلاح
والاتفاق على أن ترابط فيها قوات اومراقبون تابعون للامم المتحدة : فإنه

يمكن أيضا وضع ضمانات دولية لمثل هذه الحدود ، وكذلك لمراعاة شروط التسوية إذا رغبت في ذلك الأطراف المتعاقدة . والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على استعداد للاشتراك في هذه الضمانات وفق العمليات الدستورية فيها .

(٢) ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يعتقدان أن الطريق الوحيد الصحيح والفعال لتحقيق حل اساسى لكل جوانب مشكلة الشرق الاوسط برمتها هو التفاوض داخل إطار مؤتمر جنيف للسلام ، الذى يعقد خصيصا لهذا الغرض ، على أن يشترك في اعماله ممثلون لكل الاطراف الداخلة في الصراع بما فيهم ممثلون للشعب الفلسطينى ، والصياغة القانونية والتعاقدية للقرارات يتم التوصل اليها في المؤتمر .

والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بوصفهما الرئيسين المشاركين لمؤتمر جنيف يؤكدان عزمهما من خلال الجهود المشتركة وفي اتصالاتها بالأطراف المعنية أن ييسرا بكل طريقة استئناف عمل المؤتمر في وقت لا يتجاوز كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ ، و ينوه الرئيسان المشاركان إلى أنه مازال هناك عدة مسائل ذات طبيعة إجرائية وتنظيمية يتعين الاتفاق عليها من جانب المشتركين في المؤتمر .

(٣) إسترشادا بهدف تحقيق تسوية سياسية عادلة في الشرق الاوسط وإنهاء الموقف الذى ينذر بالانفجار في هذه المنطقة من العالم : فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يناشدان كل أطراف النزاع أن تتفهم الحاجة إلى أن تراعى بعناية الحقوق والمصالح المشروعة لبعضها البعض ، وأن تظهر استعدادا متبادلا للعمل على هذا الأساس .

وربما لاحظ أى قارئ يقظ أن البيان الامر يكي السوفيتى المشترك في اول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ لم يذكر قط أى مشروع قرار للامم المتحدة اوحى قرار مجلس الأمن الشهير رقم ٢٤٢ ، وأوضح لى سبب هذا الإغفال وكيل وزارة الخارجية الامر يكية للشئون السياسية « فيليب حبيب » الذى مثل الجانب الامر يكى في أصعب مفاوضات مع

السوفيت .. فقد ابلغنى « حبيب » أن المشروع السوفيتى الأصلى ذكر فى الواقع كل القرارات عن المشكلة الفلسطينية التى اتخذتها الجمعية العامة أو مجلس الأمن وحيث إن كل قرارات الامم المتحدة تنحاز ضد اسرائيل فإن المشروع السوفيتى كان بمثابة وجهة نظر مؤيدة للعرب والفلسطينيين بوضوح ، وقال حبيب : إنه ردا على هذا المشروع اقترح الجانب الامريكى الإشارة إلى بضعة قرارات فحسب مع التأكيد على قرار ٢٤٢ .. وبعد مفاوضات مطولة وعسيرة مع إصرار كل جانب على إدراج قرارات مختلفة تم التوصل إلى حل وسط وهو ألا يشير البيان الامريكى السوفيتى المشترك إلى أية قرارات صدرت عن الأمم المتحدة ولاحتى إلى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وبدلا من ذلك تم الاتفاق على أن يتضمن البيان بعض المبادئ الأساسية التى يمكن وفق وجهة نظر القوتين العظميين أن تخدم كأساس لحل شامل . فضلا عن ذلك : فإن المبادئ التى تضمنها البيان يمكن أن تستخدم كخطوط استرشاد عريضة للأطراف المعنية فى مداولاتها فى جنيف .

وعلى لرعم من الصعوبات الإجرائية التى ما تزال معلقة فقد تعهدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بأن يجرى اتصالات بعملانها من أجل إقناعهم بالجلوس حول مائدة مؤتمر السلام والشروع فى مفاوضات جادة فى جنيف .. وعلى سبيل المثال : فإننى شخصيا أعرف أن الوفد السوفيتى فى نيويورك أرسل على الفور أحد مستشاريه لمقابلة ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية فى فندق « بلارا » فى نيويورك ، ليطلب منهم إعلان تأييدهم للبيان الامريكى السوفيتى . وبعد مناقشة طويلة نجح السوفيت فى إقناع ممثلى المنظمة بإصدار بيان إلى الصحافة يؤيد البيان المشترك .. وجاء وفد المنظمة فيما بعد لمقابلتى فى جناحى فى « والدورف استور يا تاورز » فى محاولة لتفسير أسباب قبولهم البيان الامريكى السوفيتى المشترك ، والاستفسار عن سبب عدم تأييدى له ، وأوضحت للوفد أننى قبلت بصفة أساسية البيان ، وإنما كانت لى تحفظات بشأن أجزاء معينة منه ، ولذلك لم أشأ الترحيب به فى تصريح علنى .

وكان موقفى فيما يتعلق بالبيان المشترك معقداً إلى حد ما و يستحق أن أناقشه هنا ببعض التفصيل ؛ فقد كنت أدرك منذ ايلول سبتمبر أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد بدأ بالفعل مفاوضات حول إطار مشترك لتسوية شاملة لأزمة الشرق الاوسط كما أبلغنى زميلى وصديقى الذى يعتمد عليه سايروس فانس .. ولم يذكر فانس اية تفاصيل عن المفاوضات لأننى لم أطلب منه ذلك .. وفى هذه المرحلة لم أكن بحق أريد أن أقحم فى التفاصيل أو أن أجبر إلى عملية بدأها القوتان العظميان دون مشاورة مصر . وكنت قانعا بتوقع أنه فى حالة توصل القوتين العظميين إلى اتفاق فسوف يكون امام أطراف النزاع حينئذ وللمرة الأولى إطار عام مشترك ، حيث يظهر الامر يكان والسوفيت الحدود التى يمكن للقوتين العظميين أن تذهبها إليها .. وبالإضافة إلى ذلك فإن حقيقة أن موسكو واشنطن اتفقتا على إطار عام من شأنها التغلب على قدر كبير من الخلاف فيما بين أطراف الصراع فى الشرق الاوسط ، التى استمرت فى الزعم بأن هناك اختلافا رئيسيا بين واشنطن وموسكو فيما يتعلق بالحل النهائي للصراع ، وان اصدار بيان مشترك سيسير يل كل الشكوك فى أن القوتين العظميين توليان اهتماما مشتركا فيما يتعلق ببعض المشكلات الدولية ولاسيما بعض بؤر الصراع الساخنة فى المناطق الاستراتيجية .

وعلى الرغم من هذا التقدير الإيجابى المبدئى للبيان المشترك فلم أكن أتمنى أن تؤيده مصر بشكل رسمى بعد إذاعته .. فتأييد مصر سيؤدى تلقائيا إلى تشدد ومعارضه اسرائيل .. وفضلا عن ذلك : فإن مثل هذا التأييد قد يحدو أيضا بالفلسطينيين واليبيين إلى الاعتقاد بأن مصر كانت ضالعة فى إعداد البيان المشترك ، وفى النهاية كنت أريد الأبقاء على الباب مفتوحا أمام الخيارات المصرية بقدر الامكان اذا ماحدثت تطورات سياسية جديدة تجعل من الضرورى تغيير موقفنا .

وكما توقعت كان رد الفعل الاسرائيلى على البيان المشترك سلبيا للغاية ، وكان وز ير الخارجية ديان ساخطا .. فكما نعلم جميعا أن الاسرائيليين يحبون دائما

ان يكونوا في موقف تكون لهم فيه الكلمة الأخيرة .. وبطبيعة الأمر لن يتحقق ذلك إذا تفاوض حليفهم الرئيسى — الولايات المتحدة — من وراء ظهرهم مع السوفيت ، وتوصل حتى الى مجرد اتفاق عام على أية مسألة تتعلق بالتسوية النهائية لمشكلة الشرق الاوسط . وبعبارة اخرى : إن الاسرائيليين كانوا يريدون أن يفرضوا موقفهم ، ويتحكموا في القرارات الأمر يكية ، وهذا السبب فى أن الاسرائيليين كانوا يحرضون كثيرا على تقييد ايدى واشنطن بمنع أى تحرك من جانب واحد فى المستقبل قد يتخذه الامر يكان فى يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية ، أو أى جانب اخر من جوانب مشكلة الشرق الاوسط .. وفى الحقيقة أنهم حققوا ذلك عندما أرغموا كيسنجر على أن يضمن كتابة أن الولايات المتحدة لن تعترف بالمنظمة اوتتخذ أية خطوة فى الأمم المتحدة دون التشاور مع اسرائيل .

وكان الرفض الاسرائيلى للبيان المشترك جادا بصورة غير عادية ؛ لأن اسرائيل لم توضع حتى فى الصورة ؛ ناهيك عن أنه لم تجر استشارتها ، وركزت اسرائيل هجومها على الرئيس كارتر شخصيا زاعمة أنه مسئول عما حدث بسبب تلفهه على إصلاح الجسر مع موسكو . ولذلك طلب وزير الخارجية الاسرائيلى ديان الذى كان آنذاك فى نيو يورك اجتماعاً عاجلاً بالرئيس كارتر ، وفى الرابع من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ تخاورا لساعات عديدة حتى استطاع ديان أن ينتزع من كارتر بيانا جديدا يؤكد لإسرائيل كتابة أن واشنطن لن تجهد عن التزاماتها السابقة .

وبعد الاجتماع مع ديان استقبلنى الرئيس كارتر يوم الخامس من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ وحضر اللقاء نائب الرئيس « مونديل » ووزير الخارجية « فانس » ومستشار الامن القومى برينسكى .. وأثناء الاجتماع تبادلنا وجهات النظر والرأى حول القضايا الرئيسية التى تتعلق بصورة مباشرة بصراع الشرق الاوسط ، وحول الموضوعات الأخرى الخاصة بالعلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة ، وفى ضوء إدانه ديان للبيان المشترك وجهت سؤالاً مباشراً ومعددا للرئيس كارتر وزملائه فى يتعلق بالتزامهم بالوثيقة .. واستفترت من الرئيس كارتر عما إذا كانت الولايات المتحدة وهو شخصيا مازالا ملتزمين بذلك

البيان حتى بعد التأييد الذى نجح ديان فى انتزاعه منه .. وكان رد الرئيس كارتر بالإيجاب من ناحية أنه أكد أن الولايات المتحدة سوف تستمر وعلى أعلى مستوى فى الالتزام بشكل كامل بأى شئ اتفقت عليه مع الروس فى ذلك البيان ، ومثل هذا التأكيد من الولايات المتحدة لايحتاج إلى مز يد من الايضاح من جانبى .

وبالرغم من هذه البداية الايجابية فقد قدم كارتر بعد ذلك اقتراح جديداً كشف عن مدى الضغوط والمكايد الإسرائيلية لتفادى إجراء مفاوضات جماعية مع العرب فى جنيف ، وتهور الرئيس كارتر فى بعض الأحيان وقال « سيدى نائب رئيس الوزراء » ستتحقق أمنيته لو استطعت ترتيب اجتماع بينك وبين ديان .. هذا سيمثل ذروة النجاح فى حياتى العملية ويجب أن اعترف بأن ذلك كان مفاجأة كاملة . ولاداعى للمقول بأن اقتراح الرئيس كارتر لو تم تنفيذه فسوف ينسف تماماً الجهود الامر يكية لاستئناف مؤتمر جنيف بسبب رد الفعل العربى السلبي على عقد اجتماع خاص بينى وبين ديان .. فاجتماع كهذا سيؤكد أسوأ شكوك سور يا ومنظمة التحرير الفلسطينية فى أن مصر تعترم حل مشكلاتها على حسابها .. وعقد اجتماع بينى وبين ديان كقيل أن يدق إسفيناً فى المعسكر العربى ، و يعزل مصر و يقوض التضامن الذى كان أمراً حيوا من أجل التوصل إلى حل شامل فى جنيف .

وهذا ماتر يده إسرائيل بالضبط .. وبعد أن استمعت لكارتر لم يكن يخامرنى أى شك فى أن فكرة الاجتماع بينى وبين ديان قد اقترحها عليه الاسرائيليون ، وربما ديان نفسه الذى كان قد اجتمع به فى اليوم السابق .. ومع ذلك فلم اكن اعتقد ان كارتر يلعب بالورقة الاسرائيلية عن وعى بوضع شرك لنا نيابة عنهم كما فعل كيسنجر من قبل مرارا . وكان كارتر ملتزماً بشدة بالعمل على عقد مؤتمر جنيف بحيث لا يمكنه قبول ذلك وبالأحرى : فإنه كان حريصا على نجاح المؤتمر لدرجة أنه اعتقد أن اجراء محادثات مباشرة بين وزيرى خارجية مصر واسرائيل سيساعد فى تمهيد الطريق تماما ، كما كانت تفعل المحادثات عن قرب ، ولكن مالم يستطع ادراكه هو ان عقد اجتماع مباشر له انعكاسات سياسية مختلفة عن الاتصالات غير المباشرة من خلال وسطاء أمريكيين .

وكنت مقتنعا بأن اقتراح كارتر لم يكن جزءاً من مؤامرة أمريكية لمساعد إسرائيل في تحقيق ما تريد وإنما كان تصرفاً مرتجلاً أحمق ، وعزز من هذا الاقتناع النظر إلى وجوه الأعضاء الآخرين للوفد الأمريكى الذين كانت تبدو عليهم مثلو إمارات الدهش إثره الاضطراب الذهني المفاجيء الذى تبدى من رئيسهم .

وعندما ووجهت باقتراح كارتر المفاجيء كان على أن ألقى بالكرة سرى على معسكره ؛ فرددت قائلاً « سيدى الرئيس كارتر أنا على أتم استعداد ، ليس لدى أى مشكلة » فأصيب كارتر بالدهشة ؛ وابتسم ابتسامة عريضة ، ونظر إلى زملائه وتساءل غير مصدق « هل أنت جاد ؟ ! سيكون هذا أمراً مدهشاً للغاية » وكررت قولى « إننى جاد وليس لدى مانع ، إننى على استعداد فى أى وقت » .

ولم يستطع الرئيس كارتر أن يخفى ذهوله فسأل هل أنت جاد ؟ هل تعتقد أنه بإمكاننا أن نفعل هذا فى نهاية الاسبوع القادم ؟ ، ثم تحول الى « مونديل » و« فانس » و« برينيسكى » وسارع للبدء فى مناقشته حول مآتين عمله لترتيب الاجتماع .

إننا أصر على ألا يُعلَمَ به . وأعتزضت قائلاً : إنه على حين أن الاجتماع يجب بالتأكيد أن يظل مغلقاً فإنه يجب إصدار بيان صحفى فى نهايته ، مفاده أنه بمبادرة الرئيس كارتر فإننى ووزير الخارجية ديان اجتمعنا فى كامب ديفيد لمناقشة عملية السلام . وصممت على هذا الإجراء شارحاً للرئيس كارتر أن التزام الاسرائيليين بالسرية أمر مستحيل ؛ لأنهم دائماً يسربون المعلومات ، ويختلقون الروايات لخدمة أغراضهم ، وكنت قد لمست ذلك لتوى عندما كنت فى طريقى إلى الولايات المتحدة .. فقد اختفى ديان لبضعة أيام بعد الذهاب إلى بروكسل واختلقت أجهزة الإعلام قصة مفادها أنه عقد اجتماعاً سرى معى ، الأمر الذى لم يكن صحيحاً بالمرة .. ثم تحدث كارتر مرة أخرى عن الترتيبات والتفاصيل

الأخرى ، ووافقت على كل شيء قاله ولكنني أضفت في النهاية قولي : « عندما أحضر إلى كامب ديفيد بياسادة الرئيس فسوف احضر معي ياسر عرفات »
وتضايق وصاح « يا إلهي هذا مستحيل » ، وشرحت موقفى بقولي :

« سيدى الرئيس : كما تعلم هناك مشكلة صعبة بين مصر واسرائيل باستثناء مشكلة الأمن القومى على المدى البعيد بكل ماتسم به من تعقيد . هذا شيء . ولكن المشكلة الفلسطينية ستظل هى أصعب المشكلات وإننا عازمون على إعطائها أولوية قصوى ، وحلها . ولاأرى أى جدوى من الاجتماع مع ديان دون مناقشة المشكلة الفلسطينية ، وبالمثل فإن مناقشة المشكلة الفلسطينية في غيبة ياسر عرفات سيكون إجراء عقياً .

واستمر الرئيس كارتير يردد « هذا غير ممكن » ، وأجبت بسرعة : « لو كان ممكنا بالنسبة لى أن اجتمع مع ديان فإننى لأفهم أنه سيكون مستحيلا بالنسبة لديان أن يجلس مع ياسر عرفات » وعند هذه النقطة أدرك الرئيس كارتير أن حلمه المزعوم لن يتحقق وتراجع الشعور بالبهجة ليفسح الطريق لحالة من القهر ، ثم إنتهى الاجتماع .

ولم يستسلم الإسرائيليون مع ذلك .. وبعد يومين عرض هنرى كيسنجر اقتراحا جديدا بأن اجتمع مع ديان .. حدث هذا بعد مأدبة غداء رسمية أقامها تكرما لى مجلس إدارة « ان . بى . سى » . وحضرها كيسنجر بصفته مستشارا للمجلس ، وكان غداء عمل ناقشنا فيه مختلف جوانب الوضع على الصعيد الدولى و لاسيا فى الشرق الاوسط .. وبعد الغداء كان المضيف يصحبني الى المصعد عندما همس كيسنجر فى أذنى متسائلا « عما إذا كان بإمكانى أن أودى له معروفا » .. فأجبت بأننى سافعل .. « فاقترح على أن نتوجه إلى قاعة خاصة من اجل إجتماع مغلق بيننا » لاعطاء زملائى فى مجلس إدارة « ان . بى . سى » .. إنطبعا بأننا نناقش مسائل غاية فى السرية و بالغة الاهمية والحساسية « واضاف قوله : إن هذا سيظهر لزملائه انه لايزال شخصية سياسية بالغة الاهمية تتعامل دائما

مع ممثلى الدول الأجنبية البارزين .. ولم اتردد فى تقديم خدمة له وابلغ زملاءه
عن عزمنا عقد اجتماع خاص .. وعجرو أن اصبحنا بمفردنا بدأ كيسنجر يشرح لى
نظريته عن عملية السلام فى الشرق الاوسط .. وأبلغنى أنه ملم بخطة الرئيس
كارتر لأنه يتلقى تقارير أسبوعية . وأنه يعتقد أن المسار الذى زج فيه كارتر
وزملاؤه خطر للغاية ولن يؤدى الى شىء . وكان كيسنجر يريد أن يوضح انه
لا يعمل خلافا للرئيس كارتر وإنما يريد مساعدة عملية السلام ؛ لأن منهج كارتر
تجاه تسوية شاملة سيأتى بآثار عكسية .. وكان كيسنجر نفسه لا يزال يعتقد انه
لا يمكن إيجاد حل لإلأمن خلال سياسة الخطوة : خطوة— وأن الخطوة الأولى يجب
أن تكون فك اشتباك ثان بين مصر واسرائيل .

وأجبت باننى ضد سياسة الخطوة ، ومقتنع بأنه لن يمكن حل الأزمة إلا من
خلال سلام شامل ..

وأصر كيسنجر على موقفه وشرح قائلا : إنه صديق حميم لديان و يعرفه على
طبيعته .. وكان واثقا من ان ديان يستطيع أن ينجز فى المستقبل القريب اتفاق
فك اشتباك ثالث بين مصر واسرائيل ، وكررت أن مصر تعارض سياسة الخطوة—
خطوة ولن نتخذ خطوات من وراء ظهر كارتر .. وحاول كيسنجر اقناعى فألقى
امامى بأكثر طعومه اغراء ، وقال : إنه واثق فى قدرته على إقناع ديان بالموافقة على
فك اشتباك ثالث على امتداد خط العريش— رأس محمد ، دون أية تنازلات
سياسية من الجانب المصرى (وكان هذا يعنى انه ستم إعادة أكثر من نصف
سيناء إلى مصر) . وكتم كانت دهشتى عندما عرض كيسنجر بعد ذلك ترتيب
اجتماع سرى للغاية بينى وبين ديان خلال عطلة نهاية الأسبوع فى عزبة روكفلر
خارج مدينة نيويورك .. ولم اخبر كيسنجر بأن كارتر قد عرض على نفس
الاقتراح غير أننى كنت واثقا من أنها مجرد مصادفه .. وقد رفضت عرض كيسنجر
دون أية مناقشة اخرى ولكن ظلت تتمكنى الحيرة إزاء هاتين المبادرتين : لماذا
كان الاسرائيليون يسعون جاهدين من اجل عقد اجتماع معى .. وعلى حين لم
يكن هناك أدنى شك فى أن عقد اجتماع بينى وبين ديان سيخدم على نحورائع

غرضهم في عزل مصر فلا بد أنهم كانوا يدركون أيضا أنه ليس من المحتمل على الإطلاق أن أفع في شركهم .. ولابد انه كان يدور بخلدكم شيء آخر أيضا .. وخلصت إلى أن ديان يحاول إبعاد الأفتظار عن حقيقة : أنه تم بالفعل إجتماع بينه وبين مبعوث للسادات في الرباط .. وسوف أناقش هذا الاجتماع بالتفصيل فيما بعده و يكفى في هذا المقام أن أقول : إن بيجين والسادات كانا يريدان إخفاء اتصالاتها المباشرة عن الولايات المتحدة خشية أن يسارع كارتر الذى كان ملتزما بمؤتمر جنيف الى وقفها .. وكان طلب ديان عقد اجتماع معى غطاء مثاليا ؛ لأن كارتر لن يشك قط بعد ذلك في أن الممثلين المصريين والإسرائيليين قد اجتمعوا بالفعل ، مهما يكن من أمر فـا من شك في أنه كان يكمن خلف ذلك الطلب رغبة إسرائيل في إفساد مؤتمر جنيف ، وعزل مصر عن بقية العالم العربى .

و يناسب المقام هنا بضع كلمات عن اجتماع الرباط فى اواثل أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ نقل الملك الحسن عاهل المغرب إلى الرئيس السادات اقترحا بان يوفد مبعوثا للاجتماع بوزير الخارجية الاسرائيلى ديان .. وكبدل لذلك اقترح الملك ان يجتمع السادات شخصا مع بيجين في المغرب .. واختار السادات البديل الاول دون استشارتى وأوفد حسن التهامى لكى يجتمع بديان في الرباط ، ولم يتم أبدا إبلاغ كارتر بهذا الاجتماع ، وكان طلب ديان عقد اجتماع معى جزءا من مناورة للتأكيد على أن كارتر لن يخامر شك في انه هناك إتصالات مباشرة بين مصر وإسرائيل .

وكما ذكرت من قبل فإن اصدار البيان السوفيتى الامر يكى المشترك كان مشجعا لمصر والجانب العربى بوجه عام فقد كنا في حاجة إلى إشراك الاتحاد السوفيتى في عملية السلام حتى تتسنى ممارسة ضغوط اخرى على الولايات المتحدة لموازنة النفوذ الاسرائيلى الى حدما .

ولسؤ الطالع فان سلوك الاتحاد السوفيتى ككل فى تلك الفترة لم يكن بناء بالمرّة .. وبعد اجتماع حزيران (يونيو) فى موسكو توقف القادة السوفيت عن التحدث مع مصر وانشغلوا تماما باتصالاتهم مع الولايات المتحدة .. ولم يحضر جروميكو الى القاهرة كما كان متفقاً من قبل ولم ير من المناسب إبلاغنا بأى حال بالاتصالات التى تجرى مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بإعداد البيان المشترك . وقد أبلغنى بهذه المفاوضات « سايروس فانس » وليس « جروميكو » . وكان هذا دأب السوفيت فقد كانوا يعلنون دائماً أن الاتحاد السوفيتى هو المعقل الوحيد للدول العربية ضد الامبريالية والصهيونية ، وأنه لن يتخلى عنهم أبداً .. واعتاد القادة السوفيت فى رسائلهم العالية المستوى إلى الأطراف الأخرى أن يؤكدوا دائماً على ضرورة إجراء مشاورات متصلة بين موسكو والعواصم الأخرى .. ولكن فى الواقع أنهم كانوا يتفادون فى أغلب الأحيان إجراء اتصالات مباشرة مع أصدقائهم المزعومين ، ويعطون أولوية قصوى لتعاملاتهم مع الولايات المتحدة ولاسيما إذا كان هناك أمل فى تحقيق نتائج إيجابية . فإذا فشلت المفاوضات مع الولايات المتحدة أعادت موسكو فتح خطوط اتصالها مع أصدقائها فى العالم الثالث .

وفى هذه الحالة بالذات استطاع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الاتفاق على بيان مشترك ، وظل الاتحاد السوفيتى مبنياً لاعتن مصر فحسب وإنما عن كل الدول العربية أيضاً .

وبعد اجتماع حزيران (يونيو) فى موسكو لم نسمع شيئاً على الإطلاق من جروميكو . وبينما كنت أستعد للذهاب إلى نيويورك لحضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتمعت بالسادات واثناء حديثنا أصر على أن اتصل بجروميكو فى نيويورك .. ولمعرفتى بأنه لم يكن هناك حب مفقود بين السادات والسوفيت تساءلت : لماذا أصبح فجأة حريصاً وعلى نحو متحمس على أن اجتمع بوزير الخارجية السوفيتى ؟ ، وبدورى فقد أبلغته أنني لا أعترم ان اكون البادئ بأى اجتماع مع جروميكو ..

وتشبشت برأىي ، غير أن السادات تمسك مرة أخرى برأيه ، وبعد مناقشة طويلة قبل السادات في النهاية موافق عندما ذكرته بأنه قبل زيارتي الأخيرة الى موسكو في التاسع من حزيران (يونيو) ١٩٧٧ كان هناك اتفاق رسمي على أن رحلتى إلى موسكو لن تتم إلا إذا تعهد جروميكو علانية بزيارة القاهرة خلال شهر آب (اغسطس) ولكن وكما كنت اتوقع تماما لم يف السوفيت باتفاقهم .

ولم يقم جروميكو بزيارة القاهرة .. وفي الحقيقة : إن وزير الخارجية السوفيتي اهتم اهتماما خاصاً بأن يتفادى حتى رؤيتي أنا أو وزراء الخارجية العرب الآخرين في اجتماع الجمعية العامة ، وفرض نفس السلوك فيما يبدو على كل الوفود من دول أوروبا الشرقية . وقد اتضح لى ذلك بجلاء بسبب الحادث التالى المثير للاهتمام . ذات مرة وأنا في طريقى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاحظت من بعيد أن الوفد التشيكوسلوفاكى في الجمعية يجلس في ردهة المتدربين .. ولاحظتى بعض الاعضاء واستعدوا لتحيتى ولكن وزير خارجيتهم أمرهم فجأة بالجلوس وتجاهلى .. ومن جانبي تظاهرت بأننى لم أخط رد فعلهم وقد كان هذا دليلاً قوياً على أن الأوروبيين الشرقيين كانت لديهم تعليمات واضحة من موسكو بمقاطعة العرب .. وسلوك من هذا القبيل كان ظاهرة غير عادية ولا سيما داخل دائرة الأمم المتحدة حيث من المعتاد بالنسبة لوزراء الخارجية أن يلتقوا سواء للقيام بأعمال رسمية أو لتبادل أحاديث دبلوماسية خفيفة .

ولم يكتف جروميكو بالامتناع عن إجراء أية اتصالات معى ، بل طبق القاعدة نفسها على كل وزراء الخارجية العرب الموجودين في نيويورك .. ولاحظ سلوك جروميكو بوضوح من جانب زملائى العرب الآخرين وارتاب عبدالحليم خدام - وزير الخارجية السورى - على وجه الخصوص في الأمر ، وهذا هو السبب - كما ابلغتني فيما بعد - في أنه أخذ بنزاه المبادرة وطلب اجتماعاً بجروميكو ولم يستقبل جروميكو «خدام» حتى الليلة التى سبقت إصدار البيان الأمريكى السوفيتي .. ووفق ما ذكره لى خدام فإن جروميكو تحدث أثناء ذلك الاجتماع بإفراط وصراحة عن الإمبريالية الأمريكية ومخططاتها الضخمة ضد

الدول العربية ، وكان خدام سعيداً بما سمع وخاصة بتأكيد جروميكو على أن الاتحاد السوفيتي سيقف بثبات خلف سوريا واصدقائه العرب الآخرين لدرجة أنه بعث برقية طويلة إلى الرئيس الاسد .. وبحماس نقل خدام الى الرئيس السوري المحادثة التي جرت بينه وبين جروميكو مؤكدة تأييد موسكو الصلب .. ثم توجه خدام وبصحبه زوجته الى « ديزني لاند » في « فلوريدا » لقضاء إجازة من أجل تغيير الجو الرسمي المحيط بالجمعية العامة للأمم المتحدة .. وفي اليوم التالي صدم عندما اعطاه السفير الامريكي لدى دمشق الذي كان يرافقه نسخة من البيان الامريكي السوفيتي المشترك فجروميكو لم ينس بكلمة واحدة عن هذه الخطوة غير العادية .. وتضايق خدام بصفة خاصة إزاء رد الفعل السلبي للرئيس الاسد عندما قرأ برقيته ثم عرف من أجهزة الإعلام نبأ هذه المغامرة الامر يكية السوفيتية الجديدة .. ولذلك قطع خدام عطلة نهاية الاسبوع التي كان يقضيها وعاد على الفور الى نيويورك ، ومن محطة السكك الحديدية جاء مباشرة لمقابلتي ليغرب عن اشمئزازه الشخصي إزاء سلوك جروميكو.

وبالنسبة الى الولايات المتحدة يجدر التأكيد مرة اخرى على ان الرئيس كارتر ووزير الخارجية سايروس فانس لم يكونا فحسب ملتزمين بتسوية شاملة ، ولكنها أيضاً تشاورا مرارا مع كل الأطراف المعنية .. وتجاوز التزامهم كثيرا تصريحاتها الشفهية لهذا الغرض فقد اتخذوا خطوات معينة ، وبذلا الكثير من الجهد لدفع اطراف الصراع إلى مؤتمر جنيف للسلام .. وهكذا تخلت إدارة الرئيس كارتر تماما عن أية محاولة سواء للتوصل الى اتفاق منفصل بين إسرائيل واحدى الدول العربية أو للجزء مرة اخرى إلى التحركات الجزئية التي كانت تفضلها ادارتا نيكسون وفورد وبخاصة هنري كيسنجر.

لقد كان الرئيس كارتر ووزير خارجيته سايروس فانس منغمسين بشكل شخصي في إعداد السيناريو الذي يؤدي الى انعقاد مبكر لمؤتمر جنيف بهدف التوصل إلى سلام شامل وعادل .. وقد خصص كلاهما جزءا كبيرا من وقته لتحقيق هذا الهدف . وعلى سبيل المثال : أن الرئيس كارتر تبادل عددا كبيرا من

الرسائل مع قادة الدول المعنية ، وتشكل هذه الرسائل على أعلى مستوى حوارا نشطا ومستمرافى محاولة إزاله كافة العقبات الجوهرية أو الإجرائية ، ودفع الأطراف نحو مائدة التفاوض .. فضلا عن ذلك : فإن الرئيس كارتر أخذ على عاتقه مناقشة مختلف القضايا مع السادات وبيجين والاسد وغيرهم من قادة المنطقة حتى قبل إصدار الإعلان المشترك السوفيتى الأمريكى . واستغل كارتر زيارات وزراء خارجية الدول العربيه وإسرائيل لنيويورك وواشنطن فاستقبلهم جميعا تقريرا وناقش مع كل منهم مختلف جوانب الصراع بالتفصيل .

وأصبحت هذه اللقاءات معروفة باسم المحادثات عن قرب . أما سايروس فانس فإنه من جانبه — وبما اتسم به من إخلاص — قام بزيارة الشرق الاوسط أكثر من مرة ، وناقش بإسهاب مختلف جوانب الأزمه مع وزراء الخارجية والقادة الآخرين .

من الوصف والتقييم السابقين للأحداث التى تكشف عن علانية أو وراء الكواليس خلال صيف وأوائل خريف عام ١٩٧٧ .. يتضح دون أدنى شك ان الامور كانت تتحرك بشكل منتظم فى الاتجاه الصحيح ، وأعنى نحو جنيف ، حيث سلتقى أطراف هذا النزاع الحاد حول مائدة واحدة للتفاوض على تسوية سلمية ، وقد كان يجرى على قدم وساق الاعداد لهذا المؤتمر ، وتم التشاور مع كافة الاطراف ، واتفقت القوتان العظميان على المبادئ الأساسية .

وأظهر ذلك كله أن هناك فرصا عظيمة لنجاح المؤتمر ، وكان هذا هو السيناريو السائد قبل قرار السادات الذى اتخذته من جانب واحد بالذهاب الى القدس .. وعليه فان التطورات الرئيسية التى حدثت فيما بعد يجب دراستها وتقييمها على أساس الحقائق التى ناقشناها آنفا .

ولا يمكن للمرء أن يضع مبادرة السادات فى منظورها السلمى مالم يأخذ فى الحسبان الأحداث السياسية التاريخية التى وقعت قبل قرار السادات المفاجئ بالتصرف بمفرده .

وعلى أساس هذه الخلفية من الأحداث تصبح الأسئلة التالية منطقية وذات أهمية بالغة .. إذا كان كل شيء يسير في الاتجاه الصحيح لعقد مؤتمر جنيف للسلام في نهاية عام ١٩٧٧ فلماذا اختار السادات اتخاذ خطوة من جانب واحد ستؤدى تلقائيا إلى وضع نهاية لكل الجهود الجماعية واحباط كل الآمال في أن يعقد مؤتمر السلام؟؟ هل كان السادات يتواطؤ مع إسرائيل لمنع المفاوضات الجماعية من أن تتم ؟ لقد كان السادات يعلن باستمرار و بوضوح أنه على اتصال دائم بالرئيس كارتر وعلى اتفاق تام مع السياسة التي ينتجها فلماذا اختار الرئيس المصرى أن يتصرف كما فعل ؟ كيف يمكن التوفيق بين إشادة الرئيس السادات المستمرة بالدور الأمريكى وبخاصة دور الرئيس كارتر في عملية السلام مع حقيقة أنه وعن عمد أخفى عن « شريكه الكامل » الاتصالات المباشرة التي كانت تجري بين مصر وإسرائيل؟؟!

وعلى وجه الخصوص لماذا أمر الرئيس السادات المبعوث المصرى في محادثات الرباط بأن يناشد الجانب الاسرائيلى عدم ابلاغ واشنطن بالاتصالات الإسرائيلية - المصرية ؟ ونفس السؤال يجب توجيهه بالنسبة إلى الجانب الاسرائيلى : لماذا رأى الاسرائيليون الذين يتبادلون في العادة وعلى نحو وثيق وجهات النظر مع الولايات المتحدة أنه ينبغي ألا تعرف واشنطن بالاتصالات السرية مع الرئيس السادات ؟ . ومن تلك الاسئلة الآتية الذكر يبرز سؤال حيوى هو : هل كان هناك تواطؤ بين ييجين والسادات أم انها كانا يخشيان أن كارتر إذا علم بنواياهما سيعترض بشدة على المبادرة الاسرائيلية المصرية المنفردة خوفا من أن تخرب الجهود الامر يكية المتصلة لدفع الاطراف إلى مؤتمر جنيف للسلام ومن ثم تحطيم كل الآمال في التوصل إلى تسوية سلمية شاملة ؟ وهذان السؤالان هما أكثر الاسئلة إتصالا بالموضوع باعتبار السادات كان يعلم بلاشك أو يتوقع على الأقل ان اشقاءه العرب سيرفضون قراره الذى اتخذه من جانب واحد بحثا عن تسوية منفردة مع إسرائيل .

• انظر موسى ديان « الانفراج » نيويورك : الغريد نويت ١٩٨١ ، ص ٤٥٠ .

وعلى حين أن هناك اسئلة كثيرة لاتجذب جوابا حول دوافع السادات في هذه الفترة فإنه من الواضح بجلاء أن إدارة الرئيس كارتر لم يكن يحامرها شك في ان يكون السادات غير ملتزم التزاما كاملاً بالإلتجاء إلى مؤتمر جنيف .. وتوضح هذا دون أدنى إحتمال للشك الرسائل والاتصالات المستشهد بها هنا .. في ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧ بعث الرئيس السادات برسالة إلى كارتر تتناول مسألة الإعداد لمؤتمر جنيف .. ولم تكشف الرسالة عن شيء سوى إستمرار التزام السادات بالتغلب على كافة العقبات القائمة ، والتشاور مع كافة الأطراف العربية بشأن أى تحرك وعلى حين لم يكن قد تم التوصل الى الاجماع في الرأى فإنه كان يتم احراز تقدم واضح . واستطرد السادات قائلاً :

« لقد درست بعناية ورقة العمل التى تلقيتها مرفقة مع رسالتكم الآنفة الذكر . وفضلا عن ذلك .. فإننى ناقشت محتوياتها مع ياسر عرفات حيث لاحظت أنه يرحب بها .

وربما تتذكر أنه بعد انعقاد مجلس الأمن القومى المصرى نقلت اليكم موافقتى على ورقة العمل الامريكية الاصلية التى سلمت الى وزير الخارجية فهمى اثناء زيارته لواشنطن .. وإلى جانب هذا فقد نقلت موافقتى على تلك الورقة إلى كل رؤساء الدول العربية تقريرا .. وهكذا فإننى مازلت ملتزما بالأجزاء الجوهرية لتلك الورقة .

وقد لاحظت في الوقت نفسه أنه في ورقة العمل الجديدة التى سرها ديان باعتبارها ورقة اسرائيلية في الكنيسة كان هناك اختلاف كبير عن الورقة الاصلية يصل إلى درجة تعديل بعض النقاط الأساسية التى تضمنتها الورقة الاصلية فضلا عن بعض النقاط الجديدة ذات الطبيعة الإجرائية التى أعلق عليها أهمية كبيرة .

وكما تعلمون على الأرجح فإن الوزير فهمى نقل وجهات نظرنا إلى وزير الخارجية فانس من خلال السفير إيلتس سواء بالنسبة للنقاط الجوهرية أو الإجرائية .. وفي ضوء محادثاتي البعيدة المدى مع عرفات فإننى أرفق طيه صيغة

واقعية معقولة أعتقد أنها يمكن أن تعزز على نحو هائل فرص عقد مؤتمر جنيف في وقت لاحق من هذا العام دون تحيز إلى موقف أى من الاطراف المعنية .
وبعد ماقبلته أود أن أؤكد على أن عرفات مازال ملتزما بما أبلغنى به فيما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين في جنيف ، كما نقل اليكم من خلال الوزير فهمى .
•• مرفق مع هذه الرسالة صياغة مصرية جديدة لورقة العمل نصها كما يلي ••

« ورقة عمل عن الاقتراحات لاستئناف مؤتمر جنيف »

- (١) سيتم تمثيل الأطراف العربية من خلال وفد عربى موحد في الجلسات الافتتاحية في جنيف .. وداخل الوفد سيكون هناك فلسطينيون قد لا يكونوا أعضاء مشهورين في منظمة التحرير الفلسطينية .
- (٢) ستكون مجموعات العمل او اللجان الفرعية للتفاوض على معاهدات السلام كما يلي :

أ — مصر — اسرائيل ..

ب — سوريا — اسرائيل ..

ج — الاردن — اسرائيل ..

د — لبنان — اسرائيل ..

هـ — الضفة الغربية وغزة والمسألة الفلسطينية ومسألة اللاجئين ستناقش فيما بين إسرائيل والأردن ومصر والفلسطينيين وربما آخرين وفقا لما يتقرر في الجلسات الافتتاحية لمؤتمر جنيف .

- (٣) الاسس المتفق عليها للمفاوضات في مؤتمر جنيف للسلام الخاص بالشرق الاوسط هي قرارا مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

- (٤) بمقتدم مجموعات العمل او اللجان الفرعية تقارير عن نتائج اعمالها الى المؤتمر الموسع .

ولم يكشف رد الرئيس كارتر بتاريخ ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) الذي نقل شفهيًا عن طريق السفير ايلتس أيضًا عن أى إهتزاز في عزم الرئيس كارتر على العمل لعقد مؤتمر جنيف أو أى مؤشر عن أن الرئيس كارتر على علم بأن السادات ربما يشك في حكمة ذلك المنهج .

مهما يكن من أمر فإن الرسالة التالية كشفت أيضًا النقاب عن أن مسألة التمثيل الفلسطيني كانت مازال مسألة صعبة مع اقتناع كارتر بأنه يمكن حلها :
« لقد بحثنا بعناية الصياغة الجديدة لورقة العمل التي سلمها لنا وزير الخارجية فهمي .. ويجب أن نقول بصراحة : إننا لانتعتقد أنه سيكون من المجدى التراجع امام الاسرائيليين بشأن أساس هذه النسخة ..
وبالنظر إلى الحقائق السياسية التي نعلم أن الحكومة الاسرائيلية الحالية تعمل خلالها فإنه ليس هناك أمل في حلها على قبول ذكر ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر في الورقة .. وبالمثل فإن محاولة إعلان زيادة صلاحيات وتشكيل مجموعة العمل التي ستناول مسألة الضفة الغربية وغزة ستكون على الأرجح من المستحيل بالنسبة لبيجين وحكومته أن يقبلوها بالنظر إلى حدة المشاعر الاسرائيلية تجاه « المشكلة الفلسطينية » .

وأود بادئ ذي بدء أن أوضح — لأن السادات في رسالته ووزير الخارجية فهمي في ملاحظاته لك يكشفان عن بعض جوانب سوء الفهم لهذه النقطة — أن ورقة العمل التي عرضت عليها ليست « وثيقة إسرائيلية » وهي تحتوي بطبيعة الأمر على بعض التعديلات عن النسخة السابقة الى تحدثنا عنها للمصريين من أجل تلبية بعض وجهات النظر الاسرائيلية ولكن وكما يعلم الرئيس السادات ووزير الخارجية فهمي فإن الاسرائيليين لم يقبلوها إلا بعد مناقشة طويلة وحادة داخل مجلس الوزراء .. وتضمنت تلك النسخة تنازلين مهمين من جانب إسرائيل كان الإسرائيليون يرفضون بشدة تقديمها وهما أنه يجب أن يتم تمثيل العرب في الاجتماع الموسع بواسطة وفد موحد ، وأن الفلسطينيين يمكن أن يوجدوا في المؤتمر بحكم حقهم وليسوا كأعضاء في الوفد الاردني .

وقد بذل الإسرائيليون قصارى جهدهم معنا لكيلا يتنازلوا بشأن هاتين المسألتين .

وحول مسألة التمثيل الفلسطيني يمكننى أن أؤكد للرئيس السادات ان العبيرات التى استخدمت فى ورقة العمل التى عرضناها عليه ستعنى المضى قدما لاختيار الفلسطينيين بالطريقة التى ناقشها وزير الخارجية فهمى مع الرئيس كارتر ومعنى فى نيويورك .. حيث إن الورقة بصياغتها الحالية تتحدث فحسب عن فلسطينيين دون تحديد أية انتاءات تنظيمية هذا على حين أنها لا تنص على إشراك منظمة التحرير الفلسطينية ..

ولا يمكن فى تقديرنا أن تفعل ذلك فى ضوء الحساسيات الاسرائيلية ، فإنها لا تستبعد هذا أيضا صراحة .. ويبدو لى : أن هذه صياغة يمكن لكلا الجانبين أن يتعايش معها .. وكما أقول : فإنها لا تمثل أى تغيير فى الأسلوب الذى إتفقتنا من قبل على أن نمضى به قدما .

وفى النهاية أود أن أشكر وزير الخارجية فهمى على إشارته فى محادثاته مع السفير ايلتس الى سؤال غاية فى الأهمية حول كيف نعتزم السير لإقناع الأطراف بالذهاب إلى جنيف حالما يتم إيجاد أساس متفق عليه لنظام الإجراءات فى المؤتمر .. ونحن نتفق على أنه سيكون من الأفضل تفادى توجيه دعوات إلى كل طرف من الاطراف والاثارت بوضوح مشكلة توجيه دعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية .. والإجراءات التى نغىل إلى تأييدها هى تلك التى استخدمت لعقد مؤتمر عام ١٩٧٣ ، وقد تم الاتفاق عليها فى ذلك الوقت ويفترض انها ستظل مقبولة .. ويشكر وزير الخارجية فهمى أنه لم تكن هناك أى دعوات رسمية صدرت إلى أطراف مؤتمر عام ١٩٧٣ .. فبعد مشاورات مع الأطراف أرسلنا نحن والسوفيت رسائل متطابقة إلى أمين عام الأمم المتحدة . لم تذكر الرسائل اسم كل طرف ، وإنما طلبنا منه توزيع الرسائل على اعضاء مجلس الامن ؛ لأبلاغهم ولن تتعارض هذه الإجراءات بأى حال من الأحوال مع الأسلوب المقترح لاختيار مندوبين فلسطينيين .. كما أنها تتميز بأنه تم العمل بها من قبل و يفترض أنها

إجراءات سيكون السوفيت والاسرائيليون والأطراف العربية على استعداد للموافقة عليها »

والرسالة التالية من كارتر الى السادات في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) كانت رسالة معبرة وكاشفة لموقف جديد وفي نفس الوقت هام من كارتر؛ إذ كان خطاب كارتر دون سابقه نسيج وحده لانه برهن على غير عادة كارتر على انه مستعد لاختذ موقف حاسم ، متفهم للمشكلة ، وواع لخاوف الجانب العربي . واهم من ذلك كله هو ما عبر عنه كارتر عن استعداده لاتخاذ خطوة محددة لحل المشكلة الفلسطينية .

لقد قدم تبادل وجهات النظر الذى قنا به فيما يتعلق بورقة العمل حول الاجراءات الخاصة بعقد مؤتمر جنيف عرضاً مفيداً .. وحقق هذا التبادل إتفاقاً بين الاطراف على بعض النقاط الرئيسية التى كان هناك اختلافات حادة بشأنها من قبل ، كما أنه مهّد الطريق للخطوات القادمة التى يجب أن نتخذها فى الاستعداد لعقد مؤتمر جنيف ..

وبصراحة : فإننى لا أرى أى احتمال للتوصل إلى اتفاق بشأن ورقة مقبولة لدى كل الاطراف ولا أعتقد ان هذا ضرورى .. ومع وضع اهتمامات ورغبات كل الأطراف نصب العين فإننى أعتقد ان هناك مرونة كافية ، وأتأنا قدما توضيحاً كافياً لوجهات نظرنا من اجل تبديد مخاوفكم الرئيسية بتفاهم مفاده أن أية مشكلات متبقية يمكن حلها فى جنيف حيث سيكون كل طرف فى موقف يمكنه فيه حماية مصالحه واعتقد أنه بإمكاننا الآن أن نتحرك بجرأة للدعوة إلى عقد المؤتمر بطريقة تحمى مواقف الجميع .

وكتب كارتر يقول : إنه فيما يتعلق بالمسألة الصعبة الخاصة بالتشيل الفلسطينى فقد تم إحراز تقدم دى مغزى نحو التوصل الى اتفاق يانه يمكن إدخال الممثلين الفلسطينيين فى وفد عربى موحد ، وأضاف قوله : وعلى هذا الأساس الذى

وصلحت إليه أنت ووزير الخارجية فهمى وأنا بالفعل فإننى أعتقد أنه سيكون من الممكن اختيار ممثلين فلسطينيين بواسطة الجانب العربى يكونوا مقبولين للجميع ويمثلون باخلاص وجهات نظر الفلسطينيين .

وأضاف كارتر قوله : إنه يدرك أن الدول العربية تخشى ألا تنصر الولايات المتحدة على معالجة المسألة الفلسطينية فى المؤتمر على نحو كاف .. وهذا الخوف مفهوم ولكن لا أساس له لأنه مقتنع منذ زمن طويل بأنه ليس هناك حل فى الشرق الاوسط دون تسوية للمشكلة الفلسطينية .. ومع ذلك ..

« فن أجل إزالة أية شكوك فى هذا الصدد فإننى على استعداد — اذا وافق الجانب العربى على برنامج العمل الذى أقرحه فى هذه الرسالة — لأن أدلى بتصريح علنى لاليس فيه مفاده أن المشكلة الفلسطينية وكذلك مشكلة الانسحاب وحدود السلام يجب معالجتها بجدية فى المؤتمر بهدف إيجاد حل شامل لكل جوانب الصراع العربى الاسرائيلى .

وكان هذا البيان من جانب كارتر مهما للغاية .. فأولاً : كانت هذه هى المرة الاولى التى يكون فيها رئيس امرىكى مستعداً لإصدار بيان علنى قوى عن المشكلة الفلسطينية وثانياً : فإن البيان كان مهماً بصفة خاصة حيث إنه جاء بعد الاجتماع بين ديان وكارتر والذى أكد خلاله الرئيس الامرىكى من جديد على ضمانات كيسنجر لاسرائيل .. وبدا أن الرئيس كارتر يناقش نفسه فى تلك النقطة ، وأنه عازم الآن على ألا يسمح للاسرائيليين بفرض السياسة الامرىكية تجاه الفلسطينيين ، وثالثاً فإن كلمات كارتر وأضحت تماماً أنه لا يسعى من أجل سلام منفرد بين مصر واسرائيل ، وأنه لا يعرف أن السادات سوف يتفق على سلام منفرد .

ومضت رسالة الرئيس كارتر تقول :

« فضلاً عن ذلك : فقد استطعنا وبصعوبة الوصول إلى موافقة إسرائيل على أنه سيكون هناك وفد عربى موحد مع اشتراك ممثلين فلسطينيين فيه ، وأن الضفة

الغربية وغزة وكذلك مشكلة اللاجئين ستم معالجتها في مجموعات متعددة الأطراف أو مجموعات وظيفية لن تقتصر عضويتها على الدول المعنية ولكن ستشمل الممثلين الفلسطينيين ايضا .

وستقوم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي باعتبارهما الرئيسين المشاركين للمؤتمر بالإتفاق على الاجراءات اللازمة لاستئنافه من خلال رسالة من الرئيسين المشاركين تخطر امين عام الامم المتحدة .

وبدون الدخول في تفاصيل فإنني أقترح أن أمضى الآن قدما للاتفاق مع الاتحاد السوفيتي بوصفه الرئيس المشارك على دعوة لاستئناف مؤتمر جنيف .. وعلى وجه التحديد فإنني أقترح إتباع الاجراءات التي استخدمت في عام ١٩٧٣ بأن يبعث برسالة من الرئيسين المشاركين إلى الامين العام فالدهايم ، مفادها أن الأطراف اتفقت على الاجتماع في جنيف وسوف تنص الرسالة على أن الأطراف العربية وافقت على تشكيل وفد واحد بمافيه الممثلون الفلسطينيون .

وستنصص على أن اجراءات المؤتمر التي إتبعته في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ سوف تحكم المؤتمر المستأنف ، وسوف تصف هيكل مجموعات العمل بأنه ثنائي باستثناء المجموعات الخاصة بتلك المسائل المعترف بوجه عام أنها تقتضى معالجة متعددة الأطراف .

واختتم الرئيس كارتير رسالته قائلا : إنني على اقتناع بأننا الآن قد وصلنا إلى لحظة حرجية في الجهود التي كانت تبذلها ادارتي منذ توليها السلطة قبل تسعة شهور من أجل وضع منهج يؤدي إلى احلال سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . وأود أن أؤكد لك مرة اخرى بكل ثقل منصبى وقدرتى على الاقتناع أنني أعترم الاستمرار في البحث عن السلام في الشرق مهما استغرق هذا من وقت ، وأن استخدم نفوذ الولايات المتحدة إلى أقصى حد في هذا الصدد .

وعلى حين أن الشواهد الآتفة الذكر أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن كل شيء كان محمداً ، وأن الطريق إلى جنيف كان مفتوحاً ؛ فإن من الأهمية بىكان أن أنه

إلى أن الرئيس كارتر كان على استعداد للإدلاء ببيانات علنية لطمأنة الفلسطينيين .

وما من شك في أن استعداد كارتر للإدلاء بمثل هذا البيان البالغ الأهمية كان نتاج ضغوط جماعية مارسها الجانب العربي الذي كان يريد التأكد قبل الذهاب إلى جنيف من نوايا الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية .

وفي النهاية : فإن الرسالة التالية التي تلقيتها في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ من وزير الخارجية فانس فيما يتعلق بالاجتماع المتوقع للجامعة العربية في تونس - تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه قبل عشرة أيام فحسب من زيارة السادات المفاجئة للقدس أن الرئيس كارتر اقترح رسمياً على كافة الدول العربية استئناف مؤتمر جنيف .. ولذلك فإن فانس كان حذراً للغاية تجاه اجتماع وزراء خارجية الدول العربية المقرر عقده في تونس يوم ١٢ تشرين الأول (نوفمبر) ١٩٧٧ .. وكان يخشى أن تكون لاجتماعات تونس بعض الآثار السلبية على الحل الوسط البالغ الحساسية ذي التوازن المهتز والذي كانت تتوقع واشنطن تحقيقه إستعداداً لعقد مؤتمر جنيف .

« .. كما تعلم : فإننا ننتظر حالياً الرد العربي على رسائل كارتر الأخيرة التي تقترح الانسحاب للمسائل الاجرائية المتبقية بأن تعرقل أكثر استئناف مؤتمر جنيف ولقد تشجعنا للجهود الجادة التي تبذلها الأطراف العربية حالياً للتنسيق بين مواقفها ونأمل في أن تمكن هذه المناقشات الجانب العربي من اتخاذ موقف مشترك بالموافقة على المضي قدماً ، على الأساس الذي يوصى به الرئيس .

وفي الوقت نفسه فإنك وزملاءك العرب ستجتمعون في غضون بضعة أيام في تونس من أجل اجتماع لوزراء الخارجية .. و بطبيعة الأمر : فإن آخر اقتراحاتنا لن يكون معروفا لغالبية الحكومات الممثلة .

ولكن ما من شك في أن وضع جهودنا الرامية إلى الذهاب إلى جنيف سيكون موضع إهتمام رئيسي للجميع .. وآمل في أنك ووزراء الدول العربية الأخرى الأطراف في المفاوضات ستكونون قادرين على أن تنقلوا إلى المؤتمر أهمية عدم

اتخاذ قرار أو إصدار بيانات علنية من شأنها الحد من مرونة الحكومات التي خاطرت بالكثير من أجل بدء المفاوضات.

» وعلى وجه الخصوص فسوف تكون نكسة حقيقة— ربما تكون قاضية بالنسبة لاحتمالات إستئناف مؤتمر جنيف— لو أن مؤتمر وزراء الخارجية وافق على أي اقتراح بأن التمثيل الفلسطيني في جنيف لا يمكن أن يتم إلا من خلال تعيين منظمة التحرير الفلسطينية.

مثل هذا القرار سيؤدي لاعماله إلى تجميد المواقف العربية بشأن أكثر النقاط الإجرائية تعقيداً، وهي التي نركز مجهوداتنا للعمل على حلها. وكما اقترح الرئيس كارتر في رسالته الأخيرة لحكومتكم: فإن هناك وسائل أفضل لكفالة التمثيل الفلسطيني بطريقة تسمح بمناقشة شاملة للموضوعات المتصلة دون عقبات إجرائية»

وقد نشرت تقارير خاطئة كثيرة فيما يتعلق بأحداث هذه الفترة تتراوح من الزعم بأنه ثبت أن من المستحيل عقد مؤتمر جنيف إلى التصريح بأن كارتر نفسه شجع على إجراء مفاوضات مباشرة بين مصر وإسرائيل، غير أن السجلات التاريخية لاتدع مجالاً للشك فيما يتعلق بالحقائق التالية:

(١) أن الرئيس كارتر وإدارته كانا ملتزمين إن التزاما كاملاً بعقد مؤتمر جنيف بهدف التوصل إلى تسوية شاملة.

(٢) أن الجانب الأمريكي اعترف بأنه كانت لاتزال هناك صعوبات معينة، ولكن كان واثقاً أيضاً من النتائج الإيجابية لمجهوده.. وكتب « سايروس فانس» إلثي في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) بقول: « إنني واثق من أنه بإمكاننا التغلب على العقبات إذا واصلنا جهودنا».

(٣) إن ورقة عمل تتضمن النقاط الإجرائية التي سيعقد على أساسها مؤتمر جنيف قد تمت صياغتها، سواء كان كل طرف من أطراف النزاع موافقاً

على كل كلمة فيها أولاً ؟ وأنه كان يوجد إطار عمل ممكن التطبيق ، وأن
الإتفاق على كل الجزئيات لم يكن ضرورياً .

(٤) إن الإدارة الأمريكية كانت حريصة للغاية على تفضى أى تطورات جديدة
أوإضافية من شأنها زيادة صعوبة موقف معين بالفعل ، وهذا هو السبب فى
أن الرئيس كارتر ووزير خارجيته فانس كانا عازمين على تثبيط المههم عن
أية تحركات أو مقترحات جديدة ، أو تعميدها بصورة مؤقتة .

(٥) إن الإدارة الأمرىكية لم تكن تخشى فيما يبدو أن يحاول الجانب السوفيتى
عرقلة عقد مؤتمر جنيف .. ولم يذكر الرئيس كارتر أوسايروس فانس سواء
بشكل مباشر أو ضمناً أنها يواجهان أية مشكلات مع السوفيت ؛ ولذلك فإنه
من الخطأ الزعم بأن موسكو كانت تنصرف على نحو مخالف ، أو تخلق
عقبات أمام المؤتمر سواء بشكل مباشر أو من خلال عملائها وأصدقائها .

(٦) أنه لا الرئيس كارتر ولا وزير خارجيته فانس كانا يعلمان بالا اتصالات
بين مبهوثى السادات وبيجين فى الرباط .. وكل ما فى الأمر أنها — كما
أخبرنى السفير إيلتس — كانا يشكان فى أنه ربما تكون هناك جهود تبذل فى
هذا الاتجاه . كما أن المسئولين الأمرىكيين تجاهلوا تجاهلاً قاطعاً نية
السادات فى زيارة القدس .. حتى أعلن السادات نفسه على الملا وبشكل
رسمى نيته فى ذلك قبل ثلاثة أيام فحسب من سفره متوجها إلى القدس .

(٧) انه لم يكن من الممكن أن يفوت السادات وبيجين الانتباه إلى ضرورة
إبلاغ شركائهما الأمرىكيين بنيتها .

وقد كانت الاتصالات مع الولايات المتحدة كثيرة الحدود فى هذه
الفترة وكانت مناقشة كافة التفاصيل تتسم بالثابرة لدرجة أنه كان من
الصعب أن ينسى الزعيمان أن مبادرتها الخاصة ستفسر المنهج الرسمى الذى
تبناه الرئيس كارتر والقادة الآخرون من أجل دفع كل الأطراف نحو تسوية
شاملة تحت مظلة مؤتمر جنيف للسلام .

وما أحوال إقراره هنا هو حقيقة أن كلا من الرئيسين السادات وبيجين

عمد إلى إخفاء نيته عن الرئيس كارتر؛ لأنها كانا يعلمان أنه سيعارض مبادرتها وعلى حين أن هذه نقطة رئيسية فإنني لم أجد أحد ناقشها في أى كتاب أو مقالة تعالج خلفية زيارة السادات للقدس .. وكان الاستثناء الوحيد عموداً للكاتب « وليام سقّير » في جريدة انترناشيونال هيرالد تريبون في عددها الصادر يوم ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠ ، إذ كتب يقول « إن الرئيس أنور السادات الداهية تعتمد عدم إخبار الرئيس كارتر بنيتة لزيارته التاريخية للقدس » ووليام سفير كاتب جيد الإطلاع ولكنه معروف أيضاً بميله الصهيونية وهذا هو السبب في أنه يتحدث عن مخادعة السادات ولكنه امتنع عن عمد عن ذكر أن بيجين لم يبلغ كارتر أيضاً .

(٨) إن إدارة الرئيس كارتر كانت ستعارض رحلة السادات إلى القدس لأنها كانت ملتزمة بالتزام كاملاً بمؤتمر جنيف للسلام . وفي الحقيقة : أنه من الواضح أن بيجين كان يرى الاجتماع مع السادات وسيلة لتخريب المؤتمر .. وكانت إسرائيل تعارض مفهوم تسوية شاملة يتم التوصل إليها مع اشتراك كافة الدول العربية والقوتين العظميين . وكانت تعلن دوماً معارضتها لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام .. وعندما اتفقت واشنطن وموسكو على بيانها المشترك الشهير في أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧ غضب الإسرائيليون غضباً شديداً وبدأوا حملة قوية ضده .. وطوال هذه الفترة كان الاسرائيليون يفضلون التفاوض مع كل دولة عربية على حدة بدءاً بمصر .. وكان الافتراض وراء هذه التكتيكات واضحاً جداً ألا وهو أن إسرائيل بتفاوضها مع كل دولة عربية على حدة يمكنها فرض شروطها والحصول على أفضل التنازلات من كل دولة عربية على حدة .. وعلى العكس لو أن إسرائيل أجبرت على الذهاب إلى جنيف والتفاوض مع الجانب العربي بشكل جماعي فإنها لن تكون في موقف يمكنها فيه مقاومة جبهة عربية موحدة .

فضلاً عن ذلك : فإن وجود الأمم المتحدة والقوتين العظميين في جنيف سيحد من القدرة التفاوضية لإسرائيل إلى أدنى درجة .. وكان الاسرائيليون

ينزعمون إلى الإرتياب والخوف من إدارة كارتر؛ لأنهم كانوا يعلمون أن الرئيس الأمريكى ولاسيما مستشاره لشئون الأمن القومى الدكتور برينزنسكى كيانا يريان أن التسوية النهائية الشاملة لن تختلف اختلافاً كبيراً عن المقترحات التى تضمنها «تقرير بروكينجز» الشهير لعام ١٩٧٥ .. وقد ساهم برينزنسكى شخصياً فى إعداده مع خبراء أمريكيين آخرين .. ولم يكن الإسرائيليون راضين عن هذا التقرير الذى تنبأ بالعودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ وخلق كيان فلسطينى .. ولكل الأسباب الآتفة الذكر كان من الطبيعى تماما بالنسبة للإسرائيليين - وبخاصة بيجين - أن يسعوا من أجل سلام منفرد مع السادات .. كما أن السادات من جانبه - و برده الإيجابى على طلب إسرائيل بإجراء اتصالات مباشرة الذى نقله الملك الحسن - أتاح لبيجين فرصة نادرة ليحقق فى ضربة واحدة كل أحلامه ومخططاته الكبرى .. وهكذا استطاع الإسرائيليون القضاء على أى احتمال لعقد مؤتمر جنيف فى نفس الوقت الذى حرروا فيه أنفسهم من أى ضغط أمريكى فى المستقبل لدفع عملية السلام . نحو تسوية شاملة .

لقد ركزت فى هذا الفصل على التطورات الدولية التى كانت تحرى فى صيف وخريف عام ١٩٧٧ .. وكان هدفى هو إظهار أن كل الجهود كانت مهيأة لدفع كافة الأطراف إلى مائدة التفاوض فى جنيف ، والتوصل إلى تسوية سلمية شاملة ونهائية . والسجل واضح تماما فى هذه النقطة على عكس البيانات التى صدرت :

فقبل زيارة السادات للقدس لم يكن الموقف فى الشرق الأوسط قد وصل إلى حالة جمود ميثوس منها ، وإنما كان يتحرك نحو سلام شامل .. وعندما أناقش فى الفصل التالى الأحداث المختلفة التى وقعت فى أواخر تشرين الأول (أكتوبر) والنصف الأول من تشرين الثانى (نوفمبر) قبيل ركوب السادات الطائرة وتوجهه إلى القدس سيكون أمام القارىء كل الحقائق التاريخية لتقوم الحجج المؤيدة والمعارضة لما أقدم عليه السادات ، وسبب فعلته هذه .

الفصل الرابع عشر

لماذا استقلت

لم يكن عندى أى سبب للشك خلال هذه الاشهر للاعداد المكثف لمؤتمر جنيف فى أن اتجاها مخالفا اساسيا لهذا الطريق على وشك الوقوع .. فسلوك ادارة كارتير كان مستقيما ، كذلك كان التزام مصر تاما ومتشيا مع الموقف العربى المشترك .. ولاشك أنه كان واضحا أن السادات ثابت ثباتا كليا على طريق العمل الذى اخترناه ، فديعه الدائم لمسودة المعاهدة التى اعدتها وموافقتها الحارة لغيرها من الخطوات التى قمت بها — جميع هذه الاعمال اظهرت اقتناعه العميق بان مؤتمر جنيف هو المسرح للمفاوضات .

غير أنه لاشك فى ان تمثيل الفلسطينيين كان حجر عثرة ، لان الاسرائيليين لن يوافقوا على الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع أعضاء المنظمة .. ولكن حتى هذه المسألة كانت فى طريقها إلى الحل لأن ياسر عرفات أسر إلى الرئيس السادات بقبوله أن يمثل المنظمة الاستاذ « ادوارد سعيد » ، وهو أستاذ أمريكى من أصل فلسطينى وعمل ثقة تامة .

خطط السادات للذهاب إلى القدس :

وقد تسبب موقف الاسرائيليين فى عدم تحقيق كثير من الأشياء المرغوبة ، وكان هذا الموقف متوقعا .. فقد كان واضحا أنهم يفضلون مفاوضات ثنائية ، بالرغم من تعهدهم كتابة بالاشتراك فى المؤتمر .. كما ظهرت بعض الدلالات عند نهاية الصيف على أنهم يودون اتصالات مباشرة مع الرئيس السادات ، غير أنه لم يكن هناك أى سبب للاعتقاد بنجاحهم فى منع إنعقاد مؤتمر جنيف .

فالإشارة الأولى بأن شيئا ما يدور فى خلد الإسرائيليين جاءت عندما وصلتني فجأة برقيات من سفاراتنا فى النمسا وواشنطن ولندن تذكر أن عددا من القادة

الصهيونيين العالميين عبروا عن رغبتهم في تدير إجتماع سرى بالرئيس السادات .. وقد بدأ أنه بعيد الاحتمال أن يكون وصول جميع هذه الرغبات في نفس الوقت محض صدفة ، غير أن المعنى لم يكن واضحاً .

ونقلت هذه الرغبات إلى الرئيس السادات وأنا في حيرة من أمرها ، ثم أضفت بأنه في رأيي : ألا يسمح لهؤلاء الأفراد بالحضور إلى مصر لأنهم صهيونيون معروفون ، وأن أساءهم على قائمة المقاطعة العربية كما أتى أوضحت أن رداً إيجابياً لهذه الرغبات سوف يخلق رد فعل مضاد في العالم العربي .. فوافق ، وأعطيت التعليمات إلى سفارتنا الثلاث لتعبر عن أسفنا بأن الرئيس السادات لا يستطيع الموافقة على مقابلة هذه الشخصيات .. هل أوعز بيجين إلى هؤلاء القادة الصهيونيين بالسعى إلى مقابلة السادات حتى يستطيع الاقتراح بعقد إجتماع بينه وبين السادات ؟ .. ما زلت لأدري !! .. ومهما كان من أمر فإنه ماكدنا نرفض هذه الرغبات حتى نقل إلينا الملك الحسن رغبة بيجين في الاجتماع بالسادات ومن المحتمل أن يكون بيجين قد اتجه نحو الملك الحسن بعد أن أخفقت محاولته الأولى لخلق إتصال بالصهيونيين .

وقد ترك موقف السادات أسئلة كثيرة دون رد ، فهو لم يظهر أى مقاومة أساسية عندما نصحته بعدم مقابلة الصهيونيين .. غير أنه .. بعد أسابيع قليلة قبل اقتراح بيجين بالاتصال المباشر وأرسل التهامي إلى الرباط .. وقد اختار السادات ألا يبلغنى رسالة بيجين وردة عليها ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى إمتنع فيها السادات عن وضعى فى الصورة ، ولعله اتخذ هذا القرار لعلمه بمعارضتى لهذا التحرك . هذا ومازال أمر آخر غير واضح لدى ، وهو إذا ما كان هناك صلة مباشرة بين ذهاب التهامي إلى الرباط ومبادرة السادات الخاصة بالذهاب إلى القدس .. وقد أنكر السادات نفسه أن محادثات الرباط كانت تمهيدا للقدس وإعدادا للمقابلة بينه وبين بيجين فقد قال لديان :

« فى الواقع أتى أرسلت التهامي ليقابلك لسبب آخر ، ففى هذا الوقت كانت الاستعدادات لمؤتمر جنيف على أشدها .. وكانت مهمة التهامي أن يؤكد وصولنا

أنتم ونحن أى إسرائيل ومصر إلى نوع من الإتفاق قبل إنعقاد المؤتمر حتى لا ينتهى بالفشل ، ولم يكن الغرض من محادثاتك مع التهامى ترتيب مقابلة بينى وبين بيجين » .

تركت القاهرة مع الرئيس السادات فى نهاية شهر أكتوبر فى طريقنا إلى رومانيا وإيران والسعودية .. ووصلنا إلى بوخارست فى الثامن والعشرين من أكتوبر وقابلنا الرئيس نيكولاى شاوسكو وغيره من القادة الرومانيين فور وصولنا ، ثم توجهنا إلى « سيناء وهى قرية تبعد حوالى مائة كيلومتر من العاصمة الرومانية .. وكان لهذه القرية الرومانية جاذبية رومانية خاصة عند الرئيس السادات ، فقد سميت باسم سيناء المصرية ، كذلك لأنها كانت منتجعا مليئا بالخضرة ولكن وآسفاه فالمأساة التى مزقت جهود السلام بدأت فى سيناء ..

وفى اليوم التالى لوصولنا إلى « سيناء » أخبرنى السادات بالتفصيل عن إجتماعه بالرئيس الرومانى شاوسكو .. فقد أراد شاوسكو كما أخبرنى السادات أن يكون همزة وصل بين مصر وإسرائيل .. وفى واقع الأمر : أنه كان قد قابل بيجين ، ثم دعا السادات بعد محادثاته مع الزعيم الاسرائيلى ، وكان بيجين طبقا لكلام شاوسكو مصمما بجدية على إتمام معاهدة سلام مع مصر « إن بيجين رجل قوى وجاد إذا مارغب فى العمل » هكذا إدعى شاوسكو .. كما اطلع بيجين الرئيس الرومانى على خطط للسلام فى الشرق الأوسط بخرائط كتب عليها جميع أسماء المدن والمساحات بالعربية .

كان واضحا أن بيجين أشار إلى إستعداده لتوقيع معاهدات سلام مع البلاد العربية على أساس الإعتراف بالحدود الآمنة والمعترف بها ، كما طالب شاوسكو بالتسعى لمعرفة رد فعل السادات بالنسبة إلى حل المشكلة الفلسطينية .. كانت إسرائيل تقترح خلق كيان فلسطينى صغير فى مقابل ضم الضفة الغربية وقطاع غزة ضما نهائيا إلى إسرائيل على أن يكون الكيان الفلسطينى نفس مساحة غزة ، غير أنه يبدأ من حدود لبنان متجها نحو الجنوب موازيا للبحر الأبيض المتوسط وبعد أن إستمع السادات إلى هذا العرض الإسرائيلى الغريب سأل الرئيس شاوسكو عما

إذا كان عنده «مسطرة» حتى يستطيعا القياس على الخرطة ، مدى إمتداد هذا الكيان الفلسطيني من جنوب الحدود اللبنانية ، ومقارنته بقطاع غزة .. غير أنه لم يكن عند شاوسسكو «مسطرة» ، وهنا قال الرئيس السادات إننا في مصر عندما لانجد «مسطرة» فإننا نستعمل قطعة من «الدوبار» ونحاول أن نقارن المقاييس على الخرطة . ووجد شاوسسكو قطعة من الدوبار ، وبالمقارنة أدرك السادات أنه : إما أن بيجين قد لجأ وإما أن عرضه غير جاد .. فقد كانت المساحة المقترحة ضئيلة جدا .. وعندما نقل إلى الرئيس السادات هذه التفاصيل بأجمعها : أجبته مصرحاً : بأن بيجين غير جاد ، وأن هدفه لاشك هو ضم الضفة الغربية وقطاع غزة ، ثم أضفت : أنه لاحاجه لنا مناقشة عرض بيجين مع الفلسطينيين لعلنا بأنهم سيرفضونه بأكمله .

وكان واضحاً أن بيجين لم يكن مخلصاً ، وإنما ماعناه في الحقيقة هو عدم موافقته على دولة فلسطينية مستقلة تحت أى ظرف ، وأن مايتويه هو ضم غزة والضفة الغربية . ووافقني الرئيس السادات على تقديري لنوايا بيجين الحقيقية .. وخاصة أن عرض بيجين كان ركيكاً مهلهلاً ، غير أن السادات في نفس الوقت وفجأة أبلغني بفكرته الجديدة بالذهاب إلى القدس .

كنا في قصر الضيافة في «سيناء» عندما بدأ الرئيس السادات وهو مازال في ملابس النوم يناقشني هذه الفكرة .. لم تكن نظير فوق تركيا متجهين إلى إيران أو نهر الجبال كما قال السادات في مناسبات عدة وكما كتب في كتابه «البحث عن الذات» ، كل ما في الأمر أنه أراد تغليف مبادرته المزعومة بهالة من الغموض . مثال ذلك : أن السادات قال لديان : إن الفكرة «تبادرت إلى ذهنه بطريقة روحانية بينما كان يطير فوق السحب .. وعندما سأله ديان» متى كانت المرة الأولى التي خطرت إليك فيها فكرة زيارة القدس «أجاب السادات :

«عندما كنت في طريقي لزيارة شاه إيران .. لقد هبطت على فجأة وأنا أطيّر فوق تركيا في طريقي إلى طهران .. كنت أبحث عن أى شيء يخلق موجات غير طبيعية لها مفعول الصدمات بشرط أن تكون إيجابية .. والفكرة الأولى التي مرت

بخاطري كانت شيئاً آخر ، هو الإتصال بالأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم ، أى ممثلى الدول التى من حقها إستعمال « الفيتو » ، وأن أقتراح أن يذهب جميعهم إلى القدس ودعنى أقول لك صراحه لقد ظننت بما أن أبناء عمومتنا الإسرائيليين دائئو التعليق على أهمية مشكلة أمنهم فلاشك أن ممثلى القوى العظمى سيصلون إلى حل بعد مناقشات تستمر أربع وعشرين ساعة .. وبعد ذلك نستطيع نحن مصر وإسرائيل — العمل مباشرة ، ومن إيران — كما تعلم ياموشى : فذهبت إلى السعودية ، وهناك خلال فترة الطيران من الرياض إلى القاهرة تغير رأبى .. لقد بدأ لى أن الدول العظمى الخمس قد لاتصل إلى ماأنظره منهم ، وأن فشلهم لاشك سيزيد من خطورة الموقف ، وهنا قررت أن أذهب بنفسى إلى إسرائيل » .

وببساطة : كل هذا الحديث لاصحة له مطلقا فإن السادات لم يفكر في الذهاب إلى القدس بينما كان يطير بين السحب فوق تركيا أو بعد مارك الر ياض في طريقه إلى القاهرة .. لقد فكر في المشروع خلال وجوده في « سيناء » وتناقش معى عن عرض إسرائيلى واضح الإنحراف ، ينقصه حسن النية أيضا ، كذلك لم يكن صحيحا أن السادات خلال رحلته إلى طهران فكر في إحتمال عقد مؤتمر عالمى في القدس الشرقية : فأنا الذى إقترحت عليه هذه الفكرة في محاولة لإقناعه بترك خطته الخاصة بالذهاب إلى القدس .

وقد تكشف الحادث الذى وقع في بيت الضيافة في « سيناء » على النحو التالى :

عندما إنتهى الرئيس السادات من إخبارى عن محادثاته مع الرئيس شاوسسكو وخطة بيجين المزعومة بخر بطها الوقحة ، أعلن فجأة قائلا : « أود أن أعرف ما رأيك في رحلة خاصة إلى القدس وإلقاء خطبة في الكنيست » وهنا لابد أن إعتترف بأننى أخذت على غرة ، غير أن معرفتى بالرئيس السادات معرفة جيدة جعلتنى أسأل « وما الغرض من هذه الرحلة ؟ ! » فأجابنى السادات « لا شئ إلا الذهاب فقط إلى القدس وإلقاء خطاب ثم العودة .. » وبالرغم من تمحيصى

للأمر فإنه لم يستطع أن يقدم أى معلومات محددة تظهر عرضاً إسرائيلياً جاداً للسلام يبرر هذه المبادرة .

ولما لم يكن هناك أى تفسير مقنع فقد أجبت قائلاً : « هل الغرض من زيارتك للقدس هو القيام بعمل إعلامى ضخم ؟ ثم أضفت قائلاً : « لو أن هذا هو الغرض فإنك لاشك ستحصل على دعاية من الدرجة الأولى خاصة فى أوروبا الغربية ولا سيما فى الولايات المتحدة حيث تأثير الإسرائيليين على وسائل الإعلام عظيم . لم يسعد السادات بردى هذا واستمر بهمهم « حركات إعلامية » ! « حركات إعلامية ! » ثم تساءل : « ماذا تعنى فى الحقيقة بقولك حركات إعلامية ؟ . فأجبت قائلاً : « إن ما أعنيه بالتحديد : أن نجاح هذه الزيارة سيكون عظيمًا حقًا من ناحية « الدعاية » فى وسائل الإعلام من جرائد وتليفزيون وتصورير » .

وهذا رد الفعل عنده ولكنه عاد أكثر من مرة يقول « كلا » ! « كلا » ! لم أفكر فى الموضوع من هذه الناحية ؛ فأضفت قائلاً « سيادة الرئيس أنت لم تخف عنى أى شئ . والدليل على ذلك أنك فى واشنطن وفى غيرها من الأماكن كنت تكرر لمن يوازيك من الأجانب وعلى أى مستوى « إن ما تعرفه سيادتك يعرفه فهمى » ، وهنا يسيادة الرئيس أود أن أسألك سؤالاً بسيطاً : هل عندك أى معلومات لأعرفها تبرر هذه الرحلة ؟ « وأكد لى السادات أنه لا يخفى عنى أى سر ، وأنه لم يصله أى وعود خاصة ، أو تعهدات من ييجين تبرر هذه المرحلة .

وخلال المناقشة حاولت بصدر رجب تفهم عرض السادات ، كذلك حاولت التأثير عليه بأن رغبتى فى السلام لا تقل عن رغبته ، وأضفت : « لست ضد السلام وأنا من أول الأمر كنت أداة مسؤولة عن نجاح أول وثانى فك إشتباك فى الجبهة المصرية الإسرائيلية بل وكذلك فك الإشتباك فى الجبهة الإسرائيلية السورية .. ولاشك أنه واضح الآن يسيادة الرئيس أننا أنت وأنا - نعمل من أجل السلام ، ولكن المسألة هى أى نوع من أنواع السلام وكيف ومتى الوصول إليه » .

وهنا دَكَّرْتُ السادات بأنه ليس لدينا إلا كارتان تلعب بها !! أحدهما الإعتراف بإسرائيل والثاني إنهاء حالة الحرب ، وبما أن إسرائيل تتفوق على مصر وغيرها من البلاد العربية من الناحية العسكرية فإننا لن نستطع أن نهدف إلى إنتصار عسكري . فوافقني ، وهنا أضفت قائلاً : لو أننا ركبنا طائرة وذهبنا بها إلى القدس ؛ فهذا عمل ينطوي تلقائياً على الإعتراف بإسرائيل وإنهاء حالة الحرب .. فنحن نلعب بكارتين أساسيين في السياسة دون أن نحجى أى شيء ، فالمكسب كله يعود لمصلحة إسرائيل ، كما تتضاعف قوتهم في المساومة ، كذلك فإننا سنثير ثائرة العرب والفلسطينيين ، كما أننا لن نستطع التقهقر إذا ماذهنا إلى القدس ، ولن يكون هناك مجال لنكت العهد بياسادة الرئيس ، بل إننا سنكون في مركز حرج يمنعنا من المناورة ، لنكره إسرائيل على الوصول إلى حل شامل » .

إستمع إلى السادات بيقظة وبكل أناة وصبر ، ولكنه كان متوتراً وعندما حضر فجأة جمال ، إبنة الوحيد ، إلى الغرفة ونحن على إنفراد : صرخ فيه غاضباً وطلب منه الخروج من الغرفة .. ثم أجاب الرئيس : بأنه يوافقني تمام الموافقة ، غير أنه يعتقد أن رأيه هذا قد يفرض نوايا إسرائيل الحقيقة . أجبته قائلاً :

« ولكن هذا في رأيي لا يمكن أن يؤسس هدفاً أساسياً ، كما أنه لن يؤدي إلى السلام الذي نعمل جميعاً من أجله .. حقاً سيادة الرئيس : إن زيارتك هذه قد تخرج إسرائيل أمام الرأي العام العالمي ، ولكن لفترة محدودة .. لذلك فتأثير هذه الزيارة سيتلاشى تدريجاً ما لم نضطر إلى توقيع معاهدة سلام منفصلة وبشروط إسرائيلية خاصة محددة بمشكلة سيناء » .

وهنا تناقشت في : أنه لو كان هدف الذهاب إلى القدس هو عودة سيناء .. فهذا أمر غير ضروري ، فسيناء لم تكن ولن تكون مشكلة أبداً .. فالإسرائيليون يعرفون تمام المعرفة أنه لن يكون هناك سلام في المنطقة ما لم ينسحبوا تماماً من هذه الأمكنة . كما أن ثلاث إدارات أمريكية متتالية تعلم هذه الحقيقة ، والدليل على ذلك أن المسودة الأمريكية لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل إشتطت بوضوح

إنسحاب القوات الإسرائيلية من شبه الجزيرة بأكملها إلى الحدود الدولية التي تفصل بين مصر وفلسطين عندما كانت الأخيرة تحت الإنتداب البريطاني .

وعلى ذلك ياسيادة الرئيس : فسيناء لم تكن ولن تكون في يوم مامشكلة ،
والآن إذا كان ذهابك إلى القدس مبعثه أسباب أخرى ، مثل الوضع الاقتصادي
الحالى ، فلا بد بأن نتصرف بشكل مختلف ، لآعن طريق زيارة بسيطة إلى
القدس .. فالزمن وإجراءات خاصة وملموسة هى التى تصلح من الظروف
الاقتصادية لأى دولة ياسيادة الرئيس . ومن هذه الناحية فإننا فى حاجة إلى
إجراءات داخلية كما نحتاج إلى معاونة دول الخليج والولايات المتحدة والقوى
الغربية » .

لم يختلف معى السادات حول هذه النقطة .. وهنا حاولت إقناعه مرة أخرى
أنه من غير المستحب الذهاب إلى القدس .

صدقنى ياسيادة الرئيس : « إننى لست ضد مقابلتك مع بيجين ، فأنا على
أتم الإستعداد لأن أرتب مقابلة فى واشنطن أو جنيف أو حتى ندعوه إلى
القاهرة ، أما الذهاب إلى القدس فهو شىء مختلف تماما .. فأنت تلعب بجميع
أوراقك بالذهاب إلى القدس ، دون أن تحينى شيئاً ، كما أنك ستفقد مساندة البلاد
العربية ، بل إن ذهابك سيظهر لك على نحو عنيف لم يسبق له مثيل .. كذلك لن
تستطع الولايات المتحدة أن تفعل أى شىء إذا ما ذهبت إلى القدس ، ولا شك
أنك ستجبر على بعض التنازلات الأساسية لأول مرة فى حياتك .. وأنت تعلم هذا
تمام العلم ، ولهذا فإنك لم تحبذ الرئيس كارتير عن فكرتك الجديدة هذه » .

ومرة أخرى لم يتناقش معى السادات ولكنه اكتفى بالإستماع إلى .. وهنا
حاولت إقناعه بأن مقابلة بيجين خارج إسرائيل ستكون شيئاً مختلفاً .. وعلى
السادات أن يتحدى بيجين لكى يتقدم الأخير ببرنامج سلام ، ويمكننا إذا فشل أو
تردد أن نكشفه أمام الرأى العام العالمى .. وهنا يستطيع السادات أن يفضح

بيجين في مؤتمر صحفى عالمى وأن يتصل برؤساء الدول العربية شخصيا لإخبارهم بالحدث .

ولو أنك إتبعْتَ هذا الطريق فإنك ستتحدى بيجين ولن تفقد شيئا .. بل الواقع أنك ستجنى ثمارا عظيمة عندما تبرهن عن إستعدادك لتوقيع معاهدة مشرفة ، وتظهر أن بيجين وزملاءه هم العقبة الحقيقية للسلام ، كما أن المسؤولية ستقع على الإسرائيليين . (لو أنك إتبعْتَ) ياسيادة الرئيس هذا العرض فإنك ستجنى مساندة الرأى العام العالمى ، كما ستكون لك أيضا الكلمة الأخيرة ، كذلك سيفتح أمامك مجال حرية الاختبار ، وسيكون لديك عدة مواقع ترتد إليها ، ياسيادة الرئيس : عليك ألا تخطو خطوة واحدة منفردة تكون في مصلحة إسرائيل أولا وأخيرا لاتعطيهم أى فرصة لعزل مصر عن العالم العربى وإذا ماحدث هذا فإن إسرائيل لاشك ستعلى عليك شروطها .

لم يكن هناك أى أمل في تنازلات أساسية من ناحية إسرائيل ردا على حركة السادات المسرحية ، فالإسرائيليون لا يلينون مطلقا . وَدَّ كَرْتُ السادات بأن إسرائيل الصقت بمسودة السلام التى تعرضها مذكرة سرية تقول فيها : إنهم سيقبضون في مرتفعات الجولان ، وأنهم لن يسمحوا بترك غزة وجوديا وسامريا (الضفة الغربية) لأى حكم أو سيادة أجنبية وعليه : فإن رحلة السادات لن تجبرهم على تطوير وجهة نظرهم .. كذلك أشرت إلى أن قراره بالذهاب منفردا إلى القدس ما هو إلا إنتهاك لتعهداته للبلاد العربية وتأكيد له للشعب المصرى بأنه يساند معاهدة سلام شاملة مبنية على إعادة جميع الحقوق الفلسطينية .. وكثيرا ما أعاد السادات تأكيدَه بالنسبة لجميع هذه الإلتزامات في عرضه للسلام .

ومرة أخرى لم يتناقص معى ، فشجعتنى هذا ، وقررت أن أقترح خطة بديلة وأنا أعرف تمام المعرفة أنه لا يجب رفض أى فكرة من أفكاره بصراحة ، فاقترحت الآتى : عوضا عن الذهاب إلى القدس ؛ عليه أن يدعور رسميا إلى مؤتمر دولى يحضره : أولا : رؤساء الدول الخمس ، وهم الأعضاء الدائمون لمجلس الأمن . ثانيا : رؤساء دول المواجهة ومعهم ياسر عرفات . ثالثا : سكرتير عام الأمم المتحدة .

ويتقابل الجميع في القدس الشرقية ليومين أو ثلاثة لوضع فلسفة أساسية لمعاهدة سلام للشرق الأوسط ، على شكل خطة رئيسية تحدد جميع النتائج الهامة والحل الأساسى لها ، ثم يتفرض هذا المؤتمر موصيا بأن يكمل مؤتمر جنيف العمل للسلام ، ويستمر الأعضاء في جنيف في مفاوضات لمعاهدة السلام وتفاصيلها حتى تسوى جميع خلافاتهم. على أساس خطة رئيسية يتبناها مؤتمر القمة المقترح . وأضفت أن هذا الإجتماع الهام سيضطر إسرائيل أن تلتزم بالقوانين الدولية ، كما أنها تضمن تلقائيا لإسرائيل وغيرها من الدول ضمانا دائما من أعضاء مجلس الأمن .. واستمع الرئيس السادات بكل إنتباه إلى عرضى المخالف لعرضه هذا ، وبدأ كأنه مسرور جدا ، كما وافق على جميع التفاصيل .

وهنا قلت إننى سأكتب هذا المشروع على مسودة على هيئة رسالة من الرئيس إلى الأطراف المعنية على أن نرسلها في نفس الوقت إلى كل من سيدعى إلى مؤتمر القمة وأوضحته أنه لا بد من إرسال هذه الرسائل إلى المشاركين في المؤتمر في الوقت نفسه حتى تحدث رد فعل مناسب .. ووافق الرئيس السادات على إقتراحى ، وطلب منى أن أجهز له مسودة ، وبدأ كأنه قد انصرف عن فكرة الذهاب إلى القدس .

واستمرت المناقشة بينى وبين السادات ما يقرب من ثماني ساعات دون توقف ، ولاحظت أثناء تركى منزل الرئيس والذهاب إلى منزلى أن رجال الصحافة مازالوا في الخارج وهم يتعجبون ويتساءلون « عما يحدث » ، وأمطرونى بوابل من الأسئلة غير أننى كنت غير مستعد بطبيعة الحال لأن أنطق حتى ولو بكلمة واحدة .

وفي إستراحتى الخاصة وجدت أسامه الباز مدير مكتبى والدكتور محمد البرادعى وهو مستشار قانونى في وزارة الخارجية ينتظرانى بفارغ الصبر ، وبعد أن استرحت قليلا قصصت عليهم شيئا فشيئا ما سمعته من الرئيس السادات ، وما أن انتهيت حتى إنفجر أسامة الباز قائلا : هذا جنون ؛ لاشك أن الرجل غير متزن .. لا بد من منع ذهابه إلى القدس حتى ولو استعملنا القوة . ولم يختلف إعتراض

البرادعى بالنسبة لفكرة السادات عن موقف الباز، ولكنه لم يعبر عن رأيه بنفس العنف، ثم وجه الدكتور البرادعى فجأه إلى أسامه الباز قائلاً ماذا تفعل لو أصر السادات على رأيه ؟ ! هل تذهب معه ؟ ! ولكن إجابة الباز كانت واضحة كل الوضوح : « لن أذهب إلى القدس إلا جثة هامدة » ، وبعد فترة وجيزة كشفت لها عن عرضى المقابل باجتماع مؤتمرة في القدس الشرقية ، وأضفت أن الرئيس السادات قبل رأبى ، فاستراح كل من الباز والبرادعى ، غير أنها إستمرأ فى التعليق بتشأؤم حول رأى السادات والهدف من ورائه .. وبعد أن هدأت الأمور قليلا ؛ أملت على الباز مسودة رسالة من الرئيس السادات إلى رؤساء الدول الذين سيدعون إلى قمة القدس الشرقية ، حتى يستطيع الرئيس أن يراها فى صباح اليوم التالى . ووافق الرئيس على ما جاء بها دون تغيير .

وفى اليوم التالى ركبنا الطائرة متجهين إلى إيران ، وهناك تناقشنا مع الشاه حول العلاقات الشنائية بين بلدينا ، ولم يرو الرئيس السادات للشاه أى شىء خاصاً بفكرته الأصلية عن الذهاب إلى القدس أو عما قدمته من عرض بديل . ومن إيران إتجهنا نحو الرياض حيث مكثنا يومين ، وداربيننا وبين الملك خالد والأمير فهد ولى العهد والأمير عبدالله والأمير سلطان والأمير سعود بن فيصل وزير خارجية السعودية ، مناقشات طويلة ، واتسمت المقابلات بالأخوة .. كما كان السعوديون كمادتهم على جانب عظيم من المجاملة .. وفى اليوم التالى لحضورنا إلى الرياض قلت للرئيس السادات : « مارأيك فى إجتماع خاص مع الملك خالد والأمير فهد ؟ فلنجس معها ، وأنت ياسيادة الرئيس تجربهما بنفسك عن فكرتك فى الذهاب إلى القدس » ثم أضفت قائلاً « ولا بد أن توضح لها أنك لا تطلب تأييدها أو التزامها بما سوف تقوم به فى النهاية .. وليس الغرض من الاجتماع بها إلا أنك تضمهما فى الصورة لعلاقتها الخاصة بك .. وهذه الطريقة تدرك رد الفعل لديهم . » وقدمت هذا الإقتراح لسببين ؛ أولاً : أردت معرفة إذا ما كان السادات قد نبذ فكرة الذهاب إلى القدس أولاً وثانياً : لأننى كنت أرجو أن يكون رد فعل السعوديين لهذه المبادرة عنيفاً إلى درجة تمنعه منعا باتا ونهاثيا ، وتحم عليه العدول عن رأيه .. ولكن بكل أسف رفض السادات فكرة الإجتماع بالملك خالد وولى

العهد الأمير فهد ، أوأى سعودى آخر ليطلمهم على خططه .. وحقيقة الأمر أنه إغتاظ بشدة لعرضى هذا ، واصر على أن السعوديين لا يمكن أن يتفهموا هذه الأفكار ، وأعلن قائلا : إنهم ليسوا بالمستوى الذهنى ليفهموا أو يتفهموا هذه التحركات .

وقررت أن أخبر السعوديين على الأقل بفكرة القمة فى القدس الشرقية .. وعندما زارنى الأمير سعود الفيصل فى جناحى فى دار الضيافة أخبرته عن نيتنا فى الدعوة إلى مؤتمر قمة عالمى ليرسم إطارا للسلام والأمن فى الشرق الأوسط .. وتناقشنا حول العرض بشئ من التفصيل ، وكان رد الفعل لديه مشجعا جدا ..

هذا غير أن النجاح الملموس لزيارتنا إلى الرياض كان نتيجة الإجتماع الثانى الذى رأسه الأمير فهد .. وكان حاضرا فيه الأمير سلطان والأمير عبد الله والأمير سعود .. وانتهر الرئيس السادات الفرصة ليطالب من السعوديين أن يضغطوا بشكل خاص على الرئيس الأسد حتى يتوقف عن مناقشاته وإثارته لعقبات مصطنعة حول استئناف مؤتمر السلام فى جنيف .. ووافق الأمير فهد قائلا « هذا ماننوى فعله » ، وهنا تدخلت وعرضت على الأمير فهد أن يتحرك الأمير سعود نحو دمشق حتى يحصل من الأسد على دعمه النهائى غير المشروط لمؤتمر السلام فى جنيف .

والحقيقة قد استمتعت وبكل إخلاص بالإجتماع بالأمير فهد ، وفى عدة مناسبات عندما كان وليا للعهد ، ولقد تأثرت بعلمه النافذ عن المشاكل الدولية المعقدة فتوافق تفكيره ووضوحه كانا ركيزة فى هذه الأيام العصيبة .. كما أن مبادرته والقرارات التى اتخذها بعد أن أصبح ملكا كانت بناءه على نحو خاص ، والأزمة اللبنانية مثال لذلك ، وللأمير عبد الله ولى العهد فضيلة الصراحة والوضوح مفصحا أفصاحا مباشرا عن لب المشكلة التى تواجهه ، ومع أن الأمير سلطان وزير الدفاع مؤثر بنفس الدرجة إلا أنه أكثر هدوءا ومرونة . وأما الأخ الأمير سعود وزير الخارجية فهو مثقف ، ولقد ورث عن والده جلالة الملك فيصل الكثير من طباعه .

وعندما عدنا إلى القاهرة فى ٤ نوفمبر أعطيت التعليمات للبايز والبرادعى للبدء فى إعداد دعوات الرئيس إلى مؤتمر القمة العالمى المنعقد فى القدس الشرقية

وكانت جميع الرسائل مجهزة في هذا اليوم .. واستدعاني السادات وكان قد وافق على أهمية إرسال جميع الدعوات في نفس الوقت ، صارخا عندما رأى الرسالة وقال : إنه مضطر إلى إخبار صديقه الرئيس كارتير قبل الآخرين .. ولكن ناقشته قائلا : لقد إتفقنا على إرسال جميع الرسائل في نفس الوقت تجنباً للمشاكل .. كما أن أهمية الإقتراح المصري تكمن في إرسال كل هذه الرسائل في نفس الوقت فأجاب السادات قائلا : كلا .. كلا .. يا إسماعيل إنني مضطر إلى إبلاغ صديقي كارتير قبل الآخرين » ، فذكرته بأنه لم يبلغ الرئيس الأمر يكي عن فكرته في الذهاب إلى القدس ، وأضفت قائلا : أخشى ياسيادة الرئيس أن يتصور الرئيس كارتير ، وهو ما سوف يقوله له زملاؤه : « أنك تحاول أن تسرق الضوء منه » باقتراحك مبادرة جديدة ، وهكذا سيرفض العرض . ولكن السادات إستمر في صلابته بوجوب أخبار صديقه كارتير أولا .

وبالزعم من تشككي إلا أنني طلبت من السفير « هرمان ايلتس » أن يزورني في بيتي في نفس الليلة ، وسلمت له رسالة من السادات لكارتير حول إجتماع قمة عالمي ، وعن العرض الذي يجب إرساله إلى كل المشتركين . وفي الرسالة قال السادات « لقد حاولت تقييم تطور عملية السلام ابتداء من المقابلة الأولى لمؤتمر جنيف إلى جهودك عندما توليت الرئاسة ، وأراني مقتنعا تمام الإقتناع بأن وقتنا وجهودا كثيرة صرفت على مسائل لها طبيعة إجرائية حتى أن هذه المظاهر الإجرائية طغت على « جوهر أساسيات السلام ، وعلى أية حال لو إستمر هذا الوضع دون ردع فإنه يعرض مسار السلام للخطر عن طريق المناقشات اللانهائية حول مسائل إجرائية » .

وللأسباب المتقدمة أود أن أخبرك بأنني شعرت انه من المحتم التقدم لحركة أساسية عن طريق عرض معادلة جديدة ، والتي أرجو منها أن تخلق منفذا على طريق السلام»

وحدد باقي الخطاب تفصيلات العرض .

ووصلني رد كارتير في اليوم التالي .. وكما كان منتظرا ، فإنه خشي على مجهوداته الشخصية في الدعوة لإجتماع مؤتمر السلام في جنيف في ديسمبر ١٩٧٧

من عرض السادات لمؤتمرة عالمي .. وأما رد الرئيس كارتر على الرئيس السادات فكان على النحو التالي :

« سيدى الرئيس : إن تجاربي الشخصية المحدودة ودراسة التاريخ يدلان على أن مؤتمرة عادة مايكون أفضل لتأكيد الإتفاقات السابقة التى توصلت إليها الدبلوماسية الهادئة بدلا من محاولة الوصول أثناء انعقادها إلى إتفاقات ، وخاصة إذا كانت وجهات نظر المشتركين متشعبة ومختلفة كما هى فى حالة الشروط النهائية للتسوية فى الشرق الأوسط .. أعتقد أننا تقدمنا تقدما ملموسا ، ومبادرة جريئة كهذه قد تدل على ترك الإتفاقيات الصعبة والمتعبة التى توصلنا إليها ، وبعد بداية مؤتمر جنيف نستطيع أن نقوم بعرضك هذا إذا فشل مؤتمر جنيف أو وصل إلى طريق مسدود . أو عجز عن إتمام النجاح .

« لقد طلبت منى ياسيادة الرئيس أن أعلق سرا وبصرحة ، وهذا هو ما فعلته ، وبالروح التى إتسمت بها علاقاتنا الوثيقة والشخصية : إنى آمل الإتقوم بأقتراحك هذا» .

وعندما قدم لى إيلتس رد كارتر كان رد الفعل الأول لدى السادات أنى أصبت بتنبؤى أن الرئيس الأمريكى سبرى فى عرض السادات محاولة لسرقة الضوء منه . وأقنعت معارضة كارتر السادات بالعدول عن تنفيذ خطته ، وبالتالى لم ترسل دعوات مؤتمر القمة أبدا .. ومرة ثانية تركزت جميع الجهود على إجتماع مؤتمر جنيف .. خلال هذه التحضيرات وقع حادث أثار عندى شكنا جديدا حول سياسة كارتر الخارجية وتصرفاته وحول افتقار التعاون بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمر بكية .

ووجهة نظر كارتر- كما يذكر- هى أن مسار السلام تحت سيطرته تماما بالنسبة لاتصالاته بجميع الأطراف المعنية ، خاصة وأنه كثيرا ماطلب من مصر ترك معالجة أمور سوريا والفلسطينيين إلى الولايات المتحدة .. ومهما يكن : فبعد فترة قصيرة من تبادل الخطابات الخاصة بقمة القدس الشرقية وصل السادات خطاب آخر من كارتر وكان الخطاب مكتوبا باليد ومختوما بالختم الرئاسى ، وفى

رسالته القصيرة دُكر كارتير السادات بوعده بالقيام بكل ما يطلبه الرئيس الأمريكي حتى يساعد مسار السلام ، ثم طلب كارتير في خطابه هذا مساعدة السادات لإقناع المنظمة والسوريين أن يكونوا أكثر إستجابة لمعاودة إنعقاد مؤتمر جنيف .. اما ما الذى حدث حتى جعل كارتير يغير رأيه و يطلب معاونة السادات ؛ فالأمر بالنسبة لى ما زال خفياً ؛ وذلك لأنه لم يحدث أى شئ ملموس يبرر مخاوف كارتير الفجائية حول موقف الاسد والمنظمة .. يضاف إلى ذلك أن خوف كارتير من عدم اجتماع مؤتمر جنيف للمرة الثانية لم تشاركه فيه وزارة الخارجية الامريكية .. فقد وجه وزير الخارجية فانس خطابا إلى جميع وزراء الخارجية العرب المجتمعين في تونس معرباً عن ثقته الكاملة في أن الامور تسير سيرا هادئا نحو جنيف .. غير أنه كان واضحا وجود خطأ ما في واشنطن ونواحيه وخاصة في الاتصالات بين البيت الأبيض ووزراء الخارجية .

وقد وصلنا في القاهرة بين الخامس والتاسع من نوفمبر ثلاثة خطابات متناقضة من واشنطنجتون خطاب من كارتير يدل على الثقة في مؤتمر جنيف و يطلب من السادات ألا يدعولقمة القدس الشرقية ، وخطاب ثان من كارتير يدل على وجود مشاكل بالنسبة للحصول على التزامات سوريا والفلسطينيين بمؤتمر جنيف وثالث من فانس يدل دلالة واضحة على أن مؤتمر جنيف في طريقه الى الانعقاد .

وكانت رسالة كارتير الخطيئة هامة من ناحية اخرى .. إذ نوه السادات بأن هناك شيئا غير عادى أو غريباً في هذه الرسالة ؛ ليخلق انطبعا على نحو ما بأن هناك صلة بينها وبين الذهاب الى القدس .. كذلك ادعى بأن هذا الخطاب لم يقرأه إنسان آخر إلا هو .. وهذا كله غير صحيح .. فالخطاب لم يحتوى على شئ سوى إلتماس للسادات بأن يؤثر على الأسد والمنظمة .

والسادات بنفسه سلم إلى هذا الخطاب ، وقرأته ..

والمشكلة عند الرئيس السادات هي ميله إلى خلق جو درامي وإعطائه أهمية غير عادية .. وكثيراً ماتوهم أشياء لم تحدث مطلقاً ثم يلقى بيانات متعارضة تماما

مع الحقيقة .. فقد كان هدفه الوحيد إيهام الناس بحدوث ما يقوله متناسيا باستمرار أن هناك أكثر من طرف لكل حدث سياسى دولى ، وأن هناك مستندات أجنبية رسمية لجميع الاتصالات والمعاملات .

ومن بين خيال السادات الجامح إدعاؤه أن رده على خطاب كارتر كان رداً خاصاً ، وأنه هو وحده كما كان يقول الذى يعلم محتوياته .. وفى واقع الامر اننى «انا» الذى اعددته له ، وقد قام بنسخه بخط يده ليتمشى مع الأصول الدبلوماسية بأن خطاباً بخط اليد يرد عليه بمخطوط آخر .. والرد الذى أملتته كان تأكيداً بسيطاً بأن السادات سيفعل كل ما فى وسعه لينعقد مؤتمر جنيف .. وعندما أتأمل الماضى لابد أن أعترف بأنه مها حدث ، فالمسودة التى كتبته قد تكون هى التى أحييت فكرة السادات بالذهاب الى القدس .. فلمعرفتى بحبه للكلمات القوية اضفت جملة تعنى انه سيتخذ خطوة شجاعة ليساعد مجهودات كارتر .. ولم أكن أتصور أن كلمة «شجاعة» ستضرب على وتر حساس فى خلد السادات وتشعل فكرته بالذهاب الى القدس ، ولكن الحقيقة أن هذا هو ما حدث .

ومهما يكن من أمر ما يدور فى ذهنه فى ذلك الوقت ، فقد كشف السادات لى عن تصميمه أكثر من ذى قبل على ان يستمر فى العمل على موقف عربى موحد قبل مؤتمر جنيف .. وتناقشنا فى هذه الأمور بالتفصيل ؛ إعداداً لاجتماع وزراء خارجية العرب فى تونس ، الذى كان سيعقد فى الثانى عشر من شهر نوفمبر ١٩٧٧ ، وهو الاجتماع الذى اقلق بال «فانس» ، ودفعه إلى كتابة خطابه حاثاً وزراء الخارجية على عدم اتخاذ قرارات تؤدى إلى إعاقة انعقاد مؤتمر جنيف . وعلى العموم : طوال محادثتنا حول اجتماع وزراء الخارجية كان السادات يصمم على أن الوقت مناسب لتكوين جبهة استراتيجية مكونة من دول المواجهة ومدعمة بدول الخليج ، وكثيراً ما أكد أن مصر ملتزمة التزاماً تاماً نحو المنظمة الفلسطينية ، وأن المشكلة الفلسطينية هى لب التسوية للسلام العادل والشامل . وكان يريد من اجتماع تونس أن يكون اجتماعاً تاريخياً تحت قيادة مصر ، وأوصانى قائلاً : «لابد أن تؤكد على جبهة موحدة ، وأن تكون جميع القرارات أكثر من مجرد ثرثرة ..

نحن في حاجة إلى استراتيجية حربية ومياسية يقوّمها الدعم المالى والجسدى ..
ولهذا السبب اتفقنا على ان اجتماع القمة العربى الذى سندعوه اليه فى مؤتمر
تونس يجب ألا يتم فى تاريخ قريب أوبدون تحضير، فلجان على مستوى الوزراء
لا بد ان تجتمع أولا لتحضير الأسس ، وإننا فى حاجة إلى ثلاثة اشهر على الأقل
لهذا التحضير . كذلك فأن الغرض من التأخير هو اعطاء القوتين العظميين وقتا
كافيا للاجتماع فى نهاية شهر ديسمبر كما إتفق عليه .. وللوصول أيضا إلى وحدة
عربية كاملة . كذلك وافق السادات أيضا على أن أعقد مؤتمرا صحفيا فى تونس
لأعلن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا .

ولإظهار اهمية التزام مصر بموقف عربى موحد قررت بموافقة السادات أن أدعو
ياسر عرفات لزيارة القاهرة فى التاسع من نوفمبر .. وكان على السادات أن يلقى
خطابا هاما فى مجلس الشعب .. ولأول مرة دُعِيَ عرفات من مجلس الشعب
للحضور وقبل الدعوة فأرسلنا إليه طائرة حربية تحمله إلى القاهرة والغريب :
كانت هذه المناسبة هى المناسبة التى اختارها السادات ليعلن عن استعدادة
للذهاب إلى القدس .

كان المفروض أن يلقى السادات فى المجلس خطابا مكتوبا ، غير أنه فجأة
إنحرف عنه ، وأعلن منفعا أنه على أتم الاستعداد للذهاب إلى أى مكان فى العالم
حتى الى القدس و يلقى كلمة موجهة إلى الكنيست لوساعد هذا على انقاذ دم
أبنائه وصدم ياسر عرفات وتساءل « مامعنى هذا الكلام ؟ ! .. هل يتعمد
السادات هذا القول فى حضورى .. هل دعوسمونى إلى القاهرة لأسمع هذا
الكلام » ، وأكدت له أنه لم يكن هناك أى خطأ لذلك ، وأن هذه زلة لسان ،
ولكنى شخصا لم أكن متأكدا .

وقد اضطربت بشدة لأن السادات لم يعط أى انذار مسبق بأنه قد يشير فى
خطابه الى احتمال الذهاب الى القدس ولو بطريقة عرضية .. غير أن أعضاء
المجلس والشعب المصرى كذلك لم يتصور ان كلمة السادات يجب ان تفسر
تفسيرا حرفيا ، ولم يمن الهتاف الذى قابل هذا الاعلان أن أعضاء المجلس وافقوا

على فكرته في الذهاب الى القدس ، أو إعتقدوا أنه ينوى الذهاب فعلا ، كل ما في الأمر أنهم إنفعلوا يقول الرئيس عندما أعلن استعدادة للذهاب إلى أى مكان في العالم لينقذ دماء أبنائه متمشيا مع قول مصرى شعبى « بأن الانسان المصرى مستعد دائما للذهاب إلى نهاية العالم ليحصل على شئ ما » قليل جدا من الأفراد شك في أن بيان السادات لم يكن إلا نوعا من البلاغة .. وكان ياسر عرفات واحداً منهم ، وكان الآخر الفريق الجسمى وزير الدفاع الذى همس في أذنى قائلاً « لقد أعادها مرة ثانية » .

وملاحظة الفريق الجسمى تستدعى شيئا من التفسير .. فبعد عودتنا من بوخارست وطهران والرياض دعا السادات مجلس الأمن القومى المصرى فى الخامس من نوفمبر ليعطيهم ملخصا عن رحلته .. وابتدأ السادات ببيان عام عن الزيارات وخص بالتفصيل محادثاته مع الرئيس شاوسسكو شارحا عرض وجهة نظريه حول كيان فلسطينى ، وفى النهاية وبطريقة عرضية .. كأنه يشير الى ممثلى الشعب المصرى قائلاً : إننى مستعد للذهاب إلى القدس وإلقاء خطاب فى الكنيسة لو كان فى هذا انقاذ لدم ابنائى .

وتبع البيان سكوت تام ، والظاهر أن أحداً لم يأخذه مأخذ الجد . ولم يسترسل السادات فى فكرة الذهاب الى القدس ، ولعل ذلك يعود إلى عدم اتخاذه القرار النهائى ، وألأنه كالعادة لا يريد منحنا فرصة للتعليق أو المناقشة لما يقول وتبدد هذا السكون بالفريق الجسمى الذى رفع يديه فجأة وصرخ قائلاً « الكنيسة كلا .. الكنيسة كلا .. هذا غير ضرورى » .. والجسمى عادة رجل نظام فهو لا يتدخل فى الحديث دون استئذان السادات ولكنه هذه المرة كان مضطربا خوفا من أن يعنى الساعات ما يقول .. ومرة أخرى عاد السكون شديدا فى الاجتماع ، ولم ينطق احد بكلمة ، واستمر السادات يناقش مسائل أخرى كأنه لم يسمع الجسمى على الإطلاق .

وقد ادعى بعض كبار المسئولين أن السادات عرض على مجلس الأمن القومى فكرته بالذهاب الى القدس ، وأن المجلس ناقشها ، ووافق عليها واحد من هؤلاء

المسؤولين هو مصطفى خليل الذى عين بعد ذلك رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية ، كما نسب نفس الشئ ايضا الى كمال حسن على الذى عين وزيرا للخارجية فيما بعد ، وان كان الاخير نفى رسميا في مجلة روزاليوسف أن ذلك حدث .. وعلى العموم لم يفسر السادات مطلقا الاسباب التى دعت له هذه المبادرة ولم يوافق مجلس الامن القومى رسميا عليها ، وهنا لابد من الاشارة الى ان السادات نفسه كرر في مناسبات عدة كما كتب فى كتابه « البحث عن الذات » انه لم يتناقش مع كائن ما إلا مع « فهمي » وزير الخارجية الذى اتخذ موقفا مضادا من أول الامر .. وهنا أود أن أضيف انه حتى لو كان مجلس الامن القومى قد وافق على رحلة السادات لاستقلت فوراً .

وذهب السادات واعضاء الوزارة إلى ردهة الاستراحة بعد لقاء الخطاب في مجلس الشعب ، وناداني هناك أمام الجميع صارخاً : « هذه زلة لسان ، أرجو يا إسماعيل أن تمنعها الرقابة منعاً باتاً » فأمرت فوراً بحذف الجملة الخاصة برحلة القدس والكنيسة من خطاب السادات ، وبناء على ذلك لم يظهر في صحف الحكومة في اليوم التالي أى إشارة إليها غير أن المراسلين الأجانب الذين حضروا مجلس الشعب ابرزوا هذه الفقرة بالذات في برقياتهم .

اجتماع وزراء خارجية العرب :

وافتح مجلس وزراء خارجية العرب في تونس في ميعاده المحدد في الثاني عشر من نوفمبر بعد أيام قليلة من خطاب السادات .. ومن عجائب القدر أن الاجتماع نجح نجاحاً عظيماً بالنسبة لمصر في محاولات جاهدة لتقوية رابطة العرب .. واتسمت الجلسات بجو من التوتر والقلق . وانهمرت الأخبار والإشاعات المتضاربة من جميع الاتجاهات ، ولأول مرة إشتبك في الاجتماع واحد وعشرون من اثنين وعشرين من وزراء خارجية العرب ، ومثّل وسائل الإعلام العربية والأجنبية كثير من المراسلين ، وتوتر الجو بسبب إشاعات كثيرة مزعجة حول مبادرة قد تقوم بها الدول العربية التي تدعى الدول التقدمية . وتوقعت أن ينشق البعض منهم عن اجتماع

تونس متبنين مواقف متطرفة بالنسبة لإعادة إجتماع مؤتمر جنيف للسلام ،
ومنتهزين الفرصة للهجوم على أنظمة الحكم المنافسة في البلاد العربية الأخرى .

وقبل الإجتماع الرسمى للمجلس كالعادة تقابلنا دون رسميات في جناح
وزير خارجية الكويت الشيخ الصباح ، وهو رجل صريح غلص يصل إلى هدفه
مباشرة ، وكثيرا ما كانت اقتراحاته الموقفة ناجحة .. وفي بداية الإجتماع كان
عهد الحليم خدام وزير خارجية سوريا وهو صديق ورجل وطنى أول من تكلم
ليشرح بشكل عام موقف حكومته وما تنتظره سوريا من إجتماع تونس .

وأعطيت زملائى مايكفى من الوقت ليتحدثوا عما يريدون ، كما قصدت
ألا أتكلم إلا فى النهاية .. وقد اتبعت هذه السياسة خلال جميع إجتماعات الجامعة
العربية لأننى لم أرد أن يكون الإنطباع السائد هو أن مصر وهى أقوى الدول
العربية تريد فرض إرادتها من أول الأمر .. وأعطاني هذا المنحى فرصة من الوقت
لمضم مايقوله زملائى وتلمس جو الإجتماع .. وكثيرا ما نجحت لهذا السبب في
تفسيرى في النهاية لموقف مصر أو في مصالحة الآراء المتنافرة لبعض من زملائى ..
وقد اتبعت في تونس هذا المنحى بكل دقة .. وبعد الإستماع بيقظة لوجهات النظر
المختلفة أجملت الموقف المصرى على الوضع التالى :

إننا في مصر نعتقد أننا وصلنا إلى مرحلة يجب فيها على العرب أن يلموا
بأمورهم و يتناولوها بشكل جدى مبتدئين بتحديد هدفنا بدقة ثم الإتفاق على
إتخاذ الخطوات العملية الهامة لتنفيذ القرارات الإستراتيجية التى نتبناها خلال
هذا الإجتماع .

ثم أضفت أننا نعتقد أنه حان الوقت لكى نتخلص من كثير من الكلام
البليغ ، وأن نتجنب كذلك القرارات غير العملية التى لا يمكن تنفيذها وكما
اتفقت مع السادات فإننى أوضحت قائلا :

« لقد حان الوقت أن ترسم البلاد العربية إستراتيجية عربية عملية وشاملة
من الناحية الحربية والسياسية والإقتصادية هذه الإستراتيجية العربية الأساسية

يجب تحضيرها باتفاق عن طريق مجالس عربية للوزراء ، وعلى المجالس الوزارية هذه أن تجتمع في المستقبل القريب إجتماعات غير عادية لمناقشة السياسة الكاملة التي تلزم لتنفيذ هذه الخطة بنجاح .

وعلى وزراء الدفاع العرب كذلك أن يجتمعوا فور إنفضاض إجتماع تونس . والمفروض من إجتماع وزراء الدفاع هو دراسة الوضع الحربى من جميع النواحي ، وعليهم فحص قدرات وعجز الأنظمة الحربية العربية ، ومقارنتها بالنظام الحربى الإسرائيلى عارضين خطوات ملموسة لعلاج الوضع فى وقت قصير جدا .. وهناك حاجة لإجتماع وزراء الاقتصاد والمالية العرب ليفحصوا الطرق والقرارات اللازمة لتجنييد مواردنا المالية لخدمة الاستراتيجية الحربية العربية المعروضة عن طريق وزراء دفاعنا وبعد إنجاز هذه الاعمال عليهم رفع توصياتهم لإجتماع غير عادى إلى وزراء خارجية العرب الذين عليهم تمحيص هذا التقرير بدقة ووضع توصيات واضحة لإجتماع قمة للدول العربية وعلى ذلك فإن مصر تعرض أن تجتمع القمة العربية خلال ثلاثة شهور حتى يستطيع رؤساء الدول العربية التصديق على توصيات وزراء الخارجية .. وستكون قرارات رؤساء الدول العربية ملزمة لنا جميعا ، كما تمعدنا لأول مرة بخطة إستراتيجية أساسية تنفذ تلقائيا ، وتحترم من الجميع دون أدنى تأخير .

واستمع إلى جميع زملائى بعناية ، ولكن كما هى العادة إعتراض وزير خارجية سوريا .. فلم يكن مسرورا بعرضى والحقيقة أنه أعلن بعد أن إستمع إلى ألاختيار أمامه إلا العودة إلى دمشق ، وأضاف أن طائرته ما زالت مستعدة فى مطار تونس . كانت مشكلته الأساسية أنه لا يستطيع أن يقبل التوصية بإجتماع قمة العرب خلال ثلاثة أشهر لأن القيادة السورية كانت تريد الإجتماع خلال عشرين يوما فقط .

وتخرج الموقف ، غير أن إقتراحه أثار ضحك الجميع فلم يكن من المستطاع عقد مؤتمر القمة فى بحر عشرين يوما لأسباب عملية وسياسية .. وأصر السوريون على إجتماع مبكر ليدفعوا قمة العرب إلى أن تتبنى قرارات متطرفة يتعذر الوصول إليها ..

وهكذا يهدمون أى فرصة لإجتماع مؤتمر جنيف فى نهاية شهر ديسمبر .
وبعد إنتهاء خدام : تكلمت ثانية موجها حديثى إليه ومداعبا « إن أفضل
شئ لك يا عبد الحليم هو أن تركب الطائرة فعلا وتعود إلى وطنك » وضحك
الجميع ، فأضفت قائلا .. نحن هنا فى إجتماع غير رسمى .. ولكل فرد منا الحق
فى وجهة نظره ولكنى أكره أن أرى صديقى عبد الحليم يتركنا وعلى ذلك فإن
توصيتى له بعد أن نفترق .. أن يهرع لينام نوما هادئا و يقابلنى الساعة السادسة
والنصف فى الإجتماع الرسمى .

وفى السادسة كنت فى إنتظار خدام ووصل ، وأخبرنى أن لديه مشكلة هامة ؛
فالموقف الذى إتخذه خلال الإجتماع غير الرسمى أملى عليه من القيادة السورية
بأجمعها بما فيها المجلس الأعلى لحزب البعث .. يضاف إلى ذلك : أن القيادة
السورية وافقت على الخطاب الذى سيلقيه فى الإفتتاح الرسمى للإجتماع ،
والخطاب فى ست وثلاثين صفحة .. اقترحت ألا يلقى مطلقا خدام هذا الخطاب
بل عوضا عن ذلك عليه أن يوزعه على رجال الصحافة .. وقد وعدته فى نفس
الوقت بالدفاع عنه فى إجتماع المجلس إذا انتقِدَ أو هُجِمَ أى من حكومة وخاصة
إذا كان هذا الإنتقاد من جانب سعدون حمادى وزير خارجية العراق .

وتحدثت سرا مع عبد المنعم التريكى وزير خارجية ليبيا منذرا بأنه إذا لم يتعاون
أثناء إنعقاد المجلس أو إذا إتبع طريق الكلام البليغ فإنى لن أستأنف العلاقات
الدبلوماسية مع ليبيا خلال تواجدنا فى تونس .

وافتتحت الجلسة بكلمة القاها رئيس وزراء تونس نيابة عن الرئيس . ثم
ترأس الإجتماعات حبيب الشطى وزير خارجية تونس وألقى محمود رياض
سكرتير عام الجامعة العربية خطابا .. وأعلن عن إفتتاح المناقشة وتساءل رئيس
الجلسة عما إذا كان أى فرد يريد الكلام ، ولكنه لم يجد تجاوبا ، وساد غرقه
الإجتماع سكوت تام .. وهذا شئ جديد ، ففى العادة كثير من الخطباء يطلبون
الإشتراك فى المناقشة خاصة خدام ، وبعد مرور دقائق إتجه الجميع بأنظارهم نحو
خدام ولكن دون جدوى .. ومر ما يقرب من عشر دقائق ، ولم يزل السكون التام

مستمرا ، وصار الجوع غير عادى ، ومرة ثانية سأل الرئيس عما إذا كان أحد وزراء الخارجية يود أن يتحدث ، ومرة ثانية لم يحظ بأى رد .

فقاطعت السكون قائلا بدعابة « فقد جرت العادة : إذا لم يكن خدام أول المتحدثين فلن يتحدث أى شخص آخر ، ولن تكون على ذلك أى حيوية فى اجتماعاتنا » . وضحك الجميع إلا أحد الوزراء الذى غضب للملاحظاتى ، ظانا أن هذا السكون جزء من تحرك منظم مسبقا بين دمشق والقاهرة .. وطلب الكلمة فورا وبدأ ينتقد الجميع خاصة سوريا ، وأعلن على غير إنتظار أن المشاكل والريب التى لاحت فى الأفق العربى والقرارات القاصرة والعقيمة هى نتيجة مباشر للموقف الذى تبنته أكبر وأقوى الدول العربية بالنسبة إلى الإتحاد السوفيتى » .

والحقيقة أن الوزير لم يذكر مصر بالإسم غير أنه كان واضحا أن يعنى مصر .. لم أقاطعه بل تابعت عن كئيب ملامح وجه زميلى السورى الغاضبة .. ووضح أنه يود الحديث فورا ولأتحجب هذه الكارثة وأمنع تبادل التهم طلبت الكلمة فورا بعد إنتهاء الوزير من حديثه ودافعت عن سوريا والفلسطينيين كما مدحت دول الخليج لأنها ساعدت مصر وسوريا على تحمل الهزيمة ، والاستعداد للمستقبل ، أما العراق فلم يفعل شيئا .

وكننت أراقب زملائى المتجمعين حول المائدة وأنا ألقى الخطاب ، وشعرت بشىء من الرضا لنيل مساندتهم التامة عن طريق قلب الأمور على رأس الوفد العراقى وقدمت رسميا الموقف المصرى بإعادة جميع النقاط التى تحدثت عنها فى الإجتماع غير الرسمى ، ومرة ثانية لاحظت أن رد فعل جميع الزملاء تقريرا الجالسين فى الاجتماع كان إيجابيا فصر جادة ، وهى تعرض إجراءات عملية ثابتة ، تؤدى إلى حلول عملية لإستراتيجية عربية أساسية .

وما أن انتهيت من خطابى حتى أراد زميلى الليبى عبد المنعم التريكى أن يعاون زميله العراقى ، حتى لا يفسر سكوتة فى ليبيا وتركه زميله العراقى دون تأييد على أنه إغتيال لى ، وهمس بأنه يود التحدث ، ولكنى ذكرته بأنه لو فعل فلن أستأنف العلاقات مع بلده وتحرزا لإنذارى قرر أن يتعاون فلم ينطق بكلمة خلال

الاجتماع .. وفي نهاية الاجتماع تقدم الزميل الوزير الذي هاجم مصر دون أن يسميها ليعتذر وقال أنه تعرض لضغوط .. وعلى العموم كان الوزير المشار إليه صديقا شخصيا ورجلا مثقفا ومفاوضا قاسيا .. واعتترف له بذلك .

وتركز كلام الخطباء الآخرين حول عرض مصر معربين عن دعمهم الكامل له .. كان الإعتراض الوحيد من ناحية « خدام السورى » ، فقد كان فعلا في مركز دقيق ؛ لأن تعليمات صدرت إليه أقتضته أن يدفع القمة العربية للإجتماع خلال عشرين يوما .. وليصل إلى حل موفق و يتحلل من قاذته في دمشق طلب خدام من الممثل السودانى أن يقترح إجتماع القمة العربية بعد شهر .. ولما رفضت هذا الإقتراح ؛ عرض الممثل السودانى كتنسوية أن يكون الإجتماع بعد شهرين غير أنى صممت على موقفى قائلا : كلا .. من المستحيل أن يقام الإجتماع قبل ثلاثة أشهر ؛ لأنه يحتاج إلى إستعدادات كثيرة لو أننا جادون ، وفي النهاية وافق كل من خدام والممثل السودانى ، وانفض إجتماع وزراء الخارجيه العرب فى الخامس عشر من نوفمبر سنة ١٩٧٧ بعد أن تبنا العرض المصرى بأكمله .

ونجحت مصر نجاحا كاملا ، وحقيقة أخرى هى : أن المداولات الرسمية وغير الرسمية كانت مشرقة .. كنا جميعا مدركين أنه يجب علينا أن نتحد ، وأن نقرب من الأمور بطريق ملموس .. كما أجمع الإتفاق على الحاجة إلى التزام صارم نحو أى خطة يتفق عليها العرب .. وقد استرعى الاجتماع من الناحية الدولية انتباهها كبيرا .. وكان لابد من تسرب المعلومات عن جو الاجتماع وعن المناقشات بالتفصيل .. وحملت أسلاك البرق كثيرا من المقالات .. وكان الجو مبهجا ، وتأثر حبيب الشطى وزير خارجية تونس المتألق والذي كان مؤثرا فى الجو ، وشعر بفخر للإجتماع الذى رأسه لحدوث تقدم كبير بسبب موضوعية العروض المقدمة من مندوبى مصر ، وفى خطابه الختامى أسبغ على مصر فخر نجاح هذا الاجتماع غير العادى ..

لاشك أن الاجتماع التونسى كان مسألة غير عادية ، كما تبينى قرارات لم يسبق لها مثيل . لقد كان حدثا تاريخيا من نواح كثيرة للقومية العربية .

وطالبني الرئيس السادات خلال إجتماع تونس مرتين في التليفون ، في المرة الأولى أراد أن يعرف جو الاجتماع والقرارات التي يحتمل أن يتخذها وزراء الخارجية .. كما استعلم عن عودتي إلى القاهرة ؛ فأخبرته بأنني لن أستطيع العودة حتى ينتهى الاجتماع . وخلال المحادثة الثانية كان السادات مضطربا وعصبيا ، وتكلم عن بيجين بهلوسة ولغة شديدة وكانت ثورته (قبل كل شيء) متجهة نحو الإلتماس الذى خاطب به بيجين المصريين في الحادى عشر من نوفمبر ردا على إعلان السادات بإستعداده للذهاب إلى القدس وحاول بيجين إقناع المصريين بأنه راعب في السلام ولكن الواضح أنه سلام بشروطه هو مثال ذلك أنه أعلن صراحة أن « جوديا وسامرا » أو الضفة الغربية هى أرض إسرائيلية . وطلب منى السادات أن أعدد رداً قوياً على إدعائه . وقت بهذا العمل مسرورا ، وظهر في الصحف المصرية على أنه مذاع من وزارة الاعلام .

وكرر الحديث في دهاليز المؤتمر حول نوايا السادات .. وأشيع أن السادات لاشك ذاهب إلى القدس .. وخشى الجميع أن تتخذ مصر خطوة من جانبها فقط . ولم ادخر أى مجهود في التأكيد لزملائي المقربين في الاجتماعات الرسمية من أن مصر ملتزمة إلتزاما تاما بكل ماقلته خلال الاجتماع الحالى .. وأعلنت أنه مالم يكن سلاما شاملا فإن مصر سترفض عودة سيناء حتى لو قدمتها إسرائيل على طبق من الذهب . وأصررت على هذا الموقف طوال إجتماع تونس ، وبالنسبة لاجتماعاتى مع القادة العرب ووزراء الخارجية أود أن أضيف أنى أحترم أحمد السويدي الذى كان وزير دولة في ذلك الوقت وكبير مستشارى الشيخ زايد حاكم الإمارات ، والشيخ زايد قائد عربى عتيد مخلص وصريح .. والوزير سحيم وزير خارجية قطر كان ومازال صديقا مخلصا ، وأمير قطر رجل محنك يفضل العمل على البلاغة ، والشيخ عيسى أمير البحرين رجل مدهش ومهذب ، أما وزير خارجيته الشيخ مبارك فكثيرا ماتأثرت بقدراته الذهنية الإستثنائية .

القدس مرة ثانية :

وقبل العودة إلى مصر أوفيت بوعدى لليبيين ، وأعلنت في مؤتمر صحفى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وليبيا .. وطرت على طائرة خاصة فوصلت إلى

القاهرة الساعة الثالثة بعد الظهر في الخامس عشر من شهر نوفمبر .. وفور وصولي أبلغتُ أن الرئيس السادات يود محادثتي على عجل ، وأخيراً إتصل بي على الخط المباشر بيننا ، وبكل حماس سألتني عما حدث في تونس ، وما كدت أشرع في التفسير حتى انطلق يدحني على الطريقة التي عاجلت بها وزير خارجية سوريا ، وغيره ، وبعد أن شكرته واصلت وصف الجو الذي ساد في تونس ، والمسائل التي تناقشنا فيها ملخصاً مواقف وزراء الخارجية العرب المختلفين .. فضلاً عن ذلك فقد أوضحت للسادات كيف أني دبرت تأجيل اجتماع قمة رؤساء الدول العربية لثلاثة أشهر حتى يتمكن مؤتمر جنيف من الانعقاد في الميعاد المنتظر في ديسمبر .. واضفت إن هذا حل مناسب ، لأننا إذا قابلنا عقبات خطيرة في جنيف فإننا نستطيع العودة إلى العرض المصري لاجتماع قمة عالمي في القدس الشرقية .. وتستطيع القمة العربية أن تنعقد قبل اجتماع القدس ؛ لتعطينا فرصة لنحكم عمل خطة عربية عامة تعكس آخر الأحداث السياسية ، وكان السادات سعيداً جداً ، وقاطعني أكثر من مرة قائلاً « حسن يا إسماعيل » ، « برافو إسماعيل » .

غير أن المفاجئة كانت تامة ، فما إن إنتهيت من حديثي حتى انتقل السادات فجأة وأعاد عليّ فكرته بالذهاب إلى القدس والقاء خطاب في الكنيسة .. وقد فاق تصوري أن يعود إلى القدس بعد الحديث عن جنيف وعن خطة عربية جديدة وعن قمة جديدة للعرب فضلاً عن المديح والثناء الذي أمطرني به عن إنجازاتي في تونس ، وازدادت صدمتي عمقاً عندما أخبرني السادات أنه أمر مستشاره الصحفي سعد زغلول نصار بإعلان نية الرئيس في الذهاب إلى القدس ، وإلقاء خطاب في الكنيسة عن طريق الإذاعة والتليفزيون في الساعة الثامنة والنصف مساءً ، وللحظة كنت أتمنى أن تكون مداعبة من السادات فقد وضع أن القصة بأكملها لا يمكن تصديقها ، خاصة أنه قرر زيارة دمشق زيارة رسمية في اليوم التالي السادس عشر من نوفمبر .

وكان رد فعلي لكلمات السادات حاداً وتبعه مناقشة عنيفة .. تجادلنا في التليفون لأكثر من ساعة .. ومرة ثانية اعترضت على قراره بالذهاب إلى الكنيسة بعد كل ما اتفق عليه وأنجزناه في تونس .. وذكرته على نحو خاص بغضبه عندما

وجه يبجین خطاباً إلى المصريين و بطلبه إعداد رد قوى لادعاءات يبجین .. وهنا سألت السادات عما إذا كان خلال اقامتی فی تونس قد وصله أى عرض جدید ملموس یبرر إحياء فكرة الذهاب إلى القدس .. فأخبرنی بأنه لم یستجد أى أمر جدید ثم إستعلمت منه قائلاً : « ما هو التطوير الجدید غیر العادی الذى حدث لیدفعه فی أن یفكر مرة ثانية فی الذهاب إلى القدس بالرغم من عدم وجود شىء ملموس یبرر أساساً قیامنا بالرحلة ولم یكن عند السادات أى رد » .

وقررت محاولة القيام بحيلة مختلفة فسألته « سیدی الرئيس » أهذه دكتاتورية أم ديمقراطية ؟ .. فسألنی بدهشة « ماذا تعنى ؟ ! » ، أعدت سؤالی فقط : « أهذه دكتاتورية أو ديمقراطية » فأجابنی لاشك أنها ذیقراطية قلت : « إذن اقترح أن تعقد اجتماعاً صغيراً مع كبار المسئولين وتحديثهم عن خطتك سعياً لمعرفة رد الفعل عندهم — ومضیت أقول « وأعدك بالأأنفوه بأى قول .. فلو اتفق الجميع أو حتى النصف ، معك فی الرأى سأذهب معك بالرغم من اعتراضى الشخصى ، ولكن إذا ما كان الاعتراض على خطتك ضخماً فعليك أن تعید النظر فی قرارك وتنهج نهجاً آخر — فقال من من الناس تریدنى أن أستشير ؟ فأجابت قائلاً الرءوس فقط ؟ .. أعضاء مجلس الأمن القومى .. » فكاد یفقد وعیه وصرخ قائلاً : لن أتناقش مطلقاً مع أى فرد لأنى لأهتم برأى أى شخص .. لن أفعل هذا » .

وفجأة تغير السادات مصالحاً « حسن یا إسماعیل لاتقلق ولا تغضب أنت غیر مضطر للذهاب إلى القدس ، فلك حرية البقاء فی القاهرة ، ولكن أعد الخطاب الذى سألقیه فی الكنيسة ، وبعد ما ألقیه سأعود إليك » ، وكان رد الفعل الفورى عندى هو « هل هذا يمكن یا سیادة الرئيس ! هل من الممكن أن یذهب الرئيس إلى القدس ويختاروزیر خارجيته البقاء فی القاهرة ؟ .. ثم أضفت قائلاً : إما أن نذهب معاً إلى القدس یا سیادة الرئيس ، وإما أن نبقى معاً فی القاهرة » .

وقال السادات فجأة بعد أن أدرك أن المناقشة الحامية قد استمرت طويلاً ، ووصلت إلى طریق مسدود : « نستطيع أن نستكمل مناقشاتنا خلال رحلتنا إلى دمشق باكر ..

وهنا انفعلت لهذا الحديث : « كيف نستمر في مناقشاتنا ياسيادة الرئيس وقد أصدرت تعليماتك قبل الآن إلى مستشارك الصحفى بإعلان قرارك فى الساعة الثامنة والنصف مساءً بالذهاب إلى القدس .. ورأى منطق مناقشتى غير أنه لم يستطع الرد .. وأضاف بعناد قائلاً « أنا الذى أعطيت التعليمات للمستشار الصحفى ليعلم هذا القرار » ؛ فأجبت « لو أردت ياسيادة الرئيس أن نستمر فى المناقشة يجب إلغاء البيان الرسمى » ، ووضح إحراج السادات . غير أنه استمر يعيد أنه هو الذى أصدر التعليمات .. فقلت له مرة ثانية « إننى مدرك لهذا تمام الإدراك .. ولكننى سأتصل بمستشارك الصحفى وأطلب منه إلغاء البيان ولكن قبل إن يقوم بهذا العمل عليه أن يتصل بك ياسيادة الرئيس ليحصل على موافقتك النهائية ، فى هذا الوقت وصلت المناقشة بينى وبين السادات إلى درجه كبيره من الحده ، كنت غاضباً فتكلمت بخشونه وفى النهايه قبل إلغاء البيان ثم طلبت مستشار السادات الصحفى وأمرته بإلغاء البيان الخاص بنيه زياره السادات إلى القدس .. وأضفت أنه قبل قيامه بهذا العمل عليه أن يتصل بالسادات شخصياً ، وبعد دقائق اتصل بى المستشار الصحفى مرة ثانية ليبلغنى أن السادات أمره بإلغاء البيان « لأن فهمى لا يريد » .

و بعد أن تأكدت من إلغاء البيان و بوجود فرصة أخرى لإستمرار المناقشة مع السادات ، طلبت من مساعدى ومن ضباط الأمن أخذ الطائرة المتقدمة عن طائره الرئيس والوفد المرافق والتحرك نحو دمشق .. وأمضيت الليل بأكمله فى إعادة تقييم الوضع محاولاً تقدير : إذا ما حدثت تطورات دفعت الرئيس السادات إلى احياء فكرته بالذهاب إلى القدس .

وفى البدايه نويت أن أتناقش مع السادات خلال رحلتنا إلى دمشق ، وفى الصباح المبكر قررت ألا أرافقه فى هذه الرحلة بل أبقى فى القاهرة . كنت متأكداً تمام التأكيد من أن السادات سيتناقش مع الأسد حول فكرته ، ولمعرفتى به معرفه تامه انتظرت أن يكون كل شئء علناً خاصة مع المراسلين المرافقين له فى زيارته لدمشق ، وكان تقديرى لسوء الحظ صحيحاً »

ففى صباح السادس عشر من نوفمبر اتصلت «مبارك» نائب الرئيس وقتذاك طالبا منه إبلاغ السادات بأنى متعب، ولاأستطيع مرافقته فى هذه الرحلة، وبعد سفر الرئيس إلى دمشق أخبرنى نائب الرئيس «مبارك» بأنه أوصل رسالتى إلى السادات وأن السادات أجاب: أنه معتاد على مشاكل معدتى المتكررة، ثم طلب من مبارك أن يُذَكِّرْنى بتحضير الخطاب الذى تحدثنا عنه، وعرفت أنه يعنى خطاب الكنيس.

وكما توقعت أخبر السادات الأسد فى الاجتماع المغلق بنيتة فى الذهاب إلى القدس.. وكانت بينها مناقشة غاضبة، ومرة ثانية عجز السادات عن تقديم أى أسباب مقنعة تبرز رحلته.. وهنا انفصل الرئيس السورى عن مغامرة السادات انفصلا تاما.. وقبل العودة إلى القاهرة أطلع السادات رجال الصحافة على حديثه مع الأسد معلنا نيته الذهاب إلى القدس وأن الرئيس السورى عارض الفكرة.. وعندما نقلت وسائل الإعلام القصه من دمشق شعرت أننى أتخذت القرار المناسب بعدم مصاحبة السادات وبالبقاء فى القاهرة؛ وبذلك جنبت نفسى إحتمال خلاف شديد بينى وبين السادات ونحن خارج حدود مصر.

وخلال المؤتمر الصحفى فى دمشق سُئِلَ السادات عن استشارته حول هذا التحرك الجديد؛ فأجاب بأنه لم يتحدث إلا مع وزير خارجيته إسماعيل فهمى، وفى كتابه «البحث عن الذات».. أعاد السادات نفس النقطة مضيفا أن رد الفعل عندى كان «إنهياراً» وكانت هذه من كلماته المفضلة.. وكثيراً ما يستعمل تعبير «إنهيار» إذا ما اختلف معه مخاطبه، أو عبر عن وجهة نظر أخرى.. فبالنسبة له «إنهيار» وزير خارجية أمريكا السابق «وليم روجرز» خلال المفاوضات، أى أنه اختلف مع السادات، واستعمل نفس الكلمة بالإشارة إلى وزيرين مصريين أقامها لمخالفتهما بعض القرارات، فأنت لواختلفت مع السادات فقد انهرت.

استقالتي:

في السابع عشر من نوفمبر سافر السادات من دمشق إلى الاسماعيلية، وفي اليوم نفسه إتصل بي مبارك تليفونيا ليسألني عن أى نوع من التسهيلات (المواصلات) تريد حتى تذهب وتنتظر السادات في الإسماعيلية؟! . لاشك أنه كان عونا كبيراً في محاولته أن تكون الظروف سهلة مريحة .. وعرض عليّ أن أستعمل هليكوبتر .. وأبدى استعداداه لأمر الطائرة بأن تطير من مطار قريب جداً من منزلي .. غير أنني أخبرته عن نيتي في عدم انتظار السادات ... فاندھش؛ وأراد أن يعرف الأسباب التي تدعو إلى عدم ذهابي إلى الاسماعيلية . وتساءل عما إذا كنت متعباً .. فأكدت له أن صحتي جيدة، فاستمر يضغط عليّ للذهاب معه وانتظار السادات، وهنا أجبت قائلاً «لقد عقدت النية مصماً على ألا أذهب لانتظار السادات بل بدلاً من ذلك فإني سأرسل لك ظرفاً مختوماً أرجو تسليمه له شخصياً»؛ ولم أذكر محتويات الخطاب ل نائب الرئيس «مبارك» . وبكل بساطة أرسلت الخطاب إليه مع رسول خاص .

ومأناً وصل الرئيس السادات حتى سلمه نائب الرئيس «مبارك» الخطاب وفتحته السادات فوجد استقالتي؛ وفوراً أخبر السادات نائب الرئيس وغيره من كبار المسؤولين والسفير الأمر يكي هرمان إيلتس، الذين كانوا قد ذهبوا إلى الاسماعيلية لاستقباله، واستأذن الفريق الجسمي من الرئيس للعودة إلى القاهرة وإحضاري معه إلى الاسماعيلية، ولكن السادات قال له: «كلا .. انت لا تعرف فهمي .. لقد كان طوال الوقت ضد فكرة رحلة القدس، ولن يقبل تغيير قراره» ثم أمر السادات نائبه مبارك بإذاعة خبر استقالتي، ونقلت القصة عن طريق وسائل الاعلام في العالم كخبر هام وأكد .

وعلى النقيض من ذلك، أعلن الخبر باختصار شديد في التليفزيون المحلي ثم صدرته الرقابة بعد ذلك نهائياً .. وفي اليوم التالي دعا «مبارك» نائب الرئيس «محمد رياض» وزير الدولة للشئون الخارجية وأخبره أنه اختير ليكون وزيراً للخارجية مؤقتاً؛ وقامت بينها مناقشة قصيرة .. غير أنه خلال ست دقائق استقال رياض أيضاً وحضر إلى منزلي فوراً ليخبرني بقراره .

وهنا لابد من ملاحظة أنني أردت تقديم استقالتي بهدوء، ودون ضغط على أى إنسان آخر، وجرى خطاب استقالتي على النحو التالى:

السيد رئيس الجمهورية:

«نظراً للظروف الحالية التى تواجه مصر والعالم العربى وبسبب التطورات غير العادية وغير المنتظرة التى ستحدث مؤثرة فى القضية العربية أقدم استقالتي لسيادتكم مقتنعا تمام الاقتناع بأننى لاأستطيع الاستمرار فى مكائى، ولاأستطيع أن أتحمل كذلك المسؤولية الناتجة عن التطورات الجديدة.

وباحترامى ودعواتى لمصر أتمنى لكم جميعاً النجاح» .

وبالرغم من قبول السادات لاستقالتي وإعلانها رسمياً، إلاأنه أمر السيد حسب الله الكفراوى— وزير الاسكان— بأن يعود إلى القاهرة محاولاً أن أعود معه لمقابلة الرئيس فى الاسماعيلية— الواقعة على قناة السويس— ووصل الوزير الكفراوى حوالى الساعة الثامنة وبتىء ملىء بالأصدقاء والمعارف من جميع الأشكال، وكان السيد الكفراوى مصراً بل كان مذعوراً إلى حد ما، خاصة عندما أوضحت له أننى لن أعود معه لمقابلة السادات، وحاول أن يعبر عن مخاوفه بأن رحلة السادات إلى القدس قد يكون لها عواقب محلية خطيرة جداً، كما أنه ينتظر إذا لم أرافق السادات إنفجاراً شعبياً وقيام مشاكل خطيرة عند عودة السادات من القدس . ولتهدأة الوزير المنفعل بعواطفه أكدت له إنه إذا قامت أى اضطرابات فإننى شخصياً سأذهب إلى الشعب مصرحاً له بأن «السادات كان على حق، وأنا المخطئ» وأضفت قائلاً: إنه جرت العادة على أن تقوم الحكومة بتنظيم حفل استقبال عام عند عودة الرئيس من أى رحلة من رحلاته، وبالنسبة لهذه المناسبة فيسكون الاستقبال كبيراً وذا ضجة على شكل خاص» .

لابد من أن أعترف بأننى اخترت تقديم استقالتي كتابة بدلاً من إخباره شخصياً لثقتى بأنه لو ذهبت لمقابلته فى الاسماعيلية، فإما أنه هو شخصياً وإما من حوله من الناس سيضغطون على ضغطة فظيماً للبقاء، كما خشيت أنه بسبب العلاقة الشخصية الطيبة الموجودة بينى وبين السادات وبسبب الضغط العام على

أيضاً أن أضطر إلى البقاء في النهاية والذهاب معه إلى القدس .. وعندما تناقش معي فيما بعد هيرمان ايلتس، أخبرته بأننى لو تحدثت إلى السادات نفسه فلاحتمال بقائى كان (٥٠ ٪) خسين في المائة، ولكن هيرمان ايلتس لم يوافقنى قائلاً: كلا .. فإحتمال الضغط عليك بالذهاب معه سيكون خمسة وتسعين في المائة (٩٥ ٪) .

وخلقت استقالتى مشاكل للسادات تتحدى حكمة قراره في عيون أبناء وطنه وفي الخارج .. ولمفاداة هذا التأثير السيء أراد أن يذهب معه إلى القدس أكبر عدد من الشخصيات المصرية .. ولم تكن هذه هي العادة لأنه لم يكن ليصطحب وقدأ كبير العدد إذا ما سافرنا معاً للخارج في زيارات رسمية .. وذهب إلى مدى أبعد بإرساله طائرة خاصة لإحضار بعض المصريين الرسميين وبعض من رجال الصحافة الذين كانوا خارج البلاد في ذلك الوقت .. وقد عرض بعض أفراد الوفد خدماتهم والسيد عثمان أحمد عثمان مثال على ذلك وأيضاً الدكتور مصطفى خليل الذى أصبح رئيساً للوزارة فيما بعد؛ فقد انتهز هذه الفرصة وعرض أن يصاحبه في هذه الرحلة .

وبعد عودة السادات من القدس؛ أرسل إليّ رسولا خاصا هو المهندس عثمان أحمد عثمان (حوابة السادات الصغرى) الذى كانت له بالسادات علاقة فريدة ومتنوعة الأشكال .. زارنى عثمان ثلاث مرات .. وحاول بشدة إقناعى بمصاحبته ومقابلة السادات، وبكل ثبات رفضت التقاسه ومناقشاته .. ولما استمر عثمان في ضغطه بقوة أخذته على غرة مصمماً أنه على السادات شخصياً أن يحضر ويزورنى خاصة بعد رحلته إلى القدس .. واندھش عثمان وحاول تذكرتى بأن السادات رئيس الجمهورية .. فقلت: «إنى واع تمام الوعى لهذه الحقيقة»، غير أنى دَكرْتُ عثمان في نفس الوقت بأنه كثيراً ما زارنى السادات .. وأصفت: إن زيارتى الآن أقل ضرراً خاصة بعد زيارته لبيجين .

فضلا عن ذلك لم يفقد السادات الأمل في إعادة النظر وانضمامى إليه ، ثم أرسل إليّ قريبا آخر من أقربائه لنفس المهمة .. وبعد مرور سنة تحدث السادات

إلى أحد زملائي، وكان في ذلك الوقت وزيراً للخارجية واستقال بعدئذ في كامب ديفيد، ليخبره عن رغبته في تعييني مستشاراً سياسياً له .. جميع هذه الجهود من ناحية السادات لم تغير شيئاً من تفكيري؛ وذلك لأنني شعرت بشدة أن استقالتي لم تكن بسبب قرار بسيط أو تعود إلى أسباب شخصية؛ ولكنها نتيجة لاختلاف رهيبي في الرأي حول قرار سياسي أساسي لا يمكن التوفيق فيه إلا إذا غير السادات مبادئه إلى نقيضها أو إذا أنا شخصياً أعدت النظر في موقعي.

ردود الفعل والإيضاحات:

هذه هي القصة الحقيقية لقرار السادات بالذهاب إلى القدس، فطوال مجادلنا الطويلة لم يقدم إطلاقاً سبباً معقولاً يدعم قراره، خلال المواجهة بيننا إلى متى إستمرت ثماني ساعات في «سيتا» في رومانيا، هذا بخلاف المحادثات التي كانت على انفراد؛ خاصة المناقشات الحامية التي إستمرت لعدة ساعات، وحاولت دون جدوى فيها أن أجد مبرراً .. سألت عن الأحداث والوقائع بل والتلميحات، فلم أحظ برد، وقد يلحظ القارئ المميز من بياني أن الحديشين الطويلين اللذين دارا بيننا كأنها مناجاة من جانبي أكثر من حديث متبادل، ولا يعود هذا لأنني أخفى قول السادات؛ ولكن لأنه تكلم قليلاً .. لقد أراد الذهاب إلى القدس؛ ولم يذكر أبداً السبب، حاول فقط تهدئتي «لا تغضب يا إسماعيل .. أنت غير مضطر إلى الذهاب معي لو لم ترد ذلك يا إسماعيل».

لا ريب أنه لم يزن القرار بعناية كي يصل في النهاية إلى أنه لا اختيار أمامه إلا الذهاب إلى القدس .. ولم يكن مقتنعاً بأن قضية الشرق الأوسط ستذاب وتحل فجأةً برحلته .. لم يكن ليستطيع أن يعتقد بأنه نتيجة لزيارته سينسحب الإسرائيليون بكل بساطة من جميع الأراضي المحتلة و يوافقون على إعادة حقوق الفلسطينيين في دولة خاصة بهم.

إنني متأكد أن السادات نفسه اندهش عندما سمع عن النظريات الكثيرة التي ظهرت في الصحف تفسر قراره .. ومن ناحية كان السادات مراوفاً عندما

ادعى أن بعضها يبرر رحلته ويزيد من هيئته كقائد عالمي .. لم أسمع من السادات أبداً مسبقاً لرحلته - ما أسماه بنظرية الحاجز النفسى، وبناء على هذه النظرية الغربية كان أحد الأسباب الرئيسية خلف رحلة السادات هورغيته فى إزالة الحاجز النفسى المانع للاتصالات بين العرب وإسرائيل . وفى الحقيقة لو وجد من يحتاج إلى العلاج النفسى فهم العرب الذين عانوا من هزيمة تلو هزيمة على أيدي الاسرائيليين .. فعنوايات اسرائيل ارتفعت مرات كافية، أما عنوايات العرب فهى التى تحتاج بعض الإصلاح؛ فلواحتاج الحاجز النفسى أن يرفع فعلى القائد الاسرائيلى أن يرفعه ليظهر حقاً أنهم يريدون السلام .

وظهر فى الصحف الأمر يكية رأى آخر طائش يقول : إن السادات قرر الذهاب إلى القدس لأنه اعتقد فى النظرية المسماة « العلاج بالصدمات » ، ولم يشر السادات مطلقاً إلى هذا أيضاً .. لم يكن الرجل الذى يؤمن بالنظريات أو القرارات المبنية على أسس من المناقشات المستفيضة أو الاعتبارات الكامنة . لم تكن القدس صدمة للإسرائيليين ولكنها كانت للعالم أجمع .. فبالنسبة للإسرائيليين ظهر قرار السادات على أنه استمرار منطقى للاتصالات المباشرة المؤسسة فى الرباط .. ولهذا السبب عندما أعلن السادات فى مجلس الشعب أنه مستعد للذهاب إلى القدس .. أرسل له بيجين فوراً دعوة رسمية .. أما رد الفعل الإسرائيلى بالنسبة للرحلة كان قبولها خدعة شفوية دون أن يرتدوا قطعياً عن مواقفهم الأصلية أو المبادئ التى يركز عليها الموقف الرئيسى الاسرائيلى .

وانعكس هذا بوضوح على الحقيقة الواقعة فى تسليم بيجين للسادات عند وصوله إلى القدس مسودة معاهدة للسلام بين مصر وإسرائيل ، مطابقة للمعاهدة التى ناولنى إياها الأمر يكان فى سبتمبر سنة ١٩٧٧ ؛ وكنت قد رفضتها .

ومع هذا فالرحلة كانت صدمة للمصريين وللعالم العربى والفلسطينيين ؛ لأنها كانت مفاجأة فقط ، ولكن لمواقبها الخطيرة على العالم العربى ، وفوق أى اعتبار بالنسبة للحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط .. لاشك أنها حطمت دور مصر القاطع فى مساعدة الفلسطينيين ليستعيدوا أرضهم ودولتهم .. وقدم السادات

أيضاً علاج الصدمة للرئيس كارتر وزملاءه الذين أخذوا على غرة، لم تعرف واشنطن كيف تحيب على المبادرة وكتب مراقب يقول «في واشنطن وفي وزارة الخارجية كانوا يتوقعون على الأكثر استئناف مؤتمر جنيف .. لقد قابلوا بيان السادات بسكون بسبب ما أصابهم من الإرتباك، وبعد عدة أيام فقط سجلت حكومة الولايات المتحدة استحسانها المتأخر والمتحفظ.

وقدم الإعلام الأمريكي تفسيراً آخر لنظرية «الصدمة الكهربائية»؛ فالرئيس السادات - كما ناقش البعض - ذهب إلى القدس لأنه سيد قرارات غير عادية ومعجزة، معتمداً على المفاجأة للحصول على ما يريد؛ ومع كل ففى الحقيقة أن فكرة «الصدمة الكهربائية» تعنى ببساطة أن السادات رجل مندفع يتصرف دون اعتبار جدى لعواقب تصرفاته، ولكن هذه ليست الطريقة للتصرف فى السياسة الخارجية.

كذلك يجب على أن أشير بالمناسبة إلى تفسير آخر عن رحلة السادات بأنه تصرف كإنسان عاب للخير، مصر على منع الشقاء والبؤس .. لم يكن السادات هذا النوع من الناس؛ فهناك حادثة هامة وقعت قبل رحلة القدس مباشرة تميظ اللثام عن هذه الناحية: كانت «سناء حسن» زوجة سفير مصر فى كندا «تحسين بشير» تدرس لتعد نفسها لشهادة الدكتوراة فى الولايات المتحدة، وتُحَصِّرُ رسالة عن مسألة الشرق الأوسط، وخلال بحثها زارت إسرائيل عدة مرات مع أستاذها لتتجمع معلومات وتستجوب بعضاً من السياسيين الإسرائيليين .. وعندما سمع السادات بالقصة خيّر السفير «بشير» بين طلاق زوجته أو ترك خدمة الخارجية المصرية .. واختار السفير الطلاق .. غير أن السادات لم يَرْضَ بهذا فحسب؛ بل أمر بسحب الجنسية المصرية من السيدة، وحرمانها من جواز سفرها؛ وبعد مرور شهرين زار السادات نفسه إسرائيل.

وبالرغم من جميع تحفظاتى على الرحلة، كان يمكن أن أقبلها لو أن السادات ناقش أمر الرحلة معى ومع بقية الزملاء فى المؤسسات السياسية فى الدولة ذات الخبرة فى هذا الشأن، بحيث يوضح لنا السادات حجته فى الذهاب إلى إسرائيل، غير تلك الحججة التى أعلنها عن رغبته فى كسر الحاجز النفسى.

لم يتبع السادات هذه الإجراءات وإنما تحدث معى فقط ، ليس عن أى نظرية وإنما عن فكرة فجائية تمسك بها بعناد ، وجميع هذه النظريات بكل بساطة كانت مخترعة من المعلقين الأمر يكتين خلال زيارتهم ، أو بعدها خاصة من «التركرونيكيت» وبربارة والترز، لقد حاولوا إعطاء الزيارة بعض الأسس الفلسفية حتى يؤثروا على الرأى العام بشكل إيجابى .

وبعد زيارة السادات للقدس بدأ الاعلام بتغذية من اسرائيل والدعاية الصهيونية اختراع القصص والنواد لبناء مكانة السادات وهيبته .

وقد برع الاسرائيليون بالذات فى تناول صورة السادات برعاية خاصة بالنسبة للسلام مع اسرائيل ؛ حتى لا يشعر بارتكابه خطأ خطيراً قد يؤدى إلى تنازله .. فالسادات أساسا رجل بسيط ، فخور بأنه فلاح عادى ، فانخدع بسهولة بالحملة الاسرائيلية .

وهناك تفسير آخر لقرار السادات المفاجيء يناقش اندفاعه لياسه مما تعانیه مصر من مآزق .. فقد عَليم أن البلاد فى حالة يرثى لها من الضيق المالى وأنها معزولة سياسياً عن العالم العربى ، فكان على السادات أن يفعل شيئاً ليرفع من مركزه ، وفى الحقيقة أنه لافائدة لهذه النظريات أكثر من تلك التى ناقشناها ؛ فلم يكن هناك أى ضغط على مصر خارجياً أو داخليا ، يبرر رحلة السادات ؛ فبالرغم من حدة مشاكل مصر الاقتصادية فإنه لا يمكن حلها بخطوات تمثيلية جوفاء ، وبالنسبة للوضع المالى لم يكن هناك مشكلة .. فقناة السويس وعائد البترول كانا ينموان بسرعة .. وتحولات المصريين العاملين فى الخارج — وخاصة فى البلاد العربية — كانت تتدفق بكيات غير مسبوقه ، وفى سنة ١٩٧٧ اتفقت الدول العربية المصدرة للبترول أن يكونوا مجموعة شركات تساعد اقتصاد مصر على الارتفاع ، فضلا عن أن سياسة السادات الجديدة فى تجهيز جيشه بأحدث وأدق الأسلحة المستطورة الغربية نالت كل الدعم من دول الخليج العربية وخاصة من السعودية .. فدفعوا نقداً وفوراً ثمن هذه الأسلحة سواء أكانت أمريكية أم فرنسية .. كذلك المساعدات الاقتصادية الأمريكية كانت قد وصلت إلى

مستوى عال قبل الرحلة ودفعت زيارة الرئيس لواشنطن سنة ١٩٧٦ الى زيادة المعونة المالية وغيرها إذ قفزت المساعدات المالية إلى ٩٨٦,٦ مليون دولار بينما كانت في السنة السابقة ٣٧١,٩ مليون دولار، ومن ثم نمت المساعدات الأمريكية ببطء ولاشك أنه لم يحدث أى زياده مفاجئه بعد زيارة السادات للقدس أوبعد توقيع معاهدة السلام، ولم يكن هناك أى ضغط داخلى على السادات من الناحية السياسية.. لقد كان ثابت التحكم فى الأمور، كما أن المعارضة كانت مهملة، لم تحظ من قبل العلاقة مع البلاد العربية بوضع أفضل مما كانت عليه، كان اجتماع وزراء الخارجية العرب فى تونس إنتصاراً لمصر، وأعيدت العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا، حتى سيناء لم تكن مشكلة، فالمسودة الأمريكية لمعاهدة الصلح بين اسرائيل ومصر استدعت الانسحاب الكامل للقوى المتمركزة فى سيناء إلى الحدود الدولية لمصر، والسادات عالم بذلك.

فالقرار بالذهاب إلى القدس لم يؤخذ لأن مصر كانت يائسة، ولم يؤخذ على أساس تقييم متين لواقع الحركة، كما لم يؤخذ لإعادة سيناء المفقودة، فالجماعة الوحيدة المستفيدة من المبادرة هى اسرائيل. والوصول إلى هذه النتيجة لم يكن بسبب النظر إلى الوراء.. كان الأمر واضحاً تمام الوضوح من أوله؛ ولهذا السبب فقد رفضته.

ونتيجة لرحلة السادات عطلت فى أول الأمر المساومة الجماعية والمفاوضات المتعددة الأطراف والمؤدية إلى مؤتمر جنيف، ثم وضعت على الرف نهائياً. وانتهى تقرير بيبا السوفييت فى مسار السلام تاركين الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة المشتركة.. وأصبحت اسرائيل—دون اشتراك جميع الدول العربية متحدة فى موقف واحد—حرة لمعالجة المسألة المصرية حسباً تراها.. ورفضت اعتبارها مشكلة سياسية لا تملح إلا بخلق دولة فلسطينية.. بل استمرت فى طريقها لتغيير أوضاع السكان كذلك التكوين الاقتصادى للضفة الغربية وغزة حتى يصبح ضمنها الوضع النطقى التالى.. وفى نفس الوقت قامت بمذابح وحشية فى بيروت الغربية.

والإسرائيليون الآن— وقد ثارت شهيتهم— يبحثون عن آفاق جديدة خارج حدودهم . والنظرية الجديدة عن أهمية إسرائيل الاستراتيجية ودورها الأساسي كركيزة أو مسمار للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وهو الوضع الموضوع بتناقص تام بين واشنطن وتل أبيب شجعها على الإنطلاق .

هذه التطورات الاستراتيجية الجديدة لم تكن لتحدث قطعياً لو لم تكن مصر أكبر وأقوى الدول العربية معزولة انعزالاً تاماً عن إخوانها العرب ومرغمة على قبول وجهة النظر الإسرائيلية بالنسبة للمشكلة الفلسطينية .. ولهذا السبب انتزيع الفرصة وعمل على دق إسفين للمعسكر العربي بتوقيعه سلاماً منفرداً مع مصر .

وعندما قرر السادات الذهاب إلى القدس كان كل .. نسله هو تيسير الأمر لببجين حتى يصل إلى هدفه— والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل قام السادات باتفاق متواطئاً مع إسرائيل؟! .. إذا كان الأمر كذلك فهذا يعني وجود إتصالات سرية إضافية مع ببجين بعد إجتماع تهاى وديان وقبل إعلان قراره بالذهاب إلى القدس ، وأنه خلال هذه الاجتماعات عرض عليه الإسرائيليون شيئاً ما أقنعه بإمضاء معاهدة صلح منفرد، غير إنى لا أعتقد بصحة هذا التفسير .. لقد أمعنت في هذا التفسير إمعاناً عميقاً ولم أجد أى دليل على وجود هذه الإتصالات ، والنتيجة أننى أعتقد أن السادات سمح لنفسه بتودد الاسرائيليين واحتياهم حتى وصل مضطراً إلى مركز كان عليه إما الاعتراف بخطئه وإما توقيع معاهدة صلح منفرد مع إسرائيل بشروطها .

لقد أحسن الاسرائيليون الاختيار عندما ركزوا على السادات ، فقد كان رئيساً لأهم دولة عربية .. ودرس الاسرائيليون شخصية السادات دراسة متقنة وفهموا طموحه العظيم بأن يلعب دوراً أساسياً على المسرح الدولى .. ولابد أنهم عرفوا ضعفه بالنسبة للتحركات الكبيرة وللخطوات التى لم يسبق لها مثيل وللإشارات التثيلية بغض النظر عن المخاطرة . لقد بدأ الإسرائيليون التودد إليه عندما اتصلوا به في سبتمبر ١٩٧٧ ، عن طريق الملك الحسن ولم يخبروا كارتز لخوفهم من أذهان

رصينة وعقول مفكرة قد تبقى السادات على الطريق المؤدى إلى جنيف ..
واستحباب السادات لاغرائهم فقد تحيل احتمال الوصول إلى شيء ما عن طريق
أساس شخصى .. وهو أيضا حفظها سرا وأخفاها عن كارتر خوفا من اعتراض
الرئيس الأمريكى على هذا التحرك . وذهب السادات إلى مدى أبعد ، ولرغبته فى
أن يصبح بطلا عالمياً ، توهم الفكرة ذات الحظ العاثر ، ليصبح البطل صانع
السلام ، ويذهب إلى القدس .

وقد عرف السادات أن الاسرائيليين سيحاولون الانتفاع به ولكنه تصور أنه
بارع براعة تكفى معالجة الموقف كله لمصلحته الخاصة .. لقد تصور أنه يستطيع
التصرف باتباع مقياسين ، أحدهما عند التحدث علنا ، والآخر عند التعامل
بخصانة مع الاسرائيليين ولهذا السبب فإن خطاب السادات فى الكنيسة وجميع
بياناته العلنية لم تبعد عن الموقف العربى الجماعى .. لقد أراد أن يثبت للرأى
العام ولل مصريين فى بلادهم أنه أفضل محام للقضية العربية وأنه لم يبتعد أبدا عما
اتفقت عليه مصر مع إخوتها العرب من الدول العربية .. غير أنه استمر سرا فى
تنازلات أكبر لإسرائيل — وهو ما اعترف به مؤخراً فقط .

هذه هى القصة الحقيقية عن : لماذا وكيف وجد السادات نفسه فى النهاية
سبباً فى أن تتمكن إسرائيل من تنفيذ سياساتها . وهذه هى القصة كاملة
لاستقالتى . فالأمر كان بالنسبة لى متعلقا بالمبادئ والضمير .

الفصل الخامس عشر

سلام مملوء بالمخاطر

لا أشعر بأى ارتياح عند سرد ما حدث بعد رحلة السادات إلى القدس، لأنه بينما أظهرت الأحداث أنني كنت مصيبا في تقديري فيما ستكون عليه نتائج مثل هذه الخطوة غير الرشيدة، فإن العواقب بالنسبة لمصر والعالم العربى كله كانت سلبية إلى درجة جعلتنى أشعر بحزن عميق وإحساس بالأسف.

والأحداث معروفة جيدا؛ فرحلة السادات إلى القدس والكلمة التى ألقاها فى الكنيسة لم تتمخض عنها أية معجزات بل على العكس فإن هاتين الخطوتين لم تسفرا عن أية تنازلات من جانب إسرائيل، وقوبلت الزيارة بتفاؤل حذر للغاية من جانب الولايات المتحدة وبسخط هائل فى الدول العربية.

وقام السادات بمحاولة واهنة لاقتناع العالم بأنه مازال يعمل من أجل عقد مؤتمر جنيف وذلك بالدعوة إلى اجتماع تحضيري لكل الأطراف يعقد فى فندق ميناهاوس فى القاهرة فى ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧.. وفى الوقت نفسه بدأ السادات أيضا يتحدث عن عقد مؤتمر قمة عربى كان يعتزم أن يشرح فيه لرؤساء الدول العربية الأخرى نتائج رحلته ويتشاور معهم حول الاستراتيجية التى ينبغى اتباعها فى المستقبل.. وكما كان متوقعا لم يحضر مؤتمر ميناهاوس سوى وفود من إسرائيل والولايات المتحدة والأمم المتحدة كمراقب ومصر بطبيعة الأمر، على حين أن الدعوة إلى القمة العربية لم تصدر رسميا قط لأنه حتى السادات نفسه أدرك أنها ستكون خطوة لاطائل منها بالمرة.. ومنذ ذلك الوقت فصاعدا سار السادات بمفرده، وقد أصبح معزولا بالكامل عن العالم العربى، ويتعامل بشكل مباشر مع إسرائيل والولايات المتحدة، وبعد عدة أشهر من الاتصالات المتقطعة إلى حد ما أدى اجتماع بين السادات وبيجين وكارتر فى كامب ديفيد فى الفترة

من ٥ إلى ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ إلى اتفاق بين إسرائيل ومصر على الاطار الخاص بسلام منفصل بينها، وقعت الدولتان معاهدة سلام في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩ .. ولم تكن دون شك معاهدة السلام العادل والشامل الذي يمكن أن يؤدي مؤتمر جنيف إلى احلاله في الشرق الأوسط . وإنما كانت معاهدة السلام التي وقعتا الدولتان تطابق تقريرا مشروع المعاهدة الذي قدمه الاسرائيليون إلى الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٧٧ (٥) ولم يكن لدى السادات شيء يبرر رأيا من مبادراته .

وكيف حدث هذا الموقف؟! .. هذا هو السؤال الذي أزعج مناقشته هنا .. هل ذهب السادات إلى القدس بنية واضحة لصنع سلام منفصل مع إسرائيل ولقبول أى شروط يرى الاسرائيليون أنه من المناسب فرضها مادام سيسترد سيناء؟ لم يكن هذا بالتأكيد ما قاله السادات للاسرائيليين وللعالَم عندما تحدث في الكنيسة .. فقد كانت الكلمة التي ألقاها هناك واضحة ولم تخرج على أية حال عن الموقف الموحد للدول العربية والذي ساعدت مصر في تشكيله خلال الأعوام السابقة .. وأعلن السادات في الكنيسة أن السلام يستلزم الشروط التالية :

أولا: إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧ .

وثانيا: انجاز الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير بما في ذلك الحق في إقامة دولته .

وثالثها: حق كبل دولة في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة مضمونة بإجراءات متفق عليها من شأنها كفالة أمن الحدود الدولية بالإضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة .

رابعها: أن كل دول المنطقة يجب أن تتعهد بأن تدير علاقاتها مع بعضها البعض وفق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وبخاصة ألا تلجأ إلى استخدام القوة، وأن تحل أى خلافات فيما بينها من خلال الطرق السلمية.

خامسها: إنهاء حالة الحرب الدائمة في المنطقة.

وأفضلا عن ذلك شدد السادات على أن السلام وفق المبادئ المذكورة آنفا يجب انجازه في مؤتمر جنيف.

وهكذا فإن رحلته لم تكن بديلا للمؤتمر، وإنما كانت جزءا من العملية المؤدية إليه، وخطة المفروض أنها اتخذت للتغلب على المناقشات التي لا تنتهى عن الإجراءات التي أعلن السادات أنها أدت إلى «تبيد» أشهر كاملة.

وأضاف السادات أيضا كلمة تحذير إلى الاسرائيليين - وطمانة للدول العربية فقال: «لم ولن انتهج سياسة ذات وجهين .. لم أتحدث قط إلى أحد إلا من خلال لغة واحدة وسياسة واحدة ووجه واحد» .. وبعبارة أخرى أن ما يقصده السادات أنه يجب على الاسرائيليين ألا يتوهوا أن كلمة السادات في الكنيست يقصد بها فحسب الاستهلاك الداخلى في الدول العربية، وأنه سيكون أكثر لنا حالما يجلس للتفاوض معهم خلف أبواب مغلقة».

ومن الطريف أن أحدا لم يشأ أن يصدق السادات .. فالدول العربية فسرت مبادرته على أنها خيانة للقضية العربية على الرغم من تأكيدات ما يخالف ذلك، ورفضت رفضا قاطعا منذ ذلك الوقت فصاعدا أن تكون لها أية صلة بالسادات ومبادرته.

وبالمثل خلص الاتحاد السوفيتى إلى أن السادات دخل الآن كلية في المعسكر الأمريكى وبعيدا عن متناولهم، وهكذا انسحبت موسكو من عملية السلام.

وكما كان منتظرا فإن اسرائيل والولايات المتحدة رفضتا تصديق كلمات السادات المتطرفة حرفيا، لأنها لو فعلتا ذلك لكانتا قد فتتا الأمل في انتزاع تنازلات منه بما يكفى لجعل السلام وفق شروطها أمرا ممكنا.

هل كان السادات يتوقع مثل رد الفعل المعاكس هذا؟ هل كان يتوقع مثل هذا التحفظ الكبير حتى من الولايات المتحدة واسرائيل تجاه مبادرته؟ هل كان

يعتقد أن العالم العربي سهل له كبتل وأن الاسرائيليين وقد إطمأنوا إلى جراءة مبادرته سوف يحزمون أمتعتهم ويجبلون عن الأرضى المحتلة و يعترفون بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ؟ لا أعتقد أنه كان لدى السادات مفهوم واضح في ذهنه ولا حتى مفهوم خاطيء عن كيف ستتكشف الأحداث نتيجة رحلته .
وتؤكد الخطوات التى اتخذها السادات والتصريحات التى أدلى بها في الأسابيع التى أعقبت الرحلة إلى القدس أنه لم تكن لديه خطة .. ومن خلال هذا التشويش برزت مجموعة من التحريفات حاول بها السادات اخفاء أخطائه وورطته المتفاقمة .

وكما قلت فإن أول خطوة اتخذها عند عودته من القدس كانت الدعوة إلى اجتماع تمهيدى لكل أطراف مؤتمر جنيف في ميناهاوس .. وأوضح أنه اتخذ هذه الخطوة لأنه « في رأيه أن القاهرة هى خير مكان للترتيبات التحضيرية لمؤتمر جنيف .. ولكن رفض الدول العربية قبول دعوته جعل السادات في ارتباك تام ولدينا سجل طيب عن تفكير السادات في هذه الفترة لأن رحلته إلى القدس جعلت منه وبسرعة مدهشة شخصا ذائع الصيت ، وتنافست الصحف ومحطات التليفزيون الأجنبية وخاصة الأمرىكية منها على إجراء مقابلات معه .

وعلى سبيل المثال في مقابلة أجراها معه وولتر كرونكايت من محطة تليفزيون «سى بى اس» في ٢٥ تشرين الثانى (نوفبر) .. كان كرونكايت حائرا بسبب التصريحات المتناقضة فيما يبدو التى أدلى بها السادات في الأيام السابقة .. فن ناحية أعلن أكثر من مرة أنه لن يعقد أبدا سلاما منفردا مع اسرائيل ، ومن ناحية أخرى ما فتىء يؤكد أنه حتى إذا قاطعت كل الدول العربية مؤتمر ميناهاوس فإنه سيذهب إلى جنيف بمفرده إذا اقتضت الضرورة .. وكان كرونكايت حائرا بشأن الخطة التى تدور في ذهن السادات .. هل سيذهب إلى جنيف ويتفاوض نيابة عن السوريين أو الفلسطينيين ؟؟ من أين سيأتى تفويضه للقيام بذلك ؟ ماذا لورفض السوريين والفلسطينيون ما وافق عليه السادات ؟ هل سيضطر السادات عندئذ إلى توقيع اتفاق منفرد ؟ لم يكن لدى السادات إجابة معقولة على هذه الأسئلة

المنطقية جداً، ولكنه تفادها بتثبيت نفسه خلف فكرة غامضة عن «رسالة مقدسة» عليه إنجازها فقال :

«إذا لم يوافق أحد فسوف أمضى إلى جنيف أيضاً من أجل التسوية الشاملة ومتى توصلنا إلى نتائج فسوف أدعو إلى مؤتمر عربية هنا وأطرح أمامهم ماتم الاتفاق عليه» .

وتساءل كرونكايت ولكن هل كان السادات حقاً يعتقد أن السوريين أو الفلسطينيين سيقبلون أى معاهدة تتفاوض عليها مصر من أجلهم» .

فأجاب السادات «على كل فرد أن يقرر ما يخصه .. وسوف أقوم بواجبي وهو ما أسميه رسالة مقدسة ، سوف أضطلع بها . وهى احلال السلام فى المنطقة هنا؛ لأن هذه هى اللحظة المناسبة . وكما أخبرتك فسوف أعرض هذا على مؤتمر عربية هنا مع كل الملوك ورؤساء الدول وعلى كل فرد أن يتخذ قراره أمام هذه القمة» .

وتساءل كرونكايت «أيعنى هذا أنه لو رفض رؤساء الدول العربية الأخرى الاتفاق فإن السادات قد يوقع بحكم الواقع سلاماً منفرداً؟ ورد السادات بقوله «ليس ذلك صحيحاً، والحقيقة : إننى لا أعبر قط جسراً قبل أن أصل إليه» . ولا عجب أن كرونكايت وهو صحفى ذو خبرة فى اجراء مقابلات مع الساسة المفاوضين قد اعترف للسادات بقوله «إنك تركتني فى حالة تشوش» .

وفى مقابلة مع شبكة تليفزيون «أى بى سى» يوم ٢٧ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٧٧ طرح السادات الحجة نفسها وهى أنه لن يتفاوض على سلام منفرد مع اسرائيل . ولكنه سيواصل التحدث مع اسرائيل حتى لو رفضت كل الدول العربية دعواته للاشتراك . وفى إشارة إلى مؤتمر القاهرة تساءل محاوره : «ماذا يحدث لو قال الأردن : لا ، وقالت سوريا : لا ، وقالت منظمة التحرير الفلسطينية : لا ، هل سيعقد مؤتمر فى القاهرة» ؟ ورد السادات «نعم» فأراد المحاور أن يتأكد ، فسأله «مصر واسرائيل فحسب» ؟! ؛ فأجاب السادات :

«نعم— وسوف أوصل الإعداد لتسوية شاملة .. فالمشكلة ليست مشكلة مصرية، إنها مشكلة عربية، والمشكلة بينى وبين إسرائيل ليست إلا جزءاً منها . ولذلك فقد أعلنت نواياى وأقول : «إننى لن أسعى من أجل اتفاق ثنائى أو تسوية منفردة أو ما شابه ذلك . لا . على الإطلاق» .

«إننى أعمل من أجل تسوية شاملة ولذا فسوف أقوم بذلك هنا فى القاهرة...»

«وسوف أذهب إلى جنيف أيضاً وأى نتائج أتوصل إليها فى جنيف سوف أعود بها هنا إلى مؤتمر القمة لكى يبت فيها» .

ومرة أخرى فشل السادات فى أن يفسر كيف يمكنه التفاوض بمفرده باسم كل الدول العربية وكيف يمكنه التوصل إلى تسوية شاملة فى الوقت الذى رفض فيه كل زملائه العرب مبادرته رفضاً قاطعاً . ولا أدرى إلى متى ظل السادات يعتقد بأنه لن يوقع سلاماً منفرداً، وأن أية تسوية لن تكون مقبولة ما لم تتضمن حقوق الفلسطينيين؟! وبحلول أوائل عام ١٩٧٨ بدأ السادات ينتهج سياسة «ذات وجهين» فعلى حين ظل يتحدث علانية مؤيداً الحقوق الفلسطينية، فإنه كان قد بدأ سراً فى إرسال رسائل مختلفة عن ذلك تماماً إلى الاسرائيليين .

ففى آذار (مارس) ١٩٧٨ دعا وزير الدفاع الاسرائيلى عيزرا وايزمان للاجتماع به فى الاسماعيلية .. والرسالة السرية التى كان يريد ابلاغ الاسرائيليين بها كانت فى الواقع رسالة غريبة .. فالسادات المدافع عن الحقوق الفلسطينية والرجل الذى كانت «رسالته المقدسة» هى العمل من أجل سلام شامل فى الشرق الأوسط، نجد أن وايزمان فى مذكراته «المعركة من أجل السلام» أعاد نشر ما سمعه من السادات فقال :

«لقد استبعدت منظمة التحرير الفلسطينية من قاموسى؛ فإنهم بسلوكهم قد استبعدوا أنفسهم من المفاوضات . ولكن لا يمكننى أن أقول هذا إلا لكى وليس لبيعين؛ لأن بيعين سيعلن فى اليوم التالى «السادات استبعدت منظمة التحرير الفلسطينية»، ويجب أن يكون باستطاعتى إبلاغ العرب» بأن «عرب الضفة

الغربية وغزة سيكون باستطاعتهم تشكيل مستقبلهم وسوف يرحل الاسرائيليون» ولاأبالى بأن يوافق حسين أولاً؛ فيجب أن تكون الضفة الغربية وغزة منزوعتى السلاح. وسوف نحاول إيجاد صيغة مناسبة لذلك، وبعد ما يكون كل حل أو اتفاق توصلنا إليه مضموناً من الولايات المتحدة.

●● وكان باقى المحادثة يبعث على الدهشة بنفس القدر... إذ سأله «وايزمان»:

«من وجهة نظرك من سيتولى «ياهوذا» والسامرة وغزة؟ من سيحكم هناك؟

فأجاب السادات «إذا اشترك الأردن فى المفاوضات—الأردن وممثلو السكان المحليين وأنتم؟»

وأستطرد وايزمان «من هذا أفهم أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية». فأجاب السادات «تماماً—ولكننى إذا قلت هذا لبيجين فانه سيعلمه فى اليوم التالى ولكن يمكننى أن أقول لك: لا دولة وعدد صغير من النقاط العسكرية القوية لاسرائيل».

●● ولم يستطع عيزرا وايزمان أن يصدق أذنيه وعقب فى مذكراته المعنونة «المعركة من أجل السلام» قائلاً:

«وقد جعلنى تلخيص حديثى مع السادات فى حالة نفسية افضل؛ فالرئيس المصرى شأنه شأننا ليس مهتماً بدولة فلسطينية. وكان على استعداد لترك مستوطنات الضفة الغربية فى مكانها، وسوف يحل محل حسين إذا رفض الملك الاشتراك فى المفاوضات. وقد أسعدنى أن أهارون باراك إستمع إلى محادثاتنا إذ بدون شهادته ماكان أحد فى أسرائيل ليصدقنى» (٥)

ولأول مرة كان السادات يعنى بالضبط ما قاله، وبيّث هذا حقيقة أن معاهدة السلام النهائية بين اسرائيل ومصر أظهرت أن السادات قد استبعد منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطينى من قاموسه.

• المعركة من أجل السلام ص ٢٩٩

وهناك سؤال يستحق بعض التحليل هو: لماذا تغير موقف السادات كثيراً بين تشرين الثانى (نوفبر) ١٩٧٧ واجتماع كامب ديفيد فى ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨؟!

والتفسير يقوم على عاملين هما: شخصية السادات وعزلته فى العالم العربى .

كما ذكرت من قبل: ذهب السادات إلى القدس للقيام « بعمل دعائى مثير » بدافع الرغبة فى الشهرة وتعظيم الذات .. فهو لم يفكر فيما سيحدث بعد ذلك . والغريب أنه أصيب بالدهشة والفزع عندما اكتشف أن الدول العربية تجاهلت مبادرته ونأت بنفسها عنه . و يبدو أنه اكتشف إذ ذاك فقط إنه ارتكب خطأ بالغا بذهابه إلى القدس ؛ لأنه بدلا من أن يصبح بطلا أصبح مرفوضا من العالم العربى . غير أن السادات لم يكن بالرجل الذى يمكن أن يعترف بأنه ارتكب خطأ ويعود إلى العالم العربى ذليلا معاقبا .. كان عليه أن ينقذ ماء وجهه بأى ثمن و يظهر أنه كان قادراً على صنع السلام مع اسرائيل واستعادة سيناء .

صحيح أن الأمريكان زعموا أنهم كانوا وسطاء محايدين غير أن الحقيقة كما اعترف كارتر بنفسه لى فى اجتماع المكتب البيضاوى فى سبتمبر ١٩٧٧ بأنه لا يملك السلطة أو الارادة السياسية لأن يواجه بجرأة اسرائيل بينما كان عليه أن يفعل ذلك إلى حد ما فى مؤتمر جنيف ؛ لأن الاتفاق الأمريكى السوفيتى المشترك ألزم الولايات المتحدة علانية بموقف معين ولأن الضغوط الدولية الأخرى كانت سترغم الأمريكان على أن يصيروا أقل تحيزا .. ولكن عندما دمر السادات مؤتمر جنيف فإنه قتل فى نفس الوقت أية فرصة لأن يقف كارتر فى حجة اسرائيل .

وهكذا فإنه لما ترك الأمر يكان يفعلون ما يشاءون فإنهم لم يفعلوا شيئا سوى الضغط على السادات لتقديم المزيد من التنازلات .. وتناسوا كل تصريحاتهم السابقة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين ؛ ولم يبالوا بمستقبل الضفة الغربية وغزة .

وفى الحقيقة فإن الأمريكان أصبحوا أكثر استعداداً لقبول وجهة النظر الاسرائيلية بشأن الضفة الغربية وغزة أكثر مما كان يتوقع الاسرائيليون . وديان على

سبيل المثال .. اعترف في مذكراته أنه طوال المفاوضات كان الاسرائيليون يخشون أن يطالب الوفد الأمريكي بتنفيذ البند الذى يشير إلى عدم جواز الاستيلاء على أرض أجنبية بالقوة كما نص القرار رقم ٢٤٢، واعترف ديان بأنه لو فعلت الولايات المتحدة ذلك لكان الموقف الاسرائيلى قد أصبح ضعيفاً للغاية . قال ديان « كنا نخشى .. أن يقال لنا : إن اسرائيل ملزمة بالجلء عن الضفة الغربية وغزة بأسرها ، وأن للفلسطينيين الحق في إقامة دولتهم المستقلة ، .. ولكن الولايات المتحدة لم تبذل أى ضغط على اسرائيل فيما يتعلق بهذه المسائل الحيوية . فلم تشر الولايات المتحدة على الإطلاق إلى هذه الفقرة الواضحة من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وعلى الرغم من عزلة السادات فإنه لم يكن يستطيع أن يعترف لشعبه بأنه كان تحرك نحو سلام منفرد مع اسرائيل .. كذلك فإن السادات لم يستطع الاعتراف بأنه هو الذى تخلى عن القضية العربية ، وهكذا عمد إلى استخدام آلة الدعاية المصرية القوية في اقناع مواطنيه بأنه يسير في أفضل طريق ، وأن الدول العربية الأخرى هى المخطئة .. وتركزت دعايته على نقطتين رئيسيتين هما مزايا السلام ، وخيانة الدول العربية الأخرى التى كانت تتحدث بلغة متطرفة للغاية ومعادية لاسرائيل ولكنها في الواقع لم تكن قادرة على فعل شيء وتركت مصر تضطلع بكل المعارك وتقدم كل التضحيات بمفردها .

وكان السادات يعلن دائما أن :السلام هو المفتاح إلى مستقبل أفضل لمصر . وأن السلام سيكون أكثر من مجرد نهاية الحرب والمعاناة وموت ألوف من أبناء مصر مازالوا في ريعان شبابهم .. سيكون السلام أيضا بداية حقبة من النهوض الاقتصادي لمصر ، لأن البلاد ستكون قادرة على تكريس كل مواردها لتنمية اقتصادها .

وكان السادات يقول لشعبه : إنه على مدى ثلاثين عاما ضحت مصر بأبنائها ومواردها الاقتصادية لمساعدة الفلسطينيين ولخدمة القضية العربية ولكنها لم تحن شيئا وبالذات الاحترام المتبادل والإمتنان من العرب .. وهاجمت الدعاية بشدة

الدول المنتجة للنفط في الخليج لتقول : إن هذه الدول أصبحت ذات ثراء فاحش بعد حرب تشرين الأول أكتوبر ١٩٧٣ .. وأن مصر خاضت الحرب بخسائر وتضحيات هائلة على حين لم تفعل الدول العربية المنتجة للنفط شيئاً واغتنت من جراء الحرب ومع ذلك كانت ترفض مساعدة مصر في حل مشكلاتها الاقتصادية .

وبالضرب على وتر مزايا السلام وجسامة التضحيات التي بذلتها مصر من أجل العالم العربي وأنانية الدول المنتجة للنفط استطاع السادات ان يؤثر على تفكير المصريين لبضع سنوات .. و يسر من هذا الأمر أن الرئيس كان حريصاً للغاية على ان يخفى عن شعبه مصر حقيقة السلام الذي يدور بذهنه .

كان جهاز السادات الدعائي قويا ومؤثراً ، والمصريون بالسليقة لينو العريكة ولديهم الاستعداد لاتباع قادتهم .. ومع ذلك فانه رويدا رويدا بدأت الحقيقة تتكشف للشعب من خلال محطات الاذاعة الاجنبية .. وبدأت ثور الاسئلة على نحو متزايد .. ونما شعور بأن مصر يجب ان تصلح جسورها مع الدول العربية .. وتعيد تقييم علاقاتها مع اسرائيل .

وبدأ التوتير ينمو في مصر ووجد التعبير عنه صوراً مختلفة ، أهمها تجمعات دينية معارضة لسياسة السادات .. واتخذ حزبا المعارضة الصغيران موقفا قويا ضد تقارب السادات من اسرائيل والتنازلات الهامة التي قدمها تحت ستار « التطبيع » .

واتخذ السادات اجراءات قعية ضد هذه الاصوات الخارجة ولكنها استمرت تنمو وتنتقد السادات شخصيا .

ولم يكف جهاز الدعاية عن العمل غير ان الناس توقفت عن الاستماع .

ولهذا لم يكن الأمر باعثا على الدهشة ان تتم تصفية السادات في النهاية على يد مجموعة طائفية ، وبينما كان معظم المصريين ليسوا على استعداد للذهاب الى هذا الحد ، فإن غالبيتهم كانت تشارك القتلته تحرهم من وهم السادات ، وليس هناك دليل أفضل من اللامبالاة الشديدة التي استقبل بها الشعب حادث مصرع

السادات .. بل انها كانت اكثر من لامبالاة . انها كانت في الواقع محاولة متعددة لخناسي ان السادات كان موجودا من قبل ، وان كان قد حكم البلاد على مدى احدى عشر عاما وانجز دون شك بعض الاشياء الايجابية .

ماذا حقق السادات في نهاية المطاف ؟ ما هو السلام الذي زعم أنه أتى به لبلاده ؟ في الواقع كان كل من معاهدة السلام والحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة خدعة .. وحتى الآن لم تكن « معادلات الحكم الذاتي » قد احرزت شيئا .. وليس هذا باعثا على الدهشة لان الحكم الذاتي كان مجرد تنازل وهمي قدمه الاسرائيليون لتخفيف أثر رفضهم القاطع لاقامة دولة فلسطينية .. وفي الواقع فإن اطار الحكم الذاتي الذي قبله السادات في كامب ديفيد كان مطابقا تقريبا للخطة التي كان قد عرضها بيجين على كارتر في واشنطن ثم على السادات في الاسماعيلية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ .. وعليه فقد كانت غلغا رقيقا تخفى وراءه إسرائيل هدفها النهائي وهو ضم الضفة الغربية وغزة .

وكما أن السادات لم يحصل على شيء من أجل الفلسطينيين مقابل الاعتراف بإسرائيل وصنع السلام معها فإنه لم يحصل على شيء من أجل مصر . وعلى الرغم مما قد يبدو أن السادات قد استعاد كل الأراضي التي ضاعت في حرب ١٩٦٧ وأزال عن بلاده التهديد الدائم بتجدد الحرب .. فواقع الأمر أن أياً من هذين الأمرين ليس صحيحاً فالسادات لم يستعد سيادة مصر كاملة على سيناء لأن بنود معاهدة السلام وضعت بشكل يمنع مصر من ممارسة سيادتها الكاملة على شبه الجزيرة .. ولا جدال في أنه منذ نيسان ابريل ١٩٨٢ أصبحت المنطقة داخل حدود مصر الدولية ، ولكن ظلت هناك قيود هامة على كيفية استعادة مصر الاستفادة من ذلك الاقليم . وبدلاً من إعادة سيناء إلى مصر وبدون قيود فإن السادات وقع وثيقة وضعت شروطاً قاسية على مدى تحرك الجيش المصري وقواته في سيناء . هذا وبالنسبة لمنافع السلام فإن السادات فشل في تحقيق حل دائم .

فالمعاهدة ليست إلا صفقة منفردة بين مصر وإسرائيل ، ولكنها أيضاً غير متوازنة فهي تعطي كل المزايا إلى إسرائيل بينما تدفع مصر الثمن كله .. ونتيجة لذلك فإن

السلام لا يمكن أن يدوم ما لم يحدث على المعاهدة تعديلات جذرية . ويجب أن يكون واضحاً أنني لا أقول أن نشوب حرب جديدة بين إسرائيل ومصر هو أمر حتمي . ولكنني أشير إلى أن مهمة التوصل إلى حل دائم يزيل إلى الأبد خطر الحرب في الشرق الأوسط ما زالت بعيدة جداً .. والاتفاق الذي تفاوض عليه السادات يضر بالأمن القومي لمصر، والسلام الناشئ عن هذا الاتفاق هش ولا يمكن أن يدوم .

ولم تكن المعاهدة التي وضعها السادات والإسرائيليون في آذار (مارس) ١٩٧٩ سوى نسخة غير معدلة تقريباً من المشروع الذي عرضه بيجين على كارتر... والتعديلات اللاحقة على هذا النص التي تناولت الشكل لا الجوهر .

ومن ذلك أنه على الرغم من أن عدد مواد المعاهدة كلها تم خفضه خفضاً كبيراً من اثنين وأربعين مادة إلى تسع مواد، إلا أن النص الأساسي الحقن به عدة ملاحق كبيرة حتى تظهر كل البنود التي يحتويها المشروع الإسرائيلي الأصلي في معاهدة السلام النهائية بشكل أو بآخر.. وفي الحقيقة فإن المعاهدة الموقعة في آذار (مارس) ١٩٧٩ تميل لصالح الإسرائيلييين أكثر من مشروعهم الأصلي، لأن السادات في كامب ديفيد وافق على تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بعملية التطبيع . وفي آذار (مارس) قبل السادات دون أي اعتراض التزامات سياسية وعسكرية هامة من جانب الولايات المتحدة إلى إسرائيل .

ويمكن إيجاز العيوب الرئيسية للمعاهدة المعقودة بين مصر وإسرائيل والتنازلات التي قدمها السادات دون مبرر فيما يلي :

(١) إن حالة الحرب بين إسرائيل ومصر قد أنهيت، وتم إحلال السلام بمجرد تبادل التصديقات على المعاهدة على الرغم من أن إسرائيل سوف تستمر في احتلال الجزء الأكبر من سيناء لفترة تصل إلى ثلاث سنوات (المادة ١) وكما أشرت من قبل فإن المنطق الطبيعي للأشياء كان ينبغي أن يكون أولاً الانسحاب الكامل يعقبه إنهاء حالة الحرب كما نص عليه مشروع المعاهدتين المصرية والأمريكية .

(٢) إن عملية تطبيع العلاقات بين البلدين بدأت بعد مضي ستة شهور على سر يان المعاهدة (المادة ٣) ، ومرة أخرى كان هذا معناه أن السادات كان يتصور أنه يمكن أن توجد علاقات طبيعية بين مصر و بلد مازال يحتل جزءاً من أراضي مصر .

(٣) ان كل النصوص التي تتعلق بخلق مناطق منزوعة السلاح وتخفيض عدد القوات في المنطقة الواقعة بين البلدين اقتصر تنفيذها على أرض مصر فحسب تقر يبا .. وهكذا تم تقسيم سيناء إلى ثلاث مناطق .. ولم يسمح لمصر بوضع أى قوة عسكرية كانت في المناطق الشرقية التي تمتد على طول الحدود وسمح لها بوجود ما يصل إلى ٤٠٠٠ رجل فقط وكميات وأنواع محدودة للغاية من الأسلحة في المنطقة الوسطى . بل أن وجود الجيش المصرى كان محدوداً في أقرب منطقة إلى قناة السويس .

وهكذا لم يكن هناك مكان في سيناء يمكن لمصر أن تمارس فيه سيادتها الكاملة بحرية . ولإعطاء مظهر خادع قُرِضَتْ أيضاً بعض قيود على مرابطة قوات أسرائيلية على الجانب الاسرائيلى من الحدود .. ولكن المنطقة التي تنطبق عليها هذه القيود لم تزد في عرضها عن بضعة كيلومترات بالمقارنة بالعمق الكلى لسيناء .

وفي هذا الشريط التافه كان من حق اسرائيل وضع قوات قدر عدد القوات التي يمكن لمصر وضعها في كل المنطقة الوسطى بسيناء (المادة ٤ والملحق ١) . وليس هناك من شك في أن المعاهدة تضر بسيادة مصر على سيناء . ولذا فإن المنطقة فقدت قيمتها الاستراتيجية الحيوية بالنسبة لمصر .. ونقل خط دفاعنا الأول في الواقع من حدودنا الدولية إلى قناة السويس .

(٤) نصت معاهدة السلام على أن قوات متعددة الأطراف ستقوم بدور يات في المنطقة المنزوعة السلاح بين مصر واسرائيل .. وأن هذه القوات تتمركز في رفح وشرم الشيخ على الجانب المصرى من الحدود وفي المنطقة التي لا يمكن لمصر أن تحتفظ فيها بأى قوات ، وفي الوقت الذى لا ترابط فيه أى قوات على

الأراضي الإسرائيلية .. والأهم من ذلك أنه ليس هناك مبرر لوجود هذه القوات على الأراضي المصرية . لقد كان مفهوما أن توجد قوات تابعة للأمم المتحدة بين إسرائيل ومصر بعد ١٩٥٦ و ١٩٦٧ عندما كانت العلاقات بين الدولتين لا يحكمها سوى اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ حيث لم يكن هناك سلام ولكن ليس هناك ما يبرر مرابطة قوات تابعة للأمم المتحدة بين بلدين أصبحا في سلام مع بعضهما البعض وتربط بينهما علاقات دبلوماسية وبصدد تطبيع العلاقات بينهما في جميع المجالات الأخرى .. ونشأت مشكلة أخيرة بالغة الخطورة من حقيقة أن القوة الخاصة كانت وستظل أمريكية في أغلب عناصرها والولايات المتحدة ليست دولة محايدة في الشرق الأوسط وإنما متورطة مع إسرائيل تورطاً عميقاً .

وفي الواقع فإنه ليس هناك من سبيل أمام مصر إذا أراد أن تطلب من القوات الأمريكية أن ترحل . لأن مصر تعتمد على الولايات المتحدة في الحصول على المعونات العسكرية والاقتصادية . ومع ذلك فإن وجود قوات أمريكية على أرض مصرية لا يفعل شيئاً لتعزيز مصالح مصر أو توفير أمن حقيقي لها .

(٥) كما تتضمن معاهدة السلام وبخاصة الملحق ٣ نصوصاً عديدة على إقامة علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية وثيقة ، وحرية الحركة وتطوير الاتصالات بين مصر وإسرائيل .. وتبدو هذه النصوص كما لو أنها يرشء إلى حد كبير ، ولكن في إطار الوضع في الشرق الأوسط اليوم فإن لها أثارا بعيدة المدى .. فعلاقات طبيعية وثيقة كهذه بين إسرائيل ومصر لن تؤدي إلا إلى أحكام عزلة مصر عن العالم العربي .. ويجب أن نضيف أن إسرائيل لم تكن مكتفيه بما ورد في النصوص المفصلة في المعاهدة والتي تختص بالعلاقات في كل المجالات .. وتحت ستار التطبيع فإنهم في الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨١ هذا دفعوا مصر إلى توقيع أربعين اتفاقاً آخر

(٦) ويحدد الملحق ٣ والمادة (٥) أنه يجب على مصر وإسرائيل أن تتعاونتا بشكل وثيق للمحافظة على السلام والأمن في المنطقة .. وبإحدى ذى بدء فإن مثل

هذا التعاون موجه فيما يبدو ضد الدول العربية الأخرى .. كما أن أقل مايقال عن اسرائيل — التي تحتل أراضي عربية كثيرة ولا تظهر استعداداً للتخلي عنها — أنها آخر من يمكن أن يساهم في المحافظة على الأمن في المنطقة وهناك جوانب أخرى في هذا الملحق لها آثار أكثر إزعاجاً .. فقد اتفقت مصر واسرائيل لاعلى اعادة فتح خطوط الطرق البرية والسكك الحديدية بينها فحسب — وهو أمر يمكن توقعه من جانب بلدين في سلام — وإنما أيضا على إنشاء وصيانة طريق برى جديد يمر خلال سيناء و يربط بين الأردن واسرائيل ومصر بالقرب من إيلات .. ووجود مثل هذا الطريق ليس له أى صلة بمشكلة السلام بين اسرائيل ومصر ، ومثل هذا النص ليس مكانه المناسب على الإطلاق في معاهدة للسلام .. لقد احترت لدرجة أننى سألت مستشاراً قانونياً في الوفد المصرى كيف تم ادراج مثل هذا البند في المعاهدة .. وكان الرد أنه أدرج لانباء على طلب الاسرائيليين وإنما بناء على طلب الولايات المتحدة .. وفي الواقع فإنه عندما سأل هذا المستشار القانونى الاسرائيليين فإنهم أنكروا بشدة أن هذه فكرتهم .. ومن الواضح اذن أن السادات وافق مرة أخرى على أن يصنع معروفا لأصدقائه الأمر بكان دون تفكير في العواقب ، ومع ذلك فإن من الواضح تماما سبب اهتمام الولايات المتحدة بمثل هذا الطريق إذ يمكن استخدامه في المستقبل من جانب القوات الأمر يكية سر بعة الإنتشار .

(٧) وهناك تنازل آخر بالغ الأهمية حصلت عليه اسرائيل هو الموافقة على أن تدرج في المعاهدة البنود المختلفة للمادة ٦ والتي ينص أهمها على مايلى :

« تتعهد الأطراف بالوفاء بحسن نية بالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة بغض النظر عن تصرف أو سلبية أى طرف آخر وعلى نحو مستقل عن أية وثيقة أخرى خارج هذه المعاهدة. » ، « وتتعهد الأطراف ألا تدخل في أى التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة » « وتخضع للمادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة في حالة وجود تعارض بين التزامات الأطراف بموجب المعاهدة الحالية التي سوف تكون ملزمة و يتم تنفيذها » .

و بتوقيع هذه المعاهدة اعطى الاسرائيليون ما كانوا يتمنونوه كاملا واعنى الاداة اللازمة لعزل مصر عن باقى العالم العربى .. واسرائيل تستطيع الآن أن تزعم ان كل الاتفاقات المعقودة بين مصر وأية دولة عربية تتعارض مع نصوص معاهدة السلام .. ومن ثم تعلن أنها لاغية .. و يعنى هذا ببساطة ان ميثاق الامن العربى الذى وقعته مصر منذ اربعين عاما أصبح غير ملزم الآن لمصر .

ومع ذلك فان هذا الميثاق هو حجر الزاوية فى سياسة الدفاع العربى ؛ حيث الجغرافية السياسية للمنطقة تجعل من الضرورى على الدول العربية ان تنسق بين سياستها للدفاع عن نفسها ضد أى غزوات فى المنطقة .

و بارغام السادات على توقيع البنود التى تعد بمثابة إنكار للتضامن العربى فأن الاسرائيليين حققوا أكثر من مجرد عزل مصر .. فصر كما ذكرت من قبل هى الدولة الرئيسية فى الشرق الاوسط وعليه فإن هذه البنود وجهت ضربة قاسية ضد العالم العربى بأسره .

من هذا يتبين أن مصر تحملت وطأة معاهدة السلام هذه كلها .. وليس هذا بالامر الذى يبعث على الدهشة ؛ لان السادات كان يتفاوض من مركز ضعف لاقوة ، بعد أن قدم التنازلات الحاسمة للاسرائيليين بذهابه للقدس .. وقد تضمنت الرحلة إنهاء حالة الحرب والاعتراف باسرائيل .

وقد اظهر التاريخ أن الاسرائيليين لا يقابلون التنازلات بالتنازلات من جانبهم وانما بالمزيد من المطالب و يكفى ان نشير هنا الى أنهم جادلوا بان اقتراحهم الخاص بالحكم الذاتى للفلسطينيين كانت تنازلا كبيرا قدموه لاطهار حسن نواياهم بعد رحلة السادات كما لو أن مثل هذه الافكار للحقوق الفلسطينية يمكن اعتبارها تنازلا . وكانت النتيجة أنه عند الذهاب الى كامب ديفيد كان السادات قد فقد اهتمامه بالفلسطينيين . وبطبيعة الامر لم يكن باستطاعته الاعتراف بذلك ولهذا فانه ظل حتى النهاية يتظاهر بانه متشدد حيال الاسرائيليين و يناضل دون هوادة من أجل القضية العربية ..

وعلى سبيل المثال فانه عندما عقد كارتر و بيجين والسادات اجتماعهم الأول فى كامب ديفيد أصر السادات على أن يكون أول المتحدثين وتلا كلمة معدة

طويلة ومتشدة سجل فيها الموقف المصرى المزعوم .. وقد أذاعت أجهزة الإعلام هذا الموقف فيما بعد .. ولو أن السادات تمسك بالموقف الذى اتخذته علانية لكانت نتيجة كامب ديفيد مختلفة تماما .. ولكنه فى الحقيقة تجاهل تماما مبادئه وشروطه المعلنة بصوت عال خلال المفاوضات الفعلية وما ترتب على ذلك من النتائج التى قننا بتحليلها .

وكان الاسرائيليون يدركون جيدا أن تشدد السادات لم يكن سوى غطاء وعقب ديان نفسه فى مذكراته هذه النقطة فقال :

« لقد سارع السادات الى نشر «الموقف المصرى» فى الصحافة المصرية حتى تعلم كل الدول العربية بأنه لم يقدم ادنى تنازل لاسرائيل .. والتزم التزاما دقيقا بالخط العربى البالغ التطرف .. فكيف اذن يمكنه مواجهة الاتهام الذى ثار فيما بعد بأنه لم يتمسك بكلماته وهنا تذكر ديان فى مذكراته أيضا أن السادات اخبره بان تعليقه عن الفرق الكبير بين ما اعلنه السادات وبين ماتم فى حجرات المفاوضات فى كامب ديفيد سيكون :

« إننى لم اتنازل عن شئ للاسرائيليين ولا حتى بوصة واحدة ، غير أننى استجيت لنداء الرئيس كارتر صديقنا وحليفنا وهو حليف يحتاج كلانا لمعونه و يتلقاها » لم يفاجأ الاسرائيليون بحيل السادات وكانوا يعلمون أنه فى النهاية لن يكون امامه من خيار الا الاستسلام لمطالبهم .. وفى الحقيقة فان الاسرائيليين كانوا يفهمون السادات جيدا ودون شك أفضل مما كان هو يفهمهم .

وفى الحقيقة فان السادات ظل خاضعا لوهم أن الاسرائيليين سيقابلون التنازلات بتقديم تنازلات من جانبهم على حين أنهم فى الواقع ردوا على التنازلات بتقديم مطالب جديدة أكثر تطرفا .. وكان الاسرائيليون من ناحية أخرى يعون أن السادات ليس رجلا عند كلمته وأنه متقلب ولا يعتمد عليه ، وابتكروا طريقة فعالة للتعامل معه ... وخلال المفاوضات على اتفاق فك الاشتباك الثانى ذكر

رايين في كتابه أنه قد خلص في تعامله في السادات إلى نتيجة مؤداها أن « الطريق إلى تأمين نجاح أى اتفاق معه هو انشاء الحقائق على الأرض وبناء الصفة بحيث يكون الوفاء بها مفيدا له — وأعلى الأقل يضار إذا لم يف بها » .

« وإنشاء الحقائق على الأرض » هو بالضبط ماسعى إليه الاسرائيليون في كامب ديفيد وخلال المفاوضات على معاهدة السلام .. فهم لم يمنحوا السادات أى شىء على الفور لأنهم لم يكونوا واثقين فيه وكانوا يخشون أن يلغى الاتفاق حالما تعود سيناء .. ولذا أصروا على أنهم لا يستطيعون الانسحاب من سيناء قبل ثلاث سنوات على الأقل رغم أنه في عام ١٩٦٧ نجحوا في احتلالها في خمسة أيام .. وكان السبب الحقيقي وراء هذا الاصرار هو أنهم أرادوا التحقق من أن السادات لن يكون بمقدوره النكوص عن الاتفاق لمدة ثلاث سنوات دون التضحية بجزء من سيناء .. وبعد ثلاث سنوات من الخضوع والاذلال من الاسرائيليين سيزداد عدم قبول السادات في العالم العربى ، ومن ثم لن يصبح بإمكانه أن يعكس سياسته أو ينقصها ، وهكذا فإن حقائق جديدة ستقام على أرض الواقع .

ولم يكف الاسرائيليين أنهم دفعوا السادات إلى موقف لم يعد يمكنه فيه التراجع . بل أنهم أرادوا ضمانات اضافية بأن مصر لن تستطيع النكوص عن المعاهدة ربما لأنها كانت تدرك أن اتفاق السلام كان بين اسرائيل والسادات فحسب وليس بين اسرائيل ومصر . ولهذا أصروا على أن تقدم الولايات المتحدة لهم ضمانا بأنها ستتدخل لصالح اسرائيل إذا خرقت مصر المعاهدة . كما أصروا أيضا على أن تجدد الولايات المتحدة كل التزاماتها السياسية السابقة لاسرائيل ، وأن تشهد على وجه الخصوص بعقلة أى عمل أو قرار فى الأمم المتحدة ترى اسرائيل أنه يتعارض مع مصالحها ومع معاهدة السلام .

ولا عجب أن اسرائيل طلبت مثل هذه الضمانات لأن اسرائيل كانت تحاول دواما جعل السياسة الأمر يكية في الشرق الأوسط خاضعة لشروطها .. ولكن

ما يدعوا للدّهشة حقاً هو أن الولايات المتحدة وافقت مرة أخرى على المطالب الاسرائيلية .. وهذا معناه أن الولايات المتحدة تخلت في الواقع عن حريتها في صياغة سياستها في الشرق الأوسط وسمحت بدلا من ذلك لاسرائيل بأن يكون لها حق الاعتراض على أى قرار أمريكي هام يتعلق بالمنطقة .. وأنه لأمر غريب أن تضع أية دولة نفسها في موقف كهذا ولكن الأغرب أن تكون الدولة في هذه الحالة قوة عظمى .

وقد كانت آثار الضمانات التي قدمتها الولايات المتحدة لاسرائيل بعيدة المدى حقاً : فواشنطن تخلت عن حرية أن تظل محايدة في حالة نشوب صراع بين اسرائيل والدول العربية .

وقد نصت مذكرات الاتفاق التي وقعتها الولايات المتحدة واسرائيل في كامب ديفيد ضمن نقاط أخرى على أن :
« الولايات المتحدة ستقدم الدعم الذي تراه مناسباً للأعمال التي تتخذها اسرائيل رداً على مثل هذه الانتهاكات لمعاهدة السلام .

وبوجه خاص لو أن انتهاكاً لمعاهدة السلام اعتبر تهديداً لأمن اسرائيل بما في ذلك عرقلة استخدام اسرائيل للممرات المائية الدولية ، وانتهاك نصوص المعاهدة الخاصة بتحديد عدد القوات ، أو وقوع هجوم مسلح ضد اسرائيل ؛ فإن الولايات المتحدة ستكون على استعداد لأن تنظر .. وعلى وجه السرعة في الاجراءات العملية اللازمة : مثل تعزيز وجود الولايات المتحدة في المنطقة ، وتزويد اسرائيل بامدادات طوارئ وممارسة الحقوق البحرية لوضع حد للانتهاك » .

ويتضح من هذا الاتفاق أن الولايات المتحدة قبلت وجهة النظر التي تذهب إلى أن انتهاكات المعاهدة لا يمكن أن تنبع إلا من مصر .. ولم يتم ابلاغ مصر حتى اللحظة الأخيرة بأن الولايات المتحدة واسرائيل تعدان لتوقيع مذكرة الاتفاق هذه فبينما أعلنت واشتن على الملأ صداقتها لمصر ؛ فإنها تفاوضت سرا على اتفاق مع اسرائيل بما يوضح أن اسرائيل هي حليف الولايات المتحدة ، وأن مصر هي بمثابة العدو المحتمل .

ولس أعضاء الوفد المصرى الخطر الكامن فى مذكرة الاتفاق .. وقدم مصطفى خليل - الذى كان آنذاك رئيس مجلس وزراء مصر ووزير خارجيتها احتجاجا مكتوبا ضد الاتفاق عند تلقى نسخة منه قبل أربع وعشرين ساعة فحسب من حفل توقيع معاهدة السلام .. وفى آذار (مارس) ومرة أخرى فى ٢٦

آذار (مارس) ١٩٧٩ كتب مصطفى خليل إلى وزير الخارجية سايروس فانس يشكو من أن مذكرة الاتفاق موجهة ضد مصر .. وفى الرسالة التى بعث بها بتاريخ ٢٦ آذار (مارس) لخص أسباب شكواه فيما يلى :

(١) انها تتعارض مع الروح القائمة بين بلدينا ، ولا تساهم فى تعزيز العلاقات بينها . وأود أن أسجل أن مصر لم يجر استشارتها قط بشأن جوهر المذكرة المقترحة .

(٢) إن محتويات المذكرة المقترحة تقوم على أساس اتهامات مزعومة ضد مصر وتنص على اجراءات معينة يتم اتخاذها ضدها فى هذه الحالة الافتراضية لوقوع انتهاكات يترك تحديدها إلى حد كبير لإسرائيل .

(٣) لقد اشتركنا فى المرحلة النهائية للتفاوض على المعاهدة على مدى أكثر من شهر حتى الآن ومع ذلك لم يجر ابلاغنا بنية الولايات المتحدة الاتفاق على مثل هذه المذكرة .. وعلاوة على هذا : فإننا علمنا بها عن طريق الإحاطة بها وليس التشاور بشأنها .. فقد أعطاها لى السفير ايلتس فى الساعة الثانية بعد الظهر بالتوقيت المحلى يوم ٢٥ آذار (مارس) أى قبل ٢٤ ساعة فقط من الاحتفالات المقررة للتوقيع على المعاهدة .

(٤) من المفروض أن الولايات المتحدة شريك فى جهد ثلاثى يهدف إلى تحقيق السلام للمساعدة ادعاءات جانب ضد الجانب الآخر

(٥) ان المذكرة المقترحة تفترض أن مصر هى الجانب الذى يمكن أن ينتهك التزاماته .

- (٦) ان المذكرة المقترحة يمكن تفسيرها على أنها في النهاية تحالف بين الولايات المتحدة واسرائيل ضد مصر .
- (٧) انها تعطى الولايات المتحدة حقوقا معينة لم تذكر قط أو يجبر بشأنها التفاوض معنا .
- (٨) انها تعطى الولايات المتحدة سلطة فرض اجراءات أو عبارة صريحة اجراءات عقابية ، وهي مسألة تثير شكوكا حول العلاقات المستقبلية ويمكن أن تؤثر في الوضع بالمنطقة بأسرها .
- (٩) ان المذكرة المقترحة تستخدم تعبيرات غامضة على نحو خطير مثل « تهديدات الانتهاكات » والتي ستتخذ حاليا إجراءات معينة .. واننا نعتبر هذا مسألة وخيمة العواقب .
- (١٠) انها تعنى ضمنا أن الامدادات الاقتصادية والأسلحة ستكون خاضعة لتقدير الولايات المتحدة فيما يتعلق بتهديدات الانتهاكات المزعومة التي تعزى إلى أحد الجانبين .
- (١١) انها تجعل من بعض جوانب العلاقات المصرية الأمر يكية خاضعة لعناصر دخيلة على هذه العلاقات وتعهداتها التي قطعت، لطرف ثالث .
- (١٢) انها تعنى ضمنا موافقة الولايات المتحدة على شروع اسرائيل في اجراءات من بينها اجراءات عسكرية ضد مصر بادعاء أن هناك تهديدات بانتهاك المعاهدة .
- (١٣) انها تعطى الولايات المتحدة حق فرض وجود عسكري في المنطقة لأسباب متفق عليها بين اسرائيل والولايات المتحدة .. وهو أمر لا يمكننا قبوله .
- (١٤) إن المذكرة المقترحة سوف تلقى شكوكا خطيرة حول النية الحقيقية للولايات المتحدة وبصفة خاصة فيما يتعلق بعملية السلام .. ويمكن اتهامها بالتواطؤ مع اسرائيل لخلق مثل هذه الظروف التي تؤدي إلى

وجود عسكري أمر يكي في المنطقة ، وهي مسألة ستكون لها بالتأكيد
آثار خطيرة و بصفة خاصة بالنسبة لاستقرار المنطقة بأسرها .

(١٥) أنه سيكون لها أثر عكسي في مصر حيال الولايات المتحدة ، وأنها ستدفع
بالتأكيد الدول العربية الأخرى إلى اتخاذ موقف أكثر تشدداً ضد عملية
السلام ، وستقدم لها أسبابا اضافية تدعوها إلى عدم الاشتراك في تلك
العملية .

(١٦) أنها ستمهد الطريق أيضا لقيام تحالفات أخرى في المنطقة للرد على
التحالف الذي يمكن أن توجد بذوره في المذكرة المقترحة .

ولهذه الأسباب جميعا فإننى أبلغكم أن حكومة مصر لن تعترف بشرعية
المذكرة وتعتبرها لاغية وليس لها أى أثر كان يتعلق بمصر .

وقد كان خليل في غاية الانزعاج ازاء مذكرة الاتفاق وعلى يقين من انه ليس
امام مصر من خيار الرفض ؛ حتى أنه كتب الرسالتين الى فانس وبدون ان
يستشير السادات كما أبلغنى فيما بعد ، ان فانس أبلغ السادات بالرسالتين غير انه
من الواضح انه نبذهما باعتبار انه ليست لها أهمية لأنها يعكسان وجهات نظر
خليل الشخصية وليس موقف الزعامة المصرية كلها .

وكانت النتيجة ان فانس لم يرد قط على الرسالتين وأن الوفد الامر يكي لم
يبذل أى محاولة لنفى ادعاءات خليل .. وتم توقيع معاهدة السلام في ٢٦ آذار
مارس ١٩٧٩ ، وكذلك مذكرة الاتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل .

وهذا الحادث الذى تم فيه تجاهل اعتراضات خليل الشديدة تجاهلا كاملا من
جانب السادات وبالتالي من جانب الامر يكان يمثل نمط ما كان يجرى طوال
المفاوضات . فأعضاء الوفد المصرى كانوا في غاية الضيق ازاء موقف السادات
واستعداده لتقديم تنازلات هائلة للاسرائيليين .. ولكن السادات تجاهل ببساطة
اراء زملائه واتخذ قرارات بمفرده .

وقد يعترض بعض القراء على اننى في تحليلي لمعاهدة السلام بين اسرائيل
ومصر قد تعمدت التغاضى عن حقيقة ان اسرائيل ايضا قدمت تنازلات هامة

لصر.. وذهب البعض الى القول بأن اسرائيل تخلت عن سيناء كلها ، بل ووافقت على إزالة المستوطنات اليهودية التي اقامتها هناك بجهود ونفقات كبيرة . وفيما يتعلق بسيينا - كما سبق وشرحت من قبل اثناء حديثي عن مفاوضات السلام الشامل ، فإن عودتها لم تكن تمثل أبداً مشكلة بالنسبة لأى من الاطراف .

بل كان ينظر الى سيناء على أنها قضية مسلم بها ، وان جهود جميع الأطراف كانت مركزة في الدرجة الأولى على طرق معالجة المسألة الفلسطينية والعناصر الأخرى .

أما بالنسبة للحجة القائلة بأن اسرائيل قدمت تنازلاً بإزالتها للمستوطنات فان هناك تحفظين في هذا الصدد .. احدهما أن المستوطنات شأنها شأن احتلال سيناء غير مشروعة في المقام الأول .. والآخر أنه لم يكن هناك من سبيل أمام اسرائيل لكى تحتفظ بمستوطناتها .. فلو بقيت المستوطنات الاسرائيلية داخل حدود مصر لأضر المستوطنون على وجود قوات اسرائيلية للدفاع عنهم ، غير أنه لا يمكن أن يوجد سلام إذا ظل الجيش الاسرائيلي على أرض مصرية .. واذا تركت المستوطنات في أرض مصر دون حماية عسكرية فإن الشعب المصرى سيأخذ على عاتقه أن أجلا أو عاجلا مهمة إزالتها . وهكذا لم تكن إزالة المستوطنات تنازلاً لأنه كان من المستحيل على إسرائيل ان تحتفظ بها . ولهذا كان عليهم أن يذهبوا .

ولما كان ما حصلت عليه اسرائيل دون أن تقدم أى تنازلات كثيراً ؛ فالمعاهدة لم تستتبع الاعتراف فقط بإسرائيل من جانب أهم دولة في الشرق الأوسط وإنما إستتبع أيضاً الاعتراف بإسرائيل كبلد ذى خصائص وامتيازات خاصة ؛ لا تنطبق عليها القواعد المعتادة للعلاقات الدولية .. لقد كان هذا الوضع الخاص الذى أعطى للمعاهدة وكل الضمانات الأمريكية التي صاحبها بمثابة اعتراف بوضع خاص لإسرائيل ، وكانت هذه هي المشكلة . وأنا لا أعترض يقينا على الإعتراف بإسرائيل من جانب الدول العربية كجزء من تسوية سلام شاملة ؛ غير أنه ينبغى الإعتراف بإسرائيل على ما هى عليه أى دولة في الشرق الأوسط بين دول أخرى تتعايش مع جيرانها على أساس القوانين المعتادة للعلاقات الدولية

والقوانين التي تنطبق على الجميع . ولكن ما اعترض عليه هو الاعتراف بإسرائيل كدولة متفوقة تختلف عن جميع الدول الأخرى .

ومن وجهة نظر مصر وباقي العالم العربي : فإن معاهدة السلام تسببت في ضرر كبير لها . كما ألحقت المعاهدة ضررا كبيرا بالأمن القومي لمصر .. حيث أنه ليس لدى مصر شيء تدافع به عن نفسها ضد أي تعدي إسرائيلي على أراضيها دون أن يصبح الإسرائيليون بأن مصر انتهكت المعاهدة . وبالتالي يجدون ذريعة لاحتلال أجزاء من سيناء مرة ثانية . كما أن أمن العالم العربي بأسره قد أصبح ضعيفا للغاية من جراء المعاهدة . فبدلا من التقدم صوب تعزيز نظام أمنها أصبحت الدول العربية منقسمة فيما بينها أكثر من أي وقت مضى وفي نفس الوقت تحاول الولايات المتحدة فرض نظام أمنها على المنطقة على أساس إتفاق إستراتيجي مع إسرائيل وإنشاء قوة الإنتشار السريع .

وهذا المفهوم الأمريكي – الاسرائيلي للأمن ليس بذى نفع للعالم العربي الذي تهدده اسرائيل ؛ على العكس تماما فإنه يمنع إنشاء نظام أمن عربي ؛ ويجعل مصر وكل الدول العربية أكثر عجزا .

الفصل السادس عشر

الحكم الذاتى الكامل
كما يراه ييجين

أن المسألة الفلسطينية هي مفتاح السلاح الدائم في الشرق الأوسط . وهذا ليس بشعار ، وإنما حقيقة تاريخية ..
وقد بدأت مشكلة الشرق الأوسط عندما قامت الحركة الصهيونية بإرسال أعداد كبيرة من اليهود إلى فلسطين ، وإحلالهم محل سكانها ، الأمر الذى أدى إلى مواجهات بين المستوطنين الجدد من اليهود وبين الفلسطينيين وقوات الإنتداب البريطانى .

وعندما غادرالبريطانيون فلسطين ، أدت المواجهة بين اليهود والفلسطينيين إلى تدخل البلاد العربية ، حيث اندلعت أربع حروب رئيسية منذ القيام الرسمى للدولة اليهودية . وفى الوقت الذى أسطرفيه هذه الكلمات تقوم إسرائيل بمحاولة الإطاحة بآخر الوجود الفلسطينى من بيروت .

وكان إشتراك الدول العربية فى هذه الحروب الأربع نابعا من التزامها بمساعدة الشعب الفلسطينى . وقد اتبعت إسرائيل سياسة العدوان المستمر ضد الفلسطينيين مما اضطر البلاد العربية إلى مواصلة مواجهاتها لإسرائيل . ولهذا السبب كانت المشكلة الفلسطينية هى لب الصراع فى الشرق الأوسط . ولهذا السبب أيضا كان أى عدد من إتفاقات السلام المنفصلة بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة لا يمكن أن يؤدى إلى حل دائم فى المنطقة .

ويمكن تعريف المشكلة الفلسطينية بسهولة ، كنتيجة للعمل الإسرائيلى ، فقد أصبح أكثر من مليون ونصف من الفلسطينيين لاجئين فى الدول الأجنبية . أما أولئك الذين بقوا فى أراضيهم السابقة أضحوا يعيشون فى وسط الظروف والشروط التى تملها إسرائيل وهى ظروف لا تقرها العدالة والمساواة واللياقة .

وكان بيجين والسادات يعلمان أن المشكلة الفلسطينية هي صلب موضوع الشرق الأوسط لدرجة لا يمكنها تجاهلها . ولهذا جاءت إتفاقات كامب ديفيد حاوية « لإطار عمل للسلام في الشرق الأوسط » ، ألح مبدأ إنشاء حكومة ذاتية و « حكم ذاتي كامل » للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة . ومع ذلك ، فقد كامب ديفيد تطورت الظروف إلى الأسوأ بالنسبة للفلسطينيين ؛ فالإسرائيليون أصبحت نيتهم جليلة واضحة في ضم الضفة الغربية وغزة كضمهم لمرتفعات الجولان ، وباتوا ينتظرون اللحظة المناسبة . وبتنفيذ الإسرائيليين لهذه النية فهم يأملون في إزالة وحذف المشكلة الفلسطينية ، خاصة إذا مانحوا في إجبار أغلبية فلسطيني الضفة الغربية على ترك أرضهم والذهاب إلى الأردن والدول العربية الأخرى . ورغم نوايا الإسرائيليين الواضحة فلا يزالون يدعون أنهم متمسكون بنص وروح إتفاق الحكم الذاتي الذي تم التوصل إليه في كامب ديفيد . وإذا كان البعض يختلف في تفسيراتهم للحكم الذاتي فإن الإسرائيليين يدعون بأنهم يعرفون أحسن من غيرهم ، لأن بيجين كان المهندس الأصلي للحشم^{١١} . وبالتالي فإن تفسيره هو الصحيح .

أما وثيقة « إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط » فهي وثيقة معيبة ؛ إذ تتضمن متناقضات بسبب الكثير من الحذف ، واستخدام الألفاظ المقتضية التي أدت إلى تفسيرات ذات آثار بعيدة المدى . فلم يمض عام توقيع هذا الإطار إلا أصبح السادات وبيجين على طرفي نقيض في تفسيراتها المختلفة للنقاط الهامة والأساسية في الوثيقة وعندئذ تقدم بيجين بتفسيره الفريد بأن الضفة الغربية كانت أرضاً إسرائيلية منذ ظهور التوراة .

فإذا نظرنا إلى ديباجة « إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط » والفقرة التنفيذية الأولى من إطار العمل بذاته لوجدناهما صحيحتين . فهما يضعان قداما المبادئ التي يجب أن تكون أساسا لحل مشكلة الشرق الأوسط .

فالديباجة تعلن أن الأساس المتفق عليه لتسوية سلمية هو قرار ٢٤٢ . والجدير بالذكر هنا : أن هذا القرار يؤكد عدم جواز ضم الأراضي بالقوة و يدعوا إسرائيل للإسحاب من جميع الأراضي التي احتلت خلال حرب عام ١٩٦٧ .

كما أن الدبلوماسية توضح أيضا أن السعي للسلام في الشرق الأوسط سيتأسس على القواعد القانونية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . هذا ونجد أيضا أن القسم الخاص بإطار العمل المتعلق بالضفة الغربية وغزة يكرر أكثر من ذلك أن قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ يجب تنفيذها بالكامل .
وعليه : فإننا نجد أن إطار العمل يطلب من إسرائيل في ثلاثة مواضع أن تنسحب من جميع الأراضي التي احتلت خلال حرب عام ١٩٦٧ وبالتالى من الضفة الغربية وغزة .

وبالرغم من الدبلوماسية الباعثة على التفاؤل ؛ فإن باقى إطار العمل معيب بالحذف المحل وبإضافه العبارات التي تتناقض مع المبادئ الوارد ذكرها في المقدمة .

وسأركز هنا على الخلاف الجوهرى ، وعدم الاتفاق بين مصر وإسرائيل .
فالمشاهد أن إطار العمل لا يحتوى على أى إشارة صريحة إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، وبالتالى إلى إنشاء دولة فلسطينية . وقد إستغل الإسرائيليون هذا الحذف للشكوى من أن أى ذكر من جانب المسؤولين المصريين لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم هو خروج ونكوص عن إتفاقات كامب ديفيد . وعلى سبيل المثال فإن بيجين كان يشكو مؤر الشكوى من هذه النقطة في خطاب وجهه إلى السادات في ٤ أغسطس ١٩٨٠ .

« ورغم أنه لا توجد كلمة واحدة عن تقرير المصير (التي تعنى طبعاً دولة) أو عن دولة (فلسطينية) مستقلة ورد ذكرها في أى صفحة أو فقرة أو قسم أو بند .. الخ من إتفاق كامب ديفيد ، فإن الدكتور غالى في حديث له باسم مصر ، نراه يرتكب إغراءات غير مفهومة عن إتفاق كامب ديفيد ومخالفات كاملة له (عندما تحدث عن حق الفلسطينيين في تقرير المصير) ..
وحذف جوهرى آخر نراه يتعلق بالقدس الشرقية ، التي لم يرد لها ذكر قط في إطار العمل . وبيدوان هذا كان نتيجة لحل وسط تم التوصل إليه في كامب ديفيد لقد اقترح كارتر أربع صياغات عن القدس ، الأولى كانت غير مقبولة للسادات ، والثلاث الأخر كانت غير مقبولة لبيجين . وهذا انتهت الأطراف إلى الاتفاق على

عدم ذكر القدس في اطار العمل ، على أن يكون مفهوما أن المشكلة يتم تناولها وحلها خلال محادثات الحكم الذاتي . وفي خطاب بتاريخ ٢ اغسطس ١٩٨٠ ، كتب السادات إلى بيجين مذكرا بإياه بأهمية الوصول لحل يتعلق بالقدس يكون مقبولا ليس فقط للثمانية عشر مليوناً من اليهود ولكن أيضا للثمانمائة مليون من المسلمين في العالم .

وكان رد بيجين في خطابه بتاريخ ٤ اغسطس ، أنه على علم بموقف كل من السادات وكارتر بالنسبة لهذا الموضوع . ولكنه لا يمكنه أن يتخذ غير الموقف الذي ذكره في بياناته هو وقرارات الكنيست الإسرائيلي ، الذي صرت في ٣٠ يوليو لصالح أن القدس « الموحدة بكاملها » هي عاصمة إسرائيل .

وحيث إن القدس لم يرد ذكرها صراحة في إتفاقات كامب ديفيد ، فإن بيجين أصبح يشعر بأنه حر ليجادل بأنها ليست جزءاً من الضفة الغربية ، وبالتالي ليست محلاً للتحديات التي طبقت على تلك المنطقة وغزة .

وعلاوة على ما سبق فإن اطار العمل يتضمن بياناً بأنه « ستتخذ جميع الإجراءات والإحتياطات الضرورية لتأكيد أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها أثار مشاكل خطيرة للغاية ، فالإسرائيليون يصرون على أن هذا اللفظ يعنى أن القوات الإسرائيلية يمكنها أن تبقى في الضفة الغربية وغزة حتى بعد نهاية فترة الإنتقال . والمصريون يختلفون . فنرى السادات يكتب لبيجين في ١٤ أغسطس ١٩٨٠ :

« إنه لأمر غير صحيح ومغلوط أن يكون هناك إدعاء بأن إضافة لفظ « وما بعدها » في البند المتعلق بإجراءات الأمن في « إطار العمل » تعنى أن أى ترتيبات أمن تم الإتفاق عليها بالنسبة للفترة الإنتقالية ينصرف أثرها - بحكم الواقع - إلى ما بعد الفترة الإنتقالية . » إلا أن الإسرائيليين يصرون على غير هذا الرأي .

فالتواجد الدائم للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة يحول في الواقع دون إنشاء دولة فلسطينية مستقلة .

ومشكلة أخرى بالنسبة لإطار العمل هي أنه يسمح باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة خلال فترة الانتقال . وعندما نجد فكرة أن الوضع النهائي لهذه المناطق سيقرر فقط عند نهاية فترة الانتقال هي فكرة مقبولة ، فبالنظر إلى أن من الواجب إزاحة الإدارة الإسرائيلية عن هذه الأراضي ووضعها تحت إشراف جهاز دولي ، تكون مهمته الإعداد للوضع النهائي لما بعد فترة الانتقال - ولكن بدلا من ذلك نجد أن المستوطنات الإسرائيلية زاد إنتشارها ومضاعفتها برغم شكاوى المصريين .

ففي خطاب بيجين الموجه للسادات بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٨٠ ، يجادل بأن إتفاقات كامب ديفيد لم تحل من حق إسرائيل في إنشاء المستوطنات ، وأنه لم يقبل بتاتا إجراء حظر اختياري على المستوطنات الجديدة باستثناء فترة بضعة أشهر هي مابين مفاوضات كامب ديفيد وتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل . ولكن السادات من ناحية أخرى ادعى بأن بيجين كان قد وافق على حظر إختياري خلال فترة مباحثات الحكم الذاتي بكاملها .

كما نجد أيضا أن إطار العمل معيب لأنه يتناول الضفة الغربية وغزة كموضوعين منفصلين ، وكان الأخرى أن يتناولها كجزء من المشكلة الفلسطينية برمتها . وهكذا نراه يشير إلى « ممثلي سكان الضفة الغربية وغزة » ، بدلا من ممثلي الفلسطينيين . وكان هذا دون شك يناسب الإسرائيليين الذين يريدون أبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن المفاوضات ، ومع هذا ، فإن مشكلة الضفة الغربية وغزة يمكن حلها فقط كجزء من المشكلة الفلسطينية الكلية . وعلى نفس المنوال نجد الإسرائيليين مصريين على أن المجلس المنتخب ذاتيا في الضفة الغربية سيمارس أعمالاً إدارية فقط .. تزدري الطبيعة السياسية للمشكلة .

ولعل أكثر عيوب إطار العمل « خطورة أنه لم يضع تاريخا محددا لبدء المفاوضات من أجل الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة . فنجد أن إطار العمل يقرر ببساطة أن المفاوضات ستبدأ قبل مضي ثلاث سنوات من بدء الفترة الإنتقالية . وهذه الفترة الإنتقالية بدورها ، ستبدأ فقط مع تشكيل مجلس الحكم

الذاتى . وحيث إنه لا يوجد تاريخ محدد لتشكيل هذا المجلس ، وإن الاسرائيليين يبذلون كل جهدهم لمنع من أن يرى النور فالاحتلال يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية أو على الأقل يمكن أن يكون من الطول بحيث يعطى الاسرائيليين الوقت الكافى لتغيير طبيعة وخصائص الضفة الغربية و يبدو أن الاسرائيليين يأملون فى تأخير اتخاذ قرار بما يكفى لتمكينهم من تحويل الضفة الغربية إلى أرض يهودية عن طريق الإستيطان .

إن الإطار الذى تقرره فى كامب ديفيد لا يكفى لحماية حقوق الفلسطينيين ولضمان حل عادل . ومع ذلك ؛ فالاسرائيليون على ما يبدو يظنون أن هذه الوثيقة الغامضة والمتناقضة .. ذهبت بعيدا لصالح الفلسطينيين .

فبينما يستمر الاسرائيليون فى جدهم بضرورة تطبيق إتفاقات كامب ديفيد على الضفة الغربية ؛ نراهم يسعون بكل نشاط من أجل منع حدوث هذا التطبيق ، بعرقلة إختبار الفلسطينيين لمثلهم . ولذا نجد أن الإجراءات التى اتخذت ضد العمدة والممثلين الآخرين فى الضفة الغربية وغزة ما هى إلا جزء من هذا التدبير .

كذلك بدأ الاسرائيليون فى الجدل بأن العديد من المبادئ التى ورد ذكرها فى إطار العمل وخاصة كل ما يتعلق منها بالإنسحاب من الاراضى المحتلة غير قابل للتطبيق على الضفة الغربية لأنها ليست أرضا محتلة !! وهذا الإدعاء غير مبنى على القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة .. ويجادل بيجين ويمارى ويصرح بأن «يهودا والسامرة (الضفة الغربية) هى جزء لا يتجزأ من «أرض إسرائيل» منذ عصر التوراة .

«أن أمتنا قد ولدت فى يهوديا والسماريا ، وليست فى حيفا وليست بالذات فى تل أبيب ، وفى يهوديا والسماريا ظهر أنبياؤنا بنبواتهم ، وظهرت الثقافة اليهودية القديمة ، والتى منها تربينا حتى يومنا هذا . أن يهوديا والسماريا كانت أرضا محتلة من الأردنيين الذين فتحوا الجزء الغربى من أرض إسرائيل .

ومها تقول التوراة والإنجيل ؛ فإن الضفة الغربية هى بلا شك أرض إحتلتها إسرائيل خلال حرب عام ١٩٦٧ . وبتوقيع إتفاقات كامب ديفيد فإن بيجين تعهد بإحترام قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ وميثاق الأمم المتحدة وبالتالى الإنسحاب من هذه الأراضى . وفى الحقيقة : يتعجب المرء كيف يوقع بيجين على أى إتفاق يتعلق بالضفة الغربية إذا كانت أصلا أرضا إسرائيلية كما يدعى الآن .

إن بيجين ليست لديه أى نية فى إحترام إتفاقات كامب ديفيد التى تتعلق بالحكم الذاتى الكامل .. ولم يكنف فقط بإدخال شروط متناقضة مع المبادئ الأساسية عند التوقيع على هذه الإتفاقات ، بل جعل الأمر الآن واضحا من وجهة النظر الإسرائيلية بأن مستقبل الضفة الغربية وغزة قد تقرر مسبقا . ولهذا لم تتوصل « مباحثات الحكم الذاتى » بين إسرائيل ومصر إلى أى نتائج ؛ لأنها واجهت طريقا مسدودا منذ البداية عند التعرض لموضوع السيادة على هذه المناطق . وعليه : فإن المفاوضات المتعلقة بمستقبل هذه الأراضى ووضعها النهائى لم تبدأ حتى الآن ... ومع كل هذا ؛ نجد أن إسرائيل قررت مسبقا أن القدس الشرقية هى جزء من أراضيها إلى الأبد ، وأن المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة لا يمكن إزالتها ، وأن حق تقرير المصير للفلسطينيين — الذى يمكن أن يؤدى إلى إنشاء دولة فلسطينية — شىء لا يمكن تصوره .

ومنذ إعادة سيناء إلى مصر : أصبح بيجين أكثر وضوحا وتحديدا بالنسبة لنوايا إسرائيل الحقيقية . وقد أعلن أن إسرائيل لا يمكن أن تسمح بإنشاء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية ، كما لا يمكن أن تعترف بحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم لأن هذا يرقى إلى نفس الشىء . وطبقا لتصريحاته ؛ فإنه أيضا من المفهوم سلفا أنه فى أى مفاوضات مقبلة تحرى لتوقيع معاهدات سلام بين إسرائيل وجيرانها ، فإن أى مقترحات تقدم بشأن فك أوإزاله أى مستوطنة يعيش فى داخلها المستوطنون الإسرائيليون والشعب اليهودى سوف ترفض .. وفى ٤ مايو ١٩٨٢ صوت الكنيست لصالح بيان بيجين الذى يستبعد فيه إزالة المستوطنات اليهودية من الضفة الغربية .

أنه لأمر متناقض أن نرى الإسرائيليين ينادون دائما بأنهم على استعداد للتفاوض مع البلاد العربية دون شروط مسبقة ؛ ويهتمون العرب بأنهم يحاولون إملة شروط كثيرة مسبقة . وفي الحقيقة : أن الشروط الإسرائيلية المسبقة هي العقبة وبالذات الإستمرار في الإحتلال الإسرائيلي للأراضى العربية وكذلك فرض الكنيست لتعديلات دستوريه تضع عوائق قانونية على الجانب الإسرائيلي في المفاوضات مستقبلا . وإن قرار إبقاء القدس موحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل هو أحسن مثال على هذه التعديلات . وضم مرتفعات الجولان يضع شروطا مسبقة مماثلة حيث إنها تخبر السوريين بأن هذا الموضوع غير قابل للتفاوض .

أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية يمكن أن تقضى على إتفاقات كامب ديفيد المتعلقة بالحكم الذاتي ، وعلى وجه الخصوص إذا أمكن لبيجين أن يستصدر من الكنيست قانونا يحرم إزالة المستوطنات في الضفة الغربية وغزة . ومن ثم فإن إتهيار إطار عمل كامب ديفيد ليس بمفضلة في ذاته ؛ لأن هذا الإطار لا يمكنه أن يقدم حلا عادلا للمشكلة الفلسطينية ؛ علما بأنه حتما سيكون كارثة في حالة عدم التوصل إلى حل ، حيث إن مزيدا من إسالة الدماء ستكون حتمية ، ولن يكون لمصر خيار سوى أن تنضم للعالم العربى في مواجهة جديدة ضد إسرائيل .

الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية عظمتى في الضغط على إسرائيل لمنعها من إتباع سياسة تؤدي إلى مواجهة في الشرق الأوسط . هذا الحل لن يأتى من إتفاقيات كامب ديفيد ، لذا من الضروري عقد مؤتمر دولى يخصص لمعالجة القضية الفلسطينية ، ويدعى إليه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن بالأمم المتحدة وكذا لبنان ، سوريا ، الأردن ، السعودية ، ومصر . وعلى المؤتمر أن ينشئ (يخلق) دولة فلسطينية مستقلة محدود آمنة و يقدم الضمانات لكل من إسرائيل والدولة الجديدة .

الفصل السابع عشر

الشرق الأوسط :
تشخيص وعلاج

ما زالت طبيعة الشرق الأوسط السياسية تعاني من تغيرات مستمرة. فحرب أكتوبر واتفاقات كامب ديفيد وغزو إسرائيل للبنان— كل هذه الأحداث لها صدمات بعيدة المدى.. ودور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في هذه المنطقة الاستراتيجية يتطور بعنف وكلتا القوتين تنسق حالياً نظريات جديدة حول ما يسمونه باهتماماتهم الحيوية وبمجال نفوذهم. لقد تغيرت خريطة الشرق الأوسط، ولا شك أنها ستواجه تغيرات بعيدة المدى فقد ظهرت عوامل جديدة كما تأسست صداقات وأحلاف جديدة. لقد تغير الوضع السياسي الطبيعي أى الجغرافيا السياسية تغيراً كاملاً، بالإضافة إلى عروض جديدة للسلام— مبادرة الرئيس ريجان المطروحة في ١ سبتمبر سنة ١٩٨٢، ومؤتمر قمة العرب المنعقد في فاس، ومبادرة بربنجيف وغيرها.

ولامفر من الإنتظار بعض الوقت لنقرر ما إذا كانت التطورات المنتظرة ستكون سيامية بحثة أو أنها ستطوق بمواجهة عسكرية بين القوى جميعها في هذه الأزمة المزمنة.

وعلى العموم ما زالت الأوضاع لم تتبلور في الوقت الحالى حتى نستطيع التكهن بما سيكون عليه المنظر العام للشرق الأوسط.. لا شك أن زيارة السادات للقدس غيرت وضع الشرق الأوسط، فأحييت آمالاً عظيمة للسلام في المنطقة عند العالم الغربى، غير أنها في نفس الوقت وبدون تهكم دمرت طموح العرب وآمالهم في سلام شامل.

هذه الزيارة غيرت داخلياً المعايير التى تحكم المنطقة كما غيرتها من ناحية الوضع السياسى العالمى.. ولا بد من وضع معايير جديدة، كما أنه لا بد من إيجاد

تعريفات للعلاقات وتحديد للاهتمامات الجديدة، وحول حل يرضى جميع الأطراف .. وقد تؤدي هذه العملية الناقصة إلى حرب جديدة أو إلى عودة ظهور الوضع المعلق وتعزيزه لحالة «لا حرب ولا سلم» التي وجدت قبل أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

من الواضح أيضا أنه لا أحد ينبغي إطالة أزمة الشرق الأوسط . ولا شك أن رفض تدعيم مبادرة السادات في زيارة القدس لم يكن لرغبتي في تأييد استمرار نزاع الشرق الأوسط ؛ فجميع مجهوداتنا اللانهائية التي سبقت زيارة السادات للقدس كانت كلها موجهة نحو إدراك السلام . ومازلت ملتزما تمام الإلتزام نحو هذا الهدف ، غير أنني مقتنع بأن السلام لا يمكن أن يبرز من حل غير عادل أو غير مقام على القواعد المقبولة للقانون الدولي . كما أن السلام لا يمكن أن يدوم لو أن الذي قبله فقط هو قائد لاحدى البلاد دون شعبه ، لأن الشعب في النهاية هو الذى يستفيد أو يعاني من ماهية اتفاقية السلام ان ماعارضته هو « السلام بأى ثمن » ، وقبل أى اعتبار آخر: سلام يسمح للمعتدى بأن يستمر في الحصول على أراضي على حساب الطرف الآخر هذا في رأيي هو « سلام توسعى » .

ويتقدم هذه الانعكاسات للأحداث الكبيرة التى شهدتها الشرق الأوسط تأثيرها على الدول وعلى أفراد المنطقة وعلى الأطراف المعنية مباشرة ؛ فبينما وحدث حرب أكتوبر النظام العربى ودعمته فإن اتفاقية كامب ديفيد قوضته بلطمة مذهلة خاصة بتحديد دور مصر الأساسى ومقدرتها فى العمل داخل هذا النظام .. لقد فقد النظام العربى محور جاذبيته ومنبع الارشاد فيه . فبينما أفزعت حرب أكتوبر الاسرائيليين ، وفى نفس الوقت أثبتت الحرب فيه أنه لا ضمان للأمن الاسرائيلى عن طريق قوة السلاح فإن كامب ديفيد أو تحييد العامل العسكرى المصرى أحيا أوهام الاسرائيليين بتضخيم الحاجة إلى السلاح للمعارك العسكرية التى قد تكون الأساس الوحيد للأمن . وكل من هاتين النتيجتين خطير ولا استقرار معه .

فالسّلام المصري— الاسرائيلي لا يقدم الأساس المتين لسّلام عادل ودائم بل على التّقيض من ذلك فقد ولد وسيبقى سّلاماً هشاً، ولابد أن نجري عليه تعديلات هامة. وأفضل دليل على ذلك هو سلوك اسرائيل والقرارات الهامة التي اتخذها بيجين بعد أن وقعت حكومته إتفاقية كامب ديفيد. ولابد أن نكون قد وضع الآن بجلاء أن اسرائيل— بعدما وقعت معاهدة السّلام مع مصر— مصرّة أكثر من أى وقت آخر على أن تكون القدس، والضفة الغربية وعزة، ومرتفعات الجولان، وحنوب لبنان، أرضاً اسرائيلية، إما بقوة القانون وإما بحكم الأمر الواقع، ولا محالة من وقوع هذا الأمر ما لم توضع اسرائيل عند حدها. ومن الواضح أن اسرائيل خططت للاستفادة من السّلام المزعوم بينها وبين مصر، وقررت الانتفاع من الوضع الجديد باتباعها سياسة توسعية. فسياسة اسرائيل وممارستها بعد إتفاقية السّلام مع مصر تؤدي إلى اعتقاد الواحد منا بأن اسرائيل ترى أن السّلام المصري الاسرائيلي قد خلق الظروف المناسبة لأن تكسب باستمرار أرضاً على حساب العرب.. فقد حدث بعد إعلان هذا السّلام وليس قبله أن أعلن الكنيست أن القدس هي العاصمة الأبدية وغير المقسمة لإسرائيل، كذلك كان أيضاً بعد توقيع المعاهدة أن أعلنت اسرائيل ضم مرتفعات الجولان، وصوت الكنيست لدعم بيان بيجين بأن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وغزة لن تتزعزع، كذلك تطالب اسرائيل الآن بجنوب لبنان وكل مجال لبنان الجوي مدعية أن كليهما حيوي لأمنها. وتحت ستار حماية أمنها أصبحت اسرائيل لا تحترم حدود أى دولة عربية، ويشهد على ذلك الغارة الاسرائيلية على المفاعل الذري العراقي الذي دمرته في تموز من منتصف عام ١٩٨١. وقد أعلن الرئيس المصري حسنى مبارك في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٨٢ أن اسرائيل مرة أخرى «تقري طبول الحرب في الشرق الأوسط وهذه السياسة ستؤدي في النهاية إلى عواقب خطيرة لن تنجو منها اسرائيل» كل هذا حدث بعد سلام السادات مع اسرائيل.

إن إدراك اسرائيل وفهمها للسّلام في الشرق الأوسط عجيب حقاً.. فاسرائيل تقر— فيما يظهر— فعل أى شىء تعتبره ضرورياً لتنفيذ خطتها العظمى ولكنها لاتعطى أو تسلّم أى حق للبلاد العربية، حتى حق تنمية الموارد أو حق إستيفاء

حاجاتها الشخصية للطاقة لاشك أن الأمن عامل هام جداً للسلام، غير أن الفهم للأمن الذى تحتضنه إسرائيل فريد في نوعه؛ فغزو إسرائيل للبنان، بما فيها العاصمة بيروت، وما اقترفته من أهوال ضد اللبنانيين والفلسطينيين والتوربين كان بحق أثماً شنيعاً. ولأول مرة شاهد جزء كبير من العالم على شاشة التليفزيون تدمير عاصمة وسكانها من المدنيين— وهذا كله بإسم السلام الاسرائيلى «سلام الجليل» ولعل— الآن— ماتدركه اسرائيل من معنى للسلام الذى يواجهه العرب يكون واضحاً للعالم.

وعن طريق مايدعى بشماعة السلام تبحث اسرائيل عن وضع تسيطر فيه على الشرق الأوسط بوضع شبيه تماماً بأوضاع القوى المستعمرة التى كانت تستند فقط على التفوق العسكرى. هذا التفوق العسكرى وحده هو الذى يسمح لاسرائيل بتنفيذ أفعالها العدوانية بإسم الأمن.

وهى تشعر نسبياً أن الدول العربية لاتزال في نوم عميق. لقد حققت اسرائيل في النهاية في مارس ١٩٧٩ الحلم الصهيونى. لقد كان وعد بلفور في سنة ١٩١٧ بياناً صدر عن أجنبى، ويتوقع معاهدة سلام مع اسرائيل حول السادات الحلم الصهيونى ووعد بلفور إلى حقيقة.

لقد نجحت اسرائيل في تأمين جبهتها الجنوبية عندما تقابل أقوى وأكبر دولة عربية وسيناء منزوعة السلاح. ولكن أهم شىء حقيقةً يعنى بيجين هو تجريد نظام الأمن العربى من فاعليته؛ لأن مصر كانت محور هذا النظام والمنفع الوحيد باتفاقية كامب ديفيد هى اسرائيل. والنتائج لجميع الأطراف الأخرى في نضال الشرق الأوسط كانت وبالا حتى على مصر. وبالرغم من عودة سيناء إلى مصر إلا أن سيادتها عليها محدودة.

ومصر الآن معزولة عن العالم العربى، وفي عزلتها هذه تهديد لأمنها. فالخسارة الجماعية التى وقعت على العالم العربى، والإهتمامات بسلام عالمى يتضمن قائمة حزينه هى:

أولاً: نظام الدفاع عن النفس الجماعى العربى إنهار. حتى لو أن مصر أعادت التفكير في مركزها وانضمت إليه فهذا يستدعى ترميماً وتحطيظاً جديداً .

ثانياً: الضمان الذى أعطته ومازالت تعطيه الولايات المتحدة لاسرائيل يقدم العذر الكامل للاستجابة المؤاتية من الاتحاد السوفيتى لأى دولة عربية تطلب المساعدة، وقد يصل الاستقطاب في الشرق الأوسط في المستقبل القريب إلى مستويات لم يسبق لها مثيل .

ثالثاً: وجود وحدات من القوات الامريكية سريعة الإنتشار في سيناء سيشرح الاتحاد السوفيتى على وضع فرق في بلد عربى أو أكثر من البلاد العربية .

رابعاً: قرار السادات بالذهاب بمفرده كان وسيستمر له إنعكاسات خطيرة على مصر من ناحية الوثوق بها لافي النزاع العربى الاسرائيلى فحسب ولكن في مسائل سياسية أخرى تؤثر على النظام العربى .

خامساً: التزامات مصر المختلفة الناتجة عن معاهدة السلام تتحدى وضعها كشرىك تام في النظام العربى .

سادساً: الاسرائيليون الآن مصرون أكثر من ذى قبل على عدم خلى دولة فلسطينية وعلى ضم الضفة الغربية وغزة .

ولم يبق أمام العرب إلا ثلاثة اختيارات هى: الحرب، سباق التسليح، وثالثاً تشجيع الضغط الدولى على اسرائيل .

خياران من الثلاثة يستلزمان الحرب إما فوراً وإما على المدى الطويل، والمخرج الوحيد لطريق السلام في هذا المأزق الحالى هو أن تنتج الجهود الدولية بالضغط على اسرائيل . فالنتائج المتعلقة بالمطالبات الاقليمية يجب أن تحكم بالقوانين الدولية والتبادلات، وألا تكون حجر عثرة في الاتفاقيات بمجرد أن تحكم بالقوانين الدولية والتبادلات، وألا تكون حجر عثرة في الاتفاقيات بمجرد الإنهاء من المشاكل الأساسية . لقد كانت وستبقى المشكلة الفلسطينية هى لب المشكلة ؛ ومن هذه الناحية فإن اتفاقية كامب ديفيد ولدت ميتة، ومن ثم يجب على الجهود

العربية والدولية أن تهدف إلى إبتكار بديل حقيقى يطبق بدلاً من إتفاق كامب ديفيد أساسه الحكم الكامل للفلسطينيين . ولكى يتحقق ذلك أقترح أن يُدعى إلى مؤتمرقة محدود لمناقشة المسألة الفلسطينية وحلها ، وعليه ألا يقترب من أى مشكلة أخرى . أما عن الدول التى تدعى لهذا المؤتمر فهى الأعضاء الخمس لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اسرائيل ، منظمة التحرير الفلسطينية ، دول المواجهة العربية والسعودية ممثلة لباقي الدول العربية . على أن يكون الهدف الوحيد هو الإتفاق على إطار جديد لحل المشكلة الفلسطينية على الأسس التالية :

أولاً : أن توجد فترة إنتقال تكون فيها الضفة الغربية وغزة وحتى القدس الشرقية تحت إدارة هيئة الأمم المتحدة .

ثانياً : أن تتمركز قوى تتبع الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن الداخلى فى الضفة الغربية وغزة وعلى حدود اسرائيل خلال فترة الانتقال هذه .

ثالثاً : إجراء استفتاء بعد سنة من إدارة هيئة الأمم المتحدة يسمح فيه لجميع الفلسطينيين سواء أقاموا فى الضفة الغربية أو غزة أو فى الخارج كلاجئين ، بممارسة حقوقهم فى تقرير مصيرهم .

رابعاً : إنشاء دولة فلسطينية مستقلة لودل الاستفتاء على أن هذه هى رغبة الفلسطينيين . ويجب أن تكون هذه الدولة الجديدة محايدة وأن يكون لها قوى أمن محدودة العدد تكفى للدفاع فقط .

خامساً : توقيع معاهدة سلام بين اسرائيل والدولة الفلسطينية .

ان العرض الذى قدمته بسيط جداً ، ومن الممكن تطبيقه بشرط أن تتصرف إسرائيل بحسن نية فى حل المشكلة الفلسطينية حلاً عادلاً . وفى النهاية ستؤدى هذه المقترحات إلى الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والدولة الفلسطينية .. كما أنها تُهيئُ ضمانات دوليه لحدود كل من الدولتين وأمنها . وإذا أرادت اسرائيل أن تكون دولة « شرق أوسطية » كاملة الحقوق بالنسبة لجيرانها العرب فعليها أن تقبل قيام دولة فلسطينية . ولا يمكن لإسرائيل أن تستمر فى تطبيق معيارين واحد لها

والآخر للعرب . إن وضع الضفة الغربية وغزة تحت إشراف الأمم المتحدة ضمان
لحل المشكلة الفلسطينية حلا سليما .. وهذا لا يقتضى إلا أن تنسحب إسرائيل من
الأراضي العربية المحتلة، وهي تخلف في نفس الوقت النظام المناسب الذى يؤدى
إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية .

لوقبل هذا الاقتراح كل من اسرائيل وفلسطين، وطبقَ فإن انسحاب اسرائيل
مما تبقى من الأراضي المحتلة لن يكون مسألة خطيرة، وذلك لأن مصدر الصراع في
الشرق الأوسط قد أزيل وسيتبع ذلك بكل هدوء معاهدات صلح بين اسرائيل
وسوريا وبينها وبين لبنان والأردن أيضا .

هناك عروض أخرى للسلام تستحق التعليق . وإنى أندش — بكل
إخلاص — للفلسفة الموجودة وراء مبادرة ريجان التى أقرض أنها تعرضت لحل
مشكلة الشرق الأوسط بسلام؛ فهى من ناحية مشجعة لأن رئيساً أمريكياً
يعترف — ولأول مرة علناً — أن لب أزمة الشرق الأوسط هى المشكلة الفلسطينية،
هذا الوضع الذى ظل العرب يرددونه باستمرار على مدى ثلاثين عاماً أو أكثر.
وبالرغم من هذا فإننى فزع، ومثلّى كثيرون، من أن الرئيس ريجان أعلن رسمياً
وعلمنا أن الولايات المتحدة لاتساند إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، ثم أضاف أن
واشنطن لاتوافق على حق تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين .. وعلى ذلك فبينما
مبادرة ريجان تعترف بالمشكلة إلا أنها لاتعكس فيها واضحاً لأسباب وجودها،
وأصبحت لهذا غير صالحة وغير مؤهلة لأنها غير محايدة . وبإظهار هذا العجز
الأساسى لمبادرة ريجان فإنها ستشجع عناد الاسرائيليين أكثر في رفضهم المستمر
لحق تقرير المصير للفلسطينيين ولإنشاء دولة فلسطينية .

وواقع الأمر أن رفض حكومة بيجين علناً لمبادرة ريجان لا يحيط من قدر الغرض
الحقيقى لعرض ريجان . فبلا شك أن الأمر يكاد والاسرائيليين يعرفون تمام المعرفة
أنه لو رجب بيجين بمبادرة ريجان لأدى هذا إلى رفض العرب لها أنوماً تيكياً .
ولم يكن رفض بيجين لها إلا حركة تكتيكية ومسرحية . وقد عنيت هذه الحركة
المسرحية بأن تعطى انطباعاً خاطئاً للعرب بأن المبادرة الأمريكية تثقل كاهل
الحكومة الاسرائيلية، إذ في النهاية لن توجد حكومة اسرائيلية ترفض رفضاً باتاً

وكلينا وجوهرياً مبادرة أمريكية وفضلاً عن ذلك فهذا يظهر من الموقف الذى اتخذته حزب العمل الذى رحب ترحيباً قلبياً بالمبادرة، ولم يترك أية فرصة لإعلان مساندته للعروض الأمريكية. يضاف إلى ذلك، مانعوه عن «النظام الأمريكى الاسرائيلى» وعلاقتها المتشابكة وبعمق. فإنه من غير المحتمل أن تكون الحكومة الاسرائيلية لا تدرى شيئاً مسبقاً عن فلسفة مبادرة ريجان وتفصيلها. لو أن العاصمة الأمريكية لم تستشر الاسرائيليين قبل الإعلان عن المبادرة فإنهم بذلك ينتهكون حرمة التزام أمريكى لاسرائيل بالألا يقتروحوا أو يساندوا أى حل للشرق الأوسط دون التشاور المسبق مع اسرائيل وموافقتها.

إن توقيت مقترحات ريجان قصد منه إنقسام العرب. هل أنفسهم عندما يتقابلون في مؤتمر فاس. ولكن من حسن الحظ كان رؤساء الدول العربية مخلصين في ردهم عندما كرروا بإجماع الموقف العربى بأن للفلسطينيين الحق في ممارسة تقرير مصيرهم، وأن لهم الحق في دولة مستقلة، وأن المنظمة الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين. يضاف إلى ذلك أن رؤساء الدول العربية في فاس ذهبوا إلى مدى أبعد بقبولهم أن من حق جميع الدول في المنطقة أن تعيش في سلام بحدودها الدولية المضمونة بمجلس أمن الأمم المتحدة.

وبعد مؤتمر فاس خرج علينا بريجنيف بمبادرته، و بينا أبرز الرئيس السوفيتى نقطة الأمن لكل من الجانبين العربى والاسرائيلى ذهب إلى مدى أبعد عندما قال في عبارة لا لبس فيها: إنه ليس من حق كائن من يكون مخالفة الأسس القانونية التى اعترفت بإسرائيل كدولة مستقلة سنة ١٩٤٧، وكان بريجنيف يقصد من هذا قرار الأمم المتحدة في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧ والتي وافقت فيه على إنشاء دولتين ذات سيادة على أرض فلسطين التى كانت تحت الحماية: دولة عربية وأخرى يهودية. ولا بد من ملاحظة أن مبادرة بريجنيف— كأي مبادرة عربية— بنيت على الفلسفة الأساسية لقرار ٢٤٢ بمجلس الأمن وهو القرار الذى يقول بكل وضوح: إن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يبنى على المبدأ الصريح بعدم السماح في إحراز أرض أجنبية عن طريق القوة. ولهذا

السبب فإن مبادرة بريجنيف بيننا تعترف بحق إسرائيل في الوجود بسلام في حدودها الدولية تطبق نفس القياس للناحية الفلسطينية.

ومن ناحيتي : فإنني مازلت مقتنعاً تماماً بأنه حتى نستطيع أن نواجه المصالح المتضاربة للجهات المعنية فإنه لا بد من مطلقاً عن عقد مؤتمر دولي يتعامل مع لب المشكلة — ألا وهي المشكلة الفلسطينية . وفي الوقت نفسه بتعليق حل المشكلة الفلسطينية فإن الشرق الأوسط سيزداد استقطابه ، والتهديد بحرب جديدة يصبح ضرورياً .

إنني أتمنى مخلصاً ألا يحدث شيء من هذا القبيل ، وإلا يسمح للوضع بأن يتدهور فيوصل إلى نقطة اللاعودة ، نقطة اليأس ، حيث يشعر العرب بأن المخرج الوحيد هو مواجهة دموية أخرى ، أو تزداد ثقة إسرائيل بنفسها حتى يدفعها غرورها هذا إلى عمل متهور . لو اقتنع كل من الجهتين بأنه لا مناص من حرب جديدة ، فإنها سيستمر أن في تسليح أنفسها واقتناء أسلحة هجومية لم يستعمل مثلها مطلقاً في الشرق الأوسط ، ونتيجة لهذا فالحرب الخامسة بين العرب وإسرائيل لن تشبه مثيلتها السابقة من أي ناحية بل إنها ستؤدي إلى خسائر أكبر في الأرواح ودمار وأهوال .

وفي الحقيقة أن هذه النقطة تقتضي وقتاً للوصول إليها ، غير أنه من الواضح جداً أن النتيجة المباشرة للتوتر المستمر هي سباق في التسليح ، وسيلتمس العرب والاسرائيليون المعونة من الولايات المتحدة ومن الاتحاد السوفيتي . ولابد من تجاوب واشنطن وموسكو مع طلبات عملاتها — عملاتها الحاليين أو عملاء المستقبل ، وكلتا القوتين العظيمين ستحاول استغلال التوتر المستمر حتى تصل إلى مصالحها في المنطقة . وقد تتورط بعض الدول الآسيوية والافريقية نتيجة تدخل القوتين العظيمين في هذا الصراع .

وقد بدأت هذه الظاهرة الخطيرة تتجلى بمجرد توقيع معاهدة منفردة بين مصر وإسرائيل . ويرتكز هذا السلام بصفة خاصة على العلاقة الحربية والتقليدية المتينة بين الولايات المتحدة وإسرائيل . كذلك حدد على وجه التقريب ، ومع أشياء

أخرى، تقسيم دور كل من الدولتين بالنسبة إلى استراتيجية الشرق الأوسط. وإخفاء الغرض الحقيقي من الإتفاق الاستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب؛ أعلن الطرفان أن الغرض من هذا التعاون الحساس، وغير العادي هو معارضة انتشار تأثير الاتحاد السوفيتي في المنطقة. ولا يمكن بحال من الأحوال أخذ هذا الأمر بجديّة؛ لأننا لا يمكن أن نعتقد أن دولة صغيرة كاسرائيل بمواردها وقدرتها تستطيع أن تنافس الاتحاد السوفيتي في أي مواجهة عسكرية هامة في الشرق الأوسط. لقد أصبح من الواضح جداً من أول الأمر أن الولايات المتحدة وافقت على هذا الترتيب لتمنح اسرائيل وظيفة رجل البوليس في العالم العربي متمهدة بمساندة أمريكية إلى أقصى الحدود فيما تقوم به اسرائيل في المنطقة وكان غزو لبنان هو أول عملية يطبق فيها الإتفاق الاستراتيجي بين أمريكا واسرائيل.

ونرى محاذياً لهذا الوضع أن الولايات المتحدة تحاول بناء علاقة خاصة مع مصر ولا يمكن أن يتصور إنسان في واشنطن أو في اسرائيل، دون أدنى شك، أن علاقة الولايات المتحدة بمصر ستساوى مع علاقتها باسرائيل. ومهما كان الأمر فالحقيقة أن مصر أصبحت معتمدة اعتماداً كبيراً على المساعدات الحربية والاقتصادية الأمريكية، و ينتظر أن ينمو هذا الاعتماد نمواً مضطرباً، مالم يحدث شيء لم يكن في الحسبان حتى تصل العلاقة إلى أبعاد غير متوقعة؛ فللولايات المتحدة الآن قواعد وتسهيلات في مصر، والوحدات سريعة الانتشار الأمريكية متمركزة في نقاط إستراتيجية على الأرض المصرية، وعلى ذلك فمن العبث إنكار أن الولايات المتحدة قد نجحت الآن في تحويل علاقتها بمصر إلى علاقة إستراتيجية. ومن ثم فإن الولايات المتحدة حتى تكون سياساتها منسقة في المنطقة فإنها ستضطر إلى تنمية خطتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط لتعتمد على كل من مصر واسرائيل. وعليه: فمن المنتظر أن مخططي الاستراتيجية الأمر يكية سيحاولون خلق مثلث استراتيجي ترأسه اسرائيل ويكون ضلعاه مصر ولبنان. وستحاول التركيبة الجديدة للولايات المتحدة تدبير الأحداث في الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج. ولا شك أن عواقب خطيرة ستظهر على السياسة الطبيعية للشرق الأوسط بأكمله،

بخلق هذا المثلث العسكرى والسياسى، يضاف إلى ذلك أن هذه العلاقة المثلثة ستكون أساسا لاستعمال القوات الأمريكية سرية الإنتشار فى حالة الطوارئ .

واعتماد الولايات المتحدة على هذه العلاقة المثلثة لن يمنعها من العمل على إنشاء مراكز استراتيجية أخرى فى المنطقة . هذه التحركات التى تقوم بها الولايات المتحدة ستجعل الاتحاد السوفيتى مضطراً ، إلى توسيع نطاق تأثيره فى المنطقة وهو ما يحدث الآن ، وإن كان التطور لم يسترع انتباهها كافياً . مثال ذلك أننا نرى فجأة المساعدات السوفيتية العسكرية تتفوق على مثيلاتها الأمريكية فى اليمن الشمالية . لقد كانت اليمن الشمالية خارج نطاق الاتحاد السوفيتى ، ولكن الآن لا يقتصر الوجود السوفيتى على اليمن الجنوبية بل إمتد إلى الشمال أيضاً .

هذا التطور ليس منفرداً ، فقد أصبح الاتحاد السوفيتى أكثر تورطاً فى سوريا بالإضافة إلى ذلك فإننا لن نتعجب لو رأينا العراق مضطراً إلى الإعتماد بشكل أوسع على الاتحاد السوفيتى نتيجة للحرب مع إيران . لو حدث هذا الأمر فسيستطيع الاتحاد السوفيتى بناء جسر إستراتيجى خفيف مؤسس على علاقته مع سوريا والعراق . ولن يكون من الصعب على الاتحاد السوفيتى أن يحكم إغلاق الشبكة تدريجياً على دول الخليج بحكم مركز العراق الجغرافى المعروف بالنسبة إلى هذه الدول ، وستصبح عندئذ المواجهة المحتملة بين القوتين العظميين الناتجة عن هذه الحركة أكثر وضوحاً ، خاصة لو تذكرنا أن الولايات المتحدة قد صرحت بأن منطقة الخليج منطقة حيوية لمصالحها .

هناك نقط صراع وتوتر أخرى فى العالم العربى أيضاً . فالوضع فى لبنان سيء جداً . وقد عين الاسرائيليون أنفسهم حراساً على مصالح المسيحيين فى لبنان ، وسيستثمرون فى إنتهاز أى عذر أو فرصة للتدخل فى هذا البلد . لقد اعترف بيجين بنفسه علناً عن نوايا اسرائيل فى لبنان عندما أماط اللثام عن أن اسرائيل خلال السنوات الخمس الماضية قدمت مساعدات إلى بعض الأحزاب المسيحية تقدر ١٥٠ مليون دولار . . وسيكون لهذا التحالف بين الاسرائيليين ومسيحيي لبنان أثر شديد الوطأة على هذا البلد ، وسيفقد لبنان هويته إذا لم يقم العرب بعمل مدروس

ومتفق عليه لوقف هذا التطور حتى لوتوصلنا إلى سلام في هذه المنطقة .. ومن ثم سيقع لبنان في نطاق منطقة التأثير الاسرائيلية كما ستصبح قاعدة لولب تتغلغل اسرائيل عن طريقه إلى النظام الاقتصادى للعرب وأنظمة أخرى متعددة .

إن جميع هذه المشاكل بالتأكيد ليست النتيجة المباشرة للصراع العربي الاسرائيلى ، ولكنها تنتعش في جوار الأزمات الدائمة في الشرق الأوسط وتتهيج بالسياسات التى اتبعتها اسرائيل من بعد توقيع المعاهدة مع مصر . لوأزىل منبع التوتر فالنظرة الخارجية للشرق الأوسط ستصبح أقل احباطا للعزائم ، والصلة واضحة جداً والمفتاح هنا هو حل عادل وسلمى لصراع الشرق الأوسط ، لوحققناه فإننا سنستطيع احتواء محاولات الدول الكبرى في تشكيل وإعادة تشكيل تأثيرهم في المنطقة .

إن الاستقطاب شر من شروء الاستقرار والاطمئنان ، خاصة إذا وصل إلى مستويات حادة معلنة كانت أو مغلقة من التنافس بين القوتين العظميين في منطقة ما . وفي منطقة استراتيجية كالشرق الأوسط يصبح الوضع هكذا دائماً ، ولن تكون الحصيلة إيجابية ؛ لأن أهل المنطقة سيدفعون الثمن غالباً ، ومن أول تاريخ الشرق الأوسط حتى آخره ظهرت القوتين العظميين فيه واختفت . وإنى أخشى من استمرار الحال على هذا المنوال ، ما لم تقم حكومات وأهل منطقة الشرق الأوسط وغالبيتهم من العرب ، بعمل يحد من التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى خاصة بالنسبة للنتائج الضارة لجهودهم المستمرة والمتنوعة لتجنييد عملائهم حتى تستطيع إحدى القوتين أن تحول مركز القوى الأخرى العظمى .

إن الاستقطاب ضار ومفسد لرفاهية العالم العربى ولحيثته في اتخاذ قرارات سياسية . ولاشك أن النتيجة تكون تهديداً خطيراً للنظام العربى وأمنه . والاستقطاب في التاريخ الحديث يرادف الاستعمار الجديد من جميع الوجوه حيث تحاول القوتان العظميان باصرار تقسيم المناطق الحساسة والاستراتيجية إلى مناطق حيوية لامنهما الذاتى وذلك إما عن طريق غزو صريح وإما بإنشاء قواعد دائمة ، أو

إبتكار نظريات جديدة سميت بالتسهيلات وتستخدم فيها أيضاً القوات العسكرية التي أصبحت معروفة بالقوة العسكرية سريعة الإنتشار. وجميع هذه الصور لا تهدف إلى شيء إلا للقلق والتغير المادى ، عن طريق إحتلال القوى الأجنبية لبعض أجزاء حساسه من العالم . هذا هو الاستعمار الجديد وهو بعينه الاستعمار التقليدى فى الماضى والفرق الوحيد هو المصطلحات والنظريات الجديدة التى تخفى الهدف الحقيقى .

ان الامانى القومية العربية هى أن يمنح قادة العرب المشكلة أولوية قصوى ، وأن يقللوا من اعتمادهم على أى من القوتين العظميين . وعلى العرب أن ينوعوا مجالات تعاونهم على أى شكل من الاشكال ، والضمان الوحيد ضد الاستقطاب المتطرف فى العالم العربى يكن فى إعادة بناء نظام عربى متماسك يخدم الأهداف العربية و يصون المصالح العربية بحيث يبقى العالم العربى بمنأى عن المكاييد الأجنبية الغربيه عن فلسفته الخاصة . وإننى لهذا السبب اتمنى بكل حرارة أن يعالج موضوع الحرب العراقية الإيرانية فإ بين أنظمتنا ، وأن تنتهى فى أقصر وقت ممكن . إن علينا أى العالم العربى مسؤولية جسيمة بالنسبة إلى هذا النزاع الطويل الذى لا مبرر له ، والذى لو استمر فإن نتيجته سوف تهدد الجزيرة العربية بأكملها بل النظام الاسلامى كله .

وعلى مصر بصفة خاصة أن تلعب دورا قياديا ، والواجب الخطير الذى يواجه الرئيس مبارك فى الوقت الحالى هو أن يطلق لمصر حريتها فى العمل لتفك الاغلال التى فرضت عليها ، سواء أكانت مباشرة او غير مباشرة ، بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية يجب أن تكون الأولوية الرئيسية للرئيس الجديد هى ترميم ماتبقى من النظام العربى ومن إستراتيجية المنطقة . وأبادر بالإعتراف بأن هذا عمل عسير ، ومالم تؤخذ الخطوات الصائبة تحت ظروف موفقة جدا فهناك خطورة فى أن المساعدات الحربية والإقتصادية التى تقوم بها الولايات المتحدة تخوم مصر ستقطع إنتقاما ، وإذا إعتقدت الولايات المتحدة بأن سياسة مصر الجديدة لاتجته ضد مصالحها فلاشك أن إسرائيل ستعارض بشدة التقارب بين مصر وغيرها من الدول

العربية، وتستعسى جاهدة، عن طريق اللوبي اليهودى فى الكونجرس، إلى أن تخفض من معونة الولايات المتحدة لمصر.

ومهما صعبت هذه المهمة فلا بد من إنجازها؛ لأنه ما لم يحدث تغير فى السياسة المصرية فإن تأثير مصر فى الشرق الاوسط سيتضائل وستقتصر العلاقة بين مصر والعالم العربى بأكمله، تحت أحسن الظروف، على التعاون فى بعض الميادين كالتجارة والسياحة، ولكنها لن تمتد إلى التعاون السياسى والإستراتيجى، ولا خيار للقيادة المصرية إلا أن تستمر فى إعادة بناء قوة مصر العسكرية وتقويتها. ولن تستطيع مصر أن تحقق غرضها إلا بترك حرية الاختيار مفتوحة. يجب عليها تنوع مصادر شراء السلاح، كما يجب عليها إعادة بناء الجسور المحطمة بل وتنشئ غيرها بينها وبين الدول العربية التى ستهبى لها المساعدات المالية. كما يجب على مصر أن تبنى قوتها العسكرية بحيث يشعر بثقلها فى إعادة تشكيل وصياغة الشرق الأوسط. إن تكافؤ ميزان القوة العسكرية بين إسرائيل والدول العربية بخاصة مصر شرط أساسى لاغنى عنه لسلام دائم وراسخ فى المنطقة، وليس لمصر أى خيار إلا إتباع هذا الطريق، خاصة لو أخذنا فى الاعتبار أنه بالوصول إلى سنة ٢٠٠٠ فإنه من المنتظر أن يكون تعداد الشعب المصرى قد وصل إلى الرقم المذهل ٧٠ مليون نسمة.

إن وطأة السلام المنفرد بين مصر وإسرائيل على النظام التقليدى المصرى وهذه حالته قيدها، حتى إن مصر كما أوضحت آنفا لا تستطيع أن تتفاعل بصلاحيه مع التطورات السياسية والعسكرية سواء منها الدولية أو المحلية.. وما لم تعالج مصر مركزها الحالى؛ فإن النظام القديم لا يمكنه حل المشاكل الكبيرة واحتواءها مؤقتا فى العالم العربى، وخاصة فى الخليج ودوله. ولا بد حتى أن تخلق مصر والدول العربية نظاما جديدا وتنمية للقفز إلى الأمام بالشعوب العربية، على أن يصبح هذا النظام قادرا على مكافحة التطورات المنتظر وقوعها فى المنطقة. ويجب على النظام الجديد أن يكون مستعدا للتعامل مع التدخل الأجنبى والاضطرابات المحلية التى تؤثر فى دول الخليج وقادتها.

إننا لا يمكن أن نتجاهل حقيقة أن المنطقة بأكملها مهددة ، لا بمشاكلها الخاصة فقط ولكن بصراع المصالح بين القوتين العظميين . ولابد حتى أن تحاول الدول العربية مجتمعة لو أمكن أن تحد من تدخل القوتين العظميين في المنطقة قبل أن يصبح الاستقطاب خطأ محققا . يجب على العرب تنويع مصادر تمويلهم على قدر الإمكان متجنبين الاعتماد الكامل على أى من القوتين العظميين أثناء بناء قدراتهم الاقتصادية والعسكرية . إن السلام والهدوء لا يمكن الحصول عليها في هذه المنطقة الحساسة إلا إذا قل تدخل القوى العظمى .

ومما يلفت النظر حقا أن استقطاب القوتين العظميين في الشرق الاوسط لامثيل له في أى ناحية من أنحاء العالم . وقد يعود هذا الأمر إلى الحقيقة بأن أزمة الشرق الاوسط ، وكذلك الاهمية الاستراتيجية للمنطقة ، لم نصل فيها إلى حل بعد ، مما يشجع القوتين العظميين بأن يلعبا لعبة الشطرنج على حساب هذه المنطقة المضطربة . لن اذهب بعيداً بأن اشير إلى أن القوتين العظميين منعا حل أزمة الشرق الاوسط المزمنة عن عمد ، ومهما كان الامر فلا شك أن كلا من موسكو وواشنطن يحاولان ان ينالا أعظم ما يمكن من فوائد بسبب عدم استقرار المنطقة وهما يتنافسان بعضها مع بعض لإرساء تأثيرهما السياسى والاستراتيجى .

حقا إن القوتين العظميين تتبادلان بعض البلاد أو غيرها ، حيث أضاع الأمريكان ليبيا وكسبها الاتحاد السوفيتى ، وفقد السوفيت مصر وكسبها الولايات المتحدة وكانت الاردن تقع كلية في منطقة نفوذ الامر وكان ولكنها الآن تسعى للحصول على مساعدات عسكرية سوفيتية ، وفقدت الولايات المتحدة ايران كما فقد السوفيت الصومال ، والبن الشمالية في طريق الضياع بالنسبة إلى الغرب ، ولكن الولايات المتحدة كسبت قواعد جديدة في عمان والصومال .

بالرغم من تنوع العلاقات وتغير أشكالها فإن وجود القوتين العظميين وتدخلهما في الشرق الاوسط مازال ثابتا ، ومن المحتمل ، اذا لم ينته ، إختفاء بعض أساليب

الحكم في المنطقة . والخاسرون الحقيقيون في هذا جميعه هم سكان الشرق الأوسط لانهم سيستمرّون في المعاناة كما أنهم لن يستطيعوا تنمية مواردهم الخاصة في جو صحي بسبب تدخل القوتين العظميين المستمر .

إن الامّة العربية تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل سواء في المجال الداخلي اوالمجال الدولي . غير أنني واثق تمام الثقة من قدرة العرب على تجنيد مصادرههم ونبوغهم في ترتيب اولوياتهم ، ومن ثم يرتفعون نحو التحدي . ولن يستطيع العالم العربي أن ينجح الا اذا توحّدت استراتيجيته ومادام لا تقوم دولة أخرى بعمل منفرد — هذا العمل الذي يهدد النظام بأكمله ويحطم الشعور بالمسؤولية الجماعية . لن ندرك السلام الاصيل الا باتحادنا ، وبه نصل إلى الأهم : راحة البال والقلب ، لوأدركنا هذا السلام عندئذ فقط يستطيع الجيل القادم في هذه المنطقة أن ينعم بكيان مثمر ووجود مؤسّر .

الفهرس الزمنى

- ٢ نوفمبر ١٩١٧ : وزير الخارجية البريطاني، آرثر بلفور، يكتب لحايم وايزمان معلناً أن بريطانيا تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي .
- ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ : قرار الأمم المتحدة رقم ٢/١٨١ بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وفلسطينية .
- ١٤ مايو ١٩٤٨ : إعلان إسرائيل استقلالها، وإندلاع الحرب العربية الاسرائيلية الأولى .
- ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ : غزو القوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية لمصر إثر الحرب العربية الاسرائيلية الثانية .
- ٥ يونيو ١٩٦٧ : إسرائيل تهاجم مصر وسوريا؛ فتبدأ حرب الأيام الستة
- ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ : صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ وازعاً أسس السلام في الشرق الأوسط .
- ١٩ يونيو ١٩٧٠ : وزير خارجية الولايات المتحدة، ويليم روجرز، يقدم مقترحات سلام عرفت باسم « مشروع روجرز » .
- ٢٧ مايو ١٩٧١ : توقيع الرئيس السادات والرئيس بودجورنى معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية
- ٥ مايو ١٩٧٢ : ندوة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية « بالأهرام » .
- ١٩ يوليو ١٩٧٢ : طرد السادات للخبراء العسكريين السوفيت من مصر .

- ٦ أكتوبر ١٩٧٣ : عبور القوات المسلحة المصرية قناة السويس ، يشعل حرب أكتوبر .
- ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ : بدء العرب للمرحلة الأولى من حظر البترول .
- ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ : صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٣٣٨ بإعلان وقف إطلاق النار .
- ٢٩ أكتوبر ١٩٧٣ : زيارة فهمى الأولى لواشنطن .
- ٣١ أكتوبر ١٩٧٣ : مقابلة فهمى الأولى لنيكسون .
- ٦ نوفمبر ١٩٧٣ : زيارة كيسنجر الأولى للقاهرة .
- ١١ نوفمبر ١٩٧٣ : اتفاق النقاط الست بين مصر وإسرائيل .
- ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ : افتتاح مؤتمر جنيف للسلام .
- ١٨ يناير ١٩٧٤ : إتفاق فك الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل .
- ٢١ يناير ١٩٧٤ : زيارة فهمى الأولى لموسكو .
- ١٣ - ١٥ فبراير ١٩٧٤ : إجتماع قمة في الجزائر لمصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والجزائر لاقرار إنهاء حظر البترول .
- ٢٨ فبراير ١٩٧٤ : إعادة العلاقات الدبلوماسية كاملة بين مصر والولايات المتحدة .
- ٢ مارس ١٩٧٤ : زيارة جروميكو وزير الخارجية السوفيتى لمصر .
- ١٨ مارس ١٩٧٤ : إجتماع وزراء البترول العرب في فيينا لإنهاء حظر البترول رسمياً .
- ٢١ مايو ١٩٧٤ : اتفاق فك الاشتباك السورى الاسرائيلى .
- ١٢ يونية ١٩٧٤ : نيكسون يزور مصر .

- ١٥ أكتوبر ١٩٧٤ : معاملة فهمى لبرجينييف فى موسكو حيث قرر برجينييف أثناءها زيارة مصر
- ٢٨ أكتوبر ١٩٧٤ : قمة الرباط تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للفلسطينيين .
- ١٧ نوفمبر ١٩٧٤ : يلقي ياسر عرفات خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة .
- ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ : إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب بالأمم المتحدة .
- ٢٩ ديسمبر ١٩٧٤ : مقابلة فهمى والفرق الجسمى فى موسكو لبرجينييف الموضوع تحت العلاج والذي تأجلت زيارته لمصر .
- ٧ مارس ١٩٧٥ : كيسنجر يبدأ جولته المكوكية لفك الاشتباك الثانى بين القوات المصرية والاسرائيلية .
- ١-٢ يونيه ١٩٧٥ : اجتماع قمة السادات وفورد فى سالزبورج بالنمسا .
- ٥ يونيه ١٩٧٥ : مصر تعيد فتح قناة السويس .
- ١ سبتمبر ١٩٧٥ : إتفاق فك الاشتباك الثانى بين مصر واسرائيل .
- ٤ ديسمبر ١٩٧٥ : موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية امتيازات الدولة العضو .
- مارس ١٩٧٦ : إلغاء مصر من جانب واحد لمعاهدة الصداقة المصرية السوفيتية .
- سبتمبر ١٩٧٦ : تهاوى وديان يتقابلان سراً فى الرباط بالمغرب .
- ١ أكتوبر ١٩٧٧ : الاعلان الأمريكى السوفيتى المشترك الخاص بموضوع الشرق الأوسط .

- ٥ أكتوبر ١٩٧٧ : فهمى يقابل الرئيس كارتر فى نيو يورك .
من ٢٨ أكتوبر إلى
- ٤ نوفمبر ١٩٧٧ : السادات وفهمى يزوران رومانيا وإيران والسعودية .
- ٩ نوفمبر ١٩٧٧ : السادات يعلن أمام مجلس الشعب المصرى استعداداه
لزيرة القدس .
- ١٢ نوفمبر ١٩٧٧ : مؤتمر وزراء الخارجية العرب فى تونس .
- ١٧ نوفمبر ١٩٧٧ : فهمى يستقيل .
- ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ : السادات يزور القدس .
- ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ : السادات وبيجين وكارتر يوافقون على إتفاقات كامب
ديفيد .
- ٢٦ مارس ١٩٧٩ : توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى واشنطن .

قالوا عن الكتاب

١ - اسماعيل فهمى رجل من السلك الدبلوماسى المصرى أصبح وزيراً لخارجية السادات قبل حرب سنة ١٩٧٣ بوقت قصير وقد لعب دوراً رئيسياً هاما فى الدبلوماسية المصرية حتى أستقال إحتجاجاً على قرار السادات بزيارة القدس فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

... إن المفاوضات من أجل السلام فى الشرق الأوسط التى هى فى الأساس تاريخ شخصى لإسماعيل فهمى قد قلبت عملية صنع السياسة المصرية .

جون دوسان جور. واشنطن بوست . ١٧/٧/١٩٨٣

٢ - يشرح كتاب إسماعيل فهمى أسباب إستقالته ، ويعطى وجهة نظر من داخل الحكومة المصرية فى المفاوضات الدبلوماسية التى تمت فى واشنطن ، وموسكو ، وعديد من العواصم الأخرى ..

دوجلاس واتسن ، جريدة الصن ، ٢٤ يوليو سنة ١٩٨٣

٣ - هناك مناسبات وأحداث عديدة فى تاريخ إسماعيل فهمى الشخصى تؤكد كونه أفضل وزير خارجية عربى فى عصره . لهذا ولأسباب أخرى عديدة لاقى كتابه إهتمام واسع من الدارسين والخبراء السياسين .

إريل ل . سوليفان ، أستاذ بالجامعة الأمريكية فى القاهرة ، القاهرة اليوم - يونيو سنة ١٩٨٣

٤ - « إن كتاب مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط متين البناء ، غنى بالمعلومات ... وهو بالتأكيد عامل رئيسى يساعدنا على فهم صورة مصر والتغيرات والتطورات التى طرأت عليها منذ أوائل السبعينات »

دكتور ألخين ذ . روبينشتين ، أستاذ العلوم السياسية - جامعة بنسلفانيا - أغسطس سنة ١٩٨٣

٥ - « كتاب ممتاز، جيد الإعداد سينضم إلى حوليات التاريخ المصرى المعاصر»
ليفون كيشيشيان - مراسل الأهرام فى نيويورك - أغسطس
سنة ١٩٨٣

٦ - إن كتاب إسماعيل فهمى « التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط » هو جهد رجل كان وزير خارجية قوى ذو وجهة نظر قوية واضحة على الطريق الصحيح الذى يجب على بلاده إتباعه .
هذا وقد شمل الكتاب السنوات الحرجة التى تبعت حرب الشرق الأوسط سنة ١٩٧٣ وعرض للمشكلات التى تواجه مصر والتى أدت لزيارة السادات للقدس . ويضع الكتاب مبادرة السادات للسلام فى صورتها الدقيقة .

إن إسماعيل فهمى قد لعب دوراً هاماً فى إعادة تنظيم وزارة الخارجية المصرية ومن المؤكد أن تجد تأثيره مازال واضحاً حتى الآن .
لكل ذلك فإن كتاب « التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط » هو قراءة أساسية لأى مهم بالإمور السياسية يحاول فهم السياسة المصرية مع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبصفة أساسية : سياسية تجاه إسرائيل .
بوب جوينز - مراسل ال . C . B . B

٧ - قام نائب رئيس الوزراء المصرى السابق ووزير الشؤون الخارجية بكسر سنوات صمته الطويل وذلك بتقديم تقرير تاريخى مثير عن الفترة الحرجة فى العلاقات فى الشرق الأوسط .. يصف معظم المؤثرين فى صنع العلاقات فى الشرق الأوسط خلال السبعينات .

الرؤساء نيكسون، فورد، كارتر، هنري كيسنجر، برجينيف جروميكو وآخرين من عمالقة المسؤولين... وبشير إسماعيل فهمى أسئلة عديدة عن إجتماع القدس ومابعده، تلك الأسئلة التي أرقّت السياسين ومراقبى السياسة فى الشرق الأوسط لسنوات طويلة وقد أجابهم عن تلك الأسئلة بفراسة متعمق ثلاثون سنة فى الحكومة المصرية، إن تحليله ليس مقنع فقط ولكنه يتنبأ بمستقبل الأحداث وكأنه يعايشها.

٨- «بالتأكيد فإن المؤلف مؤهل جيداً لتقديم قراءة مصرية لفترة رئاسة السادات، حيث لعب خلال تلك الفترة دوراً بارزاً»
جريدة خليج العرب

٩- كتاب «التفاوض من اجل السلام فى الشرق الأوسط» لإسماعيل فهمى هو ذكريات شخصية غاضبه لوزير خارجية مصر (١٩٧٤-١٩٧٧) الذى إستقال لمعارضة رحلة الرئيس أنور السادات للقدس»
نيويورك تيمز- قائمه أحسن ٢٠٠ كتاب فى السنة ١٩٨٣

المحتويات

٧	تقديم
	الفصل الاول
١٧	السادات متى وكيف تقابلنا
	الفصل الثانى
٣٥	نصر أكتوبر
	الفصل الثالث
٦١	ماذا حدث فى أول اجتماع لى بنيكسون
	الفصل الرابع
٩٧	كيسنجر يبدأ مغامراته فى الشرق الاوسط
	الفصل الخامس
١٣١	نهاية ضغ البترول ، واتفاق فك الارتباط السورى — الاسرائيلى
	الفصل السادس
١٥٧	أفاق جديدة لسياسة مصر الخارجية
	الفصل السابع
١٨٧	خلف اسوار الكرمين
	الفصل الثامن
٢٠٥	بريچنيف يمرض فجأة
	الفصل التاسع
٢٢٩	فورد وكيسنجر: « نهاية مرحلة »
	الفصل العاشر
٢٥٥	تأشيرة خروج للاتحاد السوفيتى

٢٨١	الفصل الحادى عشر
الرئيس كارتير يعمل على تحقيق حل شامل	
٣١٩	الفصل الثانى عشر
سلام عادل ونهائى يلوح فى الأفق	
٣٤٩	الفصل الثالث عشر
انجاز أكبر فى اتجاه إعادة عقد مؤتمر جنيف	
٣٧٩	الفصل الرابع عشر
لماذا استقلت	
٤٢١	الفصل الخامس عشر
سلام مملوء بالمخاطر	
٤٤٧	الفصل السادس عشر
الحكم الذاتى الكامل كما يراه بيجين	
٤٥٧	الفصل السابع عشر
الشرق الاوسط : تشخيص وعلاج	
٤٧٥	الفهرس الزمنى
٤٧٩	قالوا عن الكتاب



مستورات مكتبة مدبولي

٦ مسلمان طلست عرب - القاهرة ت : ٧٥٦٤٢٩

تفید : المطبعة الفنية ت : ١١٨٦٢

المن ٦ جتیار